نقد آراء ومرويات العلماء والمؤرخين

على ضوء العبقريات

الشيخ صالح بن سعد اللحيدان

دار راجح

دار الشواف

الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م

دار راجح للدراسات والنشر والتوزيع

دمشق - سوريا - ص. ب ٧١٧١ تلفاكس: ٥١١٥٤٨١ E.mail: A.RAJEH@mail.sy

دار الشوّاف للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض - الرمز البريدي ١١٥٦١

ص. ب: ٤٣٣٠٧ هـ : ٤٦٢٢٦٣٠ فاكس: ٤٦٢٤٧٩٠

إهداء

إلى كل طالب علم وعالم ومؤرخ وراو راعى السند في مروياته واختار لذلك صحيح الآثار من الكتب المجمع على عدالة أصحابها وورعهم وصدقهم وترك ما عدا ذلك مما لايقوم من الكتب التي هي دون ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة العلمية

لم أكن أتوقع بادي ذي بدء حين صدور كتاب« كتب تراجم الرجال بين الجرح والتعديل » وكتاب« النقد العلمي لمنهج المحققين على كتب التراث»،لم يكن قد دار في خلدي على الأقل أن سيلاً يدفعني دفعاً ويجرني جراً إلى نقد العبقريات، لكن هذا السيل وقد جاء من مكمن كريم قد كان له من قوة الأثر ما جعلني أشك في إرادتي،إذ كنت لا أنوي البتة الكتابة قبل انتهاء مشروع علمي مهم عن «حقيقة نقد الأسانيد والمتون في كتب الأثر» و «أصول القضاء القطعية»

لكن قد يطغى شيء على شيء ما في ذلك شك،إلا أن طغيان هذا لا يمنع حصول ذاك بحال إذا وجد في النية أثر بالغ لبلوغ ذلك المرام ولا كلام.

لكن جهدي جهد المقل ونظري نظرالمحدود هنا وهناك، فلا ضير إذاً إن أنا لم ألحق المراد من كل ما يراد، وفي هذا عذر وإعذار، وكتب العبقريات ليست بالشيء المتعسر نظره، لا وليست بالشيء الجديد طرحه فقد طرحه من قبل العقاد قوم آخرون من جيل القرون الثلاثة الأول أخذاً من الدليل والتعليل، دع عنك آثار صفوة القرن الأول تماماً بتمام.

فالمسألة عندي وعند العقاد إنما يدور أمرها بين النص والتحليل، وحسبك بالنص الصحيح قاضياً على المنهج المتعرج في التحليل الأخير.

وعباس بن محمود العقاد كتب العبقريات وهو يرمي إلى إبراز عظمة

الإنسان حسب المنهج النفسي المتين بجانب نظره العام للنص وهو سقيم.

وأغلب الظن أن العقاد مجتهد في طرحه ذاك، لكن قد يفوت المجتهد أهم شروط الاجتهاد وذلكم هو أن يستشير، لكن ذوي النظر الخاص بدلالة النص وصحته وموطن الأقدم الموثوق من الأمهات الصحاح.

ولم أزل حتى هذا الحين في أحكامي والرسائل التي أناقشها أُعول جداً على ترويض أن يستفيد الباحث من الاستشارة وطول النفس في التدوين ولو طال الوقت.

والعقاد في عبقرياته أجاد وبذل ومنح الثقافة جديداً من الطرح المتميز، وهذا يكفي لو أنه راجع صحة النص وأكده بالسؤال من ذوي الاختصاص، ولو أنه لم ينطلق من منطلق واحد ليخضع كل شخص درسه لذلك المنطلق النفسي.

أقول ليته فعل ذلك، لأني رأيت الرجل مؤهلاً للاستقصاء لعمقه ودرايته، لكن لم يتحقق من النص فجعل في عبقرياته الصحيح والضعيف ومالا أصل له، فزلَّت القدم هنا زلة عنيفة وانهدم ما بني على ضعف النص من حكم أوأحكام.

ويتساءل من يقرأ العبقريات عن عمق العقاد وتحليله وبُعد غوره، ولكن كيف لم يوظف هذا بتحليل أدق وبُعد أشمل، وأكاد أجزم أنه لم يقرأ «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ولا «تهذيب الكمال» للمزي ولا «تذكرة الحفاظ» للذهبي، إنما اقتصر على مطولات التاريخ وهذه فيها غث وسمين فيها رطب ويابس.

والعبقريات من أجمل ما كتب عن أولئك الأفذاذ في الجملة، لكنها لا تُوازَن بما كتبه محمد صادق عرجون من الناحية التحليلية المتكأة على مفهوم سابق وقاعدة سليمة من قول صحيح مأثور.

ومكمن الخطأ حتى في البحوث الأدبية والتاريخية هو الاعتماد على نص ضعيف أو رأي ليس بذاك الرأي، وقد يُحيّل للقاريء الحق فيما كتبه هذا أو ذاك إذا فقد القارىء استقلالية الفكر أو جاء للقراءة والكتابة كيفما اتفق، ولعل لضعف الخلفية العلمية أو وجود الإعجاب بشخص ما أثر بالغ الخطورة جداً على العلم والأدب والنقد كما الحال وليس الخبر كالعيان.

وهذا ما دعا أبا حاتم الرازي وأبا زرعة الرازي وشعبة بن الحجاج ويزيد بن هارون وابن زريع وابن المديني وابن معين إلى ضرورة ترك التقليد والتطفل على العلم قبل الرواية والدراية.

وما لم يحصل هذا فلا شك تتضعضع العقلية وتركن إلى الاجترار، وهذا أصلاً ما ينشأ بسببه الحسد وتصيّد الخطأ وتعالم الإنسان ونفسه خاوية على عروشها، ولعله بعقله الذي هذه صفته «بئر معطلة وقصر مشيد».

ونحن إذا عدنا إلى ضرورة فهم ما قاله من سبق ذكرهم من الأعلام إذا عدنا إلى ذلك أدركنا لزوم استقلالية الفكر وتأني النظر وضرورة طول النفس.

والذين هم ينظرون ثم هم يتعجلون يقعون وهم يعلمون أو لا يعلمون في شباك الغرور، وكل شيء يكون هذا أصله يكون آفلاً ولو طال المطال.

ولعل العقاد الذي لم ينظره إلا قلة قليلة، لعله كتب العبقريات بجو خاص من حرص على البحث والوصول إلى النتائج العلمية حسب ما يراه، ولما لم يعرض له أحد بنقص مهم حاصل لديه سار فيما سار فيه على العلات، ولعل ما قاله شعبة بن الحجاج وغيره: «لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء» قد فات العقاد في كثير مما طرحه، كما فات سواه كأحمد أمين وطه حسين ومحمود أمين العالم ومحمود أبو رية وسواهم، لأن غاية مرامهم الجمع وصفّ الأوراق دون تمحيص لأوجه المقروء.

ونحن إذا استثنينا العقاد من القصد الآخر فإنما نستثنيه لروحه نحو التحري، والإقبال صوب التحليل والنقد، على وجه نرى أنه فيه مجتهد وهذا يكفيه، لكنه وهذا أصل المداخلة معه في الخطأ جمع ورصف ونقب فألف هكذا، ولم يدر في خلده في «العبقريات» بالذات أنه يقطع فيما لازمه صحة النص ودفع المعارض من وجه قريب.

وما البال إذا عُرف أن تقرير الأحكام في السرايا والغزوات، وألفاظ المتقدمين في القرن الأول هذه كلها إلى تصحيح خط المسار في الأخذ من منبت أصلي سليم بعيداً عن العوار، وهذا ما لم يفعله العقاد إذا استثنينا بعض النصوص أنها صحيحة في كتابه عن «محمد»ﷺ و «عبقرية عمر» و «عبقرية خالد بن الوليد» لكن قد وقع في الشائن من الأمر فيما حلل ودرس «معاوية» و «عمرو بن العاص» و«عثمان» و« الصديقة بنت الصديق»، لأنه خلط بين استقلال الرأي والنص فأخطأ حيث أراد الصواب، ولعل ذكره لسيف بن عمر والواقدي والكلبي والمسعودي، لعله أصل الخطأ أو أنه من أصوله دون ريب، ذلك أن من تحدث عنهم

من روايات وآراء في السياسة والأدب قد دونت قبل سيف بن عمر وسواه ممن يحتاج الأمر معهم إلى ضرورة التثبت والتحري وجمع الأقوال واستشارة ذوي الاختصاص في كل من هذا وذاك.

والتحليل الآخر لجهود العقاد أنه انطلق من منطلق صعب للغاية، فهو مرة يقيس، ومرة يجزم، وثالثة يطرح الرأي عن طريق مشوب بالحذر، وكل هذا يجعل عبقرياته جازمة لازمة، أو هي متوقفة لأنه قد اجتهد هنا فأخطأ، لأنه أصلاً لم يعول على صحة النص، ولو فعل لاكتمل التجديد لديه لكنه وهذا قصاراه كأنه يحلل النفسية من منظور نفسي دون سواه.

وقد كنت أردد دائماً حتى في مجال الحكم الشرعي أنه لا بد من طول النفس والتحري بصرف النظر عن الوقت طال أو قصر، وكنت في كتاب «النقد العلمي لمنهج المحققين على كتب التراث» أشدد جداً على: «الموهبة النقدية» حتى في مجال الحديث والاختلاف بين الفقهاء وعلماء المصطلح ودراسة الرواة والموهبة منة إلهية، فهي هبة ربانية تُصقل بطول النظر وتجرد الفكر التام من كل ميول أو نظرة قاصرة، والموهبة تكون من باب الاكتساب، وهذه ما لم تُحط برعاية يهلك صاحبها كحال سلمان رشدي.

والعقاد لعلنا نصنفه من الأولى، ولهذا أجاد وأبدع لو أنه بحث في النقد الأدبي أو التحليل التاريخي دون حكم منه على شيء لأنه يفقد استخراج وجه الدلالة من النص.

إن النقد المتكيء على الإخلاص له، والدوران مع الحق للوصول إلى

المراد الصحيح هو ديدن صاحب كتاب «العلل» و«التاريخ الكبير والصغير»، كما كان ديدن صاحب «الكمال في أسماء الرجال» وهو مسار الدارقطني وابن المديني في «العلل»، كما كان سبيل ابن الصلاح في كتابه الذائع الصيت «مقدمة ابن الصلاح» هذا لأدخل إلى أن نقد النص بنقد متنه أو رجاله أو نقد كتابه أو صاحبه أمر تستلزمه الأمانة العلمية في مجال إبراز ما لكل أحد وما عليه.

ولا جرم فإن أياً من النقاد اليوم إنما يعولون على: الجرجاني والزمخشري وابن سلام وابن قتيبة في «طبقات الشعراء»، ولا يكاد يدرك كثير منهم علل النص إلا من حيث التذوق الأدبي، وإذا ما نظرت إلى التاريخ فلا تكاد تجد قليلاً أو كثيراً إلا من اجتهاد فيه من الخطأ بقدر ما فيه من ضعف النص.

وقد كان بالإمكان تدارك هذا بفهم أساسيات النقد ووجهه وحقيقة منطلقه، كيف ولماذا ومتى؟ لكن بالعودة إلى الأصول الأولى في معرفة النقد والحكم بعد ذلك. ،

ولقد تُعجب جداً بمقدمة «مسلم بن الحجاج» إذا أنت تفهمتها ووعيتها، هنالك تدرك كيف يكون المدخل إلى أصول المراد من الطرح وإيراد النص وسبيله السليم من المضاد، بفهمٍ تدركه إذا نظرت فوعيت ونظرة واحدة بعدها ما بعدها تأتي تباعاً بإذن الله تعالى، فانظر قصة التحكيم فيما كتبه ورآه العقاد فيما كتب عن عثمان وعلي وعائشة رضي الله عنهم، هذه الواقعة أخضعها لمنظور نفسي، ثم أورد نصوصاً في بعضها جرح، ثم جلب رأيه وتحليله للحاصل.

ولو نظرنا في هذه الواقعة بالذات لوجدنا أن العقاد بحث الأمر، لكنه بحثه من منطلق أدبي تحليلي، ومن منطلق نفسي تاريخي، وأنه لو كان الأمر يتعلق بشخصيات أخرى لهان الأمر لكنه يتعلق بمن نقلوا النص وساروا به تترا، ولو أنه فيما بحث هذه الواقعة جلب ما صح فيها مما رواه الطبراني أو أصحاب الكتب الستة مما صح سنده عنها لكان له من العذر أنه جلب موجب البحث وله فهمه الخاص غير الملزم، من هذا ندرك أن عبقرياته بنيت على مالا يصح في أكثره، وقد طوّل في نقله عن المسعودي صاحب «مروج الذهب» خاصة فيما يتعلق بمعاوية وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة، والمسعودي ليس بثقة في مثل هذا، فهو ينقل خلال تطوافه كل ما يسمع ممن أدرك من الكوفة والبصرة وبغداد وبخارى وسواها ولم يمحص السند فهو بين مجهول ومنكر وموضوع ولا أصل له، كما أنه يورد حكايات ولا يذكر مصدرها من مطولات الأخبار.

وإذا كان العقاد نجعله هنا على بساط النقد، مع أن عبقرياته حسنة في الجملة فكيف بغيره، إقرأ إن شئت «علي وبنوه» أو «الفتنة الكبرى» أو «على هامش السيرة» أو «الوعد الحق» لا جرم تجد السرد مع قليل من الرأي، وبعض شيء من النقد يوحي إليك أول ما يوحي أنك أمام ثقة ناقل حصيف، بينما تلك التي كتبها شنشنة تُعرف من أخزم، لكن غاية الهم ومبلغ الكمد هو القارىء الذي قد يصبح ضحية لاعتماده العرضي على مثل هذه الكتب دون العودة إلى الأصول الصواب، خذ مثلاً: «زاد المعاد» إقرأه بتمعن مكين وسعة بال، أو خذ مثلاً« الروض الأنف»

للسهيلي، أو الثالث «أسد الغابة» أو مثلاً «الإصابة» تجد دون ريب عجباً تخالك معه من قبل ترقم على الماء وتنفخ في رماد وسوف تندم على تلك التي نظرتهامن أخزم.

فالعقاد وإن كان خيراً من مثل هذا لكنه وقع فيما هو قد حذر منه في كتابه «مراجعات» إذ لم يمحص ولم يستشر، ولم يتأن إنما طرح طرحه وسار مع بالغ الدرس منه حول النفس ومواهبها وقدراتها، لكنه هنا أيضاً لم يتوسع ويميز لأنه أخاله كان ينطلق من منطلق خاص في الدراسة النفسية لمن يترجم لهم، وهذا دال عليه كتاب «عبقرية محمد» ﷺ فهو كان بوسعه أن يميز بين النبوة والعبقرية، فالوحي شيء والموهبة شيء آخر، الوحي لايخطىء والموهبة تخطىء وتصيب ، والعقاد وإن كان قد قيل أنه تراجع فإن العبقريات على وتيرة سالكة في النظر الممتاح إلى نظر متمكن مكين.

في دائرة النقد الرزين السالم من العجلة وسوء الظن والبعيد عن العاطفة الجائرة والهوى، لعله يكمن هناك شيء من الحق إزاء المراد طرحه، ولست أظن إلى اليوم منذ قرنين من الزمان أن نقداً حراً تميز بطرح جبار متزن إذا استثنينا مصطفى بن صادق الرافعي، وعماد الدين خليل، وليس النقد هو التحليل، ولا يمكن أن يكون العرض نقداً بحال، ومن الصعوبة أن نجعل التطفل أو إشغال الفراغ أو الشعور بالنقص بإيجاد البديل نقداً وصفاً للحروف، من الصعوبة أن يكون هذا نقداً، وتستطيع بفهم ثاقب وذهن صاف أن تقرأما خطه ابن تيمية في «المنهاج» أو «الرد على المنطقيين»، أو أن تعرج على كتاب «الحيدة»

للكتاني لتعرف حقيقة النقد من خلال طرح متوازن أمين، والعقادما كان يعوزه خلل ما في المعرفة لكنه كاد يفقد الآلة المستوعبة لطرح دخل فيه ثم لم يوفه حقه وخذ مثلاً ما جاء في :

١ـ الجرح والتعديل م٢ لابن أبي حاتم

٢ـ الضعفاء والمتروكين للنسائي

٣ـ التاريخ للطبري

٤ـ تهذيب التهذيب جـ ١ لابن حجر

٥ـ ميزان الاعتدال جـ ٢ للذهبي

٦ـ البداية والنهاية جـ ٧ لابن كثير

وهناك غيرها لم أر العقاد حرر المسألة بالرجوع إلى «سيف بن عمر» من خلالها ليدرك أن له ماله وعليه ماعليه، خاصة أن ابن كثير وهو من علماء الأثر قد صحح رواية ـ سيف ـ في مسألة مقتل ذي النورين، واطراه الذهبي ونقل عنه في «تاريخ الإسلام»، لكنه رحمه الله قد ضعفه أبو حاتم وضعفه النسائي، وبالغ ابن حبان في نقده،.وكذا ضعفه يحيى بن معين، وقد كان بإمكان العقاد تحرير القول فيما ورد عن طريق سيف فيحلل ويقارن ويربط ويتمهل، ثم يفرق فيما جاء عن طريق سيف بين الحديث والأخبار التي لا يتعلق بها حكم أو قدح أو سوء، لكنه يورد روايات سيف ثم يتحدث كأنها ضربة لازب.

وما فعله العقاد يفعله الكثيرون ثم تكون الطامة إذا وعوا الخلل كيف يكون المخرج؟

ولهذا وجدت من الضروري ودونته في كتاب «كتب تراجم الرجال

بين الجرح والتعديل»، وجدت أنه من لوازم البحث الاستقصاء وعدم التعويل على كتاب أو كتابين أو ثلاثة عند نظر حال قضية ما. . أو راوٍ ما. . أو سند ما لا بد من طول النفس وعمق النظر وسلامة الآلة من الخلل حتى يصح النظر فيما يُبحث ويُحقق للوصول إلى الحق.

والمشكلة تكمن في سرعة التلقي دون بصيرة، وتكمن بالتعلق بالرجال والإعجاب بهم، وهذا وذاك يغطيان مكمن الخلل في البحوث والدراسات النقدية، ولا جدل أن حال أصل التلقي إذا لم تكن بيضاء نقية تسرب إليها الخلل إن عاجلاً أو آجلاً، لننظر كتاب «الحيدة» لعبد العزيز الكتاني أو كتاب« المنهاج » لابن تيمية، لا جرم نجد شيئاً ذا بال من العطاء لا في قوة التناول لكن في أساسيات النقد للطرف الآخر بكامل العدة حسها ومعناها، وبكامل كمال النص صحة وثقة، وكتاب «الحيدة» مع أنه يدخل في دائرة الحوار الجاد المركز، وقد تم الحوار في مجلس «المأمون» في الدولة العباسية الأولى إلا أنه يعطي صورة سعة العلم وحضور البديهة واكتمال النص بإيراده بثقة عالية في مجلس مهيب، وأشك كل الشك لا بعضه أن جملة من النقاد لم ينظروا هذا الكتاب ولا «المنهاج» ولا «مقدمة مسلم» ولا «مقدمة الجرح والتعديل» ولا «الرفع والتكميل» بصرف النظر عن العلم المطروح لكن للوقوف فقط على حقيقة النقد وأصول النظر والتحليل، وحسبك مما تراه أنك لن ترى إلا الخطاب المباشر ومجرد الإنشاء ونقل الآثار دون تمحيص أو فهم لمقصد النقاد إبان القرون الثلاثة في الأدب واللغة والتاريخ دع عنك أصول العلوم الحديث والفقه وأصوله والمصطلح، وهذا يعود إلى سرعة التلقي وسواه كما أشرت من قبل.

والعبقريات عمل جيد وثقيل، لكنها تحت النظر المتمرس الملهم تكون رجراجة إذ خلت من تحقيق، وظهر فيها العجلة حتى أحياناً على النيات انظر مثلاً «معاوية بن أبي سفيان في الميزان» و «عمرو بن العاص»، ثم قارن هذين بما كتبه العقاد مثلاً عن «محمد عبده» لاشك أنه قد وقع بين جهالة النص وضعفه ثم حكم بعد ذلك.

أما في كتابه عن «محمد عبده» فهو معجب به، وعلى هذا الأساس وقع الخلل، وإلا فهناك فرق شاسع بين الرجلين الأولين ومحمد عبده إذ تبطل الموازنة في كل ميزان على كل حال .

والكتابة هكذا دون إعداد العدة كاملة، وأهمها النص / وصحته/ وفهمه/ وحال المطروح /ولوازمه/ وصدق النية/ والتجرد/ وسعة الخلفية/ والاستشارة/ ورحابة الصدر/ والتعويل على موثوق القول/ ووزنه بميزان العدل والوعي للحال، الكتابة هكذا تجعل صاحبها جامعاً فقط أو عارضاً فقط ومايطرحه من رأي بعد ذلك يكون موضع شك كبير.

أشار الذين دونوا قواعد النقد وأساسيات الطرح في مجال العلوم والآداب الإنسانية إلى أنه لابد من تمام التجرد، وعدم الانتماء إلى فكر أو رأي يكون من شأن هذا أو ذاك التأثير على صاحبه، ولو عن طريق التعريض بصورة من صوره، وقد كان العربُ أهل حس وذوق رفيع، وأصحاب ملكة جيدة، فهم يتذوقون جميل القول ويدركون حقائق المراد، وذلك أنهم كانوا مستقلين لم يتأثروا بعلوم أخرى أو آداب أخرى فيها من الضعف بقدر مافيها من عدم الانضباط، وكانوا حيال النقد

يتبصرون ولايتعجلون وحين نزل القرآن الكريم هالهم وأعجبهم وأعجزهم ،وكانوا يذعنون له حساً ومعنى وحينما حسدوا النبي ﷺ ورموه بما رموه به نزل قوله تعالى ﴿ ۞ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ ۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿٤٦﴾ ﴾ حيال هذه الدعوة نحو نقد النفس وخلجات الشعور بلازم سبيل التجرد في نقد الأمر القابل ونقاشه أذعنوا فمنهم من استمر وكابر خاصة«الأقرباء » ومنهم من سكت ومن تجرد بحق فوصل إليه قلة قليلة .

وشأن العبقريات كشأن أي دراسة تحليلية نفسية، لكنها لم تؤسس على تمام قواعد من أدق القواعد وأهمها، ألا وهي ضوابط النظر بين جيل وجيل وقوم وقوم آخرين، ومن العلوم أن الزمن هو الزمن، وأن السماء هي السماء، والأرض هي الأرض، فلم يتغير شيىء لكن الإنسان هو الذي يتغير.

والعقاد تجرد في تحليله ودراسته، لكنه لم يسلم من عقدة تعميم الدراسات النفسية الأوروبية لأنها عاشت في كيانه، فهو ينطلق منها على أنها أصل تام، والشاهد تكراره لمعان كثيرة بأسلوب مختلف حينما تحدث عنه معاوية وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة .

وقد كان أولى به وهو الحصيف المدرك أن يعي من يترجم لهم ويدرس حياتهم ونفسياتهم على أساس إيرادنصوص صحيحة ثابتة تزكيهم من الحيل وسوء النيات، لكنه ترك هذا لأنه لم يعد إلى الكتب الستة، أو كتاب «فضائل الصحابة» ولأنه لم يعد إلى مقدمة الجرح

والتعديل أوالبداية والنهاية.

وإن كنت أعذره في هذا لفقدانه سعة النظر، فإني لاأعذره لانطلاقه من منطلق واحد لايريم بحجة الجيل والقوم الآخرين.

والعقاد بإيراده لنصوص ضعيفة وموضوعة وتحليلات خاصة خير من طه حسين في كتبه التي بينتها من قبل، وخير من توفيق الحكيم في كتابه «حياة محمد»و«أهل الكهف»، وخير من أبي ريه في كتابه عن «أبي هريرة»، لكنه في مشكلة النقد التحليلي وقع في حيص بيص ظناً منه أنه الصواب ،وهذه علة عامة نجدها في الأدب والنقد والدراسات التاريخية منذ قرنين من الزمان، أنظر مثلاً غاية الإعجاب في قصيدة «الياباب» لإليوت لدى كثير من المثقفين العرب دون محاكمة لحقيقة التجديد أصوله ومناهجه وضوابطه مع ضرورة طرح الفراغ النفسي وسلامة النظر من حب تعلم الثقافة وعمق الاطلاع المخادع حتى لصاحبه، ولذلك نجد «العقل الباطن» قد يزخر بأشياء كثيرة لايعقلها صاحبها تُملي عليه الكثير يعتقد صوابها وهي مدار الخطأفي كتاباته، وقد يُصارع من أجلها، وقد يموت عليها لأنه يسير وفق منهج يُملىٰ عليه لاشعورياً جاءه بسبب فقر في التوجيه المبكر أو قراءة تلقائية دفعه إليها فقدان المثل الأعلى، أوأنه ينشد البديل بعجزه مثلاً عن بلوغ هدفه الصحيح بسبل سليمة، ومن الأمراض النفسية مالايدركها صاحبها أبداً، لكن تدرك من قبل الفطنين جداً قد يكون صديقاً أو قارئاً أو من عامة الأصحاب، وحاول قراءة إن شئت «مفتاح دار السعادة» لابن قيم الجوزية أو كتاب «تلبيس إبليس»أو «صيد الخاطر» لابن الجوزي فهناك إشارات جد لطيفة لمعنى هذا بصور

متناثرة في هذه الأسفار الثلاثة، لكن أياً من النقاد قرأهذه الكتب بعمق مكين وفهم تام تام وفرق بين قراءة وقراءة؟، كما أن هناك الفرق الشاسع بين فهم وفهم وعقل وعقل، وحينما نضع «عبقرية محمد» بين المتن والسند. بعد أن نظرنا في كلامنا السابق الناحية النفسية والتحليلية بصفة عامة نجد العقاد بدأ كتابه بجهد جهيد ونفس بين بين، ونجده قد عول على مصادر شتى فانتقى واختار مايخص النبيﷺ مع روافد أخرى، رأى أو كأنه رأى أنه لابد منها لاكتمال الصورة بوضوح تام، وقد فهرس الكتاب مع خاتمة حسنة، فالكتاب له بداية وله نهاية وهو بين هنا وهناك حسب علم الدراسات المتنية ونظر الأسانيد قد وقع في المزلة، وقد رأيته من حيث بيان شخصية النبي ﷺ من الناحية الخلقية بفتح الخاء وتشديد اللام ـ زل لأنه لم يعول على أصول صحيحة في صفاته ﷺ، ولايُعذر لكونه ليس محدثاً، ولايعذر كذلك لأنه يريد فقط التحليل والدرس والاستنساخ، لايعذر لأنه ﷺ يختلف عن غيره، ولأن الأمهات كتبت وصفه بنص صحيح كأنك تراه، بل الترمذي وضع كتاباً خاصاً بالشمائل أسماه «الشمائل المحمدية» وهو في الجملة، كتاب صحيح يصح الرجوع إليه في صفاته الخلقية والخُلقية، ولكن العقاد يعذر حسب فهمي لمجمل النصوص، لأنه أراد بعمله هذا الخير أحسبه كذلك والله حسبه.

وكم حصل من غيره من علماء أجلاء زلل في العقيدة ولهم من المخرج مالهم، لأنهم لم يكونوا يعتقدون باطلاً يسيرون عليه، وفي «سير أعلام النبلاء» للذهبي تراجم جيدة لعلماء كبار في النقل والرواية لهم

مالهم وعليهم ماعليهم، وكم كان عظيماً من الإمام الذهبي حينما ترجم للإمام الثقة قتادة بن دعامة السدوسي وبين أمره هناك.

لكن كان على الذين يكتبون وهم يكتبون عن أمور جدُّ حساسة أن يعودوا لذوي النظر بنية صالحة وفهم سليم وروح عالية ونفس، وهذا مخرج جليل أبينه للذين يكتبون لينجوا من مغبة الزلل.

كتاب: عبقرية محمدصلى الله عليه وسلم

جاءت المقدمة من عبقرية محمد سبع صفحات من القطع المتوسط من طبعة دار الهلال، ومجمل فهرس الكتاب خمسة عشر موضوعاً تلتقي كلها بدراسة حياة النبي ﷺ لكنها كما يقول المؤلف في المقدمة ص ٨: «فليس الكتاب سيرة نبوية جديدة تضاف إلى السيرة العربية والأفرنجية التي حفلت بها المكتبة المحمدية حتى الآن».

والمقدمة جاءت ذات صبغة إنشائية علمية أدبية فهي تجري على هذا المنوال أو ذاك، والخلل فيها مثل قوله(المكتبة المحمدية)(وتضاف إلى السيرة العربية) و(إنما الكتاب تقدير لعبقرية محمد) ومثل قوله في ص ١١ «فهو نبي عظيم وبطل عظيم وإنسان عظيم» وقبل ذلك قال «إن التعظيم حق لعبقرية محمد ولولم تقترن بعمل محمد».

ويسيرالمؤلف على هذا المنوال قوة في اللفظ لكنه مكرر، وتمجيد جيد للنبي ﷺ لكنه بنظرة أخرى يمجّها النص ويطرحها الفهم السليم الذي أدرك حقيقة النبوة والرسالة، وتعيد المقدمة مراراً فيظهر لك المؤلف صادقاً في دراسته وتحليله لو كان المدروس آخر، أما كونه النبي ﷺ فهذا شأن آخر.

لو درس حياته قبل البعثة وقال إنه عبقري قلنا صواب، لكنه بعد ذلك نبي ورسول ولاتكتسب صفة العبقرية شيئاً يذكر في الميزان، لاتكتسب أي ملاصقة لمن هو نبي أو رسول إلا لإخضاع النبوة والرسالة لحال أو حالات العبقرية، فإن كان كذلك فهي الانحدار نحو هاوية لها

قعر بعيد من هلاك مستديم.

ولعل العقاد لم يقصد ذلك، لكن المشكلة أنه ينظر بعيون غيره ثم هو يترجم على أساس إسلامي، لكنه أساس يفقد الفهم للنص الشرعي.

ومثله فعل«محمد أراكون» وإن كان نظره ذا تأثر بالغ في إخوان الصفا، والمقدمة مبهرة وجيدة لكنها مقدمة صالحة لو كان المترجَم له آخر، فهذا لو كان لتغاضينا ولقلنا اجتهاد، لكن هنا لااجتهاد مع النص، ومن يقرأ المقدمة حثيثاً حثيثاً ثم يعود بعد ذلك إلى كتاب «دلائل النبوة» أو ينظر«الشمائل المحمدية» أو يعود لمجمل ماورد في الصحيحين من الشمائل والصفات لوجدكتاب «عبقرية محمد» قد سار فأبعد السير، وأخطأ فزل به خطؤه زلة لاتلوي على شيء، فليس النبي ﷺ عبقرياً، وليس هناك مكتبة محمدية أو السيرة العربية إلخ. إلا إذا كان المؤلف ذا نظرة تأثر بها من خلال نظره على الآداب والتراجم الإنسانية الأوروبية خاصة الفرنسية، وهذا ماهو حاصل مع مافي الكتاب من خير وحب له.

ولعل هذا مانحذر منه دائماً أن لاينطلق المرء ابتداء فيقرأدون توجيه أو رعاية حكيمة عاقلة، فينطلق بعد ذلك ليقرر الخطأ مقتنعاً به مقنعاً غيره أنه الصواب، أو مجتهد أنه هو والحال هذه موجودة من قديم الزمان قدم الغزالي وابن رشد والأشعري في أول أمره، فهُم قبل كل شيء نظروا الفلسفة وعلوم اليونان والهند، ونظروا فكر المتصوفة، ثم لما أفاقوا بعد حين لم يستطيعوا الخلاص كلية، ولهذا نجد آثار ذلك في كتبهم وآثارهم بينة واضحة خاصة في الفلسفة والتصوف المغالي، ومع أنهم ذوو خير وبر وصلاح لكنهم بقي معهم مابقي بخلاف ابن تيمية

وانظر إن شئت «الطحاوية» أو «مقالات الإسلاميين» أو «الإبانة» أو «تذكرة الحفاظ»، والعقاد ومثله معه هم كذلك، وليس هذا إعذار فالأمة مطالبة بتصحيح منهج التأليف لكن بعلم الرواية وفهم الدراية وإخلاص النظر في كافة سبل مناهج الحياة.

كأن صاحب العبقريات قد أعاد بشيء من الإجمال الضيق جداً ماكان قد كتبه في كتابه الآخر «مطلع النور» وذلك في ص١١ـ١٧ قد نقل - دون إشارة ماـ من السيرة لابن هشام ومن الكامل لابن الأثير والبداية والنهاية لابن كثير وقد فعل هذا على شكل السرد دون الإشارة إلى أصل المأخذ ،ولعل هذا ليس فيه كثير، لوم لكن اللوم هو عدم توثيق النص، خاصة فيما يتعلق به حكم أو أحكام، وكان بإمكانه العودة إلى الصحيحين أو جامع الأصول لابن الأثير أو يعود إلى تفسير ابن كثيرأو القرطبي وذلك حينما تحدث في ص ١٢ـ١٩ عن عبد المطلب وقصة نحر الإبل ،أو رحلة الشتاء والصيف، لكنه عول على كتب التاريخ وليس في هذا منكر مادام لايتعلق به حكم يؤخذ في العبادات أو في المعاملات، وجملة ماورد بين الصفحات المذكورات يدور بين صحيح وضعيف، ولايلام لأنه كما سبق القول ليس محدثاً لكن ماكان يضيره لو أشار إلى المرجع في بحث كبير عن نبي عظيم ﷺ .

أما ماجاء في ص ١٨ من كلام عن المقادير وتدبيرها إلخ فهذا كلام جاء منه ويجيء من غيره دون فهم سليم لحقيقة التوحيد، إنما هذا من الأساليب الحديثة التي تكتب دون وعي لما يترتب عليها يقول:

[وماذا من تدبير المقادير أصدق من هذا التدبير].

والمقادير يريد به القدر، أي ما يقدر الله سبحانه وتعالى، فهو مخلوق لله خلقه الله وليس للقدر أو المقادير نفع أو ضر فضلاً عن التدبير، لكن كما قلنا هي من أساليب المعاصرين الذين يريدون الخير لكنهم يزلون بسبب جهل لوازم التوحيد.

واقرأ قوله فيها أيضاً:

[والمؤرخون يجهدون أقلامهم غاية الجهد في استقصاء بشائر الرسالة المحمدية].

ومن المعلوم أن المحدثين من أهل القرون الثلاثة قد كتبوا النصوص عن ولادته ورضاعه وتربيته وتجارته مع خديجة وزواجه وبعثته إلخ، والمؤرخون أجهدوا أقلامهم بجد لكن دون حذر، وفيما ذكره المؤرخون روايات بعضها يحتاج إلى ناهض صحيح، وإقرأ قوله [الرسالة المحمدية] فهذه عبارة ليته أبدلها بقول الرسالة الإلهية فإنما هو عبد الله ورسوله لكنها عبارة تجري دائماً هكذا دون فهم لمغزاها عند بعض المتقدمين كابن سينا وسواه ولهذا كان يحسن تركها.

في مقدمة ص ٢٠ حلل كيفية الاتفاق حول انتظار الرسالة. والانتظار في «عبقرية محمد» يعني أن كل شيء اتفق على أن يكون محمداً ﷺ هو الرسول.

ثم في ص ٢١ سرد الرضاعة والفصاحة فزل زلتين:

الأولى أنه لم يعد إلى المراد من أن ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾

بعد قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾ ﴾

لكنه أجاد في تحليله ذاك إجادة سليمة لو أنه طعمها بالنص والنص يكفي لفظه ومعناه، والانشائيات والتكرار والخطاب هي مايهدم الدراسة لاسيما إذا جاءت الدراسة من فراغ أو جاءت لتكون بديلاً لمفقود.

الثانية: هي قوله: [بهذه النشأة القريشية البدوية الخالصة] ثم قوله: [وهذه هي فصاحة الكلام] والذين كتبوا في الأسفار الأولى من أهل الأخبار والروايات التاريخية قد تعرضوا لقبيلة قريش وبني سعد وثقيف ولم يشيروا حسب علمي إلى لفظة «القرشية البدوية» لكنها القرشية العربية إذا أرادوا المعنى وهو منتهى الفصاحة، ولعله كان بإمكانه الاستغناء عن هذه اللفظة بمايجب ذكره حقاً وعدلاً فليست قبيلة قريش قبيلة بدوية فضلاً عن لغتها ولو وصفت بالفصاحة، لكن القرشية قبيلة عربية في الأرومة العالية لم تكن بادية ولم تكن ذات منازل تحل وترحل.

ولاشك أن هدف صاحب العبقريات حسن وجيد لكن فاته الاختيار على رسم سليم من كل معارض، وهذا سببه الكتابة المندفعة، أو أن سببه عدم حسن الاختيار على مايكون لازمه الصواب.

ولعله في ص٢٢ ترك ماصحَّ عن أبي هريرة وعلي وأنس وابن مسعود وابن عباس وسواهم لعله ترك أصل صفتهﷺ الخلقية وغالبها مدونة في كتب السنة الستة وأجملها الترمذي في «الشمائل».

ثم إن الصفات إذا كان لها مكان معلوم أوقل الغزوات أو سواها مما هو له مصادره وأصوله لايحسن التعويل على سواه إلآمن باب بيان المضاد لايضاح الخطأ من الصواب، وقد رأيت جملة كثيرة من الذين

يمتهنون الكتابة لايتورعون في النقل من أي مصدر يكون دون تحقق من حقيقة المصدر ومحتواه ومؤلفه، ولاضير فالمثال مع دليل مادي جليل يفتح لذي لب الأفق الرحب ليدرك مع إدراكه عور الآداب والدراسات التاريخية والنقدية، والمثال الذي نورده يكفي أنه مثال جيد على الحاجة الملحة لتصحيح مادوّن حتى هذا الحين من الروايات والأخبار والقصص، تلك التي أخذت من هذا الكتاب الذي نضربه مثالاً يغني عن كل مثال، وهو دال على العجلة في مسألة التأليف فيما ذكرناه من مجالات، كما أنه يدل من باب قريب على تقصير مهم في آلة التلقي.

وهذان أمران مشاهدان حتى في مجال الدراسات الأكاديمية والرسائل العلمية الصغيرة من شرعية وأدبية ونقدية وتاريخية

إن هذا المثال هو كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني علي بن الحسين وسوف أُبين أصله مبناه فيما سبقني إليه الناقد الشاعر وليد الأعظمي إذ يقول من ص٢٠_٢١_٢٧ حتى ص ٢٦٢ في كتابه «السيف اليماني في نحر الأصفهاني»

وليس أجلّ من الأدلة المادية، وإذا كنا في القضاء نأخذ بالإقرار ثم بالشهود فإن الأدلة بعيداً عن العاطفة والهوى تكفي للإدانة لتحصل النتيجة أجلّ ماتكون.

يقول الأعظمي :«قال هلال بن المحسن الصابي كان أبو الفرج الأصفهاني وسخاً قذراً، ولم يغسل له ثوباً منذ فصّله إلى أن قطعه، وكان الناس على ذلك يحذرون لسانه، ويتقون هجاءه ويصبرون على مجالسته ومعاشرته ومؤاكلته ومشاربته وعلى كل صعب من أمر لأنه كان وسخاً

في نفسه ثم من ثوبه وفعله» معجم الأدباء ١٣ـ١٠٠.

قال الخطيب البغدادي «حدثني أبو عبد الله الحسن بن محمد بن طباطبا العلوي. قال سمعت أبا محمد الحسن بن الحسين بن النوبختي كان يقول: كان أبو الفرج الأصفهاني أكذب الناس يشتري شيئاً من الصحف ثم تكون كل رواياته منها: مقدمة كتاب الأغاني «التصدير»١/ ١٩، وتاريخ بغداد ١١/ ٣٩٨

وقال العلامة إبن الجوزي: «ومثله لايوثق بروايته يصرح في كتبه بما يوجب عليه الفسق، ويهون شرب الخمر وربما حكى ذلك عن نفسه ومن تأمل كتاب الأغاني رأى كل قبيح ومنكر» تصدير الأغاني ١/ ١٩.

وقال د. محمد بن أحمد بن خلف الله : «وحرص أبي الفرج على الإسناد واضح في كتابه الأغاني و«المقاتل» وهو حرص لايتلاءم وتساهله في المرويات وأخذه عن الكذبة وتدوينه للمصنوعات لأن الإسناد ماوجد إلا ليحول بين الرواة وبين أن ينخدعوا فيروون الأكاذيب أو الموضوعات والأخبار والأقاصيص ولهذا كان لابد لنا من هذه الوقفة لنرى رأينا في أبي الفرج فهل كان حرصه على الإسناد لتكون الصحة في النقل؟ أو كان لأمر آخر يقصد ويراد» أبو الفرج الأصفهاني / الرواية ص٢٠٢.

الرواة الكذابون الذين اعتمد عليهم الأصفهاني:

١ـ محمد بن أحمد بن فريد بن أبي الأزهر البوشنجي

قال الدارقطني: كان ضعيفاً في مايرويه. وقال الخطيب البغدادي: كان غير ثقة فقد وضع أحاديث

٢ـ الهيثم بن عدي الكوفي.

قال الإمام البخاري : ليس بثقة كان يكذب. وقال يحيى بن معين: ليس بثقة كان يكذب. وقال النسائي: متروك الحديث الخ ص ٢٩

٣ـ هشام بن محمد بن السائب الكلبي

قال الإمام أحمد بن حنبل: ماظننت أن أحداً يحدث عنه.

وقال الدارقطني: متروك

وقال ابن عساكر: ليس بثقة

وقال الذهبي: وهشام لايوثق به

٤ـ أبو النضر محمد بن السائب الكلبي:

قال الإمام البخاري: أبو النضر الكلبي تركه يحيى وابن مهدي

٥ـ أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عمار المعروف بحمار العزير

قال علي بن عبيد بن المسيب الكاتب: كان ابن عمار كثير الوقيعة بين الأكابر، وذكر له ابن النديم مثالب معاوية

٦ـ محمد بن زكريا بن دينار الغلابي البصري

قال ابن منده تكلم فيه

وقال يحيى القطان: يضع الحديث

ويمكن الاطلاع على مزيد عن أحوال الرواة الذين نقل عنهم صاحب «الأغاني» خلال ص٣٤ حتى ص ٤٣ من كتاب الأعظمي، ومانقله الأعظمي عن جرح الرواة مدون في موضعه من مطولات كتب: الجرح والتعديل مثل / ميزان الاعتدال ص ٣ـ٤ ولسان الميزان ص٥

والكشف الحثيث ص٣٧١/ ٤٥٦، وتهذيب التهذيب ص١١

وأكتفي برواية واحدة فقط مما جاء في كتاب الأغاني، رواية واحدة ليستدل بها على خطورة رواية هذه الروايات، لامن حيث أنها متهالكة لكن من حيث اعتماد الأدباء والنقاد والمؤرخين عليها هكذا كما فعل: طه حسين مثلاً فيما صنع كتابه «حديث الأربعاء».

جاء في ص٢٦٢ من كتاب الأعظمي «قال الأصفهاني: أخبرنا أحمد قال حدثنا عمر بن شبه وحدثني أبو عبيد الصيرفي

قال: حدثنا الفضل بن الحسن البصري قال: حدثنا عمر بن شبه

قال: حدثنا أيوب بن عمر قال حدثنا عمر بن أيوب

قال حدثنا جعفر بن برقان،عن ثابت بن الحجاج عن أبي موسى عبد الله الهمذاني، أن الوليد بن عقبة قال: «لما فتح رسول الله ﷺ مكة جعل أهل مكة يأتون بصبيانهم فيدعو لهم بالبركة ويمسح على رؤوسهم، فجيء بي إليه، وأنا مخلُق فلم يمسسني ومامنعه إلا أن أمي خلقتني بخلوق فلم يمسسني من أجل الخلوق».

ويسخر الأعظمي منه فهو يقول: «قلت: هذا غلط في التاريخ، وإذا كان الوليد بن عقبة صبياً عند فتح مكة في السنة الثامنة للهجرة فكيف بعثه رسول الله ﷺ إلى بني المصطلق ليأخذ الزكاة منهم؟! وهذا الخبر ذكره ابن عبد البر وذكر شك البخاري في أن يكون الوليد صبياً عند فتح مكة».

وانظر: الإستيعاب في معرفة الأصحاب/ ٤/ ١٥٥٣ لإبن البر

ليس ماأوردته عن الأغاني جملة أو جمل، أقول ليس ماأوردته عن كتاب الأغاني وصاحبه من الكلام المعترض بين كلامين لازمين، لكنه في الصلب من الموضوع المطروح، فالعقاد في «عبقرية محمد» قد عول على كتب نقل منها لم يشر إليها لكنها في الغالب موضع شك في تحري النص صحة وضعفاً وتحري التحليل على وجه سليم

خذ مثلاً فهو لم يعول على حديث عائشة رضي الله عنها في روايتها الصحيحة عن: أول بدء الوحي وهو حديث مطول مشوق رواه البخاري في صحيحه في كتاب «بدء الوحي» وذكر له متابعتين في آخره

وهناك في «عبقرية محمد» مواطن كثيرة لم يؤصلها بالرجوع إلى المصادر، وهذه علة هشاشة «العبقرية» في بحث العقاد لها، إلاأنه قد كتبهابنفس تشعر معها أنك تقرأ لمجتهد يحاول الصواب ممابناه وتبناه، والاجتهاد صالح إذ بذل صاحبه جهده حسب طاقته وماأراد منه حيالماينظره بين يديه، ويبقى لذوي النظر المتخصص بيان الخطأوالصواب في النص ومابني عليه ممايتعلق به حكم أو أحكام.

النقد العلمي لنص الخطاب المقابل أو النقد العام لحالة عامة تواجه المؤهل للنقد لابد دون ريب أن يكون مؤهلاً لفهم النص وفهم الحالة العامة ومالم يكن مالكاً لهذا حتى كونه مؤهلاً بالفطرة فإن نقده لأي عمل يعتريه تقصير عريض يأخذه غيره عليه، وإن زعم هو أنه الناقد الفذ ذلك أن الفهم أصل مهم لأي نقد يقوم ولأي عمل يحتاج إلى درس وتحليل، ولهذا لم يستطع محمد مندور ولامحمود أمين العالم وطه حسين من قبل أن يقدموا عملاً نقدياً يحسن السكوت عليه وذلك لفقدان آلية

النقد لديهم فيمايتعلق بفهم الخطاب المراد نقده، انظر مثلاً «في الأدب الجاهلي» ومع القول أنه لطه حسين فإنه ينقصه الفهم الموهوب التام لمعطيات العرب قبل الإسلام، دع عنك الصدق والتجرد وطول النفس

و«عبقرية محمد» أقل في الخطأ مما قام به غيره، لكنه قد نقصه فهم لازم وهو يدرس أساساً مهماً عن«الوحي» ولقد كان بإمكانه أن يعرج على تعريف وماهية وأنواع الوحي لكنه انطلق هكذا بفهم خاص وطرح خاص ونتج عن هذا وذاك خلل لامزيد عليه

اقرأ كلامه في ص ٢٢ـ٢٤: [ولما آمن برسالته هو ودعوة ربه إياه إلى القيام بأداء تلك الرسالة لم يهجم على هذا الإيمان هجوم ساعة ولاهجوم يوم، ولم يتعجل الأمر تعجل من يخدع نفسه قبل أن يخدع غيره،ولكنه تردد حتى استوثق وجزع حتى اطمأن...]

أعد القراءة مرة وأختها تجد العقاد كأنه يتحدث عن رجل آخر، خذ قوله[ولم يتعجل الأمر تعجل من يخدع نفسه] و[ولكنه تردد حتى استوثق...]

أنا زعيم أن الفهم السليم قد فاته وأن كلامه هذا كأنه يتحدث به عن رجل عظيم لم ينزل عليه مثل «لنثبت به فؤادك» و«ولاتعجل بالقرآن من قبل أن يُقضى إليك وحيه وقل رب زدني علماً»

فليست الحال حال مراهنة، أوحال إغراء، أوهي حال محاولة بين طرفين إنما نبوة ورسالة وكفى، وليس خوف النبي ﷺ من أول بدء الوحي ليس خوفه تردداً أو ماماثله كلا، والإمام العيني والإمام ابن حجر والكرماني والنووي حينما شرحوا حديث عائشة من مثل«يرجف

فؤاده» و«زملوني زملوني» لم يخطر بالبال تردد أو نحوه، فقد أورد البدر العيني في «عمدة القارى»ج١ قرابة عشرة أقوال عن خوفه ﷺ، والأدباء والمؤرخون مشكلتهم أنهم يدونون مايرد به الخاطر ولوكان حول شيء عظيم كهذا،والثانية أنهم يتركون أهم مايجب الرجوع إليه لكنهم يتعجلون فيقع الخطأ تترا ويسيرون عليه وكثير منهم يدرك ماهو عليه.

وحينما ناقش صاحب «العبقرية» الجهاد من: ص ٢٤ حتى ص ٥٨ تكلم عنه تكلم المفكر العام الذي يعلم قولاً ويدع غيره، إما لفقر في الإطلاع، أوأنه لايرى إلاهو بحكم الفهم الخاص، أو الثالثة أنه يجري عنده الجهاد أنه ليس إلا ظاهرة للحماية ولوضاع الناس كل الناس، وفهم العقاد للجهاد حصل له لأنه لايعلم الناسخ والمنسوخ والمطلق والمقيد والعام والخاص في الآيات وأحاديث الجهاد، فهو يتحدث عن هذه المسألة تحدث الأديب المفكر لاحديث العالم المتبحر، لكن حسبه في هذا أنه كتب ماكتب بروح المدافع عن الإسلام، فأخطأ حيث أراد الصواب وسوف بإذن الله تعالى نقرأ شيئاً مماكتبه ليتبين لنا كيف يكون الفهم الصواب يقول: [فلم تكن حرب من الحروب النبوية كلها حرب هجوم، ولم تكن كلها إلا حروب دفاع وامتناع].

ثم تكلم في كلام عارض عن قصة إسلام عمر بن الخطاب بنسبه إلى ابن اسحاق وأصل ماأورده صحيح.

وفي ص ٢٩ ومابعدها تحدث تحت عنوان «عبقرية محمد العسكرية» عن الحروب، وكرر ماذكره من قبل إذ يقول في ص٣٠: [وحروب النبي عليه السلام كما أسلفنا كانت كلها حروب دفاع الخ..] ثم بدأيورد

بعض النصوص القرآنية دون توجيه علمي لها إنما هو توجيه مفكر يريد الحق لكنه أخطأه، لأنه لم يقف على ماذكرناه من قبل من لزوم معرفة أحكام ودلالة الآيات ومايكون فيها من نسخ وسواه

لقد قلت في كتاب «الجهاد في الإسلام بين الطلب والدفاع»ص١٠٠ ومابعدها حتى ص ١٢٣«يقول ابن تيمية رحمه الله تعالى مقرراً طبيعة الجهاد وأنه يعني الطلب «العقوبات التي جاءت بها الشريعة لمن عصى الله ورسوله نوعان:

أحدهما: عقوبة المقدور عليه.

الثاني: عقاب الطائفة الممتنعة كالتي لايقدر عليها إلا بقتال فاصل.

وبالعودة إلى «السياسة الشرعية» لابن تيمية نجد أمر الجهاد كما بينت سورتا الأنفال وبراءة، وحتى ص ١٢٣/ من كتاب «الجهاد» بينتُ أمر الآيات الدالة على ابتداء الجهاد وأوضحتُ ماكان يلزم توضيحه نحوها من أحكام بينات حول النسخ والتقييد وتخصيص عام الآيات، ويتبين لنا حال صعبة جداً فيما يتناوله المفكرون والمثقفون وجمهرة من الأدباء، يتبين لنا قصور شبه تام في المتون فضلاً عن الإسناد، فإذا جاء الحديث عن حكم مامن أحكام الشريعة ومع حرص كثير منهم على الخير إلا أنهم يقعون تحت دائرة «الإنشاء الخطابي»، مع مايكون مع هذا من آثار ضعيفة وفهم خاص لاينهض به دليل صحيح، وليس من مقتضى العقل الحديثُ عن شيء ما له أصوله وقواعده، فتترك هذه الأصول والقواعد ثم يكون الحديث أو البحث على سبيل الاجتهاد أو الفهم الخاص، فتقع هنا زلة القدم بسبب الجرأة ودخول ماموجبه التثبت

وتحقيق وجه المطروح من خلال أصله ومرماه، ولابأس بالاجتهاد فيما ليس فيه نص، ولاضير كذلك أن يكون الاجتهاد في النص ممن يملك أداة الأجتهاد، لكن ما الرأي فيمن يجتهد مع النص ووضوحه، تلك قاصمة الظهر في هذا الحين، فصاحب العبقريات اجتهد وبذل ودافع بروح طيبة مكنته أن يتجاوز بعض معاصريه، لكن لم يدع أصل المتن بسنده حينما تحدث عن الجهاد، ورفع الملام عنه أنه أراد الخير فأخطأ سبيله في بعض ماجاء في العبقريات ومثله يجتهد فيخطىء، لكن أصل تعمد الخطأ هو فيمن ينظر بعين رأيه، أو هو ينظر بعين مذهب مادي أخذ به وعاش عليه حالاً بعد حال، و«عبقرية محمد» نموذج لدراسة نصيّة علمية نفسية تصلح أن تكون نموذجاً لطرح متناهي الجودة لوسلمت من ثلاث:

١ـ ضعف النص المستدل به.

٢ـ التحليل النفسي الخاص.

٣ـ الإجتهاد المخطيء حسب منهج الطرح الفكري.

وبقية العبقريات على هذا المنوال إذا جعلنا في النظر أنه يتحدث عن شخصيات قد ورد فيها متون بينات تقطع القول في الاجتهاد، الملازم له نص يمنع الاجتهاد إلا مايكون فيه مشاركة من النواحي النفسية المشتركة بين أكثر من نفر في جيل أو أجيال، فهذا قد يكون لاضير فيه إذا اجتهد العالم أو المؤرخ أو الأديب، وحذر أن يقع في عور أو عمى العجلة أو سوء الفهم أو التقدير

ونرى صاحب / عبقرية محمد/ يتحدث من ص ٣١ حتى ص ٥٨

عن واقع حاصل يورد نصوصه مثل: غزوة بدر، وكتاب النبي ﷺ لعبد الله بن جحش، وأسباب غزوة بدر، ومسألة نعيم بن مسعود، ومسألة مقتل كعب بن الأشرف، وأسرى بدر، ومعركة الأحزاب.

وجل نقله عن ابن اسحاق فهو ينقل ويشير وأحياناً يترك الإشارة كأنه عطف على ماسبق ولقد أحسن في دفاعه وتحليله بين كل نص وآخر.

ومثال نورده من العبقرية عن جزء يسير من غزوة بدر، يعطي هذا المثال صورة حية على مثال سائر بين المؤرخين والأدباء، ويقع فيه بعض الباحثين من العلماء وهو عدم الاستقصاء وطول النظر وعدم الإحاطة بسبل النصوص الصحيح والضعيف إلا من شاء الله

يقول صاحب العبقرية في ص ٣٥: [وقد كانت غزوة بدر هي التجربة الأولى للنبي ﷺ في إدارة المعارك الكبيرة، فلم يأنف أن يستمع فيها إلى مشورة الحباب بن المنذر حين اقترح عليه الانتقال إلى غير المكان الذي نزل فيه].

صحيح ماذكره أنها أول معركة كبيرة يدخل فيها لكنها ليست أول تجربة إذ الحرب النفسية أكبر من الحرب المادية فقد كان يواجه المنافقين واليهود ويلاقي منهم العجب من الدس والكيدوالإشاعة، فهذا جهاد نفسي كبير مرير فيه من المقابلة بقدر مافيه من الرزانة والصبر والحكمة لكن كل ذلك بتدبير الملك الخبير

وغزوة بدر محك كبير للمسلمين بعد أن مروا بحروب نفسية كبيرة وكثيرة، أما حديث الحباب بن المنذر فهو ضعيف سنداً ولايعني هذا طرح الاستشارة وبذل المشورة كلا. لكن في النص خلل.

ومثل هذا فعل أحمد أمين في كتابه«حياة محمد» حينما انطلق لايلوي على أحد ليتحدث دون تأصيل للنصوص، فسجل هناك روايات ضعيفة وبعضها موضوع وبعضها الآخر حسن وفي الكتاب أحاديث صحيحة، خذ مثلاً قصة الغرانيق، لم يحررها ولم يؤصلها مع أنها تتعلق بالتوحيد، فحصل له كما يحصل لغيره خلط وتداخل وجمع دون تمحيص.

وقد أشار العقاد في ص ٥٩ إشارة صحيحة إلى سياسة العمل الحربي، كما أشار بوضوح في غير«عبقرية محمد» إلى سياسة الإدارة والاقتصاد وسواهما بروح صالحة طيبة وفهم جيد لعموميات السياسة الشرعية في الحياة الدنيا

يقول: [وقد تولى النبي عليه السلام أعمالاً كثيرة مما يطلق عليه لفظ السياسة في عموم مدلوله، ولكننا لانعرف بينها عملاً واحداً هو أدخل من أبواب السياسة وأجمع لضروبها، وأبعد عن المشاركة في صفة القيادة العسكرية أو صفة الوعظ العلني أو سائر الصفات التي اتصف بها عليه السلام من عهد الحديبية في مراحله جميعها منذ ابتدأ بالدعوة إلى الحج إلى أن انتهى بنقض الميثاق على أيدي قريش]

ثم بدأ يفصل تفصيل المثقف المحب للخير، لكن ومع جودة كلامه عن السياسة فإن جعل الحديبية بالذات هي المحك دون غيرها أعتبره ليس بذاك، إذ حياته ﷺ حافلة بالسياسة العامة والخاصة وسبق القول عن بدر ومافيها من سياسة حربية واجتماعية ومالية وإدارية، لكنه لم يشر إلى هذا لأنه لعله لم يعد إلى أصول المطولات من كتب الأحكام مثل«زاد المعاد» أو كتب المتون مثل: الكتب الستة، فهو قد اقتصر على

كتب التاريخ أو على القليل منها، مع أن غزوة بدر والحديبية فيها من الأحكام الشرعية وسياسة الحروب والمال مالايصح فيه العودة إلى كتب التاريخ إلا في حال مناقشة ماورد فيها من آثار، لأن مايتعلق به حكم شرعي سياسي لابد فيه من صحة النص لأنه يبنى عليه آثار أخرى عند نظر الوقائع ومايتولد منها، وغالب ماجاء في فصل «عبقرية محمد السياسية» جميل لوأنه حرر القول وصحح النصوص فيما يتعلق بالأحكام لكنه لم يفعل لأنه أديب مثقف وماذكره من«جهد» فهذا قصاراه

يظن غالب الدارسين للإدارة، وحتى للأدب وأساسيات النقد وأصول التاريخ والتحليل للآثار النصية أن هذا كله أو بعضه إنما نتج وحصل في العصر الراهن بل هناك من يجزم ويقطع أن أصول الإدارة وسياستها إنما هي نتيجة لما تمخض عن الشركات المعاصرة من خلال ماكتب من مذكرات، وقواعد، وأسس كتبها مديرو أو رؤساء هذه الشركات في أوروبا وسواها أو كتبها آخرون لهم عناية في الإدارة.

ويعود هذا كله إلى ضعف الخلفية أو جهل المعلوم بالضرورة، أو هو يعود خاصة لدى الباحثين المسلمين أو بعضهم إلى التقليد الذي دفعه إليه الإعجاب دون مناقشة: عقلية. . متزنة. . أمينة

انظر مثلاً: سورة هود/ وسورة يوسف/ ومافيهما من سياسة الأمم والإدارة والعلوم والاقتصاد، ومافي/ يوسف/ من علوم جليلة في الطب النفسي/ وسياسة المال/ وسياسة الأدب/ والتوجيه على مثال كريم، وفي سورة / الكهف/ وماجاء فيها من أصول وأسس شركة التجارة مع

ضرب الأمثال العظام.

والعقاد من ص ٦٦ حتى ص ٧٠ تحدث في «عبقرية محمد» عن الإدارة بشيء من الاختصار فهو لم يفصل ولم يطل الحديث عنها، إلا أنه تحدث تحدث المدافع عن: قيم وآداب هذا الدين، وأورد نصوصاً صحيحة في الجملة إلا أنه لم يشر إلى مصدرها

قال في ص ٦٦: [في الإسلام أحكام كثيرة مما يدخل في تصرف رجال الإدارة كما نسميهم اليوم،وفيه وصايا كثيرة عن المعاملات كالمساقاة والمبايعة والاستقراض والشُفعة والتجارة وسائر شؤون المعيشة الاجتماعية يقتدي بها المشرعون في جميع العصور]

ثم بدأ يبسط بشيء من التحفظ الدال على احترام النفس وتقدير القدر المعلوم لديه، وجملة ماكتبه في هذا الفصل سليم حسب فهمي لولا مافيه من الاقتصار والاختصار، إلا ماذكره في ص ٦٩/ ٧٠ حول تدبير الشؤون العامة، فلعله لم ينظر في «الطرق الحكمية» لابن قيم الجوزية، ولانظر في «أعلام الموقعين» له أيضاً، ولا«الخراج» لأبي يوسف لكنه أجاد من قربه من الهدف المراد، وطرح من ص٧١ حتى ص ٨٠ موضوعاً له صلة وثيقة بالأدب والنقد وإن لم يكن أساساً فيهما، فتحت عنوان «البليغ» قال: [اللهم هل بلغت هذه هي اللازمة التي رددها النبي ﷺ في أطول خطبه الأخيرة وهي خطبة الوداع،وهي لازمة عظيمة الدلالة في مقامها، لأنها لخصت حياة كاملة في الفاظ معدودات... إلخ...]

فهنا يشير المؤلف إلى خطبة حجة الوداع وهي ثابتة في الصحيح عن

جابر بن عبد الله وجاءت روايات أخرى عن هذه الخطبة عن غير جابر تدور بين الصحيح والحسن لكن العقاد قال بعد ذلك: [وكلام النبي ﷺ المحفوظ بين أيدينا إما معاهدات ورسائل كتبت في حينها، وإما خطب وأدعية ووصاياوأجوبة عن أسئلة كتبت في حينها، وروعيت الدقة في المضاهاة بين رواياتها جهد المستطاع].

فهنا لعله لم يرد أن تغيراً أو تحسيناً قد حصل في ألفاظه ﷺ، إنما ولعله أراد الربط بين الروايات كما وردت لبيان البلاغة والدقة فيها فقوله[جهد المستطاع] بعد كلامه السابق لاأفهم تعدي أحد على تغيير النصوص لكنه يشير إلى هذا من وجه

ومن المعلوم أن الصحابة نقلوا الحديث كما سمعوه ونقل بعضهم من بعض كما سمعوه بل كانوا يتشددون في هذا غاية التشدد، ويتحرزون غاية التحرز فهم لايعرفون الكذب ولازيادة خارجة عن النص تدل على غير مادل عليه، وكل ماجاء عن الصحابة وثبت بسند صحيح تام الضبط ولولم يكن في الصحيحين فهو كما سمعوه، وخذ ماذكره ابن أبي حاتم في «مقدمة الجرح والتعديل»ج١ وماذكره عياض في «الإلماع»، لكن ماجاء موقوفاً فقد يكون من كلام بعض الصحابة، إلاأنهم لايقولون شيئاً في حكم عبادة أو معاملة إلاوهم قد اعتمدوا على سماع صحيح

وقد أشار في ص ٧٢ إلى نصوص تدور قصتها حول أصحاب الغار الثلاثة الذين آواهم المبيت إليه فانطبق عليهم فدعا كل واحد منهم بدعاء حتى فرج الله عنهم فخرجوا:

قلت: وهي رواية متفق عليها بين الشيخين

ثم عالج في ص ٧٣ شيئاً من خطبه ﷺ التي كان يقولها للأمراء والولاة، وغالب مانظره كان تعويله، على السيرة لإبن اسحاق، وكذا فعل في ص ٧٤، وقد كان بإمكانه العودة إلى أصول السنة ليجد هناك، وخاصة وقد قام الإمام ابن الأثير الجزري بجمع كتب السنة الستة وأضاف عليها على ماكان قد وضعه الإمام رزين المكي قبله إذ جمع الكتب الستة جمعاً لطيفاً بيناً، ثم وضع ابن الأثير كتابه الجيد: «جامع الأصول» عليه، فأصل الكتاب لرزين، فتابعه ابن الأثير وزاد وأضاف وفسر كثيراً من غريب الألفاظ فهو كتاب مهم في بابه لايستغني عنه العلماء والباحثون وأهل الأدب والتاريخ

ومن المعلوم أن خطب النبي ﷺ للأمراء والولاة تحتوي على أحكام شرعية ووصايا لازمة فلا يكون المعول هنا على كتب التاريخ مادام الأصل موجوداً، وهذه نقطة يقع فيها الجملة الكثيرة من الكتاب والدارسين، فيقع فيما يكتبون الخطأ والزلل واضحين، ولعل من أعظم الجنايات ماكتبه جرجي زيدان وقسطنطين زريق في هذا المجال أو بعضه.

وفي ص ٧٦ أشار العقاد إلى نصوص دائرة بين الصحة والضعف، فهو لم يشر إلى المصدر ولا إلى حكم النص سنداً ومتناً، وقد كان يكفيه «جامع الأصول».

هذا أمر يلاحظ اليوم على أولئك الذين يكتبون على العلات دون قصد سوء، وقد كفانا حميد الله كتابة مايحتاج إلى كتابة من الوثائق والمعاهدات منه ﷺ في كتاب عالي القيمة لكني لم أرَ كبير تعويل عليه من

غير العقاد مع أنه من لوازم مايحسن نظره في بابه

وأغلب ظني أن ماطرحه المؤلف من ص ٨١ حتى ص ٨٩ قد مال فيه على السيرة لابن اسحاق وابن هشام والكلبي والواقدي، وجملة ماأورده صحيح، لكن يؤخذ عليه أنه لم يسند النقل، ولم يعد إلى المنقول بسند صحيح على وجه التفصيل، فالعنوان كان «محمد الصديق» وهذا كله فصله الإمامان / محمد بن اسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج، وكفى بهما من الثقة والعدل والأمانة ماكفى، وقد أجمل صفة الصدق.. الترمذي.. في «الشمائل» كماسبقت الإشارة إليه

وإذا كان العقاد قد أجاد في «عبقرية محمد» مع ماأشرنا من ملاحظات مهمة عليه فإنه قد أجاد في كلامه عن «محمد الرئيس»، ويؤخذ هنا في العنوان بتجريد الاسم الكريم

يقول في ص ٩٠/ ٩١: [فهناك الحكم بسلطان الدنيا، وهناك الحكم بسلطان الآخرة، وهناك الحكم بسلطان الكفاءة والمهابة، وكل أولئك كان لمحمد ﷺ الحق الأول فيه]

إلى هنا وكلامه مستقيم، لكنه يزل إذ يقول: [كان له في سلطان الدنيا كل ما للأمير المطلق اليدين في رعاياه، وكان له من سلطان الآخرة كل ماللنبي الذي يعلم الغيب ماليس يعلم المحكومون].

فهنا اجتهد فأخطأ مرتين وعذره الجهل بحقيقة التوحيد والتقصير في معرفة حق المقام للنبي الرسول ﷺ، لكنه عذر وليس بعذر، ولانظن به إلا خيراً، إذ قصّر في فهمه لانعدام خليفة التوحيد لديه.

فالنبي ﷺ ليس أميراً وإن أراد بهذا ضرب مثال دون سواه، ولايعلم

الغيب، إنما يعلم مما علمه الله قال تعالى له: ﴿وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾وهذا حق، وحكى الله تعالى عنه: ﴿وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾

ثم زلة ثالثة زلة عامة لعله لم يقصدها، فهو يقول في ص١١ : [فوكل الضمائر إلى أصحابها وإلى الله]

ومن المعلوم أن مافي داخل الضمائر لايعلمه إلا الله، وحرف العطف هنا لاقدر له،نعم لو قصر الأمر على صاحب النية فجعل المرء يدرك نيته ومافي ضميره فهذا صواب، إذ كل إنسان مكشوف أمام نفسه، وصدقُ هذا ماصح: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرىء مانوى»

ثم بدأ في ص ٩٣/١١٩ يتحدث عن «الزوج» بأسلوب رفيع العبارة يتحدث تحدثَ المثقف العام المريد للخير فهو يكتب مقدمة ويعرض ويدافع ثم يبسط القول، ثم بعد ذلك يختتم هذا الفصل ليقول في ص ١١٩ عن حقيقة زواجه ﷺ: [هذه زوجية لاتقوم على الحس والمتعة، ولن تدوم ذلك الدوام لو كان قوامها غير مودة القلوب وراحة النفس وحب الخير ومبادلة العطف والتعظيم].

وهذا الفصل جرى فيه مايجري في سابقه في طرح النصوص مابين صحيح وضعيف لكنه في الجملة، فصل جيد إذ عرض فيه قضايا مهمة عن الزواج وسواه، ومسألة تعدد الزوجات والحكمة منه لهﷺ.

في فصل الأب في(عبقرية محمد) تحدث المؤلف عن شيئين وذلك في ص١٢٠/١٢١ عن الأحياء السفلى، والأحياء العليا، وبيَّن هناك أن الأحياء السفلى عرضة للنقص بسبب العطب الكثير في طور الولادة والحضانة، فيقابل هذا أن الأحياء السفلى ترسل ذرياتها بالآلاف وألوف

الألوف فيتبقى منها القليل الكافي لدوام النوع بعد فناء كثير، والأحياء العليا يقل عدد المولود في البطن الواحد فيقابل هذا أن تطول حضانتها والعناية بها وتجد من وسائل الصيانة مايعوض الكثرة في الأحياء السفلى

ثم في ص١٢١ يشير حسب فهمه وقراءته فهو يقول: [فهل يجوز لنا أن نقول إن العظماء الذين حرموا النسل قد أدوا ضريبتهم باصلاح شؤون الناس فلم يبق من اللازم المفروض عليهم أن يؤدوا هذه الضريبة عن طريق الذرية]، ثم ضرب أمثلة من مصر، وأشك جداً أن المؤلف هنا قد اطلع على أصل حقيقة النص في أمر الرزق رزق الذرية ورزق الموهبة«موهبة العظمة»، فهو يتحدث على علات ماكان قد قرأه من مسألة«الانتخاب الطبيعي» البقاء للأقوى، وإن كان لم يرد هذا إلا أن تأثره واضح جداً في هذه المسألة، ولو أنه عول على أقرب تفسير لقوله تعالى: (يهب لمن يشاء) ثم جاء ذكر الذكور وجاءت الإناث، ولو أنه نظر حياة إبراهيم وسليمان ويعقوب عليهم السلام لوجد لهم من الذرية ماوجد .

فالقضية هنا ليست في عملية دوام البقاء بالنسبة لنظر هذا الأمر على أساس هش و نهج سليم من الرد

يقول في ص١٢١: [فبعض العظماء من أكبر خدام النوع لم يتزوجوا، وفيهم أنبياء معظمون لاشك في سيرتهم من هذه الناحية كعيسى عليه السلام]، هاهو ضرب مثالاً بعيسى عليه السلام لكن الموازنة يرفضها القياس والطرح على منهج لايقوم، فهو لم ينظر في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً ﴾، كما لم يعد إلى

حياة الرسل كافة ليكون مثاله قائماً على سبيل قويم.

لكنه فعل هذا وأورده ليقرر فهمه وما نظره من منهج المعاصرين من باحثي حياة الإنسان من منظور مادي أو من منظور اجتهادي سقط صاحبه من ميزان سعة الإطلاع .

وبعد هذا فقد تحدث المؤلف عن النبي ﷺ «الأب» كأحسن ما يكون الحديث وأورد من النصوص ما يدور معها النظر بين الصحيح والضعيف وليته مال إذ بحث هذا إلى (زاد المعاد) أو (الصحيحين) ففي هذه الأسفار الثلاثة شفاء تام عن الأبوة والمعاملة، فضلاً عن الزواج والإنجاب وعدمه والحكمة من وراء ذلك، على أنه في الجملة أجاد طرحاً كما أجاد مدافعة بروح لبقة ونفس متزنة، وقد كان في هذا الفصل مع ما عليه من نظر لابد منه ـ قد لزم الأدب النبوي الكريم في بحثه هناك، ولا يعدم الأجر إن شاء الله تعالى حسب نيته وطرحه ومرماه، وليس له إلا ما قدم في الأولى وفي الثانية تكون عقباه

وفي تناول جيد متمكن بأسلوب أدبي يبحث المؤلف مستعرضاً«السيد» بعنوان مستقل ليضيفه إلى ما سبق من كلام عن«عبقرية محمد»ﷺ وكلامه هنا ككلامه هناك إن من حيث العرض أو المصدر وإن لم يشر إلى هذا إلا في النادر.

يقول من كلام حسن من ص١٣١ : [فالإسلام قد بدأ بتحريم كل رق غير رق الأسرى في الحروب ثم حسَّن إطلاقهم وسماه مناً وعفواً يشكر فاعله عليه ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾] . . .[ثم أجاز للأسير أن يشتري نفسه].

ويقول: [فقد أعتق زيداً ورآه أهلاً للزواج بعقيلة من أقرب قريباته إليه وأولاهن بحدبه وتوقيره] إلخ

ولا يقتصر صاحب العبقرية يبحث هذا الأمر بحثاً مختصراً، لمن أراد، وإن اختصر الدفاع حسب الفهم المحدود، فيشكر له نظره هذا كما يشكر له نظره ذاك، وإن بدا لي عليه ما بدا.

لكنه في ص١٣٥ عند كلامه عن «العابد» أجمل ما حقه الإطالة، وإن تداخلت عليه الأدله فهو تبعاً لذلك سار على منوال رتيب كان عليه فيه أن يؤصل مسألة العبودية وأدلتها ثم يصف عبوديته ﷺ حسب النص لا حسب الخطاب والاجتهاد، فالخطاب الثقافي والإنشائي لا يراوحان مكانهما قطعاً في مجال مثل هذا الأصل فيه المنع إلا ما شرعه الله ورسوله، وبسبب هذا التداخل والخلط تتعثر الثقافة الأدبية وتستهان، لكن ضبط الأوراق والوقوف عند الحد حد العلم والفهم المترتب عليه هو السبيل الصواب في بحث العبودية وطرح الشريعة على أساس لا يعتريه تقصير ممن تبناه، والساحة اليوم تعج عمن يبحث ويكتب على غير هدى مبين ثم إنك واجد كثيراً من عامة المثقفين والأدباء وحملة القلم يقعون أسارى لمفهوم خاطىء دفعهم إليه بحث ارتكز على فهم ناقص.

كذلك وسوف أورد بعض أسطر مما في فصل العابد من (العبقرية) لنرى مايوجبه لازم التثبت والدقة والفهم لحقيقة التوحيد، يقول في ص١٣٦ : [تهيأ للعبادة بميراثه ونشأته وتكوينه، فولد في بيت السدانة والتقوى، وتقدمه آباء يؤمنون ويوفون بأيمانهم، ويعتقدون ويخلصون فيما اعتقدوا].

ويقول: [قيل إنه في الثانية أو الثالثة من عمره قد أدركته حالة يختلف شراح التاريخ في تفسيرها، ويرويها من سمعوا بها على روايات مختلفة لا ندري ما هو الواقع الصحيح منها، ويتعجل بعض الأوربيين فيحسبها ضرباً من الصرع على غير سند علمي أو تاريخي محقق يستند إليه]، ثم ذكر حديث« شيبتني هود وأخواتها » .

ثم جاء بحديث آخر في ص١٣٨ : «إنه ليس آدمي إلا وقلبه بين أصبعين من أصابع الله فمن شاء أقام. ومن شاء أزاغ».

وذكر حديث آخر في ص١٣٩ : «كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق فعرفت» ثم قال بعده: أو كما جاء في رواية«فخلقت الخلق فبي عرفوني» إلخ. .

ومن المعلوم أن الجاهلية في الأرض تنقسم إلى قسمين: جاهلية وثنية ظاهرة من عبادة الشمس والقمر والنار والحجر وطقوس أخرى مادية، وهذه كانت عند العرب قبل الإسلام، جاء بنوع منها عمرو بن لحي الخزاعي وهي عبادة الأصنام، وجاءت الأخرى من وثنية الفرس والهند واليونان .

والجاهلية الأخرى ليست عبادة ظاهرة لصنم أو سواه إنما هي حالة نفسية أو هي صفة نفسية يبتعد الإنسان بسببها عن التوحيد الصحيح، فيجعل الحياة هي الغاية، أو يعتقد مذهباً مادياً أو فلسفياً يزل بسببه عن منهج الرسول ﷺ حتى وإن بلغ صاحب هذه الجاهلية الأوج من العلم المادي، ومن يقرأ (العبودية) لابن تيمية أو(تلبيس إبليس) لابن الجوزي أو يقرأ(إغاثة اللهفان) لابن قيم الجوزية يجد رسم ذلك بصورة من

الصور، ومؤلف العبقرية لم يبين لنا قبل العبادة كيف كان حال الناس، وما ذكره عن المؤرخين لايقوم لعدم الناهض له.

ورأي الأوربيين أو بعضهم ليس بذاك ولا يعول عليه ففاقد الشيء لا يعطيه، ومحمد بن إسماعيل البخاري في صحيحه بيّن ما كان يجب على كثير من الباحثين العودة إليه بشأن الوحي وأنواعه وحالاته وكل هذا مرسوم بواضح من النص والقول الحق المقبول.

وحديث: «شيبتني هود وأخواتها» ضعيف بهذا اللفظ. وحديث: «إنه ليس لآدمي....» لم يرد صحيحاً بهذا اللفظ وفيه زيادة، والثالث: «كنت كنزاً..» لم يصح، وكل هذا يعطينا دون جدل قِصَر النَفَس في البحوث الثقيلة خاصة ما يوجب بحثها الدقة والتأصيل والفهم للنص ووجهه.

إن النظر في مجال الطرح العلمي أو الأدبي أو حتى في مجال الأحكام.. النظر إلى الصفات المعنوية في الإنسان وجعلها المنطلق لدراسة حياته ليس بذي بال في حقيقة المقصود تناوله عن الشخصية، إذ أن الصفات المعنوية في المرء من قوة وعقل وثقة وعلو همة ونجابة قد تتأثر خلال الحياة بمؤثرات سلبية من الذاتية والمركزية وزيغ الفكر، وقد تصل الحال بمن فقد المثل الأعلى إبان الطفولة المبكرة إلى جنون العظمة، وإن كانت إمكانياته العقلية دون ذلك فقد نجح إلى الحسد والوشاية بمن ينجح على سابق من الطريق المستقيم.

وفي فصل(الرجل) من ص١٤٢حتى ص١٥١تحدث صاحب /العبقرية/ منطلقاً من باب العظمة ليبحث ويورد ما وسعه ذلك من

مثال ونص مرسوم يقول:

[عاش في العصور الماضية كثير من العظماء الذين تواترت الأنباء بأوصافهم السماعية وأوصافهم المرسومة والتماثيل، غير أننا لا نعرف أحداً من هؤلاء العظماء تمت صورته السماعية أو المنقولة كما تمت صورة محمدﷺ. . إلخ].

ثم في ص١٤٣ أورد نصاً ضعيفاً عن صفاته الخَلقية والخُليقة لكن له أصل في الصحاح عن أنس/ وابن عباس/ وابن مسعود/ وعائشة/ وأبي هريرة. ثم أورد قصة نعيمان بن عمرو وأصلها ثابت.

ثم في ص١٤٥ أورد قصة سفر أبي بكر ومعه نعيمان وسويط بن حرملة، وفيها مقال.

وغالب ما يورده من كتب التاريخ مع تغيير لا يخل بالمقصود منها إلا أنها تحتاج إلى توثيق ما دامت تدخل تحت دائرة الأحكام.

وقد أجاد في تناوله عن النبي ﷺ في آخر هذا الفصل بخطاب ثقافي أدبي سلس عام لو أنه خلا من مداخلات لفظية ما كان يحسن إيرادها في مقام كهذا المقام.

وجاء في مقدمة لطيفة في بداية ص١٥٢/ ١٥٣وفي ص١٥٣ يقرر فيقول: [ولقد فتح الإسلام ما فتح من بلدان لأنه فتح في كل قلب من قلوب أتباعه عالماً مغلقاً تحيط به الظلمات، فلم يزد الأرض بما استولى عليه من أقطارها، فإن الأرض لا تزيد بغلبة سيد على سيد أو بامتداد التخوم وراء التخوم، ولكنه زاد الإنسان أطيب زيادة يدركها في هذه الحياة فارتفع به مرتبة فوق طباق الحيوان السائم ودنا مرتبة من الله].

يريد أن يقرر أن الجهاد يكون ابتداءً في حال قوة المسلمين وشدة شوكتهم كما هو مذكور في «براءة» و«الأنفال» لكنه هنا قد خالف نفسه وإذ ذكر قبل ذلك أن الجهاد إنما يكون لحماية الدعوة لا سوى ذلك بحال، وكلامه فيما أورده بعد هذا ينم عن فهم طيب لحاجة الإنسان في عصوره الأولى إلى الإسلام لما لاقاه من ظلم واستبداد غاية في الذكاء والدهاء، ففرح الناس بفتح المسلمين لبلادهم وآزروهم.

ثم هو يعقب فيقول: [يدين بهذه الحقيقة كل من يدين في علم الضمير فمن أنكرها فإنما ينكر تقدم الإنسان كثيراً أو قليلاً في هذه الطريق].

وكأنه يشير إلى آيتين عظيمتين ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾.

وكأنه يشير إلى ما صح: (بشروا ولا تنفروا) أي دعوتم وفتحتم ونصحتم ليتحقق معنى الرابط بين المسلمين.

لكن المؤلف قد يكون خانه التعبير مع إرادة الحق ولا أظن به إلا هذا إذ يقول في ص١٥٧ من «عبقرية محمد»: [ويوم ميلاد النبي «ﷺ» لم يكن يوم الإسلام الأول، لأن ميلاد محمد«ﷺ» لم يكن معجزة الإسلام كما كان ميلاد المسيح معجزة المسيحية]

الحق أنه أراد الحق أو لعله أراده، ينبي عن هذا جودة دفاعه مهما كانت خلفيته قليلة في مجال المتون والأسانيد، جودة دفاعه عن الإسلام بأسلوب أدبي عام وخطاب ثقافي عام، كذلك كرر ما نقلته لك من

كلامه في ص١٥٧ سوف تجده كلاماً طيباً لو دعمه بالنص وذهبت جهالة الفهم عن قوله ذاك فمن المعلوم أن ولادة النبي ﷺ، وما صاحبها من مزايا أثناء الولادة وما كان عليه من السنة الثانية حتى السنة العاشرة ﷺ من عمره الشريف كل ذلك تركه صاحب العبقرية لا لشيء إلا لأنه لم يطلع عليه أو أنه نظره فهو يتجه صوب المعنى دون سواه، وهذا خلل في نظر أصول المعطيات عند بحث أصول الأمور من أولها ما في ذلك شك.

من المدرك جداً أن عيسى عليه السلام عبد، نبي، رسول، وليس ميلاد عيسى عليه السلام معجزة فقط فهناك غيرها: إبراء الأكمه والأبرص.. وإحياء الموتى بإذن الله، والإخبار بما يدخره قومه، فالاقتصار على الميلاد نقص في الآلية المتلقاة.

والمسيحيون نصارى، وإنما جاءت هذه التسمية دون أصل مرسوم، فهم كما سماهم الله تعالى نصارى، وهذا شرف لهم في حينه لو صدقوه ونالوه، لكنهم ليسوا مسيحيين وهي تسمية مولدة بعد حين.

وحديث المؤلف بعد هذا عن الغار ألبسه لباساً أدبياً جيداً من العرض، لكن ما كان ضره لو عاد إلى أصل صحيح في حادث الغار إذ أن فيه آثاراً ضعيفة، لكن أصل رواية الغار ومكثه فيه مع صاحبه، وتردد الراعي عليهم كل ذلك صحيح.

وليس تبريراً أن من يبحث في الأدب والتاريخ أو النقد أو البحث في السمات والشخصيات ليس تبريراً ما يكتبونه خالياً من صحة المتن وصحة السند أنهم يكتبون في غير مجال الفقه/ وأصوله/ والحديث/

ومصطلحه، لأنهم يكتبون ويقررون بل يكتبون وبعضهم يجزم في مجال الأحكام ولو جاءت على سبيل الروايات التاريخية، والناس اليوم ـ إلا من شاء الله تعالى منهم ـ ترك القراءة الجادة ذات الآثار الحية الباقية، وجُلّ ما ينظرونه هو ما يكون أثره مع الأسف أن يكتب الإنسان عشرين حلقة بجلسة واحدة كنقد أو بحث أو رواية وهكذا، ولما ضعف التلقي وقل النظر الجاد سار الناس على منوال رجراج فلا إبداع ولاتجديد غير مسبوق، وهذه من آثار العجلة في الكتابة وآثار ضعف الخلفية الثقيلة على العلوم والآداب والقيم الصحاح، دع عنك التعالم في مجال النقاش عن أدلة الأحكام أو ليّها وتطويعها حتى توافق هوى هذا أو ذاك، ليس من مخرج إلا بنية صالحة صادقة ونظر حدود الإمكان من كل إنسان يدخل مجال البحث أياً كان مرامه.

لابد من هذا دون تهرب من مواجهة العقل الفطري العادل والرأي المنصف الصواب، وتركاً للحيل الخفية الصادرة من أعوار النفس العوراء.

إن التجرد والمكاشفة ووضوح الرؤية وإن طلب الحق بدليله الصحيح، وإن الإنصاف حيال الدراسات الأدبية والتاريخية وحتى الشرعية كل هذا يسلم صاحب الطرح إلى بر أمان من زلة الفهم وسوء تصور الناس عنه كما يسلمه إلى حياة سليمة من تأنيب الضمير الدائم حتى ولو تغافل عنه.

لاجدل أن الخطاب العلمي المتصدر بلهجة أدبية أو نقدية أو تحليلية تاريخية يمر الآن في مرحلة نقد مريرة من الضمير، إذ أنه لم يتعد حدود

نفسه إلى التجديد والإبداع في تناول القضايا الحقيق تناولها بعقل وفهم كبيرين.

إن اجترار القول وتكرار النقد ونقل آداب القوم بإعجاب وتلمذة لهم تلغي مواهب جمة قد تكون كامنة تحاول الظهور لولا ردها بالإعجاب وتهويله لقوم آخرين.

إن حرية العقل الحر لاتكون إلا بالتجرد من عبودية الإعجاب والنقل والتعالم، ولاتكون إلا بصدق المأخوذ منه العلم المأخوذ تأصيل العلوم وطرحها على مثال قويم لايريم.

إن الكتابة ليست مطية أو مهنة سهلة أو هي متعة يقوم بها الأجوف، لكنها رسالة ذات أبعاد مهيبة عالية خالدة أبد الدهر، طالع «وحي القلم» للرافعي، أو طالع إن شئت المطالعة «سير أعلام النبلاء» هناك تجدك تقرع سن نادم أو أنك تتحسر على مامضى من يوم ويوم لاتدري هل هو لك أو عليك، لاتدري هل يمكنك التصحيح لما كتبته، أو أنك خيمَ عليك عقل آخر تلبسك فأنت تترنح تحت وطأته سادراً من السادرين.

(وعبقرية محمد) ﷺ نموذج حي طيب لو تحررتْ من منظور خاص وفهم خاص وتحليل خاص، لكنها تبقى دراسة جيدة إذا قورنت بغيرها تعالمت وانتقدت على منهج مادي كريه إذ يقوم على فهم مريض. أو فهم أعور سقيم، وقد لايرى من بعينه قذاة لأنه يراها جزءاً منها، وتلك وخيمة ونازلة جديدة في عقول المتأخرين.

كتاب: الصديق رضى الله عنه

الذين يكتبون مقدمات الأسفار، والذين يختصرون الأعمال المطولة من كتب البحوث والدراسات الأدبية والتاريخية والنقدية فضلاً عن البحوث الشرعية يكونون في الغالب على السابق بحال ما من الأحوال، إما لأن الذي يقوم بهذا العمل دون المستوى المطلوب، أو أنه لم تكتمل لديه آلة النظر التام، أو أنه يريد شغل فراغه، أو لأنه يريد تجريح سابقه، أو لكي يخضع آثار السابقين لمذهب ما هو يميل إليه، هذه دون ريب السبب أو أنها من الأسباب التي تجعل كثيراً من اللاحقين عالة على المتقدمين، ويدخل في هذا مسألة الترجمة، خاصة إذا دخلتها نية التجارة وربح المادة.

و(عبقرية الصديق) تقع مقدمته في صفحة٦ كتبها أو صدر بها العبقرية عامر العقاد كتبها حين كتبها بنفس قصيرة مع إطراء لا محل له، مع عبارات بعيدة عن روح العلم. يقول مثلاً في ص٤ من منشورات المكتبة العصرية/ بيروت/ :

(إن العقاد لم يكن يقصد الكتابة التاريخية المعروفة بحال من الأحوال فلا يجوز إذن أن نجترىء عليه فنحاسبه كما نحاسب المؤرخ سواء بسواء)

فعامر هنا يؤكد بعنف أنه لا يجوز إذن أن نجترىء، يؤكد ويجزم وما درى أن من ألف فقد استُهدف، وأن العبقريات كلها دون استثناء قد تناولت قضايا تاريخية تتعلق بها أحكام شرعية مهمة في الجهاد والغنائم

والفيء، كما تتعلق بها نصوص عامة وخاصة تحتاج إلى ضبط وتوثيق، لأن المثبت لشيء ما عليه أن يورد الدليل لكن بشرط أن يكون صحيحاً.

ولعل ما دفع عامر إلى هذا هو إعجابه بالعبقريات فتداخلت عليه المفاهيم.

وإقرأ إن شئت كلمات لا معنى لها إلا عند المتصوفة يقول في ص٥ (الثقة بالروح الإلهي الخالد من لون المادة ومهانة الأفكار العقيم في مهانة كل اعتقاد وخيم يغلب عليه عامل السلب والنفي على عامل الثبوت والإيجاب).

وهنا يخطيء مرة أخرى فيما هدف إليه العقاد، أو لعله أخطأ إذ عمم المراد يقول في ص٥ (فالعقاد يكاد يكون المفكر الإسلامي الوحيد الذي تفرد في الدفاع عن العظمة أياً كان مصدرها)

يعني أن المقصود حتى في العبقريات نظر جانب العظمة والدفاع عنها، فيستوي في هذا العظماء من كل جيل من الأجيال دون نظر إلى ما هو أصيل من العظمة في أصل وتربية وعظمة أصحاب العبقريات، ومن المقرر أن العظمة إما أن تكون موهبة، أو تكون مكتسبة، ومن المعلوم كذلك أن العظمة إذا كانت ذاتية مادية فإنها صفة خاصة، وبنجاحها وبنجاح فكرها يكون كل ذلك في حد محدود إلا عند من فقد وضوح الرؤية وفقد التجرد وصدق الحكم من عقل سليم كريم كحال/ سقراط/ أوفلاطون/ أو أرشميدس إلخ... فهؤلاء ذوو مواهب لكنها لاتصل إلى جانب العظمة المقررة إلاّ في حد محدود، واقرأ إن أردت «جمهورية أفلاطون» لترى الهزل وضعف التقسيم مماأراده هناك، لكن العبقريات

أصحابها أصحاب شأن في الحياة وبعد الممات، فهم عظماء لأنهم حملوا ووعوا بمقتضى ماجاءهم من حكم خالد عظيم جليل يقرر للناس كافة منهج الحياة وسبل العيش الحلال، وهم عظماء بحق / دون هوى/ ، لكن رفع شأنهم نبذ العنصرية والقومية والإقليمية فهم حملوا الخير للغير نبذاً للذات كل منبذ، ومايستوى عظيم وعظيم، فالعظمة إذا كانت موهبة وصقلتها التجربة وجاءها الاكتساب من كل جانب فهي عظمة، لكنها عظمة الخلود لأن الأجيال اللاحقة لها تنعم بما حملته إليها تلك العبقريات الخالدات

وكذا في ص٧ أخطأ عامر العقاد إذ نفى الخطأ أبداً عن العبقريات وما فيها من أحداث .

وقد كرر في ص٨ ماكتبه في ص٥ من كلام لاأصل له إلاّ أنه أسلوب يهتم به أهل القصة الخيالية وأصحاب التصوف يقول(نسأل الله سبحانه وتعالى أن يكون صاحب هذا التراث الإسلامي القيم راضياً عما نقوم به في هذه الطبعة فتطل علينا روحه من سمائها مباركة لهذا الجهد المتواضع).

اقرأ وتمعن لكن بعقل سليم من العوارض وبفهم مستقيم من كل مضار اقرأ: (فتطل علينا روحه من سمائها).

وأجزم أن العقاد لو قرأها لمجها لأنها صوفية، ولأنها تقرير حكم شرعي غيبي، وهكذا يسير الخطاب الثقافي والأدبي مساراً يحتاج معه إلى تصحيح الفهم على أساس قوي من الثوابت، ثوابت النص الصحيح وثوابت العقل الراجح السليم المستقيم

وقد بدأت عبقرية الصديق من ص٩ حتى ص١٥٣ جاءت بتسعة عناصر مختارة بعناية مدروسة، كيف والعقاد ذو طرح عالٍ لغة واسلوباً، وقد بدأت المقدمة ببيان منهجي وأنه لايكتب ترجمة ولاتاريخاً ولاحوادث، ولايعنى بالوقائع من حيث هي وقائع ولا بالأخبار من حيث هي أخبار فهذه موضوعات يقول العقاد: لم أقصدها.

ومع أنه درس الصديق، وحلل شخصيته وأحواله وولايته إلخ إلا أنه من جانب آخر دخل فيما ذكر أنه لم يدخل فيه بصفة مامن صفات التناول، وقد أجبره على ذلك طبيعة البحث حتى وإن كان يُخضع ذلك كله لمنظور خاص تتعلق بشخصية الخليفة الأول .

وهذا كان لازم الملاحظة فيحتاط دون نفي قاطع،وقد حصل لغير/ صاحب العبقريات/ مثل هذا خاصة الذين يختصرون أو يُهذبون أو ينتقدون إبان القرن الرابع حتى القرن السابع الهجري ومع أن منهج السابقين أسلم إلا أنهم توسعوا فيما من شأنه الترك، أما المتأخرون فهم أكثر خطأ ممن سبق، حتى وإن اكتملت لديهم أدوات لم تكن موجودة في تلك الأزمان .

في المقدمة يقول في ص١٠[ومذهبنا الذي نتوخاه في الكتابة عن العظماء الذين حسنت نياتهم في خدمة الإنسان أن نوفيهم حقهم من التوقير. . إلخ. .].

والمؤلف هنا احتاط احتياطاً لطيفاً إذ عبر بكلمة لعله لم يقصد معناها إذ يقول:[الذين حسنت نياتهم].

لكن أي نية تكون لغير المسلم، وما الذي أدرى المؤلف عن(نياتهم)

حتى وإن كانت آثارهم حسنة طيبة، فالنيات لها من يحكم عليها ولايعلم ذلك إلا خالقها فهو العليم الحكيم، لكنه من بذل وأحسن من غير المسلمين فقد يناله جزاؤه في دنياه من مال أوصحة أو شهرة يطرب لها ويسعى إليها أما الآخرة فلا.

فكأن المؤلف أراد بالنيات الآثار الحسنة، ومثل هذا جاء في ص١١ واستطرد وبالغ حتى ص١٣ .

وكنا قد أشرنا من قبل إلى ماذكره المؤلف في «عبقرية محمد» ﷺ من أن قريشاً بدوية ولم يعلل وناقشته بواقع من الحال، وعاد في ص١٥ من: (عبقرية الصديق) ليقول: [وقيل إن بنات يتم أدل النساء وأحظاهن عند الأزواج وربما كان مرجع ذلك إلى طول عهد القبيلة بحياة المدينة] ويقصد بالمدينة مكة ويقصد بالقبيلة قريشاً فلعله ذهول .

وجملة ماأورده من ص١٤ حتى ص١٦ نقله من مصادر تاريخية لاتذهب عن سيرة ابن إسحاق وابن هشام والمبرد في كامله، وربما عول على «مروج الذهب» وليس ماذكره مايتعلق به حكم شرعي تقريري وليته سار على هذا.

وفي ص١٧/١٨ تكلم عن مرض النبيﷺ وماأورده قد ورد أصله صحيحاً متناً وسنداً

وكذا أمره لأبي بكر بأن يصلي بالناس وماجرى في هذا من تردد حتى تمت إمامة أبي بكر

وفي موضوع خلافة أبي بكر أو علامة خلافته هنا لم يعالج المؤلف الموقف علاجاً متفقاً مع ماصح من النص، لكنه نسب لمجهول، ثم إنه

ناقش النيات فهو يقول: [فقد قيل في الخلافة بعد النبي «ﷺ» كثير: قيل فيها مايخطر على بال الأكثرين ومايخطر على بال الأقلين ومالا يخطر على بال أحد إلا أن يجمح به التعنت والاعتساف أغرب جماح، وقيل إنه كان مؤامرة بين رجال ثلاثة]ص١٩ [وقيل إن هؤلاء الرجال الثلاثة اتفقوا على تعاقب الحكم]ص١٩. [نعم إن رواية من الروايات تزعم لنا أن عائشة رضي الله عنها ترددت في التبليغ].

وهنا المؤلف يوزد ماقيل وقيل، ويورد التردد في التبليغ، كما أورد قضية المؤامرة على تعاقب الحكم، ومع أنه ناقش شيئاً من ذلك في ص٢١/ ٢٢ إلا أننا نستطيع القول إن ماذكرناه من قبل وكررناه نؤكده هنا ونكرره، وذلكم واجب تحقيق النص وضرورة تحقيقه، ولابد لأن العرض ومجرد النقل في قضية شرعية ثبت فيها نصوص صحيحة قاطعة يصعب جداً على الحصيف العاقل الأمين أن يعدل عنها، ويذهب إلى كتب الأخبار وروايات التاريخ وفي كثير منها بجانب ضعف ماتورده سوء نية واضحة للعيان.

لم ينقل بنص صحيح ثابت أن هناك مؤامرة على الخلافة لكن الذي جرى هو الاختلاف فيمن يتولى خلافة الرسول ﷺ.

وقد قامت النصوص الصحاح وحوادث الأحوال أن أبا بكر هو صاحبها فكان الذي كان، وتردد عائشة رضي الله عنها بالتبليغ لم يثبت فيه نص صحيح سليم من المعارض من كل وجه، لكنها أشفقت على أبيها أن يؤم المسلمين في حياة النبي ﷺ وثقله عن الصلاة لمرضه مع أمره له بالصلاة، فليس هذا تردد أو تأخير في الإبلاغ لكنه اجتهاد جاء من

قلب صاف سليم، وكان الصحابة يجتهدون في حياته ﷺ وعائشة ما فعلت الذي فعلته إلا لظنها كل الظن أن هذا يوافق رغبته ﷺ مع أمره بخلافه، وقد جاءت الكتب البخاري / مسلم/ أبو داود/ الترمذي / النسائي/ إبن ماجه، وكذا/ مسندأحمد، ومعاجم الطبراني الثلاثة جاءت بصفة وحال مرضه وموته ودفنه ﷺ، كما أوردت كثيراً من نصوص الخلافة والبيعة والإجماع، فكيف مثلاً يُعدل عنها إلى الأخبار ورواية الآثار التي فيهادخن وفيها جمع غير صحيح في غالبه من آثار وروايات كُفينا أمرها من مطولات السنن والصحاح، إذاً هنا يحصل الخطأ في تدوين الأحوال، والمتلقي مشكلته غالباً أنه يقرأ ما تدفعه المطبعة دون تمحيص وتدقيق ليميز بين الصحيح والضعيف من آثار الصحابة الكرام.

الفهم أساس مطلوب حيال معالجة النص والاجتهاد فيه.. والفهم إذا سلم من الهوى وابتعد عن التهويل وسابق خلفية مريضة حيال نص الخطاب كان هذا أدعى إلى الطرح بنفس واعية ولو بقدر قليل، وقد عالج مؤلف (عبقرية الصديق) موقفاً مهماً عالجه برواية صحيحة وفهم سليم وليته سار على هذا في طرحه في مصنفاته عن مثل هؤلاء الكرام الأخيار يقول في ص٢١ (فالأقوال تتفق ـ أو تكاد تتفق ـ على أن أبا بكر لم يكن قريباً من النبي ﷺ يوم أمر النبي ﷺ بلالاً أن يدعوه إلى الصلاة بالناس، ولو كان بينه وبين السيدة عائشة اتفاق في هذا الصدد لكان اقترابه من المسجد أو بيت النبي ﷺ في تلك اللحظة لازماً كل اللزوم لإنجاز ذلك الاتفاق، وإلا توجهت الدعوة إلى غيره وخرج الأمر من

أيدي المتفقين .

وتناول المصنف قضية الاجتماع في سقيفة بي ساعدة وأورد زبدة جيدة عما حصل دون إسهاب محلول معلول، ثم بين في ص٢٢/ ٢٣ أسباب أهلية أبي بكر الصديق للخلافة ديناً وخلقاً وكل الصحابة كذلك لكن أبا بكر له من طول الصحبة وجهاد المال والنفس ماله، وقد ناقش أمارات استخلافه كثير ممن طرح الخلافة على بساط البحث، وبعضهم تناسى أو غفل عن ذلك إما لعدم الفهم، أو لأن قصده الجمع دون التحرير، أو أنه مجرد ناقل وصاف للروايات على نحو عجول دون تعمق لوجه الدلالة من النص المرقوم، ولقد كان بالإمكان عمل اللازم تجاه هؤلاء الأئمة الأخيار من خلال أمانة النقل ودقة الفهم وتجرد الطرح،وصدق النية لكننا لم نر إلا القليل جداً ممن بحث فصدق ونظر فوفى وحلل فأجاد، وسار فوصل.

إن أمهات المصادر الصحيحة عن الخلفاء الأربعة مدونة في صحاح السنن وهي تزيد على ثلاثين مصدراً جملتها صحيح المتن والسند، فلا جرم تركها يهز الثقة فيمن يبحث أو ينتقد أو يحلل، ولو بلسان ظاهره كريم، ويجتهد معطياً رأياً وجيهاً نحو الخلافة لأبي بكر فيقول في هذا: [ويغلب على اعتقادنا أنه عليه السلام ترك أمر الخلافة بغير وصية ظاهرة لأنه علم أن الخلافة منتهية إلى مثل ما انتهت إليه]

ثم شرح أو فصل ما كان قد أجمله في ص٢١ عن (سقيفة بني ساعدة).

ثم أورد في ص٢٤/ ٣٥ خلاصة الصفات الخلقية وكذا شيئاً من

الهجرة، وجملة ما تناوله عول فيه على السيرة لابن إسحاق وابن هشام.

نعم الهجرة من مكة إلى المدينة تتعلق بها أحكام وحكم جليلة، وكان الأولى به أن يعود إلى ما ورد من صحة النصوص من خلال مطولات المتون الصحاح لكنه لم يفعل، ومع ذلك فإن ما أورده في جملته صحيح وأصوله ثابتة.

ويسهب في صفات الصديق الخُلقية والخَلقية في ثلاث صفحات ومعوله في هذا ما ألمحنا إليه من كتب التاريخ وما كتبه مقبول إذ هو يوافق ما ورد في الصحيح من آثار الصفات عنه رضي الله عنه وأرضاه.

وأعقب الصفحات الثلاث بصفحتين عما ورد في عبادة الصديق من آثار ولم أر حسب علمي أي راد لها من جرح في متن أو إسناد وفصل جدير بالنظر جدير بالاعتبار إذا نظر إليه من جانب نفسي وظيفي صرف فقد بيّن في (مفتاح شخصيته) ص٤٨/ ٤٩ شيئاً مهماً وإن كنت لا أسلم له في مجمله إلا أنه نظر جيد حيال الصفات الظاهرة للدلالة على معادن الإنسان أي إنسان.

جاء في الفصل المذكور: [كان أبو بكر كما رأينا رجلاً عصبي المزاج دقيق البنية خفيف اللحم صغير التركيب] فهذا وصف لا يسلم له بحال لأنه جاء بصفات بدنية لم أجدها ثابتة فضلاً عن كونها مذكورة في صحيح الآثار فلعله استوحاها من فهمه لمجمل صفاته مما وقف عليه من بعض كتب التاريخ.

لم أقف أبداً على كان(عصبي المزاج)، ولم أقف على أنه كان (صغير التركيب)، لكنه الصواب أنه كان حاد المزاج متوسط القامة بين الطويل

والقصير فصغير التركيب يقصد العظام فهذا أمر بهذه الصفة لم ترد بسند ثابت صحيح.

ثم يقول في ص٤٨: [تكوين يغلب على أصحابه أحد أمرين: إن كانوا من كرام فهم مطبوعون على الإعجاب بالبطولة والإيمان بالأبطال. وإن كانوا من لئام فهم مطبوعون على الحسد والكيد والإحساس بالعظمة في غير ومعاطفة بينهم وبينها ولا إرتياح إليها، فالحسد هو إعجاب اللئيم عند شعوره بالعظمة، أو هو التحية التي يؤديها اللئيم إلى العظمة حسبما عنده من التواء وإرتكاس).

[ولقد كان أبو بكر رجلاً كريماً أليفاً من أهل الخير والمودة...].

وكلامه هذا مسلم له لكنه ليس على وجه التفصيل فكم من العظماء من ذوي المواهب العالية من كان نحيفاً حاد المزاج صريحاً جاداً، وما جاء ذكره عن النوع الثاني فهو مسلم له، خاصة إذا كان النحيف قريباً أو كان مؤاخياً لعظيم فإنه يحسده ويشنع عليه، وقد سجل التاريخ عبر قرونه الطويلة أن النحيف قصير القامة أو طويلها يكون حسوداً/ مركزياً/ ذاتي النزعة/ حذراً لكنه لايخلف إلا الذكر السيء، إذ أنه يفقد أدوات الخلود الصالح ولا يملك إلا التعالم والمجاملة العظيمة لمصلحته ومركزيته، وهذا قد لا يلاحظ أبداً إلا من قبل صادقي الفراسة الذين يقفون على طبائعهم وأخلاقهم بذهن صاف عميق مجرب، ومثل صاحب هذه الصفة يكون حجر عثرة في طريق الموهوبين لأنه يجيد التمثيل ويلبس لباس العلم والمعرفة بدهاء واسع جداً، فليت صاحب (عبقرية الصديق) تطرق إلى هذا مادام قد ولج فيه المؤلف حين يورد النص يورده هكذا

دون تمحيص أو عزو أو العودة إلى مظان النصوص وهذا إن كانت ليست له لكنه كان يكفيه مجرد العزو.

جاء في ص٥٩[وكان عليه السلام يوماً في المسجد قد طاف به أصحابه، إذ أقبل على بن أبي طالب فوقف فسلم ثم نظر مجلساً والتفت عليه السلام يرى أيهم يوسع له، وكان أبو بكر على يمينه فأسرع فتزحزح عن مجلسه وهو يقول: ها هنا ياأبا الحسن فبدا السرور في وجه النبي ﷺ. وقال: ياأبا بكر إنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذوو الفضل] قلت لم يصح وفي سنده متهم.

وأورد المؤلف شبه مقارنة بين أبي بكر وعمر أوردها مابين ص٦٢ حتى ص٧٢ وهي مقارنة اجتهادية اجتهد فيها على الصفات النفسية لكلٍ من الخليفتين العظيمتين، ومع أنه أطنب وكرر لكنه برهن على عظم الخليفتين من خلال ذلك التحليل، إلا أنه وكثير مثله يعتمدون على مجرد الفهم أو الاجتهاد، وبعد نظر وتفحص، وبعض عواطف العلماء والمثقفين قد تلغي لديهم التمحيص والتثبت فينطلقون يكتبون لا يلوون على شيء فيقع لهم الضعيف من النص كما يقع لهم الخطأ في الاجتهاد.

يقول المصنف في ص٦٤:[وبذلك يتكافآن ولا نقول يتفاضلان] يعني بهذا أبا بكر وعمر ويعني بالمفاضلة ما دار حوله نص الحال بالمتابعة والصفات. ومن المقرر نصاً صحيحاً ثابتاً أن أفضل الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي.

ولهذا حينما يتحدث المتحدث عن الصحابة يحسن به أن يتثبت جداً من النص ودرجته وحاله ومايطرأ عليه لاأن يدون كيفما اتفق ولا أن

يجتهد ماكان النص عدم الاجتهاد، فإنه لااجتهاد مع النص ولو قال من قال ماقال.

ولايصح بحال في الأذهان السليمة أن يكون الفهم أصلاً لفهم خاص من نص قال فيه أهله ماقالوا، فإن من يذهب إلى مجرد الرأي مع وجود نص صحيح أو اجتماع قائم من أهله يسود شعوره خلل ما، ويخيم على عقله ظلمة ما، أنظر الأن قضية الحداثة والعولمة ثم طرأ لهؤلاء بعد فشل عقلي إلى إحداث قضية«مابعد الحداثة» وهكذا تكون نتائج التعاظم ولو لم يدركها صاحبها.

وفي قصة إسلام الصديق رضي الله عنه يعود المؤلف كما عاد من قبل إلى مصدرين أو ثلاثة من مصادر التاريخ دون تمحيص وفحص يقوم عليها المقام كأحسن مايكون، ففي ص٧٣ حتى ص٩٥ يعالج قصة إسلامه وكيف كانت؟ ومتى؟ وأثرها؟ ومابعد ذلك بأسلوب جيد رفيع.

لكنه بعد كل مسألة وأختها يدلي برأيه كما يدافع ويحلل ويستنتج بروح متأنية هادئة طيبة وأنت تقرأ هذا الفصل وكما أشرنا من قبل لم يعمل بما يقتضيه مقام كهذا المقام فهو لم يحقق نصوص الأحكام ولم يشر الى المصدر ولم يعد إلى مثل هذه الكتب:

١ـ فضائل الصحابة.

٢ـ العواصم من القواصم.

٣ـ جامع الأصول من أحاديث الرسول.

وقد قدمنا أنه لايعذر في هذا مع أن عبقرياته خير من كتاب(علي

وبنوه) و(الفتنة الكبرى) و(على هامش السيرة) وخير مما ألفه المبشر / جرجي زيدان/ وسواه ممن سار مساره بدهاء وذكاء.

وليس في هذا مايؤخذ عليه حسب فهمي، إلا أنه لم يحرر الروايات ولم يعول على أصول كتب الأخبار مثل ماذكرناه.

لكنه أجاد في نظر شأن ومواقف صديق هذه الأمة بعاطر من القول فواح.

وقد عالج في فصل آخر يبدأ من ص٩٦ حتى ص١٢٤ قضية «الصديق والدولة الإسلامية» عالجها بواسع من الطرح المدرك لطبيعة واقع الحال لكنه تداخل عليه النص وتداخل عليه فهم النص في ذلك الفصل المهم في لفظه ومعناه.

من أسس التحليل للعلوم والأخبار وآثار السلف الفهم المستوعب وطول النفس والخلفية الأمينة الجادة، دع عنك النية والشعور بالمسؤولية تجاه العلم والأدب والتاريخ وما يلزم نحو هذه مع ما تقدم من تمام التجرد وصدق العطاء وحب الخير للغير على أساس حاجة الأمة إلى هذا كله في مثل هذا الحين.

ومؤلف العبقريات مهتم جداً فيما بين يديه وحريص الحرص كله على بذل الوسع لتدوين ما يراه تجاه هؤلاءالكرام الأخيار لكن ما كل مجتهد يصيب، ويكفي المجتهد بذله ولو أخطأ دون تعمد لذلك الخطأ.

إلا أن المشكلة ولا ريب تكمن في قصور الفهم أو فقدان المثل الأعلى أو الفراغ العقلي أو حب الظهور ولو على حساب الإسلام، خذ مثلاً الفصل بين الدين والدولة/ ودفاعية الجهاد/ والعولمة، وغائية الحياة . . إلخ . . .

هنا تكمن المشكلة في الخطابات الاستشراقية ومن دار معهم ولو زعم التجديد.

تمهل .. أعد القراءة .. تعمق فيما يطرح من نقد.. وتحليل.. وكل الإعجاب للمذاهب المادية والايدلوجيات المختلفة الذاتية الصنع، ثم أنظر وأعد النظر لا تجد سوى إثارة وخلط وتمزق ومحاولة لقول شيء ما ويذهب العمر وسنن الله هي هي والكون هو هو ويموت هذا وذاك، والشياطين تلعب بكل فارغ مجنون معجب بنفسه لا يحتجب عنها بذكر ووضوح رؤية ولجوء إلى الله ليهتدي.

﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾. ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِٱلَّيْلِ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۝١٣٨﴾.

لكن هذا كله يسير والمرء يتخبط في لجة هو فيها سادر وأمامه الخلاص كل الخلاص «الفاتحة/ وهود».

يقول المصنف في(عبقرية الصديق) ص٩٦ :

[قلنا في عبقرية عمر إن الدولة الإسلامية تأسست في خلافة أبي بكر رضي الله عنه لأنه وطد العقيدة وسير البحوث فشرع السنة الصالحة في توطيد العقيدة بين العرب بما صنعه في حرب الردة، وشرع السنة الصالحة في تأمين الدولة من أعدائها بتسيير البعوث وفتح الفتوح فكان له السبق على خلفاء الإسلام في هذين العملين الجليلين).

ثم هو يستدرك فيقول:[إلا أننا نسمي عمر مؤسساً للدولة الإسلامية بمعنى آخر غير معنى السبق في أعمال الخلافة].

وهذا الفصل في جملته كبير في معناه سليم المأخذ وفيه نقد غير مباشر

للذين ينهجون نهجاً مادياً للفصل بين الدين والدولة أو بين الدين والعلم، والمؤلف ذو هدف حسن لكن لم يصب في اجتهاده عن الدولة الإسلامية وأبي بكر وعمر، لم يصب لأنه نظر للواقع من منظور عجول وإلا لو نظر من جانب الصبر والتمهل وموازنة الأحداث وخبر النصوص لقال غير ما قال في مثل هذا المقام.

فقوله[إن الدولة الإسلامية تأسست في خلافة أبي بكر رضي الله عنه] ثم قوله [إلا أننا نسمي عمر مؤسساً للدولة الإسلامية بمعنى آخر غير معنى السبق في أعمال الخلافة] فهو هنا يؤكد بإنَّ «الدولة الإسلامية». هكذا.

وهذا تداخل أو عجلة أو فقر في نظر النصوص وأجزم جزم يقين أنه لم يقرأ سورة (محمد) ولا (الحجرات) ولم يعول على حقيقة الأمر مما أراد طرحه والاجتهاد فيه، لم يعول على الكتب الستة ولا يقال كلها، فالنصوص الحديثة لها أهلها إنما المؤلف يطرح على أساس التحليل والعرض والاستنتاج، نقول إذاً الأصل الترك لتعلق ما يطرحه أمامنا تتعلق به أحكام شرعية لأنه يؤكد ويقرر شيئاً لعل الحق خلافه.

فالكتب الستة بينت نشأة الدولة الإسلامية ومتى؟ وكيف؟ كما أوردت نصوص منهج هذه الدولة في السياسة والإدارة والإقتصاد وكافة علوم الإنسان بينت هناك أن مؤسس الدولة الإسلامية وواضع منهجها هو النبي ﷺ بوحي من الله تعالى وتدبيره وحفظه كما قال سبحانه ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ﴾﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾﴿ رَبِّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ والبقرة وآل عمران والنساء والمائدة بينت شيئاً عظيماً من هذا.

فلو أنه قال: إن الدولة الإسلامية توسعت أو كثرة الفتوح، لقال حقاً، لكن تأسس الدولة الإسلامية في عهد أبي بكر فهذا مالا محل له لأنه رد لحاصل حصل ونص ورد، ولأنه أمر معلوم من الدين بالضرورة فهو ﷺ قد وضع أسس الدولة ومنهجها ورسم العلاقات الداخلية والخارجية، ورسم مسائل المال وسياسة الجهاد والقضاء والفتيا والطب والعلم كافة، وهذا مدون في مثل «زاد المعاد» و«الطب النبوي» و «محاسن التجارة» و « الخراج» و «بدائع الصنائع» و «الأحكام» و «مجموعة فتاوى ابن تيمية» الواسعة ٣٧/ م/ ط١/ .

والحق يقال فإن مؤلف العبقريات في(عبقرية الصديق) في فصل«الصديق والدولة الإسلامية» قد أجاد عرضاً لحاصل الأمر في زمن هذا الخليفة القوي الأمين بما عالجه من مسائل كثيرة ككرمه وشدته العاقلة الحكيمة وموقفه من حرب الردة بثبات عجيب جليل وكذا إنفاذ حبش أسامة بن زيد الذي عاد منصوراً، وقد عالج حروب الردة وبين نوع المرتدين وأنهم أنواع ينحصرون في نوعين نوع ارتد، وآخر لم يؤد الزكاة فبين كيف كانت الحال معهما وأنه لم يفرق بين هؤلاء وأولئك حتى أذعنوا للحق واقتنعوا به أجمعين إذ غاب عن كثير منهم الحكمة من مشروعية الزكاة.. وكيف تكون؟ ومتى؟ ولمن؟

وقد عالج المصنف فصلاً جدير نظره وتحليله عالجه مابين ص١٢٥حتى ص١٣٠ فهو يقول:

[إلا أن الصديق كان أول خليفة قام بالحكم الإسلامي بعد عهد النبوة فمن الطبيعي أن نسأل عن نوع الحكم الذي توصف به حكومته

والخلفاء من بعده، وأن نعرف وجه المشابهة بين تلك الحكومة وحكومة العصر التي قامت على المبادىء الدستورية الحديثة]

ثم راح يتساءل عن وجه المشابهة بتحليل حرص فيه على بقاء أصل النظر هنا وهناك، ثم عرض عرضاً سريعاً المقارنة بين الحكم الإسلامي والدمقراطية وكذا الأوتوقراطية وكذا مبادي الأليجاركية، ومبادىء حكومة الغوغاء، وحقيق بهذا الفصل التوسع فيه لو أراد ذلك لكنه طرحه عرضاً وجلبه نزراً وكتبه لما يغني قليله عن كثيره.

لكن ليته طرح رأي الخوارج فقد كان لهم آراء وحكومة بل حكومات ذاق الناس منها الدمار والتعنت والرأي العجيب الذي لايقوم، لكن يؤخذ من مجمل طرحه أنه أشار إلى هذا كحكومة الغوغاء فالخوارج غوغاء وإن لم يشر إليهم بالاسم.

وقد تناول المصنف فصلاً حساساً من ناحية النص ففي ص١٣١ حتى ص١٣٧ أورد نصوصاً بعضها لايتعلق به حكم، وبعضها الآخر تتعلق به أحكام فلم يحرر النص خاصة النوع الثاني لأن من يقرأ مثل هذا الكتاب قد يأخذ به وبما ورد فيه، خاصة الذين يتعجلون الكتابة ولايلتفتون إلى ماوراء ذلك أو يكتبون وهم يجهلون الفرق بين العلماء المتخصيصن في علوم السنة وبين المثقفين والأدباء، أو لايلقون بالاً لشيء لابد من تحقيقه وتمحيصه فهم يكتبون وينقلون هكذا.

وهذا الفصل تدور نصوصه كما سلف بين الصحة والحسن والضعف ولم أقف فيه على حديث موضوع، أو باطل.

ويحقق في مسألة مهمة ذات تعلق بمبدأ عظيم يقول:

[إذ ليس من العقل أن يقدح قادح في ولاء الصديق للنبيﷺ بما حرم فاطمة رضي الله عنها من ميراث أبيها فلئن حرمها لقد حرم عائشة مثلها] وهو يشير هنا إلى أن الأنبياء لايورثون، وهذا ميزان عدل من صديق هذه الأمة، فقد حرم البنت وحرم الزوجة لأنه يسير على هدى كريم وكلاهما له حق، لكنه لم يفعل لأن النبي ﷺ ليس كغيره من الناس وفي ص١٣٤/ ١٣٥/ ١٣٦/ لعله وإن أجاد لم يعد إلى أصل مايمكن العودة إليه في قضية الاستخلاف، والمشكلة كما هي عند المؤلف فإنها عند غيره قد تقع كثيراً لأن غالب من يبحثون مثل هذه المسألة مسألة الاستخلاف يعولون على كتب التاريخ وكتب الأخبار دون نظر بعيد أمين إلى حقيقة النص أصله ومعناه وصحته وضعفه.

ولقد كان يكفي جملة كثيرة من المؤرخين العودة إلى أصول النصوص التي تحدثت عن مثل هذا وغيره.

لكن قل لي بماذا تصف عقل رجل أو أمانته وهو يعول على مثل: كتاب مروج الذهب، وكتاب الأغاني، وهذان مثلان تجدهما مرسومان كمرجع أصلي للنصوص، خاصة ماحصل زمن الخلفاء الأربعة الكرام لاجرم إما الجهل المطبق أو خبث الطوية، ولاثالث لهما بحال.

والمصنف نعم عالج في هذالفصل شيئاً جيداً وحلل واستنتج فأجاد إذ لم يتعرض بما يواخذ به عليه

وفي فصل(ثقافته) يقول المصنف تجاوز الله تعالى عني وعنه بفضله وإحسانه: [وتقدير الكلام من أصدق العلامات على ثقافة الصديق سواء نظرنا في وزنه لكلامه أوفي وزنه لكلام غيره].

ويقول: [فالصديق كان أحرص الناس على كلام يبدر من لسانه، وكان أعلم الناس بموضع كلام الرجل من مرؤته وشرفه] ويقول: [فكان قوله نزراً، ووصيته بالإقلال من المقال أسبق وصاياه إلى ولاته وعماله].

ثم يورد وصفاً لكلام الصديق فيقول(أما كلامه هو فمن أرجح ماقيل في موازين الكلام). ص١٣٨/ ١٣٩.

وأورد هنا وفي ص١٤٣(الصديق في بيته) آثاراً متعددة دارت بين الصحيح والضعيف، أما تحليله لشخصية صديق هذه الأمة في هذين الفصلين فقد أجاد فيهما أيما أجادة.

كتاب: عبقرية عمر بن الخطاب رضى الله عنه

إن تعجب بالعظيم لأنه عظيم فذاك محل الإعجاب، وإن تعجب بشخص ما لسبب ماغير موجب للإعجاب فذلك من العقل الخفيف، ولايقول به إلا مغرور بفهمه الخاص وتقليده الأرعن الضعيف، أو يهدف لشيء ما.

خذ مثلاً: سيجموند فرويد وداروين لقد قالا بنقص المرأة، وأن نقصها حتمية طبيعية بيولوجية تبعاً لعملية الانتخاب الطبيعي، التي تزعم البقاء للأقوى، والمرأة ناقصة فهي ضعيفة، فيجب أن تتحرر من هذا الضعف، وتكون لها لغة خاصة بها لاستئثار الرجل بلغة خاصة، ومع هذا، ومع أنه مصادمة للفطرة والحق المبين نجد كثيراً من الناس ينهجون هذا النهج التبعي لأراء المنكوسين.

فهل يصح الإعجاب بمن ليس بعظيم فضلاً عن تقليده ونشر آرائه بين العالمين، فبجانب أنه قصور وسفه فهو أيضاً طمس لحرية العقل الرزين و كبت للفطرة فطرة التوحيد.

فالمرأة نعم ناقصة، فمن جهة العقل لأن شهادة امرأتين بشهادة رجل واحد، ولأن عادتها الشهرية تحول بينها وبين الصلاة فلا تقضي، وبينها وبين الصيام وتقضي.

فليس نقص المرأة حتمية طبيعية بيولوجية كلا فالمرأة في هذا الدين كاملة لها حقها في المال والرأي، ولها حق التملك، وكم أعز هذا الدين المرأة في مجالات شتى، لكن جعلها ذات لغة منفصلة خاصة بها عن

الرجل هذا هو عمى البال، والسقوط في أتون الردى، لأنها دعوة مصادمة لأصل لغة العرب التي نزل بها القرآن ومصادمة للفطرة حسها ومعناها على كل حال، ومن هنا فمؤلف (عبقرية عمر) لم أقدر أن آخذ عليه شيئاً في كتابه الجيد هذا، فقد أعجب المصنف بعمر لأنه عظيم ومن جيل سيد عظيم، فله الإعجاب به وهو حق لامرية فيه بين الناس كل الناس خلال القرون.

وهذا الكتاب هو من جملة العبقريات لكن أجاد فيه وأفاد. اقرأ ما قاله عنه في ص٢٤ من (منشورات المكتبة العصرية) صيدا بيروت: [يوصف عمر بالعبقرية إذا نظرنا إلى أعماله، ويوصف بها إذا نظرنا إلى تكوينه الذي جعله مستعداً لتلك الأعمال مضطلعاً بتلك القدرة، وإن لم يكن من اللازم اللازب أن تقترن القدرة بالعمل الذي تستطيعه لما يتفق أحياناً من وقوف العوائق بيننا وبين الإنجاز أو الاتجاه إلى ذلك العمل، إلا أن عمر كان رجلاً ممتازاً بعمله ممتازاً بتكوينه، كان وفاء شرط الامتياز والتفرد في عرف الأقدمين والمحدثين من المؤمنين بدينه وغير المؤمنين.

إذا وصفته للأقدمين الذين يقيمون العبقرية بالفراسة والخبرة عرفوا من صفته أنه يوصف لهم رجل ممتاز أو رجل نسيج وحده، وإذا وصفته للمحدثين الذين يقيمون العبقرية بالعلم أو مشاهدات العلماء عرفوا من تلك الصفة أنه رجل ممتاز، أو رجل موهوب].

ويردف في هذا الفصل: «رجل ممتاز» يقول:

[كانت نظرة إليه قبل السماع بعمل أعماله توقع في الروع، أنه من

معدن السواد وأنه حري بالهيبة والإعظام خليق أن يحسب له كل حساب] ص٢٤.

وعبقرية عمر جاءت على نسق متحد تكتمل فيها صورة الحس وصورة المعنى سواء بسواء، جاءت بمئتين وثمان وثلاثين صفحة (٢٣٨) من القطع المتوسط، ويغلب على ظني أنها طبعة تجارية ولذلك لم تكن الطبعة ممتازة لكنها حافظت على أصل الكتاب، وقد سار المؤلف حثيثاً حثيثاً مع هذا الخليفة الكريم كما سار من قبل مع أبي بكر ومن قبلهما نبي هذه الأمة الرسول ﷺ.

وقد كتب المقدمة مهدي بن عبد الحميد بن مصطفى قال تحته: مبعوث الأزهر الشريف في لبنان، ومقدمة هذه العبقرية جاءت عرضاً لها من استشهادات منها بين حين وحين وهذه المقدمة خير من مقدمة عامر العقاد على (عبقرية الصديق).

وجاءت فهارس هذه العبقرية ثلاثة عشر فهرساً تتفق كلها عن الحديث عن ثلاثة أشياء:

١ـ شخصية عمر الخاصة والعامة

٢ـ الدولة الاسلامية في حياته

٣ ـ ثقافته وأدبه

المؤلف كما أشار، العبقريتين السابقتين من أنهما ليستا كتابة تاريخية أو تسجيلاً للحوادث، لكنهما لبحث الخصائص والصفات النفسية الخ. . .

يقول من المقدمة في هذه العبقرية ص١٥ [وكتابي هذا ليس بسيرة

لعمر ولا بتاريخ لعصره على نمط التواريخ التي تقصد بها والأنباء، ولكن وصف له ودراسة لأطواره، ودلالة على خصائص عظمته، واستفادة من هذه الخصائص لعلم النفس وعلم الأخلاق وحقائق الحياة].

وطريقة المؤلف كما أشرنا من قبل خصصها للحالات النفسية من كافة وجوهها، لكن مع هذا دخل في التاريخ والأنباء وسرد بعض الروايات يشير أحياناً إلى المصدر ويهمله أحياناً أخرى، وقد أورد نصوصاً فيها ما فيها من صحة وصفه، وبعضهالاأصل له حسب علمي من حديث صحيح، وعذره كما ذكرنا من قبل أنه ليس محدثاً، ولا محدثاً فقيهاً، هذا فيما يخص الحوادث التي تتعلق بها أحكام شرعية. أما غيرها فهو غير معذور لسعة العلم، ووجود أهله في حينه، لكن وحسبه أنه أراد الخير من تناوله.. وبيان عظمة هذا لإخراجه جيل عظيم فريد لولا الله تعالى ماعرف الناس أحداً منهم، لكن الله تعالى أنقذهم بهذا الدين بما حباهم من حفظ المواهب ورعاية وحماية وتوظيف للإمكانات حتى أصبحوا ذوي سؤدد تام تام، وانظر إن شئت «سير أعلام النبلاء».

وقد رسم في ص١٧ حتى ص٢٣ عنواناً تحت عنوان «عبقري» وبدأه في نص «لم أر عبقرياً يفري فريه....» وهذا جزء من حديث صحيح، في هذا العنوان يتحدث المؤلف عن عمر فيستهله بقوله : [كلمة قالها النبي ﷺ في عمر رضي الله عنه، وهي كلمة لا يقولهاإلا عظيم عظماء، خلق لسياسة الأمم وقيادة الرجال].

ثم يعقب فهو يقول:

[فمن علامات العظمة التي تحيي موات الأمم أن تختص بقدرتين لا تعهدان في غيرها، أولاهما: أن تبعث كوامن الحياة، ودوافع العمل في الأمة بأسرها وفي رجالها الصالحين لخدمتها، والأخرى أن تنفذ ببصيرتها إلى أعماق النفوس فتعرف بالبديهة الصائبة والوحي الصادق فيم تكون عظمة العظيم، ولأي موقف يصلح، وبأي الأعمال يضطلع، ومتى يحين أوانه، وتجب ندبته، ومتى ينبغي التريث في أمره إلى حين، كلتا القدرتين كان لهما الحظ الوافر في سيرة عمر بن خطاب]

وهذا منه غاية في وصف هذا الخليفة خُلقاً وخَلقاً، وبه نظر حالته العامة من بين ثنايا نصوص ونصوص، وإن لم يكن قد نظر كافة النصوص لكن البعض قد يغني عن الكل في صفة رجل كهذا الرجل النسيج وحده.

فقد قربه النبي ﷺ وحفي به وأخذ برأيه وأثنى عليه وقرَّبه كثيراً، هذا كله مدعاة لتقدير صفات العظيم، لكنها رؤية نبي كريم رشيد يسير على منهاج سليم من وحي صادق عظيم، وقد كان عمر كما كان الظن به رجلاً مناسباً في مكان مناسب تركاً للعصبية والعرق لأنها النبوة والرسالة «ويخلق ربك ما يشاء ويختار». وليس ما عناه المؤلف الا ما عناه في مثل هذا التحليل عن هذا الخليفة الجليل.

ويشير المصنف في هذا العنوان واصفاًعمر؛ شخصيته قوته صفته النفسية أو كل هيئته، ولا يبعد فيما ذكره عما ورد من مجمل النصوص الواردة في مطولات السنة والمسانيد.

ومع جميل هذا الكلام عنه، فان المصنف لهذه العبقرية قد نقل وعول على أسفار الأنباء والتاريخ ولم يشر إليها إلا أنه أشار إلى بعضها،

ومن هنا حصل له الخطأ فيما يتصل بالضعيف والحسن كما جاء في ص١٩/ ٢٠/ ٢١ فقد جلب من هنا وهناك فحصل ما حصل له من خلط غير مقصود، ومسند أحمد ومعاجم الطبراني كانت كافية على إعادة النص إلى مصدر معلوم ليبحث بعد ذلك من متنه وإسناده فيثبت له صحة الرواية أو ضعفها، وهذا الفصل «عبقري» لعله يبين جداً حقيقة هذا الخليفة مما أراده المؤلف إذ جمع فيه المطلوب، ثم أعقبه بعنوان آخر يقرب منه حذو القذة بالقذة فعنون بـ«رجل ممتاز» ما بين ص/٢٦ حتى ص٣٠ ويقصد بذلك تمام العبقرية له، وإنما جاءه ذلك بفضل الله تعالى، ثم بما قام به من صدق في دينه وحكم دنياه، فهو من مدرسة النبوة، ومن جيل جليل مجيد يمكن أن يتكرر إذا صدق المسلم. . وأخلص. . ووعى. . وفقه. وعمر نموذج عالي الصورة بالغ الجد فيما بين يديه من عمل وأعمال

وقد أشار المؤلف في ص٢٥/ ٢٦/ ٢٧ إلى نصوص منها عن عائشة: «ما زلت أضع خماري وأتفضل من ثيابي وأقول إنما زوجي وأبي حتى دفن عمر بن الخطاب فلم أزل متحفظة في ثيابي حتى بنيت بيني وبين القبور جداراً فتفضلت بعد» وهذا له أصل صحيح، وهو دال على وجوب التستر عن الأجانب غير المحارم.

وقبل هذا جاء حديث: أذن النبي ﷺ يوماً لجارية سوداء أن تفي بنذرها «لتضربن بدفها فرحاً إن رده الله سالماً» إلى. . أن دخل عمر حتى وجمت الجارية وأسرعت إلى تخفيه. . الحديث. . والحديث بتمامه موجود في: جامع الأصول، لكنني لم أقف على صحته بهذا اللفظ وضرب الدف

لم يكن يصاحبه تبذل ولا سفه ولا ضرب مزمار، فتنبه.

ثم أورد المؤلف صفة عمر الجسمية فقارب الحقيقة مما ورد عن صفته البدنية، وأورد أنه سريع البكاء وهذا صحيح ص٢٧.

ثم أورد شيئاً عن فراسته رضي الله عنه، وهو كما قال فما ذكره عنها له أصول صحيحة

وأورد قصة عمير بن وهب الجمحي فيما أراد الغدر / مع صفوان بن أمية، وموقف عمر منه وفراسته، وهذه القصة ذكرتها جملة من كتب التاريخ وأصلها صحيح وهي من معجزاته ﷺ، وهكذا في ص٢٩و/ ٣٠

ثم عقب هذا الفصل بقوله [فهو رجل نادر فيما تراه العين، نادر بما تشهد به الأعمال والأخلاق، نادر في مقاييس الأقدمين والمحدثين، أو هو رجل ممتاز وعبقري موهوب في جميع الآراء] وفصل مثل هذا يستحق الوقوف عنده طويلا لما حواه من تحليل يقرب من الحق عن هذا الخليفة الكبير الإمام.

في فصل عبقرية عمر «صفاته» قال المؤلف [وعمر بن الخطاب مثل فذ من أمثلة هذا الطراز الفريد، تفهم سره فإذا هو على وفاق مع جهره، وتنفذ إلى باطنه فإذا هو معدن للظاهر من سيماه] ص٣٢.

قال هذا بعد أن وصفه بصفات جاءت مفصلة في مثل طبقات ابن سعد، والكامل لابن الأثير والبداية والنهاية لابن كثير وأسد الغابة، والاستيعاب، وأجمل بعضها الذهبي وابن حجر وابن عساكر إجمالاً يغني فيه القليل عن الكثير، ولكن المؤلف هنا زاد فحلل فوفق فيما ذهب اليه من تحليل وإن كان مجمل النصوص صحيح فإن الضعيف منها قد كفى

منه الصحيح وأضفى وأفاد.

ويقول عنه كذلك:

[إنما الميسور في التعريف بهذا الرجل العظيم أن خلائقه الكبرى كانت بارزة جداً لايسترها حجاب فما من قاريء ألّم بفذلكة صالحة من ترجمته إلا استطاع أن يعلم أن عمر بن الخطاب كان: عادلاً، رحيماً، وكان غيوراً، وكان فطناً، وكان وثيق الإيمان عظيم الاستعداد للنخوة الدينية]

وسار المصنف على هذا المنوال تترا، لأنه أمام إمام تخرج من مدرسة النبوة، كما تخرج معه غيره أئمة أفذاذاً أسسوا وبنوا وقعَّدوا وأرسوا سبل الحياة على منهج قويم ضعضع كل ضلال من الشمال واليمين في معمورة واسعة المناخ حتى استقام الدين بعقل صائب ورأي سليم، وحتى دعا أهل كل بلد يسمعون بهم أن تعالوا فاتحين لينعموا بحرية العقل والرأي على نهج القرآن الكريم.

لم آخذ على المؤلف خلال ما طرحه في ص٣٢ حتى ص٦٥ ما آخذه عليه، لكن هي لمحات لابد منها لصحة النص من حيث اللفظ والسند ففي ص٣٤:

[فإذا سوّى الحاكم بين أبنائه وسائر المسلمين إلخ....].

قلت أخبار عدل عمر الخاص والعام كما هي حال أبي بكر مدونة في الكتب الستة، وهي صحيحة المتن والإسناد، وقد وصفها الإمام إبن الأثير في «جامع الأصول».

وما أورده في ص٣٣ غالبه من السيرة لابن إسحاق وابن هشام.

ثم أورد في ص٣٥ ثلاثة نصوص وهي: قصة عبد الرحمن بن عمر من رواية عمرو بن العاص يوم كان والياً لمصر وفي هذا الأثر جاء «دخلا عبد الرحمن بن عمر وأبو سروعة وهما منكسران.. إلخ...».

وأورد الثاني من رواية عمرو بن العاص وهو كلام له/ فهماً للنص.

ثم أورد الثالث وهو خطاب عمر بن الخطاب لعمرو بن العاص وفيه: «بسم الله الرحمن الرحيم : من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى العاصي بن العاص، عجبت لك يا بن العاص.. الخ...».

فهذه ثلاثة نصوص مقطعة من نص واحد لم يحررها المؤلف ولم يفتش عن صحة الإسناد فيها، فهذه المسألة تتعلق بعمر إمام وخليفة المسلمين، وتتعلق بصحابي جليل، وتتعلق ثالثاً بحكم شرعي، فكان لابد من بحث أصلها ولابد، أما أنا فلم أقف على صحتها سنداً فيما بين يدي من كتب السنة والجرح والتعديل، فهي ضعيفة حسب علمي لم يصح بهذه الرواية ما أورده المؤلف منها، ثم أكمل إيراد النص في ص٣٦ و ص٣٧ ثم يستنكر المؤلف موقف عمر من جلد ابنه وهو ميت لكنه استنكار التقدير لعدله يقول في ص٣٧ : [أما الغريب من عمر حقاً في معدلته وعلمه بالدين وكراهته رياء الناس فهو أن يتم على ابنه الجلد وهو ميت..]

قلت: لم أقف على صحة سند هذه الرواية حسب اطلاعي.

وفي ص٣٨ أورد قصة غضب عمر من واليه أبي موسى الأشعري وهي:

[وربما غضب على الوالي من كبار الولاة لغلوه في تقاضي الحدود على المعاصي كما فعل في إنذاره الشديد لأبي موسى الأشعري حين جلد شارباً وحلق شعره وسود وجهه ونادى في الناس ألا يجالسوه.. إلخ...].

لم أجدها رواية صحيحة، وفي سندها خلل، وأبو موسى الأشعري إمام جليل وصحابي كريم فكيف يتجاوز النص ويزيد عليه وهو من كبار العلماء الأبرار النزهاء الأخيار، فيكون متن هذه الرواية ضعيف لأنه مخالف للصواب، ومن يقرأ الرواية بطولها من كتب التاريخ يجد فيها مغامز كثيرة لا تقوم

أما في ص٤٠/٤١/٤٢ فقد أورد قصة أم عبد الله بنت حنتمة وفيها:

[لما كنا نرتحل مهاجرين إلى الحبشة أقبل عمر حتى وقف علي... إلخ]

قلت: أصلها صحيح، ثم أورد قصة إسلام عمر وهي مشهورة وردت في روايتين مشهورتين لهما أصل صحيح، لكن التعويل فيما لا يتعلق به حكم ولا ذم فيتساهل فيه، أما ما سوى ذلك فيحذر منه جداً فإنه غاية الخطر وكبر الذنب.

وعرج في ص٤٢/٤٣ على صفات لعمر عاطفية كرحمته.. إلخ.. ولها أصول ثابتة إلا ما جاء في ص٤٢ وفيها: [حكى أحمد بن عمران العبدي عن أبيه عن جده قال: صليت مع عمر بن الخطاب الصبح فلما انفتل من صلاته إذا هو برجل قصير أعور متنكباً قوسه وبيده هراوة

فسأل: من هذا؟فقيل: متمم بن نويرة فاستنشده رثاءه لأخيه فأنشده حتى بلغ قوله:

وكـــنـــا كـــنـدمـــاني جـــذيمة حـــقبة

مـــن الـــدهرحـــتى قيـــل لن يتصـدعـا

فـــلما تـــفرقـــنـــا كـــأني ومـــالـــكـــاً

لطـــول افـــتراق لم نبـــت لـيلة مـعـا

فقال عمر: هذا والله التأبين يرحم الله زيد بن الخطاب... إني لاحسب أني لو كنت أقدر أن أقول الشعر لبكيته كما بكيت أخاك.. إلى... فقال متمم: لو قتل أخي يوم اليمامة كما قتل أخوك ما بكيت أبداً فصبر عمر، وتعزى عن أخيه وقال ما عزاني أحد عنه بأحسن مما عزيتني].

قلت هي قصة طريفة جيدة لكني لم أجد لها سنداً ثابتاً، ولا ضير إن شاء الله تعالى من ذكرها ولا أحسبها منكرة.

ثم جلب قصة أسلم وفيها:

[خرجنا مع عمر رضي الله عنه إلى حرة واقم حتى إذا كنا بصرار إذا نار نوّرت فقال: يا أسلم إني أرى ها هنا ركباناً قصر بهم الليل والبرد.. إنطلق بنا... فخرجنا نهرول حتى دنونا منهم، فإذا بامرأة معها صبيان وقدر منصوبة على نار، وصبيانها يتضاغون.

فقال عمر: السلام عليكم يا أهل الضوء، وكره أن يقول: يا أصحاب النار، فأجابته امرأة: وعليكم السلام فقال أأدنو ؟ فقالت:

أدن بخير أو دع، فدنامنها فقال: ما بكم؟.. قلت قصر بنا الليل والبرد.. قال: ومابال هؤلاء الصبية يتضاغون؟ قالت الجوع.. قال: أي شيء في هذه القدر؟ قلت: ماء أسكتهم به حتى يناموا إلخ .../ ٤٣ـ٤٤/.

قلت أصلها ثابت برواية أخرى.

وكذا أورد رواية الشيخ الضرير وهو يهودي كما في الصفحة ٤٥ ولم أجد لهاسنداً حسب اطلاعي يصح،

ثم في ص٤٥/٤٦ أورد عدة نصوص تدور بين الصحة والضعف ويتبين للألمعي ضعف بعض هذه الروايات من خلال نكارة اللفظ أولكونه مصادماً لنص صحيح أو قاعدة شرعية ثابتة لا معارض لها.

ثم دلف المؤلف يناقش المستشرقين نقاشاً جاداً مبنياً على أسس صلبة من فهم سليم، وبين هناك ص٤٨ / ٤٩ سفه هؤلاء القوم ومايحملونه من سوء مبيت لهذا الدين وأئمته العظام.

ثم جاء في صفحة تالية ٥٠ و٥١ بكلام جيد لو اعتمد فيه على صادق المتن وصحيح الاسناد، لكنه لم يفعل فوقع له النقل المجرد مما عساه يوقع بسوء متين خاصة لما هم عمر بعزل المغيرة بن شعبة إلخ.

ومثل هذا لايحسن فيه التسرع والنقل كيفما ورد القول في كتب التاريخ والأخبار، فإن غالب مايدونه المؤرخون مما حصل بين الصحابة متهالك، إذ أن غالب ما جاء عنهم كان من رواية مشبوهين مثل أبي مخنف، فلا بد من الدقة وصدق التحري في النقل، وطول النفس في نظر الحوادث التي قيدها الأخباريون وأهل السير دون تمحيص وبحث جاد

موثوق.

وقد أورد مؤلف (عبقرية عمر) في ص٥٣ / ٥٤ قصة خالد بن الوليد وماكان من عمر تجاهه وما أخذه عليه.. إلخ...

فالمؤلف يورد الخبر ثم يحلله ويناقشه وقد يحمد له فعله ذاك تجاه هذين العظيمين الكريمين، ولكن المسألة تتعدى هذا بكثير فلم يحصل بين عمر وخالد شيء، ولم يعزله لسبب ذاتي أو شخصي، فهذا كما هو مذهب علماء السنة والجماعة لايكون، لأنه يصادم حقيقة الولاء لله، وعمر أفهم الناس لهذا، فيبطل الفهم القاصر الذي سار عليه من سار من سفيه ومغرض، وكما هي حال عمر وخالد، كذلك ما نقل ظلماً وزوراً مما قيل إنه حصل بين بعض الصحابة في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وسوف أبين في كلام مقبل أهم المصادر الموثوقة التي يجب نظرها عند بحث ماحصل منذ خلافة عثمان حتى استشهاده، لكنها مصادر أجمع الناس على ثقتها وصدقها وحسمها أذكرها فيما بعد لأنها من أصول مايجب نظره تجاه ماحصل في ذلك الحين مبيناً هناك السبب أو بعضه لحصول الكذب الذي قاله ورواه الذين يكيدون ويمكرون، ولعل هذا من لوازم الأمانة حتى يعي الناس مداخل الخطأ وأسبابه وكيف كان، وضوابط الحق من الباطل في ما بين أيدي الخلق من روايات وروايات بنيت على الكذب وسوء القصد.

وقد ختم المصنف هذا الفصل.. بكلام حسن يقول:

[ولهذا كانت دراسة عمر غنيمة لكل علم يتصل بالحياة الإنسانية كعلم الأخلاق، وعلم الإجتماع، وعلم السياسة] ص٦٤

وهذا حق ففي المسانيد والمعاجم التي ذكرت ماصح عن عمر من آراء ونصائح وتوجيهات وأوامر ونواهي يدرك الفطن الحاذق حقيقة عمر وسياسته، لكنها تحتاج إلى فهم جاد مستوعب مدرك لأهم معطيات الحياة في كافة نواحيها لاتقتصر على ناحية واحدة فقط، والحياة من حيث هي تتطلب الوعي والفقه اللازم لها، كما تتطلب النية المخلصة لحمل زاد متين إلى حياة أخرى الناقد فيها بصير ليس بينه وبين أحدٍ نسب ولا صلة إلا صلة الإخلاص له بتحقيق التوحيد والسير على نهج قويم

من الصعب أن تحكم على عملٍ ما، أو تحكم على شخص ما، أو تحكم على قول إلا بعد أن تحيط خبراً بكل شيء عن ذلك العمل، أو ذلك الشخص، أو ذلك القول، وما يدخل حكم عجول أو رأي عجول أو نظرة سريعة هكذا إلا ووراء ذلك عجلة وقلة صبر وحب للنتيجة، ولو ذهبت في مهب الريح، لكن ما رأيك لو كان دافع ذلك الحكم العجول كذب ووشاية قالها حاسد أو حقود لئيم يريد كل شيء أن يزول ويبقى هو، ويريد أن يهلك الطموح إلا طموحه ومركزيته ولباقته المعيشية، لا جرم هنا تنقلب موازين العدل، وتذهب المواهب ويزول الجد والتجديد، لكن المدبر والحافظ هو اللّه تعالى، ومؤلف عبقرية عمر لم يبعد النجعة وهو يبين لنا مفتاح شخصية عمر من خلال تناول جيد وطرح يقرب من الحق والذي دلت عليه النصوص في جملتها كما في المسانيد والمعاجم.

يقول عنه في ص٦٧ :

[وفي اعتقادنا أن شخصية عمر من أقرب الشخصيات العظيمة مفتاحاً

لمن يبحث عنه، فليس فيها باب معضل الفتح وإن اشتملت على أبواب ضخام].

فعمر واضح في ولائه للّه وعدله، وصدق لهجته، وحضوره، وغيبته، فشخص مثل هذا عظيم لأنه أخذ عن نبي كريم فطرح الحسد والحقد إلخ.

فمثله بفضل اللّه تعالى ثم بعمله خليفة جليلاً وإماماً كريماً، مهاب الطلعة، عادل الحكم، نزيه النظر، أمين اليد، والمؤلف في ص٦٦/ ٦٧/ ٦٨ يبين شخصية عمر في ثنايا قول محكم، قلت قبل: إن المسانيد والمعاجم دلت عليها في الجملة.

ثم دلف في ص٧٠/ ٧١/ ٧٢ يبيّن حقيقة قضاء عمر وحكمه على بعض النوازل، لكنه زل إذ وسمه مشبها له بالقضاء العسكري، والقضاء في الإسلام فيه أدلته وله اجتهاداته مدونة في مطولات الأحكام، والقضاء حكم ملزم لمن عليه الحق وبان أنه عليه باقرار أو شهادة أو يمين اكتملت شروطهما، وهو حكم ملزم بقوة النص الشرعي، وأمر ولي الأمر، لأن تنفيذ الأحكام لا يملكها إلا ولي أمر المسلمين دون سواه،

والقضاء ينظر شؤون الدين والدنيا معاً، وعمر خليفة راشد فقد ورد النص الصحيح بالعمل بسنته إذا لم يخالف نصاً ثبت واتضح، فعمر يجتهد إذ هو يملك بحمد الله تعالى آلة الاجتهاد، فيجتهد في النص وله ذلك، فهو من كبار العلماء الأخيار إلى قيام الساعة، والمؤلف شبه حكم على «نصر بن حجاج» بمثل ما شبهه به من القضاء العسكري وعذره أنه

قاس شدة عمر على الباطل وسرعة تنفيذه بذاك، والقياس هنا مع الفارق فكيف يكون،؟ لاجرم.. لايكون، أما رواية نصر بن حجاج فهي رواية فيها مدخل وقول لعلماء الجرح والتعديل مبين عند الحديث عن عمر في موضعه هناك، ثم أورد شكوى رجل من بني مخزوم أن أبا سفيان لظلمه إياه في حدٍ كان بينهما.. إلخ...

قلت لم تثبت هذه الرواية حسب اطلاعي بسند صحيح ص٧٢. وكذا أورد كلام زياد بن سمية في مجلس لعمر فأعجب عمر به لم أجده هكذا.

وكذا في ص٧٣ أوردالمؤلف كثرة مراجعة عمر لأبي بكر، قلت هذا صحيح لكن تكون الحال كما يقول أبو بكر على أنها مراجعات تدور حول مصلحة الأمة في الأرض، فيكون قد غاب عن عمر ما حضر لأبي بكر، ودائماً يذهب عمر لما يذهب إليه أبو بكر فيكون هو الصواب.

ثم في ص٧٥ جاء بمسألة حصلت «يوم أحد» وفيها:

[جاء أبو سفيان ينادي على مسمع من المسلمين أفيكم محمد؟ فقال رسول الله «ﷺ» : لا تجيبوه. فعاد ينادي: أفيكم محمد، فلم يجيبوه، فسأل ثلاثاً: أفيكم إبن أبي قحافة، فسكتوا. ثم سأل: أفيكم ابن الخطاب وكررها ثلاثاً فلما لم يسمع جواباً قال: لقومه أما هؤلاء فقد كفيتموهم ؟.. فما قالها أبو سفيان حتى صاح به من مكانه: كفرت يا عدو الله، ها هو رسول الله ﷺ.. وأبو بكر. وأنا أحياء.. إلخ..]

قلت: المؤلف هنا عول على ابن إسحاق وابن هشام كما فعل غيره في الحديث عن السيرة والغزوات مثل أحمد أمين، وأحمد شلبي لكن دون

تحقيق للنص، ودون تثبت من صحة الخبر وضعفه.

ومن المعلوم حتى لطلاب العلم المبتدئين وكذا الأدباء والمؤرخين أن أصل ما ورد عن الغزوات والسرايا والبعوث وحياة الصحابة كل ذلك مدون في الصحيحين البخاري ومسلم بل دونها الأربعة الترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجة، ولمح إليها أحمد والطبراني وابن أبي شيبة، فالعدول عنها عجلة وحب للنتيجة كيف كانت، فقد بوّب الستة وبينوا حقيقة وشأن غزوة بدر / وأحد / وفتح مكة.. .إلخ..

فلا يصح عنها العدول، وما أورده المؤلف من هذه الرواية لها أصل صحيح لكني لم أجد السند سليماً في هذه الرواية.

ثم فعل مثل ذلك في ص٧٦/ ٧٧ مما يلزم منه التثبت حق التثبت.

لكنه في وسط ص٧٧ يزل.. لماذا؟

لأنه لم يعول على أصل صحيح، ولأنه سمى«الحدا.. الغنا» والحداء غير الغناء في عرف أهل الصنعة، وهما يختلفان عن ضرب الدفوف.

يقول في ص٧٧

[على أنه كان يحب الغناء جملة، ويطيل الإصغاء إليه مالم يشغله عن مهم من أمر دينه أو سياسته.. إلخ..]

لم أجد هذا مدوناً بنص صحيح، ولا عبرة بكتاب / الأغاني / وسواه ممن يحطبون ليلاً.

ثم في ص٧٩ تكلم المؤلف عن الفأل الخ. فأورد نصاً حول هذا عن عمر وفيه:

[روى محارب بن دثار عنه أنه سأل رجلاً: من أنت؟ فقال: قاضي دمشق، قال كيف تقضي؟ قال أقضي بكتاب الله.. فسأله: إذا جاءك ماليس في كتاب الله فأجابه: أقضي بسنة رسول اللّهﷺ.

فسأله ثانية: وإذا جاءك ماليس بسنة رسول اللّه ﷺ؟ قال: أجتهد برأي وأوامر جلسائي.. إلخ..) قلت لم يصح هذا الخبر.. والخبر بطوله دوّنه المؤلف بتمامه.

وبيّن في ص٨٠ حقيقة هذا الفصل بكلام جد مفيد لو خلا من ضعف النص وماترتب عليه من كلام كان يكفي عنه كلام ابن قيم الجوزية في(إعلام الموقعين) وكذا الذهبي في «سير أعلام النبلاء».

أما في حديثه عن إسلامه فإنه قد عالج هذه المسألة بواسع من النظر، وإن كان إسلام عمر قد طرقه جملة المؤرخين إلا أن المحدثين أشاروا إلى هذا بروايتين صحيحتين، وقد رأيت كثرة كاثرة من أهل الأخبار والسير ذكروا قصة إسلامه رضي الله عنه لكنهم زادوا ونقصوا، ودخل التغيير في بعض ماكتبوا، وقد كان على العقلاء أن يعودوا إلى ماكتبه علماء السنة الصحيحة فيكسبون الأجر وثقة الناس على تطاول القرون، ويحمون الأخبار من زيف المزيفين ودجل الدجالين، ويقطعون الطريق أمام الحاقدين.

وقد أورد المؤلف في ص٨١/ ٨٢و٨٣ ثلاثة نصوص الأول منها أشار الى بعضه ص٨٢ وفيه نظر، والثاني دخل بعضه في بعض وقد عول فيه على كتب التاريخ وذكرنا معه شأنها ماذكرنا، ثم أفاض في إسلامه في ص٨٤/ ٨٥ بكلام طويل، وأورد أحد الروايتين المشهورتين وأصلهما

صحيح، وبدأ يحلل ويقارن بين الروايات بأسلوب أدبي تحليلي محمود لم يتجاوز فيه مايؤاخذ به عليه.

واستطرد في هذا وكرر، لكنه في معالجته للشعر لم يجزم أن عمر قال الشعر، أو أنه لم يقله، وتردده هذا أو عدم القطع دال على حسن التصرف لأنه لايدري هل كان عمر شاعراً أم لا.

وسبب التردد وعدم القطع هو أن المصنف لم يعد إلى أصول الروايات التي أوردت أخبار عمر، إنما عول على روايات كثيرة مكررة نقلها إخباري عن آخر، وهذا ليس أصلاً يجب أن يقول عليه، والذي عليه الصحيح أنه ليس بشاعر بل تمثل به واستمع إليه خاصة أبيات الحكمة والأمثال، وقد ذكر هذا المؤلف وهو صحيح، ألا أن التردد على ماهو عليه.

ونظر الفراسة كما في ص٨٦/ ٨٧ وحقق أمرها وبين رواية (ياسارية الجبل)، بينها من حيث ذكرها وإلا فقد ذكرها من قبل وبيّنتُ أمرها هناك.

ثم عالج مسألة العزة والقوة عند عمر برواية مبثوثة في بطون كتب الأخبار قال:

[ثار إلى الناس يضربونه ويضربهم، فقام خاله يسأل: ما هذه الجماعة؟ قيل له إن ابن الخطاب قد صبا، فقام على الحجر فنادى: ألا أنني قد أجرت ابن أختي، فانكشف الناس عنه، فكان لا يزال يرى مسلماً يضرب ولا يضربه أحد، وثقل عليه ألا يعيبه ما يعيب المسلمين فذهب إلى خاله وقد اجتمع الناس في الحجر وناداه: إسمع. جوارك

مردود عليك / . . . إلخ . . .] ص٩١

قلت: لم أجدها بسند ثابت، ثم ذكر أخرى وأصلها صحيح وفيها: جميل بن معمر الجمحي وأنه ذهب إليه وصرح بإسلامه له. . إلخ . .

وفي ص٩٢ / جاء بثلاث روايات لها أصول صحيحة.

وسار المؤلف على منوال التناول بين كل رواية ورواية بما يشبه التحليل الأدبي والنقد التاريخي، فيعيب مرة ويقع أخرى، لكنه في هذا كله قد لمستُ منه خيراً حسبما ظهر لي من دفاعه عن الحق ورد كيد الكائدين. يقول في ص٩٥

[وكانت شجاعته في دينه أندر الشجاعات في النفوس الأدبية لأنها الشجاعة التي يواجه بها تهمة الجبن وهو أرذل من الموت عند الرجل الشجاع، فإن كثيراً من الناس ليعدلون عن الصواب الذي يظهر لهم بمظهر الخوف ليقال أنهم شجعان].

وأشار إلى طاعون عمواس، وكان عمر في طريقه إلى الشام وما كان من لقاء أبي عبيدة له.

قلت: أصلها صحيح.

وأشار إلى روايتين:

١ـ كتب إليه أبو عبيدة أنه لايريد الإقامة بأنطاكية لطيب هوائها ووفرة خيراتها. . إلخ . .

قلت: لم تصح هكذا.

٢ـ وحدث حذيفة بن اليمان أنه أقبل على الناس وبين أيديهم

القصاع. . إلخ. .

قلت: لم أجدها بسند مقارب.

وأورد ما كتبه عمر للنصارى في بيت القدس ص٩٨

قلت: لم تصح بهذا اللفظ.

وجاء في ص٩٩:

[بعث زياد بن حدير الأسدي على عشور العراق والشام فمر عليه تغلبي نصراني معه فرس. . إلخ

قلت: لم تصح بسند ثابت حسب علمي.

وأورد كما في ص١٠٠:

[إني نهيتكم عن استعمال أهل الكتاب فإنهم يستحلون الرشى]

وهذا له أصل صحيح، واستحلال اليهود والنصارى للرشوة جاءهم من تغييرهم وتبديلهم كلام الله تعالى.

وأورد نصوصاً صحيحة عن الذميين كما في ص١٠٢.

العقل نعمة جليلة وموهبة كريمة كبيرة، وإذا كان العقل سليماً من كل مرض شبهة أو مرض شهوة فإنه يقبل النص الشرعي الصحيح، لأن خالق العقل ومنزل القرآن والمرسل جبريل بالوحي هو الله تعالى، فإن حصل قول يدعي صاحبه المعارضة بين النقل والعقل فهي دعوة ساقطة وسفسطة لا تقوم إلا إن كان العقل مريضاً بمرض شبهة أو مرض شهوة،كمن يدعى مثلاً نقص المرأة لأنها تفقد عضو الذكورة فهذا قول مصادم للفطرة وطبيعة الخلق الذي خلقه الله عليه، وجعل من كل خلق

زوجين اثنين حتى السحاب والماء والطير والحيوان، لكن مثل هذا القول ساقط لأنه صادر من جاهل، فكيف إذا كان فرويد.

ومؤلف (عبقرية عمر) في فصل جيد ما بين ص١٠٤ حتى ص١٤٣ تحدث عن الدولة الإسلامية في عهد عمر حديثاً جيداً دل على فهم ووعي، لكنه دخل عليه فهم يحتاج أو أنه كان يحتاج معه إلى قراءة واستقراء نص، وواقع عهد عمر من خلال نص صحيح، وكنت قد ألمحت من قبل إلى شيء من هذا لكني أبينه هنا لمناسبة ذكره من هذا الفصل السديد، فالمؤلف يقول في ص١٠٤:

[تأسست الدولة الإسلامية في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، لأنه وطد العقيدة وسيرّ البعوث فشرع السنة الصالحة في توطيد العقيدة.. إلخ...].

فقوله: تأسست الدولة الإسلامية هكذا لايسلم له لأنها قامت وتأسست على يد النبي ﷺ في كافة نواحيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والطبية والإدارية وطبيعة العلاقات، وكان يكفي المصنف على الأقل قوله تعالى (ما فرطنا في الكتاب من شيء) ويكفيه شرحاً لهذه الآية ما ورد متفرقاً في القرآن من التأسيس للدولة، وما جاء من صحيح السنة حول أحكام الدين والدنيا فقد بوب أئمة السنة أبواباً كثيرة تحكي منهج ﷺ في تأسس الدولة من حال إرسال الرسل، وأسس الإدارة والسياسة والاقتصاد.. إلخ..

لكنه لو قال: إن أبا بكر نهض بالأمر وقام به على نهج نبوي كريم من توسيع رقعة الدولة وحرب المرتدين لقال ما دل عليه النص من

حقيقة الحال، وكأنه أراد ذلك لكنه لم يفطن له وذلك في ص١٠٥ حيث ذكر بعض ما قام به أبو بكر من أمور عظام تبين أنه سار على النهج السليم، ولعله عد من تأسيس الدولة في عهد أبي بكر أموراً كانت أصولها موجودة قبله كتنظيم القضاء والإدارة إلخ ص١٠٥/١٠٦ لكني أعتبره إكمالاً وسيراً على ما كان في زمنه ﷺ.

ثم بدأ المصنف يبين بحذق تام كيف كان يفعل أبو بكر ثم كيف فعل عمر بعد ذلك وأورد كتاب عمر إلى سعد بن أبي وقاص بعد اختياره لحرب القادسية، وكذا إلى أبي عبيدة، وكلاً له أصل صحيح، لكنه لم يشر إلى المصدر، وقد نقله من كتب التاريخ على ماهو مدون في مطولاته، وهذان الكتابان فيهما من سياسة الحروب ما يعجز الوصف عنه.

وبين في ص١٠٩/١١٠ تحليلاً علمياً عن طريقة عمر في الجهاد والفتوح فأبدع هناك ونافح بما لايتسع المقام للإشارة إليه، ووضح المؤلف سياسة هذا الخليفة في الحكم ص١١١/١١٢/١١٣ وأستطيع القول حسب اطلاعي أنني لم أطلع على تحليل مثل هذا الذي ذكره المؤلف من حسن عرضه وصدق تصويره خاصة ما جاء في ص١١٤/١١٥/١١٦.

وللباحثين ومؤسسي النظريات الدستورية ابتداءً أن يطالعوا ما كتبه المؤلف في هذه الصفحات الست ليدركوا كيف يكون التأسيس على نهج عاقل حكيم مرسوم، وإذا كان عمر أحد صحابة هذا النبي الكريم نية وسلوكاً وغاية فهو يسير وفق هدي محفوظ، وحق له أن يسبق غيره

بقرون وقرون وإن كانوا في أجيالهم عنه متأخرين.

ومن يقرأ سيرة عمر في مطولات الأخبار ثم يغربلها فسوف يتبين له نهج عمر في جملة كثيرة من نصوص مدونة في تلك المطلولات.

والمؤلف مع صدق طرحه عن عمر والدولة الاسلامية لم يسلم من الخلط بين صحيح الحديث وضعفه، وكنت قد أشرت من قبل إلى أنه قد يتساهل في النص الذي لايتعلق به حكم من الأحكام، لكن لايمكن التساهل في نقل الضعيف الذي يتعلق به حكم من الأحكام، وهذا محل إجماع من الأمة المسلمة، ماخلا من يرى الاستدلال بالضعيف من الأدلة في باب الرقاق، وحتى هذا يحسن تركه لأن في صحيح النص مايغني عن ضعيفه.

والمصنف في ص١١٨/ ١١٩/ ١٢٠ أورد نصوصاً ضعيفة وصحيحة، وقطع بعض النصوص أو قل بترها، وهذا عائد إما إلى العجلة أو مجرد النقل، أو هو عائد إلى عدم التفريق بين دليل الحكم ودليل الحدث الذي لايتعلق به حكم ما.

فقد أورد شكوى المصري من عمرو بن العاص إلخ ص١١٨.
قلت: حديث رواه أنس لم يصح بهذه الصيغة.

ثم أورد في ص١١٩ ما كتبه عمر لأحد قضاته: (إذا جاءك شيء في كتاب الله فاقضِ به، ولايلفتك عنه الرجال إلخ)

قلت: له كتاب مطول، وأصله صحيح.

وفي ص١١٩ كذلك أورد: (آس بين الناس في مجلسك ووجهك حتى لايطمع شريف في حيفك ولا ييأس ضعيف من عدلك.. إلخ).

قلت: هذا كتاب عمر لأبي موسى الأشعري في كتاب له طويل فيه أسس القضاء وقواعد الحكم ونظر الخصومات والمرافعات والاعتراض إلخ... وقد أقام ابن قيم الجوزية عليه كتاباً جليلاً يصلح لكل العلماء والقضاة والمحامين ومقعدي الدساتير دعاه(إعلام الموقعين) وأصل كتاب عمر لأبي موسى صحيح جداً، وسنده فيه نظر لكنه جيد في متنه على كل حال، وأشار المؤلف إلى أن عمر نشأت في عهده كثير من الدواوين مثل ديوان القضاء، وديوان الإحصاء، والخراج، والمحاسبة.

يقول في ص١٢٢/ ١٢٣:

[التي لم تكن من المؤسسات القائمة قبل عهده، فأنشأ البريد، وبيت المال، ومرابط الثغور ومصنع السكة لضرب النقود ودار الحبس للعقاب، ووكل معظم الدواوين إلى أبناء البلاد يزاولونها...إلخ..).

ثم هو يستطرد إلى ذكر كثير من مهام شؤون الدولة في أمور معقدة متنوعة الاختصاص.

هذا ما عرضه المصنف في عبقرية عمر، ومن يطالع ذلك يشم من المصنف أنه لم يحقق المسألة من حيث تأصيل الواقع، والسبب في ذلك تعويله على كتب السير والأخبار والتاريخ الساردة.

ومن المقرر علماً وأمانة أن مسألة تأصيل الأحداث وتقرير الحاصل لابد أن يتكىء على قاعدة لا تلين، وما يكون لها ذلك.

فكتب التاريخ والسير والأخبار ليست مما يعول عليه من تقرير حدث ما أو عمل ما أو رأي ما إذا كان لهذا كله أصل قاطع من نص صحيح. فما ذكره صاحب العبقريات عن عمر صحيح، لكنه تم

ووسع دائرة الدواوين القضاء/ والمحاسبة/ والبريد إلخ ونماها، وإلا فإن النبي ﷺ قعد ذلك وأسسه ابتداءً، ثم نهض به أبو بكر بعد ذلك، فجاء عمر كما ذكرت، وهذا كله مبثوث من صحاح السنة/ البخاري/ مسلم/ الترمذي/ النسائي/ أبو داود/ إبن ماجة/ مسند أحمد/ ومسند إبن أبي شيبة، ومعجم الطبراني الكبير / والموطأ/ وجامع الإمام رزين مع زياداته، وكذا مشكاة المصابيح، ورياض الصالحين وهو معروف متداول، ففي هذه الأسفار أبواب خاصة، وكذا أبواب عامة فيها تقعيد منهج أصول القضاء والمحاسبة والبريد والإدارة والاقتصاد والطب وكافة العلوم، لكن بنص صحيح، وهذا أمر معلوم لمن لديه نظر متمكن بارع على هذه الصحاح، أفلا يكتفى بها وتكون كتب الأخبار والسير. .إلخ. . رادفة لها ولا يعاد إليها إلا من باب الشرح والبيان فيما لا يخالف الفصل، وهذا هو الصواب ولا كلام.

وكنت قد بينت في كتاب لي جديد مهم في بابه هو النقد العلمي لمنهج المحققين على كتب التراث). بينت هناك مسائل مهمة دعوت فيها العلماء وطلاب العلم والمحققين. .إلخ. . إلى أمور لابد منها لمن يضطلع في باب أو أبواب نحو: التحقيق أو القضاء أو التخريج أو التأصيل حتى الأدباء والمؤرخين بينت ذلك كله حسب فهمي وعلمي المحدودين لما عاينته من هذا العصر من / عجلة/ وسوء فهم/ وتداخل غير مقبول بين: النص ـ والأثر ـ والخبر، وبين: / الشرح/ والزيادة/ والإضافة، وليس مرادي هو تطبيق منهج المحدثين في كتابة التاريخ، كلا : لكن مرادي أمور ثلاثة :

١ ـ التفريق : بين ما له علاقة بحكم وما ليس له علاقة بحكم ما

من أحكام الشريعة.

٢ ـ عدم التعويل على كتب التاريخ. .إلخ. . فيما يوجد له أصل صحيح إلا من باب الشرح.

٣ ـ عدم الخلط بين الحديث والزيادات عليه ما لم تكن من صحابي أو تابعي كبير تفسر أو تبين، وكذا شروحات المؤرخين أو زياداتهم فيما يتعلق به حكم شرعي ديني أو دنيوي معلوم من النص بالضرورة فهذا واجب اعتباره من ذوي العقل والأمانة والدراية.

وحقيق بي تقدير مؤلف عبقرية عمر لا لأنه خير من كثيرين غيره، لكن لأنه عدل وليس سبب عدله إعجابه بجانب (العظمة) في الإنسان لكن لأنه أدرك ما كان ليكون عظيماً لولا منة الله تعالى عليه بهذا الدين ثم مطابقة القول للسلوك الذي به أصبح عمر خليفة لخليفة نبي رسول أمين كريم.

ودلف المصنف إلى نهاية / ص١٣٠ يبيِّن مواقف عمر في بعض أحداث كأنه كررها لكنها مكررة لاقتضاء المقام فأجاد لو حققها وصحح منها المتن وصحح الإسناد.

من المعلوم أن الفهم السليم من شوائب مرض الشبهة ومرض الشهوة، وأن العقل الحق السليم من أكدار الغرور والتعلم والأستاذية، وأن الروح الخالية مما يكدرها من أدناس الأقزام المشوشين، من المعلوم حقا أن هذا كله بجانب صدق التجرد وسعة الخلفية وطول النفس تؤدي إلى بصيرة نافذة تجاه الحياة بعامة والعلوم بخاصة.

ولعل الذي دعا إلى تقليد فرويد وديكارت واليوت والبروتومورافيا

ومن قبل ماركس وقبل ذلك إبن سبعين والحلاج، وابن عربي، لعل الذي دعا إلى السير على منوالهم هو الفقر في أمر حقيقة الفهم والعقل والروح

فهذه كانت كلها فقيرة إلى الحياة الحرة الكريمة على غرار تتوافق معه مع أصل الفطرة الحقة في جو مليء بحسن التصور وسلامة الحس تجاه الحياة والعلوم، بعيداً عن الإثارة والتمزق النفسي، وهمجية الحياة وقلة البصيرة، إقرأ بوعي «الرد على المنطقيين»، وصاحبه بـ«منهاج السنة» لابن تيمية، أو إن شئت فأقرأ «الإبانة عن أصول الديانة» للأشعري، وحاول بتجردك عفواً، فحاول أن تحرر عقلك من كل رين عالق به من تقليد، أو قل إعجاب، إقرأ وأنت الحاكم فسوف تجد مالك أقول وما عليك.

ولعل جملة من العلماء والمتخصصين حتى في أدق شخصيات الشريعة، وكذا الأدباء والمؤرخين، والمحللين السياسيين إذا لم يتجردوا يقعون في زلة قد تكون بالنسبة لهم طبيعية إذا هم لم يراعوا صدق التجرد ونزاهة الطرح، والابتعاد عن العجلة وسوء الفهم.

خذ مثلاً : أبا مخنف من الرواة

خذ مثلاً : إبن سينا ممن تكلم في الطب

خذ مثلاً : الأصفهاني ممن كتب في الأدب والأخبار.

وخذ مثلاً . . الحلاج ممن تكلم في التصوف، أمثلة كثيرة وقس عليها غيرها، وما يوم حليمة بسر وإذا كنت أذكر الأسماء فإني لا أهتم بهذا إنما قصدي فكرهم وما خلفوه، لأنهم قد يكونون تابعوا وأنابوا لكن لم

يترك الأول للآخر شيئاً.

أمر لازم اعتباره جداً خاصة إذا فكر المرء بآيات الخلق والإيجاد والحياة والموت والبعث، وفكر في حقيقة أصل وجوده، وعلاقته بالحياة وعلاقة الحياة به.

ومؤلف عبقرية عمر أجاد حيث أراد إثبات الحق في شأن قد يكون قصر فيه غيره من معاصريه في المدرسة العلمانية أو الماركسية الفكرية المتنقلة، وحق له أن يجيد لأنه فهم حقيقة تربية هذا النبي ﷺ لعمر ليكون إماماً للدين والدنيا.

فلم يقصر المؤلف في إثبات منهج عمر الذي سبقه فيه نبيه ﷺ وصاحبه، ففي فصل (عمر والحكومة العصرية) جاء قوله:

[فكان يعيش عيشة الفقراء، وأمته وأمم أعدائه أهيب له مما تهاب التيجان في القصور] ص١٣٣.

ويورد كذلك:

[ولكن هل كانت خليقة عمر بن الخطاب خليقة المرعب المتوجس العاجز الذي يرجع الشظف إلى العجز عن ملابسة الدنيا؛ أعجل الناس بالاتهام، لايتهم عمر بهذا ولا بما يشبهه ويدانيه، وإنما تدل جملة أخلاقه على أن الخلق الذي ألزمه حياة الشظف إنما هو خلق قوي يروض صاحبه على ما يريد، وليس بخلق ضعيف، يجفل من التصرف والتكليف، إجفال العجز والرهبة والوسواس] ص١٣٣ـ١٣٤ـ١٣٥

ويقول: [فهو في جملة أحواله يفر من الشظف على نفسه لأن قوته الخلقية تستطيع أن تريد فتفعل، وتستسهل الجد الذي يصعب على غيرها

ففيها رجحان يكبره العقل والخلق] ص١٣٦

وهذا كله وصف لحالة ظاهرة لعمر ليست إلا واحدة دالة على عظم العقل وكبر الأخلاق، العقل والأخلاق اللذان هذبهما التوحيد الصواب والإيمان الصحيح.

ولهذا كان ديدنه وديدن أبي بكر قبله أن كانا ذوي بساطة في الظاهر وعظم في الباطن، والمؤلف حقق هذا في هذه العبقرية كما حقق من قبل في عبقرية أبي بكر، وإن تفاوت الطرح لكنه يؤدي منهجاً واحداً لحال الأئمة الأربعة حالاً لاتتغير لأنها من ثوابت الحياة والبقاء، وساروا على سبيل قويم متبعين جادين، وكذا كان حال الصحابة كما هو مدون في مكانه، ويبذل المؤلف جهده الحسن المرتب في هذه العبقرية بذلاً متسماً بوعي متفتح لحال الخليفة الإمام الفاروق، وهو يريد أو كأنه يريد نقد من تعرج بهم طريق الفهم الصحيح لحال هذا الخليفة السيد الكريم.

أما ماجاء في ص١٣٧/ حتى ١٤٣ فهو كلام أشبه ما يكون بعرض سريع لحال عمر من خلال نصوص متفرقة عن قضايا ومواقف حصلت أجملها إجمالاً وقطعها، وذكر من هذا ما يدل على طبيعة نظر عمر رضي الله عنه من أخبار نحن معها هنا في وقفات:

١ـ كان يحصي أموال الولاية إلخ. ص١٣٧ أصل قوله صحيح وله آثار.

٢ـ مر عمر في سوق المدينة فرأي إياساً بن سلمة إلخ.. لم يثبت حسب علمي بسند صالح. ص١٣٨ لكن له أصل صحيح.

٣ـ ورأي عمر امرأة في زي استغربه فسأل عنها فقيل له : إنها الأمة

فلانة فضربها بالدرة.

قلت: لم تصح هذه الرواية بهذا النص، ص١٣٨.

٤ـ ورأي عمر رجلاً يتبختر ويمشي مشية قبيحة لاتليق بالرجال فأمره أن يتركها. ألخ.

قلت أصل المنع وارد وهو صحيح. ص١٣٩.

٥ـ أن عمر غضب على الحطيئة لهجائه الناس إلخ..

قلت: صحيح.

٦ـ كان عمر في المدينة فسمع صوت رجل وامرأة في بيت فتسور الحائط.. إلخ. لم يصح بهذا اللفظ حسب علمي.

٧ـ أن أهل مصر ذهبوا إلى عمرو بن العاص في شهر بؤونة فأخبروه أن للنيل عندهم سنة قديمة لا يجري إلا بها. .إلخ.. قلت لم أجده بسند قائم لكن الكرامات لها أصل بهذا الدين، فأصل ما ورد صحيح من حيث العموم فتنبه.

في فصل (عمر والنبي) ﷺ أراد المصنف للعبقرية أن يبين أموراً أحاطت بعمر وصلته بنبيه ﷺ وأراد أن يبين كيف كان تعلق عمر به ﷺ وعلى أي أساس، بين هذا من خلال ص١٤٤/ ١٤٥ في طرح نفسي بأسلوب أدبي متين أجاد فيه، لولا أنه فسر إيمان عمر وبحب عمر لنبيه ﷺ، بإيمان الإعجاب وحب الإعجاب وإذا سلمنا إمكانية ذلك فكيف يتم تفسير اختلاف أبي بكر وعمر في إيمانهما به ﷺ فالمؤلف هنا وهناك درس الحالة النفسية والعقلية لهما، لكنه لم يقل إنه مجتهد في هذا الإستنتاج ولو قاله لقلنا مجتهد لكنه يجزم من خلال الآثار، وما ورد من

نص عن هذا وذاك فهذا ما يقطع جداً بضرورة التأني خاصة في مجال كهذا المجال.

نعم إيمان عمر وحب عمر واتباع عمر إنما كان إعجاباً لكنه ليس هو الأصل مما حصل من عمر من إيمان وحب واتباع، لكن ذلك تم إذ تم عن تعظيم كبير للرسالة ولصاحبها فيكون الإعجاب ثمرة لذلك التعظيم.

وأبين هنا ملاحظات مهمة على بعض الآثار الواردة حسب علمي وفهمي أبينها مشيراً إلى رقم الصفحة، وجزء من الأثر الوارد هناك

١ـ استأذنه عمر في العمرة فأذن له وقال: « ياأخي لا تنسنا من دعائك». ضعيف / ص١٤٦.

٢ـ بخ بخ يابن الخطاب. أصبحت أمير المؤمنين). بخ بخ أصله صحيح. ص١٤٦.

٣ـ لقد رأيتني في هذه الشعاب أرعى إبل الخطاب، وكان غليظاً يتعبني، ثم أصبحت وليس فوقي أحد). ولهذا الأثر تمام انظر ص١٤٧. لم أجده بسند صالح.. لكن معناه صحيح.

٤ـ أخر عني يا عمر، لو أعلم أني إن زدت على السبعين غفر له زدت، الأثر مختصرا جاء في ص١٤٩. قلت: صحيح بطرقه.

٥ـ وروى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه أنفذه إلى رهط من المسلمين فقال له: «إذهب إليهم فمن لقيت من وراء هذا الحائط أن يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً به قلبه فبشره بالجنة» فكان أول من لقي عمر.

قلت: أصله صحيح، ولعل عمر جاءت من نصوص أخرى.

قلت: قوله ﷺ: «يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً به قلبه. . .إلخ» هذا يعتبر من العمومات، لأنه ليس كل من قالها دخل الجنة إذا لم يعمل بها، فلا بد معها من العمل الخالص الصواب، فتنبه.

وحديث: «الإيمان في القلب» كما يقوله كثير من الخلق ويتركون العمل أو يقصرون في الفرائض والواجبات، هذا الحديث لم يصح بهذا اللفظ، ولا يكفي الإيمان إذا كان في القلب أن يعصي صاحبه أو يغش أو يكذب أو يظلم أو يتساهل في الحقوق والواجبات.

٦ـ ص١٥٠ صلح الحديبية، أورد المصنف خبراً عنها. ورواية أخرى فيها أيضاً، وما أورده أصله صحيح تركت النقل لحال الطول.

٧ـ قيادة أسامة بن زيد إلى البلقاء وفي هذا الجيش كبار الصحابة إلخ. . ص١٥٠/ ١٥١ قلت: أصله صحيح.

٨ـ المؤلفة قلوبهم. قلت: صحيح

٩ـ نهى عن زواج المتعة، ونهى عن التحلل من بعض مناسك الحج.

يقول المؤلف بعد ذلك: [ولم يكن منهياً عنهما كل النهي في حياة النبي ﷺ فكان الرجل يتزوج بالمرأة لأجل معلوم ثم يتركها. .إلخ. .] ص٥٢/ ١٥٣/

قلت: زواج المتعة محرم ونهى عنه النبي ﷺ كل النهي كما في رواية ابن عباس وعمر في نهيه عن المتعة إن صحت فهو تقرير للنهي، وإلا فالنهي متقدم بنص صحيح سنداً ومتناً.

أما التحلل من بعض مناسك الحج فالمؤلف هنا لم يفصل، ومسألة التحلل وأنواعه ونصوصه وحكم كل نوع بينه ابن حجر في كتاب

المناسك من شرحه للبخاري، كما بينه ابن حزم في المحلى، وابن قدامة في المغني والنووي في المجموع.

وللتحلل كما ذكرت أنواع ليس هذا محل ذكرها، لكن فعل عمر كمافي ص١٥٣ وأنه ضرب عليهما، لم أجده حسب علمي.

وورد في ص١٥٤ أربعة نصوص تدور بين الصحة والضعف.

وجاء في ص١٥٥: هذا رجل لايحب الباطل. لم يصح بهذا اللفظ.

وفي ص١٥٦: إشارة عمر بقتل عبد الله بن أبي سلول. قلت: أصلها صحيح.

وفي ص١٥٧: إكثار صلاة النبيﷺ على عبد الله بن أبي سلول، واستكثار عمر ذلك.. إلخ. .ص١٥٧ لم تصح هكذا.

وجاء في ص١٥٧/١٥٨ خبر عن صلح الحديبية وفيه تداخل قلت: أصله صحيح.

وفي ص١٥٨/ ١٥٩ خبر رواية تحريم الخمر قلت : داخل المؤلف بين الرواية وكلامه، وأصل الرواية صحيح.

وورد في ص١٦٠: فخرجت فإذا عمر في الناس،وكان أبو بكرغائبا قلت: صحيح بتمامه.

وفي ص١٦٢: فلم أر عبقريا يفري فريه إلخ. . قلت : صحيح.

وفي ص١٦٥/١٦٦/١٦٧ جاءت نصوص متعددة لم أرى في نقلها فائدة ويمكن العودة فيها إلى العواصم من القواصم وسير أعلام النبلاء، وميزان الاعتدال ج٢ص٤٢٦.

الدرس الذي يأخذه الباحثون من وجه دلالة النصوص مما كان في عهد الصحابة ومن بعدهم إنما لازم أخذه أن يكون من مكان ثقة آمن، وإلا كان الأخذ من غير ذلك إنما هدفه الجمع ومجرد النقل، ومابني على مالايصح فإن مآله الأفول.

لقد تفتح الناس وعرفوا حقائق الأمور مما كان خلال القرون الأربعة، عرفوا كتب صحيح النص وضعيفه، وعرفوا منهج الباحثين والمؤرخين، وأهل الأدب، فلم يعد الانسان إمّعة يقبل هكذا كل مايكتب له أو ينقل. . كلا.

عرفوا هذا وأدركوه وبدأوا يعون أهله، فهم يسألون ويطلبون الحق وينشدونه فقد سئموا الأيديولوجيات والتقليد، وملوا من ذلك كله، فهم يريدون غذاء الروح والعقل لكن بصدق الطرح وصحة النص وحب الخير لهم.

ومؤلف (عبقرية عمر) فيما تناول (عمر والصحابة) تناول هذا الموضوع بشيء من الحذر لا لف فيه ولادوران، وهذا دال على حرصه على الخير من خلال هذا التناول.

وحذره أفاده دون ريب، لكنه لم يسعفه في النصوص، لأنه نقل دون تمحيص، ولم يسأل ذوي الاختصاص في وقته، وإلا فمصر فيها علماء أجلاء لهم باع طويل في معرفة صحة وضعف النص، فأظهر العبقريات وهي مفتقرة جدا إلى الصحيح من الآثار خاصة فيما يتعلق منها في أحكام الدين والدنيا.

وسوف بإذن الله تعالى نرى شيئاً من هذا مستشهدين بما نراه له من

كلام سليم.

بدأ المؤلف هذا الفصل فهو يذكر في ص١٦٩ :

[بايع عمر فبطل الخلاف إلا ما لاخطر فيه، وبويع عمر فبطل الخلاف إلا مالاخطر فيه. . . ـ ثم قال فيهاـ وقد تواترت أقوال الصحابة في عمر بما يشيد بفضله ويشهد بقدره] وكلا القولين صحيح، ومعنى التواتر الذي أراده المصنف هو كثرة ماورد من فضل عمر، ولا يريد التواتر في عرف علماء المصطلح لأنه لعله لم يقف عليه.

قلت: كلا القولين صحيح فقد بايع عمر أبا بكر وذلك بعدما رأى أن بعض من حضر سقيفة بني ساعدة قد نسي أو لم يبلغه فضل ومنزلة أبي بكر، فلما علم الجميع ذلك بايعوا، والصحابة أتقى وأعلم الناس بعد الرسول ﷺ وهم وقافون عند النص.

وبويع عمر كذلك فأجمع الصحابة على ذلك لأنه عهد، ولأن عمر أفضل الأمة بعد صدّيقها.

وهنا بعض النصوص أشير إليها حسب علمي صحة وضعفاً ذاكراً رقم الصفحة.

في ص١٧٠ جاء :

١ـ [حتى جاء أبو سفيان يزيدها عصبية بالمفاخرة بين أكابر القبائل وأصغرها الخ.]

قلت: قوله: جاء صيغة جزم، وما بعد ذلك لعله من كلام أهل التاريخ المبطلين قلت: لم يصح هذا فوجب تركه.

٢ـ قال أبو بكر لعمر أبسط يدك نبايع لك. . الخ. . .

قلت: أصله صحيح إلا قوله نبايع لك فلم أجدها فلعل الصواب نبايعك ص١٧١.

٣ـ [كان من قوة عمر أنه كان يراجع أبا بكر في خلافته حتى يرجع عن رأيه، وكان من فضل أبي بكر أنهم يسألونه مستشيرينه إلخ.]

قلت: المؤلف هنا خلط فأدخل في النص كلاماً من عنده يقصد به الإيضاح، ولو علم خطورة ذلك مافعل.

قلت: أصل المراجعة صحيح.

٤ـ كررها مع المناقشة ص١٧٢.

٥ـ فأبو بكر يأبى إلا أن يحارب الذين منعوا الزكاة.. إلخ..

قلت: صح به النص، لكن المصنف يروي غالب النصوص بالمعنى / فتنبه.

٦ـ أعاد في ص١٧٤ مسألة البيعة وأصل ماأورده صحيح، وكذا ص١٧٥.

٧ـ ناقش مسألة استخلاف أبي بكر لعمر كما في ص١٧٥، وما جرى من نقاش.

قلت: أصله صحيح إلا (إنك كنت تأخذ على يديه ولا تطيق غلاظته) قلت لم أجدها

٨ـ(ثم بويع عمر بالخلافة بإجماع) قلت: صحيح، وأصله مرقوم.

٩ـ دخل زياد على عثمان في خلافته بما بقي عنده لبيت المال، فجاء ابن لعثمان. إلخ.. ص١٧٦.

قلت: لم تصح الرواية.

١٠ـ وبكى علي يوم موته فسئل في بكائه فقال : أبكى على موت عمر. . . إن موت عمر ثلمة في الإسلام لاترتق إلى يوم القيامة). قلت: بكاء عليّ صحيح.

١١ـ وقال معاوية يوازن بين الخلفاء: أما أبو بكر فلم يرد الدنيا ولم ترده، وأما عمر فأرادته الدنيا ولم يردها، وأما نحن فتمرغنا فيها ظهراً لبطن).

قلت : لم يثبت، ص١٧٧.

١٢ـ فأذِن لهما قبل عليّة القوم وغضب أبو سفيان) ص١٧٧/ ١٧٨.

قلت: لم تصح بهذه الرواية.

١٣ـ ثم دعا معه بن عبيد وسليطاً بن قيس فأبلغهما: (أنكما لو سبقتما لوليتكما) ص١٧٨

قلت: لم أجده هكذا ـ وأصله صحيح

ثم دخل المصنف في مسألة خالد بن الوليد فنقل ما قيل فيها من كتب الأخبار والسير مابين صحيح و ضعيف، لكنه عالجها معالجة سديدة ورد على المغرضين، إلا أنه شط إذ قال:

[لأن الذي صنعه فيه عمر هو الذي كان منتظراً أن يصنعه سواء كان القائد خالداً أو كان رجلاً غيره] ص١٧٩/ ١٨٠ شط لأنه جاء بأمر عزل خالد كأنه حصل بقوة، وكّأنه قد حدث مالم يكن بالحسبان، بينما الذي

حصل أن خالداً كان عظيم الرأي سديد القول وقد ضعفت قوة الشرك، فاحتاجه عمر فهو من كبار الصحابة ومن ذوي التجربة والباع الطويل ورب رأي أبلغ من فعل.

وما سوى ذلك فقد أجاد المصنف في رد قول المتقولين وزيف المزيفين ودس قول الذين يدسون السم في العسل.

١٤ـ ففي فتح مكة نهى رسول الله ﷺ خالداً عن القتل والقتال وقال له وللزبير: «لاتقاتلا إلا من قاتلكما» ولكن خالداً قاتل وقتل نيفاً وعشرين من قريش وأربعة من هذيل. إلخ..)

قلت: إبن قيم الجوزية له كتاب بديع مفيد دعاه: (المنار المنيف في معرفة الصحيح والضعيف) ذكر فيه عشرة أقوال تدل على تمييز الحديث/ صحيحه من سقيمه/ وكل واحد منها جدير بشرحه مطولاً ليستفيد منه المؤرخون والنقاد والأدباء والباحثون في شؤون الخطابة والتأليف السريع كما هي حال غالب المؤلفين اليوم.

والمؤلف بعرضه لهذه المسألة من خلال النص الذي أورده لم يف بنظره من حيث نقده هل صح أم لا، لكنه سار هكذا، وإذا كنا نعذره لعدم علمه بطرق إثبات الصحيح من الضعيف، فإن العقل السليم من الشبه «بضم الشين وتشديدها» يرد في غالب نظره ما تسقطه الفطرة الصحيحة.

فهذا الذي أورده سليم من المعارضة، لكن ذكره لخالد وقتله من قتل لم أجد سنده سليماً فسنده مدخول.

١٥ـ ثم بعث رسول الله ﷺ خالداً إلى بني جذيمة داعياً إلى الإسلام

ولم يبعث للقتال. .إلخ. . . .

والرواية بكاملها مدونة عند غالب المؤرخين الذين ذكروا الغزوات والسرايا، لكنها رواية مختلفة ما بين رواية ورواية حسب طرح كل مؤرخ بما يورده بمعناه وبعضهم يزيد شرحاً وآخرون يروونه معنى.

وهذه القصة «بعث خالد إلى بني جذيمة» صحيحة ما خلا القتل الذي بولغ فيه فإني لم أجده ص١٨١.

١٦ـ بعث خالد في زمن أبي بكر إلى مالك بن نويرة، فأورد المؤلف القصة شبه كاملة دون ذكر لمصدرها، وقد نقلها مرة بلفظها ومرة بالمعنى.

والمقصود أن أصل الرواية صحيح ماخلا زواج خالد من زوجة مالك فإني لم أجده بسند سليم، وإن تنوعت الرواية فيها.

وكأن المؤلف قد عاد في الجملة هنا كأنه عاد إلى السيرة لابن هشام/ج٢ من ص٤٢٨ حتى ص٤٣٥ الطبعة الثانية / مطبعة مصطفى البابي الحلبي وحسن أنه لم يعد مثلاً إلى(مروج الذهب) أو أنه لم يعد للنقل من كتب صفراء مشبوهة شعوبية أو ذات ميل شائن نحو هذه الأمة.

(وفي فتح مكة، وأمر الرسول ﷺ بعدم القتال) كأن المؤلف قد عاد إلى السيرة/ج٢/ من: ص٣٨٩ حتى ص٤٢٦.

١٧ـ [وقد أبى خالد أن يجيب في مبدأ الأمر، فأعتقله أبو عبيدة بعمامته] إلخ ص١٨٣.

قلت: لم تصح هذه الرواية بسند ثابت حسب علمي وقد أوردها

المؤلف بالمعنى.

١٨ـ [لقد رأى زهو خالد بالنصر والغلب قبل أن يفتح الشام]. .إلخ. .

هذا من كلام المؤلف، ويقصد بالذي رأى عمر، فكان هذا من أسباب عزله.

قلت: لم يصح هذا، وقد صح حديث أن خالداً ليس بذي زهو، وقد سبق بيانه.

١٩ـ والله ما أعذرت يا عمر، ولقد نزعت سيفاً استعمله رسول ﷺ - إلخ. . ص١٩١، قال هذا: أبو عمرو بن المغيرة، قلت: لم أجدها بسند صحيح حسب علمي، وأبو عمر بن المغيرة صحابي جليل

ثم بدأالمصنف يتحدث عن ثقافة عمر يقول في هذا: [إذا تكلمنا عن ثقافة عمر بلغة العصر الحاضر جاز لنا أن نقول أنه كان رجلاً وافر الحظ من ثقافة زمانه وأنه كان أديباً مؤرخاً فقيهاً. .] ص١٩٣.

وهذا أمر معلوم من حال عمر بالضرورة فقد كان ذا لب وسعة اطلاع وسداد رأي، وكان إلى هذا جامعاً بين العلم والتقوى والورع، وكان نعم الخليفة الإمام.

جاء في ص١٩٣: « أرووا الأشعار فإنها تدل على الأخلاق » قلت: أصله صحيح.

وفي ص١٩٤: فنهى عن التشبيب بالمحصنات كما نهى عن الهجاء. .إلخ.

قلت: قوله المحصنات عامة النساء وليست المتزوجة فقط، فإن

وماورد فيها ص١٩٤ حتى ص٢١٥ يدور بين الصحيح والضعيف والحسن.

وهنا أنبه بخطأ يقع فيه المعاصرون ممن يكتبون في الأدب ورواية الأخبار الأدبية والتاريخية، أنهم يعولون فيما يتعلق بعمر أو سواه من الصحابة يعولون على (الأغاني أو العقد الفريد أو البيان والتبيين أوالأمالي)، وهذاأمرفي مقاييس الأمانة النقلية لايصح مادام أنه موجودأصل صحيح يمكن العودة إليه عند بحث ثقافة أو أدب أحد الصحابة، بل أوأحد كبار التابعين في القرون الثلاثة الأولى من الهجرة المباركة

ورسم المؤلف من ص ٢١٦ حتى ص٢٣٣حقيقة أمر عمر في بيته فبين شأنه، وصدق تربيته، وتواضعه، وحسن تدبيره، وعشرته لزوجه وولده.

جاء في ص٢١٦: [أذهله أمر آخرته عن أمر دنياه] قلت: أصله صحيح بلفظ مقارب

وفي ص١١٧: وخطب عمر أم كلثوم بنت أبي بكر قلت: صحيح.

وفي ص٢٢٠ : [لو أدركت عفراء وعروة لجمعت بينهما] قلت: لم أجده بسند ثابت حسب علمي

وفي ص٢٢٥/٢٢٦ : فلم يأنف أن يسألها: ولم؟ قالت لأن الله تعالى يقول: ﴿ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْـًٔا أَتَأْخُذُونَهُۥ

﴿بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا ۝٢٠﴾ قلت العلة في سنده. وفي ص٢٢٨ جلب رواية زواج هند بنت عتبة قلت ذكرها جملة من المؤرخين.

ثم في صور مجملة يتحدث المؤلف عن عمر في صورة عامة لايحسن بالقارىء اللبيب أن يطالعه إلا أن يكون كتاب (العواصم من القواصم) بين يديه.

كتاب: ذو النورين عثمان بن عفان رضى الله عنه

العقل موهبة ربانية يهبه الله جل وعلا لمن يشاء، وهو زينة وشرف وخير، والعقول ثلاثة: عقل موهوب، وعقل مكتسب، وعقل لاهذا ولا ذاك إنما أشبه ما يكون بالأحمق أو هو قريب منه.

ومتى ما كان العقل سليماً كريماً أميناً متجرداً، كلما كان قابلاً للحق دون أن يحكمه هوى أو استغلال من عقل آخر مريض أو زائغ، ومتى كان العقل صافياً صادقاً فإن صاحبه منه بخير وسلامة وحياة لها غاية عظمى فهو يقبل الحق بتجرد وصفاء وطرح للهوى والعاطفة والعصبية.

وعثمان بن عفان/ صحابي جليل وأمام وخليفة وسيد من السادات الكبار بدينه وورعه وتقواه وكرمه.

ثبت النص بفضله وتقديمه بعد الإثنين، ويكفي منها فضلاً له بعدهما دخوله ثالث ثلاثة مع المبشرين بالجنة، وحديث «أثبت أُحُد» وغيرهما تترا.

فمع النص الصحيح، والعقل السليم من الراد له عن الحق يكون الأمر واضحاً لذي عينين.

لكن قبل مناقشة كتاب «ذو النورين عثمان بن عفان» أود أذكر أمرين لهما علاقة متينة جداً بعقيدة المسلم حتى يكون أمره منه على بينة:

الأول: إن من معتقد المسلمين أهل السنة والجماعة الكف عما شجر بين الصحابة، فلهم من الصحبة والعمل وحمل العلم رواية ودراية مالهم فكلهم مجتهد.

الثاني : أنه لايحسن بالمسلم الحصيف العاقل أن يبتدع أو ينهج نهج غير سبيل المؤمنين، فقد بان الأمر ووضح بحمد اللّه تعالى، وتبعاً لهذا أذكر بعضاً مما يجب الرجوع إليه عند نظر حال/ عثمان أو علي/ أو معاوية أو عمرو بن العاص أو المغيرة بن شعبة.

١/ العقيدة الواسطية / لابن تيمية

٢/ تاريخ الطبري ج٤/ ٤٠٣

٣/ الكامل / لابن الأثير ج٣/ ١٨٣

٤/ كتاب المجروحين / لابن حبان/ ج١/ ٢٠٨

٥/ صحيح مسلم شرح النووي /ج١/ ١٠٢

٦/ مقالات الإسلاميين/ للأشعري/ج١/ ٨٦

٧/ تنقيح المقال/ج٢/ ١٨٣/ للمقاني

٨/ الملل والنحل/ الشهرستاني/ج١/ ١٥٥

٩/ تاريخ مدينة دمشق/ لابن عساكر

١٠/ سنن النسائي/ج٧/ ١٠٤

١١/ فتح البارى على البخاري/ لابن حجر ج١٢/ ١٧٠

١٢/ البداية والنهاية/ إبن كثير/ج٧/ ١٨٣

١٣/ الترمذي «السنن»ج٤/ ٥٩

١٤/ منهاج السنة/ لابن تيمة/ ج١/ ٨٣

١٥/ المعارف/ لابن قتيبة/ ١٦٣

١٦/ تأويل مختلف الحديث/ ٧٣

١٧/ سنن أبي داود/ ج٤/ ١٨٠

١٨/ أنساب الأشراف/ البلاذري/ ج٥/ ٩٥

هذه كتب كنت وعدت بذكرها، وها أنذا أذكرها وهي كتب مرتضاة لا تبرأالذمة عند بحث ما حدث بين الصحابة إلا بنظرها مع كتاب «العواصم من القواصم».

وكثير من الباحثين والعلماء وطلاب العلم بجانب عجلتهم يدعون بعض هذه الكتب، فالعجلة ندامة، وهي حمق غير مقصود مما يدفع معه العمل إلى النقص، أو إخراج حكم فيه من الخطأ بقدر ما فيه من البتر، والمؤلف أجاد ودافع وكان أكبر همه رد القول الشائن والتهم الباطلة التي قيلت، لكنه لم يعول على ما يكفيه مما ثبت فيه النص مع شرح الأعلام له، ولا يقال إن هذا من كتب التاريخ، أو أن وقائع تروى دون تمحيص، كلا، لايقال هذا لأنه بحث حال صحابي، أو غزوة أو سرية، يختلف الوضع فيه عن حال بحث مثل/ صلاح الدين الأيوبي/ المجاهد الكريم، وإن واجب الدقة والتحري والأمانة تلزم هنا كما تلزم هناك إلا أن الحالات تختلف، والأشخاص يختلفون بفارق وجود النص وحال الصحبة، فلا بد هنا من ضبط النظر، وتمام التحري، وطول النفس،

وإلا صار البحث كلاماً مردداً وأصبح الحال مطية لكل راكب، وهذا كما تقدم يأباه العقل السليم حتى ولو كان قليل الزاد، لأن العقل السليم يرفض حمق القول، ودس الزيت بالسمن على غرار موزون.

والمؤلف هنا كتب المقدمة، ويلوح لك منها بأسلوبها الأدبي المباشر أنه يريد الخير، وهو كذلك لولا أني لاحظت مايلي حسب فهمي :

١ـ جاء في ص٦ : [فليست النفس الإنسانية ملكاً لأبناء دين واحد]. أعد قراءة هذه العبارة سوف يتبدى لك أنك أمام نص عجيب.

فمن العلوم أن النفس الإنسانية ملكاًلله تعالى يتصرف فيها كيف يشاء بعدل ورحمة، فلا مكره له ولا إله إلا هو، لكن بالاختيار الذي جعله الله تعالى للإنسان فإنه يتصرف باختيار لا جبر فيه كما قال سجانه ﴿ بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ ﴾ وقال تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣﴾ ﴾ و﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾ ﴾.

وجاء في مسلم : (خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين).

وعد إن شئت إلى تفسير قوله تعالى ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾ ﴾.

وعبارة المؤلف غريبة جداً خاصة، وقد قدمنا أن العقول ثلاثة فتبينه.

وجاء في ص٦ : [وما من شيء يجعل للدين نفسه معنى إن لم تكن النفس الإنسانية ذات معنى....].

لعله من المقرر بالضرورة من طبيعة النظر في آيات القدر الكونية

والشرعية أن الدين الصحيح هو الذي يجعل للنفس الإنسانية معنى إذا هي سمت وارتفعت بالدين الصحيح.

وأصلاً فالنفس الإنسانية لا معنى لها أبداً، أنظر الأمم السابقة خلال القرون المتطاولة كيف كانت قبل نوح ومن بعده من الرسل لكن هل قرأت سورة هود؟ أنظرها وأحكم.

ومثل ماذكره في ص٦/ ذكره في ص٧ سواء بسواء وأورد بعبارة يوردها كثيرون ويقع فيها الخطأ بنية حسنة وأحياناً بعكسها، قال في ص١٠: [الرسالة المحمدية] هذا مجمل ما نظرته في المقدمة التي جاءت في ص١١ تنقص قليلاً.

وكتاب: «ذو النورين عثمان بن عفان» رسم على غلافه هكذا مكتبة دار العروبة شارع الجمهورية، ويبدو لي أنها طبعة تجارية سيئة الخط ضعيفة الورق، أكثر الطابع من الفواصل، وجعل بين كل كلام نجوماً متقاربة وهذا جديد عليّ لكن الطبعات التجارية قد تفعل غير ذلك، أما الخط فواضح ولم ألحظ عليه نكيراً، لولا فينات الفواصل والتقاطيع والنجوم التي لم أر داعياً لها.

في فصل (بين القيم والحوادث) تحدث المصنف عن شيء أشبه ما يكون بالمقدمة فحلل وعلل وأجاد، وكان لي معه لابد من وقفات رأيت من لازم النظر نظرها، فبعضها جاهد فيها نفسه فوقع في الزلل، وبعضها الآخر علل تعليلاً، ولو أنه مثلاً عاد إلى بعض ما ذكرت من مراجع مهمة في بابها ماكان ليحصل له ما حصل.

جاء في ص١٧ يقول [فالعقيدة لا تبطل الخلاف والنزاع، ولا تحتم

الوقائع والأحداث] إلخ. . . .

وهذا قد يكون صحيحاً في مسائل العلم.

فالخلاف موجود حتى بين الصحابة خذ مثلاً: «الصلاة في بني قريظة » إلخ.

والخلاف موجود حتى بين علماء الحديث في شروط الرواية، خذ مثلاً العنعنة وزيادة الثقة واللقاء والمعاصرة

وابن تيمية له كتاب جيد في حقيقة ما حصل من خلاف بين أهل العلم في فروع المسائل دعاه: (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) لكن إن كان قصده أن العقيدة عقيدة التوحيد الصحيح لا تبطل الخلاف والنزاع الحاصل بسبب طلب الدنيا والتكالب عليها إلخ. . . فهذا مردود، وما حصل بين الصحابة إنما حصل منهم اجتهاداً، والفتنة التي وقعت بينهم إنما كان سببها أطراف بينتها المراجع التي ذكرتها قبل قليل، فالعقيدة تبطل الخلاف وتزيله وتلغيه، ومثل هذا جاء في ص١٨.

ثم في ص٢٢ قال [نشأت العقيدة المحمدية]. بعد كلام طويل، ومثل هذه العبارة دخلت بسبب ضعف الخلفية على حقيقة التوحيد وأصول القول الصحيح في هذا الدين.

فالعقيدة ليست محمدية ابتداءً إنما هو (وحي يوحى) والنبيﷺ جاء بها نبياً رسولاً فهي عقيدة التوحيد وكفى.

وفي ص ٢٧ جاء [فلا شيء أغلى من الحياة وقد هانت عليه] وهذا في ميزان الحق ليس صواباً إلا عند من يرى غائية الحياة.

وعثمان. . لم يترك الخلافة هكذا، فلم يشأ أن يفتح باباً لمن بعده من

الخلفاء فيتنازل فتكون سنة عند كل فتنة جرها مجرمون مدسوسون وذوو أطماع دنيوية هينة

ثم أورد في فصل [وبعد الصدمة] ما كان ذكر منه شيئاً يسيراً فما ذكره قبل ذلك وكلا هذين الفصلين طرقهما صاحب (العواصم من القواصم) بشيء من تحرير جيد مقبول، لكنه لم ينظر إليه و إلا لأغناه كثيراً عن تحليل أدبي مطول جاء برأيه فيه دون تعويل على نص سديد.

ثم ضرب مثلاً في ص٢٩ لا أظنه يقوم في باب القياس لوجود الفارق بين عثمان وشارل الأول. فشارل الأول تختلف طبيعة الثورة عليه عن حقيقة ما جرى لعثمان، فالخوارج أهل فتنة وليسوا بذي دين صحيح، أما شارل الأول فقد كان سبباً فيما حصل له.

ولا شك أن التعليل تعليل أسباب الحوادث ونتائجها فيما حصل في زمن عثمان وعلي ليست كغيرها، ولا تكون لوجود أصول صحيحة يمكن العودة إليها عند ذكر الحوادث وأسبابها ونتائجها على كل حال.

يقول المصنف مثلاً: [إن عثمان رضي الله عنه ما كان ليقتل لو كانت داره محروسة].

وهذا حق من حيث الظاهر، لكن هل الحراسة مانعة؟ نعم هي سبب مادي لكنها لاتمنع القتل إذا جاء موجبه حتى ولو كان المراد مع زوجته وبين أولاده.

والثوار كانوا أكبر من أن تمنعهم حراسة الأبواب لترتيبها ودقتهاوكثرتها، إن ما حصل كان قضاء لا مفر منه دل عليه نص صحيح فعثمان بن عفان شهيد لأنه كذلك ويكفي ما قلته عن كل تعليل.

وقد أورد المؤلف في ص٣٢/ ٣٣ من فصل [أسباب ولاأسباب] قال: [أسباب الفتنة كما ذكرها معاوية لابن حصين، سأله حين وفد عليه: ما الذي شتت أمر المسلمين وخالف بينهم؟، قال إبن الحصين، وكأنه أراد أن يوافق هواه] إلخ. . . . .

لعلك تدرك أن هذا النص بين معاوية وبين أبي الحصين لعلك تدرك أنه صيغ بحذق، ولعلك تقع هنا وإن كان رأياً للحصين وآخر لمعاوية كما في ص٣٣ تدرك أن المؤرخين والمحللين للأخبار والروايات يقعون في الخطألا بسبب عدم تطبيق منهج علماء الحديث على روايات المؤرخين والإخباريين لكن لأن العجلة وعدم الدقة يركبهما كثير من الكتاب والمثقفين اليوم وإلا رواية فيها/ معاوية/ صحابي جليل يجب أن يقف عندها المؤرخ والمحلل والمثقف، فلا يثبتها إلا بعد لأيٍ وجهد جهيد، فإن صحت وإلا تركها، وهذه الرواية لم أجدها بسند صالح، نعم ذكرها بعض أهل السير لكنها بسند واهٍ لكن لماذا ذكرها المؤلف؟ ولعله لم يقصد، لأنه قال في ص٣٥ [فمعاوية لم ينكر الشورى في اختيار الخليفة إلا لأنه أجمع العزم على خطة ولاية العهد ورشح لها ابنه يزيد من بعده].

هكذا إذاً يكون وراء إيراد هذه الرواية وقد جاء في الرواية قبل ذلك ما لفظه: [وكأنه أراد أن يوافق هواه].

وهذا عند علماء المتون مبطل للمتن لنزاهة معاوية، ولأن له من الصحبة ما يرده عن مثل هذا، لكن عد إلى المراجع التي كنت ذكرتها تجد حقيقة هذا ماثلة لا تريم

وجاء في ص٣٥ رأي للإمام الشعبي التابعي الكبير، قلت: لم أجده صحيحاً حسب علمي.

ووقع الزلل ولعله غير مقصود في ص٣٦ إذا قال المصنف:

[وإذا كان في كلام معاوية لأبي الحصين حصافة ألمعية فتلك هي إشارته المقصودة إلى التفرقة بين أمور الدين وأمور الدنيا.].

لو قالها غير العقاد لشككت فيه، لوقالها معاصر له لقلت علماني أو ماركسي سفيه يجهل بقدر ما يريد شيئاً ما من الحطام، لكنه معذور إذ يجهل أصول حقيقة النبوة وأصول دلائل القرآن، ومنهما جاءا بشئون الدين والدنيا سواء بسواء.

هكذا إذاً تبنى الأحكام وتستخلص النتائج على روايات لم تحقق ولم ينظر فيها ناقلوها، ألم أقل إنه لابد من ضبط الروايات خاصة عن الأصحاب الكرام..

إذا وهب الله جل وعلا المرء بصيرة وفكراً نيرين فهو يسير على هدى مبين، ذلك إذا وضعهما فيما ينفعه ولا يضره، فيما يسعده ولا يشقيه، فيما يرفعه ولا يخفضه، والكتابة رسول صاحبها إلى الناس دون ريب، وهي دالة على ماله وما عليه.

وكنت قبل ذلك قد أشرت إلى مراجع مرضية لثقة أصحابها وعظم علمه وجودة فهمهم بينت أنها ضرورية لمن يكتب التاريخ أو الأدب أو النقد أو حتى الدراسات العلمية الشرعية الصغيرة من البحوث أو الكبيرة، وماأكتبه عن العبقريات نموذج حي لحصول الخطأ فيما يتعلق بسرد النصوص هكذا، وفيما يتعلق بما يستخلص منها، فما بني على

خطأ فهو كذلك، وإن كان صاحب العبقريات خيراً بكثير من غيره الذين كتبوا السيرة بتحليل علمي وأدبي، لكنه لم يعف من النظر وكتاباته منتشرة بين العالمين.

هذا لأورد ماجاء في ص٤٠ قال:

[ومما لاشك فيه أن عثمان لم يكن بقوة أبي بكر وعمر، ولكن عمر نفسه على قوته ومهابته قد أحس في أخريات أيامه وطأة الاختلاف بين العهود].

ما يقرره المؤلف هنا من الفرق بين الإمامين الخليفتين عمر وعثمان إنما قرره أخذاً من صفات عامة، ومن حال خلافتهما، وهذا أمر شأنه أن يدخل النظر المتمكن في مثل هذا الحكم.

فعثمان نعم بقوة أبي بكر ولا قوة عمر، لكنه قوي في صور القوة كلها، وليس هكذا عاطفة، أو هو حكم عجول لكنه نظر الحال حال النص وواقع الواقع المرسوم.

فعثمان قوي لأنه لايبالي بما ينفق في سبيل الله ولا بما يمنح فيه، وهو قوي لأنه عالم فحل وعابد والقوي من قوى نفسه.

وهو لأنه دام إماماً وخليفة قرابة اثني عشر عاماً، وهناك غيرها مدونة في المسانيد عنه يستخلص منه الناظر قوة إلى قوة ولا جدال.

وجاء في ص٤٧ :

[ويقال أن عبد شمس وهاشماً كانا يوم ولدا في بطن واحد كانت جباههما ملصقة] ص٤٧/ ٤٨ . .

قلت: هذه رواية مبثوثة لكنها لم توثق، وهي على هذا يمكن روايتها

على علاتها، لكنها يحسن بمن ينظرها أن ينظرها بعين فاحصة، لأنه قد يكون لواضعها على فرض وضعها هدف ما يريده منها ولو في جيل أو أجيال.

وفي وسط ص٤٨ أورد رواية عن علي وقوله لمعاوية ما قال، لم أجدها صحيحة حسب نظري فيها فتأمل.

ثم في ص٤٨/٤٩ يحلل شيئا يعوقه صحة النص ولا نص فيما تكلم عن بني أمية بكلام نقله عن الأصفهاني وابن أبي الحديد، ومثل هذا ولا جرم لابد فيه من التروي لأنني قلت قبل قليل إن واضع خبر ما أو رواية ما قد يهدف من ورائها سوء يدوم فتنبه.

وفيها ص٤٩ جاء برواية عن البلاذري:

[أن عثمان بن محمد بن أبي سفيان ولي المدينة بعد عمرو بن سعيد إلخ] قلت: ما جاء من كلام بعد ذلك لم يصح سنداً.

وينقل المؤلف عن المقريزي ص٤٩ كذلك : (أن أمية صنع في الجاهلية شيئا لم يصنعه أحد من العرب زوج ابنه أبا عمر امرأته في حياته) قلت هذا لا يقبله عقل، وقريش تأنف من زواج المقت وترفضه فكيف والوالد حي / فتنبه.

ثم زاد في ص٥٠ ما زاد دون تمحيص أو نقد للنص، وهو من أهل التذوق أخطأ أو أصاب ثم كذلك في ص٥١، وطول النقل كما في ص٥٢/ ٥٣ دون نقاش على خلاف عادته إذ هو من أهل النظر والنقد، وكذا الحال في ص٥٤/ ٥٥/ ثم في ص٥٦/ ٥٧ ركز على ابن هشام وابن إسحاق فنقل منهما دون الإشارة إليهما، وهذا ليس فيه خير إن شاء

الله تعالى إذا عرف مصدره وأنه لم يورده هكذا من عند نفسه مع أن من أساسيات الأمانة لازم لازم الإشارة.

وفي ص٦٠ أورد ما جاء عند إبن أبي الحديد فيما حصل أيام خلافة عثمان، وكذا أيام خلافة معاوية، وما أورده هنا في ص٦٠ لم أجد له سنداً يقوم ومتنه لا يصح، والله تعالى أعلم.

الأئمة البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجة، وكذا الطبراني، وأحمد بن حنبل كلهم لا غنى عنهم بحال ما لمن أراد بحث خبر عثمان وسواه من الصحابة فضلاً عما جرى في أيامهم فكيف يعول على غير هؤلاء الأثبات الثقات، تلك لا جرم منقصة لا تقوم، وتجعل الباحث والعالم والمحقق فضلاً عن المؤرخ والأديب في دائرة تساؤل من حقه أن يقوم.

وكتاب (ذو النورين عثمان بن عفان) لم يعول على ما ذكرت من أسفار إلا إن كان من حيث المعنى ففي ص٦١ حتى ص٨٦ طرق المصنف [نشأته وشخصيته]. أي الإمام الثالث الخليفة عثمان، وسار في هذا وما بعده على غرار يقوم على منهج واحد في النقل والتحليل لكن بروح المحب والمدافع، وسوف أسير إن شاء الله تعالى حتى آخر الكتاب على طريقة الملاحظة التي يفي فيها القليل عن الكثير، ولا يعدم الناظر الفطن المراد عند التمحيص والعمق، ولو العمق اليسير.

قال المؤلف في ص٦١:

[نشأ في نعمة وعيش حفيض، وكانت ولادته بالطائف أخصب بقاع الحجاز لست سنوات مضت من عام الفيل].

قلت : صحيح

ثم ترجم له نسباً ثم عقب فهو يذكر:

[وفي إحدى هذه الرحلات التجارية مات عن ثروة عظيمة، وترك ابنه بين الصبا والشباب] يعني والد عثمان توفى عنه وخلف له ما خلف.

قلت: لم أجد خلاف ذلك حسب علمي.

ثم جاء بنسب أمه فقال:

[وأم عثمان هي: أروى بنت كريز بن حبيب بن عبد شمس، وأمها أروى البيضاء بنت عبد المطلب عم النبي ﷺ].

قلت: كذلك إلا ما جاء من قوله أن أختها كانت تتكهن، فلم يذكره إلا القليل.

ثم جاء قوله بعد ذلك:

[وكان مألوفاً في الجاهلية أن تتزوج المرأة بعد تطليقها من زوجها أو بعد وفاته].

قلت هكذا جرت العادة ولكنها ليست عامة، ثم حلل نفسياً حال عثمان بعد زواج أمه بعد موت أبيه، قلت: اجتهد لكنه عمم المقياس النفسي وطبقه على عثمان، ومن المعلوم أن علم النفس علم قائم بذاته له أصوله ومناهجه ومدارسه، لكن من الصعب جداً تعميم النتائج على كل الحالات، ولعل هذا من أسباب تردي علم النفس.

ثم في ص٦٤ جاء على وصفه يقول:

[كان ربعة لا بالقصير ولا بالطويل، حسن الوجه مشرق الألق بوجنتيه فكنات من آثار الجدري رقيق البشرة أسمر اللون] إلخ . . .

قلت هكذا، وهو شبه اتفاق.

ثم أورد ما جاء في كتاب «الرياض النضرة». مما رواه المحب الطبري عن عمرو بن عثمان بن عفان كما في ص٦٥، قلت: سنده فيه خلل.

والمحب الطبري / ثقة عن العراقيين / وعمرو بن عثمان ثقة.

وفي ص٦٦ ذكر رواية عمرو بن أمية الضمري قلت: لها أصل في الصحيح.

وجاء في ص٦٧:

[أن زياداً دخل على عثمان في خلافته بما بقي عنده لبيت المال] إلخ.

قلت: سبق بيانه.

وجاء في ص٦٨:

[اختصم يوماً هو وأبو عبيدة بن الجراح. . . .إلخ].

قلت: لم يصح.

لكن المؤلف اعتذر عن عثمان مما يوحي بصحة الرواية، وليس كذلك حسب علمي / والله تعالى أعلم.

وجاء في ص٧١:

(قال ابن عباس قحط الناس في زمن أبي بكر. .] إلخ. . .

قلت: صحيح.

ثم جاء في ص٧٣:

[ومن قبيل ذلك غضبه على عمرو بن العاص..]

قلت: لم يصح.

ثم نقل المؤلف رواية مهمة لكنه نقلها على علاتها فلم يناقشها متناً مع بطلانها سنداً، يقول في ص٧٨/ ٧٩:

[قصة رواها ابن عباس عن أبيه.. ما سمعت من أبي شيئاً قط في أمر عثمان يلومه فيه أو يعذره....] إلخ.

قلت: لم تصح.

ثم في ص٨٠ جاء بمثلها دون تمحيص قال:

[لقد ذهب عثمان إلى العباس..] إلخ...

قلت: لم أجدها بسند صحيح.

ومثل هذا يكون ما بناه عليه خطأ، وهذه من العلل فما بني على خطأ فهو خطأ.

لكنه أجاد في آخر هذا الفصل من ص٨٤ حتى ص٨٦ وليته سار على هذا المنوال التمام، لكنه كيف يفعل وما يورده نصاً ضعيفاً في لفظه ومعناه، وهذه علة الباحثين والعلماء المتعجلين وكذا محللي الأحداث.

وجاء في ص٩٠ من فصل [ثقافة عثمان]:

[وكان عثمان على علم بمعارف العرب في الجاهلية، ومنها الأنساب والأمثال وأخبار الأيام، وساح في الأرض فرحل إلى الشام] ثم أردف يقول:

[وأسلم فكان من أفقه في أحكام، وأحفظهم للقرآن والسنة..] إلخ.. ص٩١.

قلت: صحيح وعلته أنه رجل ذكي قليل الكلام نبت منبتاً طيباً، وتربى تربية طيبة دائمة.

ثم أردف فيها وفي ص ٩٢ ماصدق فيه المؤلف، ثم في ص٩٣ أورد رسالتين لعثمان لعماله. قلت: أصلهما صحيح ذكرهما جملة من المؤرخين.

ثم في ص٩٤ و٩٥، كذلك، قلت: أصلها صحيح.

وفي ص ٩٥/٩٦/٩٧ ذكر شيئاً من خطبه قلت: صحيح وعليها أمارات القبول.

وفي ص٩٧ حلل خطبه وناقشها برزانة ظاهرة ومتانة قوية وفهم طيب.

ثم في ص١٠١/١٠٢ من فصل (شئونه) قال المؤلف:

[فلم يفته شيء من أخبار النبوة الخاصة والعامة في حياة النبي ﷺ.]

ولم يفته شيء بعدها من أخبار الخلافة في حياة الشيخين.

قلت: صحيح، ومن يراجع السنن والمعاجم الحديثة يجد هذا صحيحاً مرقوماًمما يدل على مكانته ودوره في هذه الأمة.

وأورد فيها ص١٠١/١٠٢ شيئاً عن زواجه. قلت: أصل ماذكره صحيح مدون في صحاح السنة، لكن لعل المؤلف عاد في هذا كله إلى أصول كتب التاريخ ومنها السيرة لابن هشام.

وأورد في ص١٠٢ عن سبب تسمية(ذي النورين) قلت أورد سببين عن التسمية، قلت: الأصل في هذا أنه تزوج بنتين من بنات النبي ﷺ، وما ذكره من السبب الثاني لم أجده صحيحاً.

ثم في ص١٠٢/١٠٣/١٠٤ تكلم حول ما فعله عثمان يوم غزوة تبوك إذ قام بعمل دال على صحة اليقين وعظم الإيمان من تبرع كبير حتى اطمئن النبي ﷺ وفرح بما وصل إليه المسلمون من بذل سخى كريم جهاداً في سبيل الله تعالى، ص١٠٥.

وقال في ص١٠٥ كذلك:

[واشترى أرضاً ليزيدها في بناء المسجد بذل فيها عشرين ألف درهم أو خمسة وعشرون ألفاً، ولم يقصر عن معونة يستطيعها في عسرة أو مجاعة] إلخ.

قلت: أصل كل هذا في الصحيح.

وأشار المصنف كما في ص١٠٥/١٠٦ أن عثمان عهدت إليه بعض الغارات التي يخشى خطرها يقول:

[فلما كانت حملة الحديبية التي تأهب فيها النبي ﷺ لدخول مكة دعا عمر ليبعثه إلى رؤساء عشائرها فقال عمر: إن قريشاً تعرف عداوتي إياها وغلظتي عليها... إلى...

فلما دعا النبي ﷺ جنده إلى بيعة الرضوان أو بيعة الشجرة وضع يده اليمنى على يده اليسرى، وهو يقول: «هذه بيعة عثمان اللهم هذه عن عثمان في حاجتك وحاجة رسولك).

قلت: أصله في الصحيح.

وجاء بنصوص في ص١٠٦/١٠٧: «استخلفه على المدينة في غزوة ذات الرقاع». «وأرسله إلى اليمن مستطلعاً». «أنه كان موضع سر النبي ﷺ»

ثم جاء بمرض موت النبي ﷺ، وما حصل في هذا من تداول بين عائشة وحفصة، قلت أصله صحيح.

ويعقب المؤلف يقول:

[فهذه المنزلة كانت من مفاخر عثمان التي يذكرها له من يحمده وكانت في الطليعة التي تحسب لهم هذه المفخرة بين الصحابة]. ص١٠٨.

قلت: صحيح، لكن قوله: [من يحمده] يدل على أن هناك من يذمه، وليس كذلك إلا من أهل العجلة في فهم السنن أو من أهل الزيغ والفتن وانظر «العواصم من القواصم» والسنن الأربع.

ثم عرج في ص١٠٨/١٠٩ ليتحدث عن مصير الخلافة إلى الصديق وحال عثمان أثناء الخلافة، وكيف كانت منزلته ودرجته، قلت: صحيح.

وطرح تحليلاً يقرب من الصواب بين ملازمة الصفات بين أبي بكر وعمر وذكر عثمان، وكأن ماذكره هنا قد ذكره من قبل فلعله ذكره لإقتضاء المقام، لكن قوله فما أورده: [والله ما ندري أأنت الخليفة أم عمر] لم أجده بسند صالح وتعقيبه على هذه الرواية إن صحت كما في آخر ص١٠٩، يوافق الحق

واستطرد في ص١١٠/١١ الكلام عن مرض أبي بكر وكتابة عثمان

لوصيته للخلافة قلت: صحيح. وأصله كذلك.

وبدأ في ص١١١ من كلام جيد عن سياسة عمر في أمر الصحابة للبقاء في المدينة لأمور المشورة في كافة نواحي الدين والدنيا.

وإبقاء عمر للصحابة في المدينة وسببه مبثوث في مطولات السير، وهو عمل جليل أثمر في تأجيل علوم السياسة والادارة والطب والقضاء والاقتصاد والأمن. . إلخ. .

وقد عالج في ص١١٢/ ١١٣/ ١١٤/ ١١٥: حقيقة أمر خلافة عثمان وماله وماعليه، تناول بعض ذلك بطرح جيد دل على أنه ألّم بشيء جيد من الآثار، لكنها من كتب التاريخ والسير، إلا أن نقاشه ودفاعه ونظره العام فيه من الوجاهة بقدر مافيه من الاتزان غير العجول.

الحق الذي لامرية فيه أن الحق واحد لايختلف في هذا أحد ممن وهبه الله تعالى عقلاً سليماً، لكن قد يختلف مفهوم الحق بين شخص وآخر، كل يدعيه، فإذا كان الأمر على هذا فهناك ضوابط تدل على أن الحق مع هذا أو ذاك.

خذ مثلاً: دعوة المظلوم حينما يظلمه ظالم قوي، أو ظالم يتخيل له من حيلها [نفسه] أن الحق معه، فحينما يدعو المظلوم فيصاب الظالم بصورة ما من صور العقوبة ندرك أن الحق واضح هنا.

وخذ مثلاً: «عذاب الضمير» لمن يرى أن الحق معه فيكتب ويطبل منحرفاً عن الحق الصواب، فيصاب بابنه أو ماله أو نفسه بشيء ما، فندرك هنا أن الحق بخلاف ماهو عليه، ولو تظاهر بكل ثقة وصبر وتجمل لكنها العقوبة.

وخذ مثلاً: الذين يكتبون التاريخ أو السير أو الأخبار، فيبنون على هذا أحكاماً كثيرة متعددة مختلفة، فهم يكتبون هكذا وتكثر كتب التاريخ.. إلخ... ويأخذ بعضها من بعض على أنها الحق في الوقائع والأحداث، بل قد يبنون عليها حكماً عملياً فيكون الخطأ الفادح.

بينما الحق أن تاريخ الصحابة حتى القرن الثالث في منتصفه تاريخ الصحابة وآثارهم كلها مدونة في كتب /الحديث/ خاصة الكتب الستة الكبار/ مع مسند أحمد/ والموطأ

وتحريري هذا موجّه أيضاً للعلماء الذين يبحثون الأحكام ويستخلصون النتائج، وينظرون كذلك النوازل المستجدة أن يكون صحيح النص من أمه هو المعول عليه مع استقصاء حال الناسخ والمنسوخ والعام والخاص والمطلق والمقيد ودلالات اللغة وسلامة القياس من المعارض كل معارض، وذلك يكون بطول النفس وسعة الخلفية وطول النظر العقلي التقي.

ومؤلف [ذو النورين عثمان بن عفان] في كلام له عن أشياء جرت في زمن عثمان حتى وفاته شهيداً لم يعول اللهم إلا على كتب السّير وماجرى مجراها في هذا. وكنت قد ذكرت مراجع وعينت بعض الأجزاء وكذا الصفحات لمن أراد حقيقة ماجرى في ذلك.

ومعالجة المؤلف هنا من ص١١١ حتى ص١٧٩ تتسم بروح طيبة منافحة صالحة طيبة تمام مايمكن قوله من طيبة.

لكن لماذا ينافح ولم يدافع، وقد عول على غالب ما لايصح نصه أنه ولاشك دفاع في مكانه لو صدق النص في خطأ واحد ارتكبه عثمان،

لكن المؤرخين والإخباريين والنقلة كتبوا عن أشياء بسند واه وبسند ضعيف، وفي هذا وذاك ما لايعلم إلا الله من كذاب ومتمذهب ومرتزق وطامع.

ومن يقرأ سيرة عثمان المدونة في الصحاح صحاح السنة، يسقط بين يديه كل نقل كاذب لايقوم إلا كما يقوم الذي ينعق بما لايسمع إلا نداء ودعاء وهذه بلية النقلة في كل العصور

في ص١١٦ تحدث عن زواج عثمان من نائلة بنت الفرافصة، قلت: صحيح وذلك بعد موت زوجتيه.

وما جاء في ص١١٧ حول ذلك لم أجده بسند يقوم حسب علمي.

ثم في ص١١٩ جاء بخطاب نائلة إلى معاوية

قلت: لم أجد سنده.

وفي ص١٢٢: جاء بقصة زواج معاوية بميسون وماقالته من شعر، قلت قد يكون لكني لم أجد سنده صالحاً.

وفي ص ١٢٤: قال المؤلف:

[ويؤخذ من بعض أخبار الكنيسة الشرقية أن رؤساءهم دانوا بالمسيحية]

قلت: الصواب النصرانية.

وجاء في ص١٢٧ كلاماً لم أكن أبداً أظن أنه يقع جاء قوله:

[وأصبح بذلك ديناً عربياً يجمع بين قبائل العرب على اختلاف الأنساب والطبقات]

فالإسلام ليس ديناً عربياً ولم يأت به الرسول ﷺ من الله تعالى ديناً عربياً لكنه دين الاسلام ودين كل من دان به، والعرب جزء من

المسلمين فهو دين المسلمين، وهذه عبارة يكتبها بعض الكتاب ويقولها بعض الشعراء دون فهم لما ترمي إليه.

وجاء في ص١٢٩: [قيل في مصادر متعددة أن عبد الرحمن بن عوف خلف ذهباً يقطع بالفؤوس حتى تمبحل أيدي الرجال... إلخ].

لم أجده صحيحاً.

وفيها جاء عن ابن عباس: [مرض عبد الرحمن بن عوف فأوصى بثلث ماله.. إلخ..]

قلت: له أصل في الصحيح

وفي ص١٣٠ من فصل[شؤون المجتمع] جاء: ولما مات الزبير بن العوام: إلخ..

قلت: أصله صحيح.

وفيها[وكان طلحة يُغل بالعراق مابين أربعمائة إلى خمسمائة ألف، ويغل بالسراة عشرة آلاف دينار.. إلخ..

قلت: لم أجده بسند صالح.

ثم حلل وعلل في ص١٣١، وهو تحليل مناسب، لكنه تعليل يحتاج إلى ناهض مرقوم.

وفي ص١١٣ـ ١٣٤ [قال محمد بن سيرين كثر في زمن عثمان فبيعت جارية.. إلخ..]

قلت: أصله صحيح كثر المال لكن مابعده لم أجده حسب نظري.

وفي ص١٣٧ جاء: [والذي نفسي بيده لأن يقدم أحدكم فتضرب

عنقه خير من أن يخوض غمرات الدنيا]

قلت: أصله صحيح

وتوجيه هذا القول حتى لاينشغل الصحابة عن العلم، وسياسة التوجيه في الإمارات التي يتولونها، وحتى يكونوا عوناً للخلفاء في شئون الاستشارات، والقول السابق لعمر بن الخطاب

وفي ص١٣٨/ ١٣٩: [حدث إبنه إبراهيم عنه فقال: إن رجلاً زار المدينة ليلقى أصحاب رسول الله ﷺ . .إلخ. .] يعني عبد الرحمن بن عوف قلت: أصله صحيح.

وفيها وفي ص١٤٢: [وكان ممن سألهم عبد الرحمن بن عوف فقال نرى أن تجعله كأخف الحدود، فجلد فيه ثمانين] قلت: له أصل صحيح.

وفي فصل[المبايعة] ص١٤٧: تحدث كثيراً عن هذه المسألة، لكن لم يعول على أصول هي عين الصواب، إلاّ أنه أجاد التناول بروح نزيهة لامرية فيها إن شاء الله تعالى.

لكني سوف أناقش هذا الفصل وما بعده بشيء من الاقتصار على مايُبيّن الحق من سواه حسب العلم والطاقة كما أسلفت من قبل.

جاء في ص١٤٩: [حضرت الوفاة أبا بكر، فسأل نفراً من نخبة الصحابة عمن يتولى أمور المسلمين بعده فذكروا عمر، وأشار بعضهم إلى شدته، فقال لهم إنه كان يشتد لأنه كان يراني رقيقاً فإذا وكل إليه الأمر فلا خوف من شدته]

قلت: أصل تولية عمر صحيح.

وفيها: [ثم اضطجع، وجاء عثمان بن عفان فجعل يملي عليه: «اكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ماعهد أبو بكر في آخر عهده بالدنيا خارجاً منها وعند أول عهده بالآخرة.. إلخ.]

قلت: سبق بيانه وأصل هذا صحيح

ثم حلل تحليلاً متناهي الدقة كما في ص١٥٠، ثم في ص١٥١: أورد شأن استخلاف عمر لمن بعده ثم قال في آخرها مورداً كلام عمر: [انظر فإن استخلف فقد استخلف من هو خير مني، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني ولن يضيع الله دينه]

قلت: أصله صحيح.

ثم في ص١٥٢: تعرض لمرض عمر بعد إصابته، ودعوته لنفر من الصحابة، وقوله لبعضهم ماقال. ص١٥٣.

قلت: هذا مبثوث في التاريخ، وأصله صحيح

ثم المؤلف يعقب فهو يقول:

[وعلى هذا الوجه نرى عقل رجل من أولئك الرجال الأفذاذ يعمل في تفصيلات هذه القضية التي واجهته بجميع عقدها]

قلت: ماقاله صحيح فقد قال سبحانه ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢﴾

وجاء في ص١٥٧: [وعمر يعلم أن طلحة كان يطمح إلى استخلافه بعد أبي بكر].

قلت: غير صحيح، ولم يثبت حسب علمي.

ثم أورد في ص١٥٨: [ماجاء في الزبير بن العوام وسعد وعثمان وعلي.

قلت: هذه الأقوال لم أر لها سنداً يقوم.

وجاء في ص١٦١: [وكان معاوية بن أبي سفيان كان على رأس القائلين بهذا الرأي].

قلت: سبق بيانه، وأنه غير صحيح.

وفي ص١٦٣/ ١٦٤: حرر المؤلف موقف عبد الرحمن بن عوف من الخلافة

قلت: أصله صحيح

ثم جاء من ص١٦٦: [أتى عبد الرحمن بن عوف منزل المسور بن مخرمة فأيقظه وأرسله يدعو الزبير] إلخ

قلت: لم أقف عليه حسب علمي بسند صحيح

وكذا قوله: [ثم كان علي وعثمان آخر من دعاهم في تلك الليلة].

ثم في ص١٦٧: [وحانت صلاة الصبح فصلوا في المسجد.. إلخ..] حتى ص١٦٨.

قلت: تداخلت على المؤلف النصوص، إذ هو ينقل من التاريخ، وأصل ماذكره حتى ص١٦٩ يدور بين ماهو أصله صحيح، وليس بذاك.

ثم في ص١٧٠: جاء ذكره لقول علي: [خدعة وأي خدعة] قلت: لم تثبت.

لكن المؤلف عقب بثاقب من النظر إذ قال: [فهذه القصة وماهو من

قبيلها ضرب من ضروب المخترعات المألوفة إلخ].

ثم حرر تحريراً آخر في ص١٧١ في وسطها وآخرها، .وهو هنا أشبه بعلماء الجرح والتعديل جرح المتون وتعديلها، وإن لم يكن منهم فهو قد سار سيراً علمياً يُبين فيه خطأ التقوّل الذي نبت منبتاً سيئاً، حتى كان ابن عباس يقول لمن يروي مايروي «سموا لنا رجالكم».

وحتى قال ابن سيرين: [إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم] أي علم رواية الأحاديث والآثار، وحتى قال شعبة بن الحجاج وغيره من كبار علماء الأمة الأخيار «الاسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ماشاء».

وجاء في ص١٧٣ [عمر يوصي ببقاء الولاة عاماً. . إلخ. .].

قلت: لم أجده.

وجاء في ص١٧٥: أورد خطبة لعثمان، وأصلها صحيح، ولكن التعليق فيه نظر

وجاء في ص١٧٧: أبطل كثيراً مما تقوله المتقولون وهو هنا أجاد بحاسة الفهم الفطري.

وورد في ص١٧٩ تحت عنوان «الخلافة» قال:

[كانت هيبة عمر تملأ الجزيرة العربية وماحولها] ثم جاء بنص نقله عن رستم من كتب التاريخ [أحرق كبدي عمر إنه يكلم الكلاب فتفهم عنه]

قلت: لم أجده بسند صالح.

وجاء في ص١٨١: [وكان عثمان كفؤاً لها بالعزم والرأي والسرعة في تصريف الأمور وتسيير النجدات، وإسناد كل عمل إلى من يحسنه

ويسد فيه أحسن سداد]

قلت: هذا مادلت عليه صفاته وعزائمه وتقواه، والمؤلف قال هذا بعد أن طرح تغير الحال بعد موت عمر، وظن الظانون أن الحال تغيرت كما فعلت قبائل من الفرس والترك والروم.

وأصل هذا صحيح.

وفي الاعتذار عن عثمان مما قيل أنه أخطأ فيه يقول المؤلف: [فلا تنس أن عثمان قد ولي أعمالاً ناجحة في الجاهلية والاسلام.. إلخ..] من كلام مطول موافق لحالته كما هو مدون في موضعه

ثم قال بعد ذلك بما نوافقه لدلالة النص وصحته: [إن علاج عثمان لمشكلات الدولة الخارجية التي فاجأته بعد ولايته قد كان كأحسن علاج يتولاه خليفة في تلك الآونة، عزم وسداد وسرعة مع الحيطة والأناة في سياسة الأولياء والخصوم] ص١٨٣.

ليس من اليسير أبداً ركوب صهوة العلم أو الأدب أو كتابة التاريخ أو النقد بنوعيه العلمي أو الأدبي، ليس من اليسير ذلك اللهم إلا في مثل هذا الحين الذي أخذ بالكتابة في كل مجال كل من عرف يكتب، ولاينبئك مثل خبير. ومايوم حليمة بسر.

فالكثير يدبج القول وينهج السبيل قول مايؤمن به كضربة لازب من فكر أو أيدلوجية أو مذهب يرى أنه الحق ولاكلام.

وسبيل إنقاذ العقل كأنه وسبيله هذا أحد مجددي القرون مما اعتراها من ضعف وترد حسبما يراه صاحبنا هنا وهناك، ولاضير أن القول والسبيل إذا لم يعتمدا على عقل سليم ونص صحيح لاضير أن صاحبهما

يعيش بين طريقين.

إما مرض نفسي بعيد الغور.

أو تمرد على الفطرة لسبب ما.

أما المرض النفسي فإن كثيراً من الأمراض النفسية قد لايدركها صاحبها بل يراها ثورة ثقافية وتجديداً نقدياً صحيحاً.

خذ: إليوت.. فيكتور هيجو.. أندريه جيد.. إنجلز.. سلمان رشدي مثلاً، ومع أن هذا الصنف يتظاهر بالثقة وسعة الأفق إلا أنه يتمزق داخلياً ولو شاء لأفصح وبيّن، لكنها المعاندة التي تراها وتلمسها في الكتابة والنقد والتحليل.

وأما التمرد على الفطرة، فهو قليل بالنسبة للأول، لكنه كثير إذ تخون العبارة صاحبها، ولما كان الجهل أصلاً في مثل هذا النوع فإنه يفهم خطاب الشارع دون عمق مرتكز على معطيات عقلية ناضجة أمينة متجردة، حتى وإن زعم هذا أنه مدرك وكبير جداً.

خذ مثلاً: الحلاج.. ابن عربي.. حمدان قرمط.. محمود أبو رية، لاجرم لابد من البصيرة والوعي والوقوف طويلاً أمام خطاب الوحي بنفس واعية وقلب حاضر وروح أبية.

لاجرم يكون هذا وإلا تخطى الأمران المذكوران دائرة الصمت إلى مقت المجتمع وتجهيله وتسفيهه.

وإلى دائرة الرضا بغائية الحياة، وتلك وخيمة متردية.

ولعل مؤلف [ذو النورين عثمان بن عفان] في كلامه عن شئونه

وشئون المجتمع، وخلافته، لعله لم يكن بذي زاد متين من نص صحيح.

ومع أنه وفق إن شاء الله تعالى في طرحه ذاك حتى مع ضعف النص، وذلك بحسن تحليله ودفاعه، إلا أن صحة النص أمر لازم في مثل حديث كهذا الحديث.

جاء في ص١٨٥: [ولم يقنع عثمان بتسكين الثورات حيث يكفي منها التسكين، أو قمعها حيث تحتاج إلى القمع في بلاد الطغاة والمتجبرين، فصالح من صالح، وحارب من حارب، ثم أمر قواده بمجاوزة البلاد التي نشبت فيها الثورات إلى ماوراءها، منعاً لارتداد الهاربين إليها وانبعاث الفتن والدسائس من قبلها، فتقدمت جنوده شرقاً إلى حدود الهند والصين، وشمالاً إلى ماوراء بحر الخزر، وغرباً إلى أبواب القسطنطينية وتخوم الأندلس، وجنوباً إلى السودان وجوانب الحبشة، ولم يؤخذ عليه قط وناء في إنفاذ نجدة، أو تسيير مدد، أو تدارك خطر في أوانه من أقصى تلك البقاع إلى أقصاها].

قلت: هذا صواب، ودلت عليه نصوص متناثرة من كتب السير.

ثم جاء في ص١٨٦: ماورد بين عمر وعمرو بن العاص من مكاتبة حول صفة البحر ثم رسم المؤلف خطاب عمر.

قلت: أصله صحيح.

أما ماجاء في ص١٨٧ من قصة العلاء بن الحضرمي ففيها نظر سنداً.

ثم عقب في ص١٨٨ حول نظرة عثمان فيما حصل فيما نقله عن ابن الأثير قلت: بينته.

وجاء في ص١٩٠ قال: [فمما حدث في عهد عمر من ذلك أن أهل البصرة شكوا عجز خراجهم على كثرتهم... إلخ..]

قلت: أصل ماذكره صحيح، إلا قوله: [وقد عزل عمر والي الكوفة عمار بن ياسر] لم أجده وقوله: [ولبث عمر مهموماً مغموماً... إلخ..] لم أجد هذه الصفة.

و: [فقال له المغيرة بن شعبة مافعلت هذا ياأمير المؤمنين إلا من عظيم] لم أجده بسند يقوم

وقوله: [لم ينحسم هذا الخلاف في عهد عمر ولافي عهد عثمان ولافي عهد علي إلى أيام الدولة الأموية.. إلخ..].

قلت: مابني على خطأ فهو كذلك، فعد إلى ص١٩١ ص١٩٢، والعواصم من القواصم، والبداية والنهاية، يعاد إليهما ففيهما في الجملة ماأصوله صحيحة.

وفي ص١٩٣ ماجرى من مكاتبة بين عثمان وحبيب بن مسلمة بشأن المدد.. إلخ.. قلت: أصله صحيح إلا ماجاء مما نقله من: [وقال أهل الشام لنصر بن سلمان.. إلخ..] لم أجد له سنداً ناهضاً.

وجاء في ص١٩٤: [وكان الوليد بن عقبة والي الكوفة قد اتهم بشرب الخمر فعزله عثمان إلخ]

قلت عد إلى «العواصم من القواصم»، والوليد بن عقبة قيل فيه هذا لكن لم يقم ناهض له بسند يقوم.

وورد في ص١٩٦: [**فحدث في بعض هذه المجالس أن فتى غراً أثنى** على طلحة بن عبيد الله فقال: ماأجود طلحة. فقال سعيد: إن من كان

له مثل بساتينه لحقيق أن يكون جواداً].

قلت، لم تصح هذه الرواية.

وجاء في ص١٩٧: [فلما قدموا على معاوية أنزلهم كنيسة مريم، وأجرى عليهم ماكان لهم بالعراق إلخ] ص١٩٧ بتمامها.

قلت: لم أجدها بسند صالح.

وكذا ماورد في ص١٩٨ وفي ص١٩٩: جرى الحديث عن ابن السوداء، قلت سبق النظر، وذكرت مصادر مهمة بينتها جزءاً وصفحة فيعاد إلى هذا ولم أذكره هنا خشية الإطالة.

وفي ص٢٠٠ قال المؤلف: [وحدث أن الكوفة خلت من واليها سعيد بن العاص إلخ...]

قلت: لم أجد بسند جيد صحة هذا الخبر حتى آخر ص٢٠٠

وفي ص٢٠٢ طرح المؤلف تحليلاً طيباً حقه القبول لو عول على صحيح المنقول، لكن إلى [العواصم من القواصم].

وكذا ماجاء في ص٢٠٣ وأورد في ص٢٠٤/ ٢٠٥ مايتعلق برزق أبي بكر وماقاله أبو بكر في هذا.

قلت: لعله لم ينظر «جامع الأصول» للإمام ابن الأثير الجزري / فتنبه.

وقال في ص٢٠٨ [وعزت عليه الطمأنينة إلى الولاة مع الفراغ للدنيا بعد الجهاد فاختار للولاية أناساً من ذوي قرباه.. إلخ..]

قلت: فيه نظر في الجملة، وعد إلى [العواصم من القواصم].

ثم في ص٢٠٩ كعادة المؤلف بذل جهداً علمياً حيال ماقيل عن الإمام الخليفة عثمان، وبدأ في دفاعه كما لو كان من علماء نقدة المتون، وهل يصح إلا هذا.

وذكر المؤلف في ص٢١١ قال: [وروي عن الحسن أن أبا سفيان دخل على عثمان رضي الله عنه حين صارت الخلافة إليه فقال: [قد صارت إليك بعد تيم وعدي فأدرها كالكرة.. إلخ..]

قلت: لاأدري كيف يقبل العقل مثل هذا فضلاً عن نقله.

لكن فرسان النظر، وأئمة النقد العلمي المتكيء على أصول صحاح، أبطلوا هذه الرواية لكن بعلم مادي متين.

وذكر المؤلف في ص٢١٣ قال: [والمشقة التي يلقاها المؤرخون في الصدد عظيمة متعبة، لأن الغالب في المؤرخين أنهم يستسهلون الرأي كلما كتبوا عن رجل اشتهر بصفة من الصفات، وهم على دأبهم هذا قد يستسهلون الرأي في تقدير سياسة عثمان.. إلخ..].

قلت السبب في تساهل المؤرخين بعامة أنهم ينشئون الرأي على فهم خاص لاعتمادهم على آثار ضعيفة وأقوال مرجوحة، والمشكلة هنا هي تلقي ما يكتبه المؤرخون كأنه هو الحق، فيبنون عليه أحكاماً قد تمس الشريعة في جانب منها، وهذه معضلة الاعتماد على ضعيف السنة، وتلقي الناس لما يكتبه العلماء والمؤرخون كأنه الأصل الصحيح.

وجاء في ص٢١٣/ ٢١٤: [أنه تاب ثم عدل عن التوبة مرات في عامه الأخير].

لم أجد هذا.. وماأسهل التقول إذا عدم الخوف من الله تعالى..

وذهبت الأمانة.

وفي ص٢١٤/٢١٥ تناول المؤلف قضية /مروان/ وماجرى منه وماقيل عنه له وعليه، ومع أن المؤلف سلك سبيل الطرح العلمي، إلا أنه يورد مايورد كأنه قد حصل، وهذه سببها كتب الأخبار والسير دون تمحيص بعيد الغور، وانظر إن شئت [العواصم من القواصم] والكتب الستة بتأن وطول بال.

ثم في ص٢١٧ تحدث المصنف عن «الإمام مصحف عثمان» تحدث حديث من قرأ وفهم وأحاط خبراً بما قرأ عن هذا الموضوع المهم في زمن عثمان رضي الله عنه.

وقد رأيت أنه لابد من الوقوف عند بعض النقاط التي طرحها حتى يستقيم القول، هناك أقف عند بعض النقاط حسب علمي، ومافهمته عن شأن كهذا الشأن في ص٢١٨ قال: [ولم يرتب يومئذ على حسب السور والموضوعات].

قلت: ثبت أن القرآن نزل منجماً، ولم ينزل مرة واحدة، وثبت أن النبي ﷺ كان هو الذي يعين موضع الآية من الآية حتى يتم الموضوع الذي نزلت به الآيات حكم عبادة أو حكم معاملة، ولم يفعل ذلك أحد من الصحابة حسب نظري في هذا.

أما السور فإن وضعها وترتيبها فيه نزاع بين أهل العلم منهم من قال: النبي ﷺ ومنهم من قال: اجتهاد من الصحابة.

فقول المصنف: حسب السور قد يكون صحيحاً بوجه لكن قوله الموضوعات، فليس بصواب.

وماجاء في ص٢١٨ من قوله: [فلما كانت أيام أبي بكر قال له عمر: إن أصحاب رسول الله ﷺ باليمامة يتهافتون تهافت الفراش.. إلخ..]

قلت: أصله صحيح.

ويريد أنهم الحفظة للقرآن فلو ماتوا كلهم وهم في الجهاد لاندرس القرآن، أو لطال وقت جمعه بعد ذلك.

ثم في ص٢١٩ بين حقيقة افتراق كثير من الصحابة في الأمصار الاسلامية، وماقام به عثمان من جمع القرآن الكريم، وماقاله حذيفة بن اليمان وأمره لزيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام.. إلخ..]

قلت: أصل هذا صحيح.

ثم يعقب فيقول: [فهذه الجرأة أحق شيء أن يلتفت إليه من كانوا يحسبون أن صفة الرحمة أو صفة الطيبة تحجب الشجاعة وتثني صاحبها عن تبعته إذا آمن بها].

قلت: هذا من الصواب، لكن قوله [أحق شيء] فيه نظر فإن لعثمان مواقف خالدة تعادل مثل هذا فتنبه.

وجاء في ص٢٢٢ [وكلهم من قريش] قال هذا يقصد الذين خرجوا على عثمان.

قلت: ليس كذلك.

وفي ص٢٢٣: [ووهب خراج مصر كلها لعمرو بن العاص جزاءً له على معاونته إياه.. إلخ..]

قلت: أين المرجع؟ ثم أين صحة النص؟ لاجرم أن قولاً كهذا القول يسقط في ميزان النقد العلمي الشرعي. . فتنبه وكن منه على بينة.

وجاء في ص٢٢٣ كذلك: [واقتفى يزيد آثار أبيه فسأل عبد الله بن جعفر حين قدم عليه: كم عطاؤك؟ قال: «ألف ألف درهم» قال: قد أضعفناها لك، فقال له عبد الله: «فداك أبي وأمي وما قلتها لأحد قبلك، فضاعف عطاءه ثانية، ثم خرج. . إلخ. .]

كم في كتب التاريخ من علات على علاتها بقيت بسبب التقصير في دراسة أحوال الأسانيد والمتون، وكم فيها من كلام منسق عربي مبين لكنه ملفق يسقطه العقل المستشف الحر الكريم، عد إلى مصدر هذه الرواية، وماقبلها، بل عد إلى ماقيل في هذه الفترة تجد غالبه هباءً لايقوم.

فلابد من النزاهة والأمانة والحكمة في الدرس والنقل والتحليل، لابد من هذا فالناس بدأوا يدركون الحق، وبدأوا دون ريب يشعرون بالمسؤولية تجاه دينهم وعلمهم الذي علمهم الله إياه، وبدأوا يحسون معنى السند والمتن. . وماتفعله كتب التاريخ والأخبار. . والروايات خذ مثلاً: [الأغاني] الذي يعتمده دون روية أو نقاش أمين جملة من النقاد. . والمؤرخين وكتبة الأدب.

وقال المصنف في ص٢٢٣ كذلك: [وهذه الهبات على عهد الدولة الأموية ربما بلغت في اليوم الواحد مالم تبلغه هبات عثمان في سنوات، وأكثر هبات عثمان من خاصة ماله].

قلت: كل دولة لها أعداء ولها أصدقاء وكل دولة يحاول عدوها

جاهداً أن يلبسها لباس كل خطأ لكن بأسلوب شيطاني مريد، ويستطيع العاقل الحصيف أن يدرك هذا من خلال التذوق الفطري السليم ومن خلال واقعية التصرف في هذا الحين وفي كل حين، انظر مثلاً لكي يحسن قبول هذه الرواية في نظر القراء قوله: [وأكثر هبات عثمان من خاصة ماله] فهو أراد شيئين ذم الدولة الأموية، وتبذير عثمان. وكلا الروايتين لاتقوم بحال، والمؤلف هنا لم يأت به من عنده أبداً لكنه نقله مجتهداً.

ثم في ص٢٢٦ انتقد المؤلف زعم من زعم أن عثمان نفل مروان بن الحكم خمس الغنائم وهو نقد في مكانه، إذ لم يصح شيء في هذا. وكذا: قصة ابن أبي السرح، وقصة الحكم بن العاص.

وقد بذل المؤلف جهداً جيداً لم أقف على مثله حسب إطلاعي وهو محدود، بذل جهداً طيباً للدفاع عما قيل في مثل هذا حتى ص٢٣٠، وحسب المؤلف جهده وماتمناه بنيته وماأراده من هذا الدرس عن الإمام الخليفة الكريم عثمان.

كتاب: علي رضى الله عنه

إن صريح وصحيح النص المرقوم، وإن العقل السليم من عور النظر للحق المبين، والسليم من العمى العمي عن الحق البيّن المستقيم، كلاهما يوجبان لمن أراد نظر حياة وخلافة الإمام الخليفة علي بن أبي طالب يوجبان لمن أراد نظر ذلك أن يعول على صحيح النص المنقول، وكنتُ قبل هذا قد بينت في نظري عن الإمام الخليفة عثمان كتباً وأجزاءً وأحياناً الصفحات لكي ينظرها العلماء والمحققون والباحثون، والكتب والأجزاء هي هي لازمة لنظر حياة وخلافة هذا الخليفة الكريم.

ولايصح في الأذهان المستقيمة ولا العقول الراجحة ولا الشعور المرهف الأمين، لايصح أن تكتب البحوث ولاالدراسات ولاتحليل الحياة، بعاطر من العواطف أو بقلم متشنج أهوج أو بهوى أو مجرد نقل لايقوم.

ومشكلتنا في هذا الحين أن كثيراً ممن يشتغلون في العلم التأصيلي للنوازل، والذين يشتغلون في البحوث النقدية والتاريخية والأدبية، ويكون لها علاقة بواقع حياة الخلفاء أو الصحابة أو أصحاب القرنين اللذين يليان الأول، أو أنهم يبحثون مسائل شرعية مهمة أنهم قد لايُعيرون الناسخ والمنسوخ والعام والخاص والمطلق والمقيد ودلالة اللغة واختلاف الأقوال والمنطوق والمفهوم قد لايعيرون هذا ذلك الاهتمام، فيقع الخطأ كما يقع الجهل، وكما يقع هذان يقع الجزم بحكم ما أو رأي ما بسبب ماتقدم، وهذا أصل مهم في ضعف العلم وإهمال نصوصه

وكثرة التآليف الإنشائي والسرد والوعظ والتحقيق دون تأكد مما يُرقم في الطرس خلاف ماكان عليه أصحاب القرون الثلاثة الكرام، وقلّب النظر تجدني صادقاً وناصحاً أميناً، فانظر ماأنت عليه ثم انظر ماأنت عليه تجد لك مالك وعليك ماعليك.

ومؤلف [عبقرية الإمام علي] بذل جهداً طيباً في بحثه وتحليله ونظره وتعليله، وقد اختصر ماحقه الإطالة وأطال مالازمه الاختصار، وهو في كل هذا أشم منه ريح الخير في بحثه عن الخليفة الإمام، وقد أورد نصوصاً صحيحة وضعيفة وبعضها لاأصل له، من أجل ذلك قد يكون وقع في الزلل عند طرحه لآرائه بناءً على نص ضعيف أو نص لاأصل له.

وهذه العبقرية طبعتها دار الهلال في مئة وخمسين صفحة من القطع المتوسط، وورقها يميل للصفرة، لكنه أمر مزعج، أعني عدم الاهتمام بالحرف وضبطه ورسمه على طريق تقوم معه القراءة على مثال مستقيم.

وقد جاءت المقدمة بقلم المؤلف في أربع صفحات، جاءت على غير العادة، فالأسلوب فيه من الخيال بقدر مافيه من العاطفة التي طغت على مايراد من كل مقدمة حسب العرف العلمي والأدبي لها، وجملة ماذكره فيها مع هذا صحيح مقبول إذا هو جُعِل على بساطِ بحثٍ نظريٍ مرقوم.

يقول في ص٧:

[فقد بلغ من حب بعضهم إياه أن رفعوه إلى مرتبة الآلهة المعبودين، وبلغ من كراهية بعضهم إياه أن حكموا عليه بالمروق من الدين] ويقصد الرافضة والخوارج، لكن قوله «بالآلهة المعبودين» موضع نظر، فلم أقرأ

كلاماً مثل هذا لكن الذي قرأته وهو صحيح «بالإله المعبود» أو برتبة«الألوهية» لكن مثل هذا طرحه المؤلف حسب أسلوب التهويل وهو من أساليب الأدب المقلدة

ثم طرح من ص٩ حتى ص٢١ شيئاً عن صفاته فهو يذكر [أنه كان أول هاشمي من أبوين هاشميين]

قلت: صحيح.

ثم ذكر أنه كان أصغر أبناء أبويه. قلت: صحيح

ثم أورد أن عقيلاً كان أحب هؤلاء الإخوة إلى أبيه. فلما أصاب القحط قريشاً وأهاب رسول الله ﷺ بعميه حمزة والعباس أن يحملوا ثقل أبي طالب في تلك الأزمة جاءوه وسألوه أن يدفع إليهم ولده ليكفوه أمرهم فقال لهم: دعوا لي عقيلاً وخذوا من شئتم، فأخذ العباس طالباً، وأخذ حمزة جعفراً، وأخذ النبي ﷺ علياً.

قلت: صحيح.

ثم في ص١٠ قال [قال واصفوه وهو في تمام الرجولة أنه رضي الله عنه ربعة أميل إلى القصر آدم - أي أسمر- ثقيل العينين في دعج وسعة، حسن الوجه واضح البشاشة أغيد كأنما عنقه إبريق فضة، عريض المنكبين لهما مشاش كمشاش السبع الضاري].

وقال في ص١١:

[وكان إلى قوته البالغة شجاعاً لاينهض له أحد في ميدان مناجزة، فكان لجرأته على الموت لايهاب قرناً من الأقران بالغاً مابلغ من الصولة ورهبة الصيت، واجترأ وهو فتى ناشىء على عمرو بن ود فارس الجزيرة

العربية الذي كان يقوم بألف رجل عند أصحابه وعند أعدائه، وكانت وقعة الخندق فخرج عمرو مقنعاً بالحديد ينادي جيش المسلمين، من يبارز، فصاح علي أنا له يانبي الله، قال النبي ﷺ وبه إشفاق عليه: «إنه عمرو اجلس» ثم استطرد المؤلف: [ورسول الله ﷺ يقول له مرة بعد مرة: اجلس إنه عمرو، وهو يجيبه: وإن كان عمراً حتى أذن له فمشى إليه فرحاً بهذا الإذن الممنوع كأنه الاذن بالخلاص ثم نظر إليه عمرو] إلى قوله: [فما انجلى إلا عن عمرو صريعاً وعلي يجأر بالتكبير] ص١٢.

قلت: الأصل صحيح.

وورد في ص١٤ قال:

[وظفر بعمرو بن العاص وهو أخطر عليه من جيش ذي عدة، فأعرض عنه وتركه ينجو بحياته حين كشف عن سوأته] والمتدبر جداً لمثل هذا حتى أولئك الذين لم يطلعوا على النصوص صحيحها وضعيفها، أو أولئك الذين اطلعوا عليها لكنهم لايدركون معناها سوف يروون مثل هذا النص الذي أورده المؤلف هنا بمعناه فلم يحصل بنص صحيح أبداً بنص صحيح سنداً ومتناً أن عمراً كشف سوأته حين واجه علياً لكنها قولة يتقولها المتقولون.

وليس عمرو بن العاص بأخطر على علي بن أبي طالب من جيش، ولفظة أخطر هكذا لها معناها ولاأدري كيف فاتت المصنف وهو الحصيف، فهناك المنافقون وهناك الخوارج، وهناك المرتزقة كانوا كلهم خطراً على علي خاصة أهل النفاق المندسين، فتنبه.

وجاء في ص١٧ : [علي هذا هو الذي نام في فراش النبي ﷺ ليلة الهجرة]

قلت: أصله صحيح.

وجاء في ص٢٠: [حتى قال فيه أقرب الناس إليه: إنه رجل يعرف من الحرب شجاعتها ولكنه لايعرف خدعتها]

قلت: يقصد علياً رضي الله عنه، قلت: لم أجده بسند ثابت.

ثم بالغ المصنف تجاوز الله تعالى عني وعنه في ص٢٠ نفسها إذ رسم فقال: [قال عمر بن عبد العزيز وهو من أسرة أمية التي تبغض علياً وتخلق له السيئات وتخفي ماتوافر له من الحسنات.. أزهد الناس في الدنيا علي بن أبي طالب].

قلت قوله: «التي تبغض علياً» ليس صواباً.

وفي ص٢١: أورد عن عمر بن الخطاب أنه قال لعلي: [لله أبوك لولا دعابة فيك] لم أجدها بسند يقوم.

وأورد عن عمر أيضاً: [ماأظن إلا أن يلي أحد هذين الرجلين...] لم أجده حسب علمي.

وجاء فيها كذلك قال المؤلف: [وأغرق ابن العاص في وصف الدعابة فسماها «دعابة شديدة» وطفق يرددها بين أهل الشام ليقدح بها في صلاح الإمام للخلافة] قلت: لم يثبت هذا.

وجاء في ص٢٢: [والله مامعاوية بأدهى مني] قلت: لم يصح.

ثم تناول وقعة صفين في ص٢٣ و٢٤ وماورد هناك لم أجد له سنداً صحيحاً، فتنبه.

ثم كرر المؤلف في ص٢٥ ماقاله من قبل عن عمرو بن العاص وأنه كشف سوأته.

ثم في ص٢٦ قال: [شغب عليه الأشعث بن قيس ومرّد عليه الجند، إلى قوله حسب نقله هناك عليك لعنة الله. . .]
قلت لم يثبت حسب علمي.

ثم كرر مرة أخرى ماقاله عمرو بن العاص قال نقلاً عنه: [وطفق عمرو بن العاص ينعته بين أهل الشام بالهزل. .] قلت: لم يصح.

وجاء في ص٢٩: [الدعوة المحمدية].

وسبق أن ذكرت أنها عبارة شائنة والأصل الدعوة الإسلامية.

وكررها في ص٣٠.

وفي ص٣١ [وجد درعه عند رجل نصراني فأقبل به إلى شريح - قاضيه - يخاصمه مخاصمة رجل من عامة رعاياه. .]
قلت: أصله صحيح.

وفي ص٣٢ قال المؤلف: [ويصح أن يقال أن علياً رضي الله عنه أبو الكلام في الإسلام لأن المتكلمين أقاموا مذاهبهم على أساسه كما قال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة].

ولعل من يقرأ مثل هذا ليخيل إليه أن علم الكلام لم يكن موجوداً من قبل، وليخيل إليه كذلك أن «نهج البلاغة» كله لعلي، لعله يخيل لأولئك الذين قل زادهم من سعة النظر على علوم فارس والروم والهند التي ترجمت مابين نهاية القرن الأول حتى نهاية القرن الرابع.

فمن المعلوم أن علم الكلام لم ينبت، ولم يظهر إلا بعد ردحٍ من الزمن حين دخل في الأمة المسلمة: شعوبيون/ وزنادقة/ وسفسطائيون فظهرت

من خلاله الأهواء والفرق والبدع.

فعلم الكلام على خلاف ماقاله ابن أبي الحديد كما أشار المؤلف، لكنه لعله يقصد بهذا إن صح علم النقاش لاالجدل ولاالكلام. وانظر إن شئت «الفرق بين الفرق» ومقدمة كتاب «الرد على المنطقيين» و«منهاج السنة» و«مقالات الإسلاميين» لكن كيف الحال و«نهج البلاغة» منسوب إلى علي؟!

١ـ وذلك لمخالفة منهج الكتاب منهجه.

٢ـ وضعف بعض عباراته اللغوية.

٣ـ ورداءة المعنى الذي يرفع عنه علي

٤ـ مافيه من دلائل لفظية ومكانية تدل على وضع في وقت متأخر.

٥ـ مافيه من آثار مخالفة للنص، لايمكن أن يقولها الخليفة الإمام الرابع.

٦ـ تهويل العبارات وسفه بعض الألفاظ ممايدل على الأقل أن «نهج البلاغة» غالبه إن صح قليله ليس لعلي.

وقد استدرك المؤلف بلبابة جيدة فقال في ص٢٣:

[وربما وقع الشك في نسبة بعض الكلمات إلى علي رضي الله عنه لأنها تجمعت بعد عصره بزمن طويل إلخ].

وهو استدراك في محله، ومثل هذا الاستدراك لو أطاله بعلم ودليل يقوم فإنه يمثل درساً لتحليل القول المتقول، والدس المقصود لغرض يفضح نفسه بنفسه ولاثمة إشكال بعد هذا ينهض أو يقوم.

وفي ص٢٣: جاء قوله عن علي يصفه قال:

[فكانت نظرته إلى الخلق والخالق نظرة قرآنية يبتكر ماشاء ابتكار التلميذ في الحكاية عن الأستاذ].

· قلت: المؤلف هنا يطرح شيئاً يريد به معنى ماورد من كلام علي في «نهج البلاغة»، ولعل هذا ليس إقراراً لنهج البلاغة لكنه مثال يغني عن كل مثال أنه ليس لعلي.

أما قوله «في الحكاية عن الأستاذ» فمن المعلوم أن القرآن كلام الله جل وعلا لفظه ومعناه، وكلامه سبحانه صفة من صفاته التي تليق به من غير تكييف ولاتمثيل ولاتشبيه ولاتعطيل، فقول المؤلف «عن الأستاذ» شبه تلقي علي للقرآن الكريم وتأثره به بتلقي التلميذ عن الأستاذ، ومثل هذا تركه خير، فإن لم يكن فيه تشبيه فهو قريب منه.

إن تقرير حكم ما أو الإلزام برأي ما ولو جاء عن طريق التعريض أو الجزم بأمر ما لايقول هذا إلا من ملك سببه بحسه ومعناه بدليل ثابت قائم أو بتعليل لايصادم نصاً صحيحاً بحال.

ونحن اليوم نرى جملة من العلماء والمثقفين وكتبة الأدب والنقد غالبهم يجزم ويحزم أمره على أنه الأستاذ الفذ، ثم هو لايلتفت إلى من يخالفه أو لايهمه ذلك، أرأيت إذاً فالمسألة غياب للعقل السليم وتغليب للعاطفة بصورة من الصور، لكن النتيجة أن سنة الله تعالى هي هي ويأبى من يأبى إدراك ذلك، لكنها الثمار الوخيمة من مرض نفسي أو عصبي أو رغبة بالشهرة تظهر بتعالم وأستاذية الكثير ممن يقرأ لهم البعض، ويسير سير الحياة والفطرة تسير بطهارة وبياض ويترنح المريض

فيصحو وقد يموت.

ومؤلف [عبقرية الإمام علي] بعد فصل [إسلام علي] جاء بفصل دعاه[عصر الإمام] وقد كرر شيئاً مهماً أخطأ فيه دون قصد لعلمي بحبه للخير ونبل قصده تجاه هذا الدين.

يقول في ص٣٧:

[فعصر أبي بكر كان هو العصر الذي نشأت فيه الدولة الإسلامية، وعصر عمر كان هو العصر الذي تم فيه إنشاؤها]. ولك أن تستذكر حقيقة المراد من النبوة والرسالة، تستذكر ذلك بشيء من فكر صائب ورأي سليم وإدراك صحيح لمعنى الوحي، فالنبي ﷺ جاء بالتوحيد الخالص وجاء بحكم العبادات ومجمل أحكام المعاملات، فكيف يتم هذا؟ أو كيف يكون إن لم يكن النبي ﷺ هو مؤسس الدولة الإسلامية؟ وكنت قد ألمحت إلى هذا من قبل بدليله وتعليله ومصدره، والمؤلف قال هذا لأنه ينظر إلى الفروع دون نظر إلى الأصول، وإلا لكفاه معنى النبوة وماقام به ﷺ من تأسيس للإدارة كلها والسياسة والاقتصاد والاجتماع والفتيا والقضاء والطب والصناعة، وقد ألمح ابن اسحاق وابن هشام وسواهما إلى شيء من هذا لكن لاأدري لماذا تركه مع أنه يعول عليهما. لعله لم يتنبه أو لعله كما سبق ينظر إلى الفروع ويؤسس عليها، أو لعله يريد سعة الدولة فذكر بدل ذلك التأسيس، وهذا فيه ضيق نفس وعجلة في الحكم.

وهنا جمل من النصوص أذكرها أو طرفاً منها ثم أبين حسب علمي الحكم عليها:

جاء في ص٣٨: [أراد عقيل من أخيه مالاً يجريه من بيت المال فأباه

عليه لأنه ليس له بحق فتركه وأقبل على معاوية.. إلخ..]

قلت: لم يصح.

وجاء في ص٣٨/ ٣٩

[وبلغ من إحكامه للسياسة واتقانه لها واجتذابه قلوب خواصه[يقصد المؤلف معاوية]. أن رجلاً من أهل الكوفة دخل على بعير له إلى دمشق في حال منصرفهم من صفين، فتعلق به رجل من دمشق فقال هذه ناقتي أخذت مني بصفين فارتفع إلى معاوية إلخ]

قلت: لم تصح وسندها ومتنها باطلان.

والمؤلف قال بعدها:

[فإن كان في هذه القصص بعض المبالغة إلخ]. فهو هنا ينكر المبالغة وكأنه يؤكد الأصل أصل هذه الرواية وهذا خطأ واضح فالرواية كلها باطلة لم يثبت منها شيء لاسنداً ولامتناً، لكن المشكلة أن المؤرخين والنقلة يكتبون وينقلون على العلات «دع عنك أهل الأهواء».

وفي ص٣٩/ ٤٠: أورد قصة أبي ذر مع معاوية قلت: لم تصح حسبما ذكرها المؤلف.

وقد طفق كثير من الكتاب والدارسين من الذين يكتبون عن السياسة الفكرية والاقتصادية طفق كثير منهم يكتب عن اشتراكية أبي ذر وقد استغلها الكتاب الماديون منذ قرابة قرن من الزمان.

والمشكلة هنا هي الجهل بأمور منها:

١ـ جهل النصوص، هل هي صحيحة أو ضعيفة.

٢ـ فقر كبير جداً في فهم أساسيات التوحيد ومقتضياته ولوازمه.

٣ـ جهل مركب لدى الكثيرين فيما يتعلق بالزكاة والصدقة الخاصة والمطلقة والهبات.

٤ـ خلط قبيح بين النص ولو كان ضعيفاً والاشتراكية العلمية البحتة أو المادية أو الفكرية.

وسبب هذا جهود المبشرين والمستشرقين الذين يكتبون بخبث دفين عميق، الأمر الذي أحدث إعجاباً من كثير من المسلمين ذوي الصبغة الثقافية والذين ينحون نحواً عجولاً شائناً، والذي حصل أنه لم يصطدم أبو ذر بمعاوية، ونصه ضعيف. كما لم يذع بين الناس ماذكره أهل الآثار فهو ضعيف

وشكوى معاوية التي رفعها إلى الخليفة الإمام عثمان ضد أبي ذر، ونفي عثمان لأبي ذر إلى الربذة قرب المدينة لم أجده بسند صالح يقوم.

أرأيت كيف يحصل الخطأ لدى المثقفين وكتبة التاريخ، وحتى لدى العلماء ذوي العجلة، أو الذين يفقدون الخلفية الواعية جداً ولم يقفوا على الأسانيد وحقيقة المتون والجرح والتعديل.

لاجرم، فالأمة بحاجة إلى بعث مبدع متجدد ليكون علم النص وعلم السند ظاهرين سيدين سائدين ليعاد إليهما عند مثل هذا حماية لجناب التوحيد وجانبه وحماية للأصحاب الخيار الكرام.

وأورد المؤلف في ص٤٠ قال:

[وصنع بعبد الله بن سبأـ صاحب القول برجعة النبي ﷺ ـ إلى الدنيا ووصاية علي على الخلافة]

قلت: تكلمت من قبل عن عبد الله بن سبأ وذكرت مايمكن العودة

إليه من كتب في كلام سابق. وقول المؤلف: [وصنع إلخ..] يقصد معاوية

وجاء في ص٤١:

[فقام في الجمع رجل من عبد قيس يقول [يامعشر المهاجرين أنتم أول من أجاب رسول الله ﷺ. إلخ..].

قلت: لم أجده حسب علمي بنص مرقوم في الأمهات بسند صحيح.

ثم جاء بنص عن ثورة العبيد والموالي والأعراب جاء بنص عن علي حول هذا. قلت: لم أجده.

وأورد في ص٤٢/ ٤٣/ ٤٤ نصوصاً عامة نقله كان من ابن هشام وابن اسحاق والكلبي والواقدي، لم أجد لها أصلاً صحيحاً.

ثم نقل نصاً مطولاً عن «مروج الذهب» للمسعودي قال: [روى المسعودي أنه«في أيام عثمان» اقتنى الصحابة الضياع والمال فكان لعثمان يوم قتل عند خازنه خمسون ومائة ألف دينار.. إلخ..].

وقد سبق أن بينت حقيقة[مروج الذهب] وأنه يحطب بليل بهيم فتنبه.

وليت المؤلف ناقشه حسب الذوق والنظر العقلي، مادام لم يقف على صحة أو ضعف ماذكره صاحب المروج. قلت: وماذكره لم يصح بسند يقوم حسب علمي.

ثم أسس المؤلف في ص٤٤/ ٤٥/ ٤٦/ ٤٧ آراء وتحليلات على ماسبق من نصوص زلّ فيها بحسن نية وحب للخير، لكنه عداه الصواب بجهل حقيقة النص.

وهذا طريق معلوم فإن كل من يلقط أو ينقل أو يحطب النص هكذا يقع في زلل متين، والمصيبة ليست هنا بقدر ماهي في تأسيس حكم شرعي ديني أو دنيوي، هنا يكمن الخطر أفلسنا بحاجة إلى بعث علمي نصي عاقل حكيم.

وبقي أن أشير إلى نقطة مهمة يقع فيها كثير من المعاصرين من أهل الأدب والثقافة لعل بعضهم يدونها دون قصد وإلا لو أدرك معناها لنبذها كل نبذ.

يقول المؤلف في ص٤٧:

[وكانا: «يقصد علياً ومعاوية» لأجل ذلك في موضع رشحتهما له الحوادث قسراً قبل أن يرشحا له بإرادة مريد].

ومن المعلوم في الفطر والعقول أن الحوادث لاتأثير لها لكن تكون بإذن الله تعالى سبباً من الأسباب سلباً أو إيجاباً، والله تعالى هو مسبب الأسباب فلا الدهر ولاالطبيعة ولاالأيام ولاالحوادث بفاعلة شيءما، فالله هو المدبر وهو المُصرّف للأمور بحكمة وعدل، ولهذا قال تعالى مبيناً دعوى الجاهلية الوثنية الأولى ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا۟ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ۚ بَلْ هُوَ مَا ٱسْتَعْجَلْتُم بِهِۦ ۖ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٤﴾﴾ وهي آية في بيان حقيقة كل حالة جاهلية تعتقد تدبير أو تصريف غير الله تعالى للحياة.

ولكن لابد من ذكر سبب الجهل بحقيقة التوحيد ولوازمه ومقتضياته، فالإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وليس هو مجرد تصديق القلب أو إيمان القلب فقط أو المعرفة بالله فقط، فهذه دعوى تحتاج إلى إثبات وهو العمل الخالص الصواب، فليس الإيمان

تمنياً أو تحلياً أو انتماءً لفظياً كلا إنه القول والعمل، وموافقة السلوك تماماً للإيمان موافقة إصابة وإخلاص.

ولما جهل بعض الناس مثل هذا، واعتمدوا على الثقافات وإنشائيات القول وترديد الكلام الإنشائي، والتلقي من ثقافات أخرى، تغيرت العقلية بأسبابها حسها ومعناها«فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» ويكفي كما قال زويمر أحد المبشرين يقول مافحواه: [يكفي أن ندخل الشك في قلوب المسلمين بإضعاف علومهم بإشغالهم بثقافاتنا].

فهل ياترى تحقق ذلك ولو بقدر قليل، وزويمر/ مبشر عنيد متعصب يقول مثل هذا القول لكن بعد أن أثمر دوره التبشيري الكريه، وطلع بعقل وتجرد ثم ولاينبئك مثل خبير.

وفي فصل جيد تحدث المصنف تحدثاً لبقاً متماسكاً فيه من الجودة بقدر مافيه من بيان غرض المغرضين لو سلمت كثير من نصوصه من الضعف في فصل[البيعة] ص٤٨، يقول المصنف قال في ص ٥١

[ثم توافد المتذمرون من الولايات مجندين وغير مجندين، وتولى زعامة المتذمرين في بعض الأحيان جماعة من أجلاء الصحابة كتبوا صحيفة وقعوها وأشهدوا المسلمين].

لو قال توافد المدفوعين من قبل أعداء هذا الدين لصدق لكنه تركها، والصواب أنهم مدفوعون بطرق غاية في التخطيط من يهود ومنافقين من غير الصحابة، فليس لصحابي يد إلا إن كان متأولاً ثم رجع واستغفر، فتنبه لهذه المسألة فهي غاية في الحيطة لحفظ جانب هؤلاء الكرام الذين لهم من الصحبة والحسنات والجهاد ونشر السنة

وحفظ الدولة مالهم ومايشفع لهم لو فعل بعضهم مافعل إن كان قد فعل.

وأما الصحيفة التي ذكرها فلم أقف على سند صحيح سالم من الرد إليها، وهذه ثانية فتنبه كذلك.

وماورد من ص٥٣ حتى ٥٥ يحتاج إلى ناهض من نص صحيح.

وورد في ص٥٥ في وسطها: [قال معاوية] [وقال عبد الله بن عامر] [وقال عبد الله بن سعد] وفي ص ٥٦: [وقال عمرو بن العاص]

هكذا يورد المؤلف صيغاً جازمة عن هؤلاء الأجلاء، يورد هذه الصيغ بجزم ولم يدر مامعنى «قال» إذا تلفظ بها صحابي، أو تلفظ بها أحد كبار الطبقة الثانية من التابعين، ولعله لو علم مافعل أبداً، لأنها تعني تأكد هذا القول الذي قد يكون دالاً على حكم ديني أو دنيوي بصحة سند عال غير منقوص. لكنه لايدري ومثله كثير لكن النية تختلف وأحسبه والله حسبه بنية حسنة.

لم أقف حسب علمي على صحة ماورد بتمامه فيبطل على هذا رأيه بعد ذاك، فتنبه وهذه ثالثة.

وفي ص٥٧: [وكانت حيرة علي بين التقريب والإبعاد أشد من حيرته بين الخليفة والثوار فكان يؤمر تارة بمبارحة المدينة ليكف الناس عن الهتاف باسمه.. الخ..]

نعم المصنف هنا وفي ص٥٨ اعتمد جداً على التاريخ وأخبار الرواة الواهنين، وهو هنا يورد الحال بمعناه والمعنى يؤدي أحياناً معنى النص المراد، لكنني لم أطلع على صحة ذلك بسند سالم من المعارض بمتن

صالح قويم وهذه رابعة.

وفي ص٥٩ قال[قال سيف بن عمر عن جماعة من شيوخه.. إلخ..]

قلت: قد بينت حال سيف بن عمر فعد إليه فهو جد مفيد ولعلي أستفيد.

وفي ص٦٠ قال[فطلحة والزبير كانا يشبهان عثمان في كثير مما أخذه عليه المتحرجون في الدين وتمرد الفقراء المحرومون إلخ]

مثل هذه العبارات مولدة نقلها المصنف على علاتها بمعناها مما كتبه أهل الدس، أو ممن ينقلون عنهم دون تدبر وروية وأمانة فعبارة[الفقراء المحرومون] هي من بنات فكر أهل الفتن استغلها ذوي الاتجاه المادي فلاكوها ووراء الأكمة ماوراءها فتنبه وهذه خامسة.

ليس من اليسير الكذب وتشويه السمعة، وليس من اليسير اللعب على أصحاب العقول الكبيرة خاصة مايجري بين الأقرباء من حسد ووشاية، ولو كانت بطريق الرأي والنصح فالحسد والظلم لكل واحدة صور وصور يدركها العظماء الرجال الأفذاذ في هذا الحين وكل حين.

ومؤلف [عبقرية الإمام علي] في تناوله ماتناوله في ص٦٢ نسب عن علي نصاً يقوله في طلحة أحد العشرة أورد هذا النص الذي يقول: [ويلي من طلحة أعطيته كذا وكذا ذهباً وهو يروم دمي].

أجزم أن المؤلف ينقل ويحلل بحسن نية لكن هل يكفي هذا.؟ كلا لأنه نقل خطير يدور حول أناس هم خيار من خيار، فلا يكفي مجرد

النقل من كتب ولو كانت جيدة النظر بجودة مؤلفها الذي قد يفوته صحيح النص، وماأورده المؤلف هنا لم يصح.

وماطرحه في ص٦٣ حول معاوية بن أبي سفيان وكذلك عمرو بن العاص من رأي وسرد لهذا الرأي لايقوم، وإنما تلقف ماأورده من كتب لايقوم لها قائم من حيث صحة النص، اقرأ مانقله عن عمرو بن العاص مثلاً ففيها نقل:

[إتق الله ياعثمان، فإنك قد ركبت أموراً وركبناها معك]. ثم بقية النص يقول[فتب إلى الله نتب]. تصور صحابي جليل يعرف الخطأ عيناً عيناً ثم يرتكبه ولايقلع عنه بل يستمر عليه حتى يتوب رئيسه، وهذا أمر غاية في الغرابة أن يورده المصنف ليقتنع به ويقبله من لاعلم له بالأسانيد والرواة وحقيقة الجرح والتعديل، فبجانب ضعف هذا النص فمتنه يصطدم بواقع رد غير مردود فإن من علامات بطلان المتن أو ضعفه مصادمته لواقع حال باطلة.

تصور المتن تصوراً أميناً عاقلاً متجرداً تجده متهالكاً فكيف إذا كذلك.

نعم العصمة للرسل صلى الله تعالى عليهم وسلم، لكن فإنك لاتجني من الشوك العنب. وعذر المؤلف أنه يريد الخير لكن زاده كان حطب ليل فبالله كيف الحال؟

واقرأ أيضاً مانقله هكذا عن عمرو بن العاص: (والله إني كنت لألقى الراعي فأصرمنه على عثمان). وهذا أبطله جملة من علماء الجرح والتعديل فلم يقل عمرو هذا ولاالذي قبله لم يقلهما ظناً، بل لم يقلهما حسب أمور علمية سنداً ومتناً بينت زيف هذين النصين لغرض مغرض

أو شهوة خبيث.

ثم في ص٦٦ قال عن علي (وعلم أن قريشاً لاينصرونه). أي لاينصرون علياً، لاأدري من أين جاء بهذا الجزم، أما أنا حسب علمي فلم أقف على نص قائم سنده لايريم، ثم سار المؤلف يؤسس على هذا.

وأورد في آخر ص٦٦ وحتى ص٦٧ نصوصاً ثلاثة لم يصح منها شيء.

لكن المشكلة هي تأسيس الرأي الجازم عليها، والمشكلة الأخرى هي أنها تمس حياة سادة الدنيا فتنبه، أليس القصد من كونها ضعيفة أو باطلة أليس القصد هدم الدين نفسه بهدم نقلته بضعضعة الثقة فيهم؟ فكن من هذا على بينة.

ثم أورد المؤلف في ص٦٨ و٦٩ خطاباً لعلي إلى معاوية أورده هناك نقتطف منه شيئاً يسيراً.

«سلام عليك. أما بعد: فإن بيعتي بالمدينة لزمتك وأنت بالشام، لأنه بايعني الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان». «فادخل فيما دخل فيه المسلمون، فإن أحب الأمور إليّ قبولك». «وأما تلك التي تريدها ـ يعني الخلافة ـ فهي خدعة الصبي عن اللبن» «ولعمري لئن نظرت بعقلك دون هواك لتجدني أبرأ قريش من دم عثمان».

تدبر هذا الخطاب تدبر هذه الرسالة تجدها في أولها سارت مسار الصحة ثم عرجت إلى ماليس من خلق علي كريم، تربى في بيت نبي ورسول كريم حلل هذه الرسالة عقلاً ثم عول بعد إلى مصادرها بسندها.

وكتب التاريخ والسير والأخبار ينقل بعضها من بعض، ويأخذ بعضها آثار البعض، فيزيد هذا وينقص ذاك، ثم يأخذ كثير من المتأخرين بذنبات تلك الآثار على أن هذه الكتب الفيصل دون سواها.

وتعجب من مجرد النقل، ثم لك أن تعجب بطرح طويل مبني على هش القول وضعف الرواية ولين السند ثم لك ثالثة أن تتغير ملامح وجهك حينما ترى الأحكام تبنى على مثل مالايقوم له الطائل من هنا أو هناك.

ويورد المؤلف إجابة معاوية فتخسر التوقع بما كان كيف كان فضلاً عن أن يكون، تخسر التوقع أنك لم تجد مصدراً ولم تجد تحليلاً ولم تقف على نواهض من نقل أو إشارة أو تلويح.

نعم المؤلف أفضل من صاحب [علي وبنوه] و[والفتنة الكبرى] وأسبق فضلاً وخيراً من جرجي زيدان، وليس له فضل دع عنك أبا رية، وساطع الحصري، وسواهما، لكنه يؤاخذ وإن لم يكن محدثاً ولامحدثاً فقيهاً أن يتحدث عن أناس ليسوا عاديين، وليس هذا من باب العواطف أو من صيغ المبالغة الواردة في معارج اللغة، نعم الصحابة ليسوا مثلي، ولامثلك مهما كنت مهم الحملة للدين والعلم وشئون الدنيا بنص ثابت صحيح، وهم كما جاء في جـ١ (الجرح والتعديل) وسواه أعلم الناس وأتقى وأبر الناس خلال تطاول القرون.

فكر بأمانة وتمام تجرد وعقل ونزاهة تجد قولي ماثلاً أمامك كجبل أشم لايزول.

ثم جاء بنصين في ص٧١ وهما عن الأشعث بن قيس، لم أجد لهما

سنداً يقوم.

ثم في ص٧٢ قال المؤلف:

[وكان أنصار التحكيم قد تكاثروا واجترؤا على أمير المؤمنين.. إلخ..]

وقصة التحكيم أبطل غالبها الإمام الثقة الطبراني فقال عنها: رجالها غير ثقات، والطبراني تابعه آخرون بعدم توثيق قصة التحكيم، ومثل هذا لايعاد فيه إلى كتب التاريخ إلا لمجرد الاستفادة من مجمل الروايات ثم عرضها بعد ذلك على كتب نقد المتون والأسانيد.

ففي ص٧٢/ ٧٣/ ٧٤ ينقل ويحلل ويشتد كأنما مانقله ضربة لازب وتلك من غيره (شنشة نعرفها من أخزم) ومثلها يقال فيها(مايوم حليمة بسر).

وفصل قصة التحكيم في ص٧٤/ ٧٥/ ٧٦ وذكرت من قبل أن الإمام الطبراني ضعفها بسبب ضعف السند، وهذا بيّن جداً لمن نظر أسانيد قضية أو قصة أو رواية التحكيم بين أبي موسى وعمرو بن العاص.

وتدبر ماجرى بعين فاحصة وثابة نحو الأمانة وصدق التجرد ونزاهة النظر تجدها ضعيفة، ومع هذا يتناقلها المؤرخون مع أنها تلمس حياة أخيار هذه الأمة.

وكم لفق الملفقون وزين المزينون على علي ومعاوية وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة مالايحصل إلا من باب حمق الحمقى وجهل الجاهلين فتنبه لهذا.

وجاء في ص٧٧ ماذكره المؤلف عن الحوار بين علي والخوارج بزعامة

قائدهم عبد الله بن الكواء، ولم أجد لها أصلاً صحيحاً حسب علمي ونظري، ويكفي أن الخوارج خوارج أهل زيغ وفتنة سواء قاموا ضد علي أو ضد معاوية أو ضد غيرهما يكفي أنهم كذلك وأنهم أهل شر وفرقة وعصبية ممقوتة جاهلة.

ثم في ص٧٨/ ٧٩ أورد بعض نصوص فيها نظر، ماخلا ماجاء في آخر ص٧٩ فهو صحيح بالاطراد من اجتماع الثلاثة: عبد الرحمن بن ملجم/ والبرك بن عبد الله/ وعمرو بن بكر، وحلل النتيجة فيما يتعلق بعلي وابن ملجم وكيف حصل ماحصل، لكن قوله:

[فهي المصادفة السيئة مهما تلتمس لها علة من علل التاريخ]

فهذه عبارة يكتبها بعض أهل الفلسفة والأدب وفلسفة الحياة، بعضهم يكتبها جهلاً بحقيقة التوحيد، وبعضهم يكتبها تبجحاً، والثالث يكتبها ارتماءً بفشله نحو الكون والإنسان والحياة، وهذا الصنف لديه غائية الحياة لاتلوي على شيء وهذا النوع يتعلم ويتظاهر بالأستاذية وإذا لم يوافقه غيره أو جرحه بتشديد الراء، يرى أن غيره دون مستواه في فهم ثقافته ولغته وماترمي إليه، فقلّب نحو هذه الأصناف فلن يعود إليك البصر حسيراً.

وفي ص٨٣، وتحت عنوان [سياسته] تحدث المؤلف في «عبقرية الإمام علي» فقال:

[تسري في صفحات التاريخ أحكام مرتجلة يتلقفها فم من فم، ويتوارثها جيل عن جيل، ويتخذها السامعون قضية مسلمة مفروغاً من بحثها والاستدلال عليها]

تأمل هذه الكلمات بعين نفاذة وقلب واع وعقل بصير، تجدها

كلمات ولاجرم تحكي حال المؤرخين والمحللين والآدباء وكتاب التراجم والسير، دع عنك المغرضين وذوي الأهواء الذين تعرفهم بلحن القول وسير اليراع على الطرس.

إن جملة كثيرة وكثيرة مبثوثة في كتب التاريخ والأدب في الأمهات والفروع وكذا بعض علماء الشريعة الذين ضعفوا أو تهاونوا في معرفة الآثار بدقة متناهية صحيحها من ضعيفها منكرها من معروفها، التدليس والإرسال الخفي، والشاذ والمعلل إلخ... تجد جملة كثيرة وتجد جملاً كبيرة تحتاج إلى نظر طويل وطويل لخطورة مابني عليها من أحكام في شئون الدين والدنيا، ففتش وقارن وتمهل تأمل ثم انظر واحكم، ولم يفارق المؤلف الحق في هذا، خاصة إذا نظرنا كتاب (الأغاني) أو (مروج الذهب) أو (المستطرف) أو (العقد الفريد) وهو خير بكثير من (الأغاني) لم يفارق الحق في هذا فليته تجاوز الله تعالى عني وعنه بواسع فضله ورحمته ليته طبقها من كلمات صحيحة من كل مأخذ.

ثم عالج بعد ذلك نفسياً وواقعاً ماقيل بشأن علي، ورد الخطأ فيه إلى الصواب بفهم سديد، ثم جاء في ص٨٤ وبين ماأخذوا عليه وبعد هذا في ص٨٥ أورد نصوصاً أعالجها حسب فهمي بما يلي:

قال: [جاءه المغيرة بن شعبة بعد مبايعته فقال له: إن لك حق الطاعة والنصيحة، وإن الرأي اليوم تحرز به مافي غد، وإن الضياع اليوم تضيع به مافي غد، أقرزْ معاوية على عمله وأقرزْ العمال على أعمالهم، حتى إذا أتتك طاعتهم وبيعة الجنود استبدلت أو تركت، فأبى وقال: لاأداهن في ديني ولاأعطي الدنية في أمري.

قال المغيرة: فإن كنت أبيت عَلَيٍّ فانزع من شئت واترك معاوية، فإن في معاوية جرأة وهو في أهل الشام يستمع له ولك حجة في إثباته إذ كان عمر قد ولاه الشام فقال علي: لا والله.. لااستعمل معاوية يومين.

ثم خرج المغيرة، ودخل ابن عباس فقال له لما علم رأي المغيرة: إنه نصحك.

قال علي: ولم نصحني؟

قال: لأنك تعلم أن معاوية وأصحابه أهل دنيا فمتى ثبتَّهم لايبالون بمن ولي هذا الأمر]. إلخ

المؤلف هنا بعد ذلك الكلام الفريد يقع في شيء حذر منه لكن بحسن نية، وأحسبه كذلك وإلا فحسب علمي فإن سند هذه الرواية لايقوم فتنبه لهذا

وأورد في آخر ص٨٥ قال:

[فبعثوا بزياد بن حنظلة التميمي يعلم ماعنده من أمر هذا الانتقاض.. إلخ..].

قلت: لم أجدها صحيحة.

ثم أورد في ص٨٦ تحليلاً ونصاً آخر لم أجده يقوم.

وفي ص٨٧ طرح آراء وحلل، لكنه من نص ضعيف، فتنبه.

وكذا فعل في ص٨٨/ ٨٩.

ومثل ماطرحه من الولايات والعزل والآراء المنقولة، كل هذا تتعلق به أحكام كبيرة لابد فيها من نص صحيح بالرجوع إلى أمهات الصحاح

والسنن، ويكفي للألمعي أن يدرك أن المؤرخين وكتاب التراجم والسير المطولة، وكذا بعض العلماء الذين لايحققون النص والسند لايحسن التعويل عليهم، وفي الأمر مندوحة تبرأ بها الذمة.

فلابد إذاً من التدقيق ولابد من الصبر وطول النفس، ولابد من طول التأمل وتقليب حال النص وسنده في مثل نصوص تتعلق بها أحكام دينية أو دنيوية أو تمس حياة أشخاص لهم هيبة وقدر كبير ديناً ودنيا، لابد من هذا كله فواقع الأمانة، وواقع حماية التراث، وواقع حفظ الحق، كل هذا يوجب لزوم مايلزم على كل حال.

علي بن أبي طالب خليفة إمام وإمام خليفة كما إخوانه الثلاثة قبله الذين سعوا جادين ديناً ودنيا، وسعوا باذلين فاتحين ثم غنموا الربح تترا على تجرم القرون، ومكنوا لدينهم بفضل الله مانعم وينعم به المسلمون على تعاقب العهود الطوال.

وماهم ولاجرم إلاّ الخير بنشرهم لسياسة الدين والدنيا، وبث القيم والآداب والأخلاق، نصوصهم وآثارهم في سياسة الحياة وتأصيل الأحكام مبثوثة لافي كتب التاريخ والأخبار والأدب لكنها مبثوثة في الصحاح والمسانيد والمعاجم معاجم الأثر النبوي.

ومن هنا يبدأ خلط الورقة بأختها ويحصل خلط الذهب بالحديد، وأحياناً يوضع الملح في الرماد فتكون الحال رقماً على الماء وكتابة في الهواء.

حينما أعمد إلى كتب التاريخ والأخبار والأدب فأنقل منها واستشهد بها على حياة الأربعة الأئمة الأخيار أو إخوانهم الصحب الكرام، فإنني

أضحك على القراء لكن بلباس المثقف الكبير أو الباحث العظيم أو الناقد المحلل الجليل، أضحك عليهم إلا القليل منهم، لأن الكثير منهم يحبون الخبر العاجل والرواية العجولة، ولأنهم لايعلمون حقيقة النص عن مثل هؤلاء، لكن ألم يكتبه وينقله ذلك المثقف والباحث والناقد النحرير إذاً صح مايكتبون.

وهذا الحين عجيب جداً، فالتعاليم الأستاذية تضرب أطنابها لكنها لاتنطلي على قليل من الناس هم حقاً الذين يدركون الشنشنة وأنها من أخزم معروفة معلومة لاتريم، أما الكثرة فتابعة مقلدة تصحو وتنام وهكذا الحال.

ومؤلف [عبقرية الإمام علي] خير بكثير من غيره مافي ذلك شك، لأنني ألمس منه ذلك عياناً بياناً لكن هذا لايعفيه ـ تجاوز الله تعالى عني وعنه بمنته وفضله ـ من أن ينقل هكذا خاصة والصحابة يلزم من الدين بالضرورة حفظ حقهم وتمحيص ماورد فيهم.

يقول في ص٨٩:

[وعلى هذا كله حاسنوه ولم يصارحوه بعداء لم يكن الجيش الذي خرج من مكة إلى البصرة بيائس من الخروج إليها إذا لم يصحبه طلحة والزبير].

وفيها يقول:

[لأن قيساً بن سعد كان أقدر أصحابه على ولاية مصر وحمايتها. وكان كفؤاً لمعاوية وعمرو بن العاص في الدهاء والمداورة].

تمحص في: [وكان كفؤاً لمعاوية وعمرو بن العاص في الدهاء

والمداورة].

فتش /الصحاح/ السنن/ المسانيد/ المعاجم عفواً فتش كتب الحديث لن تجد بسند صحيح مثل هذا لكنها كلمات مستوحاة من طبيعة الحال وهذا غاية الخطر لأننا هنا نصور الحياة لديهم تطاحن نفس وتكالب دنيا وليس الحال كذلك، وعد إلى آخر سورة / محمد/ ﷺ.

وجاء في ص٩٠:

[ثم أغراه معاوية بمناصرته والخروج على الإمام].

وفي ص٩٢:

[فإذا بجيش يبلغ عشرة آلاف يشرعون الرماح ويجهرون بأنهم كلهم قتلة عثمان].

وفي ص٩٣ أورد عن عائشة نصين ثم في آخرها قال: [والمؤرخون الذين صوبوا رأيه في التحكيم. . .إلخ].

ثم جاء في وسط ص٩٤ فقال: [فليس في أيدي المؤرخين الناقدين إذن حل أصوب من الحل الذي أذعن له الإمام].

عد إلى ماجاء في ص٩٠: [ثم أغراه إلخ]. تجدها كلمة جاءت طائرة لاتلوي على شيء، جاءت بنقل ليس له أصل من سند صحيح، أو أنها جاءت متقولة بنية سيئة فتناقلها الناس والمشكلة أن كثيراً منهم يؤسس عليها.

وانظر إلى ماورد في ص٩٢ [فإذا بجيش إلخ] فتش كتب الآثار المسندة الصحيحة سوف تعود خالي الوفاض لكنها الشنشنة.

وطالع ماجاء في ص٩٣ من النصين عن عائشة فلن تجدها في صحة

ناهضة من نص مرقوم ثم يأتي في ص٩٣/ ٩٤ فيذكر: [والمؤرخون الذين صوبوا إلخ] و: [فليس في أيدي المؤرخين..إلخ].

لست أظن أن مريضاً يعاني ألماً في أسنانه يذهب لطبيب باطني ولاالعكس، فإن حصل فقد يعالج علاجاً عاماً بالمسكنات ليعبث التسوس بالأسنان لتسقط.

وهذه حال من يعول على كتب التاريخ أو الأدب أو الأخبار فيما جرى بين الصحابة.

إن الصحابة أخبارهم آثارهم وماجرى بينهم مبثوثة في صحاح السنة مرقومة هناك بلغة عربية مبينة، فهل يجوز في العقل وإن كان ضعيفاً أن أترك أصلاً صحيحاً أميناً عذب شرابه إلى فرع ملح أجاج تصب فيه إلى هذا مصارف البيوت.

إن المعاصرين من المحققين من العلماء وكذا الباحثين والمحللين وكتبة الأدب يقعون في شر مستطير من تعويلهم على آثار ليست بذاك فكيف إذا كانت متقولة من شعوبي، أو صاحب فكر مادي عاجز مريض جل فهمه التقليد والإنشاء من هنا وهناك، والنظر بعين الأستاذية وهو يتمزق لو دخلت نفسيته يتمزق مرضاً ذهانياً عصابياً يستره برجراج من الطرح المتعاظم الموجه بكسر الجيم.

فليس لكتب التاريخ أن ينقل منها نص يحكي حال الصحابة إذا تعلق به حكم ديني أو حكم دنيوي فضلاً عما جرى بينهم، وإذا كان فاقد الشيء لايعطيه فعليه أن يحوزه بأمانة ومسؤولية وصدق وولاء لربه وفهم سديد ومثله يحوز الشيء فيعطيه.

وخذ ماجاء في ص٩٥ أورد نصاً يقول:

[.. والله مامعاوية بأدهى مني. ولكنه يغدر ويفجر ولولا كراهية الغدر لكنت من أدهى الناس].

قلت: لم يصح بسنده ولابغيره.

وانظر ماجاء كذلك في ص٩٦ عن عمرو بن العاص أنه قال (إنه لايصلح لهذا الأمر إلا رجل له ضرسان، يأكل بأحدهما ويطعم بالآخر).

ولم يعالج المؤلف مثل هذا النص ولا الذي قبله، ولاعذر له لسبق حكمه على كتبة التاريخ أنهم ليسوا بذاك. ويعلم بالبداهة الفطرية سقوط هذا المتن فضلاً عن كونه ساقطاً سنداً.

وفي ص٩٧ جاء بثلاثة نصوص لم أجد لها سنداً ناهضاً.

وفي ص٩٨ قال:

[ولم يكن معاوية زاهداً في الخلافة في عهد أبي بكر أو عمر أو عثمان ولكن الخلافة كانت زاهدة فيه].

هذا كلام المصنف، لكن هل تدري لِم قال هذا؟ إن مثله ـ تجاوز الله تعالى عني وعنه ـ مثل طبيب اعتمد على تحليل خاطىء فصرف العلاج فتضاعف المرض.

إن المصنف حينما اعتمد على نصوص ضعيفة جاءت آراؤه واجتهاداته عن معاوية وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة جاءت ضعيفة، لكن المشكلة أنه يتحدث عن أناس غير عاديين نعم غير عاديين، فهم الأئمة الصحابة حملة العلم السادة الأخيار، نعم جرى

بينهم ماجرى لكن يجب أن يكون مايدون عنهم صحيحاً إذا كان ولابد من طرق ماجرى بينهم، والصحابة بشر يصيبون ويخطئون كغيرهم، إلا أن حالهم ترقى درجات عن غيرهم فلابد هنا من صحة النص ولاكلام، ومع فرض صحة النصوص وليست كذلك فان الدخول في قضايا النيات خطير جداً فتنبه.

وقال في ص١٠٢:

[لنعلم منها العائق الذي كان في أيدي الحوادث والعائق الذي كان في يديه]

وقد سبقت الإشارة أن الحوادث لاعمل لها فالمدبر هو الله تعالى بحكمة وعدل وقسطاس مستقيم، وهذه عبارة تلاك كثيراً على ألسنة الكتاب والمثقفين لايدرون مرادها تقليداً أو جهالة لحقيقة التوحيد.

أما الإمام الخليفة الرابع فليس في حال ضعف وليس هو في زمن لايريده ويريد غيره، بل هو لها وابن بجدتها، جمع بين العقل والدين والعلم والقوة كأحسن مايكون ذلك، لكن تدبير أهل الفتن والمنافقين مع تدبير المجوس واليهود كل هذا كان سبباً في شيء حصل وقد ألمح إليه النص ورسمه في [العواصم من القواصم].

وفي ص١٠٤ أورد قائلاً:

[ويرى بعض المؤرخين أن قريشاً كانت تحقد على الإمام وتنحيه عن الخلافة لعلة أخرى تقترن بهذه العصبية التي أوقعت التنافس بين بيوتها وبين بني هاشم] ثم راح يعلل.

ض والمشكلة هنا من رأي المؤرخين المستخلص من:

١ـ آثار ضعيفة.

٢ـ آثار ملفقة.

٣ـ نتائج يرفضها العقل السليم.

٤ـ النقل المجرد من كل حدب وصوب.

٥ـ حرص الشعوبية على الباطل أبداً.

فلم يكن استنتاج المؤلف صحيحاً، وقريش إن كان حقاً ما قال قد أذهب الله تعالى عنها النخوة والعصبية بهذا الدين الذين عرفوه وعملوا به ونشروه وجاهدوا بسببه، فهل يصح عقلاً أن يبيعوا دينهم هكذا، إن ماجرى بين الصحابة ويعني بقريش المهاجرين «وهذه من أساليب الشعوبية» لم يصل إلى درجة ماذكره المصنف نقلاً عن المؤرخين، إنما الذي حصل اجتهاد من بعضهم حول أمور شرعية اجتهادية، المصيب مأجور والمخطي كذلك، والذين يلوكون مايلوكون يخسرون صدق الأمانة ورداء النزاهة ويمتطون سخافة الرأي و«الفراغ مقتلة» و«قصر النفس ضياع» و«العجلة ندامة» و«النقل المجرد غبا» و«والخلط جهل» فخذ أيها المطلع أو دع.

وجاء في آخر ص١١٠ كلام يحتاج إلى نظر يطول، وغالب ظني أن المؤلف هنا في ص١١٠ لم يتمعن جيداً في نفسية الخليفة الرابع فقد درس العصر ودرس البيئة وهذا عظيم، لكنه لما درس حياة الإمام علي كانت دراسته مافي ذلك شك مفتقرة إلى بصيرة نافذة جداً لكن مبنية على نص صحيح، وهذا ما كان يعوز المؤلف فقد كان يعوزه النص الصحيح الذي كان يبنى عليه الفهم السليم فما جاء في آخر هذه الصفحة قد كان يحتاج

من المؤلف إلى مكث طويل حتى يكون نظره مصيباً أو هو قريب من المصيب.

ثم بدأ مؤلف [عبقرية الإمام علي] من ص١١١ حتى ص١١٨ يتحدث عن «حكومته» ويلاحظ الحصيف أنه فعل ثلاثة أشياء:

١ـ اختصر ماحقه طول البسط بناهض من نص صحيح مرقوم.

٢ـ أورد نصوصاً ضعيفة.

٣ـ بنى على هذا مابنى.

يقول في ص١١١:

[إن الاسلام كان دعوة طبيعية تلقاها العالم وهو مستعد لها مستريح إليها، فرسخت دعائمه وامتنعت حدوده بعد أعوام قليلة من ظهوره، وسكن إليه الناس مؤمنين بدوام ظله وشمول عدله سوى من دخل فيه ومن أوى إلى حكمه وهو باق على اعتقاده].

قلت: صحيح، ويقصد بالاعتقاد دين أهل الكتاب.

وقال:

[إن أعداء الإسلام كانوا في شاغل عنه بما أصابهم من الوهن وأحدق بهم من المخاوف.. إلخ...].

قلت: هذا مايلاحظ عليه فإن أعداء هذا الدين لم يكونوا في شاغل عنه فلم تكن الحرب عرقية أو عصبية إنما كانت حرب عقيدة، نعم أصاب أعداء هذا الدين خور وخوف لما يرونه من انتشار له وعدل وأمانة ونزاهة، لكنهم لم يغفلوا ساعة عن حربه ولو على سبيل المصابرة والموادعة.

ونقل في ص١١٣ جملة من نصوص وردت عن الإمام علي تدور بين الصحة والضعف، وقد حكى ابن قيم الجوزية في كتابه الذائع الصيت «إعلام الموقعين» شيئاً كثيراً عما ورد عن الإمام علي هنا خاصة ماجاء في آخر ص١١٣ فمراجعة الإعلام هناك يغني عن بعض ماورد في هذه الصفحة.

وقد حلل المؤلف في ص١١٤/ ١١٥ شيئاً من هذه النصوص فوفق في ذلك.

وفي ص١١٦/١١٧ جاء بآثار متناثرة تدور بين الصحة والضعف لكنها في مجملها لها أصول صحيحة باعتبار المعنى عن الإمام علي وغيره من الأئمة الأصحاب.

وقد نظر المؤلف في ص١١٦/ ١١٧ مانظر من آراء طرحها لكنه طرح كان قد اتكأ على نص في غالبه لايقوم.

في آخر ص١١٦ أورد:

[جيء إلى عمر بن الخطاب بامرأة زانية يشتبه في حملها، فاستفتى الإمام. . فأفتى بوجوب الإبقاء عليها حتى تضع جنينها، وقال له: إن كان لك سلطان عليها، فلا سلطان لك على مافي بطنها].

انظر «فاستفتى الإمام. . إلخ» ثم انظر السند في مظانه.

وفي ص١١٧ نقل:

[وانتزع إمرأة من أيدي الموكلين بإقامة الحد عليها. . وسأله عمر فقال: أما سمعت النبي ﷺ يقول «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصغير حتى يكبر، وعن المبتلى حتى يعقل» قال: بلى،

قال: فهذه مبتلاة بني فلان فلعله أتاها وهو بها. قال عمر: لاأدري، قال: وأنا لاأدري فترك رجمها للشك في عقلها].

وماينقله المصنف هنا يقرر حكماً شرعياً في حد من الحدود قرره نص صحيح مرقوم، وتتالت النصوص مثله، وأطنب عليه بعلم وفهم ابن حجر العسقلاني والنووي وابن حزم وابن قدامة وابن عابدين والسرخسي وابن جرير الطبري وابن كثير وسواهم.

لكن هل تدري لماذا المصنف جاء بهذا النص وسلّمَ أنه صحيح؟ لأنه أورده على صيغة الجزم لأنه ينقل من كتب الأدب والتاريخ وتراجم السير المطولة، تلك التي تحطب ليلاً فعلّها تمسك بأفعى أو هي تمسك بها فلا يقوم للحاطب قائمة إن أصيب منها.

وهذا النص لأوله أصل صحيح لكن آخره ليس بذاك.

ومثله: [وأتي بامرأة...] ص١١٧ ويعقب ليقول: [وهذه أمثلة قليلة من أمثلة كثيرة في القصاص وتفسير الشريعة]. وتعقيبه هذا يوحي بخروجه عن منهجه أنه لايكتب تاريخاً ولاسيرة يوحي بخروجه لأنه قرر حكماً على رواية تاريخية، وهذا مايصادم منهجه الذي تبناه.

ثم فيها أورد إحراق بعض أهل الطوائف، قلت فعل علي صحيح ومتنه صالح، والمتن قوي، لكن الإحراق لم يرد به نص صحيح.

وجاء في ص١١٨ مانقله عن الإمام الطبري في تاريخه: [رأيتُ علياً عليه السلام خارجاً من همدان فرأى فتيين يقتتلان ففرق بينهما ثم مضى فسمع صوتاً... إلخ].

قلت: الطبري في تفسيره وتاريخه له أسانيد مستقلة بشيوخه إلى المتن

المراد، وقد يلتقي مع بعض أئمة المحدثين في بعض الشيوخ «الرواة» فالطبري أصل في الرواية بسنده، وجميل من المصنف أن نقل عنه لأن الطبري ليس مثل المسعودي أو الأصفهاني صاحب «الأغاني» إلا أن في نفسي من صحة هذه الرواية شيء.

ثم أبعد النجعة جداً، أبعد جداً في فصل [النبي ﷺ والإمام والصحابة] إذ أورد مثل:

[منها ماانفرد به، وهو حديث الخيمة الذي رواه الصديق رضي الله عنه حيث قال: رأيت رسول الله ﷺ خيم خيمة، وهو متكيء على قوس عربية، وفي الخيمة علي، وفاطمة والحسن والحسين، فقال: معشر المسلمين.. أنا سلم لمن سالم أهل الخيمة، حرب لمن حاربهم، ولي لمن والاهم، لايحبهم إلا سعيد الجد طيب المولد، ولايبغضهم إلا شقي الجد ردي الولادة].

كل مسلم عل وجه الأرض يدين الله بحب «آل البيت» ويترضى عنهم من غير غلو ولا تفريط. ومن هو الذي لايحبهم فضلاً عن أن يناصبهم العداء

لكن الرواية لها ضوابط سواء كانت في حكم دين أو دنيا، أو كانت في مناقب الصحابة، ولايستطيع.. الجاهل.. السفر إلى مكة أو فلسطين مثلاً إلا بسند حسي من معرفة الطريق والزاد والأمن والسبيل المؤدي إليهما مع السماح له بالإذن في ذلك فكيف بالعاقل؟.

ولايمكن لمتن ما أن يقبل ولايمكن لسند ما أن يؤخذ به إلا بعد نظر ونظر مبين.

فقد حمى الله جل وعلا السنة بجهابذة النقاد الذين يدور علمهم بين الموهبة وصقلها بنظر طويل طويل يمتد أحياناً سبعين عاماً كحال صالح بن كيسان أحد كبار تلاميذ الزهري، ويمتد أقل بقليل كحال شعبة بن الحجاج وابن مهدي والبخاري ومسلم وابن المديني وابن معين، وسعيد بن منصور ويحيى بن سعيد القطان وابن أبي شيبة والذهلي والسفيانين وسواهم، فلا يقبل متن ما أو سند ما هكذا كيفما اتفق، كلا، لكنه علم الرواية وعلم الدراسة خلال سنين، ومن هنا تسقط معادلة صاحب [أضواء على السنة المحمدية] و[على هامش السيرة] و[وعلي و بنوه] و[الفتنة الكبرى] و[فجر الاسلام] و[ضحى الاسلام] و[الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز] ويسقط غيرهم ممن يجهلون حقيقة السند ماهو مأصله كيف كان وكيف يكون؟ ماحقيقته ماضابطه ماهي نتيجته؟

وهم جهلوا هذا جهلوه عجزاً وضعفاً لأنهم يكتبون هكذا وينقلون هكذا، وبين كل صفحة أو أكثر يريدون إخضاع السند للبحث العلمي، وهم لايدرون ماهو السند ولاضابط البحث العلمي إلا ضابط الخطاب العرضي الإنشائي.

وإن كان بعضهم حسن النية لكنه دار مدار القوم في طرح شائن كريه.

والسند الذي أورد المؤلف متنه لم يصح فتنبه لهذا تكسب الحمد.

وجاء في ص١١٩ هذا النص: (أي الناس إلى رسول الله ﷺ قالت فاطمة، فقيل من الرجال.. قالت زوجها.. إن كان ماعلمتُ صواماً قواماً) وأورد هذا الأثر عن عائشة.

قلت: أصله صحيح بمطلق النص.

وفيها أورد: (سئل رسول الله ﷺ عن أحب الناس إليه فقال: من النساء: عائشة، ومن الرجال أبوها).

قلت: صحيح، ولا تعارض لمن أدرك محبة البنت والزوجة والصاحب والقريب فكل حب خاص، إلا أن هذا لاتتعلق به أحكام شرعية من سياسة الحكم والولايات.

ثم علل المؤلف في ص١٢٠/ ١٢١ تعليلاً بين بين وإن كان لايخرج عن مدار محاولة تلمس الصواب، إلا أنه بجانب هذا كله يجب نظر نصوص أخرى تدور حول الحب والمولاة، وسياسة الدنيا كما هو مرقوم في مطولات الآثار الصحيحة، فعلي إمام من آل البيت لايبغضه ولا يبغض صحابي عرفت صحبته إلا من كان منافقاً، لكنّ علياً يمتاز بكونه أحد الأربعة، وبكونه من آل البيت، وبكونه من العشرة.

وجاء في ص١٢٣ قوله:

[فمن المعلوم أن علياً كان يرى أنه أحق بالخلافة من سابقيه إلخ]

فلم يورد نصاً من هذا الذي يشير إلى أنه معلوم، نعم جاء بنص أن علياً قال: (فإن يكن الفلج به فالحق لنا دونكم).

قلت: لم أره بسند يقوم، وثبت أن علياً بايع أبابكر وعمر وعثمان وأنه فضلهم على غيرهم.

ثم جاء في ص١٢٤ ليقول:

[يقول من خطاب إلى معاوية «ذكرت إبطائي عن الخلفاء وحسدي إياهم والبغي عليهم، فأما البغي فمعاذ الله أن يكون، وأما الكراهية لهم

فوالله ماأعتذر للناس من ذلك»].

قلت: لم أجده سليم السند.

وأورد في ص١٢٥ شيئاً جرى بين علي والزبير وطلحة ثم عائشة.

قلت: المؤلف خلط هناك والسبب هو أنه لم يعد إلى صحيح الأثر، وكان يكفيه السنن والمسانيد و«العواصم من القواصم».

وتحليله في آخر ص١٢٦ كان يعوزه فيه قبل ذلك صحة النص لأنه فيصل قائم من الخطأ في الرأي والتحليل.

وجاء في ص١٢٧ تقرير متكيء على نص صحيح جاء هذا على شكل جيد من سؤال تقريري.

يقول المصنف في فصل [ثقافته]:

[ألم يكن الصديق إماماً كعلي، ألم يكن الفاروق إماماً كعلي، ألم يكن عثمان إماماً كعلي، ألم يكونوا خلفاء راشدين إذا قصدت الخلافة الراشدة بعد النبوة].

وهذا كلام حق نص عليه النص وقام به الأثر، فهم أئمة دين ودنيا، وخلفاء راشدون أئمة هادون مهديون، وليس معنى خليفة هنا أنه خليفة عن الله تعالى، فالله لاخليفة له فله الحكم المطلق وهو الحي القيوم حي غني حميد قيوم السماوات والأرض، بل هم خلفاء عن رسول الله ﷺ ألم يصح الحديث «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي»، ألم يصح الحديث [اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر].

وما جاء من قوله تعالى في سورة البقرة ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ ليس المراد به خلفاء عن الله في الأرض أو خلفاء الله في الأرض، بل المراد بها خلفاء في الأرض يخلف بعضهم بعضاً، فالعباد يخلف بعضهم البعض الآخر.

وجاء في ص١٢٨ يحكي عن علي قال:

[فهو منشيء هذه الفرق أو قطبها الذي تدور عليه، وندرت فرقة في الاسلام لم يكن علي معلماً لها منذ نشأتها]

تدبر هذا القول، ثم عد بصادق تجرد وورع وأمانة إلى الكتب الستة ومعاجم الطبراني والمسانيد مسند أحمد ومسند بن أبي شيبة والطيالسي، ومشكاة المصابيح، وكتب الآثار الصحيحة فلن تجد علياً أنشأ مذهب الرافضة ولا الإثنى عشرية ولاالجعفرية ولا المعتزلة ولاالخوارج ولاالقدرية. وكل الفرق نشأت بعده أو نشأت معه مختلفة عليه أو مبالغة غالية في علي وهو منها براء، وسبق الاشارة إلى هذا، وأن«نهج البلاغة» ليس لعلي وسبق أن المؤلف شكك فيه.

وأجاد المصنف في ص١٢٩ إذ قال:

[نحلوه ديواناً من الشعر فيه عشرات من القصائد وليس بينها إلا عشرات من الأبيات تصح نسبتها إليه].

قلت: هذا يحتاج إلى نظر.

وقال:

[ونحلوه علماً سموه علم الجفر، وزعموا أن علم النجوم والأزياج الذي يكشف عن حوادث الغيب إلى آخر الزمان]

[ونحلوه مقامات تخلو من أشيع الحروف في الكلمات وهو حرف الألف، ولايعقل أن تظهر أشباه هذه المقامات قبل عصر الصناعة في أيام العباسيين وماتلاها].

[ونحلوه من مصطلحات علم الكلام أقوالاً لم تعرف، ولايعقل أن تعرف قبل ترجمة المفردات الإغريقية بما لها من غرائب النحت والاشتقاق].

ثم في ص١٣٠ أورد أبياتاً قال عنها: [وكل شعره الذي رجحت نسبته إليه من قبيل هذه الأبيات ثم ساقها.]

قلت: لاأدري كيف رجح؟ هل هو ترجيح حسب الحس والذوق الأدبي، أو هو حسب الحدس الظني النقدي، أو هو حسب السند سند الرواة.

الذي أدريه أنه رضي الله عنه يتمثل بالشعر ويتذوقه، لكن لم أقف على شعر له ثبت بسند صالح.

وفي ص١٣١/ ١٣٢/ ١٣٣ أورد المؤلف شيئاً مما نسب إليه وحسب تذوقه أنكره أنه قاله أو أنه استبعد قوله مثل ص١٣١: [أنه قال لكاتبه ليظهر علمه بغريب اللغة: ألصق روانفك بالجبوب وخذ المزبر بشناترك واجعل مندورتيك إلى قيهلي حتى لا أنفي نفية إلا أودعتها بحماطة حجلانك].

وفي ص١٣٢[ومثل هذا مانسبوه إليه حيث زعموا أنه قال: ما تربعلبنت قط].

ثم قال المؤلف: [وربما شكك الباحث في نسبة بعضها إلى الإمام

لغلبة الصبغة الفلسفية عليها، وامتزاجها بالآراء والمصطلحات التي اقتبست بعد ذلك من ترجمة الكتب الإغريقية والأعجمية، ولاسيما الكلام على الأضداد والطبائع والعدم والحدود والصفات والموصوفات].

ثم ينقل المؤلف في ص١٣٣ كلاماً يدل على حقيقة الوضع الصحيح، وأنه كلام لم يقله الإمام علي، فهو يقول:

[ومن أمثلته قوله: الحمد لله الذي لم يسبق له حال حالاً فيكون أولاً قبل أن يكون آخراً، ويكون ظاهراً قبل أن يكون باطناً، كل مسمى بالوحدة غيره قليل، وكل عزيز غيره ذليل، وكل قوي غيره ضعيف وكل مالك غيره مملوك، وكل عالم غيره متعلم. . . إلخ].

ولله در /الخليفة المجاهد/ هارون الرشيد حينما جيء إليه بزنديق فأمر هذا الخليفة الكريم أن تضرب عنقه بالسيف فقال الزنديق: لم تضرب عنقي؟ قال له: أريح العباد منك، قال: فأين أنت من ألف حديث وضعتها على رسول الله ﷺ كلها مافيها حرف نطق به؟ قال: فأين أنت ياعدو الله من أبي إسحاق الفزاري وعبد الله بن المبارك ينخلانها حرفاً حرفاً» انظر«سير أعلام النبلاء» جـ٧ ص٤٠٢ و٤٠٣/ وانظر«تاريخ الخلفاء» ص٤٣٤ و٤٣٧.

ومثل ماتُقُوّل على الإمام علي فقد تقول على غيره، لكن فأين المتقول من مثل ماذكره الخليفة المجاهد هارون؟ بل وأين هو من مثل يحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري ويزيد بن هارون الفحل ويزيد بن زريع والدارقطني والعقيلي وابن أبي حاتم وأبي زرعة الرازي.

لكن من لك بكتّاب ومثقفي هذا الحين العجيب، لاجرم لهم هداية الله تعالى ودلالة الفطرة والحق المبين، ولهم أسفار الثقات الأولين ويالها من أسفار عظام لو تدرون؟!

وجاء في ص١٣٦/ ١٣٧ نصوص مقطعة يحتاج معها الناظر إلى نظر متمكن مكين، وهي في جملتها لاتخرج من دائرة مارسمه النقاد المحدثون مثل من ذكرنا أسماءهم آنفاً فليت المصنف عاد إليها.

وفي ص١٣٨ أورد قرابة سبعة نصوص عن الإمام علي لم أر منها ماصح.

وكذا ماورد في ص١٣٩.

وفي ص١٤١ أورد وصية لعلي وهذه لها أصل صحيح.

وفي فصلين أخيرين[في بيته] و[صورة مجملة] ليته عاد إلى مسند أحمد وابن كثير في البداية والنهاية ومعاجم الطبراني الثلاثة والحلية لأبي نعيم، وجملة ماورد في هذين الفصلين له أصول صحيحة خاصة وصاياه بالنساء.

كتاب: معاوية بن أبي سفيان في الميزان

يقول المؤلف في ص٥ من كتاب «معاوية بن أبي سفيان في الميزان»:

[وقد نذكر الحوادث توسعاً في التعبير، فإن الحوادث لا تعنينا لذاتها إن لم يكن معناها تقويماً لأعمال وقياماً بأعمال، أو لم يكن معناها في صيغة أخرى تعريفاً بأقدار الناس مما عملوه واستطاعوه] - [وكل شيء في الحياة الإنسانية هين إذا هان الخلل في موازين الإنسانية، وإنها لأهون من ذلك إذا جاوز الأمر الخلل إلى انعكاس الأحكام وانقلابها من النقيض إلى النقيض]

تدبر هذا القول بإمعان يومىء برسم سبيل يقوم على ناهض من فهم سديد لايعتريه شطط من هنا أو هناك.

وهو كلام من المؤلف جدير بالنظرة الفاحصة من قبل المحققين في علوم الشريعة والأدب والتاريخ.

وهو قد رسمها بتجربة متينة ونظر عام غير خاص. وتصلح خاصة لعلماء الحديث في حال الدراسة، ونأخذها منه مسرورين، ونأخذها كذلك كما قال ابن عباس «خذها من غير فقيه».

وكتاب «معاوية بن أبي سفيان في الميزان» طبعته هي الطبعة الثالثة، نشرتها دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، وهي طبعة تجارية يقع فيها مايقع في مثلها من أخواتها من عجلة ونسيان أو تساهل، إلا أن الحرف واضح والورق مقبول والطبعة سنة١٣٨٦هـ . ويقع هذا السفر بمئتين وسبع صفحات.

وجاءت العناصر عشرة يرتبط بعضها في بعض، وكلها تدور حول هذا الصحابي ماله وماعليه.

تدور بين نص وأثر ورأي وتحليل، وتدور حول نتيجة من بعد كل طرح يقوم على صحيح أو على ضعيف من نص مرقوم، وجل اعتماد المصنف على كتب التاريخ والسير التي فيها غث كثير وسمين قليل، وكنت قد بينت عند البدء عند الحديث عن عثمان الخليفة الثالث كتباً غاية في الأهمية، وبينت هناك الجزء والصفحة حتى يتمكن العلماء والباحثون وأهل النقد والأدب من العودة إليها عند مراد البحث عن نظر أسس النقد والترجمة وحقيقة أحوال الرواة والجرح والتعديل من منطلق حكيم عاقل موهوب وأخذ الأمر بعمران عقلي لايزول اعتمد عليه المصنف، وإلا لو نظر حقيقة أمر معاوية من خلال ثقة وصحة المصدر وعظم أسفار الأمناء لقلنا قاعدة أو نتيجة كتبها لاتريم أبد الدهر، ولكنه كتبها إذ كتبها من باب الحرص على صحة النقل، وصدق الخبر، وأمانة ونزاهة الحكم، من خلال نقل صالح موثوق ولذلك قلت: «خذها من غير فقيه» كما قال ابن عباس حينما تخاصم لديه أعرابيان حول بئر كلاهما يدعيها، وكان ابن عباس يريد معنى «الفطر» فقال أحدهما: أنا فطرتها أي شققتها وبدأتها قبل هذا، فقال ماقال.

والمؤلف بريء من التهمة حينما قصر في حق معاوية وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة، لكنه متهم من غير حكم جنائي أدبي، لأنه لم يعد لأصول صحيحة لنظر حال هؤلاء الأخيار، و«مصر» بلد علم ومكتبة وعالم، وكان بقدرته بإذن الله أن يبحث أو يستشير أو يسأل فإنه

لايندم من يستشير ولايخيب من يفعل ذلك لأنه يجمع عقولاً إلى عقله وكذلك يكون.

وقد جاءت المقدمة من ص٥ حتى ص١٩ توحي أو كأنها توحي بما سوف يطرحه عن معاوية وعمر بن العاص والمغيرة بن شعبة، وإن كان الكتاب خاصاً بمعاوية إلا أنه بحكم الصلة ذكر الثلاثة معاً في كثير من المواقف.

والمقدمة يفهم منها جيداً أن المؤلف عول على كتب التاريخ المغلوطة والمذهبية العقدية الشائنة، فجاء كلامه إرهاصاً بيناً لتهمة معاوية واتهامه، وكذا حال أخويه عمرو والمغيرة، وليته وازن وقارن، لكنه انطلق اعتماداً على آثار موضوعة وضعيفة فكتب ماكتب تجاوز الله تعالى بمنه وفضله عني وعنه.

وسوف أتناول المقدمة لكن بشيء من الاختصار الدال على المراد.

جاء في ص٦:

[يهون كل شيء إذا هانت موازين الإنسانية، لأن موازين الإنسانية جماع ماعندها من الفكر والخلق والعقيدة والذوق والخيال].

المؤلف هنا لايرمي إلى العولمة، لأنه لايريدها لأنها بديل عن الحداثة وما بعد الحداثة لما خابتا وضلتا سبيل الفطرة، لكنه وقع فيها دون قصد، نعم الفكر الإنساني مقبول إذا دل على الخلق القويم وبناء الحضاوة وأساس المدنية، ولم ينحرف بعصبية أو مذهبية إلى حرب الدين الاسلامي بطريق أو طرق «معلومة من أخزم».

وكذا الخلق والذوق والخيال الجميل دون استجداء وسقوط في مراتع

المادة وذل الشخصية ودمار الحياة.

أما«العقيدة» فلا، وقد ذكرها المؤلف دون وعي لمراد مايدل عليه كلامه، لأن العقيدة واحدة هي ماجاء به محمد ﷺ، وماخلفته الانسانية من عقيدة وثنية أو سماوية فباطل، ومثل هذه العبارة يكتبها من قلّت بضاعته في التوحيد وحقيقته ولوازمه.

وجاء في ص١٤:

[فإن الذي يعلن لعن خصمه على منابر المساجد لايكف عن كسب الحمد لنفسه في كل مكان وبكل لسان]. وهو يقصد معاوية، وقد كرر هذا مراراً في كتابه صراحة ومعنى.

ولعل هذه مشكلة عظيمة أسبابها حسب نظري خمسة:

١ـ الإعتماد على كتب التاريخ.

٢ـ الجهل العام.

٣ـ العجلة العقلية.

٤ـ ضعف الخلفية العلمية الدقيقة.

٥ـ سبق العاطفة للعقل في تحرير النقل.

لم يلعن معاوية علياً، ولم يرد عليه علي، لم يثبت بنص صحيح أبداً ولم يصل إلينا نص سالم من المعارض، إنما فهم المؤلف هذا وأقره ونقله من خلال مجرد نقل سار عليه من كتب مذهبية أخبارية وتاريخية وشعوبية وحديثية لم يصح سندها.

وهذه المقولة لاكها نقلة كثيرون في هذا بسبب تعصب أو جهل

بمقتضيات حقيقة السند والمتن.

وجاء في ص١٥:

[إن تاريخ معاوية بن أبي سفيان لايحتاج إلى مزيد من تفصيل، وإنما يحتاج تاريخه وتواريخ النابهين جميعاً إلى تصحيح الموازين وبيان المداخل التي تؤتى من قبلها أحكام الناس على الحوادث والرجال فتصاب بالخلل أو تنقلب رأساً على عقب، ويصاب بالخلل معها تفكير المفكر ونظرة الناظر وإدراك المدرك لما يحيط به من حوادث زمنه وحوادث سائر الأزمنة].

كلام جيد مثل ماكتبه في ص٥، لكنه كلام عام وفكر مطلق تشم منه العدل وحب دقة التحقيق ونزاهة الطرح، لكن فاته أن يطبقه على حياة معاوية وعمرو والمغيرة بن شعبة، ولقد كان يكفيه سؤال مثل بخيت المطيعي أو محب الدين الخطيب أو عبد الرحمن العلمي وسواهم نفر غير قليل لهم باع جيد في الحديث ونظر الأسانيد والعلماء الثلاثة قد عاصروه والمطيعي إمام معروف كان شيخاً للأزهر ثبت لدى الأمة تقواه وسعة علمه وأمانته، والخطيب له باع جيد في التحقيق والنظر العلمي حسبك به من عالم مدرك بينت بعض شأنه في كتابي (كتب تراجم الرجال بين الجرح والتعديل) ط٢.

وهكذا يقع الخطأ بقصد وبغير قصد.

وفي فصل [بين القدرة والعظمة] قال في ص٢٢ بعد كلام طويل له ماله وعليه ماعليه قال:

[إلا أننا مع العلم بغيرته الدينية في شعوره وفعاله، نستطيع أن نعلل

جميع أعماله بعلة المصلحة «الذاتية» أو مصلحة الآسرة والعشيرة].

أما هذه فكبيرة جداً جداً فجهاد معاوية وفتوحاته العظمى وإقامة الحدود والقصاص وأخذ الجزية من أهل الكتاب ونشر العلم وطرد الوثنية، وطول التعبد والتضييق على البدع وأهلها، وحفظه للحديث النبوي ونشره له، وحماية الثغور ونظر شأن المظلومين، كل هذا كما قال المؤلف! أنا أقول إنها كبيرة.

لكنه قال: [نستطيع أن نعلل] و[الذاتية] [أو مصلحة الأسرة والعشيرة] فهو هنا يعلل فقط، والتعليل لايكون إلا إذا فقد الدليل كما أنه لايكون إلا من الأرباب، أرباب الشأن في علوم الشريعة. وماكان للمؤلف أن يعلل لأنه علل مع وجود النص ولا تعليل هنا، كما أنه علل اعتماداً على فهم خاص من كتب لاصحة لما جاء فيها فالتعليل باطل على كل حال.

لكن طالع معي ماجاء في البداية والنهاية لابن كثير ج٨ ص١٣٣ قال الإمام هناك: (قال الصحابي الجليل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: مارأيت أحداً بعد عثمان أقضى بحق من صاحب هذا الباب يعني معاوية).

وجاء في صحيح البخاري: ك٦٢ ب٢٨ ج٤ ص٢١٩ (حدث ابن أبي مليكة أن ابن عباس قيل له: هل لك في أمير المؤمنين معاوية، فإنه ماأوتر إلا بواحدة فقال: إنه فقيه).

وجاء في «جامع الترمذي» (ك٤٦ ب٤٧) حديث عبد الرحمن بن أبي عميرة المزني عن النبي ﷺ أنه قال لمعاوية «اللهم اجعله هادياً مهدياً واهد به».

ورواه الطبراني من طريق سعيد بن عبد العزيز التنوخي ـ وكان لأهل الشام كالإمام مالك لأهل المدينة.

وجاء عند البخاري في «التاريخ» أن النبي ﷺ قال لمعاوية «اللهم علمه الكتاب والحساب وقه العذاب» والعنعنة هنا أي في سند هذا النص لاتضره

وعد إلى «العواصم من القواصم» ص٢١١/ ٢١٢/ ٢١٣/ ٢١٤، تجد المهمش قد أجاد في هذا المعنى ودقق.

وجاء مثل ماذكر المؤلف عن معاوية جاء مثله آخر ص٢٢/ ٢٣.

وقال في آخر ص٢٤

[ونحسب أننا وفينا بهذه الأمانة إذا انتهينا من هذه الصفحات إلى الوزن الصحيح الذي يوزن به رأس الدولة الأموية ويوزن به غيره من أعلام التاريخ].

هذا تقرير وتحرير في آن، تقرير لما سبق تعليله مع ترك الدليل المخالف، وتحرير لمسألة لها سبيل قائم لم يعد إليها المؤلف بناهض من الضبط حي لايزول. ومشكلة المؤلف هنا أنه لما قرر وحرر جزم، وهذا من فوات الحرص، ولازم الأمانة دقة النظر، والجزم خطل أكيد وأمر شائن عتيد.

وجاء من ص٢٥ حتى أول ص٢٨ في فصل [تمهيدات الحوادث] كلام منقول من كتب التاريخ خاصة من تحدث منها عن الفترة التي تقدمت الإسلام بقليل.

وجاء في ص٢٨ قال:

[ومن بني أمية من كان يصرح بالطمع في الملك بعد رسول الله ﷺ على عهد الصديق، إذ كان من أبناء عمرو بن سعيد بن العاص خلف على الولاية التي ولاها إياه النبي ﷺ، فلما بويع أبو بكر بالخلافة أنفوا أن يعملوا له، وقالوا «نحن أبناء بني أُصيحة لانعمل لأحد بعد رسول الله ﷺ أبداً».

قلت: لم يصح.

والخطأ الحاصل هنا هو أنه بنى عليه حكماً فقال فيها ص٢٨:

[ولايقول هذا القول إلا من يطلب الرئاسة لنفسه.. إلخ..].

ومثل هذا جاء قوله:

[لأنه حرص في ولايته على استبقاء من يواليه وإقصاء من يشغب عليه] يعني بهذا معاوية.

قلت: لم يثبت هذا بنص صحيح والفهم ليس أصلاً، وكشف النيات وادعاء معرفتها حمق، والمؤلف حينما ينقل يسير من النقل ويبني عليه كمثل هذا الذي قال.

وورد في ص٣٥ قال هناك:

[ولسنا نعني هنا أنه حمى الدولة ليحمي ملكه ويحمي نفسه فهذا قد يدخل في بيان النيات..].

ومن قبل في ص٢٢ قال:

[نستطيع أن نعلل جميع أعماله بعلة المصلحة «الذاتية» أو مصلحة الأسرة والعشيرة].

في عنصر أو فصل [الدهاء] من كتاب معاوية بن أبي سفيان في الميزان

جاءت في ص٤١/ ٤٢/ ٤٣ تشابه كثيراً المقدمة من ص٦ حتى ص١٩، وجاء الاتفاق من حيث إرادة المعنى الذي يتجه نحو معاوية وعمرو والمغيرة، ولعله من النافلة قولي إنه أراد ذلك لأنه أراده على كل حال.

وفي حديثه عن الدهاء كلام جيد سار مسار الاتفاق مع ما قرأناه عن العربي في الجاهلية، إلا أنه لم يفرق بين الدهاء الموهوب والدهاء المكتسب، كما لم يبين أثر التوحيد الصحيح في عقول وأفكار الناس، ولهذا سار المؤلف على سجيته في طرح الدهاء وجعل معاوية وأخويه عمرو والمغيرة دهاة لكن لمصلحة الذات والحياة والسيادة، وهو هنا نظر جانب الدهاء نظرة مادية دون سواها، ومادرى أنه يتحدث عن أشخاص قامت دلائل العقل والفطرة والواقع ودلالة الحس على أنهم أمناء ويكفيهم الصحبة، ومعلوم أن النيل منهم وسبهم على سبيل البحث والنظر العلمي أمر غاية في الخطر لأننا هنا نرد كثيراً مما جاءوا به، ونؤول أقوالهم وأفعالهم تأويلاً مادياً ذاتياً صرفاً، وهذه علة العلل.

والمؤلف صنع هذا لأنه اعتمد على روايات ملفقة وحكايات مكذوبة بينت كثيراً منها فيما سبق.

ولانزكي أحداً إلا من زكّاه الله تعالى، لكن لايحسن بالمسلم الأمين العاقل أن يتسرع أو يتلقف كل ساقطة يظنها شحمة فيتبين له بعد ذلك أنها زبد الأفاعي ورغوة جفاء وسبخة أرض غشاشة.

انظر ماجاء في ص٤٧ قال تجاوز الله تعالى عني وعنه:

[وقصة كل رجل من هؤلاء الدهاة الثلاثة لاتدع محلاً للظن بأنهم سيقوا إلى نصرة معاوية مخدوعين أو منقادين بحيلة من حيل الدهاء]

يريد المغيرة بن شعبة وعمرو بن العاص وزياد بن أبيه، فهو هنا أخضع الدهاء لمصلحة الذات والنفع العاجل، ولو رحت تسأل كيف تم هذا لكان الجواب هو مجرد الفهم من نص باطل أو نص مكذوب، وهو شك إذا أخضعناه للطب النفسي كالذي يشك في زوجته بمجرد مكالمة هاتفية طويلة، أو يشك في صديق بمجرد كلمة أو شارة فسرت بغير وجهها السليم، وتطبيق حالة الشك ليس له إلا هذا التفسير، إنه مرض نفسي أو هو بداية لمرض، كذلك الحال بالنسبة لحال معاوية وأخويه، فإن تطبيق حالة الفهم الخاص لما صدر عنهم من قول أو فعل على أنه دهاء نفعي دنيوي يعتبر من الشك بمكان كبير، والسبب في هذا:

١ـ الخوارج.

٢ـ الشعوبيون.

٣ـ اليهود.

٤ـ ضياع العلم النصي أو إهماله.

٥ـ تداخل العلوم فيما بينها البين، خاصة دخول آثار الفرس واليونان والهند، وصبها في ينبوع علم الشريعة.

لكن الله تعالى حفظ دينه بحفظ السند وعلم الجرح والتعديل وحال الرواة، ولولا الإسناد لقال من شاء ماشاء والإسناد من الدين كالرأس للبدن.

ولعل هذه أسباب موجب ماذهب إليه المؤلف لكن دون قصد منه، وإلا فإن نظر حال الإسناد فيما يتعلق بمعاوية وعمرو والمغيرة يطرح كل

ماوصفه المؤلف ووصفه غيره عنهم على كل حال، فخذ هذا وعه وكن منه على بينة تحمد هنا وبعد الممات.

وورد في ص٤٧:

[دعا عمرو بن العاص ولديه عبد الله ومحمداً فقال لهما: إني قد رأيت رأياً ولستما باللذين ترداني عن رأيي، ولكن تشيران علي... إني رأيت العرب صاروا عنزين يضطربان وأنا طارح نفسي بين جزاري مكة ولست أرضى بهذه المنزلة فإلى أي الفريقين أعمد].

أعد قراءة هذا الخبر مراراً ولاتكن غراً، وإياك أن تكون متعصباً ثم إياك أن تكون عجولاً.

هل يعقل أن يذاع مثل هذا لو صح، هل يقولاه عن أبيهما؟.

وهل يعقل أن عمراً يقول هذا وهو الداهية؟ وهل يصح في الأذهان أن يقول ولست أرضى بهذه المنزلة؟ لكن دعنا من هذا فالنص باطل بسند واه لايقوم.

ألم أقل كما قال ابن المبارك وشعبة بن الحجاج وسواهما: الإسناد من الدين، ولولا الاسناد لقال من شاء ماشاء، وانظر ماقاله الإمام ابن سيرين في مقدمة صحيح مسلم.

والمؤلف في آخر ص٤٧ بعد انتهاء طرح الرأي من الابنين قال: [ويروى أنه لما استشارهما قال له: عبد الله....].

(ويروى) هذه صيغة سيئة جرباء حرناء هالكة يعتمد عليها الكذابون والوضاعون في التلفيق والدس، ويبقى المبني للمجهول مجهولاً، ويبقى المبني للمجهول بعيداً عن الخير ألم أقل إن الاسناد من الدين.

و«يروى» هذه هنا لاعاضد لها من سند آخر ولامتن آخر فهي هالكة بنت هالك وقائلها مذموم.

والمصنف ينقل ولايدري عمن يتحدث لايدري أنه يتحدث عن أخيار أئمة كبار، لكنه معذور لأنه ينقل، وليس بعالم ولافقيه وإلا لو علم كذبها ماسجلها ولايكون.

وفي ص٤٨ قال:

[والمشهور في رواية صاحب «الإمامة والسياسة» ابن قتيبة أن معاوية كان غافلاً عن شأن عمرو وعن خطره إلخ...].

علماء الحديث أحمد بن حنبل وغيره أثنوا على ابن قتيبة صاحب «أدب الكاتب» و«تأويل مختلف الحديث» و«الشعر والشعراء» قال أحمد: صدوق.

أما ماقاله ابن قتيبة فهو لم يقله أصلاً، لأن «الإمامة والسياسة» ليس له إنما ألفه شعوبي هالك، ويظهر من خلال مانقله المؤلف حقيقة الدس المقصود لكن كيف يلقفه المؤلف، لأنه يدور حول الدهاء والمصلحة الذاتية أليس الذي وضعه شعوبي شرقي كريه مكروه.

ثم كرر مثل هذا في ص٤٩ قال:

[وقدم عمرو على معاوية فساومه على رضاه.. إلخ..]

ساومه هكذا، ولست أبطل هذا من أجل هذه الكلمة لكن لأن السند باطل والمتن كيف يقوم.

واستمر المصنف إلى آخر ص٤٩ على منوال النقل دون درس أو حتى

مجرد شك يتذوقها تذوق فطرة صافية عليها المعول إذا فقد المرء آلة التمحيص والتدقيق، وهل يصح في علم الطب أن يقوم الصيدلي بعملية جراحية في قلب مريض بين الحياة والموت.

وجاءت ص٥٠ فيها جرأة عجيبة لكن الأعجب منها رسمها في سفر مشهور من مؤلف مشهور دون معالجة يقول:

[قال عمرو لمعاوية: أترى أننا خالفنا علياً لفضل منا] ثم قال: [لا والله إن هي إلا الدنيا نتكالب عليها، وأيم الله لتقطعن لي قطعة من دنياك وإلا نابذتك].

إن واضع هذه الرواية سيء الفهم لأنه كشف خبثه بنفسه، ولو تمهل ودرس حال الآثار لتلطف ونمق الألفاظ وحسنها حتى تمشي على النقلة المغفلين، أو ينقلها أفراخ المادية في كل العصور.

لم يحصل هذا بين معاوية وعمرو، وإن حصل فمتى؟ ومن هو الناقل؟ ومصدره ورواته؟ وشيوخه، وهذا كله مدون عن كل نص قامت بها كتب النص الموثوق.

وجاء في ص٥٠ نفسها:

[أما المغيرة بن شعبة فقد كان يبيع سمكاً في البحر ويشتري به سمكاً مطبوخاً شهياً على المائدة]

والله لو أن المؤلف يدري عمن يتحدث، أو يدري ماينقل كيف يكون مانقله، أو يخر من السماء أو تهوي به الريح في مكان سحيق.

لكنها الجهالة بحق الأصحاب وقدرهم ومنزلتهم، وهذا الذي يقوله المؤلف عن هذا الصحابي الجليل قاله فهماً لنصوص باطلة، لكن كيف

تجرأ على هذا؟ لأنه يجهل أنه «رحمه الله» وأقول رحمه الله لأنه مسكين ماقصدها، لكنه النقل العاري وسرعة التأليف والبناء على آثار ضعيفة وباطلة دونها قوم هم الآن يتجرعون مغبتها في برزخ إلى يوم يبعثون.

والمؤلف أو سواه لايستطيع أن يقول مثل هذا الوصف لكبير من الكبراء، لأنه يدرك مغبة هذا، فكيف بمن زكاهم الله ونهى النبي ﷺ عن سبهم بصورة ما، وليس هذا هو موجب الإبطال وإن كان موجبه لكن مابنى المؤلف عليه مثل هذا الاستنتاج باطل أصلاً بعلة السند والمتن في آن.

ومثله ماجاء في ص٥١:

[وعاد المغيرة إلى عزلته يترقب، ثم قصد إلى معاوية بعد رجحان كفته في أمر الحكمين].

مايقوله المصنف هنا تقرير عن حال نية المغيرة، لكنه تقرير كسابقه يتكىء على استنتاج هش لايقوم، فهو يشك في نية المغيرة أنه دنيوي يطمع بنصيب وافر من معاوية بعد أن استقر أمره بعد حكم الحكمين، وكنت قد بينت من قبل ضعف رواية الحكمين كما بينها الإمام الطبراني وأشار إليها صاحب «العواصم من القواصم».

ومثل هذه الأحكام من الباحثين والمثقفين والنقاد يصنفهم علم التاريخ(بالفقراء) لأنهم فقراء إلى ضوابط وسبل يدركون من خلالها عظم مايقولونه من أحكام.

فكتب الحديث والرجال والأسانيد مدونة متداولة، بينت الصحيح

من الضعيف من المكذوب من الحسن من المنكر وما لاأصل له، بينت هذا كله بدليله وتعليله سواء بسواء.

ثم كرر مثل ذلك وأكده فهو يقول:

[ثم استقر الأمر لمعاوية فهان عليه خطب المغيرة وهم بعزله، فنمى الخبر إلى المغيرة من عيونه حول معاوية وأشفق من غضاضة العزل]. . . إلخ.

ومثله جاء في ص٥٣ قال:

[قال المغيرة لبعض هؤلاء الثقات: لقد وضعت رجل معاوية في غرز بعيد الغاية وفتقت عليه فتقاً لايرتق أبداً].

ويظهر للألمعي الحصيف سقوط هذه الرواية من ألفاظها، ومع أنها باطلة سنداً ومتناً لكن الملفق لها فيه من الخبث بقدر مافيه من الذكاء في كيفية التلاعب بالألفاظ على مثال سقط فيه كثيرون فنقلوه وقرروا ماقرروا من آراء وأحكام.

ولقد كان يكفي التأني وسعة البال، ثم البحث عن أصول هذه الرواية وأخواتها، ثم نظر الأسانيد، فسوف يقعون على مكمن الداء هناك بل سوف يجدون من وضعها من الكذابين خلال القرن الثالث وآخر الثاني، وأوائل القرن الرابع.

ومثله ماورد في ص٥٤/ ٥٥/ ٥٦/ ٥٧/، لكن المؤلف في ص٥٩ تجاوز الحد المعقول تجاوزه جداً لقوله:

[إلا أن معاوية كان يصطنع الحيلة التي تجديه في كفاح خصومه، وإن لم تكن من قبيل الغلبة بقوة العقل وصولة الشخصية الطاغية على من دونها

في البأس والمضاء].

معاوية داهية وله طرق غاية في الدهاء أوضحتها النصوص الصحيحة، فلمَ لم يعد إليها المصنف ليبين حقيقة دهاء معاوية؟ ولماذا قال المؤلف مثل هذا عن معاوية؟ لأنه يعول على كتب الأخبار والتاريخ وماأكثرها وماأيسرها، وماأوضح معانيها، بينما أخبار الصحابة وتراجمهم مدونة في الكتب الستة وعند الطبراني وابن سعد والذهبي وابن كثير، وليست عند المسعودي في مروج الذهب أو عند البلاذري أو في الأغاني أو عند الواقدي ومثلها كثير فمن هنا يقع الخلل، وأكبر به من خلل لو قام فلن يقوم وأنى له ذلك ولايكون.

ومثل هذا عن معاوية ماورد في ص٦١ ففيها شيء عجيب.

ثم غالى جداً فقد حكم ثم حرر فقرر فهو يقول:

[وكانت خطة التفرقة عامة عنده لايقصرها على الخصوم ليضرب بعضهم ببعض] ولو سألت قائل مثل هذا القول عما قاله لقال معاوية داهية، ولو سألته أخرى، كيف عرفت هذا؟ لقال من كتاب كذا وكذا من رواية فلان وفلان فيها.

ولو سألته ثالثة: ماتقول عنها وعنهم؟ لقال إنهم مسلمون مشهورون بالعلم، ولو ربعت له السؤال، وقلت إنهم ساقطون فما تقول؟. لقال أو قد يقول؟ كلا إن كان جاهلاً أو عنيداً أو مغروراً متعالماً، أو يقول: لاأدري هكذا وجدت فنقلت إن كان عاقلاً أميناً.

وهذه علة الخطأ فيما يقع من جور وظلم على معاوية أو سواه.

ولكلا الإثنين يقال: إن أخبار القرن الأول والثاني مدونة حرفاً حرفاً

محفوظة مكفولة بأيدي أخيار بررة. وليست كتب السير والتاريخ هي محلها مالم توافق أصلاً صحيحاً في أصول كتب الثقات الذين ذكرناهم من قبل.

النقد العلمي أساس متين لنهوض العمل المطروح، ومالم يكن هناك نقد لأي عمل يكون فإنه يأس ويأس، فالنقد إبداع وليس هو كذلك إلا إذا كان أميناً متجرداً صادقاً موهوباً، أو جاء نتيجة تجربة مكثفة مدركة وليس من النقد التجريح أو التعلم أو نبذ القيم وطرح ثوابت دعوة الرسل والتعالي على الحق الذي جاء به هذا الدين بدعوى الحرية أو الإبداع.

انظر مثلاً العولمة مابعد الحداثة تقليد في تقليد وتمزق نفسي أقول إنه عجيب، وتعلق بالحياة ومتعتها كيفما، وتلون القول والملبس عند كل قوم يحطون عندهم وبلد يقيمون فيه، ينعمون بظاهر ظاهر فقط من متع الحياة، يخشون النقد لأسرار شخصياتهم وتنقلاتهم خاصة في فرنسا وايطاليا وبعض نواحي لندن، وهم في مظهر النقاد مع أنهم داخلياً في حال تمزق وتخوف رهيبين.

فالنقد الحر الأمين كل لايتجزأ ولايتحيز ولايتبدل، والناقد حر كريم لايركب عور القول ولايسقط في حومة التبعية وعمى البال.

بل هو عظيم لأنه يتسم بصفة عظيمة هي تقويم العمل وتجديده وبيان ماله وماعليه.

انظر مثلاً: [حصوننا مهددة من داخلها] أـ د. محمد محمد حسين [وحي القلم] للرافعي [مايقال عن الاسلام] للعقاد.

ومؤلف كتاب [معاوية بن أبي سفيان في الميزان] سلك سبيلاً جيداً في ترجمته وعرضه، وبعد عن التقليد البعد كله، لكنه كمن يعالج مريضاً يشكو معدته وهو طبيب / أذن وأنف وحنجرة/ ولهذا فالمؤلف أجاد في الترجمة والعرض لكنه زل إذ اعتمد على كتب تاريخية وأخبارية ليست بذاك. ثم اعتمد في الاستنتاج على مافيها من نص باطل وأثر متهالك، وقد بينت كثيراً من هذا فيما يخص معاوية، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، وكيف أنه تجرأ فوصف الثلاثة بصفات لايحسن ذكرها عن بعض كبار التابعين، فكيف بالصحابة، وليس هذا لأنهم صحابة وإن كان هذا أصلاً في الذب عنهم لكن لكون مااعتمد عليه المؤلف باطلاً ومتهالكاً.

ومابالك لو قيل عنك أنك قد زرت (محفلاً مأسونياً) أو قيل أنك قتلت «زيداً» من الناس وأنت لم تزر المحفل ولم تقتل، إنه كذب وتهويل لكن هذا يهون بجانب كون القائل ذا أهداف سيئة وعرفت أهدافه بعد أن نظرنا كتب الرجال ودراسة حال الرواة، وحال الأسانيد، وقد بينت كتباً منها فعد إليها.

والمؤلف لايدري عن هذا شيئاً وإلا لتبرأ من ذلك ونبذه وحذر منه، لكن لازم العاقل الحصيف الحذر جداً من مجرد النقل والتلقي عن كل أحد مهما كانت درجته إذا كان هذا يتعلق بأحد ممن عاش خلال القرون الثلاثة التي في نهايتها انقطعت فيها الرواية، ولايمكن لأحد أن يذكر شيئاً خلال هذه القرون عن صحابي أو تابعي إلا ويعرف هذا كله شبراً بشبر، ومن هنا فواجب العلماء والهيئات العلمية والمحققين وأهل

التاريخ والنقاد أن يعوا هذه النقطة غاية الوعي وغاية الاهتمام حالاً بعد حال.

جاء في ص٦٣:

[ومن خطط التفرقة التي حسنت لديه في حينها، وساءت عقباها بعد حين وبعد كل حين ذلك النزاع المشؤم بين اليمانية والمضرية]

يريد بهذا معاوية لكن عد إلى ماذكرته قبل قليل.

ومثل هذا جاء في ص٦٧ و٦٨، وقال في ص٦٨/ ٦٩: [مات الحسن ومات مالك بن الأشتر إلخ].

وقال: [ونقل عن ابن العاص بعد موت الأشتر أنه قال: إن لله جنوداً من العسل].

يقول المؤلف: ونقل الخبر عن دس السم للحسن رضوان الله عليه مؤرخ من الأمويين هو أبو الفرج الأصفهاني صاحب الأغاني المشهور].

أولاً: ليس الأصفهاني من الأمويين.

ثانياً: لم يثبت أبداً أن الحسن مات مسموماً ومصادر حياة الحسن مدونة مشهورة عن ثقات عدول.

ثالثاً: ليس الأغاني كتاب تاريخ إنما هو روايات مكذوبة باطلة حسنها بمليح الرواية والخبر حتى ينتشر الكتاب، وقد بينت حقيقة الكتاب فيما سبق.

رابعاً: أصل كتاب الأغاني فني صرف فيه ذم للعرب وأنهم أهل لهو وعبث وسفر.

خامساً: كتاب الأغاني ألف من أجل زعزعة الأسانيد وبث الكذب في الرواية.

سادساً: ليس هو مصدراً في الخبر العام فكيف يخبر عن حال صحابي.

ثم نقل المؤلف عن الأصفهاني الخبر موجزاً من كتاب «مقاتل الطالبيين»، وهو مثل الأغاني من حيث كذب الرواية.

أما الكلبي وابن سعد، فهما ينقلان نقلاً وإن كان ابن سعد ثقة فهو لم يحرر هذه المسألة، وقد بينت حقيقة هذا الإمام في ط٢ من كتاب [كتب تراجم الرجال بين الجرح والتعديل].

وجاء في ص٧٠/ ٧١ خبر مؤداه [واتفق ابن الأثير والطبري على رواية واحدة..إلخ ..] قلت الرواية عند الطبري في سندها ضعف وابن الأثير نقل فقط، وقد كرر مثل هذا لكن دون تعقيب ولو عن طريق التذوق النصي.

وفي ص٧١ قال: [وقد ذكروا أن خالد بن عبد الرحمن بن خالد قدم المدينة فقال: عروة بن الزبير. . .].

فقوله: ذكروا يعني بهذا الإخباريين ورواة القصص.

وإلا فعروة بن الزبير أحد كبار التابعين الثقات الأثبات، وأحد الأربعة تلاميذ أم المؤمنين عائشة، لم يثبت أن حصل هذا الذي ينقله المؤلف بصورة ما «وهل آفة الأخبار إلا رواتها».

وقريب من هذا ماورد في ص٧٢ و/ ٧١/ فتنبه.

ثم قرر في ص٧٤ مع إيراد النص، لكن هذا وذاك كلاهما يعوزه الصحة وتوثيق المراد.

وعن أن الحسن مات مسموماً فقد قال الإمام أبو بكر بن العربي المالكي (٤٦٨ ـ ٥٤٣هـ في ص٢٢٠/٢٢١ من (العواصم من القواصم) «فإن قيل: قد دس على الحسن من سمه».

قلنا: هذا محال من وجهين: أحدهما أنه ماكان ليتقى من الحسن بأساً وقد سلم الأمر.

الثاني: أنه أمر مغيب لايعلمه إلا الله فكيف تحملونه ـ بغير بينة ـ على أحد من خلقه في زمان متباعد لم نثق فيه بنقل ناقل بين أيدي قوم ذي أهواء).

وقال صاحب الحاشية في ص٢٢١ من (العواصم): (قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (منهاج السنة) جـ٢/ ٢٢٥: «لم يثبت ذلك ببينة شرعية ولاقرار معتبر، ولانقل يجزم به، وهذا مما لايمكن العلم به فالقول به قول بلا علم»).

وهذا صواب فإن نقل كون الحسن مات مسموماً باطلاً لانعدام السند، وتهالك رواية موته على هذه الهيئة، وهذا مثل زعم من زعم أن الحسين أو رأس الحسين مدفون في مصر، فلم يثبت أبداً أنه مات بمصر، ولا أنه لما مات نقل إليها، ومثل هذا كثير يبطل حصوله ببطلان السبب المؤدي إلى حصوله فتنبه لهذا.

وفي فصل «الحلم» ص٧٦ يقول المؤلف:

[اشتهر معاوية بعد الدهاء بالحلم، وأجمع مؤرخوه من مادحيه على

وصفه بهاتين الصفتين] ونحن إذا نظرنا إلى هذا الكلام ندرك منه مايلي:

١ـ أن المؤرخين عمدة في الحديث عن معاوية.

٢ـ أن المؤرخين فيهم من ذمه.

٣ـ خطأ المؤلف في كلا الحالتين.

فالأول يقال عنه أن المؤرخين ليسوا مصدراً في حق الحديث عن معاوية ولاغيره من الصحابة ولاكبار التابعين حتى نهاية القرن الثالث الهجري، لأن أخبار معاوية وسواه من قبل إسلامه حتى وفاته كله مدون مثبت بأسفار ثقة ثبت حجة ولا يعول على التاريخ إلا من باب الشرح لنص صحيح أو زيادة معرفة موقع ما أو سنة كذا وكذا مالم يخالف هذا نصاً صحيحاً.

وأما الثاني الذين ذموا معاوية من المؤرخين فإنه لم يذمه إلا قلة قليلة هم ذووا عصبية مذهبية يمثل بعضها صاحب [مروج الذهب] و[مقاتل الطالبيين] وغيرهما، وهذا الصنف الردي من التاريخ لالوم عليه لأنه كلاقطة لكل ساقطة توافق الهوى.

وبيت القصيد أنني حينما أقرأ «المروج» بتذوق أحس بضعف منهجية المؤلف هناك، إذ كيف وسعه أن يدون وينقل ويروي وهو يدرك بالحس أو المعنى أن مثل هذا لايقوم لأن جهابذة «الأسانيد» و«الجرح والتعديل» سوف يبينون جرم الروايات وعظم الكذب فيها، وقد بينت من قبل أشياء من هذا القبيل حينما تعرضت لبعض رواة (الأغاني).

وأما خطأ المؤلف في كلا الحالتين فلأنه ينقل على علات من هنا وهناك، وأنه جعل المؤرخين عمدة في الرواية ليكون الحكم ماثلاً بعد

ذلك، ولأن المدح يأتي أحياناً ويراد به الذم بحال من الحالات، ولأن المؤرخين الذين مدحوا معاوية ليسوا أصلاً في هذا.

مثلهم مثل الذين ذموه وذلك لافتقار الروايات إلى صحة النص، فمن هنا لابد من العودة إلى أصول ثابتة في حال الثناء والذم سواء بسواء.

والذين أثنوا على معاوية يؤجرون لكنهم كما سبق ليسوا عمدة.

انظر مثلاً كيف جاء المدح مدحاً سيئاً جداً نعم هو ثناء لكنه يراد به الذم، ولست أدري ولاأخالني أدري كيف فات مثل هذا على المؤلف ولم يعالجه.

جاء في ص٧٨ قال: [كان الحلم دعاية سياسية في خصومته مع علي بن أبي طالب].

كيف عرف هذا؟ ومن أين؟ ومن هو قائله؟ وهل تفسر الصفة بصفة سيئة حسب حال الموقع، لاجرم لا..

لكن المؤلف ينقل ثم يؤسس حكماً وأحكاماً.

وقال مثل هذا في ص٧٩ إذ قال [فالحلم عند معاوية وسيلة من وسائل التحبب إلى الناس ووسيلة من وسائل الدعاية السياسية] لماذا ننظر إلى النيات بمنظار الغيب، لا بل لماذا ننظر إلى النيات بمنظار سوء بمنظار مصلحي ذاتي.

لماذا على الأقل لاناقش إن كان ولابد مثل هذا من وجهة نظر أمينة متجردة حكيمة عاقلة.

وجاء في ص٨١:

[كان معاوية يقول: إذا لم يكن الأموي حليماً فقد فارق أصله وخالف أباه]

هذا النص لم يقله معاوية فسنده ضعيف، وهو نص مدح لكن يراد به الذم، كيف لأن معاوية هنا كما أراد قائله يريد الاسلام عصبية بيئة وطنية عرقية كمن يقول سفهاً وجهلاً عن النبي ﷺ (نبي العرب) أو(الدعوة المحمدية).

أرأيت أن معاوية لم يقل ذلك، وأن المراد منه ذم معاوية بدعوته إلى القومية العرقية...

ومثله جاء في ص٨١: [يابني أمية فارقوا قريشاً بالحلم] ومسكين واضع مثل هذا.

وجاء في ص٨٣ مانقله من قدوم جارية بن قدامة السعدي على معاوية، قلت لم يصح السند.

وانظر ماجاء في ص٨٤ نقل المؤلف هذه الرواية قال:

[ومن الجواب المستدعي ـ أو المستشار ـ قول خريم بن فاتك وقد دخل على معاوية مشمراً مئزره فقال له: لو كانت هاتان الساقان لإمرأة...].

فبجانب بطلان هذه الرواية سنداً ومتناً لكن ماعلاقتها بمثل ماهو مطروح، لكن واضعها أراد الذم بصورة المدح لحلم معاوية، وهذا غاية الإسفاف، وفاقد الشيء لايعطيه.

وفي ص٨٥ أورد الحوار الذي جرى بين معاوية والزرقاء بنت عدي

خطيبة صفين حين ذكرت في مجلسه، فأرسل إليها يستدعيها فقالت للرسول إن كان أمير المؤمنين جعل الخيار لي فإني لاأذهب.. إلخ...، ثم ذكر المؤلف ماجرى بينهما.

قلت: مثل السابق، وأطال النقل حتى ص٨٨ فلم يعالج الرواية ولو من باب هيبة الصحبة وجلال حمل العلم إذا كان لايدرك معنى الرواية والدراية ودراسة الأسانيد، فمع أن هذه الرواية لم تصح إنما نقلها النقلة دون سند صحيح فعلى الأقل فإن معاوية صحابي جليل وكان يكفي هذا لطرحها هيبة لشأن الصحبة وعظم أمرها.

ليس بالكثرة ينهض العلم، وليس بها يكون التجديد، ولايكون الإبداع بجديد اللفظ، ولايكون بهدم القيم ورد الحق بدعوى البحث والتجديد، إنما يكون بقلة قليلة من السادة سادة النية والعقل والنص الصحيح وسادة الحكمة عبر تطاول القرون.

ويكفي أن عصوراً مرت وأموراً حدثت كانت الكثرة فيها لأناس خلفوا ماخلفوا مما لايكون معه إلا هامشية الحياة مابين حكاية وشعر وقصة وخبر، ومابين لهو وعبث، كان كل ذلك ندرة المتندرين ولهو اللاهين وعبث العابثين، والحياة السوية والأمة الجليلة لاتنهض إلا على نية صادقة ونص صحيح وعقل سليم وحكمة سديدة بعيدة عن العبثية وانفصام العقلية وتقدم العاطفة على العقل من أجل شيء ما يكون أو لايكون.

كلف نفسك مرة واحدة واصبر قليلاً واقرأ كتابين فقط هما:

١ ـ نساء خالدات.

٢ـ تذكرة الحفاظ.

ثم تمهل قليلاً ورد النفس وبتجرد ثم أحكم بين القلة والكثرة.

وتأليف حياة جديدة مبتكرة عن الصحابة أو سواهم من خلال نص فاسد السند متهالك المتن يبنى عليه رأي ما أو حكم ما فهذا أمر جديد لانحن ولا غيرنا نعرف هذا الصحابي أو سواه من خلال حياة تصادم الحق بدليله وتعليله، إنما هي ترجمة أو حياة مبتكرة من خيال مريض أو فكر أرعن أو عقل سقيم، وناهيك بمن يكتب بسوء قصد لقصد هدم النص وتشويه الحكم الشرعي بالسوء إلى الأصحاب الكرام

ومؤلف /معاوية بن أبي سفيان في الميزان/ ليس من هذه الفئة ولاأختها ولاالكبرى لكنه وقع في مزلق النقل الخاطيء جداً ثم بنى عليه.

وخذ ماجاء في ص٩٢ قال:

[قيل إنه تحدث إلى ابن عباس فقال له: إن في نفسي منكم لحزازات يابني هاشم ـ وإني لخليق أن أدرك الثأر وأنفي العار..].

هكذا: أدرك الثأر وأنفي العار...

وحينما تتأمل مثل هذا وأنت ذو ذوق جيد بالألفاظ وماتدل عليه تدرك سفه من قال هذا، ثم ركب هذه القصة وجعلها بين معاوية وابن عباس، تدرك هذا وترثي لحال القاص الجيد، وبجانب ضعف السند فإنها مقصود منها بث الفرقة فيما بعد بين المسلمين، أفلا تدرك الآن أن واضعها شعوبي، تدبر.

ثم يركب المؤلف آخر ص٩٢/ ٩٣ على هذه الرواية مايركب من تحليل عن الدهاء وسعة الحيلة فكأنه يرقم على الماء وينفخ في رماد، والمؤلف ألمعي وجاد ومايدريه فساد هذه الرواية وإلا كان نبذها في أتون النسيان نبذاً.

لكن هناك من المتأدبين وأهل كتب الروايات المنقولة المنتشرة اليوم فيقولها ومثلها كثير من باب النوادر والدهاء والخروج من المآزق، وخذ مثلاً [قصص العرب] لجاد المولى ورفقاه، و[وتهذيب الأغاني] و. و. و.

ومع أن المؤلف تردد بشأن هذه الرواية هكذا، إلا أنه صدقها معنى فرسمها فحللها.

وجاء في ص٩٥ قال:

[عدا عبيد لمعاوية على أرض ابن الزبير فكتب إليه ابن الزبير «أما بعد يامعاوية، إن تمنع عبيدك من دخول أرضي وإلا لي ولك شأن» وقيل إن معاوية أطلع ابنه يزيد على كتاب ابن الزبير وسأله: ماترى، فقال له يزيد لتنفذن إليه جيشاً أوله عنده وآخره عندك يأتونك برأسه...].

هكذا هكذا وإلا فلا، وأنت تنظر أخبار معاوية في أبواب حلمه ودهائه وصبره في كتب الأصول الموثوقة سنداً ومتناً لاتجد هذه القصة المحبوكة التي تصور معاوية بالبطر وابن الزبير بالغفلة وتصور يزيد بالاقطاعي العتيد.

ماذا يقصد راويها منها؟ يقصد ماأنت مدرك معه تصوير حال هذا الخليفة وذاك الصحابي بهرطقة المال والعبيد والاقطاع، وهي رواية

ألبسها الحابك لها بلباس الدهاء والصبر والأناة، فكأنه يريد الثناء على معاوية بينما أراد ذمه وذم ابن الزبير، والحط من قدر عقل يزيد، فهو يقول هل هؤلاء هم حكام المسلمين، تدبر..

وورد في ص٩٦ حتى ص١٠٠ ماموجبه عدم طرحه، لكن كيف المؤلف وتذوقه الأدبي وتشبعه من [الأغاني] وتشبعه به جعله لايحرى جواباً بل هو ينقل ثم يحلل وكأن المبثوث حصل كما في [مقاتل الطالبيين] و[مروج الذهب].

وجاء في ص١٠٧ قال:

[ونخال أن التاريخ لم يحفظ لنا غير حادث واحد يفتح لنا مغاليق هذه الخليقة في طوية الرجل...].

وحقيق بي أن أغضب من مثل هذا وحقيق بغيري أن يفعلها..

رجل مشهور منذ ولادته حتى وفاته، ومشهور أثناء حياته كلها في دينه ودنياه في لفظه وعمله لم يحفظ التاريخ عنه إلا حادث واحد.

أين سيرته وأخباره مما دونه الثقات عنه، وحلمه ودهاؤه وخلافته وأقواله وأفعاله، وهل التاريخ يعول عليه وهو ليس أصلاً فيما يرويه عن الصحابة أليس لي حق الغضب، أليس لغيري مثلي أن يفعلها.

ثم إن «طوية الرجل» يريد معاوية يقصد بها ماتنطوي عليه نفسه وتبيته من نية، أليس هذا تجاوز للحد المعقول وقطع للإشارة الحمراء.

لقد هلك معاوية وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، إذا بحثت النيات على رواية أو روايات تاريخية، وحتى لو ثبتت رواية صحيحة عن قول قاله أو عمل قام به فهل يفسر هذا وذاك تفسيراً نحكم به على

النيات كلا، فالعقل قبل ورود السمع يرد ذلك ويأباه.

ثم في ص١٠٨ أورد عن ابن الأثير:

[أن زياداً خطب يوم جمعة فأطال الخطبة وأخر الصلاة فقال له حجر بن عدي: الصلاة!... فمضى في خطبته.. فقال: الصلاة!... فمضى في خطبته.. فلما خشي حجر بن عدي فوت الصلاة ضرب بيده إلى كف من حصى وقام إلى الصلاة وقام الناس معه، فلما رأى زياد ذلك نزل فصلى بالناس، وكتب إلى معاوية وكثر عليه، فكتب إليه معاوية ليشده بالحديد ويرسله إليه. فلما أراد أخذه قام قومه ليمنعوه فقال حجر: لا ولكن سمعاً وطاعة] إلى قوله: [ودهش الناس لهذه المقتلة الجزاف واهتز لها العالم الاسلامي هزة عنيفة أورثته مبغضة لدولة بني أمية... الخ. ص١٠٩/ ١١٠.

تمهل لاتعجل فابن الأثير المؤرخ صاحب «الكامل» هو شقيق الإمام المحدث الثقة ابن الأثير الجزري، فخطأ ابن الأثير أنه لم يسأل أخاه وهو من ذوي التخصص الدقيق في مثل هذه الأمور.

وثانيها: أن ابن الاثير ينقل ولم يسند وإن كان خيراً من الأصفهاني والمسعودي بكثير جداً.

وثالثها: توحي هذه الرواية حسب ورودها بمبالغة كبيرة ووصف لايقوم..

جاء في «العواصم من القواصم» للإمام ابن العربي ص٢١٩: [فإن قيل: فقد قتل حجر بن عدي وهو من الصحابة مشهور بالخير صبراً أسيراً بقول زياد، وبعثت عائشة في أمره فوجدته قد فات بقتله..

قلنا: قد علمنا قتل حجر كلنا، واختلفنا فقائل يقول قتله ظلماً، وقائل يقول قتله حقاً. . إلخ. .].

وقال في الحاشية ص٢١٩: [حجر بن عدي الكندي عده البخاري وآخرون من التابعين، وعده البعض الآخر من الصحابة].

وقد عالج ابن العربي/ وصاحب الحاشية موجب وماجرى بين عائشة ومعاوية في هذا، والذي يظهر لي أن حجر بن عدي ليس من الصحابة لكنه قد يكون مخضرماً لم ير النبي ﷺ.

وورد في ص١١١/ ١١٢ قال المصنف:

[حدث العقد الفريد في الجزء الأول عن أُبيّ عن العتبي قال: «قدم معاوية من الشام وعمرو بن العاص من مصر على عمر بن الخطاب، فأقعدهما بين يديه وجعل يسائلهما عن أعمالهما إلى أن اعترض عمرو في حديث معاوية فقال له معاوية: أعملي تعيب وإلي تقصد؟ هلم تخبر أمير المؤمنين عن عملي وأخبره عن عملك، قال عمرو: فعلمت أنه بعملي أبصر مني، وأن عمر لايدع أول هذا الحديث حتى يصير إلى آخره، فأردت أن أفعل شيئا أشغل به عمر عن ذلك، فرفعت يدي فلطمت معاوية. فقال عمر: تالله مارأيت رجلا أسفه منك إلخ. . .]

لاأدري كيف استساغها المؤلف بصرف النظر عن بطلانها سنداً ومتناً لاأدري كيف أثبتها وجعل يراعه يرسم على الطرس مثل هذا.

لو جاءت هذه الرواية إبان الطفولة المبكرة لقبلت نكتة بريئة بين طفلين بريئين مع بطلان السند والمتن، لكن هكذا وفي وضح النهار لاجرم أخطأ المؤلف.

وابن عبد ربه مؤلف جيد ألف العقد الفريد روايات وأخباراً وقصصاً تالفة متهالكة لاأساس لها من الصحة فيما يتعلق في حال الصحابة وأهل القرن الثاني، وهو أفضل بكثير من/ الأغاني/ .

وأبو حاتم ليس هو الإمام المحدث الناقد الثقة، فلعله أبو حاتم السجستاني فإن كان هو فليس بذاك، والعتبي لاأعرفه محدثاً ثقة، والقصة ساقطة من أولها، ومتنها دال على ذلك بوضوح تام، فعمرو بن العاص يقول «فعلمت أنه بعملي أبصر مني بعمله. . .] هكذا عمرو بن العاص يكشف خطأه ويتبجح، أليس هذا مسقط للرواية دال على أن واضعها أراد أشياء خبيثة من وراء حبكها، ثم إن عمر بن الخطاب يحصل في مجلسه مثل هذا، أليس هذا لعب على المكشوف؟ ألا يدل كل هذا على سفه الوضاع وقلة ذوق وأدب الكذابين؟ لكن ليس بعد الكذب معصية لفظية تساويه. . دع عنك الشرك. . وصاحب النقل لايلام لأنه حاطب ليل، لكنه آثم في نقله لمثل هذا، وقد زاد الطين بلة في ص١١٢ إذ يقول: [وصاحب العقد الفريد يسوق هذه القصة في سياق الثناء. . .].

لقد قلت فيما سبق أن الثناء يراد به الذم في بعض المواطن اللفظية، وقد استساغ المؤلف أنها ثناء، ومادرى أنها ذم، لكن كيف لو وقف على أصل القصة وسندها، لاأقول أغلب الظن أنه يتركها بل يراجع كتبه كلها فيما جاء فيها من روايات وآثار، وإلا فهو عندي أفضل من آخرين معاصرين له وأتوا بعده. . .

وانظر الطامة الكبرى والمصيبة العظمى، إذ ورد في ص١١٦:

[واحتاج أن يقول مرة كما جاء في الطبري مسنداً إلى سعيد بن سويد: «ماقاتلتكم لتصوموا ولا لتحجوا ولا لتزكوا قد عرفت أنكم تفعلون ذلك، ولكن إنما قاتلتكم لأتأمر عليكم..] ص١١١/ ١١٢.

بكل سفه ووقاحة الصغار تجري القصص على هذا المنوال وإلا فلا.

معاوية صحابي وداهية، ولو كان غراً يعد من المشبوهين ماقال مثل هذا، والطبري لعله سند هذه الرواية، وإلا فالسند باطل بعلة الرواية.. لكن تأمل هذا الكلام بروية وتمعن هادئين ينقلب إليك الفكر خاسئاً وهو حسير، ويعود إليك العقل خاوياً على عرشه وهو ضئيل. أمعاوية يقول هذا أو يقول ماهو قريب منه؟ دع بطلان السند وكذب المتن عنك بعيداً.

ولعل المؤلف وهو ينقل بعيداً عن أصول الكتب وثقات المراجع ينقل وكأني به يتضايق مما ينقل لقبحه وسوء لفظه ومعناه، لكنه يريد التأليف وقصده الدفاع عن هذا الدين كما أحسبه والله حسبه، وظنه أن العقد الفريد والأغاني والكامل وتاريخ الطبري ومروج الذهب والمغازي للواقدي و.و.و... هي أصول الروايات عما حدث وجاء عن الصحابة، وهذا الظن أردى نقله وأودى به، ويبقى له حبه للخير واجتهاده وحسبه هذا بين العالمين.

انظر ماورد في ص١١٩ من فصل [خليقة أموية] قال ومادرى ماقال وليته درى قال:

[كان عثمان رضي الله عنه يقول عن نفسه كما جاء في كتاب الرياض النضرة «كنت رجلاً مستهتراً بالنساء» وكان استهتاره بهن أن يكثر من

الزواج.] لم أجد هذا حسب علمي بسند صالح.

وورد في ص١٢٦ قال:

[جاء في الطبري: أنه كان يأكل في سبع مرات بلحم ويقول والله ماأشبع وإنما أعيا].

قلت: لم تصح هذه الرواية.

وفي ص١٢٧: أورد أثراً عن أحمد في المسند، وأنه كما عن ابن عباس قال: (كنت ألعب مع الغلمان، فإذا رسول الله ﷺ قد جاء، فقلت ماجاء إلا إليّ فأختبأت على باب فجاءني فخطاني خطاة أو خطاتين ثم قال: إذهب فادع معاوية وكان يكتب الوحي فذهبت فدعوته له فقيل إنه يأكل.. إلى قوله: ﷺ «لاأشبع الله بطنه.»).

قلت: إن صح سنده عند أحمد فهو محمول على عدم إرادة حقيقة الدعاء، إنما جرى هذا على عادة العرب كما في حديث معاذ «ثكلتك أمك يامعاذ».

وفي آخر ص١٢٧: نقل المؤلف شيئاً عجيباً قال:

[وشغف بالأكسية كما شغف بالأطعمة، فلبس الحرير، وتختم بالذهب والجوهر، وولع بالثياب المزخرفة والموشاة، وتزين بالزينة التي كرهها الإسلام لعامة الناس فضلاً عن الخلفاء والأمراء...].

هل تدري عمن يتحدث المؤلف؟ إنه يصف معاوية دون علم ولاهدى ولاكتاب منير، فالسند باطل، والمتن مردود على قائله، والمؤلف ينقل ويجزم ويصر على أن معاوية كذلك وليته علم أصول

وحقيقة ماينقل منه وعنه.

وفي ص١٢٧/١٢٨ أورد آثاراً مثلها يحتاج مثلها إلى ناهض.

ثم إقرأ إن شئت ماجاء في ص١٣٠ قال:

[وكأنما كان معاوية مهموماً بشهوات ولده في زواج أو غير زواج، فقد حدث ابن عساكر من ترجمة خديج الخصي، أن معاوية اشترى جارية بيضاء جميلة، فأدخلها الخصي عليه مجردة وبيده قضيب، فجعل يهوي به على جسدها ويقول هذا المتاع لو كان لنا متاع، اذهب بها إلى يزيد...].

تدبر هذه الرواية بعين فاحصة بصرف النظر عن السند وبطلانه.

وجاء في آخرها: [فقال الجرشي: لاتفعل ياأمير المؤمنين فإنها لاتصلح له، فقال معاوية: نعم مارأيت، ثم وهبها لعبد الله بن مسعدة الفزاري مولى فاطمة بنت رسول الله ﷺ، وكان أسود، فقال له بيض بها ولدك].

ثم بين كلام الطبري حول بعض هذه الآثار وراح يحللها.

وهذه الرواية مع بطلان سندها جداً، فإن متنها كذب في كذب، فمعاوية حسب هذا المتن جاهل من البطر، ولك أن تتصور الجرأة كيف وصلت بمثل هذا الخبر الشائن الساقط.

وجاء في ص١٧٣: [روى الواقدي أن عمرو بن العاص دخل على معاوية بعد ماكبر ودق ومعه مولاه وردان، فأخذا في الحديث وليس معهما أحد غير وردان، فقال عمرو: ياأمير المؤمنين مابقي مما تستلذه، فقال أما النساء فلا أرب لي فيهن، وأما الثياب فقد لبست من لينها

وجيدها حتى وهى بها جلدي فما أدري أيها ألين، وأما الطعام فقد أكلت من لذيذه وطيبه.. إلخ..].

وتكاد مجمل الروايات عن معاوية وعمرو والمغيرة بن شعبة تدور حول المتاع والجاه والحياة، والرواية التي رواها الواقدي وإن كانت باطلة سنداً ومتناً إلا أنها صيغت بأسلوب سهل بين يتبين للغر من الناس حقيقتها، ويتبين للجاهل صحتها، فلعله يرويها أو يكتبها فيكون أحد الكذابين، وسندها متهالك جداً.

ومثلها ورد في ص١٣٥ أورد قائلاً:

[وسئل معاوية معاوية نفسه وسائله عمرو بن العاص. والله ماأدري ياأمير المؤمنين أشجاع أنت أم جبان؟].

جاء في ص١٣٨ من فصل[موقف معاوية من قضية عثمان] قال: [لايستطيع المؤرخ أن يتثبت من حقيقة البواعث التي كمنت وراء الحوادث والحروب والخصومات، ولايستطيع أن يعرف ماهو صحيح منها وماهو مصطنع من تدبير السواس والرعاة].

هنا يثبت المؤلف أن الحوادث والحروب والخصومات يجهل المؤرخ ماهو صحيح وماهو مصطنع ومع ذلك يسير المؤلف ومعه آخرون كثيرون ينقلون من: الواقدي/ والكلبي/ والأغاني/ ومروج الذهب/ والعقد الفريد وينقلون من غيرها من كتب التاريخ والسير دون تحقيق لحقيقة السند ومن رواته، ومن أين جاء الكذب ومن أي مكان حصل، وفي أي عصر كل هذا مدون في كتب «تراجم الرجال» و«الجرح والتعديل» و«دراسة الأسانيد» وهذه متداولة مشهورة.

فالمؤلف حينما كتب ماكتب آنفاً، كتب وهو يعقل مايكتب لكنه حينما ينقل فإنه يذهل ويصدق نفسه ويزيد فيبني على ماينقل آراء جازمة، وهذه غلطة كبيرة خاصة في جانب الصحابة الذين كتبت وحققت آثارهم، فلايجوز لمسلم يؤمن بالله ويخافه أن ينقل هكذا ويكتب هكذا.

وناقض المؤلف نفسه نقضاً بيناً بل زاد إذ دخل في نية معاوية وكشف عنها، وهذه جريرة كبيرة وجرأة شائنة جداً يقول: ـ تجاوز الله تعالى عني وعنه ـ في ص١٣٩ :

[وكل ماوصل إلينا من أخبار ذلك الموقف يدل على شيء واحد لامحل فيه للخلاف بين الناظرين إليه من الوجهة التاريخية الخالصة وهو عمل معاوية لنفسه في كل مطلب طلبه من عثمان وكل نصيحة أسداها إليه وكل مشورة أشار بها عليه، فليس في هذه المطالب والنصائح أو المشورات شيء قط تجرد من منفعة ينظر إليها معاوية في حاضره أو مصيره].

والله إنه يتحدث وكأنه يتحدث عن شخص عادي ساد ثم باد، والله ولا أحنث بها أنه يتحدث وهو لايدري عن قدر وشرف ومنزلة عمن يتحدث عنه، فالنيات توكل إلى الله تعالى، هذا بصرف النظر عن بطلان مجمل ماجاء من أخبار عن معاوية، فمعاوية له قدر في هذه قدر الجهاد وملازمة الرسول ﷺ ودعاؤه له، وله شرف الصحبة، ومن يطولها ويخرقها، وله منزلة الفتوح في عهد خلافته، ولست أزكي معاوية وقد زكاه الرسول ﷺ، لكن الروايات تالفة، وبحث النيات غاية في

الخطورة، ولعله يشفع للمؤلف عدم إرادة السوء لكنه النقل المجرد وتقصير الخطوة.

وجاء في ص١٤٠ كلام مطول عن أهداف معاوية مع عثمان أثناء ولايته على الشام، فبجانب أنه نقل فأخطأ، كذلك حلل فأخطأ. قال تجاوز الله عني وعنه:

[كتب إلى عثمان يطلب زيادة عطائه، ويطلب غير ذلك أن يقطعه الأرض التي قتل أصحابها من الروم أو تركوها وهاجروا إلى بلاد غير البلاد المفتوحة من أرض الدولة البيزنطية].

هذا جزء مما نقله وكتبه بمعناه عن معاوية لكن تأمل التردد في قوله تردد الشك يقول [التي قتل أصحابها من الروم]، فنسب الجهاد بلفظ آخر أشد وقعاً في نفس من يجهل أحكام الإسلام، أو هو ضعيف الإيمان ثم جعل الفعل الماضي منصباً إلى معاوية فهو يقول [ويطلب غير ذلك أن يقطعه الأرض التي قتل أصحابها من الروم] هكذا.

وإذا صرفنا النظر عن بطلان هذه الرواية فإن معاوية صحابي عالم فقيه، وهذا موجب عظيم لإبطال المتن لو وعاه من نقله أو بنى عليه، ومن المقرر شرعاً عدم ذلك لو حصل لأن الأرض بعد الجهاد في الاسلام لعامة المسلمين، والأرض المفتوحة تكون لأهلها ويعطون الجزية، ولهذا تسقط رواية [التي قتل أصحابها] لكن انظر ماجاء بعد ذلك في نفس ص١٤٠ قال:

[وتعلل له بكثرة وفود الأمصار والرسل، وأن هذه الضياع المفتوحة لايؤخذ عليها الخراج ولاتحسب من أموال أهل الذمة كما جاء في تاريخ

ابن عساكر].

وانظر أيضاً ماقال:

[وكانت هذه الضياع وأمثالها تلحق ببيت المال وينفق منها على المصالح العامة ومعونة المعوزين وذوي الحاجات] ثم ماذا..؟!!: [فلما أذن له عثمان بزرعها والانتفاع بثمرتها حبسها على نفسه وعلى آل بيته وخدامه وأعوانه في سياسته].

ثم جاء بطامة أخرى ليقول: [وعمد إلى كل معترض عليه وعلى إنفاقه لهذه الأموال في غير وجوهها فأقصاه عن الشام.. إلخ..].

كلام محبوك وكلام مسبوك لكن يفضح نفسه، أين علم عثمان هل لم يصله الخبر؟ هل كان معاوية عربياً جاهلياً لصاً؟ أين موقف الصحابة من هذا التصرف؟ وهذا موجب لابطال المتن.

ألا يتعلق هذا بفعل صحابي، وأفعال الصحابة وأقوالهم مدونة بأصول ثابتة موثوقة لماذا تركوها؟ وذكرها ابن عساكر وبعض المؤرخين.

لأنها باطلة، فبعد تتبع الرواة في هذه الرواية وجدوا سندها باطلاً بسببهم فسقط المتن وسقط الاسناد، وابن عساكر جيد، وله تراجم عن بعض الرجال، لكنه في هذه الرواية نقل فقط ولم يحرر المسألة ويعود إلى الرواة ليجد الخلل هناك.

وجاء في ص١٤١، قال المؤلف نقلاً عن ابن الأثير: [كان أبو ذر يذهب إلى أن المسلم لاينبغي أن يكون في ملكه أكثر من قوت يومه وليلته أو شيء ينفقه في سبيل الله أو يعده لكريم، ويأخذ بظاهر القرآن ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ

ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ فكان يقوم بالشام ويقول: يامعشر الأغنياء واسوا الفقراء... بشر الذين يكنزون الذهب والفضة بمكاو من نار تكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم، فمازال حتى ولع الفقراء بمثل ذلك وأوجبوه على الأغنياء، وشكا الأغنياء مايلقوه منهم فأرسل إليه معاوية بألف دينار في جنح الليل فأنفقها، فلما صلى معاوية الصبح دعا رسوله الذي أرسله إليه، فقال: إذهب إلى أبي ذر فقل له: أنقذ جسدي من عذاب معاوية! فإنه أرسلني إلى غيرك وإني أخطأت بك ففعل ذلك. فقال له أبو ذر: يابني قل له: والله ماأصبح عندنا من دنانيرك دينار، ولكن أخرنا ثلاثة أيام حتى نجمعها فلما رأى معاوية أن فعله يصدق قوله كتب إلى عثمان.. إلخ..].

كرر هذه القصة مراراً تجدها مسبوكة، وهذا سبب أسرع بكثير من المؤرخين والكتاب والمحللين إلى تصديقها كلها، لقد قلت من قبل إن ابن الأثير المؤرخ له أخو جليل القدر في علم الحديث رواية ودراية وهو صاحب [جامع الأصول] أحد عشر مجلداً وله غير ذلك فليته سأله أو استشاره قبل مجرد النقل هكذا.

جاء في البداية والنهاية لابن كثير(٨ ـ ١٢١) (عن ابن سعد قال: حدثنا عارم حدثنا حماد بن زيد عن معمر عن الزهري: أن معاوية عمل سنتين عمل عمر...) نقله في حاشية(العواصم) ص٨٨.

وقال مؤلف العواصم نفسه في ص٨٩ (فمن روى أنه نفى وروى

سبباً فهو كله باطل) أي أن عثمان لم ينف أبا ذر إلى الربذة، قلت: صحيح فلم أقف على نص صحيح في هذا.

فرواية نفي أبي ذر باطلة، لكنها جاءت مكملة لرواية ماجرى بين معاوية وأبي ذر فيقع الذم على عثمان ومعاوية معاً وهذه شنشنة المذهبية لحرب الصحابة، فتنبه.

وماورد عند ابن كثير يحتاج إلى نظر، لأن الزهري لم يلق معاوية، والإمام الزهري ثقة حجة.

وماجاء في ص١٤٢ قال المؤلف:

[فلما خرج المشاغبون بالفتنة من الكوفة إلى الشام بأمر عثمان، كتب عثمان إلى معاوية كما جاء في ابن الأثير: «إن نفراً قد خلقوا للفتنة فأقم عليهم وانههم، فإن آنست منهم رشداً فاقبل، وإن أعيوك فارددهم علي» فلقيهم معاوية وزجرهم وأغلظ لهم، ثم أتاهم بعد ذلك فقال لهم: إني قد أذنت لكم فاذهبوا حيث شئتم لاينفع الله بكم أحداً ولايضره، ولاأنتم برجال منفعة ولامضرة.. إلخ..].

لم أجده بسند يقوم عليه مثله والمتن فيه خلل، فعثمان يأمر معاوية بأن ينهاهم ويغلظ لهم القول، فإن هم أبوا فيردهم عليه، ومعاوية يخالف هذا، ويزعم المتن بأن معاوية قال لهم: [فاذهبوا حيث شئتم] فتدبر.

وفيها نقل المؤلف قال: [وكتب إلى أمير المؤمنين يهون له من شأنهم ويقول عنهم أنهم: «ليسوا لأكثر من شغب ونكير»].

ثم يورد في ص١٤٢/ ١٤٣ ماكان من أمر الثوار ومافعله معهم عبد

الرحمن بن خالد إلخ. .

ثم راح المؤلف يحلل في آخر ص١٤٣ ماكان من حال الروايات ويورد في ص١٤٤ ماورد عن ابن عباس أنه قال لعثمان: «ياأمير المؤمنين إنك قد ابتليتني بعد العافية، وأدخلتني في الضيق بعد السعة إلخ. .».

وأورد المؤلف شيئاً آخر كنت قد نبهت إليه يقول: «وخرج ابن عباس وبقي معاوية فسأله عثمان فأجاب كما جاء في [الإمامة والسياسة]. . إلخ».

تدبر هذا النقل وماورد فيه من حوار، وماتم نقله خاصة من كتاب [الإمامة والسياسة] لابن قتيبة تجد كل هذا حطب ليل، فلا صحة للسند ولاقوام للمتن، وابن قتيبة بريء من هذا الكتاب فليس هو له، وقد رده أسلوبه فليس هو ولاوقائعه ولاطريقة عرضه.

والثوار وجدوا حقيقة، وأسباب ثورتهم موجودة، فلست أنكر هذا ولاأدفعه، لكن ماصح سنده ومتنه يثبت ومالا فلا، وقضية الثوار وعلاقة المجوس واليهود بهم مدونة مرقومة لكن مايصح إلا الصحيح، ولولا الإسناد لقال من شاء ماشاء.

وجاء في آخر ص١٤٤/ ١٤٥ نقاش على شكل رواية مسرحية بين عثمان ومعاوية ثم ختمها في أول ص١٤٦.

وهي رواية دهاء وكيد من معاوية تشرد الثوار وتقطع دابرهم، ويخيل إليك منها صحتها على كل وجه، فقد رسمت نوايا معاوية وضعف عثمان، وهنا يسقط الرهان ويقع السند في خلل، ولم يوفق سابكها إلى خير، وهل أراد ذلك ومثلها تمشي على المؤلف، فنقلها بحسن

نية كما حصل لغيرها في[فجر الاسلام] و[ضحى الاسلام] و[في مهبط الوحي] لكن ماكان ضره لو سأل أو بحث عن أصول مانقل إذ الأصول موجودة عامرة بها «مصر» من قديم الزمان.

وجاء في ص١٤٧ قال:

[وقد نقل الرواة والمؤرخون عن كل ناصح أنه أشار على عثمان بترك خطة من خططه في السياسة العامة ولم ينقل مثل ذلك عن معاوية في جليل من الأمر ولايسير].

وقد جاء المؤلف بعظيمة من العظائم قبل ذلك ولعله استنتجها مما نقله وألفه الرواة والمؤرخون قال:

[تلك جملة الآراء التي أشار بها معاوية على الخليفة، وما من رأي منها إلا والنفع فيه ثابت لمعاوية غير ثابت لعثمان، وربما كان في معظمها مايضره ولايجديه] تصور أنت فطرة وعقلاً، وتصور شرعاً، ثم تصوره حالة واقعة، أليست هذه عظيمة من المؤلف، لعله لم يردها إنما هي تأسيس على مانقله ولم يحرره، أليس من الشائن نقله، أليس هذا من المعيب لو صح فكيف إذا أدركت أنها شنشنة من أخزم، شعوبي أو مجوسي أو يهودي أو مذبذب أمعة.

وأورد شبيه هذا في ص١٤٨/ ١٤٩ إقرأ وكأنه سبق للغيب، أو كشف له، إقرأ تجد السبك السافل وكشف نية لايعلمها إلا الله تعالى، إقرأ تجد حبكاً للألفاظ وهل يتركها خلفاء /يحيى بن معين/ وعلي بن المديني/ وشعبة بن الحجاج/ وعبد الله بن المبارك/ والبخاري/ ومسلم، وهل يدعها الوارثون لعلم النبوة تمر هكذا. . كلا إي والله كلا غير حانثٍ

ولاكاذبٍ

يقول المؤلف تجاوز الله عني وعنه:

[وأثبت ماثبت من منفعة معاوية بتلك المطالب التي عرضها على الخليفة في شدته مطلبه أن تكون له ولاية الدم بعد مقتله فإنه بمثابة ولاية العهد بإذن صاحب الأمر] ص١٤٨.

تدبر هذا وراجعه ثم اذهب فانظر في مطولات ثقات المصادر وأمهات الصدق والحجة في رسم النصوص، فلن تجد ولو بلسان الحال مايشير إلى هذا بوجه ما أو صورة ما أو لمحة ما فخذ أو دع.

والعلم دين فانظر المأخوذ كيف حاله، وانظر راسمه ومثبته، فليست كل بيضاء شحمة ولاكل أكمة من الجبال. وليست البغي كالطاهرة العفيفة الحرة البيضاء.

وماجاء في ص١٤٩ قال المؤلف نقلاً:

[لقد كان ذوو الجرأة من المعارضين لعثمان يلقون معاوية بهذا اللوم كلما أخذهم باللوم لأنهم لم ينصروه، ومن هؤلاء أبو الطفيل عامر بن وثلة الصحابي كما جاء في تاريخ السيوطي] قلت لم أجده بسند يقوم.

ثم أردف بعده تماماً له، [قال له معاوية: ألست من قتلة عثمان؟ قال أبو الطفيل، لا: ولكنني ممن حضره فلم ينصره] ص١٤٩.

وبعد ذلك في ص١٥٢ قال يؤسس على ماسبق:

[فالمطالبة بدم عثمان إنما كانت قضية قائمة حين كانت لازمة للتحريض على علي وبث الدعوة والتمكين لمعاوية، فلما تمكن واستطاع

مالم يكن في وسع علي أن يفعله سكت عن الثأر].

كلام جاء على نسق مرسوم، أسسه إذ أسسه على كلام هش مرقوم لايقوم، وهذا تأسيس بجانب الخطأ فيه على النقل من روايات ضعيفة، إلا أنه من جانب آخر بحث عن النيات، والنيات ليس في وسع أحد من الخلق الوقوف عليها، ولايحسن في دائرة العقل السليم عسر الأحداث والروايات على مايسبق إلى الفهم فقط، فهذا شك واليقين لايزول بالشك.

وختم في آخر ص١٥٢/ ١٥٣ ماكان بوسعه تركه، وقد كان.

وورد في ص١٥٤/ ١٥٥ عن نشأة معاوية وتكوينه، ماسطره جملة من المؤرخين، وماجاء في آخر ص١٥٥ نقله من السيرة، وهو نقل غير مدفوع إذ ليس له سواه، وإن بقي التعليل فهو مطلب يسير مع الفهم السديد إذ عدم الدليل، ولم يتعلق هذا أو ذاك التعليل بصحابي أو حكم عبادة أو معاملة.

وفي ص١٥٦ أورد المصنف مادار بين النبي ﷺ وبين هند، قلت: صحيح.

وماورد في ص١٥٧/١٥٨ حول هند وزواجها.. إلخ.. كتبته كتب التاريخ والأخبار بين مقل ومكثر، لم أقف على سند له حسب إطلاعي

وجاء في ص١٥٩ [قال الشافعي فيما رواه الطبراني قال أبو هريرة: رأيت هنداً بمكة... ومعها صبي يلعب فمر رجل فنظر إليه فقال: إني لأرى غلاماً إن عاش ليسودن قومه.. إلخ...].

أما السند فلم يصح، وأما ماورد عن صفة معاوية فصح عن طرق

أخرى فتنبه.

وورد في ص١٦٣ قال: [وروى الطبراني بإسناده عن ابن عمرو أنه قال: مارأيت أحداً أسود من معاوية، وسئل: ولاعمر؟.. فقال كان عمر خيراً منه وكان معاوية أسود منه].

قلت: لم أقف على سند صحيح لهذه الرواية.

ومثله تماماً مانقله المؤلف عن العوام بن حوشب.

وجاء في ص١٦٦ قال المؤلف: [ومن ردوده المحفوظة رده على الإمام علي حين دعاه إلى البيعة يقول: [........]

قلت: لم يصح السند.

وجاء في ص١٧٣ قال المؤلف [فأسلما معاً عام الفتح] يعني أبا سفيان وابنه معاوية. قلت: صحيح.

وجاء في آخر ص١٧٣/ ١٧٤ كلام صحيح، وهو يهدم مانقله المؤلف عن معاوية من روايات ضعيفة ونظر في النيات، فلعله لم يقارن بين هذا وذاك ولو قارن لأنصف.

وجاء في ص١٧٥/ ١٧٦ من خطبة معاوية حول ولاية العهد ليزيد.
قلت: لم تصح الرواية.

وورد في ص١٨٣ من فصل[الأعمال]، قال: [وقتل عثمان فاتخذ من مقتله ذريعة للخروج على الإمام علي...].

قلت: المؤلف كرر ماسبق بيانه وتوجيهه.

وفي ص١٨٥ ذكر قصة التحكيم بيسير القول.

قلت: سبق بيان ذلك وماجاء عن الطبراني حول قصة التحكيم.

وانظر ماقال المؤلف في ص١٩٠ قال: [قال أبو ذر إمام الاشتراكيين في ذلك الزمان: إن كنت بنيته من مال الله فأنت من الخائنين وإن كنت بنيته من مالك فأنت من المسرفين].

وأعجب جداً للمؤلف ومن تبعه في مثل هذا الحين أعجب لأمرين:

الأول: كيف نقل هذا وسنده باطل، وإذ نقله فكيف لم يعالجه مادام لم يدر عن السند.

الثاني: خلط المؤلف بين الزكاة والصدقة المطلقة وبين الاشتراكية سواء كانت اشتراكية اقتصاديه مادية أو كانت اشتراكية علمية مادية بحتة.

خلط على فرض صحة ماورد عن أبي ذر، والاشتراكية بنوعيها وآليتها ونظمها تخالف حقيقة الزكاة ومطلق الصدقات والهبات والوصية والتبرع تخالفه جداً ولاتلتقي في شيء من هذا بحال، وعد إلى سفرنا «نقد أصول الشيوعية] ط٣.

وتداخلت عليه المفاهيم كما في ص١٩٢ حينما تحدث عن معاوية والموالي، ولعله بهذا كان يختتم هذا الفصل بنقله التام عن هذا الأمر دون تحرير.

ونعلم دون ريب أن الموالي كان لهم أثر بالغ في أمر دولة بني أمية لكنهم ليسوا كل شيء، إنما الذي حصل هو المبالغة في حقيقة الموالي وإلا فهناك أشياء أخرى ساهمت في سقوط الدولة.

وقد كان بإمكان المؤلف نظر هذا بعين ثاقبة، لو أجال النظر في

«البداية والنهاية» و«سير أعلام النبلاء» و«تاريخ الإسلام» للذهبي.

وبالغ جداً في ص١٩٣ في حديثه عن معاوية وأنه عمد إلى التفرقة ليكف يده عن البطش والنكاية.. إلخ.. بالغ واعتمد على مالايصح إيراده وكافة أعمال / معاوية/ مدونة هنا وهناك في زبر مشهورة معلومة يكفي واحد منها عن مئات من مثل «الأغاني» أو «مروج الذهب».

وورد في ص١٩٨ مامحله النظر، وقد خلط المؤلف بين عدة نصوص ثم حلل في آخر ص١٩٨ تحليلاً ينم عن فهم لطبائع الناس والنفسيات، وهو تحليل جاد ومتقن لو كان مانقله من روايات صحيحاً.

في فصل هو آخر فصل من كتاب(معاوية بن أبي سفيان في الميزان) تحدث المؤلف عن بديهيات تاريخية مستخلصة من آثار عن معاوية وروايات مختلفة كلها نقلها من كتب التاريخ والأدب وبنى عليها كتابه هذا وسار على منوال فيه من الزلل بقدر مافيه من ضعف الرواية وسقوط الأثر.

يقول في ص٢٠١: [ومن الحقائق البديهية أن المحاباة تأتي بتوافق الطبائع كما تأتي بالغرض والرشوة].

ويقول: [من هؤلاء أناس في طبقة ابن خلدون يضع معاوية في ميزانه فيكاد يحسبه بقية الخلفاء الراشدين].

ثم ذهب يدرس ويعالج هذا النظر من ابن خلدون.

أما مايتعلق بالغرض والرشوة فهذا أمر منقوض بسقوط الحكم على النيات.

وأما نظر ابن خلدون فهو في مكانه في الجملة، وابن خلدون أدرى

بما كتب وبما يكون عليه المعول، لكن لماذا المؤلف يغلب جانب الشيء السيء في حياة هذا الصحابي الجليل؟ لأنه نظر إلى جانب روايات وآثار لم تصح تم رصفها في كتب ليست أصلاً، وقد كان يسعه المقارنة ثم الحكم بميزان صحيح.

وجاء في ص٢٠٤ في حديث له حول ولاية العهد ليزيد، جاء بقول سبقه إليه ذوو العصبية من المذاهب المجانبة للصواب، لكن لعله لم يقصد ذلك، يقول: [وتبعه معاوية في عاقبة ولي عهده الذي خرق الخوارق من أجله].

هكذا... والمؤرخون الذين يتعمدون مجرد النقل ومن سار مسارهم دون ناهض سليم صحيح جلبوا روايات سيئة لم تصح في هذا الجانب [فخرق الخوارق] هكذا إنما كتبها تهويلاً لشيء لم يحصل فهو أمر إذاً حصل من معاوية، وقد ظلم وأساء ولم يدر المؤلف موطن ما قال ويقول.

وختم هذا الفصل بتحليل جيد عن معاوية، لكنه مهما كان الأمر أجاد وأحسن وأفاد لو كان يتحدث عن آخر في حاله حال انقطاع الرواية في عصر ما من العصور المتأخرة.

كتاب: عبقرية خالد بن الوليد رضي الله عنه

ليس ماأكتبه عن العبقريات نقداً لها أو أن ماأكتبه تقويماً لها كذلك، إن العبقَريات كتبها مؤلفها إذ كتبها لتحكي حال جيل فريد من البشر، فهو قد ألفها ولم يقتصر فيها على الخلفاء الأربعة ومعاوية وخالد بن الوليد وعمرو بن العاص بل درس وحلل وصال وجال خلال قرن من الزمان، خلال قرن هو أصل العلم والتلقي والجهاد وسياسة الناس، وهو أصل ماجاء من حكم العبادات وحكم المعاملات، وهو زمن الوحي الذي أسس الحياة ديناً ودنيا، والذي حمله للقرون المتعاقبة الوارثون قرناً بعد قرن وجيلاً بعد جيل.

فنقدي وتقويمي للعبقريات إنما هو نقد للعلماء والمحققين وكتبة التاريخ ونقلة الأدب وراسمي خطط النقد، لأن العبقريات كتبها صاحبها بأسلوب جيد وعرض جيد وتحليل جيد ماجعلني أعتبرها خلاصة لحال الصحابة أقوالهم وأعمالهم خاصة، وقد تناول كثيراً من الأحكام الشرعية وسياسة المال والاجتماع والاقتصاد والعلاقات تترا بين النبي ﷺ وبين ماحوله من قريب وبعيد.

ومع أنه زل بسبب اعتماده على كتب التاريخ والسير والأدب، ومع أنه أخطأ بنقله للباطل من الروايات والآثار، وبنقله لضعيف النص من كتب ليست أصلاً، إلا أنه في عبقرياته أجاد بما يجعلها عملاً جليلاً لتكون منطلقاً لنقدها وتقويمها حسب الجهد والطاقة، لكن لتكون كذلك خطأً أسير فيه لتقويم وتوجيه كثير من جهود جبارة لكثير من

العلماء والمحققين والمؤرخين والأدباء والنقاد الذين قد يكون فاتهم أهمية تأصيل المسائل العلمية وأهمية صحة النص، ومعرفة حقيقة النهج الصحيح للعزو، والأخذ من أصول ثابتة موثقة كريمة، بدل كتب لاتحطب إلا في ليل مدلهم وظلام حالك وطريق موهم يؤدي بالجاهل والعجول إلى مهلكة النهاية.

فعملي إذاً إنما هو عمل موجه لمن أشرتُ إليهم أخذوه أو تركوه.

وعبقرية خالد بن الوليد واحدة من تلك التي نظرتُ وقومت. ننظرها كما نظر

نا سابقاتها ليس هناك فرق بينها وبين تلك إلا من خلال النص صحته وضعفه ومابنى عليه المؤلف من آراء ونظريات.

و[عبقرية خالد بن الوليد] جاءت في مئة وواحد وسبعين صفحة من القطع المتوسط ولم يذكر فيها الطبعة.. والطابع لها مؤسسة دار الهلال هكذا رسم على آخر الغلاف ممايلي الغلاف الأخير، ومؤسسة دار الهلال ليست ذات سمعة حسنة فهي تطبع الصالح والطالح، وقد جاء الورق ضعيف البنية والطباعة دون ذلك والحروف وسط بين بين، وجاءت الفهارس في أحد عشر موضوعاً يتمم بعضها بعضاً، ومثلها مثل مثيلاتها سواء بسواء، ويبدو لي أن المؤلف أخذ النصوص والآثار من مصادر واحدة تاريخية وأدبية، فهو هنا كرر ماكان ذكره في بعض العبقريات خاصة مابين«عمر وخالد»، لكن المعضلة أنه ينقل ماينقل من آثار وروايات ولايعالج إلا في حالات يسيرة جداً، ولعله وقع له ذلك كما ذكرت من قبل لأنه لم يعد إلى نقد الأسانيد والروايات، ولو أنه فعل

ذلك لأحس بحال ماكتبه المؤرخون ورواة الأدب وأنهم في كثير مما كتبوه أو نقلوه ليسوا على شيء.

جاءت المقدمة في خمس صفحات بعنوان: «البادية والحاضرة».

جاء في ص٥ قال:

[كان قتيبة بن مسلم قائداً من نوابغ القادة المعدودين الذين أنجبتهم الأمة العربية في صدر الإسلام، وكان يلي خراسان لملوك الدولة الأموية، فخرجت بها خارجة أهمته فقيل له: مايهمك منهم وجه إليهم وكيع بن أبي مسعود فإنه يكفيكهم، فأبى، وقال: لا، إن وكيعاً رجل به كبر يحتقر أعداءه ومن كان هكذا قلت مبالاته بعدوه فلم يحترس منه فيجد عدوه منه غرة].

ثم قال: [وهذه كلمة من كلمات القائد العربي تنبي عن كثير].

ثم بالغ في سوء الفهم فقال [وقد كانت لهزيمة الدول أمام العرب أسباب كثيرة].

ومن المعلوم من خلال النصوص والآثار الصحيحة أمران:

الأول: أن العرب جزء من الأمة الإسلامية.

الثاني: أنه لاخير في قوم ولاصلاح إلا بهذا الدين دين الاسلام.

فلو قال: «الذين أنجبتهم الأمة الإسلامية من العرب» لكان أسلم.

ولو قال: «وقد كانت لهزيمة الدول أمام المسلمين. . .» لكان هذا هو الصواب، لكن جرت العادة لدى كثير من الكتاب والباحثين ذكر مثل هذا، وهم لايريدون إلا الحق، أو هم كذلك، لكن الجهل بلازم السبب الصحيح جعلهم يكررون مثل هذا، وإلا فإن العرب وأنا واحد

منهم لم يكونوا شيئاً مذكوراً، فقد كانوا مستعبدين ومستغلين لدولتي الفرس والروم، وماحصل من انتصار للعرب على جيش الفرس قبل الإسلام بقليل لم يكن لذات الانتصار إنما كان هذا إرهاصاً لبعثة النبي ﷺ.

ولعله من لوازم الضرورة عدم أخذ حالات التاريخ بمجرد الظواهر المادية، بل لابد من فقه حقيقة الوقائع بشيء من نظر السنة الكونية وحالات الأمم قبل بعثة كل رسول إلى أمته وقومه، فإن الله تعالى يجعل هناك إرهاصات ومقدمات قبل البعثة ليستدل بهذا على اللاحق من السابق، وقراءة حالات الرسل عليهم السلام من خلال التمعن بهذه السور العظيمة: المائدة/ آل عمران/ هود/ يوسف / الأنبياء/ الحج/ القصص / الشعراء/ يعطي هذا كله أمراً جليلاً تذهل معه النفس ويؤمن به القلب ويتعلق به العقل.

وقال المؤلف في ص١٤ :

[فالنهضة العربية لم يكتب لها النصر لأن الفرس والروم كانوا يستحقون الهزيمة وكفى، بل هي قد انتصرت لأنها كانت تستحق النصر بأسبابه].

ثم قال: [كانوا متفرقين بغير باعث إلى الوحدة والنهوض، فجاءتهم الدعوة الإسلامية تجمع شتاتهم وتبعث كرامتهم. . .]

فهو هنا قصر فهمه جداً لأنه ظن أن الإسلام جاء ليوحد العرب فقط، ويقيم أمرهم فقط، وما درى أن الإسلام جاء ليوحد الناس كل الناس تحت رايته، أبداً ماجاء ليوحد أمة دون أمة، وقوم دون قوم و. و. و.

فالقرآن الكريم ونصوص السنة الصحيحة كلها جاءت بأن هذا الرسول ﷺ للناس جميعاً، والعرب كانوا قومه فانطلق بهم ومعهم غيرهم

من أمم أخرى لا لنهضة عربية، ولا لأمة عربية، ومن قال هذا.؟

نعم العرب معدن الإسلام، لكنهم أمة من الأمم تحت لواء هذا الدين لاعز لها ولاقدر ولانهضة إلا بدين الإسلام.

وجاء في ص٢٠ من فصل [قريش ومخزوم] جاء مانقله من السيرة قال أبو جهل: «تنازعنا نحن وبنو عبد مناف: أطعموا فأطعمنا، وحملوا فحملنا، وأعطوا فأعطينا، حتى إذا تحازينا على الركب وكنا كفرسي رهان، قالوا منا نبي يأتيه الوحي من السماء.. فمتى ندرك هذه».

وقد نقله من السيرة لابن هشام ولم يشر إلى هذا، وهذا الكلام جاء بألفاظ أخرى مقاربة له، وله أصل صحيح.

قلت: ويتبين من هذا أن أبا جهل وسواه من كفار قريش إنما ناهضوا النبي ﷺ حسداً، وإلا فهم يدركون مبعثه حقاً سواء مما أخذوه من أهل الكتاب، أو من صفاته خُلقاً وخلقاً وما حصل له من توطئات وعلامات.

وجاء مثل ذلك في ص٢١.

وجاء في ص٢٢ شرح لمراد قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ ﴾

قلت: صحيح.

ثم بدأ فصل آخر جديد عن نشأة خالد بن الوليد وماذكره غالبه ذكره من مصدرين:

١ـ كتب التاريخ. ٢ـ كتب السير الذاتية.

وقد جاء طرحه جيداً لكنه على خلاف العادة، فقد شممت فيه رائحة العجلة، ولعل عذره أنه لايكتب سيرة له بذاته وإن أدخل في هذا ماأدخل.

جاء في ص٢٥ فقال: [قام النبي ﷺ في المسجد يصلي والوليد بن المغيرة قريب منه يسمع قراءته، فلما فطن النبي ﷺ لاستماعه أعاد قراءة الآية، فانطلق الوليد حتى أتى مجلس قومه بني مخزوم، فقال: (والله لقد سمعت من محمدﷺ آنفاً كلاماً ماهو من كلام الإنس ولامن كلام الجن، والله إن له لحلاوة وإن عليه لطلاوة وإن أعلاه لمثمر وإن أسفله لمغدق وإنه ليعلوا وما يعلى عليه. . . ثم انصرف إلى منزله)].

ثم أورد نقاش قريش للوليد بن المغيرة حتى أثروا عليه فردوه، وهكذا يكون أثر الجلساء، قلت: أصله صحيح رسمه عامة المفسرين. .

ثم أورد في ص٢٦ معنى «الزنيم» والاختلاف الحاصل، قلت: هذا ذكره ابن العربي وأطال عليه ابن جرير وابن كثير والشوكاني.

وجاء بعد ذلك قال المصنف: [وفي رواية أنه عليه السلام سئل عن العتل الزنيم، فقال: هو الفاحش اللئيم].

قلت: لم أقف على صحة هذه الرواية فيما بين يدي من الكتب الستة، وخارجها/ والله أعلم.

وأورد في ص٢٧ قال:

[وعندئذ تخطر لنا قصة أخرى لها صلة بهذا التقدير، وهي قصة المصارعة بينه أي خالد بن الوليد وبين عمر بن الخطاب وهما غلامان

وغلبه عمر وكسر ساقه في هذه المصارعة.. إلخ..].

قلت: تعددت الروايات، وسبق بيان ذلك عند نظر (عبقرية عمر).

وجاء في ص٢٨/ ٢٩ قال:

[وفي أخبار خالد قصة واحدة تنفعنا في تصور ملامحه وسماته لقلة أوصافه المحفوظة] إلى قوله [إن علقمة ابن علاثة لقي عمر بن الخطاب سراً ـ ليلاً ـ فقال له: مرحباً بك يا أبا سليمان!.. ثم دنا منه فقال عزلك ابن الخطاب؟ فأجابه عمر: نعم فمضى علقمة يقول: مايشبع لاأشبع الله بطنه!.

وأصبح عمر فدعا بخالد وعلقمة وسأل خالداً ماذا قال لك علقمة فنفى أن يكون قد لقيه أو جرى بينهما كلام.. إلخ..]

قلت: لم أجدها بسند صحيح، وقصد المؤلف من هذا إيراد صفة طول خالد، وأنه كان طويلاً كعمر.

ثم جاء بذكر حال خالد النفسية وحالته العسكرية والقيادية فهو يقول في ص٣٣:

[فهاهنا نشأة بطل عبقري مدخر للقيادة والرئاسة بميراث حسبه وطبعه وملكات نفسه وجسده، جاءته البطولة وهو ينتظرها ولايشك فيها.. إلخ.. من كلام طويل.

ومن المعلوم أن خالد بن الوليد بطل جليل القدر من الأفذاذ، لكن لم يكن بعد إسلامه مثل ماكان قبل إسلامه، كان محدود القدرة ومحدود الهمة، ومتواضع القدرة في المجابهة وجهاً لوجه لأنه كان بطلاً ذاتياً

لنفسه وعشيرته وحسبه ونسبه، لكنه رضي الله عنه بعد إسلامه تغير كلية لأنه رأى نفسه عظيماً جليلاً بهذا الدين العظيم الجليل فتفتقت قدراته ومواهبه لأنه بعد ذلك ليس لنفسه بطلاً عظيماً بل لدينه، فلم تأته البطولة وهو ينتظرها ولايشك فيها، إنما أتته البطولة بطابع آخر بعيداً عن العصبية والعرقية فتهيأ له بإذن الله تعالى ماتهيأ، وطالع ماكتبه عنه الأستاذ/ محمد بن صادق عرجون..

ويتحدث في صفحة ٣٤ عن إسلام خالد بن الوليد بحديث جيد جلب فيه ألفاظاً وعبارات مختارة يقول:

[ولم يكن تسليمه تسليم العاجز الوكل ولا الجازع المنخذل، بل لعله بلغ من نفسه غاية الثقة بالقدرة وحمادى اليقين بالخبرة، يوم أسلم]

ويريد بتسليمه الاستسلام.

وورد في صفحة ٣٥/ ٣٦ قال: [ففي بداية الدعوة المحمدية] وقال: [وبعد استفاضة الدعوة المحمدية]

وقد سبق أن هذه عبارات ليست صحيحة ولا عن طريق المجاز بل هي الدعوة إلى التوحيد، أو الدعوة الإسلامية.

وقال: [وذلك أن النبي ﷺ أقام الرماة من وراء جيشه وقال لهم: قوموا على مصانكم هذه فاحموا ظهورنا ...].

وهذا كان في غزوة أحد. قلت: صحيح

وذكر فيها صفحة ٣٦ اشتراك خالد بن الوليد في غزوة الأحزاب أو الخندق، قلت: صحيح

وجاء في صفحة ٣٧ أن خالداً تصدى للنبي ﷺ عام الحديبية وهو في طريقه إلى مكة وكان النبي ﷺ قد خرج إليها معتمراً في نحو ألف وخمسمائة من المسلمين . . إلخ.

قلت: أصله صحيح.

وجاء في صفحة ٣٩/ ٤٠ قال المؤلف:

[ومن أين للمسلمين ذلك الأدب وذلك الخشوع ومن أين للنبي ﷺ بينهم ذلك السلطان الصادع والصوت المسموع، لقد رآهم ورآه سيد أهل الطائف عروة بن مسعود فعاد إلى قومه يقول: (والله يا معشر قريش! جئت كسرى في ملكه، وقيصر في عظمته فما رأيت ملكاً في قومه مثل محمد بين أصحابه، لقد رأيت قوماً لا يسلمونه بشيء أبداً فانظروا رأيكم . . . إلخ)

قلت: أصلها صحيح.

وفيها صفحة ٤٠/ ٤١ قال:

[وتلك رسالة من أخيه يحملها له من كلام محمد ﷺ ولا غنى فيها عن جواب، قال أخوه الوليد: «أما بعد فإني لم أر أعجب من ذهاب رأيك عن الإسلام، وعقلك عقلك، ومثل الإسلام يجهله أحد . . .» ثم مضى يقول: «سألني رسول الله ﷺ فقال: أين خالد؟ فقلت يأتي به الله ما مثل خالد يجهل الإسلام . . إلخ.

قلت: أصل هذه الرواية صحيح في الجملة.

وورد في صفحة ٤١/ ٤٢ شيئاً عن إسلام خالد قال:

[ولم يكن قصاراه أن يرحب به النبي ﷺ ويسلكه بين أصحابه ومريديه، فقال: يا رسول الله . . . قد رأيت ما كنت أشهد من تلك المواطن عليك معانداً عن الحق، فادع الله يغفر لي، فأجابه النبي ﷺ: إن الإسلام يجبّ ما قبله، فعاد خالد يؤكد رجاءه ويقول: يا رسول الله وعلي ذلك، فدعا النبي ﷺ ربه: اللهم اغفر لخالد بن الوليد كل ما أوضع فيه من صد عن سبيلك].

قلت: هذه رواية من الروايات، وأصلها: صحيح.

لكن قول المؤلف عن الصحابة «مريديه» فليس كذلك فهذه عبارة صوفية لا يوصف بها الصحابة.

ثم أورد ما جاء في السيرة لابن هشام وغيره عن إسلام خالد في صفحة ٤٢/ ٤٣، قلت: صحيح.

وجاء في صفحة ٤٥ قال:

[فإن النبي ﷺ إنما زحف إلى مكة لأن قريشاً غدرت بعهدها وسطت على حلفائه من خزاعة، ثم أشفقت من القصاص فأوفدت أبا سفيان إلى النبي ﷺ يستأمنه ويسأله مد العهد الذي أبرم بينهم في صلح الحديبية، فأبى النبي ﷺ ولم يجبه وأحس المشركون منذ اللحظة الأولى أن المسلمين زاحفون عليهم لا محالة، فلو أن قضية الشرك بقيت لها بقية من عزم لاستعدوا قبل السطو بخزاعة أو بعده على الأثر وأراحوا أنفسهم من الوساطة في التأجيل والمراوغة، ولكنه التسليم الذي بدأ بإسلام خالد وصاحبيه قد تراخى به الوقت إلى أجله المعلوم]

أما بعث أبي سفيان فصحيح.

وأما أن إسلام خالد وصاحبيه كان سبباً في تردي المشركين في مكة فهذا موضع نظر، موضع نظر لأن الحالة النفسية لمن يخون أو يخفر الذمة تكون حالة متهالكة لأن من خان أو خفر ذمة يكون عليه من نفسه سلطان ضده ذلك لأن ما أودعه الله تعالى من الفطرة السليمة في نفوس الخلق تأبى الغدر، والغدر صفة مذمومة شائنة خبيثة فلست أظن أن إسلام خالد وصاحبيه كان سبباً فيما ذهب إليه المؤلف لكن من شيمة الغادر ولو كان غدره خفياً أن يقول خذون.

وجاء في صفحة ٤٧ فصل دعاه [مع النبيﷺ]، كتب فيه صفحة كاملة يفيد فيها معاملة النبي ﷺ لأصحابه وتقديره لهم كل حسب خصائصه وطباعه .. إلخ. وأسهب في هذا وأجاد أجاد لأن تقدير الصفة النفسية وتوزيع الفرص ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب مثله مثل وضع العلاج المفيد للمرض الفتاك يوشك أن يقضي عليه وتقدير الحالات ونظر الطبائع أمر جليل القدر في هذا الدين دون ريب لأنه يسير وفق قسطاس مستقيم يجدي ويفيد.

لكن هذا لم يكن أصلاً صحيحاً عند النبيﷺ بل كان عنده أمراً ثانياً أو ثالثاً فهو ﷺ مع تقديره للمواهب لم يجعلها أصلاً يركن إليه إذا لم يكن معها توحيد صحيح وولاء صادق واعٍ لهذا الدين فلا يكفي التوحيد ولا الولاء له إذا لم يكن معهما صدق وإخلاص ووعي عقلي وفكري. ولهذا قدم النبي ﷺ من قدم على هذا الغرار المستقيم.

وفي صفحة ٤٨/٤٩ ذكر المؤلف ما عهد إلى خالد كغزوة مؤتة وحنين وسرية بني جذيمة وكيف سماه ﷺ «سيف الله» ثم بدأ وكأنه

يفصل سرية مؤتة حتى صفحة ٥٤.

قلت: أصل ما ذكره مبثوث في كتب السيرة منها المفصل ومنها المختصر، وأصل ما نقله من هذه الكتب صحيح.

ثم تحدث عن بني جذيمة حتى صفحة ٦٠.

قلت: سبق بيان بعض ذلك

وفي صفحة ٦٠ نفسها تحدث عن غزوة حنين وفصل فيها جداً مما نقله أحياناً بلفظه وأحياناً بمعناه ثم حلل أخيراً أمر هذه الغزوة.

قلت: سبق بيان بعض ذلك، وأصل ما جاء صحيح.

وأورد في صفحة ٧١ شيئاً يسيراً عن غزوة تبوك وما ذكره صحيح بمعناه.

وفيها صفحة ٧١ ذكر المؤلف ذهاب خالد إلى الدومة في أربعمائة وعشرين فارساً وأنه كذلك ذهب مبعوثاً إلى بني مراد وزبيد ومذحج إلخ. قلت: أصل البعث صحيح.

وفي صفحة ٧٢ قال:

[فإن خالداً لم يسمع من القرآن ولا من فقه الدين كما سمع الصحابة ممن عاشروا النبي ﷺ سنين بعد سنين، وإنما هي سنوات قلائل لم يفرغ فيها إلا بضعة أشهر من الغزوات والبعوث وقد أم الناس بالحيرة ـ في خلافة الصديق ـ فقرأ من سور شتى، ثم سلم والتفت إلى الناس معتذراً يقول: شغلني الجهاد عن كثير من قراءة القرآن] صفحة ٧٢.

وأصل ما جاء هنا صح بمفهومه إلا أنه [والتفت إلى الناس معتذراً

إلخ..] فلم أقف عليها بسند صحيح حسب إطلاعي ومن المقرر شرعاً كما هو مدون في بابه من المطولات وكتب الفروع أنه يجوز للإمام الراتب وسواه وللمنفرد أن يصلي ويقرأ من سور شتى فليس من شرط القراءة في الصلاة ترتيب القراءة في السور ولا الآيات، لكن لا يجوز أثناء القراءة الواحدة قفز الآيات المرتبة من السورة فهذا باطل، وهل تبطل به الصلاة أم لا، فإن تعمد ذلك ولم يستمع لمن فتح عليه من المأمومين فتبطل الصلاة لأنه قول متعمد من غير جنس العبادة، وإن كان يجهل ذلك ولم يفتح عليه أحد فصلاته صحيحة لكن عليه أن يقدم من هو أقرأ منه لصحة ما ورد في هذا، فعلى فرض صحة ما ورد عن خالد في هذا فلا جناح عليه، ولست أرى به بأساً.

وقد تناول المؤلف في صفحة ٧٣ حروب الردة جاء هناك قوله: [وقد رجعت حروب الردة ـ كجميع الثورات والأحداث الاجتماعية ـ إلى أسباب مختلفة ولم تنحصر في سبب واحد، وربما كان من أسبابها ما خفي على المؤرخين، ولا يزال خافياً علينا حتى الآن، ولكننا نعتقد أن الأسباب الآتية كافية لتفسيرها وتفسير نصيب خالد منها على اللازم لفهمها وتصحيح دلالتها].

فهو يقطع قطعاً جازماً أن [وربما كان من أسبابها ما خفي على المؤرخين]. فهو يقطع ويجزم أن المؤرخين عمدة في هذا منهم يؤخذ ما حدث من حروب الردة من الأسباب الباعثة لحصولها ولم يفطن على الأقل أن كثيراً من الصحابة رضي الله عنهم لهم روايات كثيرة عن هذه الحروب أسبابها ومكانها ونتائجها، لم يفطن لهذا لكن لا أدري كيف جعل المؤرخين عمدة وكثير منهم لم يشهدها أبداً، بل لعلهم كلهم لم

يشهدوها إنما تناقلوا فقط وحسبك من شر سماعه فإن كثيراً من المؤرخين يجهلون تحقيق النص وسلامته من المعارض وبعضهم ينقل من بعض وآخرون ذوو أهداف سيئة، وآخرون شعوبيون، فلا يصح أن يكون المؤرخون كلهم عمدة في مثل هذا.

والمؤلف يقول بعد ذلك: [فمن أسباب حرب الردة تمرد القبائل القوية على قريش، وأقواها القبائل التي تنتمي إلى ربيعة دون مضر، فإنها كانت تتعصب لنسبها وتأنف أن تعلوها قريش بفضل النبوة والرئاسة].

أرأيت هذا السبب التاريخي فهو هنا فهم مما قرأه ونقله أن القبائل المضرية تأنف أن تعلوها قريش بفضل النبوة والرئاسة وهذا فهم فيه نقص فالنبوة ليست قرشية ولا هي عصبية أو عرقية إنها النبوة الربانية فهو ﷺ نبي ورسول للناس ولا فضل لهذا على ذاك إلا بتقوى بينة وعمل صالح ظاهر لكن قريشاً تقدم إذا كانت الأصلح والأتقى والأبر وذهب يستطرد حول هذا.

وجاء في صفحة ٧٤ قال: [ومن الأسباب التي أثارت القبائل فريضة الزكاة التي فرضها الإسلام على كل مستطيع .. إلخ]

فهو هنا جعلها من الأسباب مع أنها سبب رئيسي وركن قوي لنشوء حروب الردة، وهذا مقرر في نصوص حديثية صحيحة، وقد ذكر أن القبائل ثارت بسبب فريضة الزكاة والصواب أن بعض القبائل منعت أداء الزكاة ولم تثر بل إن أفراداً منعوها من بعض هذه القبائل لقرب عهدهم بالإسلام، ولقلة معرفتهم بالزكاة والحكمة من مشروعيتها

وأشار قبل ذلك قال:

[ومن أسباب الردة نجاح الدعوة المحمدية بعد فتح مكة، فإن هذا النجاح أطمع بعض القادة من رؤساء العشائر في بلوغ مثل هذا المطلب الجليل].

وهذا السبب جاء بسبب قصور وتقصير في آلة التلقي لمن جعله سبباً. فإنه من المقرر أن الإسلام ليس فيه ما يسمى بالدعوة المحمدية، وما ذكره من نجاح محمد ﷺ فلا يسمى نجاحاً لكنه نصر مؤزر من الله سبحانه وتعالى وانظر [الأنفال وبراءة ومحمد].

والقادة لم يكونوا يطمحون إلى هذا إلا من باب ضعيف لأنهم في معنى النبوة والرسالة يدركون ذلك ويفقهونه فهم ليسوا بهذه الدرجة من الغبى وعمى البال إنما الذي حصل هو اهتبال المناسبات لبعض رؤساء القبائل بما قاموا به من منع الزكاة وادعاء النبوة كمن يصيد في الماء العكر أو يتسلق تسلق الثعلب على أكتاف المنتفعين من يسطاء وضعاف النفوس من أقوامهم تدبر هذا وكن منه على بينة.

وجاء في صفحة ٧٥ بكلام لعله قاطع لكل قول يمكن يجانب ما ذكرناه لكل قول كان أو يكون

يقول: [وثمة سبب لا يغفل ولو لم تذكره التواريخ بالسند القاطع والنص الصريح: وهو الدسيسة المبثوثة من الدول الأجنبي كل منها بما يوائمها وبما هي قادرة عليه] ثم ذهب يعلل بوجاهة من القول متين ويجلب المثال.

وهذا السبب معلوم من واقع الحال بالضرورة لمن علم حال فارس

والروم والهند، وأهل النفاق والدخلاء.

وفي صفحة ٧٨ قال المصنف: [ولولا حروب الردة لكان الخلاف بين المهاجرين والأنصار خليقاً أن يتشعب ويستفحل].

لا أدري من أين جاء بهذا الفهم هل هو من الاستقراء؟. لا يكون هل من نص مرقوم؟. لا يكون هل من نقل متأخر ثابت أمره؟. لا يكون

إنما بنى المؤلف هذا من فهم خاطىء بناه مما ظنه يكون ولا يمكن أن يكون.

ليس كل ما يورده المؤرخون كذباً وملفقاً إنما المؤرخون آلة يلقى فيها كل ما هب ودب فتطحنه لكنها لا تغربله ولا تنقيه دع عنك من قصد السوء من أهل التاريخ المعروفين بالمذهبية والعصبية.

وليس معنى كلامي أن المؤرخين ليس كل ما يكتبونه كذباً لازم تلقيه لكن معنى كلامي وقد سبق بيانه أن المؤرخ الثقة حتى وإن كان كذلك فلابد من عرض رواياته وآثاره التي نقلها على أصول روايات وآثار كتب السنة الصحيحة، لأن كتب التاريخ ليست أصلاً في الروايات والآثار إنما ناقلة وأحياناً بسند صح وأحياناً بسند باطل كحال: الطبري، والمسعودي، وكحال خليفة بن خياط والأصبهاني صاحب «الأغاني» فلابد من نظر حال ما يورده الكل سنداً ومتناً.

ومؤلف [عبقرية خالد بن الوليد] ناقل من كتب موثوقة وناقل من كتب ليست بذاك بحال، ولهذا جاءت عبقرياته خلطاً بين هذا وذاك.

وننظر الآن ما كتبه في صفحة ٧٩ قال:

[توفي النبي ﷺ وجيش أسامة بن زيد في الجرف من أرباض المدينة، والفتنة على مقربة منها تتطلع برؤوسها، فعاد فريق منه إلى المدينة وأشار بعض الصحابة على الخليفة أن يرجي مسيرته ويستبقيه عنده فترة من الزمن ريثما يطمئن في عقر داره خلال تلك الغاشية فأبى أشد الإباء أن يخلف وصية النبي ﷺ أوصى بها في مرض وفاته، وقال قولته المأثورة (والله لا أحل عقدة عقدها رسول الله ﷺ) ولو أن الطير تخطفنا والسباع حول المدينة، ولو أن الكلاب جرت بأرجل أمهات المؤمنين لأجهز من جيش أسامة ونادى في المسلمين ليتم بعث جيش أسامة.. إلخ.

فالمؤلف هنا ينقل ويورد المعنى وأحياناً يورد بعض ما ورد، وأصل ما ينقله صحيح لكنه مع هذا لا يدري فيما لو كان ما يورده ضعيفاً فهو ينقل هكذا، وهذا طريق وعر عبوره جداً خاصة القرن الأول والثاني، والمؤلف نعذره من نقله من الصحيح والضعيف، لأنه طرح عبقرياته على أساس ترجمة حية خلص فيها إلى نتائج جيدة منها دفاعه عن الحق لولا ما غمز فيه معاوية وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة، وليس لأنه غمزه فهو ناقل فقط بل لأنه لم يحرر المسائل عنهم ولم يتثبت من النص من كتب السنة الصحيحة في / مصر/ وسواها لو أراد ومع توفر وجود أعلام من أهل الحديث في وقته كان بإمكانه مراجعتهم فيما يثبته من النصوص ليقف على ما لها وما عليها.

ثم استطرد في صفحة ٨٠/ ٨١ وزاد ونقص لكنه أجاد دون قصد خاصة في أصل صحة النص، ثم في صفحة٨٢ أورد قصة خالد بن الوليد مع بني أسد، ثم ذكر ما قاله الخليفة الإمام أبو بكر وهو يودع

الجيش، ثم في صفحة ٨٣ ذكر أن أبا بكر خلا بخالد وأسر إليه بأمر ثم قال: (عليك بتقوى الله وإيثاره على سواه، والجهاد في سبيله والرفق بمن معك من رعيتك فإن معك أصحاب رسول اللهﷺ، وأهل السابقة من المهاجرين والأنصار فشاورهم فيما نزل بك ثم لا تخالفهم. . إلخ).

قلت: صحيح

وفي صفحة ٨٤ جاء أن خالداً عمل بهذه الخطة فمضى في طريق بزاخة ثم عرج إلى اليسار قبل منتصف الطريق كأنه يريد الحملة على ديار طيء واستطرد إلى منتصف صفحة ٨٤

قلت: لم أقف عليه حسب علمي وقدرتي

وفيها صفحة ٨٤ قال:

[أما طليحة فالظاهر أنه كان أحذر من أن يؤخذ على غرة، فإنه قد رصد العيون على فجاج الصحراء فعلم بمقدم المسلمين قبل وصولهم إلى بزاخة وأعد العدة لكلتا الحالتين من غلبة وفرار، فعزل أكثر النساء في مكان أمين لئلا يقعن في السبي إذا دارت الدائرة عليه، وأقام له أربعين فارساً من أشد فتيان بني أسد ليدرؤوا الهجمة عنه كأنه كان يعلم أسلوب خالد في قتاله إذ كان وكده من كل وكد أن ينحى بالضربة المعمية على رئيس القوم فيفت في أعضاد القوم جميعاً بقتله فيحملهم كراهة على الفرار ولم يكن طليحة جباناً يتولى عن الطعن والضرب وراء غيره، بل كان مشهوراً بالشجاعة معروفاً عنه أنه أقسم أنه لن يدعوه أحد إلى مبارزة إلا أجابه، ولكنه على شجاعته أميل إلى الحذر والحيطة منه إلى المجازفة والحماسة. . إلخ].

ثم ذهب المؤلف يصف الواقعة بين المسلمين وطليحة بشيء من البسط مرة بلفظ ما ورد بنص صحيح وأخرى بالمعنى.

وفي صفحة ٨٧ بين المؤلف ما أنكره بعض الصحابة على خالد.

قلت: سبق بيان هذا.

وجاء في صفحة ٨٨ معالجة مسير خالد بن الوليد إلى بني تميم بعد معركة البزاخة وأنه قد سار إليهم قبل أن يأتيه أمر الخليفة بهذا إلخ صفحة ٨٩.

قلت: لم أجد ما قاله الأنصار لخالد ولا ما رد به هو عليهم في هذا كما نقله المؤلف لم أجده بسند أحكم به عليه صحة أو ضعفاً، ثم فيها صفحة ٨٩ بين مسير خالد إلى اليمامة.

وقال في صفحة ٩٠:

[وغاية ما نفهمه الآن من ورود ذكر اليمامة عند عقد الأولوية في ذي القصة أن الخليفة عرف خطرها فأراد أن يجمع لها أكبر قوة من جيوشه المختلفة، وأراد في الوقت نفسه أن يشغل بني حنيفة بأنفسهم فوجه إليهم عكرمة أولاً ثم وجه شرحبيل بعده ليتلاقيا معاً، ويكون خالد قد فرغ في خلال ذلك من أمر بني أسد فيدرك سابقيه معززاً لهم إن تعذر عليهم أن يقهروا بني حنيفة قبل قدومه. . إلخ].

قلت: صحيح بمعناه.

وفي صفحة ٩٤ قال: [وأرسل السرايا في أثر هذا البطاح، فجاءته بمالك بن نويرة في نفر من بني يربوع، فحبسهم ثم أمر بقتلهم، وحدث

بعد ذلك أنه تزوج بامرأة مالك].

قلت: سبق بيان ذلك.

ثم في صفحة ٩٥ أورد النقاش بين خالد ومالك بن نويرة وسواهما إلى قوله بعد إيراده النقاش:

[وغضب أبو قتادة فأقسم لا يجمعه بعد اليوم وخالداً لواء واحد، وقفل إلى المدينة غير مستأذن من قائده، فلقي عمر بن الخطاب، فكانت غضبة عمر أشد وأعنف وطلب من الخليفة أن يعزله.. إلخ].

قلت: سبق بيانه في عبقرية عمر بن الخطاب

وجاء في صفحة ٩٧: [وكان مسيلمة هذا رجلاً قصيراً أخنس الأنف أفطسه شديد الصفرة زري الهيئة، ولكنه على ما يؤخذ من أخباره كان على ذكاء مفرط وحيلة نافذة].

وقال في صفحة ٩٨:

[ولم يكن خالد يجهل خطر الرجل الذي سيلقاه، ولم يكن يخفى عليه أن الحرب في العراء غير الحرب في بلاد تكتنفها الجبال وتقام فيها الأبنية والأسوار، فتوجه إلى اليمامة في أهبة كافية بالقياس إلى أهبة المسلمين].

وقال في صفحة ٩٩:

[ولما دنا من أرض مسيلمة مرت مقدمة جيشه في الليل بكوكبة من الفرسان بين الأربعين والستين عليهم مجاعة بن مرارة].

وقال في صفحة ١٠٠: [ونزل خالد على كثيب في مواجهة مسيلمة ثم التحم الفريقان إلخ..]

ثم ذهب يستطرد عن حرب الردة خاصة وقعة اليمامة في صفحة ١٠١/١٠٢/١٠٣.

وجملة ما أورده: صحيح.

وما جاء في صفحة ١٠٣ أن خالداً أصهر إلى مجاعة بن مرارة، فلم أجده.

وورد في صفحة ١٠٤ قال المؤلف: [وقد كتب خالد إلى الخليفة يعتذر في أنفة وعزّة: «أما بعد فلعمري ما تزوجت النساء حتى تم لي السرور وقرت بي الدار إلخ»]

قلت: لم أجد هذا.

ومثله فيها: [إني لم أصالحهم حتى قتل من كنت أقوى به، وحتى عجف الكراع ونهك الخف . . . إلخ] مثله لم أجده.

وفي صفحة ١٠٥ بدأ يحلل ويعالج بعض نتائج ما مر، وهو في هذا محلل ومعالج جاد مستقيم الحال لوعول صحة نص أو أثر ناهض لكنه في كل ذلك سار مسار خير تشم هذا منه بذوق نفاذ، وقد كان تعويله في حروب الردة خاصة مسيلمة على ابن هشام.

وأورد في صفحة ١٠٧ كلمة ما كان له أن يكتبها لولا عدم إحاطته بفقه الأولويات فعدم الإحاطة بشيء ما معيبة، والإحاطة مع الجهل معيبة أخرى يقول:

[في سبع سنين قصار فتح العرب كل ما اقتحموه من بلاد الفرس والروم.]

«فتح العرب» هكذا ولو سألت كاتبها من ذوي النية الحسنة لقال

أردت العرب المسلمين، ولو قلت له لِمَ لم تقل المسلمين فقط لقال أقصد المسلمين لأنهم جاهدوا تحت رايته . . إلخ.

وتجد مثل هذه العبارات منتشرة بكثرة بين المعاصرين مثل الفتح العربي للأندلس الفتح العربي للروم الفتح العربي لأفريقيا القائد العربي، البطل العربي . . إلخ.

إن فقه الأولويات ومعرفة الثوابت من خلال فقه حقيقة التاريخ وأسباب الجهاد ونتائجه لا تعطي إشارة أبداً بجواز قول مثل هذا إلا لمن سبق بيان حالته من الجهل أو سوء النية.

وجاء في صفحة ١١٠ قال المؤلف من فصل [الفتوح]:

[ويتناقل الرواة قصة لقائد الروم اسمه جورج برز له في أكبر وقائع الشام وسأله أحق أن الله أنزل على نبيكم سيفاً من السماء فأعطاكه فلا تسله على قوم إلا هزمتهم؟

قال خالد: لا.

قال: فيم سميت سيف الله.

قال: تابعناه فقال أنت سيف من سيوف الله سله على المشركين ودعا لي بالنصر فسميت سيف الله.

قلت: لم أجده لكنه لفظ مقارب.

وفي صفحة ١١٠/ ١١١/ ١١٢ أورد المؤلف شيئاً عن حرب فارس والروم وجملة ما أورده من ذلك صحيح لم آخذ عليه شيئاً بيناً حسب علمي.

وفي صفحة ١١٣ قال المؤلف:

[دخل المغيرة بن شعبة على رستم بطل الفرس المشهور في التواريخ والأساطير فجلس معه على سريره، فاستكبر أعوانه هذه الجرأة من ذلك البدوي «الغرور» واجتذبوه من مكانه على السرير في عنف شديد فما اهتز المغيرة ولا استكان ولا زاد على أن قال: لقد كانت تبلغنا عنكم الأحلام ولا أرى أسفه منكم، إنا معشر المسلمين لا يستعبد بعضنا بعضاً، فظننت أنكم تواسون قومكم كما نتواسى - أي نتساوى - فكان أحسن من الذي صنعتوه معي أن تخبروني أن بعضكم أرباب بعض، إن هذا الأمر لا يستقيم فيكم ولا يصنعه أحد وإني لم آتكم ولكن دعوتموني .. اليوم علمت أنكم مغلوبون، وأن ملكاً لا يقوم على هذه السيرة ولا على هذه العقول].

قلت: صحيح.

ويعلق المؤلف يقول: [كلمات من ذهب.]

وجاء في صفحة ١١٦ وقد كرر نفس الخطأ إذ يقول:

[ولما بدأت المعارك بين العرب والدولتين كان العرب ربما أخطأوا فلم يضربوا ضربتهم في موضعها فيتسع لهم الوقت لإصلاح الخطأ والرجوع إلى الخليفة لطلب النجدة والمشورة..]

فهنا الموقف ليس بين العرب والدولتين إنه موقف بين المسلمين والدولتين ففي العرب كثير من غير العرب يجاهدون في سبيل الله فمن الظلم والجهل القول بأن العرب (أو الفتح العربي) أو البطل العربي.

لكن سبب هذا كما أسلفت هو عدم فقه الأولويات في فقه النص وما تعنيه الألفاظ.

وجاء في صفحة ١١٩ قال المصنف:

[سار خالد إلى العراق في أوائل السنة الثانية عشرة للهجرة النبوية وأتم في سنة واحدة ما أعيا الرومان أن يتموه في أجيال]

قلت: صحيح.

وجاء في صفحة ١٢٠/ ١٢١ قال:

[فلما عقدت له القيادة على البعثة الفارسية أرسل جيشه على فرق ثلاث من طرائق مختلفة، فقدم المثنى بن حارثة على رأس فرقة ثم ألحق به عدي بن حاتم صاحبه في حرب بني أسد ثم لحق بهم على رأس جيشه وواعدهم موضعاً إلى الجنوب الغربي من البصرة الآن]

قلت: صحيح.

وقال [وكتب إلى هرمز قائد الفرس يخيره بين الإسلام والجزية أو الحرب، ويقول له في ختام كتابه الوجيز: جئتك بقوم يحبون الموت كما تحبون الحياة].

قلت: لا أدري عن سند التخيير، وبقية الخبر صحيح.

وقال: [وهناك التقى بجيوش الفرس وعلى رأسهم هرمز فوقعت بينهم الوقعة التي سبقت الإشارة إليها وتعرف باسم «ذات السلاسل» لأن الفرس كانوا يوثقون أنفسهم بالسلاسل جماعات جماعات ليثبتوا في القتال].

قلت: وقعة ذات السلاسل سندها صحيح.

وجاء في صفحة ١٢٢ من «عبقرية خالد بن الوليد» قال المؤلف: [وكان خالد كعادته في الحيطة والمبادرة فاستبقى طائفة من جيشه في البلاد التي فتحها حماية لظهره واستعداداً لمن يجتري عليها بعد مسيره].

وجاء فيها صفحة ١٢٢: [وجاءت بعد وقعة (الولجة) وقعة (أليس) وهي أعجب الوقائع في حرب العراق بما اتفق فيها من صنوف الحيلة وصروف المقادير بإذن الله تعالى].

قلت: سندهما صحيح بالمتابعة، والاعتبار.

وقال في صفحة ١٢٤/ ١٢٥:

[وأمر بضرب أعناق القوم في النهر وقد حَبَسَ مَاءَهُ فلم يبحر بالدماء لأن الدماء تترقرق ولا تسيل ولو قتل أهل الأرض كما قال له أصحابه فأطلق الماء فسال الدم أحمر قانياً ثلاثة أيام].

قلت: لم يثبت لها سند على ما بين يدي من مطولات المتون والأسانيد.

وقال:

[وأكبر الظن عندنا أنه لو كان قائد الجيش رجلاً ممن طالت صحبتهم للنبي ﷺ كأبي عبيدة أو سعد بن أبي وقاص أو عمر بن الخطاب لتوسل إلى الله بغير هذه الوسيلة حين أزم الموقف وجد الجلد في معركة أليس فقد صفح عمر بن الخطاب عن أسرى السواد، . . إلخ].

فهنا المؤلف تجاوز الله عني وعنه بنى على حادثة نهر الدم مثل هذا الحكم ثم قرر يقول: [لو كان قائد الجيش . . .]

فما دام لم يصح الأول بسند ثابت دع عنك المتن فكيف يتم البناء عليه.

أما عفو عمر عن السواد فإن صح في مثل هذه الحال فهذا عائد إلى اجتهاده وهو أحد الأربعة الذين جاء فيهم نص صحيح: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ..».

وما يتعلق بالأسرى أسرى الحرب فقد بينت هذا في سفر «الجهاد في الإسلام بين الطلب والدفاع» ط٥. فينظر هناك.

وجاء في صفحة ١٢٦ قال المؤلف: [ثم سلمت الحيرة بلد النعمان وموئل نابغة بني ذبيان فكان لتسليمها صدى بين أبناء العروبة].

وهنا طفق يرد العصبية لكن لعله لم يردها فالفتح هنا وتسليم الكوفة ليس عربياً حتى يدوي الصدى بين أبناء العروبة ليس في الأمر نزعة مثل هذه إنهم قاتلوا الفرس والروم ليسلم الجميع لرب العالمين فيدوي الصدى بين المسلمين.

وجاء في صفحة ١٢٧ قال:

[ولكن خالداً غنم السفن الفارسية بعد وقعة أليس فأركب جيشه فيها ليكفيه ويكفي مطاياه مشقة السير فلم تنقله السفن إلا قليلاً حتى جف الماء ولصقت بالقاع وحبسوا الماء عن مجراه، ولو بدوي غير هذا البدوي فوجىء بهذه الحيلة الحضرية وهذه اللعبة الهندسية لوقع من حيص بيص وترك السفن في قاعها ورجع إلى مطاياه ولكنه أبى إلا أن يبلغ بالسفن إلى حيث شاء .. إلخ].

قلت هذه مبثوثة في كتب السيرة لكني لم أقف على السند صحة أو ضعفاً، لكن قوله: بدوي؛ البدوي غير مستساغة شرعاً وعقلاً، وهو يعني بهذا خالد.

وورد في صفحة ١٢٨: [فكان إذا لقي العرب سألهم مذكياً فيهم نخوة العروبة ويلكم أأنتم عرب . . .]

لم أجدها بسند صحيح.

وفيها صفحة ١٢٨ قال:

[وربما قسم للمقاتل الواحد في بعض الوقائع ألف دينار فلا يستكثرها عليه ولا ينزع منه غنيمة وقعت في يديه وقال لهم يوماً يعني خالد بن الوليد بعد وقعة المذار ألا ترون إلى الطعام كرفع التراب . .]

قلت: مثل خالد ومعه جملة من الصحابة لا يجهلون مصارف الغنائم وكيف يجهلون هذا وهم ينظرون ليل نهار سورتي «الأنفال وبراءة» والصحابة بما فيهم خالد أتقى الناس وأعلم الناس في زمانهم وكل زمان.

فهو هنا مثل المجاهدوين كأهل نهب وسلب والحلال ما حل في اليد، وما درى وما يدريه أن الفيء والغنيمة لهما مصارف إلا في حالات مذكورة في أمهاتها من كتب السنة الصحيحة وكتب التفسير الموثوقة.

وقد كنت بّنيت من قبل أن الخبر قد يسقط بعلة المتن فإذا كان الخبر ذا مخالفة لنص صحيح ولا يمكن الجمع بينهما فيسقط ما كان مخالفاً له أو لقاعدة شرعية ومثل هذا على اعتبار صحته فيما جاء عن خالد فإنه

يعاد إلى أصول مصارف الغنيمة حال الجهاد وما بعده، وما حق الراجل، والراكب، وما حق أصحاب الرأي، وما حق عامة المجاهدين لحماية الثغور، وحاملي الزاد ونحوهم كل هذا يرد متن هذا الخبر، وعلى فرض صحته كذلك فإن الخليفة يعاد إليه في مثل سواء أثناء الجهاد أو بعده وعد إلى كتابنا «الجهاد في الإسلام» ط٥.

وفي صفحة ١٢٨/١٢٩ أورد ما جرى بين خالد وأهل الحيرة من كتابة العهد، وهو كتاب مطول.

قلت: أصل جملة ما ورد بين خالد وأهل الحيرة صحيح، وانظر «زاد المعاد» لابن قيم الجوزية فيما يتعلق بالعهود.

ثم ذهب يبين في صفحة ١٣٠ وقعة الغراض في العراق، قلت: أصل هذا صحيح.

وفي صفحة ١٣٢ قال: [علم الخليفة بمغامرته هذه فجاءه منه ملام، واعجاب، وتكليف، ووصاة جاء بخطاب الخليفة إليه.

قلت: صحيح خطاب الإمام الخليفة الول إلى خالد خالد بن الوليد.

وفي صفحة ١٣٢ أشار إلى ما كتبه إلى أبي عبيدة في الشام يخبره بمقدم خالد إليه، ثم جاء بنص الخطاب قلت: صحيح.

وقال في صفحة ١٣٣: [وأول خاطر سبق إلى ذهن خالد حين حوله الخليفة من حرب فارس إلى حرب الروم أنه عمل من أعمال عمر بن الخطاب.]

قلت: ما جرى بين خالد وعمر لم يجر إنما هو تقول تقوله بعض

أهل الأقاويل، إنما الذي حصل بسند صحيح هو تغيير موقف خالد من حال إلى حال لتجديد القيادة وحث الهمم.

وقول المؤلف فيها صفحة ١٣٣:

[وهو ظن بعيد يخطر على بال خالد لأنه يتوقع شيئاً من صوب عمر ولكنه لا يخطر على بال غيره، إذ لا يتعس عمر على خالد أن ينفرد بغلبة الفرس ثم يرسله ليغلب الروم بعد أن تأخر الفتح على أيدي كبار القواد من أجلاء الصحابة].

وقال: [إنما اختار الخليفة خالداً لأن العراق كانت في هدأة من جانب الفرس بعد هزاتها الكثيرة.. إلخ].

فليس بين عمر شيء يتقوله المتقول ليكون صحيحاً، إنما خطة الخليفة الأول هي ما بيناه فتبنه واحذر.

وموقف المؤلف هنا جيد، وإن كان في «عبقرية عمر» قد ذكر ما ذكر.

وجاء في صفحة ١٣٥ أمر حول رواية الجزور المظمأة

قلت: لم أجدها بسند صحيح وعد إلى صفحة ١٣٦.

وفي صفحة ١٣٦ قال:

[وكان الخليفة قد سيرها بُعيد منتصف السنة الثانية عشرة للهجرة - مع أربعة من كبار القواد في طرق مختلفة إلى وجهات متعددة، فسيَّر يزيد بن أبي سفيان على رأس ستة آلاف إلى دمشق، وسيَّر شرحبيل بن حسنة على مثل هذا العدد إلى الأردن، وسيَّر عمرو بن العاص على رأس جيش على ذلك قليلاً إلى فلسطين، وسير أبا عبيدة بن الجراح على رأس خمسة

آلاف أو ستة آلاف إلى الجابية، وأمدهم بعكرمة بن أبي جهل في جيش صغير ليحمي ظهور من يحتاج منهم إلى الحماية إلخ/ صفحة ١٣٧.]

قلت: أصل هذا صحيح، لكنه أمر متفرق بين مؤرخ وآخر، فيرويه من يرويه بلفظه بسنده ويرويه آخرون بمعناه، فتنبه لمثل هذا.

وفي صفحة ١٣٨ فيما ذكر المؤلف أمر التراجع إلى الجنوب قال: [والمؤرخون مختلفون فيمن هو صاحب المشورة الأولى بالتراجع إلى الجنوب، فمنهم من يقول إنه أبو سفيان بن حرب، ومنهم من يقول إنه عمرو بن العاص، وهذا القول الأخير أدنى إلى الواقع...].

قلت: لم أجد سنداً يتوقف عليه في هذا.

ثم في صفحة ١٤٠ بيّن المؤلف أمر الصلح الذي عرضه «هرقل» قلت: أصل هذا صحيح، وتحليل المؤلف في آخر صفحة ١٤٠ حول هذا الأمر يقرب من الصواب وأكمل تحليله الجيد في صفحة ١٤٠/ ١٤١

وفي صفحة ١٤٢ قال المؤلف: [قال لهم قبل ابتداء القتال «هذا يوم من أيام الله لا ينبغي فيه الفخر ولا البغي أخلصوا جهادكم وأرضوا الله بعملكم...]

قلت: أصله: صحيح.

ثم نقل كيفية تقسيم جيش المسلمين وقوادهم حتى صفحة ١٤٣.

أصله صحيح إلا أشياء متداخلة صعب على الوقوف على تمام السند فيها مثل بروز القعقاع وعكرمة، ومثل خطبة عمرو بن العاص.

وفي صفحة ١٤٤ ختم المؤلف هذا الفصل بشيء من التناول المختصر

المفيد، ثم قال [وحق لهرقل وقد حبطت محاولاته جميعاً بعد اليرموك أن يودع الشام. . .]

ثم تحدث طويلاً من صفحة ١٤٥/١٤٦ عن عزل خالد، وجملة ما أورده هناك بينته من قبل في عبقرية عمر وجملة ما جاء في هذا إنما عول فيه على كتبة التاريخ والأخبار ثم في صفحة ١٤٧ قال: [تولى الفاروق الخلافة بعد الصديق عليهما الرضوان، ورأى الفاروق في أبي عبيدة بن الجراح معروف إلخ . .]

وقال بعد أربعة أسطر:

[وتحدث عمرو بن العاص مرة إلى الفاروق من رئاسة الجيوش الموجهة إلى الشام فأجابه في مقال صريح «إنه ليس على أبي عبيدة أمير، ولأبو عبيدة عندنا أفضل منزلة منك وأقدم سابقة والنبي ﷺ قال فيه «أبو عبيدة أمين هذه الأمة».]

قلت: لم يصح، وكون أبي عبيدة بن الجراح أمين هذه الأمة ثبت بنص صحيح.

ونافح المؤلف في صفحة ١٤٨ إذ قال فأجاد القول

[وبهذه المثابة تكون ولاية أبي عبيدة سنّة عمرية معروفة ولا يبلغ منها أن تكون قضية بين الفاروق وخالد على الصورة التي هول بها بعض المؤرخين واتخذوا منها محوراً للجدال والتنقيب عن الأسباب والأقوال].

ثم حلل تحليلاً عملياً كيفية ولاية الشام وأنها صالحة لأن تكون تحت ولاية أبي عبيدة، وهذا صواب، ولا ينقص هذا من خالد شيئاً من قدره لكنه تبديل المهام وتجديد الدماء وتوزيع الفرص وجعل كل موهبة في

مكانها لتسير الأمور من خير إلى خير.

وفي صفحة ١٤٩ جاء:

[ونما إلى الفاروق أن خالداً وعياضاً أغارا على بلاد الروم ورجعا منها بغنائم وأسلاب، وأن الأشعث بن قيس قصد خالداً ومدحه فأجازه بعشرة آلاف درهم، وأجاز آخرين من ذوي البأس وذوي الشرف وذوي اللسان فعظم هذا البذل على الفاروق وكتب إلى أبي عبيدة: أن يقيم خالداً ويعقله بعمامته وينزع عنه قلنسوته حتى يعلمهم من أين أجاز الأشعث هل من مال الله أم من ماله أم من إصابة أصابها . .]

قلت: لم تصح هذه الرواية بعلة لسند، وخالد أعقل من هذا.

ثم ذهب المؤلف يبين مستطرداً ما تم في هذا، إلى قوله نقلاً: [ولما علم خالد بعزله ذهب إلى قنسرين فخطب أهل عمله وودعهم ثم ذهب إلى حمص فخطب أهلها وودعهم وقال في بعض خطبه: إن أمير المؤمنين استعملني على الشام حتى إذا كانت بثينة وعسلاً عزلني وآثر بها غيري . . .].

قلت: أصل قصة العزل صحيحة لكن ليس هذا سببها، وقد بيّنته من قبل، وأما خطبة خالد فلم تصح حسب علمي.

واتيانه المدينة ومقابلته عمر ثبتت، ثم ذهب المؤلف يبين سياسة عمر وخطته في حياته مع المسلمين ويبين صفاته النفسية أو بعضها وهو كلام متين كان قد ذكر بعضه في عبقرية عمر وناقشناه مناقشة بيّنا فيها من صحيح المنقول وخلافه.

وجاء في صفحة ١٥٠ قال مؤلف عبقرية خالد بن الوليد: [وأبعد شيء عن هذه الحقيقة أن يكون عزل خالد لضغينة في نفس عمر أو لتلك المنافسة التي تستحكم بين الأشباه والنظراء].

ثم قال:

[وأسخف من هذه الظنون أن يسبق إلى الوهم كما سبق إلى وهم بعض المؤرخين أن عمر قد عزل خالداً لبغضاء قديمة مرجعها إلى الصراع بينهما في أيام الصبا وأن خالداً صرع عمر وكسر ساقه فلم يزل بقية حياته واجداً عليه].

وقال:

[فليس بين رجال التاريخ جميعاً من هو أصعب تخطئة من عمر بن الخطاب، لأنه ليس بينهم جميعاً من هو أشد حساباً لنفسه ومراجعة لنياته منه، وأغلب الظن عندنا أنه لو أحس في نفسه نية وجد أو ثأر قديم لكان أثر هذا الإحساس أن يؤجل عزل خالد ولا يعجل به مخافة من خدعة نفسه وتضليل هواه].

صفحة ١٥١ تحليل جيد قائم على وفاق من نص معلوم لكن قوله: [أو لتلك المنافسة التي تستحكم بين الأشباه والنظراء].

فلم أقف على شيء من منافسة بينهما بين عمر وخالد، ومثله لا يكون، لأن المنافسة بين مسلمين إما أن تكون بسبب حسد أو حقد وهذا بعيد لأنه رد للقضاء والقدر، وإما أن تكون المنافسة من باب الطلب من الله تعالى أن يبلغ المسلم مبلغ أخيه في الخير والعلم، وهذا محمود لصحة

ما ورد: «لا حسد إلا في اثنين . . .» أي لا غيرة محمودة، وهذا أيضاً لم يكن بينهما لأنه لم يثبت شيء دل على منافسة بين عمر وخالد

وفي صفحة ١٥١: [فلما بويع عمر كتب إلى خالد أن يراجعه في حساب المال وألا يعطي شاة ولا بعيراً إلا بأمره، فأحاله إلى ما جرى به العمل قبله فلم يطقها عمر وقال: ما صدقت أن كنت أشرت على أبي بكر بأمر فلم ينفذه].

قلت: لم أجد نص كلام عمر.

وجاء في آخر صفحة ١٥٢ كلام لخالد قاله لأبي ذر، قلت أصله صحيح، لكن لم أقف على سند ما نقله المؤلف.

وفي فصل «عبقريته الحربية» سلك سبيل التحليل النفسي لخالد عملاً وقولاً ولم يبارح الحقيقة في مجمل ما تبناه من تحليل ودرس عن نفسية هذا الصحابي الجليل.

ومما أورد قال: [وإلى هذا كان يعتمد على قوة الإيمان وهمة الأمل، فيتعهد جيشه بالعظات قبل القتال وفي أثناء القتال] صفحة١٥٦

وقال: [وإلى هذا وذاك كان يثير المنافسة الكريمة في صدور جنده وأعوانه، فيدعوهم إلى التمايز والتناظر لينفث فيهم مع عزيمة الإيمان عزيمة أخرى]. صفحة ١٥٦

وجاء في صفحة ١٦٠:

[وجملة القول أن خالداً كان يحارب بالقريحة الملهمة أناساً رثت عقائدهم كما رثت ملكاتهم العسكرية، فكانوا يرتبون كتائبهم

وأسلحتهم في الميدان على نحو مرسوم كأنهم قائمون في مراتبهم بديوان التشريفات، وكان خالد يلبي الضرورة عند الساعة في ترتيب كل كتيبة وكل سلاح].

وقال بعد دراسة مقارنة جادة في صفحة ١٦١:

[ولكن المقارنة بينه وبين قواد الطراز الأول من الزمن القديم تقدمه إلى المرتبة الأولى بين أكبر القواد، ومنهم الاسكندر وبلزاريوس اللذان حاربا عدواً كعدوه].

وجاء في صفحة ١٦٢:

[فكان خالد في التاريخ العسكري هو مكان الطليعة بين أكبر القواد الذين اشتهروا بالفن أو اشتهروا بالعبقرية أو اشتهروا بالمناقب الشخصية]

وجاء في آخر صفحة ١٦٢ نص قاله خالد رسمه المؤلف بلفظ منقول وأصله صحيح مع اختلاف باللفظ.

وأورد في صفحة ١٦٣ في فصل [مفتاح شخصيته] قال:

[وأصح من هذا أن نقول أن عمر كان جندياً في أخلاقه الوازعة الحاكمة، وأن خالداً كان جندياً في أخلاقه الدافعة الهاجمة، وفي الجنود كما لا يخفى].

وقال فيها في صفحة ١٦٣:

[ولا ريب أن هذا الفارق بين الفاروق وسيف الله إنما هو قبل كل شيء فارق بين نفسية أو بين رجلين أو بين شخصين].

قلت: صواب، وهذا أمر قد أدركه النبي ﷺ من قبل، وعليه فقد كان ﷺ يضع الرجل المناسب في المكان المناسب ولهذا فلا عجب أن يكون القرن الأول منارة يهتدي بها أهل كل القرون، ولا عجب أن يكون ذلك القرن منبت العلوم كل العلوم من دين وسياسة وطب واقتصاد واجتماع وعلم نفس وصناعة، من أجل ذلك كان نهاية القرن الثالث الهجري القافلة وإليه المنتهى خاصة في علم الرجال، والأسانيد، والمتون، وكل قرن جاء بعد الثالث إنما هو عالة عليه، وفتش تجد عجباً وأي عجب في مثل هذا في ذلك القرن الكريم.

وفي صفحة ١٦٤ أورد قصة من «الأغاني» عن أبي السائب المخزومي أنه كان رجلاً صالحاً زاهداً متقللاً يصوم الدهر، وكان أرق خلق الله وأشدهم غزلاً فوجه ابنه يوماً ليأتيه بما يفطر عليه، فأبطأ الغلام إلى العتمة فلما جاء قال له: يا عدو نفسه ما أخرك إلى هذا الوقت؟ قال: جزت بباب بني فلان فسمعت منه غناءً فوقفت حتى أخذته فقال: هات يا بني، فوالله لئن كنت أحسنت لأحبونك، ولئن كنت أسأت لأضربنك فاندفع يغني بشعر كثير:

ولما علوا شغبا تبينت أنه
تقطع من أهل الحجاز علائقي
فلا زلن حسرى ظلَّعاً لم حملنها
إلى بلد ناء قليل الأصادق

فلم يزل يغنيه إلى نصف الليل، فقالت زوجته: يا هذا قد انتصف الليل وما أفطرنا، قال لها: أنت طالق إن كان فطورنا غيره، فلم يزل

يغنيه إلى السحر، فلما كان السحر قالت زوجته: هذا السحر، وما أفطرنا، فقال: أنت طالق إن كان سحورنا غيره] إلخ.

أعد قراءة هذه الكذبة المكذوبة على أحد أخيار هذه الأمة وشر البلية ما يضحك لكن ما بالك في كتاب سب الصحابة ونال من سكينة والحسن والحسين وجملة أخرى من أهل القرن الأول.

لكن لو قرأت كتاب «القيان» جمع قينة لوجدت عهراً وسفهاً يطول لكن تدبر ما نقلته مما نقله المؤلف تجد بطلان القصة من متنها «دع عنك سندها» فسندها باطل، والعتب على ذوي العقول والأمانة في هذا الحين وكل حين أن يكون مثل «الأغاني» و«القيان» مادة جيدة للأدب والرواية ووراء الأكمة ما وراءها فتدبر وانتبه تعش سالماً.

والمؤلف طرحها قصة طريفة لتدل على ما لا يمكن ضربه مثالاً يقوم لو قام فهو يورد هذه الرواية لبيان مكان الغزل من نساك بني مخزوم فضلاً عن الشعراء والظرفاء.

صفحة ١٦٥، مع أن المؤلف أوردها وقال: [وأطرح كل ما في هذه القصة من المبالغة والإغراق].

فهو هنا ـ تجاوز الله عني وعنه ـ كأنه يقرها إلا أن فيها مبالغة وما يدريه أنها كذبة مكذوبة سنداً ومتناً.

ولو عرف حياة أبي السائب المخزومي لحوقل وكبر واستغفر لكنه معزور لأنه لا يدري ما هو السند والإسناد وحقيقة أمر الجرح والتعديل وإن كان لديه بعض معلومات هينة لكنها لا تفيه وما كان لها ذلك.

وأحسن إذ قال في صفحة ١٦٨:

[وأقرب شيء أن يلاحظ في سيرة خالد من نشأته إلى وفاته أن هذا الولع كله في الحرب لم يكن ولعاً بالشر والسوء ولا ولعاً بالضغينة والبغضاء فكانت عداوته كلها عداوات جندي مقاتل ولم تكن عداوات مضطغن آثم ولم يعرف قط عنه أنه حمل الضغينة لأحد من الناس، ولو أنه اضطغن على أحد لكان أحق الناس أن يضطغن عليه عمر بن الخطاب].

وفي صفحة ١٦٩ قال: [لم يكن يقتل أحداً قط وهو يشك في صواب قتله].

وفيها صفحة ١٦٩ أورد من قوله:

[فهو مطبوع على عداء الجندي المقاتل وليس بالمطبوع على عداء الدسيسة والشر في صغائر العيش وسفاسف الأمور].

ويدرس حالة من حالات الجهاد في سبيل الله ونوع من أنواع النصر يستخلص من حاصل التراجع في حالة من حالات الجهاد فهو يقول:

[أما إذا وجب التراجع فالشجاعة كل الشجاعة عنده أن يؤمن بهذه الحقيقة وأن يدبر أمر التراجع بعد ذلك على النحو الذي يصون الكرامة ويصون الدماء].

وبعدها يقول في صفحة ١٧٠ :

[هذه هي الجندية البصيرة بمزاياها في الكفة الراجحة والكفة المرجوحة، أو هذه هي الجندية الغالبة أبداً وهي في إقدام أو في إحجام].

وجاء في آخر صفحة ١٧٠ نصان عن خالد وأصلهما صحيح بالشواهد.

وفي فصل [نهاية من صنع القدر] قال في صفحة ١٧٢ :

[وكأنما كانت للموت ضريبة مقضية على هذا القائد الكبير يطالبه بها في حربه وسلمه حيث كان، فمات له من أولاده نحو أربعين في سنة الطاعون].

في هذا لي على هذا الكلام ثلاث ملاحظات :

الأولى: أن القدر قدر من الله تعالى فلا يصنع القدر شيئاً إنما ما يقدره الله تعالى هو الحاصل، ونسبة الحوادث إلى القدر أسلوب من أساليب أهل الفن الأدبي والروايات، وبعضهم يذكره بجهل وآخرون جرياً على التقليد لمذاهب أدبية مادية سفيهة.

الثانية: قوله: «وكأنما كانت للموت ضريبة مقضية» هذا أسلوب عصري إنشائي فلا الموت له ضريبة مقضية إنما هي آجال مقدرة غيبية فلا يؤخذ من الحاصل الحسي قياس مادي على واقع ما في هذه الحياة.

الثالثة: لم أجد نصاً صحيحاً أن أولاد خالد بلغوا أربعين ولداً.

وجاء في صفحة ١٧٣ :

[ولم يوجد في بيته عند موته غير فرسه وغلاق وسلاح وقفه للجهاد في سبيل الله فلما بلغ ذلك عمر قال: «رحم الله أبا سليمان كان على غير ما ظنناه به . . إلخ].

قلت: أصله صحيح بمعناه إلا قول عمر فلم أقف عليه حسب علمي.

وقال المؤلف في صفحة ١٧٤ :

[وما كان لخالد أمنية قد بقيت له في ميدان الكفاح يتمناها].

قلت: صحيح ما كان لخالد من أمنية يتمناها إلا الجهاد، وهذا تلميذ من تلاميذ النبي ﷺ، وصحابي مسدد جليل القدر أدرك ﷺ كيف يكون ثم وضعه حيث كان كما فعل بأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وأبي عبيدة وسعد بن أبي وقاص والزبير وطلحة، وكما فعل بمعاذ بن جبل وابن مسعود ومعاوية وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وأبي بن كعب وبلال وابن أم مكتوم وابن عباس وأبي مسعود البدري وخبيب بن عدي ويزيد بن أبي سفيان والبراء بن مالك وجابر بن عبد الله وابن عمر وابن عمرو بن العاص وعكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية وسعد بن الربيع وسعد بن عبادة وسعد بن معاذ وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أحد العشرة.

صنعهم وأصلهم وأرشدهم ودلهم وجعل لكل خيِّرٍ منهم مسلكه الذي يدور فيه مما أعقب ذلك علوم الفتيا والقضاء والطب والاجتماع والإدارة. فحاول ولو بنظرة سريعة نظر أمرهم في طبقات ابن سعد، أو الإستيعاب، أو الإصابة.

كتاب: عمرو بن العاص رضى الله عنه

أكثر من نال من معاوية وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة أربعة:

١ـ الشعوبيون القدماء وكثير من المتأخرين.

٢ـ ذوو التعصب المذهبي.

٣ـ جملة من المؤرخين والإخباريين الذين يكتبون من: حطب ليل، وصيد من جحر مجهول.

٤ـ المتأخرون الذين يتلقفون كل ما هب ودب بسوء نية أو بحسن نية.

وما عدا هؤلاء من «الثقات» فهم يجرون على سبيل مخروم من نص لا يقوم.

فالأصل في أخبار الصحابة صحة السند ولا بد وصحة المتن سواء بسواء كذلك الحال لأخبار التابعين من الطبقة الأولى والثانية والثالثة.

وبين يدي كتاب عمرو بن العاص يقع في مئة وتسعين صفحة طبع طبعة رديئة بورق أصفر هش من القطع المتوسط وفيه من الأخطاء ما فيه وعناصره جاءت في أحد عشر موضوعاً طبعته «دار الهلال» وهي طبعة تجارية كما هو بين من عدم الضبط والورق والطباعة.

كتب المؤلف أول ما كتب على غير عادته في العبقريات كتب [نشأة عمرو بن العاص] فلم يكتب مقدمة ولا تمهيداً لهذا الكتاب المهم المفيد جاء في صفحة٧ قال:

[وخطب عمر بن الخطاب أم كلثوم بنت أبي بكر إلى أختها أم

المؤمنين عائشة رضي الله عنها، فقالت له: الآمر إليك ثم سألت أختها فأبته، وهي تقول: لا حاجة بي إليه. فزجرتها قائلة: أترغبين عن أمير المؤمنين؟ قالت: نعم .. إلخ .].

ثم أكمل المؤلف النقل فقال: [فلجأت السيدة عائشة إلى عمرو بن العاص. . .].

قلت: لم أجده بسند صحيح.

ثم أكمل دور عمرو بن العاص في صفحة ٧/ ٨.

قلت: لم أجدها مثل الأولى.

وفي صفحة٨: أن عمرو بن العاص أصلح بين طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام، قلت لمثل هذا أصل، لكن هنا لم أجد ذلك.

وجاء في صفحة١٠ قال المؤلف نقلاً:

[فلما أرسل إليه عمر بن الخطاب من يحاسبه ويشاطره ماله، غضب وقال للرسول: «قبح الله زماناً عمرو بن العاص لعمر بن الخطاب فيه عامل . . .].

قلت: لم تصح هذه الرواية سنداً ومتنها منقوض لأن عمرو بن العاص هنا قد سب الزمان «قبح الله زماناً» وقد جاء النهي عن سب الدهر أو تعليق الحوادث عليه وعمرو بن العاص لا يخفى عليه مثل هذا.

وفي صفحة ١١ جاء: [ولما عزله عثمان من ولاية مصر دعاه فأنبه، وقال له: استعملتك على ظلمك وكثرة القالة فيك، فقال عمرو: قد كنت عاملاً لعمر بن الخطاب ففارقني وهو عني راض، واحتدم الجدل

بينهما فهم عمرو بالخروج مغضباً وهو يقول: قد رأيت العاص بن وائل ورأيت أباك فوالله للعاص كان أشرف من عفان . . إلخ].

قلت: أين السند، ومصدره؟ فتنبه.

وفي صفحة١١/ ١٢ تكلم عن أم عمرو بن العاص وأورد كلاماً منقولاً قال: [وأياً كان شأن المبالغة في الثلب والتعيير. . .] فهو هنا كأنه يقر أصل الثلب إلا أن فيه مبالغة، وعذره أنه لا يدري عن هذا شيئاً إلا ما رسمه كتبة التاريخ والأخباريين.

وكرر في صفحة ١٤ ما يتعلق بأمه بما لا جدوى من ورائه.

وفي صفحة ١٤/ ١٥ أورد شيئاً عن سبب إسلامه. قلت: أصله صحيح.

وفي صفحة ١٥ أورد ما جرى بينه وبين المغيرة بن شعبة، قلت: لم يصح.

وكرر المؤلف في صفحة ١٩ من فصل [التعريف بعمرو بن العاص] كرر ما يتعلق بنسبه من جهة أمه، وفيها صفحة ١٩ قال: [قال أبو مخنف: حج عمرو بن العاص فمر بعبد الله بن عباس فحسده مكانه وما رأى من هيبة الناس له وموقعه من قلوبهم فقال له: يا ابن عباس مالك إذا رأيتني وليتني القصرة، وكأن بين عينيك دبرة (أي أعرضت وازوررت عني) فأجابه ابن عباس جواباً مقذعاً فيه من الجرأة مثل ما فيه من الدهاء وانتهى منه قائلاً: «حملك معاوية على رقاب الناس فأنت تطاع بحلمه، وتسمو بكرمه» ولم يشأ عمرو ـ وقد ذهب دور المفاجأة ـ أن يبزه ابن عباس في الدهاء فعاد يقول: «وأَمَا والله إني لمسرور بك فهل

ينفعني عندك]. صفحة ١٦

قلت: نص لم يصح بسند لم يصح، وانظر مثل «فأجابه ابن عباس جواباً مقذعاً»، ومثل «ولم يشأ عمرو ـ وقد ذهب دور المفاجأة أن يبزه ابن عباس في الدهاء»، فمثل هذه الزيادات أو الشروح في النص لو صح باطلة لأنها فسرت النفسيات ونقبت عن «النوايا» خاصة ما قاله المدعو: أبو مخنف هكذا: [حج عمرو بن العاص فمر بعبد الله بن عباس فحسده] حسده أي أن ابن العاص حسد ابن عباس، أرأيت كيف يسقط تلفيق أبي مخنف، ألم أقل (المؤلف) يعذر ولا يعذر.

وقد جانب المؤلف الصواب جداً إذ قال في صفحة ٢٠:

[فهذه الأبهة المقصودة ـ ولا سيما قبل استقرار السلطان له ـ هي أثر من آثار ذلك النسب المغموز].

صحابي جليل أحد رواة النص الصحيح في أمهات المتون تلك التي تعبدنا الله تعالى بالأخذ بها في أحكام الدين والدنيا يسب هكذا وبنص ساقط معلوم السقوط وليس هذا بنافع من كتبه أو نقله أليس لي الحق بعد ذلك أن أصر إصرار العارف المطلع على ضرورة دراسة السند وحال الرواة والجرح والتعديل.

وجاء في صفحة ٢٠ نقل المؤلف قال:

[روى هشام بن الكلبي أن أناساً لاموا معاوية على تقديمه عمراً فبلغته ملامتهم فقال بعد استشهاد: قد علمتم أنني الكرار في الحرب ... إلخ].

أين السند؟ قلت: لم يصح، وسندها فيه من الانقطاع والجهالة بقدر

ما فيه من سوء نية من رواة قبل هشام.

وجاء في صفحة ٢٢ قال المصنف:

[وعاد إلى منازعة أبي عبيدة الرئاسة والإمارة يوم أقدم أبو بكر رضي الله عنه على فتح الشام فسعى عند عمر ليقنع الخليفة بتأميره على الألوية جميعاً].

لقد سبق أن ذكرت عند نظر كتاب [معاوية بن أبي سفيان في الميزان] أن بينت أن النية أمر خفي فلا يجوز الدخول في نيات الخلق من خلال التعرف خاصة الصحابة بل توكل إلى الله تعالى فهو العليم الخبير.

وهنا يتحدث المؤلف بحسن نية أن عمراً يريد الإمارة ويسعى إلى الرئاسة هكذا وهذا أمر في غاية الجرأة والحكم بأن عمراً يريدها لذاتها هو ولوج في خفايا النفس وهو أمر الدخول فيه مزري وشائن.

فمع صحة النص جدلاً فهو أراد ذلك دون هدم لحق الإمام الصحابي الجليل أمين أمة الإسلام أراد ذلك لخبرته القيادية وتجاربه النزيهة في مقارعة أهل الشرك.

وفيها في صفحة ٢٢ قال المؤلف قولاً فيه من الجرأة بقدر ما فيه من جهل حقيقة النص قال:

[وقد كان حب المال يملؤه ويتمكن منه حتى لم يبال أن يخفيه، ولم يزل يتكلم ـ كلما دعاه داعي الكلام ـ بما يكشفه وينم عليه.

سأله معاوية وقد شاخا وبطلت لذات الشباب عندهما: ما بقي من لذة الدنيا تلذها، قال محادثة أهل العلم وخبر صالح يأتيني من ضيعتي.

وفي حديث آخر أنه دخل يوماً على معاوية وقد كبر ودق ومعه مولاه

وردان فتذاكرا الأيام واستطرد عمرو سائلاً: يا أمير المؤمنين ما بقي مما تستلذه؟ قال معاوية: «أما النساء فلا أرب لي فيهن، وأما الثياب فقد لبست منها حتى وهى بها جلدي، فما أدري أيها ألين، وأما الطعام فقد أكلت من لينه وطيبه حتى ما أدري أيه ألذ وأطيب، وأما الطيب فقد دخل خياشيمي منه حتى ما أدري أيه أطيب فما شيء ألذ عندي من شراب بارد في يوم صائف، ومن أنظر إلى بني وبني بني يدورون حولي، فما بقي منك يا عمرو؟

فقال: «مال أغرسه فأصيب من ثمرته وغلته»

وقد سبق نظر هذا عند الحديث عن كتاب المؤلف عن معاوية.

لكن أنظر ثم أرجع النظر ثم أفعلها ثالثة تجد الحابك لها سيء الحبك عديم نظر العقل، ومع أنها رواية لا يتعلق بها حكم شرعي إلا أن راويها قد غفل أنها مكشوفة لأن كافة ما حدث بين الصحابة مدون، ووردان ليس من رواة الحديث فكيف تم نقلها بعد روايتها لا جرم لعبة مزيفة وصيد في ماء عكر وسبيل لا يقوم أمام جهابذة العلماء من علماء الجرح والتعديل وصيارفة المتون، لكن المشكلة نقلها جيل بعد جيل في كتب القصاص والأخبار والتاريخ ليعتقدها من لا خلاق له، نعم هي لا تتعلق بحكم دين أو حكم دنيا لكن مراد واضعها مس حياة هذين الصحابيين الجليلين ليبين للسذج الرعاع ما هما عليه من متعة ولذة ليبطل بهذا ما جاء عنهما من رواية في كتب الحديث وليهدم عرى الدين بمثل هذا ومع أن المتعة المباحة لا شيء فيها وقد تمتع الصحابة بالمباح الطيب لكن المشكلة ليست هنا إنها في بطلان أصل الرواية سنداً ومتناً.

وانظر ما نقله بحسن نية في صفحة ٢٢ نفسها: [ومن ثم تسابق الرواة في تقويم ثروته يوم وفاته، فاعتدل صاحب «مروج الذهب» في وضعها بعض الاعتدال].

لو قال: بعض الرواة لقلت شنشنة لكن «تسابق الرواة» هكذا يومي بالحرص الكبير على هذا الخبر المهم، ومن هؤلاء الرواة؟ وما درجتهم؟ وما كيفية حصولهم على هذا الخبر الخطير من خلال تسابق محموم أيهم يرصد الخبر؟ لا جرم: لعبته مكشوفة. وأما«مروج الذهب» فقد بينتُ حقيقته من قبل.

وجاء في صفحة ٢٣ قال ـ تجاوز الله تعالى عني وعنه ـ: [ولقد كان النبي ﷺ أدرى الناس بهذه الصفة في عمرو بن العاص قبل أن يعرفه المسلمون أو المشركون] إلخ

أليست جرأة: بلى.

ثم جاء في صفحة ٢٤ بنص مطول عن سبب إسلامه يقارب ما مر من قبل، وأصله صحيح.

ثم في صفحة ٢٥ جاء بقصة دعوة عمرو بن العاص لولديه عبد الله ومحمد . . إلخ.

قلت: لم أجد لها سنداً فيما بين يدي،

ثم أورد في صفحة ٢٦/٢٧ رواية كنت قد بينتها من قبل وهي مبارزة علي لعمرو بن العاص يوم «صفين» وأن عمراً حينما علم وأحس بغلبة علي وخشي منه «أبدى له سوءته»

أليس مثل هذا مردود لو صح حصوله لكن ما بالك أنه مكذوب

وخبر مزيف لواضعه نوايا دل عليها تلفيقه مثل هذا الخبر.

وأورد في صفحة ٢٧ مقارنة بين عبادة بن الصامت وعمرو بن العاص، وهي مقارنة أخذها من خلال نصين جاءا عن عبادة وعمرو وهي مقارنة متحاملة على عمرو ببعث ما لا أصل له، أما عبادة بن الصامت فحسبك به إماماً عالماً يكفيه صحبته وبره وتقواه.

ثم حلل نفسية عمرو في صفحة ٢٩/٣٠ حللها بناءً على نصوص هشة نعم هو امتدحه وأثنى عليه ثناءً عاطراً من خلال طموحه وضبطه لنفسه إلخ. لكن المشكلة هي مشكلة إخضاع الشخصية الإنسانية لمعيار نفسي واحد أصله زخم علم «النفس الغربي» خاصة الفرنسي والأمريكي الذي خيم على كثير من عقول أبناء الفطرة بما لا يجدون له بديلاً «وفاقد الشيء لا يعطيه»

فلا يصلح في (علم النفس التحليلي العام) أو (علم النفس التجريبي) أن نَصِفَ شخصاً ما أو نعطيه تقديراً ما أو نشخصه بصورة ما من الصور ما لم تكتمل كافة الصفات السيكولوجية والفسيولوجية كرأي العين أمامنا ولا أظن أحداً يخالفني في هذا.

وعمرو بن العاص حلله المؤلف نفسياً وامتدحه عبقرياً طموحاً قائداً لكن ليقول أخيراً إنه طموح ذاتي دنيوي يسعى للرئاسة إلخ.

وما ذكره المؤلف خطأ لأمرين:

١ـ انطلاقه من فهم نفسي عام غربي.

٢ـ اعتماده على آثار ضعيفة.

وإلا فعمرو صحابي قائد مظفر فلا ندخل في نية ولا ندخل في طوية.

وورد في صفحة ٣٠ ثلاث روايات مختلفة: أن عمرو بن العاص خاطر بنفسه بقوة ودهاء وكيد متمكن فنجا منها، وذكر المؤلف كذلك في صفحة ٣١ قال: [ورويت روايات أخرى من هذا القبيل إن صحت كلها أو صح بعضها أو كانت كلها اختراعاً من تلفيق الرواة].

قلت: هنا ثلاث ملاحظات:

١ـ أن هذه الروايات لم تصح بسند صحيح حسب علمي، لكن مثلها ممكن حصوله.

٢ـ أن المؤلف هنا يُشكك فيها أو في بعضها بناءً على الظن دون نظر للسند في كتب التاريخ المختلفة، فكل مؤرخ له شيوخه خاصة الطبري إلا من كان مجرد ناقل.

٣ـ لستُ أدري لماذا المؤلف لم يشكك فيما نقله عن معاوية وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة فيما أورد عنهم ما نسب إليهم فيما يتعلق بنواياهم ودينهم ودنياهم مع أنه يلزم الحصيف القيام بمثله لاسيما في حق أشخاص يجب حماية جانبهم من تزييف وتزوير.

وفي صفحة ٣١ ورد [عليكم بكل أمر مزدلقة مهلكة] ونسبه إلى عمرو، لم أجده.

وجاء في صفحة ٣٤ روايتان عن دهاء عمرو لم أجدهما.

وفي صفحة ٣٦ قال المؤلف: [من كلام مجالد عن الشعبي عن قبيصة عن جابر في رواية النجوم الزاهرة حيث قال بعد كلام في وصف نفر من الصحابة. . . . وصحبت عمرو بن العاص فما رأيت رجلاً أنصع ظرفاً منه ولا أكرم جليساً ولا أشبه سريرة بعلانية منه].

قلت: «النجوم الزاهرة» كتاب فيه وفيه وأصل ما نقله المؤلف صحيح في الجملة لكن تعليق المؤلف قد أساء إلى ظاهر هذا النص إذ جرى فيه على سبيل التحليل النفسي لنفسية عمرو بناءً على ما سبق له طرحه عنه، وقد كان له على الأقل أن يوازن ويعتدل إذ لم يقف على صحة أو ضعف ما ذكره قبل ذلك من آثار

وجاء في صفحة ٤٠/٤١ رواية سفر عمرو إلى الحبشة، ثم في آخرها صفحة ٤١ أشار إلى رحلاته إلى الشام وبيت المقدس واليمن.

قلت: أصلها صحيح.

وكرر ما كان دائماً يذكره ففي صفحة ٤٤ قال:

[وقد ظهرت الدعوة المحمدية . .] وقد بينت من قبل عدم صحة إطلاق ذلك. وأحسن في صفحة ٤٦ إذ قال: [ومن سيرة عمرو بعد إسلامه نعلم أنه كان يتعبد ويتصدق ويستغفر من ذنوب وقع فيها ويقيم الصلاة . . إلخ].

والنبي ﷺ كثير الاستغفار وكذا الصحابة، لكن قوله [من ذنوب وقع فيها] لعله يقصد مالا يتحرز منه من صغائر الصغائر غير المرادة لعله يريد ذلك.

وفيها صفحة ٤٦ ذكر ما بينتُه من قبل عن سبب إسلامه قلت: صحيح صفحة ٤٧.

وفي صفحة ٤٨ أنه ﷺ ولاه أموراً منها:

١ـ ذات السلاسل: صحيح.

٢ـ هدم صنم (سواع): صحيح.

٣ـ دعوة جعفير وعباد أميري عُمَان قلت: صحيح.

وجاء في صفحة ٥٢ قال المؤلف: [ثم جاءت حروب الردة فكان موقفه منها الموقف المنتظر من مثله كيفما نظرنا إلى أسباب تلك الحروب فقد كانت ثورة على الإسلام .. إلخ.]

قلت: هذا هو الأصل، فإن موقف عمرو كان موقف صحابي جليل قدير، وصحيح أن الردة ثورة على الإسلام لأن هذا الدين كل لا يتجزأ ولا يتبعض.

وفي صفحة ٥٣ قال المؤلف: [والظاهر من بعض الروايات أن عمراً تولى لأبي بكر أعمالاً أخرى].

وهذا كان المؤلف قد بينه من قبل وهو صحيح

وجاء فيها صفحة ٥٣ خبر عن عمر بن الخطاب في حق عمرو بن العاص: [لأنه رجل فخور يحمل أمره على المغالبة والتعصب]. لم أجده

وجاء في صفحة ٥٤ نقل المؤلف عن عمر بن الخطاب أنه قال لعمرو بن العاص: [كلا ما كنتُ لأكذبك، وما كنت بالذي أكلمه في ذلك فإنه ليس على أبي عبيدة أمير ... إلخ].

وقد جاء في [عبقرية خالد] نفس هذا اللفظ أن عمر بن الخطاب قاله لخالد، فلعل هذا ذهول من المؤلف وكنت قد بينت هذا من قبل.

وجاء في صفحة ٥٥/٥٦ قال المصنف:

[ويؤخذ من المصادر المختلفة أن عمراً قد اشترك في أكثر حروب

الشام بين دمشق وفلسطين]. قلت: صحيح.

وقال المؤلف صفحة ٥٦: [وكأنما شاءت الأقدار للخليفة الأول ـ أبي بكر الصديق ـ أن يفارق الدنيا].

وهذه العبارة ترد كثيراً في بحوث وقصص وشعر المعاصرين من المسلمين والذين ينتسبون إليه ترد كثيراً وبعضهم يذكر القضاء وآخرون المصادفة الغريبة أو العجيبة وسبب إيراد مثل هذه العبارات مع تجاوز سوء القصد الجهل بحقيقة التوحيد وفقدان الموجه العاقل الحكيم المسلم الأمين إبان الطفولة المبكرة لمن سيصبح كاتباً أو أديباً إلخ. فيما بعد، وإلا فالأقدار والصدف لا فعل لها وقد بينت هذا من قبل فعد إليه.

وفي صفحة ٥٧ أورد ما نقله عن ابن الكلبي من فتح عمرو بن العاص قيسارية حتى نزل غزة فبعث إليه علجها أن ابعث إليَّ رجلاً من أصحابك أكلمه ففكر عمر وقال ما لهذا أحد غيري . . . إلخ].

وكنت قد بينتُ قبل قليل أصل مثل هذا.

وجاء في صفحة ١٦٣ قال: [كان الصدام بين العرب والدولة الرومانية قضاء موعوداً . .].

وقال: [ويفتح الإسلام مصر . . .].

فبين هاتين العبارتين ما بينهما من حيث دلالة اللغة والشرع والواقع، فإذا قال قائل: فتح العرب أو القتال بين الروم والعرب أو الفتح العربي فإنما يريد في الغالب المسلمين لكنه يزل لغة وشرعاً وواقعاً لأمور منها:

١ ـ أن العرب ليسوا بشيء دون الإسلام.

٢ـ أن كلمة العرب كالقومية العربية يدخل في المراد منها غير المسلمين من العرب وهذا أمر لا يريده المسلم بقوميته التي رفع شأنها الإسلام.

٣ـ إن كان ولابد وهو ضيق جداً أن يقال القومية العربية فيقال العربية الإسلامية.

والمؤلف هنا إنما أراد: الإسلام.

ثم جاء بعد ذلك بكتاب النبي ﷺ إلى المقوقس. قلت: صحيح.

وجاء في صفحة ٧٦/ ٧٧ قال المؤلف

[ومن تمام القول في سمعة الحكم الإسلامي بعد مصر أن نعرض لمسألة طال فيها الأخذ والرد بين المؤرخين وناقدي الإسلام وهي مسألة إحراق المكتبة الكبرى بالاسكندرية].

ثم ذهب يبين حقيقة هذه المسألة يقول: [وخلاصة هذه المسألة أن عمراً رفع إلى الفاروق خبر المكتبة فجاءه الجواب بما نصه: أما الكتب التي ذكرتها فإن كان فيها ما يوافق كتاب الله ففي كتاب الله عنه غنى وإن كان فيها ما يخالف كتاب الله فلا حاجة إليه فتقدم بإعدامها] فوزعت الكتب على أربعة آلاف حمام بالمدينة ومضت ستة أشهر وهي تستخدمها من وقودها صفحة ٧٧ [فتح مصر]. ثم فندها. قلت: تفنيده صحيح فلم أقف على سند لها يقوم.

ومن صفحة ٧٩ حتى صفحة ٩١ تحدث عن أصل اسم مصر بما يحسن قراءته هناك.

وفي صفحة ١١٤/١١٥/١١٦ جاء وصف لمسير عمرو بن العاص إلى مصر وما جرى من مناقشة بين عمرو وسكان مصر ثم أكمل المؤلف ما نقله عن ذلك في صفحة ١١٧/١١٨ خاصة ما بين عمرو والمقوقس.

قلت: أصل الرواية صحيح وفيها زيادات لعلها جاءت من أن ناقلها عن الأصل هو سعيد بن البطريق.

وفي صفحة ١٣١/١٣٢ بين المؤلف أمر النصرانية في مصر ومتى بدأت وكلامه جيد لولا أنه لم يطلع على حقيقة أمر النصرانية قبل ذلك

وجاء في صفحة ١٤٢ قصة حاطب بن بلتعة مع عظيم مصر والرسالة إليه وما جرى بينه وبين المقوقس قلت: أصلها صحيح.

وجاء في صفحة ١٥٢/١٥٣ بحث مختصر جداً عن سياسة المال / الفيء/ الخراج إلخ وهو أمر جدير نظره للحاجة إليه لكن المؤلف هناك اقتصر واختصر ولعله لم يعد إلى شروح الآيات والسنة الصحيحة التي نظرت هذا بواسع من التشريع.

وفي آخر صفحة ١٥٤ قال نقلاً عن عمر بن الخطاب وكتبه إلى عمرو بن العاص [من أن الأرض لا تؤدي نصف ما كانت تؤديه].

قال المؤلف [ويعرض له ببعض الشبهات] أي أن عمر بن الخطاب يُشكك في حال أصل الخراج وأين يكون، قال المؤلف: [أجابه مغضباً فقال: إننا عملنا لرسول الله ﷺ ولمن بعده فكنا بحمد الله مؤدين لأمانتنا حافظين لما عظم لله من حقٍ..].

قلت: لم أجد هذا.

وكرر مثله في وسط وآخر صفحة ١٥٥ خاصة ما نقله من أن عثمان عزله يقول: [قيل أن عثمان رضي الله عنه عزله لأنه أراد أن يجعله على الحرب ويولي عبد الله بن سعد تدبير أمر الخراج] وعلل ذلك بقوله صفحة ١٥٦: [ويخيل إلينا أن عثمان رضي الله عنه قد نظر في ذلك إلى نظام الدواوين من عهد الرومان..].

قلت: لم أجده.

وجاء في صفحة ١٥٨ قال المؤلف: [وقيل إن الفاروق استوصف عمراً مصر فكتب إليه يقول: إن مصر تربة غبراء وشجرة خضراء طولها شهر وعرضها عشر ...]. إلخ.

لم أجد لهذا الخطاب الموجه إلى الإمام الثاني الخليفة الفاروق سنداً تتكىء عليه الرسالة الجوابية من حيث السند، وبدأ لي أن المؤلف يشكك في هذا فهو يقول: [فإن لم يكن هذا الكلام من نص كلامه فهو من صميم رأيه ..].

وقرر المؤلف كلاماً سيداً يقول في صفحة ١٥٩:

[وربما كان الإغراق في الرجاء أن يطمع وال من الولاة في الإفلات من حساب الفاروق بالغاً ما بلغ نصيبه من الحرص والإحسان وإن أحق الناس أن يعلم ذلك لهو عمرو بن العاص الذي يعلم حساب الفاروق للولاة ويسمع بمراجعته للمحسن منهم والمسيء].

وفيها صفحة ١٥٩ قال المؤلف: [كتب إليه الفاروق في أمر الخراج يعجب من قلته ومن أن مصر لا تؤدي نصف ما كانت تؤديه من الخراج قبل ذلك على غير قحط ولا جدب، فرد عليه عمرو...].

قلت: سبق بيانه آنفاً.

وفي صفحة ١٦٠ أورد المؤلف قصة سباق الخيل إلى قوله نقلاً: [فحسبها محمد بن عمرو فرسه وصاح: فرسي ورب الكعبة، ثم اقتربت وعرفها صاحبها، فغضب محمد ووثب على المصري يضربه بالسوط ويقول له: خذها وأنا ابن الأكرمين...].

قلت: هذه قصة طالما نقلها الأخباريون وكتبة القصص لم تصح بسند وجدته حسب نظري.

وجاء في صفحة ١٦٢ يقول المؤلف وهي من السقطات العلمية التي لا تُغْتَفَر قال:

[أما أثر العزل في نفس عمرو فلا يصعب إدراكه، ولا حاجة به إلى الأخبار والأسانيد فليس عمرو بالذي يحتمل هذا العزل أو يستكين إليه...].

فهنا دخل المؤلف في «طوايا النوايا» وألغى ورد قيمة السند لأن حال عمرو معنوية فلا تحتاج إلى إثبات، وهذا تجرؤ، وقد بين الإمام (السخاوي) في كتابه «الإعلان بالتوبيخ» قيمة السند وأنه أصل مهم ولا قيمة لمتن ما بدونه وكذا فعل «مسلم» في «مقدمة صحيحه» و(ابن حبان) و(ابن أبي حاتم) فالسند قيمته كقيمة العقل للإنسان والقوائم للخيل.

في كتاب «عمرو بن العاص» كثير من الآثار التي قد كان يمكن نظر حالها بالرجوع إلى أصل المأخذ فقد كان بإمكان المؤلف تجاوز الله تعالى عني وعنه السؤال لأهل الفضل والعلم إذا تعذر عليه نظر كتب (الجرح والتعديل) كان بإمكانه سؤال الإمام المطيعي شيخ الأزهر وهو علم

وعالم معروف، أو عبد الرحمن المعلمي علم مسدد، أو محب الدين الخطيب أو العلماء المعروفين الذين تضلعوا في علم السنة والجماعة في بلاد التوحيد المباركة.

لقد كان بإمكانه ذلك لكنه لم يفعل فجاءت كتبه تحتاج إلى نخل وتصفية خاصة حال الصحابة الذين هم سادة الدنيا وعلماؤها الكبار الثقات الأمناء فهم مدونة أخبارهم وآثارهم وما جرى بينهم.

ولننظر ما جاء في صفحة ١٦٣ من مثل ذلك قال المؤلف:

[ووشى به الوشاة إلى الخليفة فاستدعاه وأغلظ في شتمه وراح يؤنبه ويقول له بأحد لسان وأشده «يا ابن النابغة أتطعن علي وتأتيني بوجه وتذهب بوجه آخر].

ويعلق المؤلف أو يوجه ليقول:

[فتنصل عمرو وقال: إن كثيراً مما يقول الناس وينقلون إلى ولاتهم باطل، فاتق الله يا أمير المؤمنين، فعاد الخليفة يقول: استعملتك على ظلمك وكثرة القالة فيك، فثار عمرو إلى فخره القديم: لقد كنت عاملاً لعمر بن الخطاب، ففارقني وهو عني راض. قال عثمان: لو آخذتك بما آخذك به عمر لاستقمت، لكني لنت عليك فاجترأت].

ثم يقول المؤلف مقتنعاً مقنعاً:

[ومع هذا كان عثمان يبعث إليه فيستشيره كلما أعيته الحيلة وغلبته الحيرة في حكومته فكان ينصحه بما يعلم أنه لا يضيره ولاينفع الخليفة يقول له: أرى أن تلزم طريقة صاحبك ـ أي الفاروق ـ فتشتد في موضع الشدة وتلين في موضع اللين، وإن الشدة تنبغي لمن لا يألو الناس شراً،

واللين لمن لا يخلص بالنصح وقد فرشتهما جميعاً باللين].

ويقول المؤلف كذلك:

[وأن عمرو بن العاص لأول من يعلم أن طريقة عمر لا يصلح لها غير عمر، وأنه مكلف عثمان شططاً حين يركبه متن هذا الطريق، وهو الذي قال له عثمان يوماً: لقد أمرت عبد الله بن سعد أن يتبع أثرك. فقال: لقد كلفته شططاً]. صفحة ١٦٣.

تقرأ هذا النقل ثم تقرأ التعليق عليه وتعيد القراءة مرة ومرة فيومي إليك كل هذا أنك أمام حق لا مرية فيه، وأن ما نقله صحيح سنداً ومتناً.

ولا يماريك شك أبداً في هذا فتأخذ صورة ذهنية لعثمان وأخرى لعمرو بن العاص، كما أخذت من قبل صورتين ذهنيتين لمعاوية بن أبي سفيان والمغيرة بن شعبة، وهذا ما أراده أهل هذه الروايات ذم وتحقير ونهب وطمع في المال والجاه من قبل هؤلاء الصحابة، لأنه لا أحد يجرؤ على ذم صحابي هكذا ولا القدح فيه بياناً «دع عنك المتعالمين» فالمتعالمون مرضى وهم بين جهل وسفه فلا أحد يشهر هكذا بذم أو قدح لكنهم يلوون القول على شكل روايات وأخبار ليعلق في ذهنك صور ذهنية قد تأثم بسببها، والمؤلف هنا ينقل ويؤسس ويطيل في هذا ويسير سيراً حثيثاً كأنما هو الآن فرغ من عرض ما نقل على كبار العلماء الأئمة البررة الأخيار:

شعبة بن الحجاج ت/ ١٦٠

سفيان الثوري ت/ ١٦١

مالك بن أنس ت/ ١٧٩

عبد الله بن المبارك ت/ ١٨١

وكيع بن الجراح ت/ ١٩٧

يحيى بن سعيد القطان ت/ ١٩٨

الشافعي ت/ ٢٠٤

يحيى بن معين ت/ ٢٣٣

علي بن المديني ت/ ٢٣٤

زهير بن حرب أبو خيثمة ت/ ٢٣٤

عبيد الله بن عمر القواريري ت/ ٢٣٥

إسحاق بن راهويه ت/ ٢٣٨

أحمد بن حنبل ت/ ٢٤١

عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ت/ ٢٥٥

محمد بن إسماعيل البخاري ت/ ٢٥٦

محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري ت/ ٢٥٨

مسلم بن الحجاج ت/ ٢٦١

أبو زرعة الرازي ت/ ٢٦٤

أبو داود السجستاني ت/ ٢٧٥

إن نقل الروايات والآثار أمانة جليلة ومخيفة جداً خاصة ما يتعلق بالصحابة وليس من السهل النقل فما أسهل هذا وأهونه، انظر كتب

الأخبار والتاريخ مجلدات كبار وروايات كثيرة كثيرة لكنها في جملتها حطب ليل وغثاء سيل ومنبت سوء «ولا ينبئك مثل خبير».

لقد نشأ علم نقد الرجال في عهد عمر بن الخطاب الخليفة الإمام الثاني فتكلم في عمر وعلي وابن عباس وعائشة وعبد الله بن سلام وعبادة بن الصامت وأنس بن مالك وخلق آخر من الصحابة وتكلم به وقال بضرورته: عامر الشعبي، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وسواهم من كبار الطبقة الثانية من التابعين.

فليت من ينقل هكذا يعود إلى أقوال من ذكرت أسماؤهم فيسلم قبل أن يخط يراعه على طرسه ما يخط فهي والله حسرة وندامة.

وليت من ينقل ينظر مجرد نظر إلى كتاب «الإعلان بالتوبيخ» صفحة ٧٠٦/ ٧٠٧/ ٧٠٨/ ٧٠٩/ ٧١٠/ ٧١١ وينظر كذلك كتاب «المجروحين» لابن حبان ج/ ١ صفحة ٣٧/ ٥٨ ليجد عجباً من كلام مسئول عن نظر وحقيقة الإسناد وأمر الرواة وحتى يسير خلال طريق نير لا صخب فيه ولا نصب.

وانظر ما جاء في صفحة ١٦٣ نفسها ليتبين لنا مجرد النقل وخطورته مع حسن النية يقول المؤلف:

[وتدرج في الجرأة على عثمان كلما تدرجت الفتنة في التفاقم والاستفحال ففي مجلس الشورى الذي جمعه عثمان سأله ما رأيك؟ فلم يبال أن يجيبه أمام صحبه:

«إنك لقد ركبت الناس بمثل بني أمية فقلت وقالوا وزغت وزاغوا فاعتدل أو اعتزل فإن أبيت فاعتزم عزماً وامضِ قدماً»

ثم يقول بعد ذلك صفحة ١٦٣/ ١٦٤:

[ولكنه اجترأ هنا وأبقى للحيطة بقية فانتظر حتى تفرق المجلس وخلا بالخليفة فأقبل يعتذر إليه بينه وبينه «لا والله يا أمير المؤمنين لأنت علي أكرم من ذلك ولكني قد علمت أن بالباب قوماً قد علموا أنك جمعتنا لنشير عليك فأحببتُ أن يبلغهم قولي فأقود لك خيراً وأدفع عنك شراً].

وفيها صفحة ١٦٤ يقول المؤلف:

[كان يقول هذا وأشباهه، وفي دولة عثمان أمل يضعف يوماً بعد يوم فلما أوشك هذا الأمل أن ينفد صاح به في المسجد اتق الله يا عثمان فإنك قد ركبت أموراً وركبناها معك، فتب إلى الله نتب].

ثم راح المؤلف ينقل ويعلق، وأحياناً يحلل كأنما يعرض ما ينقله على كبار العلماء ممن جاء ذكرهم آنفاً.

ومع حسن نيته وأَكِلُهُ إلى الله تعالى فهو يملك حساً نقدياً لا أدري كيف غاب عنه وهو ينقل مثل هذا عن عمرو بن العاص. إلا أنها بلية تكاثر القول السيء المنمق على شكل روايات وآثار يلمس منها الألمعي الأمين السوء مع حسن وخبث الدبج للألفاظ حتى يلتقطها اللاقط «الخالي الوفاض» فيثبتها ضربة لازب تقوم ولا تقعد لكنها تقعد وتقعد أمام الحق الذي لا يدوم معه باطل وإن دام دهراً أو دام دهوراً.

ثم جاء في صفحة ١٦٤ بآثار أنقلها كما هي وأحكم عليها حسب علمي ومحدود اطلاعي ليتبين عظم دور «معرفة الأسانيد» وأهميتها وأنها أمانة عظمى.

يقول المؤلف:

[ثم ترك الفتنة وأوى إلى مينائه بفلسطين، يتلقى الركبان ويسأل منهم كل عابر ينفعه سؤاله، فمر به راكب من المدينة فاستخبره خبر عثمان فقال: «محصور» فيروي رواة الخبر أنه صاح يومئذ: «أنا أبو عبد الله إذا نكأت قرحة أدميتها» ثم قال: «والله إني كنت ألقى الراعي فأحرضه على عثمان].

سبق بيان هذا وأنه باطل.

وفيها صفحة ١٦٤ قال المؤلف: [وبويع علي بن أبي طالب بالخلافة فلم ينصره ولم ينصر أحداً من خصومه، ولبث يرقب وينتظر...].

وقال: [شاور معاوية أصحابه فأشار عليه عتبة بن أبي سفيان أن يستعين على أمره بعمرو وأن يثمن له بدينه قال: (فإنه من قد عرفت وأنه اعتزل أمر عثمان في حياته، وهو لأمرك أشد اعتزالاً إلا أن يرى فرصة) فكتب له]. إلخ.

وفي صفحة ١٦٥ قال المصنف: [فاستشار عمرو ولديه عبد الله ومحمداً ..].

وقال في صفحة ١٦٥ : [ولكن ظل يتردد إلى ساعة السفر بعدما عنَّ له أن ينضوي إلى جانب الشام فدعا غلامه وردان فقال له: «ارحل يا وردان»، ثم صاح: (حط يا وردان) فقال له وردان وكان كما وصفوه داهياً مارداً: (خلطت أبا عبد الله أما إنك إن شئت أنبأتك بما في نفسك)، قال: (هات ويحك).

قال: (اعتركت الدنيا والآخرة على قلبك فقلت ..).

قال: (والله ما أخطأت فما ترى إلخ).

المؤلف يسوق ما يسوق نقلاً من كتب التاريخ والأخبار وما يدري أن ما ينقله لم يكن أصلاً فعجباً لكذب معسول منمق.

لكن هل تعلم لماذا صوروا بالضعف «علياً» وبالانتهازية «عمراً ومعاوية والمغيرة» لأمور أربعة:

١ـ التشكيك بما ورد عنهم من السنة الصحيحة في العبادات والمعاملات، لأن أحداً لا يستطيع رد السنة الصحيحة إلا السفيه الساقط.

٢ـ تشويه حقبة مهمة من التاريخ للوصول إلى مآرب أخرى.

٣ـ تفريق المسلمين بذم الأئمة الكبار الأخيار.

٤ـ إحلال الفكر المذهبي الطائفي بعد ذلك.

كالمعطلة/ والجهمية/ والخوارج/ والرافضة/ والسئبة/ والقدرية/ والأسعرية/ والمعتزلة. إلخ.. فكن من هذا على بينة.

وورد في صفحة ١٦٦ ما كنت قد بينته من قبل وهو ما جرى بين معاوية وعمرو بحضرة الإمام الخليفة الثاني الفاروق.

وقال فيها صفحة ١٦٦: [ويؤخذ من حديث روي عن عبادة بن الصامت..] قلت: لم يصح.

وفي صفحة ١٦٧ جاء:

[زعموا «هكذا» زعموا أن المساومة جرت بين الرجلين أول ما التقيا فسأل عمراً أن يتبعه فأقبل عمرو يسأله: لماذا أللآخرة؟ فوالله ما معك آخرة..].

قلت: لم يصح.

وفي صفحة ١٧١ جاءت روايات باطلة كنت قد بينتها من قبل هذا.

ومثل ذلك ما في صفحة ١٧٢.

وكرر مثله في صفحة ١٧٣.

ومثله جاء في صفحة ١٧٤.

وقد بينت قصة التحكيم بين أبي موسى وعمرو وذكرت ما ذكره الطبراني وما كتبه القاضي ابن العربي المالكي.

ومثل ذلك في صفحة ١٧٦/ ١٧٧/ ١٧٨.

وفي صفحة ١٧٩ جاءت قصة اغتيال الثلاثة علي ومعاوية وعمرو.

قلت: أصل ما أورده صحيح.

ومن صفحة ١٨١ حتى صفحة ١٩٠ عنوان دعاه المؤلف [من كلامه] ثم راح يورد من هنا وهناك.

قلت: أصل ما أورده بين ثلاثة:

١ـ صحيح.

٢ـ ضعيف.

٣ـ موضوع.

كتاب: عائشة الصدّيقة بنت الصدّيق رضى الله عنهما

يقول المؤلف في صفحة ٣ من كتابه (عائشة الصديقة بنت الصديق) المكتبة العصرية / صيدا بيروت:

[كانت نظرة العرب إلى المرأة نظرة طبيعية مرتجلة، ونعني بالنظرة الطبيعية المرتجلة أنها النظرة التي لا يشوبها إحساس دخيل من وهم العقائد أو حكم التشريع . .].

ويقول:

[لأن اللعنة التي ضربت على المرأة في القرون الأولى وامتدت إلى القرون الوسطى إنما جاءت من الإيمان بالخطيئة التي انحدرت بآدم وحواء من نعيم الفردوس].

يلاحظ من هذين التعبيرين أنهما طرح من طرح الغربيين عن المرأة في أوروبا خاصة الكتاب النصارى الذين تأثروا بالتوراة والإنجيل بعد تحريفهما على أيدي القساوسة والرهبان.

وهي من المؤلف غير مقصودة وقد قال بعد ذلك:

[فالعرب لم ينظروا قط إلى المرأة هذه النظرة ولم يحكموا عليها قط بالنجاسة والأصالة في الشر والخباثة لأنهم لم يعرفوا الخطيئة بهذا المعنى في عهد الجاهلية].

وقال كذلك صفحة ٣/ ٤:

[كذلك لم يعرفوا التشريع الموضوع الذي يحكم عليها بالاستعباد والخطئة المتفق عليها في المنزلة الاجتماعية وإنما عرف هذا وأشباهه عند الرومان

قبل الإيمان بالخطئة وقبل الإيمان بالدين. .].

وهذا في جملته صحيح لكن كأن المؤلف هنا يسير على شبه اعتقاد بما يُسمى بالخطئة والإثم ولو شاء لصح هذا بالعودة إلى أصول المعتقد عند النصارى فإن الله جل وعلا لم يلعن آدم وحواء إنما جاء هذا من تحريف المحرفين في اليهودية والنصرانية.

وقد بينت سورة «البقرة» بكامل من النظر الجليل حقيقة ما حصل من آدم وحواء ونتيجته بما يسع العلماء والباحثون أبداً من إثبات ما لا يصح في مثل هذا من قريب أو بعيد.

وجاء في صفحة ١٠/ ١١ ثلاثة نصوص لم أر لها أصلاً حسب علمي.

وفي صفحة ١٢ أورد نصاً عن (عمرو بن ربيعة وتشببه بعائشة بنت طلحة التيميمية ولم أجد لهذا سنداً صحيحاً.

وجاء في صفحة ١٣/ ١٤ نصوص صحيحة ما خلا هذا النص: [ما أكرم النساء إلا كريم ولا أهانهن إلا لئيم] فلم أجده.

ومثل ذلك ما ورد في صفحة ١٦/ ١٧

وورد في صفحة ٢٠/ ٢١ قال المؤلف:

[ولكننا إذا فهمنا النبي ﷺ إنساناً فقد فهمناه كله وفهمناه على حقيقته التي تعنينا وتعقد له أواصر القرابة فيما بينه وبيننا، لأننا وصلنا بين الإنسان فيه والإنسان فينا وكذلك البطل، وكذلك الرئيس، وكذلك كل ذي شأن يستحق البحث فيه، هم غرباء حتى يقال: هذا هو الإنسان فإذا هم الأقربون الذين ترضينا عظمتهم لأنهم منا ونحن منهم ولأنهم

خالدون خلود الإنسان من وراء الأقوام والأزمان].

فهو يريد أن الإنسان العظيم من حيث هو كذلك منا ونحن منه نعظمه ونحبه ونقبل عليه، وكلامه في جملته مقبول إذا وظف الإنسان العظيم قدراته كلها خيراً لغيره صدقاً وعدلاً لكن العظيم من الناس إذا كان مؤمناً صادق الإيمان نقياً ورعاً عدلاً أميناً تصحبه نية الإخلاص أبداً فهذا عظيم بحق لأنه أدرك معنى العظمة فيه أولاً وأخيراً.

ومن كان عظيماً لذاته فقط أو عظيماً لغيره لكن دون إيمان صحيح ويقين صادق فهو يتعب نفسه لأنه يعيش لنفسه أو لغيره لسبب ما مادي، فهذا هو عمى البال وقصور العقل أراد صاحبه أو لم يرد شاء أو أبى سيان.

لكن النبوة أمر آخر إنها النبوة: «إن هو إلا وحي يوحى» إنها الرسالة «الله أعلم حيث يجعل رسالته» لا بسبب مال أو جاه أو قوة إنها رسالة يختارها الله جل وعلا فيمن أراد أن يكون أهلاً لها بصرف النظر عن العشيرة والقوم فالله سبحانه وتعالى أعلم بمن يصلح للرسالة وهو أهل لها.

وجاء في صفحة ٢٢ قال المؤلف: [لكن السيدة عائشة كانت منها غيرة لم تنطو على مثلها لشريكاتها].

ويقول: [وكان ﷺ يبر بعض العجائز فسألته السيدة عائشة عن ذلك فقال: «إن خديجة أوصتني بها..].

قلت: أصله صحيح،

قلت: وغيرة عائشة أصلها صحيح.

وجاء فيها صفحة ٢٢ عن أم رومان إلخ

قلت: أصل الرواية صحيح.

وجاء في صفحة ٢٣/ ٢٤ عدة نصوص أصلها صحيح.

وما جاء في صفحة ٢٥ فيه نظر.

وورد في صفحة ٢٦ أورد المصنف أنه ﷺ قال لعائشة: «لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لمرجته» حينما تكلمت عائشة في حق صفية.

قلت: أصله صحيح، وصح في الغيبة نصوص أخرى

وفيها صفحة ٢٦ أنه ﷺ هجر نساءه شهراً.

قلت: صحيح.

وقال في صفحة ٢٧: [وتحرى عمر الخبر من رسول الله ﷺ فعلم أن الأمر دون ذلك وأن رسول الله ﷺ أقسم ليهجرهن شهراً إلخ].

المؤلف هنا حكى الخبر بمعناه، وأصله صحيح.

وفيها صفحة ٢٧ قال المؤلف:

[فلما انقضت الأيام التي أوعدن بها بدأ بالسيدة فدخل عليها وهي أشوق ما تكون إلى لقائه فماذا سمع منها. ؟

قالت: يا رسول الله أقسمت أن لن تدخل علينا شهراً، وقد دخلت وقد مضى تسعة وعشرون يوماً.

فقال ﷺ إن الشهر تسعة وعشرون].

قلت: صحيح، وقد جاء المؤلف بعبارات من عنده خارجة عن أصل النص مثل: (فلما انقضت الأيام) ومثل: (فماذا سمع منها)

وفي صفحة ٢٨ أورد خبر دخول أبي بكر على عائشة وهي تجر ثيابها خلفها وتلتفت إليها من ورائها وأنه وعظها، فتصدقت بها.

لم أجده.

وورد في صفحة ٢٩ أورد عن أم رومان قال:

[ومن المتفق عليه أنها كانت امرأة ذكية أسلمت وهاجرت ولقيت عنتاً شديداً في سبيل دينها وزوجها، ويُروى عن النبي ﷺ أنه قال: «من سره أن ينظر إلى امرأة من الحور العين فلينظر إلى أم رومان].

قلت: صحيح، إلا: (فمن سره أن ينظر) فلم يصح.

وفي صفحة ٣٠ جاء المؤلف برواية مسابقة النبي ﷺ لعائشة.

قلت: صحيح.

وورد في صفحة ٣١ يقول عن الإمام الخليفة الأول: [وكانت فيه حدة طبع مع حدة ذكاءٍ وكان كريماً سريعاً إلى نجدة المعوزين والضعفاء، وكان صادق المقال لم يؤخذ عليه كذب في الجاهلية ولا في الإسلام وكان ماضي اللسان قديراً على إفحام من يجتري عليه].

قلت: أصوله صحيحة جداً.

وورد في صفحة ٣١/ ٣٢ خبر عن عائشة وحسان بن ثابت:

قلت: أصله صحيح ما خلا (قد ذهب بصره)

وورد في صفحة ٣٣ نصان يتعلق الأول ببريرة مولاة أبي لهب.. إلخ

قلت: صحيح بتمامه.

والثاني يتعلق بضرب الدف والغنى.

قلت: صحيح، ثم نسخ بما رواه البخاري معلقاً على صيغة الجزم.

ثم جاء في صفحة ٣٤/ ٣٥ بعدة آثار ما جاء عن ابن سعد عن عروة بن الزبير.

لم أجده هكذا، وأصله: صحيح.

ما جاء عن أبي الزناد قلت: صحيح.

ما جاء عن عروة بن الزبير وقد حكاه المؤلف بالمعنى، قلت: أصله صحيح.

قوله ﷺ (لقد أتاني جبريل برسالة من ربي . . .).

لم أجده هكذا، ودعاء المكافأة صحيح.

وورد في صفحة ٣٦ عدة نصوص عن عروة بن الزبير، وأبي موسى الأشعري، ومسروق، وعطاء، قلت: أصول ما ورد عنهم صحيح.

وجاء في صفحة ٣٨/ ٣٩ أربعة نصوص عن عائشة لم أجد لها سنداً ينهض بها ما خلا الرابع الأخير صفحة ٣٩ فله أصل ثابت وجاء في صفحة ٤٢/ ٤٣ أنه ﷺ قال لعائشة يوماً «أريتك في المنام . . »

قلت: أصله صحيح.

لكنه قال بعد ذلك:

[ولكن الحديث يدلنا على مبلغ ما كان في ضمير النبي ﷺ من النية وقد يفهم منه أنه ﷺ يناجي نفسه الشريفة بأمنيته في الزواج فطابقت السيدة عائشة مثال هذه الأمنية، وكان هذا من بواعث حبه إياها لمطابقة الرؤية

ما تمثله في الرؤيا].

فهذا كلام يتضح أن الرؤيا لعلها تكون حديث نفس ثم تمثل هذا على شكل رؤيا، نعم حديث النفس من الأماني والرغبات، ومن الخوف والتردد والتوقع قد يحصل بسببه حلم لا رؤيا لا أثر له، فالحلم من الشيطان والرؤيا من الرحمن لكن أن نفرق بين الأنبياء وسائر البشر فالأنبياء لا سبيل للشيطان له عليهم ورؤيا الأنبياء حق أما غيرهم فإن الرؤيا تختلف من شخص إلى آخر يعرف هذا «المعبر الرباني» ويميز بين ما هو رؤيا وما هو حلم رآه هذا أو ذاك من سائر الناس، إلا رؤيا المؤمن في آخر الزمان لا تكاد تكذب فهي من الرحمن أما المسلم فقد يرى الحلم وقد يرى الرؤيا لسبب ما من الأسباب.

فرؤيا النبي ﷺ حق ثابت لا مرية فيه.

ثم جاء في صفحة ٤٣ بخطبة النبي ﷺ لعائشة وسببه.

قلت: صحيح.

ثم جاء بنص عن نهر أبي بكر لعائشة. وجود النبي ﷺ كما في صفحة ٤٧

قلت: صحيح.

وفي صفحة ٤٨ جاء بأثر عن عائشة.

قلت: صحيح.

وفيها صفحة ٤٨ ما جاء أمهات المؤمنين وأنهن توسلن بفاطمة.

قلت: لم أجده.

وفي صفحة ٥١ جاء حديث «خذي فرصة ممسكة فتوضئي بها ثلاثاً أو قال تطهري ثلاثاً فقالت كيف أتطهر؟ قال: سبحان الله تطهري بها، وأعرض بوجهه حياءً فاجتذبتها السيدة عائشة وكفتها عن سؤاله].

قلت: صحيح، إلا «السيدة» فلم أجدها، وله نص آخر صحيح مقارب.

وجاء في صفحة ٥٤ قال المؤلف: [واتفقت الأقوال على أنها رضي الله عنها لم تحمل قط إلا رواية جاء فيها أنها أسقطت ولداً سماه النبيﷺ عبد الله فكانت لهذا تكنى بأم عبد الله].

قلت: لم يصح هذا بسند صحيح.

وجاء في «زاد المعاد» لابن قيم الجوزية أنها أسقطت ولعلها هذه الرواية.

قلت: هو الصواب.

أما كنيتها فهي أم عبد الله، وقد ذكر المصنف هذا حيث قال: [وقد ظهر ألمها هذا حين قالت للنبي ﷺ وهي حزينة كاسفة: كل صواحبي لهن كنى قال: فاكتني بابنك عبد الله يشير إلى عبد الله بن الزبير ابن أختها فجعلت تكنى به].

قلت: صحيح.

وجاء في صفحة ٥٥ يقول المؤلف وقد نقل جزءاً من حديث الإفك: [واشتكيت حين قدمنا المدينة شهراً والناس يفيضون في قول أهل الإفك..].

قلت: حديث الإفك صحيح، وقد أورده كاملاً الإمام ابن الأثير الجزري بسنده عن ابن شهاب.

ثم في صفحة ٥٦ أورد رواية عن عائشة تقول فيها: [لما قدمنا النبي ﷺ المدينة . . .].

قلت: صحيح.

وأورد في صفحة ٥٨ ما جاء عن زينب أم المؤمنين حينما سألها النبي ﷺ عن عائشة أم المؤمنين فقالت زينب «أحمي سمعي وبصري والله ما علمت إلا خيراً»

قلت: صحيح.

وجاء فيها صفحة ٥٨ عن عائشة ما قالته في شأن سودة أم المؤمنين.

قلت: صحيح.

وورد في صفحة ٦١ قال المصنف في فصل [بعد النبي ﷺ]: [عاشت السيدة عائشة بعد النبي ﷺ ستاً وأربعين سنة وتوفيت في نحو السبعين من عمرها سنة ثمان وخمسين للهجرة]

وقال: [وقد توفي النبي ﷺ في بيتها وفي زيارتها ودفن بالمكان الذي كان ينام فيه]

والصواب أنه يوم مات عنها ﷺ كان عمرها سبعة عشر عاماً، لأنه قال قبل ذلك توفي النبي ﷺ وكانت في العشرين من عمرها.

وقد توفي ﷺ في يومها لكنه ﷺ استأذن نساءه أن يكون تمريضه في حجرة عائشة.

وقوله: [ودفن بالمكان الذي كان ينام فيه] هكذا لم أجده.

لكنه دفن في جانب من الحجرة ﷺ.

وفيها صفحة ٦١ جاء قوله من حديث عائشة: [«وجدت رسول الله ﷺ يثقل في حجري فذهبت أنظر في وجهه فإذا بصره قد شخص وهو يقول «بل الرفيق الأعلى من الجنة . . .»].

قلت: أصله صحيح.

وجاء في صفحة ٦٢ كيفية دفنه ﷺ وكيفية القبر وهيئته.

قلت: لم أجده كما جاء هنا إلا ما جاء من قول عائشة «ما علمنا بدفنه ﷺ حتى سمعنا صوت الماحي من جوف الليل].

قلت: صحيح.

وقوله في صفحة ٦٢: [وكانت في أوائل العقد الثالث على أكبر تقدير عند وفاته ﷺ] لم أجده هكذا.

وورد في صفحة ٦٦ قال المؤلف بعد كلام عن حق عائشة في خلافة أبي بكر وعمر: [ولكنه خولف أو عدل عنه بعد الخليفتين الأولين، خولف أو عدل عنه لأسباب يرجع بعضها إلى حكومة عثمان، وبعضها إلى طواري الزمن، وبعضها إلى السيدة عائشة. . .].

وهذا كلام لا مثيل له لو كان حقاً من شاهد ينهض أو نص يقوم.

فعائشة مكانتها هي هي أم المؤمنين وحاملة العلم وشيخة الأصحاب بعد الأولين، فهي مقدرة مُبجَّلة مكرمة لكن الذي حصل أن الفتنة أعمت وأصمت وأشغلت، وعثمان وعلي كانا يعظمانها ويجلانها ويرى

كل واحد منهما أمومتها وعظم شأنها ولم أجد نصاً صحيحاً حسب علمي ينتقد عثمان أو علياً في حقها.

أما نقص العطاء لعائشة فهو أمر رأته حينما دعت الحاجة إليه، وغضبها من ذلك كان غضب المسلم قبل بيان الحال.

ثم جاء المؤلف في صفحة ٦٨ ليقول بعد كلام طويل:

[ثم أصبح عثمان فسمع من البيت صوتاً وكلاماً فيه بعض الغلظة فقال مغضباً: أما يجد مرَّاق أهل العراق وفساقهم ملجأ إلا بيت عائشة فسمعته، فقيل إنها رفعت نعل رسول الله ﷺ وقالت: تركت سنة رسول الله ﷺ صاحب هذا النعل.. إلخ].

قلت لم يصح هذا الخبر.

ومثل هذا ما جاء من قوله:

[فكلما شكا الناس من والي عثمان في مصر (عبد الله بن أبي السرح) واتهموه بقتل رجل ممن شكوه إلى الخليفة نزعت وفود المصريين إلى بيت عائشة إلخ ..].

قلت: لم أجد هذا.

وعلل ثم حلل في صفحة ٧٠ بما لا طائل تحته ولا من ورائه.

ثم جاء فيها صفحة ٧٠ بنص عن عائشة أنها قالته وهو: [قيل أنها تربصت به حتى أقبل يخطب الناس فدلت قميص النبي ﷺ ونادت «يا معشر المسلمين هذا جلباب النبي ﷺ لم يبل وقد أبلى عثمان سنته»].

فكم من أخبار وآثار الصحابة مما سجله أهل التاريخ والأدب والسير

الباطل السيء الذي تناقله ويتناقله الناس وهو ساقط، وليس ما نقله المؤلف بآخرها.

ثم جاء بمثل ذلك في صفحة ٧١ ما عدا رواية عن أم المؤمنين حبيبة فلم أجد فيها خللاً، ومع أن المؤلف ألمعي حصيف وناقد ومحلل جيد ويدرك أحياناً بطلان بعض النصوص مثل قوله: [ويجوز الشك بعد ذلك في كثير من نصوص الأحاديث التي نسبت إليها بصدد هذه الفتنة] صفحة ٧٢، إلا أنه كثيراً ما يقع في خطأ مصادر المعرفة لدى كثير من الأخباريين والمؤرخين وعلماء البدع الذين لا يتورعون من حطب الليل ليصطادوا الأفاعي فيدسون مع سمها عسلاً مميتاً، ومصادر المعرفة هنا مجرد النقل ممن هب ودب ونقل الآثار وخلطها والدس البدعي الملحوظ كما في (مروج الذهب) و(الأغاني) و(مقاتل الطالبيين).

وفي صفحة ٧٢ جاء المؤلف بخبر مضحك وهو كذلك لأنه مضحك لكن لا أدري لماذا لم ينظره بعين فاحصة يقول:

[ثم أرسلوا قميصه الذي قتل فيه وهو بدمه إلى المدينة فلبسته نائلة زوجة عثمان ورقصت به].

ليته قال ثم طربت وغنت وصفقت ليتم سبك الهراء، لكنه لم يقل ولن يقول لأنه وجد النص هكذا وما يدريه عن السند، حقيقة أصوله، وضوابطه، ودرجاته، فتجاوز الله تعالى عني وعنه.

وورد في صفحة ٧٣ آثار ضعيفة لم أجد حسب نظري إليها ما يقوم بناهض سليم من سند صحيح مثل ما جاء: [قال لها ابن عباس: يا أمه لو حدث ـ أي اعتزال عثمان ـ ما فزع الناس إلا إلى صاحبنا ـ قالت:

إيهاً عنك لست أريد مكابرتك ولا مجادلتك].

ثم نقل أثراً آخر عنها بينها وبين عبيد بن أبي سلمة.

قلت: لم يصح.

وجاء في صفحة ٧٤ قال: [عبروا بماء الحوأب فنبحتهم كلابه، وسألوا أي ماء هذا؟ فقال الدليل: هذا ماء الحوأب فصرخت بأعلى صوتها قائلة: إنالله وإنا إليه راجعون، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول وعنده نساؤه ليت شعري أيتكن تنبحها كلاب الحوأب؟ ثم ضربت عضد بعيرها فأناخته وهي تقول: أنا والله صاحبة كلاب الحوأب طروقاً ردوني ردوني ردوني.].

جاء في هامش «القواصم من العواصم» صفحة ٦٢/٦٣ «بل هو حديث صحيح أخرجه أحمد ٦/٥٢ و/٩٧ وغيره من حديث إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عائشة، وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات، وقد صححه ابن حبان ١٨٣١ والحاكم والحافظ الذهبي وابن كثير].

ثم بين هناك سبب خروج عائشة بينه بما نهضت به النصوص وقامت عليه الأدلة الواقعية من قبل ومن بعد خلافاً لما ذكره المبتدعة وأهل الأهواء.

جاء في الهامش «وبمناسبة الكلام على حديث الحوأب، لابد لنا من التصريح بأن خروج عائشة رضي الله عنها كان اجتهاداً منها لتحقيق غاية طلحة والزبير والتعاون مع علي رضي الله عنه من أجل إطفاء الفتنة والقضاء على المنافقين والمفسدين من قتلة عثمان رضي الله عنهم جميعاً».

وجاء أيضاً: «ولما ظهر علي رضي الله عنه جاء إلى أم المؤمنين رضي الله عنها فقال: «غفر الله لك» قالت: «ولك.. ما أردت إلا الإصلاح» ثم أنزلها دار عبد الله بن خلف وهي أعظم دار في البصرة على سنية بنت الحارث أم طلحة الطلحات، وزارها ورحبت به وبايعته وجلس عندها.

وجاء أيضاً هناك في صفحة ١٦٤: «قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: إن عائشة لم تقاتل ولم تخرج للقتال وإنما خرجت بقصد الإصلاح بين المسلمين وظنت أن في خروجها مصلحة للمسلمين ثم تبين لها فيما بعد أن ترك الخروج كان أولى فكانت كلما ذكرت تبكي حتى تبل خمارها».

وأيضاً: «تقدم بيان موضع الحوأب. وأن الكلام الذي نسبوه إلى النبي ﷺ وزعموا أن عائشة ذكرته عند وصولهم إلى ذلك الماء ليس له موضع في دواوين السنة المعتبرة وقد رأينا خبره عند الطبري (٥: م ١٧٠) فرأيناه يرويه عن إسماعيل بن موسى الفزاري ثم بين هناك ما قال عنه ابن عدي، وكذا النسائي، وما قاله الحافظ ابن حجر في (تقريب التهذيب) وما قاله عنه الحافظ الذهبي في (ميزان الاعتدال) إلخ صفحة ١٦٥.

ثم قال المؤلف في صفحة ٧٨ من كتابه (عائشة الصديقة بنت الصديق): [والذي يبدو لنا من تلك الحوادث التي لخصناها فيما تقدم أن مأساة الجمل لم تكن عند السيدة عائشة إلا دفعة من دفعات الحدة التي طبعت عليها قدحتها المفاجأة وأوقدتها كثرة المغريات بعداوة علي...)

إذاً هكذا يكون شأن من يعتبر مصادر المعرفة لدى المؤرخين والإخباريين هي الأصل فكما زل المؤلف هنا زل مثله كثيرون بسبب نقص مصدر المعرفة لديه.

ومثله ما ورد في صفحة ٧٩.

ثم انظر كيف بنى المؤلف رأيه الخاطىء على أخبار وروايات هشة يقول:

«وعائشة قد أخطأها التوفيق في مكافحته من أجل هذه النصيحة، وإن كانت لا تلام على أنها كانت تتمنى الخلافة لسواه».

وجاء في صفحة ٨٢ من فصل (حقوق المرأة) قال: [في حياة السيدة عائشة ميزان صادق لحقوق المرأة في جميع العصور).

وهو كلام جيد وسليم من المعارض، لكن هنا أمور هي من الثوابت بحيث لا يمكن تركها ونحن نتفق مع المؤلف في مسألة أجاد منها:

أولاً: جاء عند الدارمي بسند صحيح «النساء شقائق الرجال» في طلب العلم المباح، وفي التملك الشرعي، وفي البيع والشراء في حدود شرعية معلومة، وفي العمل المباح لها شرعاً، وفي الزواج، والحضانة والتربية من وجه شرعي مرسوم.

ثانياً: في المقاضاة والحقوق والمرافعة والنقض لها ذلك مع وجود محرم لها ولها أن توكل من تريد مسلماً بالغاً عاقلاً مميزاً أميناً.

ثالثاً: لها حق ما تكسبه من مال من وجه بين مثل المهر وثمن المباع وأجرة العمل كالتدريس والطب والإدارة في حدود ما رسمه النص

الشرعي لها.

وقول المؤلف: «وقد يقاس عليه . . . » أقول ما يتعلق بعباداتها فلا قياس عليها لأن العبادة لا يدخلها القياس مثل الحيض والطلاق والطواف والسعي ورمضان وقراءة القرآن والحجاب فهذه وأمثالها ثبت فيها نص صحيح فليس هنا قياس بل هو مستمر للمسلمات أبداً فالثوابت ثوابت ولا إشكال.

وجاء في صفحة ٨٨: [ولهذا تصدق الأديان لأنها تنطق بلسان الفطرة السليمة].

ومثل هذه العبارات ترد كثيراً لدى الباحثين والكتاب ويقصد بها الباحثون والكتاب المسلمون «دين أهل الكتاب» قبل النسخ والتبديل الذي حصل من عباد ورهبان وقساوسة تلك الأديان المنسوخة.

كتاب: فاطمة الزهراء والفاطميون

تحدث المؤلف في كتابه: «فاطمة الزهراء والفاطميون» حديثاً عاطفياً سار فيه على غرار ما تمليه العاطفة الحية وما يمليه واقع التربية وما يمليه واقع التأثر بالقراءة.

وهو على هذا مليم وليس بمليم، يلام ولا يلام.

يلام لأن الدراسة العلمية التاريخية خاصة ما يتعلق بأهل الجيل الأول كله مدون صحيح التدوين في الكتب الصحيحة من كتب السنة، وما يكون في غيرها ككتب التاريخ والسير فينظر فيه فإن صح وإلا ترك وأهمل وصحته تعلم بعرض ما دونه المؤرخون على ما جاء في كتب السنة الصحيحة وصح وهذا متوفر وقد كان متوفراً للمؤلف.

ولا يلام لأنه كتب ما كتب بحسن نية أحسبه كذلك والله حسبه.

يقول في صفحة ٦: [وفتحت أذني كما فتحت عيني على عبارات الحب الشديد للنبي عليه السلام وآله، فمولد النبي ﷺ حفلة سنوية في البيت نترقبها نحن الصغار ونفرح بها إلخ . . .].

قلت: محبة النبي ﷺ أساس مهم في هذا الدين وجاءت نصوص متعددة في الصحيحين وغيرهما موجبة له المحبة وإتباعه أصل لحياة المسلم.

فقول المؤلف بعد ذلك: [فمولد النبي ﷺ حفلة سنوية . . .].

من هنا نشأت التربية الخاطئة جداً في المؤلف لأنه نشأ صغيراً على

المولد السنوي فقرره في نفسه ثم قرره ذهنياً على أنه حقيقة شرعية وعلى هذا سار ومن هنا يكون للتربية الأصل في تقويم الصغار نحو المعالي أو نحو الانحدار.

والكتاب من منشورات المكتبة العصرية صيدا بيروت، ويقع الكتاب مع فهارسه بمئة وستين صفحة والغلاف جيد مقبول أما الطباعة فسيئة والورق بين-بين، ولعل هذا سببه أنها للربح المادي، وكتب مقدمته القليلة منيف بن لطفي في ثلاث صفحات بدأ فيها بذكر شيء يسير عن المؤلف ثم بشيء يسير عن فاطمة رضي الله عنها، وهي مقدمة لطيفة وحسنة لو استدرك ما وجب استدراكه على المؤلف لكن لعله يفقد الخلفية من مثل هذا فجاءت مقدمته بين عرض مختصر جداً وإطراء مبالغ فيه.

جاء في صفحة ١٠ قال المؤلف في فصل [أم الزهراء]: [ومن جملة الأخبار القليلة التي حفظت لنا نعلم أن الزهراء أنجبتها أم ذات فطنة ورجاحة وأنها رضي الله عنها كانت غنية اليد غنية النفس].

قلت: صحيح، وثبت هذا في الصحيحين.

وقال: [وأهم من هذا جميعه بالنسبة إلى زوجة نبي وإلى جدة الأئمة من بيت النبوة أنها كانت مفطورة على التدين وراثة وتربية].

قلت: فيه نظر فإن فطرة التدين وقبول الحق لا تختص به خديجة وحدها فالله جل وعلا فطر الخلق جميعهم على هذا قال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾.

لكن خديجة قبلت الحق وأخذت به ونصرته رضي الله عنها.

أما أنها جدة الأئمة فلا يخول لأحد ما أن يرفعهم فوق قدرهم ولا ينزلهم دون منزلتهم، والمقصود بالأئمة هنا أولاد علي من فاطمة دون أولاد أولادهم فتنبه.

وجاء في صفحة ١١ قال:

[وابن عم السيدة خديجة هو ورقة بن نوفل الذي رجعت إليه حين بدا لها من اضطراب النبي عليه السلام عند مفاجأته بالوحي ما أزعجها].

وهذا جيد وأصله عند البخاري لكن ورقة اختلف حوله هل ابن عمها أو هو عمها على قولين لم أقف على مرجح.

وجاء في صفحة ١١/ ١٢ قال:

[أنها كانت على علم بكل من يطالع كتب المسيحية والاسرائيلية لأنها لم تكتف بسؤال ابن عمها بل سألت غيره ممن كانت لهم شهرة بالاطلاع على التوراة وكتب الأديان].

يبدو لي أن المؤلف لم يحقق هذه المسألة ويحررها فيكتب عن فهم موثق لكنه سار على نحو عجول، فالمسيحية ليست ديناً بل يريد الدين النصراني والمسيح بريء ممن يتسمى بالمسيحي والمسيحية هكذا مولدة، وسؤال خديجة لغير ورقة لم أقف عليه حسب علمي.

(وكتب الأديان) هكذا ليست مستقيمة لأنه لم يكن هناك إلا دينان اليهودية والنصرانية ومن لهم شبه كتاب وما أدري ما كتابهم.

وقوله: [وقد روي عنها كلام قالته للنبي عليه السلام حين فاجأه الوحي فعاد إليها وقال لها «لقد خشيت على نفسي» فكان كلامها الذي أرادت أن تسري به عنه] إلى نقله أنها قالت: [كلا والله ما يخزيك الله أبداً . . .].

ومن المقرر علماً وفهماً أن كلمة «روي» بالبناء للمجهول لا تقال إلا في حال ضعف الحديث بعدها، وما أورده المؤلف أصله صحيح جداً سنداً ومتناً» فكان يمكنه تجاوز الله تعالى عني وعنه أن يقول وقد ورد أو جاء بدل روي.

لكن النقل المجرد هكذا من كتب ليست أصلاً، وعدم الوقوف على حقائق ودلالة العبارات هذا هو الذي جعل العلماء والمحققين والمؤرخين يقعون في دائرة الخطأ حيال النصوص وما تدل عليه وعبارة «كلا والله ما يخزيك. .» لعلها «كلا والله لا يخزيك. . .».

وفي صفحة ١٢: [فمما نقل عنها: (يعني خديجة) أنها طلبت إلى النبي عليه السلام أن يخبرها إذا جاءه جبريل فلما أخبرها قالت له: قلت: أصله صحيح.

وقال في صفحة ١٣:

[فإنها تزوجت في صباها برجل سمي باسم هند «لعله دفعاً لأذى الحسد» وهو الذي تربى مع السيدة فاطمة وقتل في جيش الإمام من وقعة الجمل على أرجح الأقوال ويؤثر عنه أو في وصف للنبي ﷺ رواه سبطه الحسن عليهما صلوات الله].

زواج خديجة قبل النبي ﷺ صحيح، وإنجابها منه كذلك، لكن لم أر

داعياً لكلمة «دفعاً للحسد»، وكون هند تربى مع فاطمة صحيح، لكن لم يثبت الحديث المنتشر بين الناس الذي يصف فيه هند بن أبي هالة النبي ﷺ ففيه رجل مجهول وفيه انقطاع والحديث «كان فخماً مفخماً ليس بالجافي ولا بالمهين . . . أنورد المتجرد دقيق المسربة . . إلخ]، فلم يصح وهو طويل.

وفي صفحة ١٣ تكلم المؤلف عن تجارة خديجة واتصال النبيﷺ بها قبل النبوة، وما ذكره له أصل صحيح.

وأورد في صفحة ١٤/١٥ كلاماً مطولاً غالبه نقله عن سيرة ابن هشام وابن إسحاق، وهو يدور بين الصحة والضعف لكنني لم أجد فيه نصاً في حال وضع أو نكارة حسب نظري.

وجاء في صفحة ١٧ قال المؤلف في فصل (نشأتها):

[إذا وصفت نشأة الزهراء بكلمة واحدة تغني عن كلمات «فالجد» هو تلك الكلمة الواحدة]

وما ذكره يقرب من الصواب جداً فالجد العاقل الحكيم الموهوب هو سمتها كما كان سمت أمها من قبل، والجد عزيمة وثبات وثقة ولهذا كان النبي ﷺ الجد والعزيمة والثقة وكان إمام أهل الجد والعزيمة إمام موجبات الباطل كائناً ما كانت وكان سيد الواثقين لنصرة الحق.

ولاشك أن الموهبة لدى «فاطمة الزهراء» عظمتها وقدمتها آثار النبوة فكانت من خير إلى خير إلى خير.

وقال المؤلف في صفحة ٢٠ في فصل (زواجها):

[قال الزرقاني في شرح المواهب اللدنية: «إن عبد الله بن حسن دخل

على هشام بن عبد الملك وعنده الكلبي فقال هشام لعبد الله: يا أبا محمد كم بلغت فاطمة من السن قال: ثلاثين سنة، فقال الكلبي: خمساً وثلاثين.. إلخ..].

وقال: [وتوافق هذه الرواية روايات متعددة اتفقت على أن الزهراء ولدت في سنة بناء الكعبة قبل البعثة المحمدية ببضع سنوات].

وقال: [ومن أسد الغابة أنها لما خطبها أبو بكر وعمر وأبى رسول الله ﷺ قال عمر: أنت لها يا علي، فقال علي: «مالي من شيء إلا درعي أرهنها فزوجه رسول الله ﷺ فاطمة .. إلخ].

ومجمل ماأورده نقله، يشير ويترك ولا يعيبه هذا، لكن أنها بلغت رضي الله عنها الثلاثين أو فوقها بقليل فإني لم أجد قاطعاً من النص حسب علمي يحدد شيئاً فأمرها يدور بين ما نقله، وولادتها سنة بناء الكعبة صواب، ولعل المقصود من بناء الكعبة هنا ليس الابتداء فإن إبراهيم ﷺ قد أسسها وبناها لكن القرشيين أعادوا البناء على ما كان عليه.

وزواج علي من فاطمة تمت كما عند ابن سعد في الطبقات وقد نقله المؤلف مختصراً وأورد في صفحة ٢١/ ٢٢ رواية أنس عن خطبة النبي ﷺ وتزويجه لعلي.

قلت: له أصل صحيح.

لكن قول المؤلف في صفحة ٢٣:

[إلا أن التاريخ يكتب للاعتبار ولا يقصد من الاعتبار به شيء أهم من تصحيح النظر إلى الحوادث والناس واستخلاص الحقيقة عما يقع ولا

يقع وعما يجوز ولا يجوز].

فالتاريخ كما قال يكتب للاعتبار بحوادثه وما حصل للأمم والدول ما لها وما عليها حتى يفطن المطلع عليه فيأخذ من حوادث ما سلف أمرهم العبرة تلو العبرة والدرس بعد الدرس، لكن التاريخ لا يكتب للتصحيح فالتاريخ كتبه كاتبوه نقلاً وأحياناً سماعاً فليس هو لصحة ما ورد من آثار، خاصة أهل القرن الأول والثاني وخاصة ما يتعلق بحكم العبادات والمعاملات وما جرى بين الصحابة يتعلق به هذا وذاك بشاهد لا يزول من نص مكتوب في صحيح السنة فلا يذهب في هذا إلى كتب التاريخ إلا بنافلة من القول تكون أو لا تكون للاعتبار ولا كلام.

وأورد في صفحة ٢٣/ ٢٤ قال:

[فأهم العبر التي تستخلص من تواريخ عصر البعثة المحمدية أن يقصد ذوو الأحكام التاريخية في المسائل الكبرى فلا يرتبوا حكماً قاطعاً في مسألة كبيرة على أرقام السنين وألفاظ الروايات فما كان من الأخبار مجمعاً عليه أو مقارباً للإجماع فهو جدير باتخاذ الأحكام الجازمة منه، وما كان ميزان الحكم فيه كلمة تقابلها كلمات أو فرض تقابله فروض أو رقم. . .].

فما قاله هنا ينطبق عليه ما كنت بينته قبل الآن

وجاء فيها صفحة ٢٤ كلام حسن لعله رسمه في كتابه الجيد «ما يقال عن الإسلام».

قال: [أما العبرة في تاريخنا المعاصر فمرجعها إلى كتابة طائفة من العصريين يزعمون أنهم يطبقون علم العصر على تاريخنا القديم وأنهم

يصححون بهذا التطبيق، وليس أعجز منهم عن تحقيق هذه الدعوى لأنهم أثبتوا فيما كتبوه أنهم يزنون بميزانين وينظرون بعينين ويختلقون أسباب التشويه والتحريف أولئك هم طائفة المستشرقين الذين يجمعون بين الاستشراق والتبشير، فمن هؤلاء من يطالع في الكتب الدينية التي يصدقها فيقرأ فيها من أخبار الدعاة والأدعياء أموراً لا شك في أنها من العيوب فلا يحسبها عيوباً ولا يتأنف منها بل يعنت فكره ويعنتها تخريجاً وتعويجاً حتى يقبلها ويفرض قبولها على الناس]. [وما من شيء يمسخ الدين ويمسخ العلم معاً كما يمسخها هذا الخلق الذميم].

ويقول في صفحة ٢٥: [يؤلف رجل من رجال الدين المستشرقين الذين عاشوا زمناً في الشرق كتاباً عن الزهراء ليرضي فيه ذلك «العلم العصري» المقلوب ويبحث عن العيوب حيث لا عيوب فإذا العيب هو في الإسفاف، وكم في الإسفاف من عيوب بل من ذنوب].

وهو كلام صحيح، لكن ليس بعد الكفر ذنب.

ثم استطرد ـ أحسن الله إليه ـ يُفند ما قيل عن الزهراء من كلام الأذناب ومن لف لفهم لفهم الله بعذابه عذاب النفس والروح وسوء القالة في العالمين وكم نال من نالهم مما لا يعلمه إلا مالك الملك كذلك ما جاء في صفحة ٢٦ سوده الله.

لعل مصيبة المرء مصيبته أن يصاب بدينه وما سوى ذلك فهو مصيبة ما في ذلك شك لكنه يهون بجانب مصيبة الدين، وقد طفق كثير من القوم في عهود مختلفة ومتفاوتة كذلك طفقوا ينالون من الصحابة وأهل البيت البررة الأخيار وهم بهذا يريدون هدم الدين بهدم رجاله على تطاول.

لكنهم يبوؤن بالفشل إذ يقوم لهم في كل حين من ينهض لهم بعلم وفهم وسداد ويقين صحيح، وإن كثر الشر وزاد وقل أهل الخير إلا أن الدائرة تدور على أولئك بنص يقوم وغيره لا يقوم ولو قام وأربى وذاع يقول تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ فخذ أو دع واعتبر أو لا تعتبر، فالله يتولى أولياءه ويأخذ أعداءه بجنود يعلمها ليس أعظمها المرض النفسي وتمزق الذات وحب الحياة والجاه لكن هذا من نوع الجند ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ ﴿٣١﴾﴾ يقول مؤلف «فاطمة الزهراء والفاطميون» في صفحة ٢٦: [وكأنما كان العالم المحقق في حاجة إلى جهالة فوق جهالته فهو يفهم من بكاء السيدة فاطمة أنه شكاية من فقر علي بن أبي طالب] ويسند هذا الفهم إلى رواية البلاذري في أنساب الأشراف، بعد زعمه أن فاطمة أبلغت زواجها بعلي فسكتت من الدهشة لا من الخجل وإنما دهشت لأنها لم تكد تصدق أن أحداً يخطبها بعد أن قاربت العشرين.

أفمن المألوف أو من التطبيق العلمي أن تكون الفتاة يائسة من الزواج مدهوشة من خطبة الخطيب ثم تتعلل العلل وتفرض الشروط وتستعظم نفسها على بني عمومتها الفقراء، وليست هي يومئذ من الأغنياء كلا ليس ذلك بالمألوف ولا بالتطبيق العلمي ولكنه.. للظن فضيلته الكبرى أنه يشتمل على مساس بفاطمة وعلي].

فإخضاع النص بعامة لمجرد البحث العلمي بدعوى تنقيته هو بعينه الفساد للعقلية المعاصرة حينما تكتب التاريخ أو الأدب بتعالم وأستاذية ممقوتتين.

ونصوص القرن الأول والثالث لا تؤخذ من «أنساب الأشراف» أو «مقاتل الطالبين» أو «مروج الذهب» أو «الأغاني» أو«العقد الفريد» أو«علي وبنوه» أو «الفتنة الكبرى» أو «في منزل الوحي» أو «على هامش السيرة» أو«ما كتبه أبو رية، أو جورجي زيدان» أو ما جاء في «فجر الإسلام» أو «ضحى الإسلام» أو«ظهر الإسلام» لكنه يؤخذ من البخاري، ومسلم، والنسائي، وأبي داود، والترمذي، وابن ماجة، ومسند أحمد، وعبد بن حميد، والمصنف لابن أبي شيبة، وما كتبه خليفة بن خياط، وابن أبي حاتم، والبخاري في تاريخه وابن حبان فكلها رصدت نصوص وآثار الجيلين الأول والثاني رصداً تاماً غير منقوص بلا زلل ولا ميل ولا حيف ولا شطط وبدأ الناس منذ أمد قريب حتى الذين هم تلامذة للمستشرقين والمبشرين وبدأ المعجبون بمثل إليوت، والبروموتورانيا، وأندريه جيد، وحتى ماركس، والبرنتدرسل. . إلخ قائمة القوم المعروفين بدؤوا يدركون مدى خطورة هذه البحوث والدراسات العلمية المزعومة على علوم أمتهم المسلمة وأخبار وآثار أمتهم المسلمة بدؤوا يحسون بالخطر وبدأت الرجولة والشهامة والغيرة كلها بدأت تزمجر زمجرة الريح العقيم على إنتاج من لا خلاق لهم وبدأنا نحس بجهود الأفذاذ العقلاء بين حين وحين.

وأورد المصنف في صفحة ٢٨/٢٧ نصاً عن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب أنه قال: لما تأيمت أم كلثوم من عمر بن الخطاب. . إلخ، وقد نقله من أسد الغابة.

قلت: لم يصح بهذا، ثم يعلق المؤلف على هذه الرواية على أنها ثابتة

ويقارنها بما جاء عند البلاذري وكلاهما محل نظر سنداً ومتناً.

وجاء في صفحة ٢٩ قال المؤلف:

[ولم يمض غير قليل حتى تبين لنا سبب من الأسباب التي أطالت بقاء فاطمة في بيت أبيها فإنه عليه السلام كان يحنو عليها لضعفها وحزنها ولا يصبر على فراقها . . . إلخ].

مثل هذا الكلام صاغه المؤلف بالمعنى من نص لا يقوم، خاصة ما ذكره [ولا يصبر على فراقها] فهذه لم أجدها.

ثم ذكر ما أورده السمهودي في كتابه عن أخبار دار المصطفى، قلت لم: أقف على سند صالح.

ثم جاء بنصين في صفحة ٣٠: الأول أنه ﷺ إذا جاء من سفر بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم يثني بفاطمة.

والثاني: أنه ﷺ إذا قدم من سفر أتى فاطمة فدخل عليها.

والمحفوظ الأول.

ثم في صفحة ٣١ جاء بذكر الحسن والحسين ومحسن وزينب وأم كلثوم.

قلت: صحيح، ما عدا تسمية الحسن بحرب فغير اسمه إلى الحسن فلم أجده بسند ناهض.

ثم استطرد المؤلف في صفحة ٣٠ يحكى حال النبي ﷺ مع الحسن والحسين وملاطفته لهما.

قلت: كل ما ورد صحيح في الجملة أجمله في «زاد المعاد» ابن قيم

الجوزية، ولم أجد حسب علمي ما آخذه به عليه.

وفي صفحة ٣٣ أورد رواية زواج علي على فاطمة وأنها أخبرت النبي ﷺ.

قلت: صحيح، إلا أن المؤلف صاغ النص بمفهومه وأصل ما أورده صحيح ولعله فعل ذلك لطول الرواية، وقد كان من الخير إيراد النص كاملاً لما قد يدخل إيراد المعنى من خلل حسب فهم خاص ونحوه.

لكن قول المؤلف تجاوز الله عني وعنه:

[ولا تحسب أن حياة الزهراء والإمام تعرضت لخلاف غير الذي أشرنا إليه، فإن كتب السيرة تستقصي كل جليل ودقيق من الحديث عن ذرية النبي ﷺ... إلخ].

وقد يكون هذا من الحق في شيء لكن الحق أن كتب السيرة ليست على كثرة ما ترويه وتستقصيه بمرجع أصلي يعاد إليه عند نظر الآثار والنصوص فلا يمكن أن تكون مما يؤخذ منه السيرة عن صحابي أو صحابية فضلاً عن النبي ﷺ، لكنها يعاد إليها للعبرة والتسلية والاعتبار بأحوال الأمم والدول، وعند النص أو عند سيرة صحابي أو صحابية فليست بذاك، وكذا ما يتعلق بحكم العبادة وحكم المعاملة.

وكم يتألم المرء وهو يقرأ أقوالاً تنسب إلى صحابي أو تابعي كبير أو تابع تابعي دون الإشارة إلى مرجع أصلي صحيح فتجد من يذكر أو يتحدث فيقول: قال عمر بن الخطاب، قال عمرو بن العاص، قال المغيرة بن شعبة، قال معاوية، قال سفيان، قال مالك بن دينار، قال سعيد بن المسيب، قال إياس بن معاوية، قال شريك، قال شريح،

وأمثال ذلك.

ولعل الذي يؤلم أن بعض من يفعل ذلك من العلماء ومن المنتسبين إلى العلم ومن لهم مكانة في الثقافة وسعة الاطلاع، وهذا لاشك أنه يؤلم، يؤلم لأن الصحابة ليسوا عاديين فهم الذين نقلوا السنة وبينوا حالات كثيرة منها كالوصف والتقرير والبيان والزمان والمكان فحقاً أن إيلام هذا شديد مع وجود الكتب الستة والمسانيد ومعاجم السنة ثم لا يعاد إليها بل ينقل من كتب السير والتاريخ والأدب وأحياناً كتب الفكاهة والنوادر.

أفليس هذا مؤلماً؟ ومع القصد وهذا بعيد فيه خيانة لهذا الدين بجعل الصحابة وكبار التابعين عرضة لنسبة أقوال إليهم لم يقولوها إنما تقوّلها قوم يريدون مضاعفة الورق وتعظيم الكتب بكثرة الكلام وتدبيجه كذباً بأقوال لم يقلها من نسبت إليه، وليس «الأغاني» وحيداً في هذا.

وأورد المؤلف في صفحة ٣٤/ ٣٥ في فصل [بلاغتها] قال:

[قال الإمام أحمد بن طاهر في كتاب «بلاغات النساء»: لما أجمع أبو بكر رضي الله عنه على منع فاطمة بنت محمد رسول الله ﷺ .. فدك..].

ثم راح أحمد بن طاهر كما هو نقل المؤلف يستطرد في خطبة لفاطمة من صفحتين تامتين، ثم في آخر صفحة ٣٥ قال المؤلف: [هذه رواية لخطاب الزهراء، وفي الكتاب نفسه رواية أخرى مخالفة في لفظها ومعناها للرواية السابقة].

ثم قال: [وقبل إيراد الروايتين قال أبو الفضل «ذكرت لأبي الحسين زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم كلام فاطمة عليها السلام وقلت له: إن هؤلاء «يشير إلى قوم في زمانه يغضون من قدر آل البيت» يزعمون أنه مصنوع وأنه من كلام أبي الضياء فقال لي رأيت مشايخ آل أبي طالب يروونه عن آبائهم..].

قصة فدك، وحديث «إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة» هذا كله مدون في موضعه من الكتب الصحيحة الموثوقة، وليت المؤلف كلف نفسه فقط فعاد إلى كتاب الإمام رزين المكي أو «جامع الأصول» لابن الأثير دون أحمد بن طاهر وسواه.

١ـ فخطبة فاطمة هذه لم تصح.

٢ـ وكتاب «بلاغات النساء» فيه من المغالطات والروايات مالا يقوم لها قائم.

٣ـ سند أبي الفضل ساقط لا يعرفه العلماء وفيه من موجبات الإبطال ما فيه.

٤ـ أن المتن فيه فاطمة وعائشة ففيه اضطراب منهالك جداً.

وجاء أخيراً يقول: [نقول: إن الخلاف في أمر هذه الخطب، وهذا الشعر كثير، ولا نحب أن بخوض فيه لأنه خلاف على غير طائل].

وهذا كلام جيد وهو نتاج العقول الكبيرة لو أن هناك أي خلاف أو اختلاف لكن الأمر فيه بطلان لسند خطبة فاطمة وما جاء على لسانها من شعر فيكون على هذا المتن باطلاً ولم يصح من طريق آخر حتى يكون

حسناً لغيره على الأقل.

ومثل قول المؤلف هذا يصح فيما لو كان الأمر حول نسبة شعر لشاعر أو حكمة لحكيم أو رأي لمجرب من غير أهل القرنين الأول والثاني

وفي صفحة ٣٨ أورد المصنف قال:

[جاء في العقد الفريد الجزء الثالث عن الرياشي عن عثمان بن عمرو عن إسرائيل عن ميسرة بن حبيب عن المنهال بن عمرو عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: «ما رأيت أحداً من خلق الله أشبه حديثاً وكلاماً برسول الله ﷺ من فاطمة . . . إلخ].

(والعقد) لابن عبد ربه أسلم من الأغاني وفيه ما فيه لكنه ليس أصلاً في الرجوع إليه في مثل ما جلبه المؤلف ليس أصلاً ولا فرعاً ولا يكون لما يلي:

١ـ بطلان السند.

٢ـ كثرة المجهولين فيه.

٣ـ غمزه لبعض الصحابة.

٤ـ عدم توثيق النقل.

٥ـ لما فيه من رواة كذابين.

٦ـ لما فيه من إسفاف وتبذل.

٧ـ تناقض بعض الروايات.

٨ـ الخلط بين بعض الروايات.

أما سند رواية عائشة أم المؤمنين فلم تثبت بهذا السند لكنه له أصل صحيح، لم تثبت لأنه تلقفها تلقفاً ونقلها نقلاً وهكذا يكون حطب الليل فإن الحاطب إن سلم من الأفعى فإنه لا يسلم من العقرب وإن سلم منهما فلعله يحطب المضر من عود الشجر دخان دون نار

وقد حرر المؤلف في آخر صفحة ٣٩ حال نسبة الشعر إلى فاطمة فهو يقول [ونحن إلى جانب الشك الكبير فيه إلى جانب القبول].

وهذا أمر حسن لو تم تطبيقه حسب الذوق والتذوق والعقل في حالة معاوية وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وما نسب إليهما مما لا يكون منهم وقد بيناه.

جاء في صفحة ٤٠/ ٤١ من فصل [في الحياة العامة]:

[ومسألة الخلافة في يوم وفاة النبي ﷺ إحدى المسائل التي طال فيها الجدل ولا يعسر على المنصفين أن يخرجوا من ذلك الجدل الطويل على رأي متفق عليه، وذاك أن الخطر الأكبر في ذلك اليوم إنما كان من فتنة السقيفة، سقيفة بني ساعدة اجتمعت قبائل الخزرج بزعامة شيخها سعد بن عبادة تطلب الإمارة، ثم نصح لهم عويم بن ساعدة باختيار أبي بكر للخلافة فأعرضوا عنه ونبذوه ثم خطر لذي رأي منهم أن يقسمها شطرين: أمير من الأنصار وأمير من المهاجرين، وما برح سعد بن عبادة على جلالة شأنه في قومه نافراً عن البيعة لأبي بكر بعد انعقادها وهو يأبى إلا أن يستبد الأنصار بهذا الأمر دون الناس فإنه لهم دون الناس ثم أصر على إبائه حين انفض جمع السقيفة وجاءه الرسل بدعوته للمبايعة فعاوده الغضب وقال لهم: أما والله حتى أرميكم بما في كنانتي من نبل

وأخضب سنان رمحي وناشدوه ألا يشق عصا الجماعة فعاد يقول: إني ضاربكم بسيفي ما ملكته يدي].

وأكمل في صفحة ٤١ قال:

[ثم كان ثمة خطر لا يقل عن هذا الخطر في حاضره ولا في مغبته لو لم يعجل له العاملون بما يقطع دابره وهو خطر الفتنة التي راح أبو سفيان يزكي نارها بين علي والعباس وبين بني هاشم وسائر بطون قريش].

أعد القراءة مرتين وأختهما بتدبر وروية ثم اذهب واقرأ حياة أبي سفيان وسعد بن عبادة في كتب الحديث وتراجم الرجال ثم الثالثة طالع بتمعن أمين مؤمن جاد «العواصم من القواصم» تجد المؤلف قد عول على ما ليس أصلاً بل لعل بعض ما رجع إليه المؤلف فيه من الكذب بقدر ما فيه من سوء القصد.

وحسب سلامة النص من المعارض وحسب ثقة السند بصحة شرطه كاملة غير منقوصة أورد ما يلي:

١ـ صحة الاجتماع في سقيفة بني ساعدة.

٢ـ اجتماع ثلة من المهاجرين والأنصار.

٣ـ حصول اختلاف حول الإمارة.

٤ـ البيعة لأبي بكر بالإجماع من الكثرة.

٥ـ رضي بالبيعة من كان غائباً.

٦ـ قبول الأمة المسلمة خلافة أبي بكر.

وما ورد مما قاله سعد بن عبادة لم يصح، وما ورد مما فعله أبو سفيان دجل محض لكن نقل هذا وذاك شنشنة معروفة من أخزم، والعتب على المؤلف الذي كرر هذا دون رجوع إلى أصول الروايات الصحيحة مما كان في سقيفة بني ساعدة وقد كان بإمكانه فعل هذا، لكنه لم ينقل ما نقل بسوء نية لعدم معرفتي بتمذهبه بمذهب سيء تجاه كبار العلماء السادة الغرر والأنجم الزهر فتجاوز الله تعالى عني وعنه.

ثم إن المؤلف نقل كلاماً يدل على صحة من أساء إلى أبي سفيان وإن كلامه عنه موثق قال:

[وكان علي في تلك الساعة العصيبة إلى جوار الجثمان الطاهر المسجى في حجرته، فدخل عليه أبو سفيان قائلاً: يا أبا الحسن هذا محمد قد مضى إلى ربه، وهذا تراثه لم يخرج عنكم، فابسط يدك أبايعك.

ويقول عمه العباس: يا ابن أخي هذا شيخ قريش قد أقبل فامدد يدك أبايعك ويبايعك معي، فأنا إن بايعتك لم يختلف عليك أحد من بني عبد مناف وإذا بايعك عبد مناف لم يختلف عليك قرشي وإذا بايعتك قريش لم يختلف بعدها أحد من العرب.

فيجيبه علي: لا والله يا عم إني لأكره أن أبايع من وراء رتاج].

ثم يعلق المؤلف فيقول:

[ولقد كان أحكم في جوابه هذا من شيخ الدهاة من بني هاشم وشيخ الدهاة من بني أمية فما معدى عنه إن كانت ولاية عهد يعلمها جميع المسلمين].

فلم يكلف المؤلف نفسه ليبحث حقيقة متن وسند ما جرى بين الثلاثة لم يكلف نفسه ليجد الحق، كما أنه وقد ناقش في (عبقرية الصديق) منزلة أبي بكر لدى النبي ﷺ لم يناقش هنا على الأقل رد هذه الرواية بمعارضة حقيقة أمر أبي بكر.

كما أن علياً نفسه بحر من بحور العلم والتقوى والورع فليس هو بالذي يتقدم على أبي بكر أو عمر، وهما هما منزلة وسابقة وخيراً وسداداً فعلي يدرك هذا ووقف عليه وليس هو بالجافي وبالمهين، لكنه السيد المطيع المدرك لحال أبي بكر في دينه ودنياه.

والنص عن الثلاثة ولكونه ليس بذاك فإن هبوطه بريح كهبوط بيضاء تظن شحمة فإذا هي زبد ما لا تسمن ولا تغني بل زقوم علاجه يقوم عليه بياطرة النظر في كل جيل يكون ويكون.

وورد في صفحة ٣٣ قال المؤلف:

[وخلاصة الحديث في أمر فدك أنها قرية كان النبي ﷺ يقسم فيئها على آل بيته وفقراء المسلمين فلما قضى عليه السلام أرسلت فاطمة إلى أبي بكر تسأله ميراثها فيها وفيما بقي من خمس خبير. . إلخ].

وقد تبين لي أن المؤلف ينقل من التاريخ لعله ابن إسحاق ثم يضيف حسب فهمه ما يضيف وأحياناً أخرى يجلب المعنى دون أصل اللفظ المرسوم.

وأصل أمر فدك صحيح والمطالبة بما ذكر أصله صحيح، لكن المجادلة الحارة بين أبي بكر وفاطمة مثل قوله لها: (ياابنة رسول الله أنت

عين الحجة ومنطق الرسالة . . إلخ) لم أجده بسند صحيح.

وقد قام أبو بكر بما يستحقه أمر فدك وصدروا عن رضا.

ثم في صفحة ٤٤ جاء بكلام لأبي بكر وعمر بن الخطاب، وكلام أبي بكر لفاطمة، وتعظيم شأنها فكل هذا له أصل صحيح إلا أن ما جاء في «نهج البلاغة» لم أقف على سنده وكنت قد بينت قبل الآن أن كتاب «نهج البلاغة» نسبته إلى علي ليست بشيء فتنبه.

وفي صفحة ٤٥ قال:

[ولعلنا نجمل ما وقر في أذهان المسلمين الثقات من أمر فدك بكلمة قالها عدل من أعظم العدول بعد ثمانين سنة أو نحوها بعيداً من الشبهة فيها لأنه قال كلمته وفدك في يديه ينزل عنها باختياره ولا يدعوه إلى ذلك داع غير وحي ضميره ذلك هو عمر بن عبد العزيز القائل في مستهل عهده بالخلافة «إن فدك كانت مما أفاء الله على رسوله ولم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب فسألته فاطمة إياها فقال: ما كان لك أن تسألني وما كان لي أن أعطيك، فكان يضع ما يأتيه منها في أبناء السبيل ثم ولي أبو بكر وعمر وعثمان وعلي فوضعوا ذلك بحيث وضعه رسول الله، ثم ولي معاوية فأقطعها مروان بن الحكم فوهبها مروان لأبي ولعبد الملك فصارت لي وللوليد وسليمان فلما ولي الوليد سألته حصته فوهبها لي، وسألت سليمان حصته منها فوهبها لي فاستجمعتها وما كان لي من مال أحب إلي منها فاشهدوا أنني قد رددتها إلى ما كانت عليه].

بالله أسألك هلا لاحظت شيئاً في هذا النص عن عمر بن عبد العزيز؟ إذا لم تكن من أهل النظر فسأكفيك ذلك معاوية بن أبي سفيان

هنا في هذا النص ورد ذكره أنه قد أقطع فدك لمروان بن الحكم إلخ ونحن لا يعنينا ما بقي لكن منمق هذه الرواية ليس من الذكاء بحيث أخفى مكمن الخطر بل هو من البله بحيث أبانه فمعاوية صحابي ويعلم أمر فدك وأنها لا تملك فضلاً عن أن تقطع لأحد ما، لكن مغمز هذه الرواية يراد به معاوية نفسه، وكأن عمر بن عبد العزيز أعلم بأمر فدك من معاوية فهو يقول كما في هذا النص: (فاشهدوا أنني قد رددتها إلى ما كانت عليه).

ومع أن سند هذه الرواية متهالك ولم يذكره أحد بسند صالح يقوم إلا أن حال العلم بحاجة إلى نبش حال ونظر أسانيد المتون حماية لجناب التوحيد بحماية حملته من الصحابة والتابعين خلال القرون الأول والثاني والثالث، والمؤلف جلبه كأنه فيصل الخطاب وقاطع دابر القول بين خصوم وخصوم ولا خصام إلا قول متقول قوله لا يقوم بحال وقد جاء به على لسان عمر بن عبد العزيز ليبعد الظن ما دام معاوية وعمر أمويين، وهذه علة من علل ترك المتن إذا بطل إسناده وهو باطل . .

وجاء في صفحة ٤٧ من فصل: [وفاتها] قال:

[قلنا في [عبقرية محمد]] ثم ذهب يحلل تحليلاً نفسياً وآخر علمياً عن الأحياء والتعويض والمكافأة إلخ.

واستطرد نقلاً حتى صفحة ٤٩ يحكي أموراً عن حال النبي ﷺ ليصل إلى فاطمة مبيناً حال الوراثة من بعض الجوانب، ولما كنت قد بينت شيئاً عند نقد (عبقرية محمد) ﷺ فلا ضير من بيان بعض الشيء هنا.

فالنبي ﷺ لا تطلق عليه كلمة عبقري، فالنبوة والرسالة فوق ذلك باختيار الله سبحانه وتعالى لعبده محمد ﷺ نبياً ورسولاً، ولا يقال هنا عبقري لما منح قبل البعثة من صفات خاصة مثل الأمانة والحياء والعفاف والصدق والوفاء فهذه صفات يشترك معه فيها غيره بين مقل ومكثر، لا يقال هذا ليس سداً للذريعة لأنه لا يطلق على نبي من الأنبياء أنه عبقري لأنه ما يؤتاه من الوحي أعظم من ذلك ويخرج عن طاقة البشر حتى من كان يتكهن أو كان يستعين بالجن.

لكن هناك بعض من ملاحدة القرن الرابع والخامس والسادس والسابع حينما نظروا في علوم الهند واليونان وسواهما من العلوم الوثنية والصوفية الضالة قاسوا الوحي على تلك العلوم ثم تولد قياس آخر بقياس النبي وحالته بعد الوحي على الفلاسفة والحكماء الوثنيين بجامع المعرفة والحكمة اللفظية فضلوا وأضلوا وزاغوا وأزاغوا وهم حينما قاسوا هذا القياس تركوا الغيبيات وأحكام العبادات والمعاملات وتركوا دعوة التوحيد ومقتضياته وتركوا الغيبيات إلخ، لأنهم أرادوا أصلاً إبطال الشريعة لكنهم حرنوا ولم يتحركوا أمام نشدان الفطرة ومطلب الفطرة للحق ثم أمام معجزات لم يقبلها قياسهم الفاسد وهم لو فكروا بعقل وحكمة وبتجرد وسداد لكن كيف يفعلون ذلك وقد وضعوا لبان الوثنية مبكرين هم لو فكروا لوجدوا حقيقة الأمر أنها نبوة يقينية حقة ورسالة قاضية للخلق على الخلق وهادية من طريق إلى طريق وليستا كحكمة الهند أو اليونان وفرق ثم لا قياس ولهذا لا يقال «الدعوة المحمدية» لكنها الدعوة النبوية.

ولا يطبق في البحوث العلمية حال النبي ﷺ على حال من فقد الأنباء أو على العظماء المصلحين فهذا مثل ذاك سواء بسواء لكن المؤلف لا يقصد ما رمت إليه بحوث المتفلسفة وأهل السفسطة لأنه مؤمن بالنبوة لكنها جرت على قلمه هكذا تبعاً لما تلقاه من بحوث وآراء سبقت عنده ما كان يجب أن يطالعه قبل ذلك عن التوحيد والنبوة من كتب العلماء الأقحاح الفحول كالطحاوي، وابن خزيمة، والأشعري، وابن حنبل، وعلي بن علي بن عبد العز، وابن تيمية، وابن قيم الجوزية.

وهذه حال من يقرأ كتباً فيها ما فيها قبل نظر كتب التوحيد والتمكن منها جداً حتى تكون بإذن الله تعالى سداً منيعاً تجاه ما يطالعه من كتب الفلسفة والفكر الذاتي.

وجاء في صفحة ٤٩ قال: [وكانت الزهراء سمراء نحيلة يمازج لونها شحوب في كثير من الأوقات].

لا أدري أين سند هذا الوصف؟ ولا أدري أين سند هذه الحال؟ إلا أنها رواية نقلها وسلم لها دون ناهض لها يقيها من السقوط.

ثم جاء بنصين آخِر صفحة ٤٩ لم أقف على صحة سندهما:

١ـ يا بنية أما ترضين أنك سيدة نساء العالمين.

٢ـ تجرعي يا فاطمة مرارة الدنيا لنعيم الآخرة.

ثم في صفحة ٥٠ تكلم بحرارة عن حقيقة النبوة كما ظهر له فقال هناك:

[إن محمداً ﷺ يبكي لأنه يرى أحب الناس إليه وأقربهم منه جائعة

مرهقة ثم لا يملك لها ما يشبعها ويعفيها من عنائها]، [ويسأل السائلون من زعانفة المعطلين والمتعصبين أعداء كل دين: ما برهان النبوة عند محمد].

ثم يعلق: [الله أكبر . . إن لم يكن هذا برهان النبوة فبرهان أي شيء يكون].

فالمؤلف انفعل هنا وحق له ذلك أمام السفلة لكن ليس كل مجتهد مصيب.

فإن الفاقة والحاجة مع النبوة أمر دال على صدق نبوته وهي علامة جليلة أن الدين جعل الدنيا وسيلة لا غاية لكن برهان النبوة ليس هو في هذا إن برهان النبوة «القرآن».

وجاء في صفحة ٥١ يحكي المؤلف حال وصفة وفاة فاطمة، وما أورده لعله أورده بمعناه وله بهذا أصل صحيح.

وفي صفحة ٥٣ قال: [ومن هذه الأخبار خبر الرواة الذين قالوا: إن علياً جامل فاطمة فلم يبايع أبا بكر إلا بعد وفاتها].

والمؤلف هنا اتصف بصفة العدل عند حديثه عن بيعة علي أو عدم بيعته لأنه لم يقطع فقد قال: [بعض هذه الأخبار يفيد إن صح وإن لم يصح]، والخطأ في مثل هذا على الرواة رواة الأخبار ونقلها من المؤرخين وكتاب السير، نعم علي لم يبايع أولاً لأنه كان مشغولاً بعملية رعاية بيت النبوة ولكنه لم يؤخر البيعة مجاملة لفاطمة أو أنه يرى أنه الأحق بها لأن فاطمة وعلي هما من أول من يعلم مكانة أبي بكر لدى النبي ﷺ وما يعني تقديمه له في الصلاة ومصاحبته له دائماً والثناء ورضاه عنه وعن أعماله

وأقواله هما أول من يعرف هذا، وإلا فهما قد بايعا وإن لم يبايعا حساً، وعلي كان من المقربين إلى أبي بكر وعمر وعثمان فلم يترك حالاً لهم فيها حاجة إلا وفاها.

ثم جاء في صفحة ٥٣ بكلام عن الحسن بن علي وهو طفل صغير [أن الصديق رضي الله عنه قام على المنبر يخطب الناس فما هو إلا أن حمد الله وأخذ في خطبته حتى سمع وسمع الحاضرون معه صوتاً نحيلاً يهتف به: «ليس هذا منبر أبيك انزل عن منبر أبي»، والتفتوا فإذا بالصائح هو الحسن بن علي ولم يبلغ الثامنة فابتسم الصديق وقال والحنو يشيع من نفسه: «ابن بنت رسول الله ﷺ صدقت والله ما كان لأبي منبر، إنه لمنبر أبيك»، وسمع علي بالخبر فأرسل إلى أبي بكر رسولاً يقول «اغفر ما كان للغلام فإنه حدث ولم نأمره» إلخ.]

واضع هذه الرواية فاحش الغبا:

١ـ يريد الوقيعة بين الخلف.

٢ـ يريد أن علياً لم يبايع.

٣ـ ويريد أن خلافة النبوة وراثة.

٤ـ ويريد الإقرار من أبي بكر بما أقر به.

والمؤلف بحس جيد أدرك أنها رواية فيها ما فيها وليته جزم.

ومثل هذه الروايات مبثوثة كثيراً في كتب التاريخ والسير يتلقاها جيل بعد جيل لكن لمعيبة إذا فقدت الأمة أصلاً في معرفة الروايات غثها من سمينها صدقها من كذبها خيرها من شرها.

هذا الأصل ضابط لا يخون ولا يميل ولا نقص ولا زيادة، ومع هذا تساهل فيه جملة من العلماء دع عنك المؤرخين وكتاب الأخبار والسير، إنه السند ما له وما عليه فكتب الرواة والأسانيد والجرح والتعديل موجودة لكنها لا ينظر إليها إلا لماماً دليله الآثار الضعيفة المتداولة والأخبار المصنوعة والأحاديث الدائرة بين هذا وذاك.

فالسند ضروري كالقواعد للبنا، هل رأيت بناية دون قاعدة؟ كلا، وحتى البحوث العلمية نفسها التي أحياناً تجعل ملاذاً لكثير من التعسف والتذمر من الأصول العلمية نفسها عند تأصيل العلم بسنده وتعليله، حتى هذه البحوث نفسها لابد لها من سند يؤكد نسبتها إلى صاحبها أو أصحابها من الاسم ودار النشر والمنهج إلخ، لابد من هذا .. أفليس الإسناد من الأهمية العظمى بحيث يجب نظره ومعرفته حتى نقف على صحيح الحديث، من ضعيفه، ومنكره، وحسنه، .. إلخ.

وإلا فكيف بالله نعلم أن صلاة الظهر أربعاً .. إلخ، وأن الرشوة محرمة، وأن محظورات الحج تسعة، وأن شد الرحال لزيارة القبور محرمة، وأن الظلم والحسد والحقد أنواع.

ثم كيف لي ولك معرفة خطأ كتاب «الأغاني» فيما قدح في آل البيت وبعض الصحابة، وهذا مثال قائم لا يريم كيف نعلم ونبين الحق من الباطل إلا بسند الحديث الموصل إليه لنقف بعد ذلك على صحته أو ضعفه ونقف على سبب الضعف بعينه هل هو:

بسبب تدليس مردود.

بسبب الإرسال الخفي المردود.

بسبب وهم الراوي.

بسبب سوء حفظه.

بسبب جهالته.

بسبب كذبه.

بسبب اتهامه بالكذب.

بسبب نفاقه الظاهر.

بسبب جهله فيما يرويه.

بسبب تلقينه.

بسبب وضعه للحديث أصلاً.

بسبب تزلفه.

بسبب فسقه الظاهر.

بسبب سقوط عدالته.

بسبب الرياء الظاهر.

بسبب غلطه.

بسبب فحش غلطه.

بسبب استغلاله مع تلقينه.

هذه بعض صفات رد الحديث لا تعلم إلا من خلال نظر ودراسة وفهم الأسانيد فهماً علمياً دقيقاً جداً، فهل تترك الآثار تروح وتغدو دون راع قوي بصير أمين، وهل تترك الآثار تغدو وتروح كيفما اتفق.

فسلسلة الإسناد لابد منها كما أنه لابد من سلسلة ومعرفة الفحوصات الطبية للمريض من دم وأشعة وتقرير ومراجعة، ثم من دم وأشعة وتقرير، فإن سلم المريض وتعافى بإذن الله تعالى وإلا أجري له ما يلزم من عملية مع ما يصاحبها، وهذا أمر مادي معلوم من الحال بالضرورة.

أفليس حماية الشريعة وجناب التوحيد مهماً لحماية الناس أنفسهم من أنفسهم فلا يتبدعون، ولا يزلون، ولا يغشون، ولا يظلمون، ويقفون على صحة أحكام دينهم ودنياهم.

هذا أمر غاية في العلم أن يقف عليه أهل هذا العصر وأن يتدبروه بعين العقل والأمانة والشعور بالمسؤولية فليس بعد الموت إلا ما بعده فتدبر ما لك وتدبر ما عليك وكن كيساً أميناً جاداً.

ثم أورد المؤلف في صفحة ٥٤/ ٥٥ قال:

[ومن فطرة التدين في وريثة محمد ﷺ وخديجة رضي الله عنها أنها كانت شديدة التحرج فيما اعتقدته من أوامر الدين حتى وهمت أن أكل المطبوخ يوجب الوضوء، ويظهر ذلك من حديث الحسن بن الحسن عن فاطمة حيث قالت: «دخل علي رسول الله ﷺ فأكل عرقاً فجاء بلال بالأذان فقام ليصلي، فأخذت بثوبه فقلت: يا أبه ألا تتوضأ؟ فقال: مم أتوضأ يا بنيه؟ فقلت مما مست النار. فقال لي: أو ليس أطيب طعامكم ما مست النار» ثم يعلق: فهي فيما تجهله تتحرج ولا تترخص وتؤثر الشدة مع نفسها على الهوادة معها].

فقوله: [حتى وهمت إلخ] ليس بظاهر من تحرجها لكنها اجتهدت

فلم تصب قبل الفعل.

وسند الحديث ليس بذاك ولكن النص صح من طريق آخر.

والوضوء مما مست النار فيه خلاف بين أهل الفقه وهو قليل لكن آخر الأمر هو عدم إيجاب الوضوء مما مست النار.

لكن قوله كما في صفحة ٥٥ في أولها: [وتؤثر الشدة] ليس بصواب لكن قوله لو قال: «وحرصها على الاتباع» لكان أسلم في العبارة لأن الشدة هكذا يعتبر وصفاً زائداً على مُراد نصوص الشريعة.

والشريعة جاءت باليسر وعدم تكليف العبد ما لا يطيق وعلى هذا توافرت نصوص الإسلام في العبادات والمعاملات مثل قوله تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾﴾.

ومثل قوله ﷺ **«إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فانتهوا»** صحيح.

وفي تمام صفحة ٥٥ جاء ببعض النصوص كلها لها أصل صحيح.

وجاء في صفحة ٥٦ قال في فصل «الذرية الفاطمية»:

[وعظمت العناية خاصة بذرية النبي عليه السلام، صوناً للنسب الشريف ودفعاً للأدعياء من طلاب الخلافة].

المؤلف يهم أو لديه ذهول فما يكتبه في كتابه ويقرره في كتاب آخر قد

خرج عما قال قبل ذلك.

. . (عبقرية الصديق) خاصة و(عبقرية عمر) يقرر إجماع الأمة على أحقية الخلافة بنص قائم على الصديق، ثم عمر، ثم يقرر مثله في عثمان ثم هو هنا ينكص إما بسبب الوهم أو الذهول.

ومعاوية أجمعت الأمة على خلافته برضا الأمة الإسلامية وتسليمها له طوعاً من العلية الكبار، ورغماً عمن يريد الفتنة كأفراخ الخوارج، وأهل البدع.

وعلي الخليفة الرابع العلم الجهبذ الإمام تولاها قبل ذلك لسنين برضا وتسليم كذلك.

فقول المؤلف هنا لعله جاء به مما قرأه من كتب أهل الفرق المبتدعة طالعها وتأثر بها أثناء كتابته عن (فاطمة) وإلا فقد قرر ما قرر قبل ذلك، فلابد هنا من فقه النصوص ومعرفة ما يكون لا من خلال اجتهاد مع النص لكن مع الاجتهاد فيه إذ كان كيف يكون، فتدبر كلامه بفهم عميق تجده أخطأ في قوله [للأدعياء من طلاب الخلافة] إذ لا مكان لها هنا، لكن حفظ النسب للتقدير وصلة الرحم ونظر العصبة وذوي الأرحام لمعرفة المحرمية والإرث وتقدير ومحبة آل البيت من الواجبات الشرعية التي لا يسع المسلم تركها بحال وهذا أمر معلوم من حال النص بالضرورة.

وجاء في صفحة ٥٧ [قال العتبي: «كان بين شريك القاضي والربيع حاجب المهدي معارضته فكان الربيع يحمل عليه المهدي فلا يلتفت إليه] إلخ

قلت: سند هذه الرواية لا يقوم.

وأجاد في صفحة ٥٩ لكنه في نقاشه لابن حزم لم يدل بدلو علمي متمكن، وحينما تعرض المؤلف للإسماعيلية لم يوف الغرض إما بسبب نقص المعلومات عن هذه الفرقة أو لأنه عرض لها عرض العجول، وهذا ما لا يسوغ فعله.

وجاء في صفحة ٦٢ قال المؤلف تحت فصل: [الفاطميون]:

[كل أبناء السيدة فاطمة الزهراء فاطميون، ولكن اسم الفاطميين يطلق في تاريخ الدول على أبناء إسماعيل بن الإمام جعفر الصادق، ويسمون من أجل هذا بالإسماعيليين].

في ثلاثة أسطر إلا قليل قرر فرقتين من فرق الطوائف: الفاطميون والإسماعيليون وكأن ما يدونه هنا تمخض عن بحث طويل وجمع طويل من المعلومات ونفس طويل من النظر، ونظر متمكن دقيق على كافة نسب هاتين الفرقتين وما تفرع منهما وما دخل فيهما لسبب أو لأسباب وسوف نتابعه بإذن الله تعالى ونتدارك عليه حسب العلم والفهم لنتبين الحقيقة في هذا يقول:

[وقد كان أبناء الزهراء يعرفون أحياناً باسم آل البيت، فلما استأثر العباسيون بالخلافة غلب عليهم اسم العلويين].

وهذا حق في ظاهره إلى سنة ٣٠٠ تقريباً، لكن في القرن الرابع داخل العلويين أناس ذوو أنشطة سرية وثنية من مجوس فارس وبعض الشراكسة وبعض المنتفعين فاختلطت الدعوة العلوية ثم تولدت منها الاسماعيلية والتي نحت النحو العجيب في أمور غيبية، غيبية هائلة من

الاعتقادات بسبب ما حصل في القرن الرابع من دخول من دخل فيها من المجوس والمزدكية.

وقوله في صفحة ٦٢:

[أما تغليب اسم الإسماعيلية عليهم فمرجعه انتماؤهم إلى إسماعيل بن جعفر الصادق وقولهم إنه هو الإمام بعد أبيه وبهذا الاسم يتميزون من أبناء السيدة فاطمة الآخرين، وهم ذرية موسى الكاظم وهو الأحق بالإمامة في مذهب الإماميين الإثني عشريين].

فقوله هذا أخذه من مرجع واحد، ولم يشأ أن يحقق المسألة خاصة الاختلاف القوي بين العلويين والفاطميين والإسماعيليين والانتساب الصحيح إلى البيت الطاهر المطهر.

ثم في صفحة ٦٢/ ٦٣ بدأ يتوسع قليلاً قليلاً لكن دون علم عن أصل المعتقد وما كان قد حصل في القرن الرابع وما تلاه كما بينت آنفاً.

يقول: [أما الإسماعيليون فمذهبهم أن تحويل الولاية لا يجوز لأن الولاية أمر من الله يتلقاه الإمام المعصوم (هكذا) والبداء لا يجوز على الله (هكذا)].

ويعنون بالبداء أن يبد لله أمر فيعدل عما أمر به قبل ذاك.

والمؤلف لعله لم يحط خبراً بعقيدة البداء على الله، ولا عقيدة «الإمام المعصوم» إما لأنه لم يطلع على أصل هاتين العقيدتين ومن أين جاءتا، أو لأنه فهم هذا فهماً عاماً بسبب عدم تمكنه من عقيدة التوحيد الصحيحة كما جاء بها الرسول ﷺ ودان بها أول من دان آل بيته بعد أبي بكر.

وذهب في صفحة ٦٧/ ٦٨ يصف شيئاً عن الفاطميين لكنه وصف

أقل ما يقال عنه أنه ليس وصفاً لخلطه الكلام واختصاره فهو يقول: [واعتمدت في الدعوة على وسائل لم يسبقها إليها سابق ولم يلحقها نظير في تلك الوسائل].

ثم يبين بعض تلك الوسائل بشيء من الاقتضاب: [ومنها تسخير العلم والفن والفلسفة والقصص في الدعوة الظاهرة والخفية، ومنها الاستعانة بالجماعات السرية] إلخ.

وجاء في صفحة ٧٩ في فصل (الباطنية) قال المؤلف: [وقد قيل إن رجلاً يدعى علي بن فضل ادعى النبوة وأباح جميع المحرمات].

لم أجد هذا بسند ناهض حسب اطلاعي ثم وصف في صفحة / ٨٠/ حالاً واقعة يحسن بكل مسلم نظره وانتقد المؤلف نفسه بعض ما أورده من نقولات لكنه لم يوف المسألة حقها إذ أنه لعله لم يطلع على مثل هذه الكتب:

١ـ تهافت التهافت.

٢ـ منهاج السنة.

٣ـ الرد على المنطقيين.

٤ـ الصارم المسلول.

٥ـ النبوات.

٦ـ التدمرية.

٧ـ البداية والنهاية.

٨ـ سير أعلام النبلاء.

٩ـ تاريخ الإسلام للذهبي.

وهذا لعله سبب تقصيره لا قصوره في النقد فإنه في صفحة / ٨١/ طرح بعض صور الاعتقادات لكنه لم يؤصل المسألة ثم ينتقدها بعد ذلك، بل انتقد أو سخر فقط لأنه خلط هناك بين المرجئة والقدرية والمعتزلة والباطنية فلكل واحدة من هذه النحل منهج معلوم في الإيمان والكفر.

وقد كان من لوازم ذلك بث إيمان الرسول ﷺ وصحابته ونشره بين يدي ما طرحه قبل طرحه له ثم يبين بعد ذلك حقيقة الباطنية إلخ، ومتى نشأت ومنهم رؤساؤها ودعاتها وتسلسل معتقدها وما داخلها خلال تجرم القرون، لأن الدخول في بحث مثل هذه المسألة ابتداءً يعطل القارىء عن فهم الأصول لأنه يطلع على جديد حادث بعد توحيد النبي ﷺ وما دعا الأمة إليه، وهذه حالة رأيتها عند بعض من يكتب عن المذاهب المعاصرة كالعقلانية الماركسية مثلاً مع أن هذه النحلة هي فرقة من فرق المعتزلة سواء بسواء حيث أنها جعلت مصدر المعرفة لديها هو «العقل»

والمعتزلة جعلت العقل كذلك لكنها لا ترد القرآن إنما إذا خالف القرآن العقل عندهم فإنهم يؤلون القرآن حتى يوافق مذهبهم، وهذه حيلة نفسية شيطانية، وقس على هذا الخوارج والصوفية والمرجئة والقدرية والحلولية والاتحادية فإنها فرق قديمة لكنها موجودة الآن بأسماء أخرى تولدت لتجديد الفرقة هذه وتلك، فلابد إذاً من تأصيل المسائل العقدية أولاً دون عرضها أو نقدها مباشرة حتى نبعد المطلع عن

التوهمات والمعميات فيقع بسبب هذا على الباطل فيرتع فيه دون علم وقد يتأثر فيهلك ويهلك الخواة كحال العقلانية الماركسية كما مر وكحال الحداثة في الأدب. . إلخ.

ثم أجاد وإن اختصر في صفحة ٨٢ حيث تحدث عن الإلحاد وخطأ المؤرخين أو بعضهم في هذا.

ثم تدرج حتى صفحة ٨٣ فأجاد وإن كان لي عليه بعض ما آخذه عليه.

وفي صفحة ٨٦ تطرق إلى ذكر أبي الطيب المتنبي فأورد روايتين لم أستسغهما ذوقاً لكنني لا أنفيهما إذ لا أدري عن سندهما لكنهما من مثل المتنبي فيهما تهويل قد يكون ركبهما عليه بعض الرواة الذين يحطبون في ليل شات.

ثم جاء بحوادث ما كان أحوجه إذ جاء بها أن ينظر (البداية والنهاية) م/ ١٢ ليعفي نفسه من الخلط وتهويل النقل «فالبداية والنهاية» كتاب جيد جمع صاحبه فيه ألواناً غالبها موثق عن الحوادث الظاهرة والباطنة خاصة ومؤلفه إمام جليل القدر في التفسير والحديث والتاريخ كتب ما كتب عن رواية ودراية وعدل وتجرد تام عرف هذا منه المنصفون حتى من أهل المبتدعة المذكورة آنفاً وسواها وهو كتاب جامع مانع أرخ فيه وحلل ودرس وعلل وبسط وأجمل وجمع فيه بين العقل والنقل بحكمة وبصيرة وعلم وفهم فكيف مثله لا يملك لمثل عالم وباحث ومفكر وناقد وكاتب ومحقق وناظر على العموم.

ثم في صفحة ٩٢ أجمل ما حقه البسط وقد عول في ظني المائل إلى

اليقين على كتابين أو ثلاثة من كتب لم تؤصل حقيقة الباطنية وبدأ من هذه الكتب يكتب ويحلل وينقل ويرى ويطرح ما يطرح بفهم خاص له مستساغ لو كان المؤلف قد عول على ما ذكرنا آنفاً من كتب لها المقال ومع هذا فلها لسان الحال على كل حال.

فعلى سبيل المثال قال في صفحة ٩٣:

[ففي حياة الإمام علي كان عبد الله بن سبأ وأصحابه يؤلهون علياً ويؤمنون بحياته بعد مقتله ويقولون برجعة الحلول وتناسخ الأرواح] إلخ.

وقد كنت قد بينت أمر وشأن ابن سبأ مع بيان اسم الكتاب والجزء والصفحة، لكن الأمر هنا وقد بين أصل الباطنية أنه لم يعرض لأصلها أصل التلقي، ومتى، وكيف كان، ولماذا، لم يعرض لهذا وقد كان بوسعه فعل هذا على وئام ووئام.

فبيان أصول المعتقد ومصدر المعرفة أمر مهم جداً مثل أهمية طرح رؤوس زعماء هذا المعتقد وذاك، والعرض وطرح الرأي، والعرض والنقد إذا لم تتركز هذه كلها على جلب الأصول فإن هذا كله يفيد لكن إفادة المتعطش العجول، ومن لك بمن يستفيد من طرح على نحو متعجل عجول، من أجل ذلك فالبداية والنهاية مرجع جيد جليل القدر مثله على حاله غيره لا يقوم ولا يكون.

وفي صفحة ٩٩ خلط بين كثير من الفرق المبتدعة متكلم هناك على سبيل المثال عن الكندي والفارابي وابن سينا وإخوان الصفا فخلط الإلحاد بالتأويل والتأويل بغيره، كما خلط بين العقلانيين والمبتدعين،

وكنت قد بينت من قبل إن مثل هذا لا يصلح ولو كان على سبيل ضرب المثال لأن الحجر في مثال ضرب المشابهة بالأطعمة المستساغة لا يكون بجانب العنب والموز والتين.

فما ذكره هناك لا يكون وإن بدا من بعض من ذكر انتماءً ما لفرقة مبتدعة فإن الفرع يدل على الأصل والأثر يدل على المسير.

ثم ذهب يغزز ما ضربه من مثال بما ذكره ابن سينا عن أبيه وبما ذكره إخوان الصفا، وهذا مثال مضروب لا يجوز لكنه في نقص غير قويم.

والمذهب أو الفرقة التي أشار إليها «ملحدة» في الأسماء والصفات وبعض نحلها ملحدة في الذات وعلى هذا كيف يقوم المثال لكن لو ذكر أن ابن سينا مثلاً ينتمي إلى هذه أو تلك تبعاً لأبيه حسب التربية والتقليد لسلم المثال من المعارض بما لا يكون لو كان، لكن ذكر هذا الرجل وذكر هذه الفرقة لا يقوم بحال، وكتاب «الإشارات» لابن سينا يقوم بوصف حال صاحبه ودينه ومذهبه دع كتاب «الطب» الذي أخذ جله من «الطب الشرعي» لكنه صاغه حسب طرح معين، وأخذ قليله من اليونان والهند، ثم هو يورد بعد ذلك شيخ إخوان الصفا وابن سينا وبعض متصوفة الفرق المبتدعة الزائفة، وهو إيراد في محله لو أنه أصل المسألة في مثل هذا.

يقول في صفحة ١٠٠/١٠١:

[ومنذ القدم عرف عن هذا المذهب الفلسفي أنه مذهب النسك وعفة وعزوف عن الماديات وترفع إلى عالم الروح، وكان أفلوطين

صاحبه قدوة لأبناء عصره في العفة والزهد والانقطاع عن شواغل الثروة والجاه، وكان من تلاميذه من يبيع قصوره ونفائسه ليلازمه في معهده ويعيش على مثاله ولا غنى عن خلاصة لهذا المذهب ننقلها هنا كما أوردناها في رسالتنا عن الشيخ الرئيس ابن سينا].

ثم هو ينقل هذه الكلمات الملحدة في الله وأسمائه وصفاته تعالى الله عن ذلك ليبين مذهب القوم تقول هذه الكلمات الساقطة وهي مذهب قائم عند ابن سينا وتلامذته وابن سبعين والحلاج أخذوها من وثنيي اليونان والهند تقول:

إنه يتجاوز أرسطو أشواطاً بعيدة في التنزيه والتجريد فيرى أن الله - أو الأحد - من وراء الوجود ومن وراء الصفات لا يعرف ولا يوصف ولا يوجد في مكان ولا يخلو منه مكان وكماله هو الكمال الذي نفهمه بعض الفهم بنفي النقص وهيهات أن نفهمه بإثبات صفة من الصفات لأننا لا نستطيع أن نقول أنه لا يكون هكذا ولا نستطيع أن نقول أنه هكذا يكون] إلخ صفحة ١٠٠/١٠١

تدبر قاعدة هذا المذهب فهي:

١ـ تعطيل.

٢ـ إلحاد.

٣ـ تأويل.

٤ـ حلول.

٥ـ وثنية صوفية.

٦ـ مكاشفة ملحدة.

٧ـ كفر صريح.

لكن لماذا هذا المذهب هكذا لأنه خليط كبير من ديانات يعتقد أصحابها أنها كذلك ولأنه مذهب قام على تلقف سواقط الوثنية عند فارس ويونان وهند.

ولأن أصحابه قلدوا الآباء وفتحوا العين أول ما فتحوها على الشرك بالله شيئاً فشيئاً حتى أصبح هذا المذهب هو الوجود، وقد تمزق هذا المذهب فنشأت منه:

الروحية الحديثة.

العقلانية.

الوجودية.

اللاأدرية.

الشك.

اللامنتمية.

الدارونية.

الفرودية.

أدب الجنس والمكاشفة.

وغالب من ينتمي إلى بعض هذه المذاهب لا يدري أصلها إنما هو التجديد على سبيل رابض مريض لا يريم، لكن القوم وإن علموا لا

يعلمون، لكنه الفراغ الإيماني الصحيح وحب الحياة لذاتها، والانبهار بما أثمرته المدنية من آراء ومستجدات بينتُ أصلها كيف كان، فحاول أن تتدبر بصفا ووعي وعمق قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ ۝٣ كُتِبَ عَلَيۡهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهۡدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ۝٤ ﴾.

وقوله ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ ۝٨ ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۖ لَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَنُذِيقُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ ۝٩ ﴾.

تدبر أمعن النظر تعمق حاسب بجد خاطب حياتك من خلال نيتك قولك عملك هناك تجدك حاضراً لكن لك أو عليك عندها تدبر أمعن النظر.

وجاء في صفحة ١٠٣/ ١٠٤/ ١٠٥ فذهب يشرح ويحلل ولعله ذهب ينتقد مذهب الفيض لكنه شرح وتحليل ونقد من لم يدرك حقيقة التوحيد الصحيح وحقيقة معتقد مذهب:

الحلولية

القدرية

الجبرية

المعتزلة

الجهمية

... إلخ ما كنت قد بينته من قبل يقول عن ذلك المعتقد الذي

نقلت منه بعضه

[هذه خلاصة وجيزة جداً لأصول مذهب الفيض كما شرحه تلامذة أفلوطين، تعتمد على المراجع الأوروبية الحديثة التي نقلت مباشرة من اليونان].

ويقول: [لكن هذا المذهب كما أسلفنا عرضة للخلط في فهمه ممن يهرفون بما لا يعرفون فإن هؤلاء يخلطون بينه وبين مذهب الحلول وهو يناقض مذهب الحلول أشد المناقضة].

لكن هل ما ذهب إليه صحيح؟ لنقرأ معاً ما نقله هو في صفحة /١٠١/ عن هذا المذهب الذي كما رأيت يناقض مذهب الحلول أشد مناقضة يقول حسب النقل:

[ولا يخلو منه مكان] هذه جملة صغيرة من ذلك المذهب تبين معتقد الحلول لكن المؤلف لعله فهم فهماً مذهب الحلول أنه الحلول في الأجسام فقول هذا المذهب «لا يخلو منه مكان» هو الحلول بعينه لأن الإنسان يعتبر ظرفاً للحلول فيه، وقد صرح بعض من يعتقد هذا المذهب أنه حال في الأجسام وبعضهم عمم وهذا هو ذاك، ونحن فيما نريد معرفة أو نقد أو شرح معتقد ما لا نذهب فنقرأ عموميات هذا المذهب أو ذاك من غير أهل الصنعة أو ممن يكتبون الإنشائيات والتلقائيات لكن نقرأ حقيقة المذاهب من أصول كتبها بحذر بالغ بعد فهم التوحيد الصحيح هناك ندرك ونفهم الحقيقة عن هذه المذاهب الباطن والظاهر.

فهذه الورقة التي قدمها المؤلف وفهم منها فهماً خاصاً لم يكن في هذا على شيء وإلا لأبان وهذه علة عامة عند كثير من المثقفين حتى فهم

الأدلة وأقسام أحوال الناس والدعاء والأحكام حتى أنك تجد غير المتخصص في مسائل الأحكام يصدر رأياً أو حكماً حسب فهمه هو ويصر على هذا بآية أو حديث، أو قال فلان وفلان وما يدري هذا أن إصدار الرأي أو الحكم لابد له من ضوابط ثابتة مع الأدلة وإلا لتوسع الأمر جداً وأصبح الناس كلهم يفتون ويصدرون الأحكام فهناك ضوابط ضرورية مثل:

١ـ صحة الحديث ودلالته.

٢ـ عدم نسخه أو تقييده.

٣ـ تصور المسألة.

٤ـ المطابقة والموافقة.

٥ـ الراجح من المرجوح.

٦ـ حالات دلالة النص.

٧ـ المفهوم والمنطوق.

٨ـ الإجماع وعدمه.

٩ـ دلالة اللغة.

١٠ـ القياس عند موجبه.

١١ـ الاستصحاب عند لازمه.

١٢ـ الحكمة والعقل وطرح الهوى.

لابد من هذا.

وخذ مثالاً على ذلك من يستدل للوصول إلى القمر بقوله تعالى: ﴿ يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ أَن تَنفُذُواْ مِنۡ أَقۡطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ فَٱنفُذُواْۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٖ ﴿٣٣﴾ ﴾.

فيقولون هنا السلطان هو العلم وفي هذا الاستدلال انعدمت كثير من الضوابط بسبب الجهل بالمراد من خلال عدم إكمال الآية نفسها فالآية تقول بعد ذلك: ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٣٤﴾ يُرۡسَلُ عَلَيۡكُمَا شُوَاظٞ مِّن نَّارٖ وَنُحَاسٞ فَلَا تَنتَصِرَانِ ﴿٣٥﴾ ﴾. فهذه إكمال لتلك لكنهم يقطعون قطعاً ويعسرون عسراً لأنهم لم يقفوا على فقه الاستدلال ووجهه ولم يدركوا معنى الآية أصلاً وأنا لا أناقش الوصول إلى القمر لكنني أجلب هذا للفقر الحاصل لدى كثير من المثقفين بموجب الأدلة.

ومثالاً آخر: ذلك الذي يكتب أو يقول أنه لابد مع الدعاء من بذل السبب ويصمم على كل حال تكون فيربط بين حصول النتيجة وبين الدعاء بلازم حصول السبب كمن يعبر وادياً مخيفاً أنه يجب أن لا يعبره أو يتخذ وسيلة لعبوره (ويدعو ربه) مع هذا.

وكمن يخاف شخصاً ما فإنه لابد أن يحتاط من سطوته بفعل سبب ما وهؤلاء لم يقفوا على «فقه الدعاء» وحالاته، وحالات الداعين ربهم.

وأُبين هنا حالة واحدة فقط لا تحتاج مع الدعاء إلى سبب، كحال (المظلوم المضطر) وكحال (الضعيف المكروب) وكحال (المريض المكروب جداً).

وعلى هذا أدلة من الكتاب وأدلة صحيحة من السنة عمن خانت زوجها المريض فلما علم لم يطلق «عجزاً» فدعا عليها فبليت بلاءً عظيماً

وأحست بفطرتها أنه «دعا عليها» فاعترفت فنسب الولدان إليها ثم دام مرضها جداً وماتت، وكما ثبت في السنة حديث «أصحاب المغارة» وكقصة ذي النون، وكقصة الراهب مع الزانية، كما صح بذلك الخبر، وكقصة أويس القرني، وكقصة أبي مسلم الخولاني، وقد ثبت بذلك الخبر وصح، فهذه حالات غيض من فيض لا تعلق لها إلا بسبب الإخلاص لله في القول والعمل دون سبب مادي فحالات الدعاء وحالات الداعية كثيرة لكن لم يفقه مرادها القوم جعلوا الحال واحدة وساروا في هذا دون علم.

ونتجاوز من صفحة ١٠٤ إلى صفحة ١٢٧ ونترك هذه الصفحات طوعاً لأنني لم أر المناسبة تقتضي ذلك لكن المطلع الحصيف يستطيع نظر تلك الصفحات مع ضرورة إدراك ما كنت قد بينته عن حال المؤلف وحاجته في العرض والتحليل والنقد إلى تأصيل المسائل المذهبية وبيان مداخلها ونتائج دعواتها وكيف دخلها ما دخلها من آراء ونظريات جاءت إليها من اليونان والهند لابد من هذا حتى يتصف المطلع بصفة العمق والوعي المتمكن المكين.

وجاء في فصل (السرية الباطنية) صفحة ١٢٨ نقاش حي من الغزالي نقله المؤلف من كتاب «المنقذ من الضلال» لأبي حامد الغزالي أنقله كما هو عن جدل جاد يفهم منه ما أراد مع تبييني لما يحتاج أمره إلى توجيه أو بيان قال الغزالي:

(الصواب أنه لابد من الاعتراف بالحاجة إلى معلم وأنه أن يكون المعلم معصوماً، لكن معلمنا المعصوم هو محمد ﷺ فإذا قالوا: هو

ميت، فنقول ومعلمكم غائب غائب، فإذا قالوا معلمنا قد علم الدعاة، وبثهم في البلاد، وهو ينتظر مراجعتهم إن اختلفوا أو أشكل عليهم مشكل، فنقول ومعلمنا قد علم الدعاة، وبثهم وأكمل التعليم، إذ قال الله تعالى «اليوم أكملت لكم دينكم»، وبعد إكمال التعليم لا يضر موت المعلم، كما لا يضر غيبته.

يبقى قولهم: كيف يحكمون فيما لم يسمعه؟ أفبالنص ولم يسمعه، أم بالاجتهاد بالرأي، وهو مظنة الخلاف؟ فنقول نفعل ما فعله معاذ رضي الله عنه لما بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن، إذ كان يحكم بالنص عند وجوده، وبالاجتهاد عند عدمه.)

ويريد الغزالي أمرين:

إبطال دعوى العصمة لغير الرسل عليهم السلام. وإبطال دعوى منع الاجتهاد.

فهو يقول كذلك: [بل كما يفعل دعاتهم إذا بعدوا عن الإمام إلى أقاصي الشرق إذ لا يمكنهم أن يحكموا بالنص، فإن النصوص المتناهية، لا تستوعب الوقائع، غير المتناهية، ولا يمكنهم الرجوع في كل واقعة إلى بلدة الإمام، وإلى أن يقطع المسافة: ويرجع يكون المستفتي: قد مات، أو فات الانتفاع بالرجوع].

يوضح هنا الدليل النقلي العقلي لبطلان العصمة لغير الأنبياء والرسل.

ثم هو يصور تصويراً متيناً لدلالة النقل ودلالة العقل على ذلك البطلان.

قال: [فمن أشكلت عليه القبلة، ليس له طريق إلا أن يصلي باجتهاده، إذ لو سافر إلى بلدة الإمام ليعرفه القبلة لفات وقت الصلاة، فإذا أجيزت الصلاة إلى غير القبلة بناءً على الظن.

ويقال إن المخطيء في الاجتهاد له أجر واحد، وللمصيب أجران، فكذلك في جميع الاجتهادات].

وهذا مستقيم للغزالي لأن مبنى الشريعة على اليسر والسعة والعلم ليس حكراً على أحد دون الآخر إلاجتهاد باب مشروع.

ثم في صفحة ١٣٦ بالغ في وصف القوة البدنية لكثير من الأشخاص الذين هم أنفسهم لا يقرون مثل ذلك هذه واحدة، وأختها أنه لم يوثق النص بحال قائمة من سند صحيح.

ثم أفاض في صفحة ١٤٣/ ١٥٤ في ذكر أمر «المعز لدين الله» وكلامه عنه فيه اجتهاد كبير لبيان حقيقة ماله وما عليه، إلا أن مشكلة الكتابات المعاصرة حتى المتسمة بالنضج لا تولي تأصيل المسائل المطروحة ذلك الأهتمام المطلوب فتتداخل هنا على العلماء والباحثين والمؤرخين والمحققين أمورهم في سعة وغنى عنها، فالانطلاق من التأصيل لكل ما يطرح يجعل الأمر منطلقاً بترتيب علمي لا يتحول ولا يزول ما خلا ما يدخل في هذا من الاجتهاد لمن يملك آلته فله ذلك ما دام التأصل أصلاً يقوم عليه البحث من خلال علم وفهم وتركيز وعقل موهوب.

ففي حديثه عن المعز لم يعول على أصول كان يجب أن ينظرها بجانب ما نظره عن حال هذا الشخص من كتب لعلها رسمت طريقاً عاماً افتقدت من خلاله التحليل الصحيح عقدياً وتاريخياً ونتيجة، ولست

أريد نقاشه حول ما طرحه عنه لكني يكفي ما قعدَّتَهُ في هذا الأمر المحتاج هو ومثله إلى بيان حال ما يجب كونه

ثم بالغ جداً في صفحة ١٥٥ إذ قال:

[إذا استثنينا الحضارات المصرية الأولى في أيام الفراعنة جاز أن يقال أن حضارة مصر في عهد الفاطميين لم يعرف لها نظير بعد الميلاد].

ألم أقل أنه يحكم على الظاهر للحضارات، وعلى دور كل حضارة وما برز منها ظاهراً، إن سبب هذا سبب جزمه، وقطعه، أنه لم يقم بعملين:

لم يؤصل الطرح.

لم ينظر أصول التاريخ.

لست أنكر ما ذكره لكني أعيب على مثله تجاوزه تأصيل المنظور من كل مطروح وتجاوزه أصول التاريخ المؤلفة في هذا وإطلاعه فقط على تواريخ وبحوث تخصصت في شأن الفراعنة والفاطميين ولهذا هول الأمر وفخمه جداً، ونسي أصول ما قام في مصر من العلم والطب والعمارة والتي ما زالت مصر تعض عليه بالنواجذ وتفتخر به، ومصر بلد شكور، ولعل المؤلف نظر إلى الأهرامات والمقابر والتحف الأثرية والخطوط القديمة، ولعله نظر إلى تشييد المساجد وسواها وهذا كله أثر جليل لكنه ليس أصلاً إن الأصل بناء الشخصية وتقويم المراد من أصول المعطيات، وهذا ما فعله النبي ﷺ ثم الأربعة من بعده ثم معاوية وعمرو بن العاص.

فهذا أصل مهم معرفته لكن ببحث استقرائي متين، ثم يعطى الأمر أهميته بعد ذلك بناء على ذلك الأصل القويم.

كتاب: أبو الشهداء الحسين بن علي رضى الله عنهما

أبو الشهداء الحسين بن علي] يكاد يكون صورة مكررة [لعل المناسبة اقتضتها لكتاب (عبقرية علي) و(معاوية) و(عمرو بن العاص) إلا أن المؤلف شدد العبارة وطفق يسرد النقل ويبني عليه أحكاماً لم يدر بخلده أنها دون ذلك وإلا لما حرر حرفاً واحداً مما كان كتبه من قبل عن الثلاثة المذكورين ثم كرره هنا في هذا الكتاب وزاد ما زاد.

جاء هذا الكتاب بمئة وثلاث وأربعين صفحة مثله مثل غيره من خلال تشابه العناصر فقد جاءت أحد عشر عنصراً مع تقديم هو دون ذلك لمنيف بن لطفي.

وهو من منشورات المكتبة العصرية.. صيدا ـ بيروت، والطباعة لهذا الكتاب سيئة فرداءة الحرف بينة والعلامات بعضها جاءت في غير موضعها، وجاء الورق كطريق قديم تعرج وتهدم من كثرة السالكين فيه، فالورق شفاف لا تكاد تمسك بورقة وإلا وتقول أختها قدي من شدة الالتصاق وضعف التكوين، ولعل مرد هذا الطبعة أنها تجارية على نحو لا يقوم.

ومثل هذا يعجل بتلف الكتاب فيُعاد طبعه مرات ومرات وما تلك إلا برداءة تلك وهذه منقصة.

وقد قدم المقدم لهذا الكتاب بمبالغة وتكرار مما جعلها مقدمة حشوية خاصة، والحسين صحابي جليل له مناقبه ومواقفه وعلمه، فكان يجب كتابة مقدمة تعريفية تحليلية نقدية لا كما جاء هناك.

يقول منيف بن لطفي مثلاً في صفحة ٥:

[فإن هذا الكتاب [أبو الشهداء الحسين بن علي] في مقدمة مؤلفاته الخالدة التي أبرزت الحقائق التاريخية وعالجت الشؤون النفسية في إفاضة وشمول وتدقيق وتمحيص بحيث لا يجد الناقد البصير ثغرة ينفذ منها إلى شيء من التخطئة والتصويب]

تدبر هذه الكلمات بصدق تدبر وكبير تجرد وشدة إمعان فيما يرمي تجده كأنه نظر الكتب الستة، والبداية والنهاية وسير أعلام النبلاء والطبقات الكبرى وابن جرير وابن الأثير، لكن كلا، فهل هذا تقديم أو كلام يكتبه من يقدم عن (صحابي جليل) مرقوم اسمه وأخباره في «الموثوقات» من مؤلفين بررة أخيار تجرمت القرون على عجز البيض الحرائر أن يلدن مثلهم إلا أن يشاء الله.

لكنه فيض القول ولا قول، وتدبيج الكلام ولا كلام.

ثم انظر ما جاء في صفحة ٥ نفسها فقد تصيد ولا صيد وغزا ولا غزو يقول:

[فئة الحسين وأنصاره وأتباعه ومؤيديه التي تتمثل فيها أسمى وأشرف ما بلغته الإنسانية في تاريخ حضارتها وأنبل ما بثته الأديان ودعت إليه من خصال الخير].

الحسين الإمام بن الإمام لا يحتاج إلى مثل هذا الإعلاء الذي لا يرضاه، وكم زل من زل بسبب الرفع فوق القدر، وكم زل من زل بسبب نصب بغيض.

ويكرر أو ينقل ما ذكره المؤلف هكذا دون توجيه أوجعل خط رجعة

وهذا سببه عمى البال أو التقليد حذو القذة بالقذة.

جاء في صفحة /٦/ : [وسيرة الحسين هي قصة الصراع العنيف بينه وبين يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، أو هي من جانب آخر قصة الصراع بين الأمويين والهاشميين هذا الصراع الذي كان مستحكماً بينهم قبل الإسلام واستمر في أشكال متعددة بعده ثم استفحل واضطرم في خلافة علي بن أبي طالب الذي برز له معاوية ينازعه الخلافة مؤثراً الحرب والطعان على الاعتراف بحق الإمام الصريح].

ويقول المؤلف في صفحة /٢٠/ : [تنافس هاشم وأمية على الزعامة قبل أن يولد معاوية فخرج أمية ناقماً على هاشم وبقي هاشم منفرداً بزعامة بني عبد مناف في مكة فكان هذا أول انقسام وتقسيم بين الأمويين والهاشميين].

أتدري ما كان يلزم المقدم قبل نقله ذاك؟ كان يلزمه التريث طويلاً، ثم تصور هذا الخبر وتركه ملياً حتى يختمر في ذهنه ثم يعالجه علاجاً علمياً ليس من عنده بل من عند أهل الصنعة أهل الجرح والتعديل ودراسة أحوال السند ثم يدلي برأيه إن شاء بعد ذلك ولو خالف كل قواعد التحقيق وضبط الروايات صدقها وكذبها، لكنه نقل وتابع بل أكد ثم حكم، والمشكلة هي جهل غالبية الخلق بمثل هذا، ولهذا تجد من يستشهد بما قال صاحب الأغاني، والعقد الفريد، ومقاتل الطالبيين، ومروج الذهب، وخاص الخاص، وسواها دون نظر إلى السند وضعفه وسبب ضعفه أو بطلانه وسبب ذلك، وقل مثل هذا بمن يستشهد بكثير من أقوال ونقولات المعاصرين حتى إذا دام هذا وذاع عمي الناس عن

الحق بدليله وتعليله فهنا يسود التعالم والمرجعية فيضيع الحق بهذا لسيادة جهلة النقل وجهلة الدراية، والنقل والدراية أمران متلازمان، ما كنتُ لأكتب قليلاً ولا كثيراً عن كلمة المقدم لولا ما رأيته فيها وفي غيرها في هذا الزمان من كلام تقديمي لا يليق فلعلها تفيد وتحرك ساكناً للوصول إلى حقيقة الدقة والتجرد والتجديد في كلام أهل التقديم للابتعاد عن تهويل الثناء وتمجيد الشخصية المؤلفة دون نظر لأدب الكلام ومقومات النشر بين العالمين.

في فصل: [طبائع الناس] تحت عنصر: [صراع بين الأريحية والمنفعة] قال المؤلف في صفحة ١٣:

[قلنا في عبقرية الإمام علي فحواه إن الكفاح بين علي ومعاوية لم يكن كفاحاً بين رجلين أو بين عقلين وحيلتين ولكنه كان على الحقيقة كفاحاً بين الإمامة الدينية والدولة الدنيوية]

قال المؤلف هذا جرياً على المذهب العلماني لكنه لعله لا يريد ذلك إذ دلت أبحاثه أنه ليس بعلماني فلسفي، وليس بعلماني عقلاني مراوغ لكنه طرح ما طرح عن علي لأن هذا فهمه الذي فهمه من التاريخ المواكب لعلي ومعاوية، فهو ينظر نظرة عامة إلى سياسة الإمام علي من خلال زهده وورعه ولم ينظر إليه من خلال عقله وآرائه السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية من خلال كتب الحديث فهذا غطاه ذاك ولو شاء لأفصح المؤلف عن سياسة علي وذكر أنها على نهج النبوة (دين ودنيا) لكنه حينما نظر جانباً وأغفل الآخر خص علياً بقوله [ولكنه كان على الحقيقة كفاحاً بين الإمامة الدينية والدولة الدنيوية]

ومن جانب آخر ذكر [الإمام معاوية] أنه ذو دولة دنيوية، وهو هنا ما في ذلك شك عندي نظر إلى معاوية من خلال ما طرح نظره عنه في حال الإمام علي . . لماذا لأنه حكم على النيات بمقاييس حديثية تاريخية ضعيفة، ومنكرة، وموضوعة، وإلا فمعاوية صحابي جليل قدير، نعم علي أفضل منه لأسباب مذكورة لكن هذا لا يجعلنا نحكم على نياته، وإلا فحكم معاوية خلال عشرين عاماً حكماً شرعياً إلا في النوازل المستجدة وهو إمام عظيم في الاجتهاد فيما لا نص فيه وفيما لم يبلغه ويكفيه أنه صحابي ولهذا تسقط معادلة المؤلف النفسية الاستقرائية فيما قال في صفحة ١٣ : [لو حاول معاوية ما حاوله علي لأخفق وما أفلح، ولو أراد علي أن يسلك غير مسلكه لما أفاده ذلك شيئاً عند محبيه ولا عند مبغضيه].

يسقط هذا الميزان من خلال أن الكفتين خاويتان كبئر معطلة وقصر مشيد لأنه اتهم الاثنين معاً بإتهامين مختلفين لكنهما هما هما اللذان أخذ أمرهما من جهتين: نص ضعيف ومنكر وموضوع، والأخرى فهم ذاتي مخطىء فلا علي ضعيف وحاشاه، ولا معاوية بسيء النية وحاشاه.

فما دام سياسة النبي ﷺ مرقومة في القرآن الكريم وثابتة بها السنة أنها دينية ودنيوية فلماذا حسب مذهب المؤلف تنكبها علي، وعلي أجمعت الأمة كلها على أنه من أعلم الصحابة وأحكمهم وأدراهم.

لكن المؤلف يفهم ثم يقيد فيحكم ثم هو يقطع.

أشك جداً أنه طالع البخاري أو طالع مسلماً أو أبا داود أو الترمذي أو النسائي أو ابن ماجه أو مسند أحمد أو مسند عبد بن حميد أو سنن

الدرامي أو معاجم الطبراني أو المصنف لعبد الرزاق أو المصنف لابن أبي شيبة بل أشك كل الشك أنه قرأ جامع الأصول لابن الأثير الجزري، فهو ينقل من التاريخ وروايات ذوي البدع والنقلة دون هدى أو علم أو كتاب منير.

وهذه بلية هذا العصر أنهم إلا من شاء الله يجهلون وإن كانوا يعلمون يجهلون ما ذكرته من أسفار عظام عالجت أمور الدين والدنيا من خلال حالات وأقوال وتقارير النبي ﷺ وكذا الصحابة، ومنهم الصحابيان الجليلان علي ومعاوية هذه حال من ينقل أخبار وحالات وأحكام الصحابة من كتب صفراء أو كتب طيبة لكنها ليست أصلاً لمثل هذا ولا تكون، فبجانب الخطأ الجليل من المؤلفين المعاصرين يكسبون إثماً خطيراً بالغ الخطورة لأنهم هنا يمسون «كبار علماء الأمة» إلى قيام الساعة فالصحابي ليس كغيره أبداً من أجل ذلك لا يخضع لقواعد «الجرح والتعديل» فتكفيه الصحبة في جملة حالته، ثم يأتي ناقل ويكتب كيف شاء ثم يقرر فيحكم، تلك إذاً مُصيبة تقوِّمها الرزايا التي تنال من ينالهم بسوء وليس النهار كالليل.

لعل المذمة عبر تطاول القرون أبد الدهر ينال أمرها اثنان:

١ـ حاطب الأخبار كيف جاءت.

٢ـ الناقل لها منه كيفما كان.

من أجل ذلك وصيتي للعلماء والمحققين والمؤرخين التريث عند الحصول على الأحاديث والآثار من بطون كتب التاريخ والسير ثم البحث بنفس طويل عن أصلها ومخرجها وما تكون عليه من صحة

وضعفٍ، خاصة ما يتعلق بحكم عبادة أو حكم معاملة، ولعل تكليف الغير للبحث والاستقصاء عن حديث أو حكم أو مذهب أو اختلاف ليس مقبولاً من ذوي العقول الراجحة والرأي السديد وخاصة فيما ينسبه المكلف (بكسر اللام) إلى نفسه وليس له إلا الأمر بالبحث والاستقصاء ثم الاستنتاج فمثل هذا يحصل بسببه أخطاء يدركها ذوو التخصص الموهوب بعد نشرها فيقع المكلف في بئر عوراء فلا هو بخارج منها وإن هو بقي مات.

وقد كان يكفيه الوقت ما طال فهذا له متعة ولذة لا يجدها أبداً إلا من جربها وهو من أهلها.

والمؤلف في صفحة ١٥ كرر كلاماً قاله من قبل يردده على علاته لأنه نقل أصله من كتب ليست بذاك هو هنا يقرر ويؤكد كأنه وجدها إذ يقول:

[لأن الذين انخدعوا أو تخادعوا للصيحة التي صاح بها معاوية في المطالبة بدم عثمان كانوا يرددون هذه الصيحة وسورة العصبية المهتاجة ثم يساعدهم على ترديدها في مبدأ الأمر أن معاوية لم يكن مجاهراً بطلب الخلافة ولا متعرضاً لمزاحمة أحد على البيعة وإنما كان يتشبث بمقتل عثمان والمطالبة بدمه، ولا يزيد في دعواه على ادعاء ولاية الدم وصلة القرابة].

هذا الكلام جزء كبير منه أقام عليه كتابه «معاوية بن أبي سفيان في الميزان» فهو قد بحث عن النية وأسس عليها واعتمد على آثار جلها ليس بذاك وفهم فهماً من آثار لا تدل على ما فهم وذهب إليه، وبدأ يستطرد

في العرض التقريري وكأنه ينظر في نصوص صحيحة لا شك فيها ولعله يبالغ أحياناً على طريقة سيد الفهم ولا كلام يقول تجاوز الله عني وعنه:

[وأن معاوية لا يقنع بأن يملك لنفسه حتى يورث الملك ولده من بعده، وليس هو من أهل الرأي ولا هو من أهل السلاح ولا هو ممن تتفق عليه آراء هؤلاء لكنه فتى عربيد يقضي ليله ونهاره بين الخمور والطنابير ولا يفرغ من مجالس النساء والندمان إلا ليهرع إلى العبيد].

ألا ما أخزى الكذب حتى ضد العدو، ما سند هذه الروايات؟ ما مصدرها؟ من هو مؤسسها؟ ليس هذا دفاعاً عن يزيد لكنه حماية للعلم وحفظاً من الزيف، فيزيد قدم على ما قدم لكن الحال ليست متعلقة به إنها مسألة تتعلق بالعلم الضروري لحياة الحياة الصحيحة المبنية على أسس وقواعد من تركها قال ما أراد وألف كيف شاء وعلق على وتد ما علق ونشر هواه، وسرح ومرح كيف شاء.

أليس هذا هو واقع الأغاني، ومقاتل الطالبيين، والقيان، وعلي وبنوه، والفتنة الكبرى، ومروج الذهب، وفجر وضحى الإسلام . . . إلخ.

والمؤلف لم يعد على الأقل إلى ابن خلدون فيحاكم الأخبار ويزنها ويتريث حتى يجمع ما يجمع عن يزيد مثلاً، ثم يدلي بدلوه دون ألفاظ لم يقلها إلا ذوو البدع، كالمؤلهة والخوارج والرافضة والباطنية وذوو المنافع.

والمؤلف رجل قدير مؤهل إلى الوصول إلى قريب من الحق لكنه تعجل ولعله لم يقصد فنقل مما لا يصح النقل منه، وأسس على واد جار

فانهار به، ثم جاء بنص عن مبدأ قتل الحسين في صفحة ١٦ لم يسلم من المبالغة حسب نقله له وتحريره عليه آخر صفحة ١٦، ثم نقل الطامة الكبرى دون مناقشة نقلها على الضراء دون السراء نقلها كحال ناقة زهير بن أبي سلمى في جاهليته.

يقول في صفحة ١٧/١٦:

[فلما نعي الحسين في الكوفة نادى واليها ابن زياد إلى الصلاة الجامعة، وصعد إلى المنبر وخطب القوم فقال: «الحمد لله الذي أظهر الحق وأهله ونصر أمير المؤمنين يزيد بن معاوية وحزبه. إلخ ما جاء في صفحة /١٧/ مما لا يسوغ أهوج.

وكل هذا وزياد ويزيد ليسا حالهما عندي حال مدافعة لكن الحال أبلغ من ذلك إنها حال حماية العلم بسنده من الحمقى والكذابين والنقلة هكذا (وإلا فتلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولنا ما كسبنا)

وعليهم ما عليهم وعلينا ما علينا وهم ونحن لن نسئل عن عمل كل منا، لكن أهل العلم يسألون عن العلم ماذا عملوا به، ومن أعظم العلوم علم الأسانيد الذي تعرف به صحة المتون من ضعفها، وهو من الدين كالرأس للبدن بصرف النظر عن زياد وغيره.

ثم كرر المؤلف ما كنت قد بينته كما جاء في صفحة /١٧/ «إن لله جنوداً من العسل» وقلت لم يثبت.

ومثله ما جاء في صفحة /١٨/ عن مقتل عبد الرحمن بن خالد.

ثم يبرهن على وهن الحسين أو يبرهن على عدم حنكته دون قصد فهو

يقول:

[ولو استباح الحسين وشيعته هذه الوسائل مرة واحدة لكانوا وشيكين أن يبلغوا مقصدهم من قريب].

فهل هذه هي العقبة أو أن القصد اتهام معاوية وما كان قد فعله من ولاية العهد ليزيد، وما داخل هذه وتلك من غش وخيلاء وسوء نية، فلا معاوية ولا يزيد ولا كذلك زياد يحكمون أو لا يحكمون إلا بتدبير من مالك الملك مدبر الأمور ومصرفها بحكمة وعدل وقسطاس مستقيم، لكن كلا فمراد القوم السوء من جهتين جهة علي وأبنائه البررة الكرام، وجهة معاوية رضي الله عنهم أجمعين فعلي وأبناؤه ضعفاء مظلومون، هكذا أرادوا تصويرهم ليعلقوا على هذه الحال أموراً كثيرة خلال العهود الإسلامية وقد تم بعض هذا، انظر المبتدعة الغالية والمتوسطة والجاهلة وانظر الناصبة الظالمة، وانظر الخوارج والحلولية والباطنية هم أرادوا هذا وإن كان كثير من هؤلاء يجهلون حقائق الأمور إنما: وجدنا آباءنا فعلوا ففعلنا وعملوا وعملنا. وبنوا على آثار وصفوها وأسسوها وحكموا من خلالها فنشأت أجيال تترا على هذا حتى صدقوا الغير من منطق التبعية والتقليد وكذبوا وخزات العقل وتنبيهات الضمير، ومعاوية ظالم وعلى هذا أسسوا مبدأ الظلم وأخذ الحق والمطالبة به وانتظار الفرج، وهكذا تمر حال بعد حال ودهر بعد دهر مما أشغل عن أصل دعوة الرسول ﷺ الدعوة إلى التوحيد وعبادة الله تعالى وحده دون سواه وخوفه ورجاؤه والحب فيه والبغض فيه وموالاة من والاه ومعاداة من عاداه، وهذا مطلب يهود منذ أقدم الزمان وليست

هذه دعوى إنشائية فإن كتاب «بروتوكولات حكماء صهيون» قد بينوا أكثر من هذا ويحاولون أبداً دوام الحال على الحال ومن يقرأ كذلك كلمات «زويمر» وهو مبشر معروف يدرك أن الأمر لعب مكتوم ثم أصبح اليوم لعباً على المكشوف.

والمؤلف لعله لم يفته هذا لكنه قد يكون عجز عن الربط بسبب فقدانه للآلة المترابطة بين حالات العهود ونشاط القوم من وراء الدس والكذب والتهويل بل لعله أبعد هذا عن ذهنه لاستحالته لديه بسبب ضعف الخلفية العلمية فيما يخص الأسانيد وحقيقة الرواة ودور أهل البدع المغالين وسواهم وصلة بعضهم ببعض وصلتهم بيهود خلال الأسفار للتجارة والفسحة منذ سنة (٣٠هـ).

والتنبه لمثله لا يقوم إلا لمن طاول جداً القراءة عن أحوال: البلدان، والرواة، والرحلات لمختلف الأغراض.

وقراءة ما جاء في صفحة ١٨/ ١٩ مع ربط هذا بما ورد عند ابن كثير في البداية والنهاية، والذهبي في تاريخ الإسلام، وابن تيمية في منهاج السنة، والأشعري في مقالات الإسلاميين، والطحاوي في الطحاوية مع شرحها سوف يجد المطلع عجباً لاسيما إذا ربط هذا بكتاب التبشير والاستعمار لمصطفى الخالدي، والماسونية في العراء وحصوننا مهددة لمحمد محمد حسين يجد تمام الربط إذا هو أبصر بدراية ورواية وأدام النظر في كلٍ من هذا وذاك.

ثم في صفحة ٢٠ كرر ما ذكره من قبل بين هاشم وأمية وبنى الحال بعد ذلك بين الحسين ويزيد على مفهوم علم النفس العام لكن من خلال

فهم خاص عن أشخاص مختلفين وتنقل خلال كلمات معدودات إلى ما يلزم معه المطولات وسبب هذا العجلة وسبب العجلة لدى أنه ذو طريقين:

الأول: النص الضعيف.

الثاني: الفهم الخاص المبني على الهش من الآثار.

وإلا فالمؤلف مكيث ومتمكن لكن من احتطب بيديه في ليل مظلم هلك وإلا دام مرضه بحيث لا يرجى برؤه إلا بفضل من الله تعالى ثم بعلاج ينقذ مرضه العسير.

ويكرر المؤلف في صفحة ٢١/٢٢ ما كان قد ذكره في كتابه عن معاوية يقول في معنى مقارب لا أصل له ولا دليل ولا تعليل:

[وقد أسلم أبو سفيان وابنه معاوية عند فتح مكة وكان إسلام بيته أعسر إسلام عرف بعد فتحها، فكانت زوجه هند بنت عتبة تصيح في القوم بعد إسلامه اقتلوا الخبيث الدنس الذي لا خير فيه، قبح من طليعة قوم، هلا قاتلتم ودفعتم عن أنفسكم وبلادكم].

ثم جاء يشكك بدين أبي سفيان عن طريق كذب الولاء لله ولرسوله، لكنه تشكيك جاء إليه من آثار لا تقوم فوقع في حبالها لكنها حبائل من حديد يقول:

[وظل أبو سفيان إلى ما بعد إسلامه يحسب غلبة الإسلام غلبة عليه فنظر إلى النبي مرة وهو في المسجد نظرة الحائر المتعجب وهو يقول لنفسه «ليت شعري بأي شيء غلبني؟ فلم يخف عن النبي عليه السلام معنى

هذه النظرة، وأقبل عليه حتى ضرب يده بين كتفيه وقال له: «بالله غلبتك يا أبا سفيان».

ثم أنظر في هذا الكلام الخطير ينقله هكذا دون نظر للعواقب المترتبة عليه دنيا وأخرى يقول:

[وكان في غزوة حنين يشهد هزيمة المسلمين الأولى فيقول (ما أراهم يقفون دون الشام) وقيل إنه كان في حروب الشام يهتف كلما تقدم الروم [إيه بني الأصفر] فإذا تراجعوا عاد فقال [ويل بني الأصفر].

ثم استطرد يكيل التحليل بعد التحليل ويكيل النقل بعد النقل دون مناقشة لأمور عدة منها:

١ـ عدم نظره كتب الحديث الموثوقة.

٢ـ نظره التاريخ وكتب أهل البدع.

٣ـ عدم فقهه التوحيد الصحيح.

٤ـ جهالته أصل الولاء والبراء.

٥ـ عدم فقهه خطورة سب الصحابة.

٦ـ غياب آلة نقد النص.

وهذه تجدها عند كثير ممن كتب عن القرن الأول والثاني والثالث ممن كتب في السير أو التاريخ أو الأدب أو حقق مسائل شرعية ظل فيها وأخطأ كمن قال: بدفاعية الجهاد مثلاً.

ولعله جاء بقاصمة في صفحة ٢٢ جاء بهذه القاصمة الكبيرة للأمور الآنفة الذكر يقول:

[ثم قبض النبي عليه السلام ونجم الخلاف على مبايعة الخليفة بعده بين المهاجرين والأنصار وبين بعض الصحابة من جهة أخرى، فاشرأب أبو سفيان إلى هذه الفتنة وخيل إليه أنه مصيب بين فتوقها ثغرة ينفذ منها إلى السيادة على قريش، ثم السيادة من هذا الطريق على الأمة الإسلامية بأسرها، فدخل على علي والعباس يثيرهما ويعرض عليهما المعونة بما في وسعه من خيل ورجل فنادى بهما: يا علي وأنت يا عباس ما بال هذا الأمر في أذل قبيلة من قريش وأقلها؟ والله لو شئت لأملأنها عليه ـ على أبي بكر ـ خيلاً ورجلاً وآخذها عليه من أقطارها].

ثم يعلق المؤلف على هذا الكذب الذي صدقه وبنى عليه يقول: [وهو لا ريب لم يغضب لأن الخلافة قد فاتت بني هاشم، ولا كان يسره أن تصير الخلافة إليهم فتستقر فيهم قراراً لا طاقة له بتحويله ولكنه أراد خلافاً يفتح الباب لزعامة أموية يملك بها زمام قريش والدولة العربية جمعاً].

ألا ما أقبح الكذب وأقبح منه تصديقه وأقبح من هذا وذاك نشره بتصديقه والتطبيل له.

وجر كلمة في صفحة ٢٢/ ٢٣ على غرار ذلك على مثال من نص ظالم غشوم، ثم رتب على ما نقله ما رتب من رأي باطل مخروم ثم استطرد كفارس أراد صيداً فإذا هو عاثر مكلوم، ألا ما أقبح الكذب إلى يوم يبعثون.

لعل مايدفع كثيراً من الناس إلى الكتابة الجريئة خاصة عن السير والأخبار ومابه تعلق في الشريعة في العبادات والمعاملات، إنما هو

ضعف العقل لدى جلة من هؤلاء فتراهم يكتبون ويؤسسون أصلاً ما من الأصول وينقلون ويبنون على النقل آراءً وأحكاماً، وقد تصل الجرأة بفتوى قاطعة تلبس لباس البحث العلمي أو الثقافي التقريري حتى إذا مابان الخلل عندهم تراهم ينكصون مستكبرين أو يصدون متجاهلين وترى كثيراً منهم متساهلين ماداموا كباراً علماء أو مثقفين أو محللين ويرون مثل هذا يخضع للبحث والنظر ولاضير من الإدلاء بدلو مع المدلين.

ومن هنا ينشأ الجهل والإنشاء وحجب الحق عن العقل مع مر الأيام وهذا سبب من أسباب رد الحق ونشأة الجهل الخاص، والجاهل بالحق «حالة نفسية» تنشأ بسبب التعالم والاستعلاء، خاصة لدى من يجعلون العقل أول مصادر المعرفة في حياتهم، في سياسة الدين وسياسة الدنيا.

وقد ركز المؤلف في ص٢٣/ ٢٤ حديثه عن معاوية مبيناً عن أهدافه، فذهب يدلل ويعلل لكنه دليل وتعليل لايلام عليهما لجهله بما هو صحيح، وضعيف، ومنكر، وباطل، لكنه يلام بتعليله إذ كان واجبه التوقف أو البناء على حسن النية، خاصة أن من يتحدث عنه ليس كسائر الناس، فالصحبة لها هيبة والصحبة لها قدر والصحبة سبب نقل الوحي في أمور الدين والدنيا معاً، فكان لازم مثل تعليله البناء على اجتهاد معاوية مادام ينقل من كتب ليست أصلاً، ولاضير أن يبدي رأيه في تحفظ تام ويجعل له خط رجعة ويجعل هذا الخط مفتوحاً.

إلا أن المشين جداً أن المؤلف دلل وعلل بما لاتقوم معه قائمة، وذهب يبني مايبني من أحكام حتى على نية معاوية وهذا مسلك لاجرم

لو صح فهو مكروه فكيف إذا كان عكس ذلك وعن إمام جليل .

ثم في ص٢٦/٢٧ استعرض [خلافة يزيد] وبين أنه [دون أنداده في تجارب الأيام وليس حوله من المشيرين والنصحاء أمثال المغيرة، وزياد، وعمرو بن العاص، وغيرهم من القروم الذين كانوا حول أبيه فتهيب ماهو مقدم عليه وكتب إلى عامله بالمدينة الوليد بن عتبة بن أبي سفيان «أن خذ حسيناً وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير بالبيعة أخذاً شديداً ليست فيه رخصة حتى يبايعوا والسلام»، فبعث الوليد إلى مروان بن الحكم يستشيره، وكان مروان يريد الخلافة لنفسه، ولكنه علم بعد موت معاوية وقيام يزيد] الخ. .

فالمؤلف هنا ينقل ويؤسس وتأسيسه للنقل يدرجه إدراجاً كأنه منه، ولايرى في هذا ضيراً، وما تحدث عنه في هذا كله لايعنيني لكن الذي أريده، ماأصل سند ما نقله؟، وماهو مصدره؟ ومادرجته؟ ومتى؟

بصرف النظر عن الظواهر إذ أن مثل هذا تحوطه أمور كثيرة كالكذب والمبالغة فالسند مهم هنا سواء كان المتحدث عنه يزيد أو سواه، وكل هذا حماية للعلم لأن مايورده المؤلف يراد به مساس ابن عمر وابن الزبير كما حصل مس معاوية وأبي موسى الأشعري وأبي ذر وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة، فلابد من التنبه إلى هذا لا على الأقل، فإن كثيراً من القوم يمسون الجلة من الصحابة بعد مقدمات ومقدمات.

وسند ما أورده المؤلف هنا لم أجده صالحاً، ولم يورده إلا نفر قليل، وطبل له ذوو التعصب المذهبي.

ثم جاء بنصوص في ص٢٧ عن: الحسين عمر أسيد بن حضير لم

أجد لها سنداً صحيحاً حسب نظري.

ثم بدأ المؤلف في ص٢٨ يبحث عن النوايا فقال:

[ومن عجائب الحيل التي تحاول بها الغرائز الإنسانية أن تبقي وجودها وتمضي لطيتها أن بني أمية انتقموا من حرب الإسلام للعصبية في تعزيز عصبيتهم، فجعلوها حجة على بني هاشم أن النبوة لاتحصر الأمر فيهم، وأن الأنبياء لايورثون وإذا نهضت هذه الحجة على بني هاشم فبنو أمية أقوى المنتفعين بها من بطون عبد مناف].

من قال هذا: أمعاوية؟ أم أبوه؟ أم يزيد؟ لم يثبت بهذا نص صحيح بسند قائم، ورقم المؤلف له وتحريره عليه واستطراده جاء من كثرة القالة في معاوية أصلاً، وإذ لم يحرر النصوص ولم يدر صحتها من ضعفها ذهب يؤكد ويبني على شفا جرف هار، ولكي تدرك خطورة المبتدعة وذوو العصبية وشر الجهل المترتب على جهل آخر يؤكده ويدعو إليه تستطيع أن تقرأ ماجاء في ص٢٩ يقول المؤلف:

[وكأنما كانت هذه المنافسة الموصلة الجذور لاتكفي قصاص التاريخ، فأضاف إليها أناس من ثقاتهم قصة منافسة أخرى هي وحدها كافية للنفرة بين قلبين متآلفين، وهي قصة زواج الحسين رضي الله عنه بزينب بنت إسحاق التي كان يهواها يزيد هوى أدنفه وأعياه، وكانت زينب هذه على ماقيل أشهر فتيات زمانها بالجمال، وكانت زوجة لعبد الله بن سلام القرشي والي العراق من قبل معاوية، فمرض يزيد بحبها وأخفى سره عن أهله، حتى استخرجه من بعض خصيان القصر الذين يعينونه على شهواته، فلما علم أبوه سر مرضه أرسل في طلب عبد الله

بن سلام واستدعى أبا هريرة وأبا الدرداء فقال لهما إن له ابنة يريد تزويجها ولم يرض لها خليلاً غير ابن سلام، لدينه وفضله وشرفه ورغبة معاوية في تكريمه وتقريبه. فخدع ابن سلام بما بلغه وفاتح معاوية في خطبة ابنته، فوكل معاوية الأمر إلى أبي هريرة ليبلغها ويستمع جوابها فكان جوابها المتفق عليه بينها وبين أبيها أنها لاتكره مااختاروه، ولكنها تخشى الضر وتشفق أن يسوقها إلى مايغضب الله، فطلق ابن سلام زوجته واستنجز معاوية وعده فإذا هو يلويه به ويقول بلسان ابنته أنها توجس من رجل يطلق زوجته وهي ابنة عمه وأجمل نساء عصره..]

ويمضي المؤلف ينقل ماينقل من كلام ثقاتهم كما قال فهو يستطرد:

[وقيل إن الحسين سمع بهذه المكيدة فسأل أبا هريرة أن يذكره عند زينب خاطباً فصدع أبو هريرة بأمره وقال لزينب: أنك لاتعدمين طلاباً خيراً من عبد الله بن سلام، قالت: من، قال: يزيد بن معاوية والحسين بن علي وهما معروفان لديك بأحسن ماتبتغينه في الرجال، واستشارته في اختيار أيهما، فقال: لاأختار فم أحد على فم قبله رسول الله ﷺ

فقالت: لاأختار على الحسين بن علي أحداً وهو ريحانة النبي ﷺ وسيد شباب أهل الجنة.

فقال معاوية متغيظاً:

أنـعـمـي أم خـالـد
رب سـاع لـقـاعـد

ولم يلبث الحسين أن ردها إلى زوجها قائلاً: ماأدخلتها في بيتي وتحت نكاحي رغبة في مالها ولاجمالها ولكن أردت إحلالها لبعلها].

ويدفع المؤلف هذه القصة بالتردد، لكنه يميل جداً إلى تصديقها، ثم يبني على هذا مابنى يقول في ص٣٠:

[فإن صحت هذه القصة وهي متواترة في تواريخ الثقات فقد تم بها مانقص من النفرة والخصومة بين الرجلين... إلخ].

أما السند فباطل، وإذا زلت قواعد البيت زل البيت، وأصبح خراباً يحذره كل من يراه خوفاً من سقوطه عليه، أو لما فيه من حشاش الأرض السامة، والسند أصل من أصول هذا الدين، ولهذا لما تركه من قال عنهم المؤلف «في تواريخ الثقات» صاروا سفها أبد الدهر ينحى عليهم بالسب كل من قرأ هذا الكذب، أما المتن فإنه جعل ثلاثة من كبار الصحابة ظالمين جاهلين.

معاوية جعله يخبب الرجل على زوجته، والخبب تطليق الزوج لزوجته كرهاً منها له بسبب طرف ثالث ماكر خداع لكي يتزوجها أو يزوجها، أو تطليق الزوج لزوجته لتزويجه أخرى ثم يحصل النكث، ومعاوية إمام جليل وصحابي عالم كريم فلا يفوته مثل هذا، وهو يعلم أصلاً بطلان هذا الزواج.

وأبو هريرة /عبد الرحمن بن صخر الدوسي/ عالم فحل بالفتوى وأحكام الدين والدنيا وسيد من سادات الناقلين للوحي يظهره هذا النص بالغر الأبله الذي لايدري مايقول ويعمل، وهذه طامة كبرى لكنه هكذا أراد هذا الشعوبي السفيه، والمبتدع الخائب في سعيه ومسعاه.

والحسين بن علي الإمام الصحابي الجليل، أظهره هذا النص «القصة» بمظهر الجاهل الذي لايدري أنه لايدري فقد جعلت منه هذه القصة

يرتكب ذنباً عظيماً وهو «نكاح المحلل» ويراد تحليل الزوجة لزوجها في حال طلاقها بالثلاث «البينونة الكبرى» لأن المرأة إذا طلقت ثلاثاً في طهر لم يجامعها زوجها فيه وكانت الثلاث متفرقات أو بكلمة«ثم» فإنها لاتحل لزوجها حتى تنكح غيره، لكن من غير نكاح المحلل «لعن الله المحلل والمحلل له»، وكأن الحسين يجهل هذا وهو سيد من سادات العلماء الأخيار، فهذا كله مبطل للمتن، دع عنك بطلان السند، فأراد هذا البارع ضرب هذه الأمة المسلمة بضرب علمائها الكبار.

ومع بطلان السند والمتن مازال هناك من ينقل مثل هذه ويتفنن في النقل تحت أبواب مختلفة في كتاب أو كتب على أنها حكم / أو أمثال/ أو روايات / أو نكت / أو قصص/ من التاريخ ومايدري هؤلاء وسواهم عن السند وأهميته وجلالة قدره، مايدريهم وهم يلقطون ويلتقطون سواقط كلام المبتدعة والشعوبيين، لكنهم يدرون لو أرادوا بنظر ثاقب مكين أمر ماينقلون خاصة عن كبار وسادة هذه الأمة المسلمة، الذين تم تحقيق وضبط أقوالهم وأفعالهم لافي كتب التاريخ والسير، لكن في كتب الحديث التي بينت وارد وشارد ماكان منهم ومن هنا يلحق أمثال هؤلاء اللوم كل اللوم.

وفي ص٣١ قال تحت عنوان [الخصمان] ثم بدأه بقوله: [موازنة] بعد ذلك قال: [لخص االمقريزي المنافسة بين الهاشميين والأمويين ببيتين، فقال:

عـــبـــد شـــمـــــس قـــد أضرمت لبني ها

شـــــم حـــــربـــاً يشـــيب منـها الـــوليد

فــــابــــن حـــرب للمـصـطـفى وابن هنـ
ـد لــعــلي وللـــحـــســـين يـــزيـــد

ثم ترك التعليق على البيتين، مع أنهما ذوا أمر بالغ يوجب أمرهما نقدهما على كل حال، فالبيتان قويان من حيث المبنى اللغوي، وجيدان من حيث السبك وإصابة المعنى المراد، لكنهما يرميان بظاهر من دلالة اللفظ إلى مالايصح إيراده لو كان، فكيف إذا لم يكن، والبيتان نعرة جاهلية، وبدء لعرض نشاط المندسين ولو شاء المؤلف لقال: «دعوها فإنها منتنة» وهذا يكفيه لو ذكره وسار على فحواه.

ثم ذهب يستعرض بعد هذين البيتين أشياء كأنه يستعرضها من واقع حال نفسية وأسرية ودينية، ومن هنا حصل الزلل في مقام كهذا المقام.

مما هو دال على ضياع العلم، وتذبذب أطرافه، وسيادة التعلم، والتعالي، وخفة العقل، وحب الذات، بصور مختلفة، الإهمال لأصول العلم كعلم التوحيد والإسناد وحال الرواة مالهم وماعليهم وضعف الخلفية عند ادراك حقيقة أهداف وسبل أهل البدع.

ولهذا سادت أخبار المؤرخين والقصاصين وكتاب السير على نصوص الثقات فأقبل عليها لايلوي على شيء كل مؤلف وجامع ومحقق ومحلل عجول

يقول المصنف في ص٣٢: [ومن الثابت الذي لانزاع فيه [هكذا] أن عبد المطلب وأمية كانا يختلفان حتى في الصورة والقامة والملامح، وفي نسل أمية شبهة نشير إليها ولانزيد فهي محل الإشارة والمراجعة في هذا المقام [شبهة] [هكذا].

ثم أورد قصة تقول: [دخل دغفل النسابة على معاوية فقال له:

من رأيت من علية قريش؟

فقال: رأيت عبد المطلب بن هاشم وأمية بن عبد شمس.

فقال: صفهما لي.

فقال: كان عبد المطلب أبيض مديد القامة حسن الوجه في جبينه نور النبوة وعز الملك [نور النبوة] هكذا يطيف به عشرة من بنيه كأنهم أسد غاب.

قال: فصف لي أمية.

قال: رأيت شيخاً قصيراً نحيف الجسم ضريراً يقوده عبده ذكوان.

فقال معاوية: مه!... ذاك ابنه أبو عمرو.

فقال دغفل: ذلك شيء قلتموه بعد وأحدثتموه، وأماالذي عرفت فهو الذي أخبرتك به.

ويستطرد المؤلف ينقل لكن من أي شيء؟ قال: [وذكر الهيثم بن عدي في كتاب «المثالب» أن أبا عمرو بن أمية كان عبداً لأمية اسمه ذكوان فاستلحقه.

ونقل أبو الفرج الأصفهاني - وهو من الأمويين - ماتقدم فلم يعرض له بتفنيد] ثم ذهب المؤلف يبني على هذا كله ويحقق ويؤكد.

أما الأولى: فموضوعة، ولم تثبت، فدغفل لا ذكر له في كتب الحديث الموثوقة أنه لقي أو قابل (معاوية) بمثل مانقل المؤلف، والكتب التي نقل منها كل رواياتها حول هذا ليست قائمة على أصولها لبطلان

السند أصلاً لكن المقصود من هذه الرواية: «القصة» ليس أمية بذاته لكن المراد بها معاوية نفسه إلا أن الله تعالى سلم بحفظ الأسانيد.

وأما الهيثم والأصفهاني فقد قدما على ماقدما وهما بين يدي حاكم عدل، ولانذكر عنهما شيئاً لكن [المثالب] ساقط لما فيه دجل وزور، ولم ينشر هذا الكتاب إلا عند حفنة قليلة من المتأدبين الذين فقدوا أصول الكتب المعتمدة الموثوقة فهو كتاب فيه آثار، وروايات متهالكة، و«الأغاني» سبق الكلام عنه.

وبالغ المؤلف في الانسياق وراء النقل دون محاكمة للنص المنقول في ص٣٣.

ثم أطال النقل جداً دون ذكر لمرجع ما، كما في ص٣٤/ ٣٥ عن طبيعة بني هاشم وبني أمية وهو بين هذا وذاك يعلق ليؤكد النقل المرسوم والموسوم بالبطلان، إلا أن فاقد الشيء لايعطيه وكذلك يكون.

وذهب يذيح في ص٣٥ بنقل من «الأغاني» عن علي بن أبي طالب، ويحيى بن عمر، يذيح ويستسلم لما ينقل مع أنه بين يديه لو بحث مايغني عن / الأغاني/ ويشفيه.

ثم في ص٣٧ يصدر حكمه من خلال قراءة دعاوى كيدية، كيدية لأنها لاسند لها يقول ـ تجاوز الله تعالى عني وعنه ـ:

[ولم يكن لبني أمية ـ على نقيض هذا ـ نصيب ملحوظ من الخلائق المثالية والشمائل الدينية].

هكذا لو قال هذا:

سعيد بن المسيب أو محمد بن المنكدر أو سعيد بن جبير أو عروة بن الزبير أو عكرمة بن خالد أو قتادة بن دعامة أو عبد العزيز بن صهيب أو سعيد المقبري أو عامر الشعبي أو علقمة بن وقاص

أو من كان في طبقتهم من كبار الثانية، أو كبار الثالثة، لقلت سلمت للمؤلف بعد نظر السند فيمن روى ماروى عنهم ولقلت [المثالب] و [الأغاني] و [مقاتل الطالبيين] و [مروج الذهب] تتحرى وتجتهد.

لكن القائل مؤلف ينقل على العلات من كتب سيئة مذهبية خاصة، والأغاني شعوبي بيّن بدليلٍ وتعليل، وهذا بيّن جداً من شتم الصحابة، واتهام سكينة بما لايجرؤ مجنون على ذكره، وبما ذكره عن العرب بسوء مبطن، ووصفه لهم أنهم أهل فحش وشرب ولهو، ورواياته عن الكذابين وأهل الزيغ والمجهولين، فماذا يمكن قوله وقد نال من بني أمية وفيهم الأجلاء من الخلفاء والفاتحين وأهل الرواية من ثقات المحدثين كما هو مبيّن في «رجال الكتب الستة».

وفي ص٣٧ قال المؤلف:

[ولكننا نجتزىء منهما بما يملأ الكفتين في هذا الميزان وهو ميزان الأريحية والنفعية في حادث كبير].

يعني الحسين ويزيد، والمؤاخذة هنا في بحث النوايا والسرائر، والميزان كما أشار يقتضي نظر الأمين.

وجاء بنصين في ص٣٨ لهما أصل صحيح.

وجاء في أول ص٣٩ بنص أصله صحيح.

وجاء بمثله ثان وثالث.

لكنه في ص٤٠ لم يحرر النصوص فيما يتعلق بالحسين، فذهب ينقل ويقرر دون نقد أو توجيه يقوم، وهكذا يكون شأن كل من ينقل على علات النقل.

ثم قال دون نقد أو محاكمة لما نقل كما في ص٤٠/٤١:

[ومن كلامه المرتجل قوله في توديع أبي ذر وقد أخرجه عثمان من المدينة بعد أن أخرجه معاوية من الشام: ياعماه إن الله قادر على أن يغير ماقد ترى، والله كل يوم في شأن، وقد منعك القوم دنياهم ومنعتهم دينك].

ولو شاء المؤلف لقال: لم يصح، لكنه سار ينقل ويتفاعل مع ماينقل، ولو شاء لقال هذا النص باطل لبطلان السند، إذ لم ينقله ثقة من ثقات المحدثين من أهل القرون الثلاثة، ولو شاء لقال على الأقل: وجدته هكذا ولاأدري عن صحته، فبجانب بطلان السند إذ لم أجده صالحاً فإن متنه يبطله، فعد واقرأ المتن مرة وثانية وثالثة إن شئت تجده لايقوم، فلم يخرج معاوية أبا ذر بنص صحيح، ولم ينف عثمان أبا ذر بنص صحيح، ولم يقل الحسين لأبي ذر ماقال بنص صحيح، فالحال أنه قول لمبتدع أراد الإسلام بسب معاوية وعثمان، تدبر النص فهو يقول: [وقد منعك القوم دنياهم ومنعتهم دينك] فهنا جعل أبا ذر أفضل من عثمان، لأن دين عثمان فيه خلل، وهو مائل إلى الدنيا بخلاف أبي ذر، وعثمان ثبت أنه أحد العشرة ويموت شهيداً وزوج بنتي النبي ﷺ أرأيت كيف يسقط المتن، والحسين هذا كما جعلوه محللاً من قبل، يحلل زوجة لزوجها، جعلوه هنا يجهل أمر عثمان وماهو عليه من دين وعلم وورع

وتقوى وقوة، فسقوط المتن ظاهر، ولو شاء المؤلف لقال: لست أظنه صحيحاً فيخرج من اللوم ويجعل العقل السليم يرد النص المريض بناهض من الفطرة قويم.

وجاء بنص عن الحسين وعنده أنس بن مالك كما جاء في ص٤٥ لم أجده.

وفي ص٤٦ قال المؤلف قولاً يحمد عليه في كلامه عن بني أمية، وهو كلام يخالف ماكان قد قاله قبل ذلك عنهم، لكنه في كل من هذا وذاك ينقل ولايعالج النقل، ولاهو يجعله في موضع له باب مفتوح، فيخرج منه متى ماأراد أو يخرجه منه غيره ممن يحمل نقله على الجهل بحقيقة المنقول مع حسن النية.

يقول في ص٤٦: [وروي أن إمرأة استشارت النبي ﷺ في التزويج بمعاوية فقال لها «إنه صعلوك»، فالمؤلف جهل أموراً ثلاثة:

الأول: لم يدر أن النبي ﷺ لم يقل هذا ولو درى ماكتبه أبداً.

الثاني: جهل حقيقة السند وحال الرواة ولو علم لما خط قلمه نصاً مما خط إلا العودة إلى حقيقة الأسانيد.

الثالث: جهل أمر معاوية وأنه شخص غير عادي. ولو أدرك خطورة لمز أو مس الصحابة، وماورد في هذا لتوقف، فالمؤلف حسب درايتي عنه من العقلاء، لكن فاته ماذكرت أشياء وأشياء، ولهذا وجب على العلماء والمؤرخين والمحققين والأدباء نظر الأسانيد وأحوال الرواة أو السؤال عما يريدون نظره من الصحابة أو التابعين الكبار، ولايخلو زمن من الأزمان لايخلو من العلماء الموهوبين الذين علموا الروايات

وحقيقة الاثار وحال الأسانيد، فهنا يجب السؤال ولامانع معه من النقاش ليتبين وجه الإقناع والاقتناع من كل من هذا وذاك.

وقال فيها ص٤٦: [كذلك ينبغي معرفة حقيقة أخرى في هذا المقام وهي أن معاوية لم يكن من كتاب الوحي كماأشاع خدام دولته بعد صدور الإسلام، ولكنه كان يكتب للنبي ﷺ في عامة الحوائج، وفي إثبات مايُجبى من الصدقات، ومايقسم في أربابها، ولم يسمع عن ثقة قط أنه كتب للنبي ﷺ شيئاً من آيات القرآن الكريم].

وأنت تقرأ هذا الكلام تجزم كل الجزم أن المؤلف متحامل جداً، وأنه سيقول مالايقع في الحساب مثل: «كما أشاع خدام دولته» ومثل: «ولم يسمع عن ثقة قط»، ويوحي إليك هذا الكلام من خلال هذا التأكيد والقطع أنه بحث وأطال البحث في المطولات وفي الأسانيد والرجال ومشيخة البلدان، وفي آثار الصحابة كلها فقوله «عن ثقة قط» لها دلالتها في لغة العرب، وليته جعل لنفسه خط عودة ولو جعل لسلم من قيل وقال.

معاوية صحابي كتب الرسائل، وشيئاً من الوحي، وهذا وذاك مدونان في موثقات الأسفار، لكن نظر جانب أو جانب بعدم نظره يهلك الباحث كما يهلك الظمأ العطشان.

فالمؤلف طالع وقرأ وبحث جانباً واحداً ممن كتب عن معاوية، لكنه ترك جانباً آخر ممن كتب عن معاوية، لأنهم مجهولون لديه، أو لأنه لايتوقع أن يكون الحق إلا فيما ينقله عمن نقل عنه ولهذا قطع وأكد، وقطعه وتأكيده صنوان وغير صنوان، فجهله بمطولات كتب الآثار

وعدم إدراكه لحقيقة أمر الأسانيد وحال معاوية رقم في مخيلته مارقم، فكتب ماكتب بميزانه وقال إنه لصواب فزل هنا وهناك.

وفي ص٧٣ تجاسر المؤلف كما تجاسر من قبل فقال:

[فأولماينبغي أن نذكره لفهم البواعث النفسية التي خامرت نفس الحسين في تلك المحنة الأليمة، أن بيعة يزيد لم تكن بالبيعة المستقرة، ولابالبيعة التي يضمن لها الدوام في تقدير صحيح.

فهي بيعة نشأت في مهد الدس والتمليق، ولم يجسر معاوية عليها حتى شجعه عليها من له مصلحة ملحة في ذلك التشجيع.

كان المغيرة بن شعبة والياً لمعاوية على الكوفة، ثم هم بعزله وإسناد ولايته إلى سعيد بن العاص جرياً على عادته في إضعاف الولاة قبل تمكنهم، وضرب فريق بفريق حتى يعينه بعضهم على بعض ولايتفقوا عليه.. إلخ..]

فهذه الجرأة على الصحابة سببها غياب نشر أصول العلم الإسنادي ونشر ماحل محلها من كتب ذكرتها من قبل فيها من الخلط والغلط والسوء بقدر مافيه من الحرص على كثرة نشر وذيوع هذه الكتب التي من أجلها قال المؤلف ماقال، فاللوم ينصب عليه من جهة، وينصب على من يذيع أو ينشر هذه الكتب، وثالثة على من يراها من أصول كتب آداب وتاريخ هذه الأمة.

والمؤلف فيما نقله عنه هنا كان قد ذكره أحياناً باللفظ وأخرى بالمعنى في كتبه [عبقرية الإمام علي] و[معاوية بن أبي سفيان في الميزان] و[عمرو بن العاص] والسبب في هذا اقتضاء المقام، ولأنه لم يطور

اطلاعه على كتب الأصول الصحيحة التي ارتضتها الأمة المسلمة وارتضتها لأنها أصل في الأحكام والأخبار والآثار لايقوم معها قائم ولاتجتمع الأمة على ضلال.

وذهب في ص٧٣/ ٧٤ ينقل ماجرى بين معاوية والمغيرة بن شعبة ويزيد حول خلافة يزيد ينقله ويجزم أنه قد حصل بإقراره له.

أفليس السند أمانة عظمى، وهو من الدين في الأرومة منه، أفليس نظر حال رواة الآثار وتبيين أمرهم من حيث الأمانة والثقة والبلد والمولد والمشايخ والتلقي والرواية وحال الدين والعلم والشهرة بهذا وذاك، أفليس هذا كله من لوازم حياة هذه الأمة لحفظ دينها وعلمها وحضارتها، أفليس الإسناد من الدين ولولاه لقال من شاء ماشاء.

وبسبب ترك هذا أو التهاون به، وبسبب التقاط كل رواية وخبر من كل كتاب قضى بشيء سافل ساقط على مالا يقوم العلم إلا به، وذلك لسهولة الكذب والدجل وقالة السوء، وصعوبة قبول الحق بدليله المسند لضعف الإيمان، وعدم احترام النفس، وإلا فإن في متناول اليد نظر كتب الرجال. . . والجرح والتعديل. . ونظر كتب الأسانيد.

بالإمكان هذا وليس هو بعسير ولايكون، لكن إن كان في هذا شيء من الصعوبة فإن (كتب الحديث) لا (كتب التاريخ) و(كتب الأخبار) و(كتب السير) جاءت بكل شيء من:

أخبار الصحابة.

وأخبار التابعين.

وأخبار الولايات.

وأخبار البلدان.

وأخبار الحروب... والفتن.

وأخبار العزل.

وأخبار الأدب والتاريخ.

وأخبار الأمم والدول.

وأخبار الحياة ومافيها.

وأخبار الحكم والأمثال.

ونصوص الأحكام الشرعية.

فما على مريد البحث عن حال صحابي ما أو تابعي ما إلا أن ينظر فهارس كتب الحديث ليجد هذا وذاك وكل شيء أشرت إليه لكن بضبط الرواية وضبط الرواة.

أفليس خيراً من كتب جمعت الغث والفث، انظر كتباً جمعت السمين والسمين فأسلم من الكذب ودناءة النفس وخسة الطوية وسوء النقل والمذمة، كالرمي بالجهل مثلاً.

ثم ركب المؤلف شططاً في ص٧٦ إذ أساء جداً إلى المغيرة بن شعبة، لامن خلال ماينقل لكن من خلال استنتاجه النفسي عن المغيرة مما سبق له أن قرأه عنه، بل لعله زاد وهذه لاجرم كبيرة، زاد إذ قال:

[وظهر من اللحظات الأولى أن المغيرة بن شعبة كان سمساراً يصافق على ما لايملك].

والمؤلف يدري أنه صحابي لكنه لم يقف على أمرين:

١ـ عظم منزلة الصحابة أبداً.

٢ـ كذب ماينقله عنه.

وظني أكيد أنه لو علم الثانية ماكتب شيئاً لأنني أشم منه النزاهة، لكن الجهل وعدم المعرفة يتولد منها عدم التقدير فيكون من هذا وذاك مايكون.

ثم استخلص النتيجة لكن استخلصها وأكدها من واقع آثار ليست بذاك.

يقول في ص٧٦: [ونحن اليوم نعلم من التاريخ كيف انتهت هذه الحوادث والنذر في عهد يزيد أو بعد عهده، فيخيل إلينا أن عواقبها لم تكن تحتمل الشك ولم يكن بها من خفاء.]

قال هذا وتخيله أو كأنه تخيله فرسم الأمور بعد عهد يزيد وفي عهده أنها ذات عواقب شائنة فركب من هذا ليزيد ماركب.

لاأبحث يزيداً، وليس هو مثل أبيه ولايكون، لكن أصول العلم تقطع بانهيار ماذكره المؤلف لأمور:

البطلان في كثير مما ذكر من حيث السند.

كتب التاريخ ليست عمدة.

نسي المؤلف دور أهل البدع.

ولو قال على فرض صحة السند عما ذكره عن يزيد لو قال: كيف انتهت هذه الحوادث والنذر في عهد يزيد أو بعد عهده، وماظهر من دور خطير لأهل البدع كالخوارج والروافض واليهود والمنافقين لتفريق شأن

هذه الأمة المسلمة لو ذكر هذا لقلنا أصاب لكنه لم يقل هذا لأمرين:

١ـ جهله بالسند الموصل لصحة المتن.

٢ـ عدم نظره لكتب الثقات، كالذهبي وابن حجر والمزي وابن تيمية والقاضي ابن العربي، وهذا ديدن كثيرين غيره في هذا الحين.

وقال في ص٧٧ بعد أن انتقد آراء بعض المستشرقين:

[إن مسألة العقيدة الدينية في نفس الحسين لم تكن مسألة مزاح أو مساومة، وأنه كان رجلاً يؤمن أقوى الإيمان بأحكام الإسلام، ويعتقد أشد الاعتقاد أن تعطيل حدود الدين هو أكبر بلاء يحيق به وبأهله وبالأمة].

وقال قبل ذلك في ص٢٩/ ٣٠ عن الحسين أنه قد حلل زوجة لزوجها كما مر معنا، وتحليل الزوجة من كبائر الذنوب وصورة ذلك: أن يطلق الرجل زوجته طلاقاً بائناً بينونة كبرى فيقول لها: أنت طالق ثلاث مرات في مجلس واحد [بثم] طالق ثم طالق ثم طالق أو بفي، أو يطلقها ثلاثاً متفرقات، فهنا لاتحل لزوجها إلا بعد زواج من رجل آخر، بشرط الجماع الصحيح ثم يطلقها دون أن ينوي تحليلها لزوجها لتعود إليه، لكن الحسين حسب نقل المؤلف في ص٢٩/ ٣٠ فعل ذلك وحللها لزوجها.

فهل صح هذا؟ لم يصح لاسنداً ولامتناً والمؤلف هنا في ص٧٧ يبين أمر الحسين وماهو عليه من علم وورع وشدة في أحكام الإسلام وقد صدق غاية الصدق، فالحسين هكذا، فكيف تضاربت أقوال المؤلف، إلا لأنه ينقل من كتب ليست أصلاً ينقل منه سواء عن الحسين أو يزيد.

ثم هول الأمر وبالغ جداً في ص٧٨/ ٧٩ وكنتُ قد عالجتُ هذا من قبل وكما قلت من قبل أن كتابه هذا عن [الحسين] يكاد يكون تكراراً أو تلخيصاً لكتاب: [عبقرية الإمام علي بن أبي طالب] و [معاوية بن أبي سفيان في الميزان] و [عمرو بن العاص] مع زيادات يقتضيها المقام حسب نقل وفهم المؤلف إلا أنه هنا يبالغ في النقل مما هب ودب ويبني على ماينقل هكذا دون تمحيص أو توجيه بميزان عدل لايجور.

وفي ص٨٦ قال: [وشاءت مصادفة من المصادفات] وقد سبق بيان هذه العبارة من مولدات الوثنية الطبيعية ومما أفرزته الحضارة المادية في مجال النشوء والارتقاء والتاريخ والأدب والفلسفة، والمؤلف لايذهب هذا المذهب ولاذاك، لكنها عبارات ترد عليه ويتقبلها فهو يكتبها دون قصد لمراد القوم الآخرين لها، ولعل من أسباب ذلك هو الجهل بحقيقة التوحيد ودلالتها ولوازمه، مع أن الكتب الستة موجودة في مصر وفي كل بلاد الإسلام وخارجه، وقد بوبت عن التوحيد وترجمت له وبينت مقتضاه ولازمه، لكن لعله ظن كما ظن ويظن غيره أن كتب الحديث فقط لأحكام العبادات وشيء عن المعاملات مع أنها رسمت سياسة الدين والدنيا بنصوص صحيحة، ولو أنه عاد إلى أي كتاب منها لوجد أن مثل هذه العبارة تماماً مثل [ومايهلكنا إلا الدهر] و [إن هي إلا حياتنا الدنيا]، وإن اختلف اللفظ لكن دلالة المراد قائمة بين من قال ذلك كما حكى الله سبحانه وتعالى وبين من يقول[وشاءت الصدف] أو [الطبيعة] أو[الأقدار] أو [الحياة].

وقال: [فهي اليوم حرم يزوره المسلمون للعبرة والذكرى، ويزوره

غير المسلمين للنظر والمشاهدة، ولكنها لو أعطيت حقها من التنويه والتخليد لحق لها أن تصبح مزاراً لكل آدمي يعرف لبني نوعه نصيباً من القداسة].

كنت أظنه يتحدث عن المسجد الأقصى، فإذا هو يتحدث عن «كربلا» بحديث إمام جليل من علماء هذه الأمة، ويعطي هذه المدينة من الوصف مايعطي من حق كبير، وهذا سببه كذلك جهله بالتوحيد وقواطع النصوص، وجهله بما بيَّنه هذا الدين من قواعد عظيمة لحماية هذا الدين مما يبتدعه الناس مما دخل عليهم من وثنية الفرس والهند واليونان فهو مثلاً لم يقرأ «الأصل في العبادة المنع إلا ماشرعه الله ورسوله»، و «العبادة قطعية الدلالة» فهو يتحدث ويقول: «فهي اليوم حرم» و«لحقّ لها أن تصبح مزاراً لكل آدمي» ويبالغ جداً وينسف دون قصد منزلة الحرمين والمسجد الأقصى فهو يقول: [لأننا لانذكر بقعة من بقاع هذه الأرض يقترن اسمها بجملة من الفضائل والمناقب أسمى وألزم لنوع الإنسان من تلك التي اقترن باسم كربلاء].

والجهل يأتي بأكبر من ذلك، خاصة إذا اقترن بعاطفة وطول نظر في آثار المبتدعة.

وأورد المؤلف من ص٨٧ حتى ص٨٨ كلاماً نقله عن مؤرخين وأخباريين متفاوتي الفترة ولم أر سنداً صح مما نقله.

وليس هذا فحسب بل نهض فأسس على مانقل، وهو من إقرار لذلك المنقول المخروم كما جاء في ص٨٩، وكرر مثل ماتقدم في ص٩٠.

ويكرر في ص٩١ كلاماً حذرت منه كثيراً لأنه هدم للتوحيد الذي جاءت به الرسل عليهم السلام إذا اعتقده قائله أو كاتبه قال:

[وتشاء مصادفات التاريخ]

وقلت من قبل أن لامشيئة للمصادفة في شيء ما ولايحسن إيراد مثل هذا ولو على طريق الكناية أو المجاز.

ومادخلت شركية الأقوال إلا بسبب التساهل والتبجح من قبل من يكتب القول أو ينظم الشعر، وشرك القول يجر إلى شرك العمل، وهكذا تكون الحال.

ألم تر اليوم التساهل في كثير من الألفاظ حتى بين الأطفال الصغار كاللعن والتقبيح وبذاءة الأقوال، بل إنك واجد «اللعن» كـ: ملعون. ويامل‍عون ولعنت «بكسر العين» وكـ: ياخبيث ومخبوث، وكـ: ياغبي ياسفيه وأمثالها منتشرة بسبب رداءة التربية، أو مايسمعونه أو يقرأونه من هنا وهناك حتى بين كبار السن الذين درجوا صغاراً على مثل هذا بحال لاتزول.

لكنها بقوة البصيرة ووعي العقل المؤمن ومايجره اللعن من ذنب إذ هو من كبائر الذنوب، وماتدفعه تلك الألفاظ مع الأيام من تعمق في النفوس حتى تصبح صعبة الفكاك إلا بفضل من الله تعالى، ثم بعزيمة حية دائمة لسلوك نهج المتقين الورعين، ومن يقرأ الروايات العربية والمسرحيات والقصص سوف يجد عجباً من سب وشتم وسخافة وتبذل، وهم في هذا يجرون وراء التقليد والإعجاب لآداب الغرب وحضارة المادة خاصة فيما يكتب عن الروايات والقصص والمسرحيات

البوليسية والجنسية والعاطفية والجريمة والذكريات.

بل لعل الكثير منهم يرى هذا من الإبداع، وحرية الكلمة، وضخامة العمل، وسعة الفكر.

ومايدري هؤلاء أنهم في حال رثاء وترحم [بتشديد الحاء مع ضمها] حتى من أنفسهم العميقة الواعية الصافية «مامن مولود إلا ويولد على الفطرة» وقوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾.

ولما في صحيح مسلم: «خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين».

ومāأعظم قوله سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِىٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾﴾

وجاء في ص٩٥/ ٩٦ بنصين لم أر لهما سنداً صالحاً.

الأول: «فأوتر رجل من نبالة الكوفة قوسه ورمى الطفل بسهم وهو يصيح ليسمعه العسكران: «خذ اسقه هذا» فنفذ السهم في أحشائه».

الثاني: «ولما اشتد عطش الحسين دنا من الفرات ليشرب فرماه حصين بن نمير بسهم وقع في فمه فانتزعه الحسين وجعل يتلقى الدم بيديه حتى امتلأت راحتاه بالدم فرمى به إلى السماء وقد شخص ببصره إليها وهو يقول: إن تكن حبست عنا النصر من السماء فاجعل ذلك لما هو خير منه وانتقم لنا من القوم الظالمين».

بمثل هذين النصين تشحذ همم العوام وانصاف المتعلمين ويكال لهم من مثله كثير، فيبكون وقد يصرخون بل قد يلعنون ويتوعدون، لكنهم

في حقيقة الأمر يسبون الكذاب المتقول، ولو علم العوام وأنصاف المتعلمين أن هذا هراء مكذوب لعادوا جذعة إلى أنفسهم يلومون ويمقتون، لكن كيف هذا.. وأنى لهم هذا..؟ وهم يصدقون المشعوذ لعلاج خلايا السرطان ليقول لهم هذه حساسية فقط فما يبرحون حتى يموتوا، ويرقص المشعوذ طرباً فهو خداع كذاب جامع للمال، وهذه حال العوام وأنصاف المتعلمين مع «مروج الذهب» و«مقاتل الطالبيين» و«الأغاني» وبعض ماجاء في «العقد الفريد».

وإن كان المؤلفون لايقصدون ذات الكذب لكنهم، أساؤوا إذ نقلوا كل بيضاء يحسبونها شحمة، فإذا هي مرض خبيث.

من أجل ذلك فإنني أقرر شرعاً تحريم نقل مثل هذه الروايات، ومن تعمد ذلك مع علمه بها فهي كبيرة من كبائر الذنوب، ومن تعمد سب الصحابة بنص كاذب فيستتاب.

لقد تمت خدمة النص كل النص، ماجرى خلال القرنين الأول والثاني، وكذا الثالث مع طول نظر السند تمت خدمة النص خلال هذه القرون بما كنت قد ذكرته من قبل عن الرواة والأسانيد والجرح والتعديل.

فالأمانة واحترام الذات يقضيان بصدق النقل وسلامة النص من الكذب والدس، ولايكون هذا إلا بتحري النقل وطوله، وإتعاب النفس بالسؤال والمطارحة ونظر الأسانيد وجعل الكتب السيئة أمام النظر أبداً فيما يكتب عن القرون الثلاثة، ولعل هذا يخرج من مغبة السؤال غداً، ويجعل من يكتب في قضايا العلم والتحقيق والتحليل

والتاريخ محترماً في نفسه عند نفسه لها ومحترماً عند نفسه مقدراً عند الآخرين.

وفي ص٩٧/٩٨/٩٩ أورد ماأورد مما جرى للحسين في الكوفة لم أجد لها سنداً يقوم بها.

وفي ص٩٩ بنى على مانقله وذهب في أولها يحلل ويجزم، حتى ليخيل للمطلع على مايكتبه هناك أنه جزم كل الجزم أن مانقله ثقة ثقة ثبت ثبت، ومثل هذا في كتابه عن الحسين / والإمام علي/ ومعاوية/ وعمرو بن العاص يجعل جهال المتعلمين بالأسانيد وأحوال الرواة يجعلهم يقبلون ماكتب وقد يجعلونه موضع استشهاد في كتاباتهم عن أهل القرن الأول، وقد يبنون عليه، وقد تسير الحال على هذا عبر الأجيال فيضيع الحق ليحل محله باطل بين المعالم، لكن الناس يعجزون عن بحثه وأصوله لضعف الهمة وضعف الشعور بالمسؤولية وحب كثير من الناس للراحة وتلذذ التلقي مما يكتب مهما كان المكتوب.

وفي ص١٠٠ نقل ماقيل عن عمرو بن سعد أنه رمى سهماً من قوسه إلى معسكر الحسين وهو يصيح: (اشهدوا لي عند الأمير أنني أول من رمى الحسين).

ألا ماأقبح الكذب.

ثم أطنب المؤلف في ص١٠١/١٠٢ في تصوير ماتم بين الحسين وخصومه، فهو ينقل هكذا ويلوح للمطلع لنقله هذا وتعليقه عليه كأنه رجل هب من نوم على عجل لايدري مايقول، فلم يحرر المسألة الحاصلة، ولم يتثبت من السند، ولم يناقش بترو، ولم يشكك على الأقل،

فكان أول مايجب هنا نظر حال ودين من ينقل عنه، ثم ينظر السند ماله وماعليه، ثم يناقش حسب فهمه، ثم يجزم برأيه دون قطع له، لكن نقل وأكد وحسم، فكأنه عطشان في يوم صائف شرب الماء البارد دفعة واحدة فأودى به، وقد كان يمكن أن يشرب شيئاً ليقوم ويتنفس، ثم يشرب ويجعل له منه باقية.

وهكذا تنشأ الأجيال على مثل هذا بحيث يوجدون العدم ويخلفون إفكاً، لكن إثم ذلك على من بدأ به ونشره مع علمه بكذبه.

وأصل ماجرى بين الحسين وبعثة من الخوارج والدخلاء والمنافقين، أصل ماجرى بينه وبينهم صحيح لكن ليس بالبسط والصورة التي نقلها المؤلف، فالمؤلف نقل بحسن نية وعاطفة حسنة نحو الحسين يثاب عليها إن شاء الله تعالى، لكنه وقع في فخ من ينقل عنهم مع أنه كان حصيفاً ألمعياً، فهو انطلق من صورة واحدة، صورة يزيد وشيعته وذوي المطالب الدنيوية وذوي الخسة كما يقول، لكنه غاب عنه أصل مهم وهو دخول المنافقين والخوارج والمجوس دخولهم حتى مع شيعة الحسين حتى يجهزوا على أصل هذا الدين بقتل عدد كبير من سادة المسلمين خاصة كبار الطبقة من التابعين، أو على الأقل حشر آرائهم فيما وقع، لكن أين هؤلاء من الأسانيد ومعرفة أحوال الرواة أظهر الله جلّ وعلا بهم بعلماء الجرح والتعديل و علماء الإسناد والرواة الزيف وسببه ومتى كان؟ ولماذا تم؟ فخسر هناك المبطلون.

ولايتسع المقام لذكر مايقارب من خمسين راوٍ من الرواة كلهم كذابون مذهبيون مبتدعة مابين رافضي، وجهمي داعية، وقدري داعية،

ومعتزلي داعية، ومدلس كذاب يقصد هذا ويسعى إليه، لكن كتب التراجم دونت أمثال هؤلاء كتب تراجم الرجال دونت هذا وبينت، خذ مثلاً:

١ـ الضعفاء الكبير/ للعقيلي.

٢ـ ماكتبه / إبن حبان.

٣ـ ماكتبه/ أحمد بن حنبل.

٤ـ ماكتبه/ الذهبي.

٥ـ ماكتبه/ الشوكاني.

بينوا وبين غيرهم ممن ترجم للهالكين من الكذابين أمرهم: الاسم، والبلد، وماروروه، وعمن، وكيف، فليت المؤلف عاد إليها إذاً لطاب له الحق ولو قل، ولطاب اليقين ولو ندر، ولسلم من مغبة قول القائلين.

والمؤلف معه آخرون لكن الكل يختلف بعضهم عن بعض مابين:

١ـ حسن النية.

٢ـ وجاهل.

٣ـ ومتطفل.

٤ـ ومتكسب.

٥ـ ومستغل، بفتح الغين.

٦ـ وسيء النية قبيحها.

ومن يقرأ الخطاب الثقافي التاريخي، أو يقرأ الخطاب الثقافي الأدبي

النقدي، أو يقرأ الخطاب التحليلي لواقع الأمة وماجرى لها خلال القرون الثلاثة الأولى المفضلة من يقرأ هذا في هذا الحين يجد تأثراً بالغ الخطورة لما كتبه أمثال من ذكرناهم ولهذا يعول المعاصرون على:

١ـ مروج الذهب.

٢ـ الأغاني.

٣ـ العقد الفريد.

٤ـ مقاتل الطالبيين.

٥ـ بعض روايات ابن اسحاق وابن هشام والكلبي والواقدي.

ويعدون ـ إلا من شاء الله تعالى منهم ـ عن أصول ثابتة يقينية وهي ـ إي والله ـ موجودة منتشرة محققة سهلة التملك والاقتناء لكنهم تغريهم العناوين وضعف الخلفية عن مثلاً «الكتب الستة» ففيها مايغني عما ذكره غيرها لكن بإسناد صحيح ورواية ثقة ثقة.

يظن كثير من العلماء وكثير غيرهم من الباحثين والمحققين وأهل التاريخ وكتبة الأدب أن المعول عليه في كتابة رواية وروايات التاريخ إنما تكون من كتب التاريخ، والسير، والأخبار، ويظن جملة منهم أن ابن جرير الطبري، وابن اسحاق، وابن هشام، والكلبي والواقدي وسواهم ممن كان قد كتب منهم إلى القرن الثالث وبداية القرن الرابع الهجري أنهم عمدة في كتابة التاريخ مطلقاً، وجاءهم هذا الظن المجيء كله لشهرة المذكورين وتواتر النقل خلال قرون طوال.

وهذا حق في جملته لكن ليس كذلك في تفصيل القول فيما يجب وما

لايجب، حق أن الطبري وابن اسحاق لهما سند ورواة مستقلون قد يلتقون مع رواة أصحاب الحديث الثقات ولأنهما من ذوي الثقة في الدين.

وابن هشام ناقل ويضيف، والكلبي والواقدي دون ذلك أعني ماكتباه.

وليس بحق لأن رواية وروايات التاريخ وماكان خلال القرون الثلاثة الأولى قد دونها ورواها ثقاتٌ عدول أطبق أهل المشرقين على قبول ماذكروه، وأنه عمدة وأصل الأصول، لكن الجملة من العلماء والباحثين والمحققين وأهل التاريخ والأدب تساهلوا أو ظنوا أن ابن جرير ومن ذكرتُ هم العمدة لظن بعضهم أن علماء الحديث لم يذكروا إلا النذر اليسير من ذلك، ولهذا حصل الغلط وتجرمت القرون عليه.

إن الذين كتبوا في الحديث رواية ودراية هم الذين سجلوا التاريخ، ورووه فهم أصل في هذا.

خذ فهارس / البخاري، أو فهارس / مسلم، أو الترمذي، أو ابن ماجة، أو أبي داوود، أو النسائي مثلاً سوف يتبين لك كيف رووا، عندها تجدك نادماً، أوتجدك معيداً الكرة للكتابة من جديد ونسف ماكتبته من قبل.

خذ الفهرس الآن، ثم انظر كيف تجد بعد تمعن وطول نظر ومعرفة لطريقة الأئمة في هذا الشأن الجليل.

جاء في ص١٠٧ قال المؤلف: [فقد قتل في كربلاء فعلاً كل كبير وصغير من سلالة علي رضي الله عنه. ولم ينج من ذكورهم غير الصبي

الصغير علي زين العابدين]

فالمؤلف نقل ووافق النقل تماماً على سوء ماكان ذلك النقل، وأصل الزلل هنا هو أنه لم يعد إلى أصل من تحدث عن هذا بسند صحيح من كتب الثقات، إنما كان أخذه من كتب التاريخ والأخبار والسير، وقد دل على أنه نسي كتباً أخرى لاأقول مهمة لكنها أصل دل على هذا أنه قطع بما قطع به.

ثم سار على هذه الوتيرة في ص١٠٨/ ١٠٩ ومن يطالع ص١٠٨ يجد المؤلف يتحدث ويقطع ويتفاعل كأنه يتحدث من خلال نص لم يرده راد ولم ينهض له ناهض فهناك من آل علي رضي الله عنه من كان بالمدينة. ومكة. والشام. وأكثرهم / بالعراق.

فهل الذين عدوا بالمئات ثم بالآلاف مابين عام٦٠هـ حتى سنة٤٠٠هـ كانوا فقط من سلالة علي زين العابدين، فهل تعتبر ألفاً من الناس من أربعة رجال من «ظهورهم»، وهل تعتبر ألفين من الناس من صلب أربعة فقط.

ثم بالغ جداً إذ قال في ص١٠٩: [فهي اليوم مزار يطيف به المسلمون متفقين ومختلفين ومن حقه أن يطيف به كل إنسان].

بالغ جداً لأنه تأثر بكلام قصر نفسه عليه، وأهلك نفسه إذ قرر جهلاً جواز الطواف بقبر الحسين، بل وألزم به المسلمين بل كل إنسان، وقد كتب هذا جهلاً بحقيقة التوحيد، وجهلاً بما يجب للحسين بعد وفاته، ومن المعلوم من الدين بالضرورة تحريم شد الرحال لزيارة القبور، وأعظم من ذلك الطواف بها، وكفر وشرك أكبر التوسل بها

والاستغاثة، فقد مات النبي ﷺ فلم يطف أحد من الصحابة بقبره، ولم يتمسحوا به ولم يشد أحد منهم الرحال إليه ممن منهم بمكة أومصر أو العراق أوالشام، ولو كان خيراً أو تقرباً إلى الله تعالى لسبقوا إليه. ولما جهل المؤلف هذا حقيقة، كتب. ماكتب.

أما حق الحسين بعد وفاته فإنه لم يعرفه له تبعاً لما سبق، فالحسين صحابي جليل عظيم القدر كبير المنزلة على جانب كبير جداً من العلم والفهم والحكمة وصدق المتابعة لنبيه ﷺ فلم ير ولم يسمع منه أبداً طوافه بقبر النبي ﷺ، ولاقبر أبيه ولاأمه، ولم يشد الرحال في حال مامن الأحوال إليها، فجعل المؤلف قبر الحسين مزاراً إنما جاءه بجهله بحقيقة التوحيد، وبجهله بحق الحسين الذي هو نفسه يدعو إلى التوحيد الصحيح، لكن هل تعلم كيف كتب المؤلف ماكتب؟

مابين سنة٣٥هـ حتى سنة٢٠٠هـ جاء قوم من المشرق ومن الروم والهند جاؤوا بعقائد وثنية بلسان الحال ولسان المقال ومابين سنة٧٠هـ حتى١٥٠هـ جيء ببعض الكتب الوثنية، كتأليه الأشخاص وعبادة القبور والجدل العقلي المجرد، واهتبل هؤلاء تفرق المسلمين وحروبهم بسبب مادخلهم من يهود ومنافقين فبثوا بينهم مابثوا، ومن هنا نشأت وثنية القبور.

وفي سنة٤٠٠هـ تقريباً جددها ودعا إليها الفاطميون فقامت القبور وشيدت القباب وكان المجوس وراء ذلك، لكن بصمت وسرية بالغة واستمرار عجيب.

للشمس وحاجة المخلوق للماء وهو ماعلة هذا كله ولماذا كل هذه

الإثارة عبر هذه الأقوال.

لعل هذا يعود بنا إذ يعود إلى دور وثنية المجوس والهند واليونان، ليس هذا تخرصاً، أو من قبيل ليّ الكلام لياً، أو أنه إنشائي الطرح إنشاءً أو جرته العاطفة، فإن وثنية المجوس. . إلخ. . جرت إلى هذا وتجري إليه طوعاً أو كرهاً، وإلا فالأمر أقل من ذلك لكن وراء هذا مراداً مشيناً.

ففي غالب الأرض إلا ماشاء الله تعالى منها:

صوفية جاهلة.

صوفية غالية.

صوفية وثنية.

قباب تزار.

قبور يتوسل بأصحابها.

قبور يحج إليها وينذر عندها، ورأس الحسين واحد من أسباب هذا.

وفي ص١١٠ قال في «موطن الرأس» أقوالاً كثيرة متناثرة عن موطن رأس الحسين لم يحقق واحداً منها إلاأنه ذكر في ص١١١ عن سبط ابن الجوزي أن الرأس بمسجد الرقة على الفرات، وأنه جيء به بين يدي يزيد بن معاوية قال: (لأبعثنه إلى أبي معيط عن رأس عثمان). وكانوا بالرقة ثم ذكر أن الرأس قيل أنه قد يكون في أحد ست مدن هن: المدينة وكربلاء والرقة ودمشق وعسقلان والقاهرة، ولم يحقق المؤلف هذا بسبب عدم عودته إلى الأصول.

أما ماجاء عن سبط ابن الجوزي فباطلة لم ينهض بها ناهض من صحيح مرسوم، وأما الرأس فلم أطلع حسب علمي على كافة كتب أهل الحديث الثقات أنه بمصر وأنكر هذا ان تيمية فليس هو بالقاهرة ولادمشق.

لكن هناك تساؤل لازم لزوم الأرض وهذا المراد عند بحث السبب المراد، وكثير من أهل الوثنية لايستطيعون إخراج مسلم مامن دينه لكن يكفي الشك فيه، ويكفي انتشار الوثنية عن طريق قبر هذا وذاك.

وجاء في ص١١١ كذلك:

[فالمتواتر الموافق لسير الأمور أنهم حملوا الرؤوس والنساء إلى الكوفة، فأمر ابن زياد أن يطاف بها في أحياء الكوفة ثم ترسل إلى يزيد].

فهذه رواية كسابقتها لاتقوم، ففي السند من لم يسم، وفيها مجاهيل، كما أن فيها نكارة، فقول المؤلف «فالمتواتر الموافق لسير الأمور» مثل هذه العبارات قد تغري آخرين يجمعون أو يؤلفون دون علم بالأسانيد وكتب الثقات قد تغري هؤلاء بتلقي هذه العبارات ونقلها واقرارها.

فمتواتر القول عند المؤلف يقصد كثرة نقله وانتشاره لكن عن طريق كذب الرواية والتطبيل لها وتواترها بنقل الجهال لها حيناً بعد حين، والموافق لسير الأمور يقصد به طبيعة ابن زياد وحال العصر آنذاك لكن هذا يبطله السند، ولاتكون حال العصر أوطبيعة الشخص وتداً يعلق عليه الكذب ودس الخبث فلولا الإسناد لقال من شاء ماشاء.

وفي ص١١٢ تحدث المؤلف لماحصل في قصر ابن زياد بحضور زيد بن أرقم الصحابي الجليل وذلك بنقله ست وثلاثين سطراً قد بطل سندها

بعلل ليس أهونها الجهالة، لكن مايدري المؤلف عن أمثال مجهول مبتدع داعية فاسق كذاب خبيث مفتري وضّاع يروي عن مجاهيل إنقطاع إرسال. لو درى مافعل يراعه ماخطته يده.

ثم نقل في ص١١٣ ماجرى كذلك بين ابن زياد وزينب، نقل هذه حتى منتصف ص١١٤، وقد رأيت المؤلف لم يحرر النقل فيسلم من النقل المجرد، وقد كان يمكنه نقده ولو عن طريق العقل أو التذوق، لكنه سار يستشهد ويؤكد ويغالي في هذا كله وماعلم أنه يسير باتجاه غير الاتجاه الذي يريد، لأنني أحسبه لوعلم بطلان هذه الأسانيد لما خط يراعه على طرسه ماخط.

ثم في ص١١٤/ ١١٥/ ١١٦ استطرد ناقلاً دون أن يعالج مانقله ولو بإبداء الرأي، وهذا أمر في غاية الخطورة إذ يقضي أن المطلعين على كتابه هذا يأخذون به، وقد يبنون عليه مايبنون من آراء ونتائج تبقى مع الأيام وبهذا تستمر روايات الكذب في الأخبار والقصص والسير والحكايات، وقد تجعل أمثال هذه الكتب أصلاً يعاد إليه فيما حصل في تلك الأحايين ويحصل من جراء ذلك ترك أو نسيان.

وجاء في ص٤٨ قال:

[وقد يكون عبد الله بن حنظلة مبالغاً في المذمة حين قال فيما نسب إليه: والله ماخرجنا مع يزيد حتى خفنا أن نرمى بالحجارة من السماء أن رجلاً ينكح الأمهات والبنات والأخوات، ويشرب الخمر ويدع الصلاة والله لولم يكن معي أحد من الناس لأبليت الله فيه بلاءً حسناً].

فالمؤلف هنا جاء بماقد يبعده عن اللوم، فالأولى مماجاء به قوله «فيما

نسب إليه»، وليته سار على مثل هذا خاصة عند حديثه مماينقل عن معاوية / وعمرو/ والمغيرة، وماجاء به عن / عبد الله بن حنظلة لم يثبت أنه قاله، ونفس صيغة الكلام يدل على سفه القائل وخبث نفسه وغلوه في المذهبية، فلم ينقله أحد من الثقات، وسنده باطل، والمؤلف كأنه يوافق مثل هذا الكلام في بعض جزئياته حينما قال(سامحني الله واياه):

[ولكن الروايات لم تجمع على شيء كإجماعها على إدمانه الخمر وشغفه باللذات وتوانيه عن العظائم].

ماهي هذه الروايات؟ من هو راويها؟ من هم الذين أجمعوا؟

لاجرم سقط الجمل فكثر آكلوه مابين / ثعلب، وضبع، ورخمة، وغراب لم يأكل معهم أسد ولاصقر ولانسر ولاذئب ولانمر، لأنا حينما قربنا جداً من الجمل وسلطنا المنظار المكبر لم نجد إلا البغاث من طير وحيوان ومثل هذه حدث ولاحرج.

فليت المؤلف تورع أو شكك أو سأل، لكنه جارى فقاده هذا إلى الحكم بأنه بعيد عن أصول الإثبات المادية، وماحدث من يزيد له أو عليه مدون بقضه وقضيضه منه أو عنه بأسانيد علمية.

فلماذا أذهب إلى سمك المستنقعات والنهر والبحر قريبان إلا لفقدان سنارة طويلة محكمة وشبكة قوية كبيرة.

ويستطرد في ص٤٩ بمالم يُنزل الله به من سلطان فهو يقول:

[فلما سير أبوه جيش سفيان بن عوف إلى القسطنطينية لغزو الروم ودفاعاً عن بلاد الإسلام ـ أو بلاد الدولة الأموية ـ [هكذا] تثاقل

وتمارض حتى رحل الجيش وشاع بعد ذلك أنه امتحن في طريقه ببلاء المرض والجوع، فقال يزيد:

مـــــاأن أبـــــالي بمالاقـــت جموعهم
بــالقـــرِّ والحـــرّ مـــن حمى ومن موم[1]

إذا إتكـــــأت عـــلى الأنمــاط مرتفقاً
بـــــدير مـــــران عنـــدي أم كـلثوم

فأقسم أبوه حين بلغه هذان البيتان ليلحقن بالجيش ليدرأ عنه عار النكول والشماتة بجيش المسلمين بعد شيوع مقاله في جلواته]

فهذه شنيعة جداً من المؤلف أن ينقل ويوجه أيضاً بمالاقد ينجيه غداً ولقد كان بإمكانه أن يتريث ويطمئن ثم يحرر هذه الرواية مالها وماعليها، أو يسأل ذوي الاختصاص عن سند هذه الرواية، ومن هو سبب روايتها، وسوف يتضح له ماخفي عليه.

أما مسير / سفيان بن عوف إلى غزو وفتح القسطنطينية فصحيح.

وأما ماجاء عن يزيد فلم يدونه من الأثبات أحد يُعتبر به، وحتى لوكان في السند رجل صدوق لقلنا السند حسناً وهو من أقسام الضعيف لكنه يقبل في مثل هذه الحالة لعدم تعلقه بحكم شرعي ديني أو دنيوي، لكن السند أصلاً ليس بذاك.

وجاء بعد كلام طويل في ص٥٠ لم يقم على ناهض جاء قوله: [فقد شاءت عجائب التاريخ] وقد سبق نقد وتوجيه مثل هذه العبارات

(١) الموم هو أشد الجدري بضم الميم وسكون الواو

بمابيناه من خللها ومصادمتها للتوحيد / فتنبه.

وجاء بطامة لعله لم يسبقه إلا غلاة أهل البدع الضالة يقول:

[ولهذا شك بعض الناس في إسلام ذلك الجيل من الأمويين، وهو شك لانرتضيه من وجهة الدلائل التاريخية المتفق عليها، فقد يخطر لنا الشك في صدق دين أبي سفيان لأن أخباره في الاسلام تحتمل التأويل]

ويقول ولايدري والله مايقول:

[وليس بيسير علينا أن نفهم كيف ينشأ معاوية الثاني على تلك التقوى وذلك الصلاح وهو ناشيء في بيت مدخول الإسلام يتصارع أهله أحياناً بماينم على الكفر به أو التردد فيه]

قلت: أجمعت الأمة كلها من أهل التقى والعدل والعلم على صدق إسلام أبي سفيان وأنه جاهد وذهبت عيناه في سبيل الله مرتين، وأنه صدق في جهاده وأبلى بلاءً حسناً، وكان من أخيار هذه الأمة صلاةً وصياماً وحجاً وزكاةً ورحماً، وأنه دفع رجلين عظيمين لهذا الدين / دفع معاوية، ويزيد بن أبي سفيان، وحرمة أبي سفيان محاطة بكبيرة من كبائر الذنوب لمن نال منه فكيف بمن يتردد في صدق إسلامه وهو دون ذلك. فتراجم الصحابة مدونة، وتراجم الرجال مدونة، وتراجم أهل القرن الأول مدونة، ونقد الرجال مدون، وليست كتراجم المؤرخين أوأهل السير، لكنها تراجم تقوم على فن عظيم من طول السبر، وطول النظر، ودقة صدق الأثر وسلامة النص من المعارض، فلم يعد إليها المؤلف، لكن ليته ماكتب ماكتب.

وبنو أمية أناس كغيرهم والكمال لله وحده سبحانه والعصمة لرسله

عليهم السلام، لكن التكفير مسألة خطيرة فتنبه لهذه وكن منها على بينة.

وجاء بنصين في ص٥١ الأول: عن الفرزدق ويكاد يكون متواتراً من حيث كثرة من يورده لامن حيث أصول وقواعد علم الحديث ومن: «قلوب الناس معك وسيوفهم مع بني أمية» إلخ، لم أقف حسب علمي على سند له صالح.

والثاني: مثله من حيث السند وهو عن مجمع بن عبيد العامري أنه قال للحسين «أماأشراف الناس فقد أعظمت رشوتهم وملئت غرائرهم فهم ألبّ واحد عليك، وأماسائر الناس بعدهم فإن قلوبهم تهوي إليك وسيوفهم غداً مشهورة عليك.]

ويعلق المؤلف على هذين النصين في هاتين الروايتين كأنه بحث سندهما وتوثق منهما أيماتوثق وأكدهما أيما تأكيد.

وهكذا يكون شأن كل من يحطب الآثار حطباً ويجمعها جمعاً، فيهوي بها لتكون ناراً كثيرة كبيرة القدر يراها من بُعد كأنها منارة راهب فيها، وفيه من الزيغ بقدر مافيها من الجهل والعبادة بالتقليد.

والمقصود إن عدم تحقيق السندو التوثق منه يجعل الآثار منتشرة متكاثرة بحيث تسود بمافيها من ضعف وبطلان ليعيش جيل أوجيلان أوثلاثة على صحة مثلها واعتقاده فيبنون عليها الأحكام والتقارير فيسود بهذا جهل علاجه صعب وبيانه يطول، لأن الناس قد رسخ في أذهانهم

مارسخ من الكذب والبطلان بحيث يجهلون من أويسفهون من يردهم إلى أصول منبع الماء العذب الفرات بدل المستنقعات ومافيها، تلك التي أصبحت أجسامهم لديها مناعة من أن تصاب بدسنتريا أوملاريا أوتيفوئيد أو تسمم الدم.

والمؤلف لما لم يحقق الأثرين بنى عليهما ماظنه الحق، وهذا ديدن غالبية القوم في مثل هذا الحين.

وان تعجب فعجب قولهم إن التاريخ يتساهل فيه، وهم هنا يقعون في شر مايقع فيه امرؤ يجهل ويجهل أنه يجهل وإلا فكم في التاريخ من آثار عن أحكام العبادات وأحكام المعاملات.

ثم كرر لمز عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة في ص٥٢ وهو لمز أظهره المؤلف من خلال أمرين:

الأول: بحث النوايا.

الثاني: آثار ساقطة. وكلاهما شر.

ولعل المؤلف لوأدرك من يكون عمرو بن العاص والمغيرة، ومالهما من حرمة ومنزلة ماكتب هذا لاتلميحاً ولاتصريحاً، نعم هو يدرك أنهما صحابة لكنه يجهل أمرين:

الأول: ماورد في عظم جرم من نال الصحابة، وأن هذا من كبائر الذنوب كما في أكثر من نص صحيح.

الثاني: براءة الذمة للمتهم حتى تثبت إدانته بدليل مادي صحيح لايقبل التأويل.

ولو سار أهل التحقيق والعلماء والمؤرخون وصناع الأدب والمقالة على هذين الأمرين ماكتب أحد شيئاً ينال من صحابي واحد، فكيف بمن ينال من هذا وذاك وكأنه يبحث حياة شخصية عادية مهما كانت هذه الشخصية بجانب هؤلاء الغر الميامين.

ثم في ص٥٣: نخس عمر بن سعد بن أبي وقاص دون تحقيق لماله أو عليه، حتى وإن كان أقل درجة بكثير من الصحابة، لكن العقل يقضي باستخلاص القصد وأنه أمر مهم للحكم على الشخص من خلال نص صحيح لايخور ولايحور.

ثم في ص٥٩: ركز على كتاب شعوبي ليأخذ منه حكماً من الأحكام المدنية لعبد الله بن الزبير وجعل المؤرخين عمدة، وماكان لكثير منهم أن يكونوا كذلك يقول:

[ويزعم كثير من المؤرخين أن ابن الزبير كان متهم النصيحة للحسين، ومن هؤلاء المؤرخين أبوالفرج الأصبهاني] هكذا(فالأغاني) عمدة كبيرة لنقل ماجرى بين الصحابة وماحصل لهم وبينهم، لاجرم، فهذا يعني في حساب موازين العقول الراشدة سقوط المعادلة برمتها، إذا لم يعول على كتب الثقات ككتب: ابن عبد البر /وابن حجر/وابن سعد/والذهبي/ وابن كثير/ والدمشقي الصالحي/ وابن هشام/ وخليفة بن خياط، وترك مثل هذه الكتب بجانب /شرح الكتب الستة/ ونظر المعاجم الحديثية يعني ظلم النفس وتحمل وزر من يسيرون على مانقل، وكان من ذوي الجهل والأهواء والكاذبين من الرواة، وهذه جريرة كبيرة ولاكلام.

ومن ص٥٩ حتى ص٧٠ عرض لخروج الحسين من مكة، وماجرى من حروب وشك وعزل وقتل ويقين، كل هذا والمؤلف ينقل مختصراً ومسلماً لما نقل دون توجيه في حالٍ ماتحتاج إلى توجيه، وهنا وبسبب النقل السردي يحصل الخطأ لأربعة أمور:

الأول: الخلط بين الضعيف والموضوع والصحيح.

الثاني: تهويل الحاصل.

الثالث: الخلط في الأسماء والمواقع.

الرابق: متابعة ماهو مدون على الخطأ.

ومانقله المؤلف نقله على حاله مع تغيير اقتضاه الاختصار وطبيعة المطروح عن الحسين ويزيد، فوقع في الخطأ من حيث أراد الصواب، والتحقيق في هذا كان يغنيه عن كل ماذكره لوعاد إلى ثوابت المدون عند الثقات. لكنه لم يفعل لأسباب بينتها من قبل تلك الأسباب توجب ذوي الألباب نظرها والأخذ بها حتى تدون الآثار من أصولها وتدون الحوادث من كتبها مماكتبه أهلها الثقات وحتى يقدم المرء عقله للناس بلباس الأمانة والتحري والنزاهة وبلباس الشعور بالمسؤولية عمايكتبه من نصوص وروايات وأخبار.

كتاب: مطلع النور أو طوالع البعثة المحمدية:

مقدمات البعثة النبوية مجملة في صحيح السنة، فهي مدونة هناك بسندها الصحيح، وقد نظرها جملة من المؤرخين وأهل الأخبار لكنهم نظروها نظر العجول المستعجل فلم يلتفت كثير منهم إلى السند وحقيقة أمر الجرح والتعديل، من أجل ذلك وقع جلهم في خطأ التلقي للأخبار وخطأ النقل كذلك، فخلف خلوف بعدهم أضعف منهم بكثير في أمر الأسانيد وحال الرواة وحقيقة المتون فزلوا الزلل ومالوا كل الميل فاختلط في كتبهم الكذب والمنكر والشاذ شذوذاً لاتقبل معه رواية، وساروا على هذا، وتمسك بماذكروه قوم آخرون فنشأ حينئذ الجهل بالسنة والخطأ في النقل، ثم تلا هذا وذاك الجزم في النتائج والقطع في الأحكام والقليل منهم ذو نية سيئة، وهؤلاء تعرفهم في لحن القول والصيد في ماء ضحل كدر كريه مكروه، ومايوم حليمة بسر وماخافية إلا ظهرت.

في ص٣ من كتابه[مطلع النور أو طوالع البعثة المحمدية] الصادر من: دار النهضة مصر للطبع والنشر. الفجالة القاهرة قال: [مقدمة المقدمات] ثم قال: [مقدمات تتحقق بها قوانين الطبيعة ومقدمات تتحقق بها عناية الله].

لكن قبل مراجعة هذا الكلام فإن الحال تدعو لمناقشة العنوان الذي لعل المؤلف لم يقصده.

فقوله مطلع النور لاغبار عليه، لكن: طوالع البعثة المحمدية هذا فيه نظر فالبعثة نبوية فهي مرتبطة بهذا ارتباط الوحي بها سواء بسواء،

نعم النبي محمد ﷺ نبي ورسول بعثه الله تعالى إلى الإنس والجن إلى قيام الساعة ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ قُل لَّآ أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾ ﴾ يعني بالوحي و ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ يعني رسولاً إلى الخليقة جمعاً.

لكن البعثة المحمدية أوالدعوة المحمدية أوالرسالة المحمدية فهذا مالايقوم، وشر مايقوله الخصوم [نبي العرب] ومن يلف الكلام لفاً لينحرج إذا سُئل أو تم النقاش يقول [النبي العربي] يقوله بعضهم بخبث وبعضهم بغباوة وآخرون يريدونها عصبية مادرى الكل أنه نبي ورسول خليل صادق أمين أرسله الله تعالى من العرب إليهم والخلق جميعاً.

ومثل هذا يحتاج إلى بسط يطول، فقول المصنف [قوانين الطبيعة] لعله يريد بها الفطرة واستجابتها للرسالة بعد تلك المقدمات.

وقوله في ص٤: [كيف نشأت ديانة الإنسانية] إن قصد البوذية والبهائية والسيخية والحلولية والهندوكية وكافة أديان الإنسان الوثنية، فقائم لكن مثل هذه لاتسمى أدياناً لكنها تسمى معتقدات.

وإن قصد الأديان الإسلامية، فيقوم، لأن دين الرسل عليهم السلام واحد وإن اختلفت الشرائع بينهم في أمر العبادات.

لكن لاينهض قوله: [ديانة الإنسانية] ثم كرر [البعثة المحمدية] ببالغ من العاطفة المحمودة وتكراره لها جاءه مماقرأه من موروث غربي سقيم لايقوم.

وجاء في ص٧ من فصل [الطوالع والنبوءات] بعد أن تحدث عن آيات الله في الكون المنظور:

[ولأنها على هذا مفتوحة الصفحات لكل ناظر ومتأمل يعمل بفريضة الإسلام]

وهذا منه غير قائم فالمسلم وغير المسلم كلاهما ينظر في آيات الله الكونية المنظورة، فالمسلم يزداد بتفكيره إيماناً وغير المسلم يجحد مايراه ويرد عقله الباطن إلى عقله الظاهر «اللاشعور والشعور» فيرد إقرار الفطرة ونداءاتها ووخزها بين حين وحين.

قال سبحانه﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾

وقال تعالى ﴿ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾ ﴾ وغير ذلك مماورد في كتاب الله الكريم من تقرير لحال الكفار النفسية والعقلية وأنهم مقرون بهذه الآيات مؤمنون بها معترفون بخالقها ومدبرها، لكنهم لأسباب ماكثيرة يغالطون أنفسهم ويهملون وحي الفطرة الداخلي عند كل إشارة حية لردهم إلى حقيقة الكون المنظور وخالقه ومدبره، فيردون الوحي ويهملون التفكير المنطقي المتجرد الأمين، ولهذا جاء في صحيح مسلم: «خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين» وورد: «مامن مولود إلا ويولد على الفطرة» فلا يقتصر التفكير في هذا الكون العظيم البديع على المسلم فقط.

وجاء في ص٨ قال: [وعقيدتنا في تلك عقيدة الإمام الغزالي رضي الله عنه حيث قال غير مرة:

(إن الحوادث تجري عند حصول الأسباب، ولاتجري بحصول تلك الأسباب، فليست خصائص المادة من فعلها ولاإرادتها ولكن المادة وخصائصها جميعاً من فعل الحكمة الإلهية التي تسخر كل شيء بمقدار)]

مانسبه المؤلف هنا لأبي حامد جيد، لولا مافيه من قوله(من فعل الحكمة الإلهية)]. فالله سبحانه حكيم خبير مدبر خالق سميع بصير عليم مالك كل شيء ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ .

لكن الصفة والاسم لافعل لهما مجرد عن الموصوف والمسمى، فإن حصل هذا فهو خطأ في فهم حقيقة التوحيد.

أو جاء بسبب فهم صوفي ماهل، فلاتنسب الأفعال إلا إلى الفاعل الذي هو الله سبحانه وتعالى أوبصفته مقرونة به كماجاء في الدعاء المأثور «اللهم برحمتك استغيث.....»

وهكذا (فالحكمة الإلهية) لاتفعل ولاتدبر، لكنه فعل وتدبير الحكيم الخبير، فالحكمة وضع الشيء في موضعه، وتلك صفة لموصوف فينسب الفعل إلى الموصوف لاإلى الصفة.

وزل إذ قال في ص٩:

[ولأي عمل من أعمال الحياة ترشحه كل هاتيك المقدمات والتوفيقات]. يقصد النبي ﷺ، فهنا نسب الفعل السابق على حال متأخرة وجعل للمقدمات والتوفيقات فعلاً مؤثراً وليس كذلك ولايدخل هذا في باب الكناية من وجوه كثيرة.

ويقرر هنا بكلام جيد فيه ناحية علمية حسنة فيما يتعلق بالمؤرخين ومايروونه من أخبار فيها وفيها وليته إذ عرف هذا عمل به فعاد إلى

أصول الروايات الصحيحة.

قال في ص٩:

[وقلنا عن بشائر الرسالة المحمدية إن المؤرخين يجهدون أقلامهم غاية الجهد في استقصاء بشائر الرسالة المحمدية يسردون ماأكده الرواة منها ومالم يؤكدوه وماقبله الثقات منها ومالم يقبلوه].

فالمؤرخون يسردون الحق والباطل، الطيب والخبيث، الخير والشر، الضياء والظلام، وأسوأ من هذا ذلك المؤرخ وناقل الآثار اللذان ينقلان الكذب والخبث وهما يعلمانه، ثم يأتي من بعدهما من يأخذ بماكتباه فيسرده سرداً ويأخذه أخذاً ويصر عليه إصراراً. فقول المؤلف: [وماقبله الثقات ومالم يقبلوه] جملة ليس أحسن منها هنا ليس أحسن منها على كل حال، وفي كل حال، فلم يقتصر كتبة التاريخ والأخبار على ماقبله الثقات وطرح مالم يقبلوه، وكتب الثقات مدونة مشهورة متداولة وكنت قد رسمتها من قبل هذا، ولست أظن مع انفتاح المسلمين اليوم على العلوم وآثار السلف الثقات، ولست أظن اليوم أن العذر له مكان ما وهو ينقل الضعيف، والموضوع، والمنكر، والمعلق، والمرسل، والمنقطع بمالاينهض معه نص مرقوم، لست أظن مع هذه اليقظة العلمية أن يعذر أحدما يترك كلام الثقات عن آثار النبي ﷺ وصحابته وكبار التابعين، لست أعذر أحداً يترك نقل الأئمة الثقات من مثل:

البخاري ومسلم وابن خزيمة أبي داود والنسائي الترمذي وابن ماجة ـــ في الجملة وعبد ربه حميد والمصنف لعبد الرزاق ـــ في الجملة وصحيح ابن حبان ـــ في الجملة ومعاجم الطبراني ـــ في االجملة ومسند أحمد ـــ

في الجملة وسنن الدارمي والمصنف لابن أبي شيبة. . . في الجملة ومسند مسدد بن مسرهد أو / جامع الأصول/ لابن الأثير أو / زاد المعاد/ لابن قيم الجوزية أو / مختصر الزاد/ لمحمد بن عبد الوهاب أو / ماكتبه/ الصادق عرجون أو / تاريخ الطبراني ــ في الجملة أو / البداية والنهاية ــ في الجملة / ومنهاج السنة لابن تيمية/ مهم جداً

وورد في ص١٢ كلام نقله من / عبد الحق فدياتي من كتابه: (محمد ﷺ في الأسفار الدينية العالمية) ومع أن المؤلف ذو اطلاع جيد على ثقافات عديدة إلاأنه لم يناقش حقيقة ماورد في هذا الكتاب مناقشة علمية لكنه بسطه بنقله عنه، وذهب يحلل بعض ماورد فيه تحليلاً أدبياً وماكان هذا مكانه.

ومثالاً على هذا جاء نقله:

[أحمد تلقى الشريعة من ربه وهي مملؤة بالحكمة وقد قبست منه النور كمايقبس من الشمس].

ومثالاً لايغني عن كل ماورد يقول المؤلف في ص٢٣:

[ثم تتم نبوءات العهد القديم بنبوءات العهد الجديد ويستشهد جماعة الأحمدية بالاصحاح الحادي والعشرين من / إنجيل متى/ حيث يقول السيد المسيح: «اسمعوا مثلاً آخر كان إنسان رب بيت غرس كرماً وأحاطه بسياج، وحفر فيها معصرة، وبنى برجاً وسلمه إلى الكرامين وسافر، ولماقرب وقت الإثمار أرسل عبيده إلى الكرامين ليأخذ ثماره فأخذ الكرامون عبيده وجلدوا بعضاً وقتلوا بعضاً ورجموا بعضاً ثم أرسل إليه ابنه أخيراً قائلاً إنهم يهابون ابني.» . .].

فمن المعلوم أنه منذ عام رفع النبي عيسى ﷺ منذ رفعه إلى السماء حتى هذا الحين والإنجيل يخضع لزيادات ونقص، وقد تدخل عباد النصارى وكبار القساوسة في تغيير أصول الانجيل نفسه، وقد مر خلال مئة عام منذ رفعه عليه السلام مر الانجيل على أربع تغييرات:

مثل إضافة الابن، مثل إضافة الإبادة، ومثل محو ماورد من كبار المعاصي والتحذير منها في العهد القديم، وقد تطورت الدراسات العلمية الدقيقة عن النصرانية وكتبها ونحلها وعباداتها. تطورت جداً وبين كثير من الدارسين حقيقة ماهي عليه خاصة من الذين أسلموا وكانوا من كبار(رهبان النصارى) وظهرت بحوث علمية مطبوعة لاينكر النصارى منزلة وقيمة مؤلفيها بحالٍ ما.

فكان على المؤلف أن يمر على مثل هذا ويدون موضع الاستشهاد على نبوة محمد ﷺ.

وقد أحسن المؤلف صنعاً فيما بين ص٢٩ حتى ص٣٢ وهو يناقش حقيقة ماورد عند الأحمدية وماذهبوا إليه من تفسيرات اعتمدت على مالاأصل له، فكان ماذهبوا إليه لايسمن ولايغني من جوع.

وجاء في ص٣٣ بعنوان دعاة [الأحوال العالمية قبل الدعوة المحمدية]. جاء الكلام يبدو للذي يجهل المؤلف بأنه خالي الوفاض لماوصف به أهل الجاهلية بوصف يوحي أنه لم يقرأ ماكانت الجاهلية عليه من فساد في الاعتقاد والأخلاق ومن التردي في العصبية، وكأنه لم يقرأ قوله تعالى ﴿ وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٢٢﴾﴾ ولاقوله تعالى ﴿ وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ

سُئِلَتۡ ﴿٨﴾ بِأَيِّ ذَنۢبٖ قُتِلَتۡ ﴿٩﴾﴾ ولاقوله تعالى ﴿وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ﴿٣٣﴾﴾

هذا قليل من كثير مماكان في الجاهلية فلو أنه عول مثلاً على تفسير ابن كثير لوجد الجاهلية في حال فساد وسوء، وماذا يرجى من قوم يؤمنون بالله ولايوحدوه توحيداً صحيحاً واعياً مدركاً مسؤلاً توحيد الألوهية، وقد كان بإمكان أهل الجاهلية توحيد الله وعبادته على دين عيسى عليه السلام ليتحرروا من العصبية والسوء في القول والعمل فالمؤلف يقول:

[فلم يكن للعالم كله في تلك الفترة حالة لاتوصف بالسوء، ولايقال فيها بالإجمال أنها حالة فساد وانحلال].

و: [فلاحالة للعلم ولاللسياسة ولاللأخلاق ولا للمرافق العامة لاتوصف بتلك الصفة ولا تغلب فيها السيئات كل الغلب على الحسنات].

نعم كان عند بعض أهل الجاهلية عادات حسنة مثل النجدة وإكرام الضيف وإغاثة الملهوف ونصرة الضعيف لكنها تذهب بجانب اختلاط الأنساب وتخصيص بيوت «للبغايا» كماجاء عن عائشة رضي الله عنها، وتسقط هذه كلها بالعصبية وطلب الغلبة للحياة، وتسقط على حد قول عمرو بن كلثوم:

وأحـــيـــانـــاً عـــلى بـــكر أخينا
إذا لـــم نـــجـــد إلا أخـــانـــا

ومثل هذا البيت كثير يصور حالات متعددة من البغي في ذلك الحين.

ثم في ص٣٤ قال مكرراً أخطاءً يقع فيها بسبب ضعف الخلفية يقول:

[ونبدأ بالأديان الكبرى التي شاعت في العالم المعمور قبيل الدعوة المحمدية وهي على حسب قدمها المجوسية واليهودية والمسيحية].

فالدعوة ليست محمدية إلاعند بعض فرق المعتزلة والعقلانية الذين يجعلون العقل مصدر المعرفة الأول، لكنها الدعوة الإسلامية إلى عبادة الله سبحانه وتعالى وحده دون سواه وكلمة «الدعوة المحمدية» تجدها كثيراً في كتابات المعاصرين.

وأماقوله «والمسيحية» فهذه كلمة لم تطلق على القوم إلافي وقت متأخر، ويراد بها أنهم مسيحيون تبعاً لعبد الله ورسوله عيسى عليه السلام وليس كذلك، فهم(نصارى) على وصف لهم مرسوم معلوم، فقد وصفهم الله سبحانه وتعالى بهذا دون سواه، ومع أن لفظة مسيحي باطلة شرعاً وعقلاً وواقعاً إلاأنها هي المنتشرة لاتلوي على شيء.

وكأن كثيراً من الباحثين والكتاب المسلمين لايقرؤن القرآن بتدبر عميق يدركون به دلالة القول فيه على الأحكام بلازم الأخذ بها.

أما(المجوس) فقد وقع الاختلاف حولهم ففريق قال لهم شبهة كتاب، وآخرون قالوا كلا.

وعلى أساس هذا فهناك من يرى أخذ الجزية وهناك من لايرى ذلك،

وهذا مدون في تفسير سورة «الحج» في المطولات، كماأن أمهات كتب الأحكام ذكرت هذا بطول نظر، فليت المؤلف لمح إليه على الأقل لسلم من قطع الأحكام وتقرير الكلام، ويكاد وصفه للمجوسية في ص٣٤/ ٣٥/ ٣٦ يقرب من الحقيقة لولا تعميمه بأنهم أهل توحيد، إذ لم يحرر هذا القول من العموميات.

وجاء في ص٤١ قال المصنف:

[وأن لقيط بن زرارة كماجاء في ابن الأثير تزوج ابنته دختنوس وسماها بهذا الإسم الفارسي ومات عنها فقال وهو يجود بنفسه:

يـالـيـت شـعري عنـك دختـنـوس

إذا أتـاهـا الخـبر المرمـوس

أتحـلق القـون أو تـمـيـس

لا، بـل تـميس إنها عروس].

قلت: هذا خبر من الأخبار يقبل الصدق والكذب، لكن السند الحامل لهذه الرواية ليس بذاك.

وفي ص٤٤/ ٤٥ قال:

[ولكن الخلاف في تاريخ دخول اليهودية تلك البلاد ووسيلة دخولها لأن المعهود من بني إسرائيل المتأخرين أنهم كانوا لايدعون أحداً إلى دخول دينهم لإيثارهم أنفسهم بوعد إبراهيم الخليل ﷺ وحصر هذا الوعد في ذرية إسحاق بن يعقوب]

لاجدل أن المتأخرين من اليهود اندس فيهم ثلاثة أنواع من الناس

١ـ المشردون من أهل الوثنية ونتج عن هذا «الماسونية»

٢ـ بعض الصابئة والمجوس ونتج عن هذا «الماسونية الحديثة»

٣ـ شذاذ وصعاليك الأفاق ونتج عن هذا يهود العرب

لكن المهم في هذا كله هو أن المؤلف فيماذكر اليهود المتأخرين وذكر وعد إبراهيم ﷺ لم يناقش هذه المسألة عقدياً، ولاواقعياً، ولاتاريخياً، ولاعقلاً، فابراهيم عليه السلام ليس مَن اليهود ولامن النصارى في شيء، لكن اليهود يقولون هذا بهتاناً وزوراً ليجعلوا لدينهم صبغة العلو والقدم ولكي يبرهنوا من خلال هذا سيادة اليهودية على العالم مادام إبراهيم أبا الأنبياء وعدهم، وحينما دخلت الماسونية من خلال النصرانية ثم تركزت في اليهودية قووا هذا الأمر من أجل هذا تجد الماسونية الحديثة فيها يهود ونصارى ومجوس وصابئة.

وليس هذا مجال بحث غاية الماسونية لكن غاب عن المؤلف قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾ ﴾.

لأن اليهود أهل شرك بقولهم: عزير ابن الله، والنصارى كذلك بقولهم: (المسيح ابن الله).

ولو رجع المؤلف إلى أقرب تفسير عن قوله تعالى ﴿ مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ وإلى ماورد في سورة البقرة حول دعوى اليهود، لو رجع إلى هذا لتبين له الحق هناك لكنه اعتمد على دراسات

المؤرخين فأثبت ماأثبت، ويكفي أن تعرف أنه ينقل من كل من:

١ـ إسرائيل ولغنسون.

٢ـ شيركان.

٣ـ أوليري.

وهؤلاء بجانب النصراني قسطنطين زريق وجرجي زيدان ذوو نشاط بارز في الفلسفة والتاريخ والأدب ولهذا وقع المؤلف فيما وقع فيه، ووصف طبيعة يهود من خلال ص٤٨/٤٩/٥٠/٥١ بما يقرب من الحقيقة.

وجاء في ٥٨/٥٩ برأي /ل سنكرتسديل/ حول شبهات الناقدين للقرآن.

ثم أورد ماجرى بين فاطمة رضي الله عنها وبين بنت امريء القيس حول بعض الأبيات الشعرية ثم قال بعد ذلك: [ومع أنه يمكن أن تكون هذه الرواية كاذبة] ثم علل.

وهذا من المؤلف موقف جيد لكنه متردد في النفي فقوله [ومع أنه يمكن] تردد لامحل له من الوجوه حسب علمي سنداً ومتناً. وتردده هذا يعود إلى صدق إحساسه لكن عدم عودته إلى كتب الثقات من أهل الحديث جعله لم يقطع.

وينقل المؤلف كلام / سنكلر تسديل/ وفيه خبث بالغ الخطورة قد يمر الالمعة مرور الماء يغطي القاذورات فيشرب منه فيهلك يقول: [فاذا ثبت أن هذه الأبيات هي لأمرىء القيس حقيقة فحينئذ بصعب على

المسلم توضيح كيفية ورودها في القرآن] إلخ.

فهذا كلام استغل فيه «سنكلر» التشكك بالقرآن عن طريق البحث العلمي المزعوم ليوهم السذج بحقيقة مايهدف إليه، بل ذهب «سنكلر» إلى العمق بحيث يوحي إيحاءً نفسياً أنه يبحث للحقيقة حتى يكون أثره أبلغ في نفوس الرعاع السطحيين الذين لم يطلع واحد منهم على تفسير الامام القرطبي أو تفسير الشنقيطي «أضواء البيان» أو تفسير «ابن سعدي» ومثل هذا الباحث يصطاد كثيراً من الناس عن طريق مثل هذه الأساليب التي توحي بالسؤال ولاجواب، لكنه التشكيك من هنا وهناك، وقد جرت عادة القوم من قديم الزمان للسير في عدة طرق متباينة فيما بينها البين حتى يتم الاصطياد من خلال طرق كثيرة منها: السنارة / والشبكة/ والقبض الناجي / والحيلة من خلال حوض/ والرصاص المخدر لكبار السمك، وهم جملة من جملة القلم وقعوا في غسيل المخ، والذين يطالعون بتمعن شديد العمق كتاب «بروتوكولات حكماء صهيون» يجد عجباً كثيراً من الدرس والبحث للاصطياد من خلال نواح كثيرة من نواحي الحياة، حتى ليعجز المتأثر من الانفكاك مما جعل له ليسلك سبيل أدب الجنس، أو وجودية الإنسان، أو حداثة الأدب ومابعدها.. إلخ..

بل إن كثيراً ممن تم لهم الغسيل يُبرهن بأسلوب ثوري وبأسلوب نقدي حار أن الحياة تفهم ثقافتها وأدبها ونقدها وتاريخها من خلال فهمهم هم وهم لايدركون أويدركون أن سورتي «هود» وسورة «الحج» تقولان، بآي من الذكر الحكيم.

إذا إجتمع حسد وحقد، مع قوة ودهاء قوة مال أوجاه ودهاء من

أجل المعيشة والتصدر فهذا شر لأن المحسود قد يذهب ويحاك مايحاك من حوله من سوء قولاً أوعملاً، ويتبين بعد حين براءة المحسود فيندم من ضره حساً أومعنى لكن قد يكون بعد فوات الأوان، أماالحاسد فيبتهج لأنه أوقع به بصورة بل بصور.

والمستشرقون من أعداء هذا الدين يكيدون ويمكرون، ويجدون ليل نهار، ويستغلون غيرهم من بني جنسهم ومن جنس المنتسبين لدين الإسلام ممن يتكلم لغة القرآن.

ومايبرح الخصوم في كل حين من الأحيان إلاويلجون أبواباً متعددة لضرب مبدأ التوحيد بالصميم مستغلين الأدب والعلم الشرعي والنقد والشعر، ومستغلين عامة أبواب الثقافة لغمز ولمز هذا الدين لكن حسب طرق غاية في الدهاء، إلاأنه دهاء يكشفه أرباب العقول العظيمة.

ومثال على هذا ماناقشه المؤلف بحذق جيد يقول في ص٦١/ ٦٢.

[أما المستحيل أو شبه المستحيل فهو تزوير أدب كامل ينسب إلى الجاهلية ويصطبغ في جملته بالصبغة التي تشمله على تباين القائلين والشعراء، فاذا جمعنا المنسوب إلى الجاهلية، كله في ديوان واحد، فمن المستحيل أو شبيه المستحيل أن تجمع ديواناً يماثله من كلام العباسيين أوكلام المتأخرين، وإذا قل الفارق بين الشعر الأموي الأول والشعر الجاهلي، فتلك آية على صحة العلامات التي تميز الشعر الجاهلي وعلى صحة القرابة بينه وبين الشعر الذي لم يفترق عنه افتراقاً بعيداً بزمانه وثقافة قائليه وبيئاتهم في المعيشة ومناسبات التعبير، فلايتشابه الشعر الجاهلي والشعر المخضرم، ولم يكن بينهما ميزان مشترك، مع انتمائه إلى

عشرات الشعراء الجاهليين والمخضرمين].

ثم هو يبرهن فيقول:

[إن الملامح الشخصية التي تميز بين الفرزدق والأخطل وجرير لم يكن لها ثبوت أوضح وأقوى من ثبوت الفوارق التي تميز بين امرىء القيس وعمرو بن كلثوم وزهير، فمن يرى أن خلق دواوين الفرزدق والأخطل وجرير في وسع راوية واحد فقد سهل عليه أن ينسب شعر الجاهليين جميعاً، لاسند له ولاسابقة من مثله في آداب الأمم ولايغيب له من الذوق الأدبي غير النبو والاستغراب].

ثم يدلل فيقول

[وربما كان «سنكلر تسديل» الذي مثلنا به لجهل المستشرقين باللغة والذوق الأدبي مثلاً صارفاً].

وسبب هذا كله كمافي كتاب «في الأدب الجاهلي» وماكتبه: سلامة موسى، وميخائيل نعيمة، وماكتبه من قبل / مارجيلوث وديكارت ليس الشعر الجاهلي ومسألة هل هو منحول أوغير منحول، فإن الشعر الجاهلي داخله ماداخله لكنه أصلي صحيح بمقوماته وشواهده واعتباراته وصيغه اللفظية ودلالته ومايحكيه، إن قصد القوم ومن دار مدارهم من الببغاوات هو التشكيك في القرآن نفسه ورد أخباره وقصصه ومارسمه عن العرب وسابق الأمم، ففي كتاب [الأدب الجاهلي] الطبعة الأولى، أنكر الكتاب صلة العرب بإبراهيم عليه السلام، ودار حول انتحال الشعر الجاهلي بأدلة رآها وحلل وعلل لكنه عجز أمام واقع من القطع، ورسم صورة فطرية عجز أن يسير على منهج علمي مستقر يدوم ومثله

من ذكرنا ومثل مارجليوث وديكارت كثير من خصوم وخصوم فليس القصد الشعر نفسه فإن ابن سلام ذكر شيئاً من هذا في كتابه: [طبقات الشعراء] وورود الانتحال وارد لكنه قليل جداً خرجه أئمة النقد وبينوه مثل قول عنترة:

لاتسقني ماء الحياة بذلةٍ
بل فاسقني بالعز ماء الحنظلِ
ماء الحياة بذلة كجهنم
وجهنم بالعز أطيب منزلِ

فبينوا أن هذا الشعر ليس لعنترة لغرابته وسهولته، وسماجة ألفاظه ورداءة معناه، وخفته على العقول. وغيره كثير، لكنه قليل هازل مريض بجانب الشعر الجاهلي، فيتبين هنا أن المراد ضرب الإسلام بطرق فيها نذالة وخسة ووقاحة فجة، لايصعب على الحر الكريم أمرها من بين ماكتبه هؤلاء وأولئك.

ثم بين المؤلف غاية القوم ببيان يقوم على سوقه قيام إيمان المؤمن بخسة زنيم كريه مكروه يقول: [والمعهود في جماعة المستشرقين أن الكثيرين منهم يقرنون سوء الفهم وسوء النية لأنهم يخدمون سياسة المستعمرين أو سياسة المبشرين المحترفين].

ثم يقول:

[فغاية مايقصدون إليه من أمر اللغة أنهم يلتمسون الإسناد المعتمد عند أهلها فيأخذونها بالشك والتجريح، وأنهم يهدمون الدعائم القائمة ليستجيزوا بعد ذلك كل إدعاء يدعونه وكل إنكار ينكرونه من أصول اليقين والاطمئنان].

ويقول: [وتشكيكهم في أسانيد اللغة من هذا القبيل لايعدوه إلى مطلب بعيد عن مطالب الإحاطة والاستيعاب]. أهـ

وهذا منهم قضاء عاجز مريض، أحاطوه بتهويل الإنشائيات وثوابت الخزعبلات التي مشت على من لم يحط خبراً بحقائق اليقينات إنماهمه هامشية البحث ليكتب، بعد ذلك بأستاذية مريضة وانفصام بين فيما يكتبه عن هذا وذاك.

جاء في ص٦٥ قال المؤلف:

[وماوحدة أقوام متقاتلين متنازعين مأخوذين بعصبية الأجداد والعشائر إن لم تكن وحدة اللغة ووحدة الفخر بلسان مبين يتيهون به على العجم أجمعين]

المؤلف يهدف من كلامه هذا الخير، فقد كتبه بعاطفة ونشوة وافتخار، وحق له ذلك فالعرب معدن الإسلام مافي ذلك شك، وهم جزء من المسلمين، لكنه لم يحط خبراً بحقيقة التوحيد ومانزل من الحق، تصور أن اللغة والفخر هما قطبا الرحا لوحدة العرب وفخرهم ومجدهم، والمؤلف لايريد هذا لأنه نفاه بلسان المقال ولسان الحال بين حال وحال، والصواب أن اللغة موجودة قبل البعثة النبوية، والفخر موجود كذلك، فقد كان العرب يفخرون بها ويمجدونها ويتفننون بطرقها وطرحها، لكن الذي وحد العرب وجمعهم ورفعهم وقدمهم هو الإسلام، فبه يفخرون على غير المسلمين أجمعين والعرب ليسوا بشيء من غير الإسلام وإن ابتغوا العزة بغيره فهي الذلة، وإن صور القوميون ماصوروا وحدهم وأذهب عنهم الفخر بالآباء والأجداد وأذهب عنهم العصبية

ونهى عن الظلم والبغي والسوء ظاهره وباطنه، وأذهب عنهم الفخر بغير فخر الإسلام، وهذا أمر معلوم من حال القرآن والسنة الصحيحة بالضرورة، وقد توافرت النصوص في هذا وأجملته سورة «الحجرات» لكن مثل هذا يحتاج إلى أمور أربعة:

الأول/ فهم التوحيد الصحيح.

الثاني/ فهم حقيقة دعوة الرسول ﷺ.

الثالث/ الإحاطة بالنص الصحيح.

الرابع/ فهم حقيقة العصبية.

ولاشك أن من لايدرك لب الدعوة إلى التوحيد كمافي سورة / البقرة / النساء/ هود/ يوسف/ الأنبياء/ الحج/ الحجرات/ النصر/ الفاتحة/ وماورد من أحاديث لايتبين له حقيقة الإسلام وأنه هو عز وفخر كل مسلم.

إلا أن لازم الفهم حتى مع القراءة يجب معه سلامة الفهم من المعارض الطارد لأصل مادعا إليه القرآن، ونهضت به السنة على وفاق وكمال، وهذا أمر وهي حالة تحتاج إلى صفاء الذهن، وتحرر العقل، وحرية النظر العميق، ولايؤتىٰ هذا إلا الأمين المتجرد الواعي الصادق مع نفسه.

ثم كرر المؤلف ماأخذناه عليه في ص٦٧/ ٦٨/ ٦٩.

وورد في ص٧٢ قال: [والإسلام قد استصفى تاريخ العرب قبل دعوته فجمعه كله في الوحدة القومية].

وهذا من المؤلف إنماجاء إليه من أمرين:

الأول/ جهله بثوابت الدعوة الإسلامية.

الثاني/ فهمه للقومية بمعناها الضيق.

فالإسلام لم يرد جمع العرب ولاتاريخ العرب تحت القومية العربية الضيقة ثم بعد ذلك الانطلاق للدعوة إلى الإسلام بهم كلا لم يقصد الإسلام هذا، ولم يرده، نعم وحّد العرب وجمعهم مع من كان معهم من غيرهم على أساس الأمة الإسلامية والعرب جزء منهم، فالإسلام ليس للعرب لكن العرب بُعث النبي ﷺ منهم فكانوا هم الدعامة والقاعدة لاعلى أساس قومية عربية أو عصبية أو إقليمية.

وهذا الفهم الخاطىء والاتكاء على نصوص ضعيفة هو أقوى سبب لظهور القومية العربية لدى بعض المسلمين والدعوة إليها على هذا الأساس.

وآخر سورة الأنبياء قد بينت هذا كمابينه بياناً تاماً حديث [لافضل لعربي على أعجمي إلابالتقوى]. ولم يرد نص صحيح ثابت بخصوصية / اختصاص العرب/ بالفضل على غيرهم بعد الإسلام، إلابالسبب الموجب لهذا الفضل التقوى والعمل الصالح، وقد وردت آثار في / فضل العرب/ وتقدمهم على سواهم في هذا الدين، لكنني لم أقف على صحة سند هذه الآثار حسب علمي، كماأنها إن صح بعضها فهي مقيدة بماورد من نصوص صحيحة من سواسية المسلمين جميعاً، والآثار في هذا متوافرة.

أورد المؤلف في ص٧٦ كلاماً جيداً عن حالة النصرانية في بلاد العرب، وذلك بعد كلام طويل عنها في ص٧٣/ ٧٤/ ٧٥.

يقول: [وكان أكثر ماتنشأ هذه المناقشات عن القياصرة أنفسهم، ولاسيما القيصر قسطنطينوس فإنه إذا لم يقدر أن يميز بين صحيح الدين المسيحي «النصراني» وخرافات العجائز ربك الدين بكثير من المسائل الخلافية]

ثم قال: [هذا ماكان عليه حال النصرانية في بلاد هذه الأمة التي هي موضوع بحثنا، فلم تكن خيراً من ذلك، فكان في نصارى العرب قوم يعتقدون أن النفس تموت مع الجسد وتنشر معه في اليوم الآخر، وقيل إن أوريجانوس هو الذي دس فيهم هذا المذهب، وكم وكم من بدعة انتشرت في جزيرة العرب حتى لانقول نشأت فيها.

فمن ذلك: بدعة كان أصحابها يقولون: بألوهية العذراء ويعبدونها كأنما هي «الله» [تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً] ويقربون لها أقراصاً مضفورة من الرقاق يقال لها كليرس، وبها سمي أصحاب هذه البدعة كليرين، وفضلاً عن ذلك فقد اجتمع أيضاً في جزيرة العرب عدد وافر من الفرق المختلفة الأسماء لجأوا إليها هرباً من إضطهاد القياصرة]

ثم يقرر يقول: [فالحالة التي تمثلت بها النصرانية في جزيرة العرب لم تكن حالة هداية يحيط بها مذهب واحد صالح لتعليم من يتعلمه، بل كانت شيعاً سياسية ومذاهب متنازعة يتوقف العلم بالصالح منها على هدى الناظرين فيها وعلى ماعندهم من البصر الثاقب والبداهة المنزهة التي يعود إليها الفضل فيما تقبله وتأباه].

وهذا من المؤلف عين المراد، فلعله نظر طويلاً في الدين النصراني، إلاأنه كان يحس به وقد تعرض لها وأبان بطلانها بسبب التحريف أن

يشير إلى أمور خمسة مهمة:

الأول/ أن الرهبان بعد رفع المسيح عليه السلام علموا من خلال «الإنجيل» مبعث رسول آخر بشر به المسيح، فبدؤا يحرفون آي الإنجيل ويزيدون عليه بما يتفق مع أهوائهم الدنيوية الرئاسية، وظهر خلال مئة عام رهبان جدد غيروا كذلك.

الثاني/ وضع أناجيل أخرى مضافة بجانب الإنجيل، فيها تغيير بين للانجيل قبله خاصة العهود ومايلزم منها.

الثالث/ وضع كلام في الإنجيل تزلفاً لناظر أمرهم في حينه.

الرابع/ تدخل القياصرة واسغلال الأساقفة لخدمة الإنجيل لمايرمون ويذهبون إليه.

الخامس/ نشوء دعوة [سرية للغاية] مابين /٥٠١/ حتى /٣٥٠/ قبل الهجرة النبوية المباركة نشأت «الماسونية» وقد دخل فيها يهود ومجوس، وآخرون مرتزقة لكنهم التزموا بخطط وبطريقة الماسونية بالحركة السرية الخاصة باليد وبالرقم الخاص وسرية الاجتماعات، إلاأنه منذ ٩٥سنة من الآن وبعد اكتشاف حقيقة وأهداف الماسونية ورؤسائها. .وأتباعها وكتاباتهم ووثائقهم السرية جداً تخلى كثير من الأتباع حتى القياديين تخلوا عنها وأهملوا ماوصلهم من تهديدات وملاحقة وتشويه سمعة، ولم ينلهم أذى، وخلال سبعين سنة من الآن قلّ المحفل الماسوني فلايكاد يحضر المحفل الماسوني الأم إلانفر من الرؤساء لهم والمستفيدين من عملية الجاه والمال.

وقد وصف الله سبحانه وتعالى حال النصارى فقال: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم

مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ
وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَٱعْفُ
عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾ وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ
أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ
وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُوا۟
يَصْنَعُونَ ﴿١٤﴾﴾

وهناك آيات أخرى تبين حالهم مع الرسل عليهم ومع أنفسهم من أكل الربا والسحت والحيل والمكر والخديعة والحسد، وتبين نقضهم للعهد والتغيير تبعاً للهوى، وماذكره المؤلف هنا إنما هو بعض من كل عن حال النصارى.

وجاء في ص٨٣ من فصل: [النبوة المحمدية] قال المؤلف: [ومن قديم الزمان أيضاً وجد الكاهن «المختص» ووجد «الرائي» الملهم الذي يختاره.. الإله.. للنطق بلسانه والجهر بوعده ووعيده].

وهذا كلام قد حصل في الجاهلية ويحصل اليوم عند الوثنيين فإن كثيراً من الكهنة والسحرة تستعبدهم الشياطين فيقرب الكاهن والساحر القربات لمردة الجن، ويعبدونهم من دون الله تعالى، فكما وجد من يعبد الحجر والشمس والقمر، وجد من يعبد الجن ويتقربون إليهم بقربات شركية معلومة، وعبادة الوثنيين جاءت من قبل وثنيي الهند وفارس واليونان، ولهذا مثل المؤلف فقال: [وكان اليونان يسمون الرائي مانتي، ويسمون المعبر عنه أو المفسر لكلامه بروفيت].

وورد في ص٨٥ كلام دال على أن المؤلف لم يتوسع بالاطلاع على

كتب الشريعة الحقة، خاصة فيما يتعلق بالنبوات فهو يقول: [عرف الأقدمون من العرب والعبريين النبوة قبل بعثة موسى عليه السلام، ولكنها لم ترتفع بينهم إلى مكانها التي نعهدها اليوم دفعة واحدة].

وهذا يخالف ماجاء في قصة يوسف عليه السلام وهو قبل زمن موسى عليه السلام فإن أهل مصر كانوا يعرفون ذلك قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ ﴿٣٤﴾﴾

فهم قبل موسى يعرفون ذلك والنبوة عندهم مرتفعة قبل ذلك ويحسبون لها الحساب، ومن خلال الأسفار عن الرسل والنبوات كان أهل فلسطين ومصر والشام والعراق يعرفون ذلك.

لكن قول المؤلف: [فخلطوا بينها - أي النبوة - وبين الجنون كماخلطوا بينها وبين السحر والكهانة والتنجيم والشعر].

فهذا ليس بمستقيم فإن العرب ومن كان في جوارهم يعرفون النبوة على حقيقتها قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾

أي يجحدون نبوتك ورسالتك ظلماً وحسداً وبغياً وعصبية.

وقال سبحانه عن فرعون وقومه: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾﴾

فالأمم بعامة يعرفون النبوات لكنهم إلا القليل ممن يؤمن بحق

ووعي وإخلاص يجحدونها ويتجاهلونها وانظر سورة «نوح».

واقرأ بتمعن واسع كريم قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ المؤمنون ٤٤

ثم نقل بعض مايشاع عند اليونانيين وسواهم من الوثنيين عن مدعي النبوة والخلط بينها وبين من تتلبسهم الجان من الكهان والسحرة يقول:

[وغلبت عليهم في مبدأ الأمر عقيدة شائعة بذهول النبي وغيابه عن الوعي في جميع أيامه وفي الأيام التي يملكه فيها الوجد الالهي على الخصوص].

فتلبس الجن للكهنة وحي ووجد، وهذا جاءهم من سيطرة الصوفية الوثنية الهندية، وكأن المؤلف انتقد هذا.

ثم ينقل المؤلف كلاماً فيه من السخافة والتزييف مافيه وذلك في ص٨٦/ ٨٧ قال:

[أن يكون عند مجيئك.. .إلى المدينة أنك تصادف زمرة من الأنبياء نازلين من الأكمة وأمامهم / رباب/ ودف / وناي / وعود وهم يتنبأون فيحل عليك روح الرب فتتنبأ معهم وتتحول إلى رجل آخر]

كرر هذه السخافة وقد جهل أو تجاهل المزيف جلال النبوة وقدر الوحي وعظيم ثقل النبوة.

والذين يطالعون التوراة والأناجيل الأولى، ثم يطالعون الأخيرة خاصة في مكتبات ليون وايطاليا ولندن وباريس يجدون لعباً ظاهراً

وتحريفات وزيادات يصل بعضها إلى حد الخلاعة.

ومع أن اليهود والنصارى حرفوا كثيراً قبل بعثة النبي ﷺ إلاأن التحريف الأخير أوالتحريف بنية ظاهرة لمن يملك حس النقد النقي، وروح النزاهة الأمينة الواعية خاصة عند المقارنة.

ولعل التوراة والأناجيل لوبقيت هي هي لآمن رهبان وقساوسة كثيرون حتى مع وجود تلك التحريفات، ولكن ومع هذا بحمد الله تعالى لم يزل يسلم الكثير بين حين وحين مما يهدم حقيقة الزعم بعدم بطلان تحريف التوراة والإنجيل، وقد بين كثير من الذين أسلموا حقيقة الزيف الذي تتضمنه كتب اليهود والنصارى ومخالفتها أصلاً لفطرة الحياة ابتداءً.

وذهب المؤلف في ص٨٧/ ٨٨ يورد كلاماً عبارة عن «وحي» يوحىٰ إلى الأنبياء لعله أورده ليستدل به على حقيقة تلك الحالات التي بسببها ظل كثير من الناس حيث بدأ الرهبان والعباد والقساوسة يغيرون ويحرفون حسب مطالبهم، وشهواتهم وعصبيتهم.

ولاشك أن حال القراغ النفسي والعقلي والروحي لايسده جاه أو مال وإن بدأ الإنسان يغالط نفسه ويلعب عليها وتلعب عليه، لايسده شيء مالم يكن هذا الشيء ملبياً لنداء الفطرة الحقة ونداء العقل الصافي ونداء الروح النقية.

وهذا لاجرم يتكشف وينكشف بخلو المرء بنفسه على وجه لايقبل مصانعة بحال ما.

وقد كان بمقدور المؤلف معالجة هذا بمثله على مثال ناهض حميد

محمود، ولاسيما أن كلام «صمويل» وماشابهه تدر منه درر أشبه بالدرر، ولاتكون وكيف تكون وهي مخالفة لروح الوحي ذلك المزعوم أو ذلك الكلام المنسوب لنبي مثله لمثله مايكون.

ويبين المؤلف في ص٨٩ من كتابه «مطلع النور» كيف انتشر السحر وانتشرت الكهانة بين بني إسرائيل وبين النصارى حينما حرفوا أصل التوراة والإنجيل وبدلوا وزادوا ونقصوا، يبين هذا بشيء من الاختصار لكنه مع ذلك يرمي إلى معان جليلة مشهورة مشهودة، وقد بين غيره من كبار الباحثين كيف دخلت الصور الكنيسة وكذلك الأنغام الموسيقية وهو مايسمى بالتراتيل بينوا أن أصل ذلك جاءهم من وثنيين يونان وهند وفارس، منهم من يعبد الشمس، ومنهم يعبد النار، ومنهم يعبد القمر، ومنهم يعبد الحيوان كالبقر وطير العقاب وأفعى الكوبرا. . إلخ.

فلما دخلت الوثنية في بني إسرائيل وكذا النصارى، وحينما تم تحريف أصل التوراة والإنجيل ساروا على سوء.

ولهذا لاتجد كنيسة إلاوفيها صورة وثنية يزعمون أنها لمريم وعيسى بين يديها، وأحياناً صور متفرقة لرهبان وملائكة، بجانب ترانيم موسيقية، وكل هذا ليس في أصول كتبهم، ومن أجله أصبحت اليهودية والنصرانية ذات صبغة مادية سياسية. ولم يعد يقوم بالطقوس إلاالعوام وبعض المثقفين لعملية استمرار الحال على الحال، ولهذا لايمكن أن يقبل أحد منهم أبداً النقاش العقلي أو العلمي المادي، وإن تطوع وناقش أحدهم فإن الإجابات تكون دون المستوى بدرجة كبيرة جداً، فهم ينحون في الإجابات نحو التقليد والعاطفة أو تأجيل الإجابة ثم

لاإجابة، وأحياناً وهذا يحصل مع الطبقة المتعلمة من اليهود والنصارى يهربون من أصل الجواب إلى جوانب أخرى لاتمت إلى المطلوب بشروى نقير.

والمؤلف هنا ليته جاء ببعض الحالات مماهو موجود لديهم، ولعل أحمد ديدات فارس هذا المضمار بشيء جيد لافت للنظر خاصة في حواراته المركزة المسؤلة مع بعض النصارى في هذا الحين.

يقول المؤلف مبيناً ماكنت قد أشرت إليه من قبل

[وجاشت نفس أرميا وهو صبي بخواطر النبوة ثم القىٰ إليه أن الرب يقول له «قبلما صورتك في البطن عرفتك، وقبلما خرجت من الرحم قدستك جعلتك نبياً للشعوب» فاستكثر النبوة على سنه وقال في صلاته: ـ آه ياسيد الرب من أين لي أن أعرف الكلام وأنا ولد فمد الرب يده ولمس فمه وقال: هاقد جعلت كلامي في فمك، فانظر، لقد وكلتك هذا اليوم على الشعوب وعلى الممالك لتقطع وتهدم وتهلك وتنقض وتبني وتغرس]

ثم يبين المؤلف كثرة الكذب والسحر في اليهودية والنصرانية المحرفتين، ويبين كثرة ادعاء النبوة وأن فكرة الإبن وسواها من متعلقات الوثنية إنما جاءت بسبب دخول وثنية فارس والهند ويونان.

يقول في ص٨٩ مع الاختصار:

[ولقد خشي الأنبياء الكبار على الشعب خطر المعجزات والآيات التي يدعيها المتنبئون لأنهم عرفوا عجائب السحر في مصر وبابل، وأشفقوا من فتنها على عقول السواد فلم ينكروا المعجزة الصادقة ولكنهم

حسبوا حساب المعجزة الكاذبة التي يقتدر عليها السحرة وأتباع الأرباب المحرمين].

ويبين في ص٩٠ حقيقة الوثنية التي دخلت بني إسرائيل بسبب تحريف التوراة، والإنجيل يقول مبيناً أمر سريان أمر الوثنية والكذب:

[ومنذ عرف اسم النبوة بين قبائل إسرائيل ظهر فيهم مئات وألوف من هؤلاء المتنبئين لم يكن شأن الأكثرين منهم ليزيد على شأن الدراويش الذين يلوذون بأماكن العبادة أوأماكن الزيارة في جميع الأديان].

ثم تطرق في ص٩١ إلى تأصل الوثنية وادعاء الألوهية بسبب ثقافات الهند واليونان وفارس الوثنية المعروفة التي حطت رحالها لدى بني إسرائيل بسبب تعطيل حقيقة التوراة والإنجيل وماجرى فيهما من تحريف وتغيير، وماصاحب هذا من رد الحق بقتل الأنبياء وتشريد أوسجن أتباعهم خلال مدد مختلفة يقول:

[ولم تكن قبائل البادية ولاأهل القرى ليضيقوا بتكاليف معاشهم لأنهم كانوا يقنعون بالقليل من الخبز والأدم والخشن الرخيص من ملابس الشعر والصوف، وربما استراح إليهم الدهماء لأنهم يفرجون عن صدورهم بالاجتراء على كبريائهم وسرواتهم الذين يستسلمون للطمع والكبرياء، أوربما حمد لهم الأمهات والآباء أنهم يباركون أطفالهم ويشفون مرضاهم ويفوهون أمامهم بأطراف من الأقاويل، يفسرون رموزها بما يطيب لهم ولايشعرون منها برهق شديد، لأنهم لايحملون مؤونتها إذا أخذت مأخذ الجد والجسامة، بل ترتفع إلى أيدي ولاة الأمور ورؤساء الدين والكهان والحكماء فيوفقون بين نقائضها، أو

يستخدمونها في تلقين الشعب مايحبون أن يقولون بلسان المتنبئين ولايقولونه بألسنتهم خوفاً من تبعاته أومن قبيل الحيطة للتراجع إذا حسن لديهم أن يرجعوا عما فرضوه وأثبتوه].

ثم يبين في ص٩٣ صراحة تدخل الوثنية فيقول:

[فمن نبوات يعقوب «عليه السلام» يفهم أنهم كانوا يعولون عليه في رصد النجوم، وأن كل اسم من أسماء الأبناء يشير إلى برج من بروج السماء]

فيبين هنا أثر الوثنية البابلية التي دخلت بني إسرائيل في سمة رصد النجوم، وهو يشير هنا قصداً إلى «ترك الوحي» وهذا سبب من أسباب أن اليهود جعلوا عزيراً إبناً(لله) تعالى عما يقولون، وأن النصارى جعلت المسيح إبناً لله على اختلاف بين طوائف النصرانية.

يقول المصنف [وهذه إشارة إلى برج الأسد وكان عند البابليين برجان أحدهما برج الأسد [أرجولا] والآخر [أرماح] أحد نجوم الدب الأكبر] الخ ص٩٣/ ٩٤

فالوثنية سرت بين بني إسرائيل هكذا فانتشرت بينهم الكهانة ونظر النجوم والسحر، أماالتوراة والانجيل ، وماكان يوحى إلى يعقوب عليه السلام فهذا كله عطلته الوثنية بدعوى عدم صلاحيته أو رجعيته، أو لأنه يهدم مرادهم الذي يريدون جهلاً بحقيقة التوحيد الذي دعت إليه الرسل عليهم السلام.

واتباع الهوى سبيل من سبل حياة اليهود والنصارى ولهذا قال تعالى ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾

وقال سبحانه﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾ ﴾

وجاء في ص٩٥ قال تحت عنوان [نبوة الهداية]:

[ختمت أيام هذه النبوءات جميعاً في بني إسرائيل قبل البعثة الإسلامية بنحو تسعة قرون]

قلت لعله زاد قرنين ونيفاً فعيسى ﷺ نبي من أنبياء بني إسرائيل من أولي العزم جاء بالتوحيد الذي جاء به موسى ﷺ رسولاً إلى بني إسرائيل يعلمهم الكتاب والحكمة وبينه وبين نبي الله ورسوله محمد ﷺ قرابة ستة قرون وزيادة. وهذا أمر ثابت فلايكون الأمر كماذهب إليه المؤلف.

وجاء في ص٩٨ قال: [إن الرسالة المحمدية قد علمت الناس أن يعجبوا للنبوءات إذا لم تكن نبوءة للهداية وللإنذار والبشارة ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ ﴿٢﴾ ﴾

فهنا ملاحظات ثلاث:

الأولى: أن الرسالة ليست محمدية إنما هي الرسالة الإسلامية، ولكنه ذكر هذا جرياً على عادة المثقفين، ومايكتبه كتبة الأوروبيين ومقلديهم من مثل [الرسالة العيسوية] [الرسالة الموسوية]

الثانية: أن الرسالة غير الوحي، وإن كان بينهما العموم والخصوص من وجه، من أجل ذلك لايقال أن الرسالة ذكرت أو قالت، لأن الوحي أصله لايوصف بكونه رسالة.

الثالثة: أن تفسير المؤلف ـ تجاوز الله تعالى عني وعنه ـ ليس صواباً،

فالقرآن الكريم لايدعو للعجب أو التعجب للنبوءات ـ لكنه مراد لأصل حال حاصلة من مقتضى مثله في هذا السياق، فالآية الكريمة مرقومة على سبيل الاستنكار.

ومشكلة الثقافة ومشكلة العلم المجرد من معرفة صحة النصوص ودلالات اللغة، ومشكلة التقليد كل هذا يدفع إلى الانطلاقة الإنشائية حتى في تفسير النص الشرعي سواء أحكام الدين أو أحكام الدنيا.

وهذا محط خلل كبير يُنبيء عن تقصير واضح في مسألة الفهم السليم، ويجعلنا ننحو باللائمة على الثقافة والأدب وماهما عليه من إنشائية وسرد يدعو هذا وذاك إلى الرثاء العريض.

وجاء في ص٩٩ في فصل عن «نشأة الأنبياء» قال:

[إن وجهة الدعوة النبوية تتبين من نشأة النبي التي أعده الله بها للقيام بتلك الدعوة، فإذا عرفنا نشأة النبي بين قومه عرفنا رسالته فيهم وعمله في هدايتهم، وعرفنا وجهة النبوة من وجهة النبي منذ هيأه الله حيث جعله أهلاً لرسالته] الخ ص٩٩.

وهذا كلام لاجرم صحيح في جملته فماأرسل الله تعالى رسولاً إلابعد صناعته على عينه، وماأرسل رسولاً إلاوهو معروف حاله من قومه.

لكن هذا ليس أصلاً في أن وجهة النبي تعرف وتعلم وتتبين من نشأة النبي وتعرف بها دعوته، لأن هذا كله تمهيد للرسالة وليس هو عنوان عليها فالرسالة ووجهتها ومعرفة كل أمة بها يكون ذلك من خلال الدعوة نفسها ومافيها من معجزات وآيات بينات: كناقة صالح، وآيات موسى التسع، وحكم وحكمة يوسف، وإحياء الموتى بإذن الله على يد

عيسى. . الخ. . ثم القرآن الكريم على يد عبد الله ورسوله محمد ﷺ، وماصاحب هذا من معجزات مبثوثة في كتب الحديث الموثوقة.

وكلام المؤلف جميل وصحيح في جملته لكنه ليس أصلاً عاماً في دائرة تفصيل الكلام في مثل هذا.

ذلك أنه قد ينشأ رجل عظيم جليل يعرف منذ نشأته بالصدق والورع والعدل والقوة والثقة فلاتكون هذه وجهة للدعوة أنه نبي لكنه يكون على خطاه كصلاح الدين الأيوبي مثلاً، أو محمد الفاتح، فبين ماذكره المؤلف وبين مايعرف به أمر الرسل عليهم السلام العموم والخصوص من وجه واحد فقط.

وجاء في ص٩٩ ذكر المؤلف تجاوز الله عني وعنه قال:

[ولكن غرائب التاريخ في أمر الأنبياء كثيرة، ومنها هذه الغريبة التي تكاد أن تشمل الأنبياء أجمعين، وهي الجهل التام بتفاصيل نشأتهم بين ذويهم وأقوامهم فلايحصي التاريخ شيئاً من هذه التفاصيل عن نشأة نبي من كبار الأنبياء غير محمد عليه السلام].

المؤلف هنا كتب بأمانة، ودلف يكتب عن على هذا الغرار، لكن ليس كل مجتهد يُصيب، ولعل وجه الخلل في عدم الإصابة لديه أنه ليس من ذوي تحقيق ودراسة الآثار صحيحها وضعيفها والصحيح والضعيف قائمان في عملية آثار الرسل صلى الله تعالى عليهم وسلم فلابد من هذا، فالمؤلف يقول بأمانة: [ولكن غرائب التاريخ] ويقول: [فلايحصي التاريخ شيئاً] هكذا هكذا فهو أمين لأنه ذكر التاريخ وهذا غاية علمه، والخلل في الخطأ، وهو خلل كبير أنه ذكر التاريخ كأصل قائم دون سواه

في النفي والإثبات والصحيح والضعيف.

وقد سبق بيان هذه الحقيقة فيما تقدم، وهي أن التاريخ ليس أصلاً في الآثار الشرعية في العبادات والمعاملات ولافيما وقع بين الصحابة وماوقع خلال القرون الثلاثة حال تدوين الآثار واثبات الروايات مالها وماعليها، فكيف بحال الرسل صلى الله تعالى عليهم وسلم علماً أن اليهود والنصارى كتبوا عنهم بمالاتهوى أنفسهم، دع عنك من كتب من الوثنيين والعلمانيين في هذا الحين وقبل هذا الحين.

والمؤلف كتب عن إبراهيم وعيسى صلى الله تعالى عليهما وسلم، وذكر شيئاً يسيراً عن النشأة فكيف عمم؟ ومن المعلوم أن الأنبياء صلى الله عليهم وسلم ذكروا مجملاً ومفصلاً في سورة:

١ـ البقرة

٢ـ آل عمران

٣ـ الأنعام

٤ـ هود

٥ـ يونس

٦ـ يوسف

٧ـ النحل

٨ـ إبراهيم

٩ـ الحجر

١٠ـ الإسراء

١١ـ مريم

١٢ـ الكهف

١٣ـ الأنبياء

١٤ـ الحج

١٥ـ المؤمنون

١٦ـ النور

وجاءت جملة من حياتهم مبثوثة في الكتب الستة:

١ـ البخاري

٢ـ مسلم

٣ـ أبو داود

٤ـ النسائي

٥ـ الترمذي

٦ـ ابن ماجة

وأورد طرفاً من ذلك:

مالك / وأحمد / وابن أبي شيبة / وعبد الرزاق / وابن جريج / وحماد بن زيد / وحماد بن سلمة / ومسدد بن مسرهد.

ذكر هؤلاء الكبار أشياء تشفي الطالب والناشد إذا نشد والباحث عن الحق إذا بحث.

فنشأة الأنبياء بين ذويهم مدون منها مايشفي، لكن ليس في كتب

التاريخ والسير كتب النقوش والحفريات وماكتبه يهود ونصارى، من أجل ذلك زل المؤلف لكن دون قصد، وإلافهو حريص على حماية جناب هؤلاء الأخيار الكرام لكن ليس كل مجتهد يُصيب.

ثم دلل على الأمانة بوقوفه عند حد علمه فقط فهو يقول:

[ولانستطيع أن نزيد على ثلاثة من كبارهم وهم إبراهيم وموسى وعيسى «صلى الله تعالى عليهم وسلم» وعلى بعض الأنبياء المذكورين في العهد القديم] ص٩٩.

فهو هنا توقف لأنه لايستطيع السير إلى أبعد من ذلك ولهذا لم يعد إلى سورة من السور التي ذكرتها كماأنه لم يعد إلى التفسير خاصة ابن جرير الطبري وابن كثير، وتوقفه هذا جميل منه يصعد إلى القبول من مثله لدى علماء الحديث خاصة في هذا العصر وكل العصور وقوله بعد ذلك: [وعلى بعض الأنبياء المذكورين في العهد القديم].

لقد سبق القول منه نفسه أن اليهود والنصارى تلاعبوا وحرفوا وبدلوا، وبينتُ سبب ذلك أنه كان بسبب اختلاط وثنيات الهند وفارس واليونان، تلك الوثنية التي جاءت بماجاءت به من عبادة الأشخاص بعضهم لبعض ومن عبادة الطقوس كالنار والنور والشمس والقمر والنجوم والقبور والشجر والحجر.

اليهود والنصارى لايعتمد على كتبهم بحال، سواء الدينية كالتوراة والإنجيل والعهد القديم والعهد الجديد، كما لايعتمد على ماكتبوه في مجال التاريخ والأدب والنفس والآثار، ولايعتمد على ماكتبوه لما تبين من أعمالهم في مجالات الحياة لكل متمعن جاد متجرد، فلا يصح ذكر العهد

القديم على أنه مرجع لأمر رسول من الرسل.

وهم الذين قال الله تعالى فيهم ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٧٨﴾﴾

فكيف بالقتل الآخر القتل المعنوي وهو الذم والتحقير والنفاق ورد الحق بطرق ملتوية عجيبة، فلايصح بحال نظر كتب أهل الكتاب إلا من باب العبرة والتعجب من جرأتهم وسفههم واستمرارهم على ذلك.

ويتحدث عن نبي الله إبراهيم ﷺ فيقول في ص١٠٠ :

[وتتفق الأقوال على أن إبراهيم عليه السلام خالف أباه حين أنكر أرباب القوم ودعا قومه إلى الكفران بالأصنام، وليس في هذا ماينفي زعامته على الذين هاجروا معه من أسرته وذوي قرباه وتابعيه فربما كان الخلاف على الإقامة والمصانعة وإرضاء ذوي السلطان بشيء من المداراة فاستكان الشيخ، وقد رأينا أن ثورة النفوس كانت تبلغ غاية مداها في سلالة إبراهيم حين يؤمرون بعبادة إنسان أو إقامة الصنم مقام الإله الذي في السماء، فلعل للفرق بين إبراهيم عليه السلام إنما كان على عبادة جديدة أُقحمت على القوم من هذا القبيل، فنجا المؤمنون بأنفسهم وتبعوا الخليل في طريقه، وأدى لهم الأمانة أمانة الزعامة بهذه النبوة وبهذه الرسالة، فهذه النبوة مهمة زعيم أمين].

وأنت تقرأ هذا الكلام لاتشك في سلامة النية نحو إبراهيم عليه السلام لاتشك أبداً، لكن إذا اجتهد الطبيب في عملية جراحية في غير تخصصه فإن الحال فيها جرأة وتسرع ويعقب ذلك خيبة العمل الجراحي مع أن الطبيب كان حريصاً على البذل ماوسعه البذل، والنجاح ماوسعه

النجاح، وحياة المريض ماوسعه ذلك.

لقد كان بإمكان الطبيب إعطاء العملية بعداً أكبر، فالأمانة تقتضي ذلك وعدم التخصص يدعو إليه من كل جانب، وهذا ماحصل للمؤلف هنا وحصل من قبل في كتابيه «إبراهيم أبو الأنبياء» و «عيسى» فقد نهج خمسة مناهج:

الأول: كثرة الطرح الإنشائي

الثاني: اعتماده على التاريخ وآثار الأقدمين.

الثالث: قطعه اليقيني المبني على الظن

الرابع: تركه للقرآن خاصة سورة «الأنبياء».

الخامس: تركه للحديث الصحيح مماورد في الكتب الستة.

ولهذا قال: [وتتفق الأقوال] وقال [خالف أباه] وقال [وقد رأينا أن ثورة النفوس تبلغ غاية مداها في سلالة إبراهيم عليه السلام حين يؤمرون بعبادة إنسان أو إقامة صنم مقام الإله الذي في السماء].

ماهي الأقوال التي اتفقت؟ ليس هناك مايتفق عليه، فالمسألة نبوة ورسالة فيها عزم وحزم وبراءة، فإبراهيم عليه السلام لم يخالف أباه بل أنكر عليه ودعاه وخوفه من «الرحمن» أن يكون للشيطان ولياً، فالمسألة هنا ليس فيها مخالفة الابن لابيه بل صرامة حكيمة عاقلة، وجدل مطول، ثم ترك وهجر وسورة مريم وضحت هذا.

وثورة النفوس في سلالة إبراهيم عليه السلام لاتبلغ مداها ولم تبلغ، لأنها سلالة ووراثة دم وطبع، لكنها تدع الشرك وتحذر منه لأن من

سلالته أنبياء ورسلاً دعوا إلى عبادة الله وحده دون سواه، فالمسألة فوق كونها إرثاً لطبع جُبلت عليه النفوس والعقول للثورة حينما تدعى لعبادة إنسان أو إقامة صنم هي أكبر من ذلك، وقصة إبراهيم عليه السلام معروفة في هذا مع أبيه ومع قومه وكذا يعقوب عليه السلام حينما حضره الموت وماقال لبنيه.

وقد كان يكفي المؤلف بأسلوب علمي ناهض أن يعول على سورتي / مريم / والأنبياء ولوفعل هذا لكفاه.

أما لفظة «مقام الإله الذي في السماء» فهي عبارة صوفية وثنية، وكلمة الذي في السماء لها معنى لغوي قاصر فالله جل وعلا قال ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨٤﴾ ﴾ ولو عاد إلى شرحها لكفاه عماأراد. وقد بين: ابن جرير الطبري وابن العربي وابن كثير والشنقيطي وابن سعدي بينوا حقيقة ماكان المؤلف ينشده، لأنه ينشد الخير في بحثه عن إبراهيم عليه السلام. ولعل هذا ديدن من يعول على غير أصول صحيحة.

وكناقد رأينا قبل هذا ماوقع لجملة كثيرة من أهل العلم وأهل الأدب والتاريخ حينما عولوا على كتب ساقطة فيما جرى بين الصحابة، فوقعوا في زلل خطير ومدار مغلق ماكان لهم أن يقعوا فيه لولا الجهل بكتب الحديث ودراسة أحوال الأسانيد وأحوال الرواة.

وفي ص١٠١ ينتقد المؤلف فرويد حينما تحدث عن نبي الله تعالى موسى ﷺ، وهو نقد في مكانه، وفرويد جمع خصلتين سيئتين أشار المؤلف إلى الأولى، وهي أنه يهودي.

والثانية أنه: كذاب ويتعمد الكذب يقول المؤلف:

[ويريد فرويد أن يجعل قيادة موسى عليه السلام من قبيل هذه القيادة، ولكنه يذهب بعيداً حين يزعم أن موسى عليه السلام كان من المصريين الذين دانو بعقيدة «أتون»].

وهنا أمور ثلاثة:

الأول: أن قيادة موسى عليه السلام كقيادة إبراهيم عليه السلام سواء بسواء، فهما نبيان ورسولان من أولي العزم، وقيادتهما كانت قيادة دينية ودنيوية.

الثاني: أن فرويد كذب هنا لأنه يدرك أن موسى لم يعبد إلاالله وحده قبل الوحي إليه ودليل هذا أمران:

الأول: قصة موسى عليه السلام حينما وكز أحد الرجلين فقضى عليه «قتله» وكان المقتول يريد البطش برجل من شيعة موسى عليه السلام، فتاب موسى وندم واستغفر وكان هذا قبل أن يوحى إليه بالنبوة ويرسل إلى فرعون.

الثاني: ماذكرته التوراة التي لم يستطع اليهود طمس مثل هذا فيها.

الثالث: أن سياسة اليهود دنيئة نذلة فهم لايتورعون عن الكذب والزيف وهم يريدون أن يمر العلم كله في فترة إلحاد ووثنية حتى زال الدين ونسي العالم الدين حسب خطتهم بعيدة المدى، دعوا الناس إلى اليهودية كخدم وأتباع، ولهذا استغلوا المال، والجنس، والفكر والأدب والفن، ودخلت جملة منهم الالحاد واللاأدري حتى يتم مرادهم، وهذا

ماذكره فرويد عن موسى عليه السلام من كون موسى عليه السلام حسب زعمه من الذين دانوا بعقيدة «أتون» وموسى فوق ذلك لكنها عقيدة يهود، فتنبه. وارجع البصر هل ترى من فطور.

يقول المصنف في ص١٠٢:

[وليست طريقة فرويد في تخمين التاريخ إلا إسلوباً آخر من طريقته في كشف العقد النفسية بالتخمين والتأويل تفسيراً لبواطن المريض، وقد يكون تفسير هذه البواطن قرينة على صحة الرجم بالغيب في استكشاف الأمراض الباطنية، ولكن تخميناته في سيرة موسى عليه السلام لاتعتمد على قرينة ولاعلى ظن مقبول، وليس لها سند من الآثار المصرية أو من الآثار العبرية وفي وسع من يشاء أن يخمن مثلها على هذا المنوال ويأتي بعشرين فرضاً متضارباً من فروض الخيال].

وهذا نقد علمي صائب لرأي هذا اليهودي لكن الحال بالنسبة لماذهب إليه هذا اليهودي ليست قائمة على شيء من علم أو هدى أو كتاب منير، فطريقة يهود هي التلفيق، وطرح الفروض ونقاشها على أنها حقائق وهم يقصدون من وراء ذلك شيئاً يرمونه بسوء.

ومن نظر تفسيره(للأحلام) يدرك خطورة آرائه والسير فيها على منوال الكبت والجنس للوصول إلى مادية التفسير، وإلغاء حقيقة الرؤيا الشرعية ومايترتب عليها حتى عند يهود، وهو يقصد من وراء ذلك ربط الأحلام بواقع نفسي وجنسي وطرح ماعداه حتى إذا ربط كل هذا بالمادية العضوية الذهنية نسي الناس الدين أو تقالوه وهمشوه ثم بعد حين يطول أو يقصر يدع فرويد ومن على شاكلته ماقاموا به من قبل ثم تكون

الدعوة إلى اليهودية من جديد ونبذ ماسواها.

انظر مثلاً العلمنة العربية!

انظر مثلاً الماركسية العربية!

انظر مثلاً الوجودية العربية!

كلها نتيجة دعوة يهودية أو دعوة نصرانية لكنها مغلفة بغلاف العلم، والأدب، والنقد، والفلسفة، خذ مثلاً:

الدعوة إلى الفرعونية •

الدعوة إلى تحرير المرأة كمايذاع.

الدعوة إلى الثورات المبطنة.

الدعوة إلى تهميش الشريعة.

الدعوة إلى العقلانية الذاتية.

الدعوة إلى القومية العربية المجردة.

الدعوة إلى الإباحية تدريجياً.

ولعلك منذ ثلاثين عاماً تجد أن كثيراً ممن يدعو إلى واحدة من هذه الدعوات قد شاخ قبل أن يعلو، وحلق قبل أن يطير، واستأسد قبل أن يتقطقط، ومافرويد منه ببعيد، دع عنك: البروتومورانيا.. وإليوت وبرنتد رسل، وماسينون، وزويمر، ودع عنك أمثالهم عدد وعدد في ركب غائية الحياة وتمجيد الذات، وأستاذية الظهور، وتهميش الغير، ظناً أن لهم الحياة.

فلايستغرب من /فرويد/ هذا الاتجاه عن موسى عليه السلام،

كمالايستغرب منه كلامه عن المرأة وفقدانها العضو الذكري أنها ليست بذاك.

ويورد المؤلف في ص١٠٥ أمثلة مماورد في سفر التثنية تحذيراً لموسى عليه السلام مماحصل يدل كل هذا على سفه التغيير، وخبث يهود، جاء في سفر التثنية كمافي ص١٠٥ عند المؤلف:

[لاتسأل عن آلهتهم قائلاً كيف عبد هؤلاء الأمم آلهتهم فأنا أيضاً أفعل هكذا، لاتعمل هكذا للرب إلهك لأنهم قد عملوا لآلهتهم كل رجس ممايكرهه الرب]

فبجانب العبارت غير المتناسقة في هذا النص من سفر التثنية، فإن الرب إله موسى يعجب أيضاً كيف عبد هؤلاء الأمم آلهتهم، وأيضاً لأنهم يقدمون لآلهتهم كل رجس ممايكرهه الرب.

لك أن تعجب، وتنشط في العجب ثم تسبح وتستغفر، فالله جل وعلا يعجب كيف عبد هؤلاء آلهتهم، وهذه صفة مفاجأة، والله جل وعلا منزه عنها فهو علام الغيوب، والعجب صفة فعلية لله سبحانه وتعالى تكون على ماقدره، كماصح في هذا الأثر: (أن الله يعجب من رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة)، وماورد من هذه الصفة هنا يخالف ماورد في سفر التثنية ممايدل على الوضع وأطم من هذا وأشنع كماجاء لأنهم قد عملوا لآلهتهم كل رجس ممايكرهه الرب.

ومن المعلوم من حال الرسل أمور أربعة:

الأول: أنهم أعلم الخلق بالله وأعرف.

الثاني: أنهم دعوا كلهم إلى إفراد الله بالعبادة وحده دون سواه.

الثالث: أنهم جاؤوا لتخليص البشرية من الظلم والاستعلاء.

الرابع: أنهم أعلم الناس بحقيقة الشرك وأسبابه وآثاره، وأنه أصل كل شر.

وسفر التثنية ترك الآلهة وركز على مايقدم لها، وموسى جاء لبطلان الوثنية بصورها كلها لالمايقدم للآلهة، وانظر إن شئت كتب اليهود والنصارى كيف تم الكذب على موسى وعيسى عليهما السلام.

لكنك لعلك لاتدرك ذلك مالم تكن ذا خلفية متينة على حقيقة دعوة الرسل عليهم السلام وحقيقة التوحيد ولوازمه، ونواقضه حسها ومعناها وخاصة:

شرك القول.

شرك العمل.

شرك الظن.

شرك القلب.

شرك التقليد.

شرك الاعتقاد.

ولعل كلام المؤلف في ص١٠٦ يدل على صحة هذا الكلام إلى كتب موسى عليه السلام أوبعضه، أو نسبة بعضه إليه وبعضه الآخر إلى بعض أنبياء بني إسرائيل، وهذا كلام لاجرم لايصح بحال إذ في سفر التثنية مثلاً كلام لايقوم على منهج الرسل ولاوحي الله إليهم.

لكن لعل هذا قد حصل من المؤلف بسبب عدم إحاطته بحقيقة دعوة

الرسل عليهم السلام.

يقول في ص١٠٦:

[ولاتتغير هذه الحقيقة بمايقال تأييداً لها أو تفنيداً لنسبة الكتب الخمسة الأولى من العهد القديم إلى موسى عليه السلام، أو نسبة بعضها إليه وبعضها إلى أنبياء بني إسرائيل جميعاً من عهد موسى عليه السلام إلى مبعث عيسى عليه السلام لم تكن لهم من مهمة غير هذه المهمة، وهي تحذير بني إسرائيل من عبادة إله غير الإله الذي دعاهم إليه صاحب الشعيرة وتكبيتهم]

ويذهب بعيداً حيث يقرر ماكنت أظن أنه لم يعد فيه إلى أصل صحيح، يذهب إلى نشأة موسى عليه السلام حيث يقول في ص١٠٧:

[ونشأة موسى عليه السلام التي عرفناها من مصدرها الذي لامصدر لنا غيره هي التي تطابق بين هذه النشأة وبين الرسالة الموسوية كماوضحت من الكتب المنسوبة إلى موسى عليه السلام والكتب التي نسبت إلى الأنبياء من بعده، فخلاصة هذه النشأة أن كليم الله «سبحانه وتعالى» تربىٰ في مصر وخرج منها خفية بعد مقتل المصري الذي صرعه موسى عليه السلام انتصاراً لرجل من بني إسرائيل].

فالمؤلف جاء بزبدة ماجاء في القرآن الكريم عنه عليه السلام، لكن تعويله على مانسب إليه أو إلى الكتب التي نسبت إلى الأنبياء من بني إسرائيل ليس بذاك إذ لامعول عليها كما أشرت إلى ذلك من قبل فكان يلزم نظر هذه المسألة.

وقول المؤلف في ص١٠٧: [كما أوضحت من الكتب المنسوبة إلى

موسى] وقوله: [والكتب التي نسبت إلى الأنبياء من بعده]. فتوحي هاتان الكلمتان «المنسوبة» و «نسبت» إلى التشكيك فيها، وهذا أمر جيد في حال الطرح العلمي المتقدم، فمن هذا كان يلزم عدم قوله: [الذي لامصدر لنا غيره] لأنه غير مستقيم خاصة وقد ثبت من أحبار يهود أنهم بدلوا وزادوا ونقصوا على التوراة، ومانسب إلى موسى عليه السلام كما فعل النصارى الذين أسلموا خلال مئة عام مضت في أوروبا، وأمريكا، والشرق الأقصى، ويهود ونصارى بعض الدول العربية.

وقد رسم في آيات عديدة تحريف القوم لكتبهم المنزلة على رسلهم عليهم السلام وقصة الصحابي، الجليل عبد الله بن سلام وقد كان من يهود فأسلم، قصته معروفة حين أسلم وحينما قال: أنهم قوم بهت يعني: يهود.

وجاء في ص١٠٨ قال المؤلف:

[قلنا عن مدى القوافل في كتابنا عن أبي الأنبياء إبراهيم الخليل عليه السلام «أما الأسباب السيئة التي أوجبت قيام الدعوات النبوية في تلك المدن فهي أسباب كثيرة لم تكن توجد يومئذ في غيرها بهذه القوى وبهذه الكثرة، وأقوى تلك الأسباب مساويء الإحتكار والإستغلال.

فإن تجارة العالم إذا توقفت على مدينة هنا ومدينة هناك سادت في كل مدينة إلى فئة قليلة، وأصحاب اليسار يحتكرون المقايضة والنقل ويبرعون في أساليب المعاكسة ورفع الأسعار وزيادة الضرائب والأجور على الرحال والمطايا وجند الحراسة، ويغنم هؤلاء المحتكرون فرصتهم فيخدعون البسطاء ويحتالون على الأصول

والشرائع
ويأخذون باليمين والشمال من الوارد والصادر والغادي والرائح ولاحيلة للتجار فيهم ولاالناقل التجارة لأنهم قابضون على الزمام]

وهذا كلام وجيه، وهي صفة من صفات الأمم الجاحدة، لكن المؤلف هنا ذكر العرض ولم يذكر المرض الذي من أجله جاءت الرسل عليهم السلام إلى أقوامهم، إن السبب الرئيسي الذي من أجله بعثت الرسل عليهم السلام هو الدعوة إلى التوحيد الخالص.

وماذكره المؤلف في كتابه عن إبراهيم الخليل عليه السلام إنما هي آثار للكفر الحاصل، وليست هي أصل بعث الرسل، والكفر سبب كل بغي وظلم واحتكار واستغلال.

فإذا آمن الناس وعبدوا الله وحده دون سواه عبادة قولية وعبادة فعلية وأخلصوا القول والعمل لربهم وساروا على هذا بصدق متابعة ووعي تام ودوام نية، زالت تلك الآثار السيئة بزوال أصلها وزوال سببها.

ثم يورد في ص١١٠ مثالاً على ماذهب إليه يؤكد أن العرض وليس المرض هو سبب بعث الرسل عليهم السلام يقول:

[فرسالة شعيب عليه السلام إنما كانت رسالة خلاص من شرور الاحتكار والخداع في البيئة التي تعرضت بحكم موقفها من طريق التجارة]

ونسي أن القوم ماظلموا وبخسوا واحتكروا إلا لأنهم كافرون بالله ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا

ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾

ثم بيّن سبحانه وتعالى أنهم بجانب كفرهم وماترتب عليه يدعون إلى الصد عن الإيمان بالله، فالله جل وعلا خاطبهم على لسان نبيهم ورسولهم شعيب عليه السلام: ﴿ وَلَا تَقْعُدُوا۟ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ وَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٨٦﴾ ﴾

فقول المؤلف في ص١٠٩ :

[إن آفة مدين هي هذه المدن على مدرجة الطرق، وإن قصتها في القرآن الكريم هي قصة التجارة المحتكرة، والعبث بالكيل والميزان، وبخس الأسعار، والتربص بكل منهج من مناهج الطريق، وليس أدل على حدوثها من التوافق بين النشأة والرسالة]

ماذكره المؤلف ليس بصواب، إن الصواب أن قوم شعيب عليه السلام كانوا كافرين ولهذا ظلموا وبخسوا واحتكروا واستغلوا، ولهذا قال سبحانه بعد دعوة شعيب لهم على لسانه: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾

لكن لما يكونوا كذلك فعلوا مافعلوا فلايكون مافعلوه ويفعلوه

سبب بعث شعيب وإخوانه الرسل عليهم السلام إلى أقوامهم، والذين يفعلون هذا مافعلوه إلا لوجود سببه وهو الكفر بالله.

ولاشك أن ماقاموا به يعد من كبائر الذنوب وموجبات النقم لمن فعله من المسلمين فلايذهبنّ بك ماذكره هنا إلى تهوين شأن الظلم والفساد والإفساد والبخس والاحتكار.

وفي ص١١١/ ١١٢ ينقل المؤلف كلاماً من أخبار متفرقة من:

كتب دينية يهودية ونصرانية محرفة، وكتب صوفية جاهلة، كتب يهودية ونصرانية إخبارية ملفقة، كتب تنجيم وكهانة وشعوذة.

والمؤلف وهو يكتب في هذا لعله من أول من يدرك خرافة وخزعبلات يهود والنصارى فلاأعلم سبباً لتركه النقاش لمثل مانقله، وقد كذب كثير من يهود والنصارى ماذكر بعضه المؤلف لإتكائه على: الكذب والتنجيم والسحر واستغلال البسطاء.

يقول المصنف:

[وقد تكاثر النذيرون قبيل مولد السيد المسيح وهم المنذرون لصحبة المخلص المنتظر، لأن مولده عليه السلام وافق نهاية الألف الرابعة من بدء الخليقة على حساب التقويم العبري وهو الموعد الذي كان منتظراً لبعثة المسيح الموعود، لأنهم كانوا ينتظرونه على رأس كل ألف سنة، ومنهم من كان يقول إن اليوم الإلهي كان ألف سنة كما جاء في المزامير، وأن عمر الدنيا أسبوع إلهي تنقضي ستة أيام منه في العناء والشقاء ويأتي اليوم السابع بعد ذلك كما يأتي يوم السبت للراحة والسكينة فيدوم ألف سنة كاملة هي فترة الخير والسلام قبل فناء العالم.

ولايزال الغربيون «هكذا» يعرفونها باسم الألفية MELLINIOM، ويطلقونها على كل عصر موعود بالسعادة والسلام، والذين قد رأوا أن القيامة تقوم بعد سبعة آلاف سنة «هكذا» من بدء الخليقة كانوا يؤجلون قيام ملكوت السماء على الأرض إلى نهاية الألف السادسة، ويومئذ تسود دولة المسيح الموعود].

ويختلط الأمر على المؤلف جداً كمااختلط عليه من قبل في حديثه عن /شعيب/ عليه السلام وأنه إنما جاء للنهي عن البغي والاستغلال والبخس مع أنه أورد آيات من سورة [الأعراف] تبين أن شعيباً قد جاء بالدعوة إلى عبادة الله تعالى وحده دون سواه، وبينت أن سبب هذا الجهل بحقيقة أصل دعوة الرسل عليهم السلام، وهنا يقول لهذا السبب وللجهل بمابينه القرآن الكريم في سورتي: الأعراف وهود، يقول عن عيسى عليه السلام مالايصح في الاعتبار لوتم له اعتبار يقول ـ عفا الله عني وعنه ـ:

[ولم تكن رسالة السيد المسيح رسالة تشريع «هكذا» لأن الشريعة الدينية كانت في أيدي أحبار الهيكل، والشريعة الدينية كانت في أيدي أتباع قيصر، ولكنه عليه السلام قد جاء بالفتح المبين الذي لم يسبقه إليه سابق من المرسلين في تصحيح الشرائع بجملها]

فالمؤلف أبداً لم يقرأ سورتي: هود، وياسين، ولم يقرأ قصصاً من خلال نصوص القرآن كما سبق ذكر ذلك من قبل، وماجاء عنهم في الكتب الستة.

فهو يقول: [ولم تكن رسالة السيد المسيح رسالة تشريع] فماعساها

أن تكون إن لم تكن رسالته عليه السلام رسالة تشريع، لكنه لم يقرأ سورة المائدة وسورة مريم.

لقد بعث الله تعالى عبده ورسوله عيسى عليه السلام بالدعوة إلى عبادة الله وحده، وتحليل بعض ماحرم على بني إسرائيل. وبالحكمة. والهداية. ورفع الظلم والبغي والإستغلال. والتشريع دين ودنيا. وبالبشارة بمحمد ﷺ.

والمؤلف كذلك يقول: [قد جاء بالفتح المبين الذي لم يسبقه إليه سابق من المرسلين في تصحيح الشرائع بجملتها]

وهنا يكاد المؤلف يسير في خط ماكتبه جملة من النصارى المعتدلين الذين لم يقولوا بألوهية عيسى عليه السلام ولكنهم انحرفوا بعيداً عن الحق، فإن نبي الله نوح وإبراهيم وموسى قد سبقوا عيسى بماجاء هو به إلى قومه وهم قد جاءوا:

بالدعوة إلى التوحيد الخالص:

أن لايعبد إلا الله وحده، وجاءوا بمنهج الحياة كاملاً غير منقوص وغير محاب وغيرأعوج وغير خاص وغير غامض.

فالمرسلون سبقوا عيسى بماجاء به إلا ماكان من المعجزات المؤيدة لرسالته فإن لكل نبي معجزة تخصه حسب حال الزمان ومايقوم به القوم في زمن كل رسول.

لكن قوله بعد ذلك في ص١١٣ [فقد حطم عنها قيود النصوص ونقلها إلى مقياس الضمير]. موهم جداً لكنه إن قصد نصوص أحبار السوء والبغي والكذب والحيل، فصواب، لأن كثيراً من الأحبار

والرهبان يلوون النصوص ويأكلون أموال الناس بالباطل واللعب والتخويف المبطن، ويستعبدون كثيراً البسطاء والعوام وطلاب المنفعة، وإن قصد نصوص مانزل على من كان قبله من المرسلين عليهم السلام فعيسى مابعث إلا لمابعث به من كان قبله ممامر ذكره لكنه لعله قصد نصوصاً مماوضعه الأحبار والرهبان، وهذا هو السائر على منوال طرحه إذ هو ذونية صالحة ولايهتم في نقد دعوات الرسل وماجاؤوا به من التوحيد ومنهاج الحياة.

وفي ص١١٤ قال [رسالة محمد عليه السلام رسالة إلهية قوامها أن الله حق وهدى] فهذا صواب لكن لم يرد أن الله جل وعلا من أسمائه «هدىٰ» لكن لعله أراد والطريق إليه طريق هدىٰ.

وقال وهو كلام صحيح:

[ولم تكن منفعة الأمة العربية مناط تلك الرسالة لأنها إيمان برب العالمين، ولافضل فيها لعربي على أعجمي ولالقرشي على حبشي إلا بالتقوى. ولم تكن مقاضاة لوعود، لأن الإسلام لم يعد أحداً من العالمين بغير ماوعد به الناس كافة في جميع البقاع والأرضين]

وهذا لو سار تترا لبلغ الغاية من معرفة أصل من أصول الإسلام الذي جاء محمد ﷺ به وهو مثال حي دائم صلب يقف تجاه من أراد معرفة حقيقة دعوة الإسلام.

جاء في ص١١٦ تحت [الوساطة]:

[فحيثما وجد المسلم ففي وسعه أن يؤدي صلاته و﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾﴾

وكلام المؤلف هنا من الكلام الذي لايقال بجانب آية لها سبب نزول ولها تعلق بحكم شرعي، ولايصح في هذا الاجتهاد، ولكن كثيراً من صناع الأدب ومحرري الثقافة وكتبة النقد، وحتى في بعض المجالس الخاصة ذات الطابع العام تجد من يفتي ومن يحلل ويحرم ويوجه ويفترض، ثم هو يورد نصاً أو نصوصاً لايدري ماتدل عليه ولا ماسبب نزولها هل هي قضية عين، أو عامة، هل هي مطلقة، أو منسوخة، وعامة المثقفين يدخلون في مثل هذا، ولعل بعضهم يدرك نقصه في الإدراك لكنك تلاحظ جيداً أنهم يفسرون ويقولون حسب ماهم يبحثونه ويميلون إليه، وإذا أنت نظرت الآثار، تجدهم يخلطون بين الآثار، والحكمة، والمثل ليكون مايذهبون إليه دليلاً على الطرح المطروح من هذا أوذاك.

وهذه بلية دون ريب رأيت العقلاء من المثقفين والنقاد يتركونها فإذا جاء مايتعلق بآية أو حديث توقفوا أو سألوا وبحثوا بعقل وحكمة وتأن وحسن خلق.

فالمؤلف هنا شطح لأنه قال:

[فحيثما وجد المسلم ففي وسعه أن يؤدي صلاته]، وليس، كذلك فالآية من معانيها أن من لم يدر جهة القبلة ودخل وقت الصلاة فعليه إذا لم يدر جهة القبلة بوجه صحيح أن يجتهد فيصلي وليس حيثما وجد بل يكون في البر، أو البحر، أو الجو أو من قرية لايدري أين مساجدها ولم يخبره أحد بجهة القبلة، والمسلم من شرط صلاته عليه أن يتجه تجاه القبلة لكنه يجتهد إذا لم يعلم جهتها.

وجاء في نفس ص١١٦ :

قال: [وإذا وجبت صلاة الجماعة فكل مسلم يحسن الصلاة يجوز له أن يؤم المصلين حيث اجتمعوا ولايشترط اجتماعهم في مسجد معلوم].

وهذا منه مثل الأول فقوله [فكل مسلم يحسن الصلاة يجوز له أن يؤم المصلين] كلام ينافي الحق فقد ورد في الصحيح: «يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله» فليس كل مسلم يحسن الصلاة يصح له أن يؤم المسلمين في الصلاة جماعة، فإن الحال هنا حال نص صحيح لايجتهد معه بحال، وحديث عمرو بن سلمة وهو صحيح يبين هذا من حيث أمّ قومه وهو قريب من الثامنة من عمره وخلفه كبار سن، والعلة في هذا أنه كان أقرأ القوم لكتاب الله.

وقد نهض الإجماع على أنه لايؤم المصلين إلا الأقرأ لكتاب الله ثم، الأعلم بالسنة، إلا إذا وجد عارض من العوارض الشرعية كأن يكون هذا الأقرأ صاحب بدعة يدعو إليها، أو عُلم من حاله فسق ظاهر، أو ضعف بيّن في الأمانة فحينئذ يؤمهم غيره من المسلمين الذين يدركون السنة ويعونها.

ثم ناقش مسألة «الأهلة» وبيّن هناك أهمية وسائل الرصد، وكأني فهمت منه أنها وسيلة لإثبات الأهلة، ومن المعلوم أنه نشأ خلاف حول المنظار المقرب، ولعل الصواب أنه وسيلة علمية جيدة لاينكر دورها في كثير من مسائل الحياة لكن ماورد به نص لست أظن أنه يجتهد فيه فقد ثبت «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» والرؤية هنا يقصد بها العين المجردة لكن المنظار يستفاد منه من جهة تحديد مكان الهلال حال ولادته، ولوسرنا نعدد حقيقة فائدة المنظار لطال القول لكنه لايثبت

حقيقة شرعية لاتثبت إلابما نص عليه الشارع الحكيم.

هناك أمور سار الجزم كل الجزم عليها لسبيل قويم وثقة بالغة وعقل سليم ناهض حر كريم لمن أراد أن يتحدث عن التوحيد الخالص أو يتحدث عن أحكام العبادات والمعاملات منها:

١ـ فهم التوحيد فهماً تاماً.

٢ـ معرفة نواقضه.

٣ـ معرفة الفرق الضالة.

٤ـ الوقوف على أدلة الأحكام.

٥ـ معرفة الصحيح من الضعيف.

٦ـ معرفة حقيقة الاجتهاد.

٧ـ متى يكون.. وكيف؟.

٨ـ معرفة أقوال الصحابة.

٩ـ أصل حقيقة الاختلاف.

١٠ـ في الفروع.

١١ـ الناسخ والمنسوخ.

١٢ـ المطلق والمقيد.

١٣ـ العام والخاص.

١٤ـ المنطوق والمفهوم.

١٥ـ سعة العلم بخلفية متينة.

١٦ـ حسن الخلق.

١٧ـ التواضع.

١٨ـ التوقف عند عدم العلم.

١٩ـ الإخلاص في هذا كله.

ولاشك أن كثيراً من الناس يحتاجها ويسير على هداها، فإن غالب الناس قد قصرت به الهمة أن يبلغ مايراد منه أصلاً، قصرت به الهمة بسبب التسويف والأماني وتقمص صفة العالم / أوالمثقف / أو الأديب / أو الناقد أوالمحلل السياسي / إذا حفظ شيئاً مما ينتسب إليه.

وهذه واحدة في هذا الحين من أعسر الحالات على المرء أن يفسرها إلاأنها مرض / دون مرضه دونه مرض، وإلا فقد تهيأت وسائل العلم والمعرفة والفهم والحفظ، كما تهيأت وسائل الطرح لمن أراد:

١ـ بنية صادقة صالحة.

٢ـ وعقل.

٣ـ وحكمة.

٤ـ ووعي.

٥ـ وحسن معشر.

٦ـ وقبول الحق.

تهيأت كما لم تتهيأ لأحد من قبل، وهذه واحدة من خمس تدفع إلى السؤال عن:

١ـ العلم.

٢ـ ماذا عملت به.

٣ـ وإنما الأعمال بالنيات.

وقد لمح المؤلف في ص١٢٠/ ١٢١ في كتابه «مطلع النور» إلى شيء من أشياء لعله ترك ماترك على سبيل الاختصار، أو لماهو معلوم من الحال بالضرورة، فقد ذكر حالة التوحيد هكذا سماه قبل الإسلام فقال:

[وقد جاءت الدعوة إلى التوحيد قبل الإسلام من طريق توحيد الدولة وفرض السلطان الواحد والعبادة الواحدة حيث تبسط سلطانها، إذ كانت القبيلة تتغلب على القبائل الصغار فتفرض عليها عبادة ربها وطاعة رئيسها ثم يتغلب الشعب القوي على الشعوب الصغيرة فيفرض عليها عبادة ربه وطاعة أميره، ثم تمتد حدود الدولة وراء بلادها فتصبح لها صفة العالمية].

وقال: [ولكنه أبعد شيء عن دين الإنسانية الذي نعنيه وهو الدين الذي يتجه إلى جميع الأمم بدعوة واحدة].

وهو هنا اختصر وهو يمهد لبعثة النبي ﷺ وماكان العرب عليه من وثنية وعصبية وجهل وغلبة بباطل من المعتقد، وقد كان له أن يبرز وهو المطلع على مثل هذا حالة العرب وماكانوا عليه من هلاك معنوي، وإن الذي يقوم به القوي إنما يقوم به للعصبية وللتعلق بالحياة، وللسيطرة على الضعيف من خلال المرعىٰ والمسكن والاستعلاء، وإن مثل هذه الحال بجانب تعدد الآلهة أوجب البعثة أو هو من مقدماتها كما جاء في قصة أبي سفيان رضي الله عنه عند هرقل في حديث طويل من رواية ابن عباس كما في البخاري جـ١.

وقوله: [أبعد شيء إلخ..] صواب فالإسلام جاء ليوحد الأمم تحت أمة واحدة دينها واحد. يحكم شؤونهم بمايصلح أمر دينهم ودنياهم، وبمايصلح لهم اتجاههم، وبمايحافظ لهم على:

١ـ الدين.

٢ـ العرض.

٣ـ المال.

٤ـ النفس.

٥ـ العقل.

ثم بعد ذلك طفق يستعرض حالة من سطور العبرية مثل

[لقد كان الإله عند العبرية يسمى: إله إسرئيل]

ويخص من أبناء إبرهيم ذرية يعقوب بن إسحاق دون سائر العبريين، قال يوشع: «هكذا قال الرب إله إسرائيل»

ويضيف المؤلف: [ويقول الشعب في كتاب الأيام: «ألست أنت إلهنا الذي طردت سكان هذه الأرض أمام شعبك إسرائيل وأعطيتها لنسل إبراهيم خليلك إلى الأبد»].

ويسير كذلك في ص١٢٢ دون مناقشة علمية لصحة هذه الكلمات من كتب مقدسة كمايقولون ويكفي أن نلاحظ فحش التزوير والكذب في مثل «إن آباءكم قد تركوني وذهبوا وراء آلهة أخرى وعبدوها وسجدوا لها وإياي تركوا، وشريعتي لم يحفظوها، وأنتم أسأتم في عملكم أكثر من آبائكم وهاأنتم ذاهبون كل واحد وراء عناد قلبه الشرير

حتى تسمعوا لي» كما جاء في سفر أرميا، كلام لاينهض أمام العقل من حيث دقة التعبير وخلل المراد.

وقد أحسن المؤلف في مثل هذه العبارات إذ قال في ص١٢٢: [ولكنهم يعودون فيسمعون من صاحب النذير أن الله تعالى يريدهم شعباً له، ماذا قال النذير قال: (واجعل عيني عليهم للخير وارجعهم إلى هذه الأرض، وأبنيهم ولاأهدمهم، وأغرسهم ولاأقلعهم، وأعطيهم قلباً ليعرفوني أني أنا الرب، فيكونوا لي شعباً وأنا أكون لهم إلهاً، لأنهم يرجعون إلي بكل قلوبهم)]

فهذا النذير من نذر إسرائيل يتكلم على لسان الرب حسب تعبيرهم وهو كلام جيد لكنه يهدمه كثير من الذين أسلموا في هذا الحين، وقالوا إن الإفتعال موجود على الرب على ألسنة الأحبار والمرتزقة والمستغلين، ولهذا هدم المؤلف لعله دون شعور منه هذه الإفتراءات إذ قال: [ودامت هذه العقيدة إلى عصر الميلاد فتهيأت العقول لعقيدة أرفع منها وأعدل وأقرب إلى المساواة بين الناس].

ومن المقرر في القرآن والتوراة والأنجيل أن: العقيدة واحدة منذ آدم عليه السلام، جاء الرسل عليهم السلام بعقيدة واحدة وتوحيد واحد هو عبادة الله تعالى وحده، وصرف كافة العبادات القولية والفعلية له سبحانه كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾﴾ وقال سبحانه: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴿٥﴾﴾

وفي ص١٢٣ ينقل مثل الأول لكن دون تحرير، بل هو يثبت اسماً

لاعلاقة له عمن يتحدث عنهم فهو يقول [وتحولت الدعوة المسيحية من بني إسرائيل إلى الأمم على الرغم من بني إسرائيل] فهو هنا يذكر «المسيحية» وليست هذه الصفة المسماة بمنطبقة على من ذكرهم فهم / نصارى/ هكذا، وإنك اليوم لتجد أكثر الكتب والدراسات والنشرات تذكر دائماً المسيحية، والمسيحيين، والمسيحي، بل إنك لتجد من يذكر هذا ممن يوصف بأنه عالم أو مثقف أو كاتب، وهذا يعود إلى ضعف الخلفية في الجملة على حال الصفة والموصوف، والإسم والمسمى.

فهم يريدون: النصارى والنصرانية، والنصراني، لكنهم يذهبون بعيداً فيكتبون مالايمت لمن يعنون بصلة لامن حيث الصفة ولامن حيث المعنى الموصوف حتى النصارى بعضهم يذكرون هذا «جهلاً» منهم وبعضهم يذكره من باب الخبث والتعمية وإلا فهم يعلمون أنهم ليسوا مسيحيين إنما هم نصارى.

ويسير المؤلف على وتيرة النقل دون التفات إلى طبيعة النصارى وماأحدثوه في: الانجيل من زيف وتغيير وكذب يقول في ص١٢٣ نقلاً عن كتبهم المحرفة:

[ثم خرج يسوع من هناك وانصرف إلى نواحي صور وصيدا وإذا إمرأة كنعانية خارجة من تلك التخوم صرخت إليه قائلة: إرحمني ياسيد! يا ابن داود ابنتي مجنونة جداً، فلم يجبها بكلمة، فتقدم إليه تلاميذه وطلبوا إليه قائلين: اصرفها لأنها تصيح وراءنا فأجاب وقال: لم أرسل إلا إلى خراف بيت إسرائيل الضالة، فأتت وسجدت له قائلة ياسيد! أعنّي. فأجاب وقال ليس حسناً أن يؤخذ خبز البنين ويطرح للكلاب،

فقالت نعم ياسيد. والكلاب أيضاً تأكل من الفتات الذي يسقط من مائدة أربابها حينئذ أجاب يسوع وقال لها: ياإمرأة عظيم إيمانك ليكن ماتريدين].

ففي هذا النص الذي لم يتعرض له المؤلف مع مافيه من الدجل، ومايخالف دعوى النصارى وزعمهم الوثني بإلوهية المسيح وتدبر هذا النص تجد عجباً.

ثم يبين المصنف بشيء من الاختصار الجيد ديانات الصين والهند تلك الديانات التي تسربت إلى اليهود والنصارى وبعض فرق أهل البدع:

كالقدرية

والجهمية

والحلولية

والباطنية

والمعتزلة

والخوارج

والنفاة

والصوفية المعطلة

والصوفية القبورية

والصوفية المتوسلة

والصوفية المؤلهة

والصوفية النافية

والرافضة اللاعنة.

يقول في ص١٢٤:

[وقد وجدت في الصين شعوب بلغت في ذلك العهد مائة مليون أو يزيد، ووجدت في الهند شعوب تقاربها في العدد، ولم يعرف هؤلاء ولاهؤلاء دعوة الإنسانية إلى دين واحد، بل كانت الصين تدين بعبادة الأسلاف كل بيت له هيكله وعبادته على حدة، وكانت ديانة الهند ديانة الطبقة الغالية ينفرد الأحبار بتلاوة أسفارها، ويحرمون على الطبقات المحرومة تلاوتها والتعرض لفهمها وتفسيرها ويقول، جوتاماريشي في بعض كتب الفيدا: «إذا سمع الفيدا رجل من المنبوذين فمن واجب الملك أن يصب الرصاص المذاب في أذنيه].

وليست اليونان ببعيدة عن ديانات ووثنيات الصين والهند، بل تساويها خاصة في عبادة التماثيل وتخليدها وجعل درجات لها كحال الفراعنة الذين تعلقوا بالصور وخلدوها ثم عبدوها بعد الإعجاب ورد دعوة يوسف وموسى عليهما السلام.

وتاريخ التوراة والأناجيل توحي كلها بتلاعب الرهبان والأحبار، ولم يتورعوا من التزوير على الرسل عليهم السلام وهم حسب.. طبائعهم.. يتبعون ماتهوى أنفسهم ولو أدى هذا إلى الكذب، حتى في دائرة التوحيد ومايمس رسل الله عليهم السلام، ومانقله المؤلف دال على هذا، ومن الغريب أن اليهود، والنصارى كثير منهم يعلم بالوثنية الحاصلة في عبادتهم من التضارب حول عيسى عليه السلام / فمنهم من

ألهه/ ومنهم تركه / ومنهم من جعله مستغلاً/ ومنهم من جعله ثاني اثنين وجعل الله ثالث ثلاثة تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

لعلك تتساءل عن سبب تسمية النصارى بهذا الإسم، ولعلم ترتع في ربيع مربع وخضرة نضرة إذا أنت وقفت على الأسباب والعلل، وهذا يدفع بطلان التسمية بالمسيحي على وجه صواب من حيث السبب والعلة وواقع الحال، جاء عند ابن عساكر أنهم سموا: نصارى لأنهم لقولهم كما حكى الله تعالى عنهم **«نحن أنصار الله»، أو أنهم «كانوا بقرية يقال لها: الناصرة»** فليسوا مسيحيين كما يدعون اليوم، لكنهم نصارى كما سماهم الله تعالى بهذا وكما هو واقع الحال، وهم نصارى، يقال لمن كان أصلاً من أهل الناصرة أو لمن نصر الحق كما قالوا هم، لكنهم جاؤوا بظلم وزور، وطفقوا أبداً يلتفون حول ماادعوه كذلك ظلماً وزوراً ويكفي هنا أمران:

١ـ كذب على النفس حتى صدقوها، صدقوا ماتمليه النفس واتباع الهوى.

٢ـ ويكفي أن تعلم أن عيسى عليه السلام جاء بالتوحيد الخالص أن لايعبد إلا الله تعالى دون سواه، وجاء برد وطرد كل وسيلة كفر قولية أو فعلية، فماعليك إلاأن تنظر كنيسة ما من الكنائس لتجد الصور المفتراة المكذوبة، وهي من وحي الشيطان، وحيل النفس، وبقية وثنية الصين والهند واليونان، وهم يرسمون هذه الصور في الكنائس اعتقاداً تقريبياً لمن صورهم:

كمريم وعيسى والملائكة والحواريين والنجار والنخلة وبجى، بل

أشاع بعضهم أنهم رأوا العذراء جاءت إليهم في الكنيسة، وهكذا يكذبون ويصدقون أنفسهم في هذا وذاك. ومن يتدبر القرآن وصحيح السنة الكريمة يجد حقيقة هذا بجانب الكذب على الرسل ورميهم بالسوء وأكلهم المال بالباطل وجعل المال وسيلة لوثنية الناس ولو بعد حين طويل.

وقد كان بإمكان المؤلف وهو يكتب (مطلع النور) أو (طوالع البعثة المحمدية) أن يبين شيئاً من هذا ليبرهن على فساد دين اليهودية والنصرانية بماداخلها من وثنية وزور وكذب وسحت واستغلال، لكي يبين بعد هذا حاجة أهل الأرض إلى بعثة جديدة ورسول جديد.

وجاء في ص١٢٦ تفسيره آية في غير سبيل لها فقد قال قبل ذلك في ص١٢٥:

[فإن الرسول ﷺ الذي نادى بهذه المساواة بين الأصول والأمم لم يكن دون أحد من أبناء الجزيرة كلها حسباً ونسباً من أبويه الشريفين بل كان من شرف الأبوة في الذؤابة التي يعترف بها النظراء ويعنوا لها المكابرون، وهذا الرسول ﷺ هو الذي يتعلم منه الناس أنهم إذا صلحوا واستقاموا: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾ ﴾

فهو هنا فسر هذه الآية في غير وجه مراد لها، بل هو أبعد النجعة وغرب بل وشرق فلم يهتد لها.

وقد ذكر المفسرون:

ابن جرير

والقرطبي

وابن الجوزي

والتوحيدي

وابن كثير

وابن السعدي

الشنقيطي.

أن المراد بهذه الآية أن يوم الحساب، يوم القيامة تزول الأنساب والأحساب فلاينظر إلاإلى العمل الخالص الصواب فليس بين الله تعالى وبين أحد قرابة إلا قرابة الولاء له والإخلاص له والعمل له وابتغاء مرضاته سبحانه وتعالى.

وقد طول بعض المفسرين حول هذه الآية بمالا يمكنني إيراد ماذكروه إذ المقام لايقتضيه، وحسبي مانبهت إليه من قبل، أن آي الأحكام مماورد في الكتاب والسنة الصحيحة لايحسن بالمثقف والأديب المسلم العاقل الأمين أن يرى رأيه فيما ورد من أدلة الأحكام في شؤون الدين والدنيا، ولعل مثل هذا أضعف الثقة بمن يتناول هذا الأمر وهو خالي الوفاض ، ويجعل من نفسه محطة رثاء ولوم وسخرية، خاصة إذا كان من يفسر أو يرى رأيه في مثل هذا يخشى شره أوسطوته الغاشمة، فإنه يترك ليكون مثار نقع لسخرية عابرة تترا مايبرح أن تدوم حتى تظهر في وقتها المناسب بعد حين وحين، ولهذا فإن العقل والأمانة والدين من أولويات مايجب أن ينهجه كل كاتب وباحث وناقد وأديب.

وورد في ص١٢٦ قال: [وللديانة الإنسانية مناط واحد هو ضمير كل فرد من أفرادها، فمالم يكن لهذا الضمير حساب وعليه تبعة فلاديانة لإنسان ولالجملة الناس]

فقوله: ـ سامحني الله وإياه ـ : [فمالم يكن لهذا الضمير حساب وعليه تبعة فلا ديانة لإنسان ولالجملة الناس]. فهذا إقرار منه وإن لم يرد الإقرار بأن الضمير لدىٰ الماركسية /والبوذية /والسيخية / والهندوكية والنصرانية واليهودية بأن الضمير إذا كان لدى هذه ضميراً حياً أميناً «مثلاً» وعاقلاً وعليه رقابة ويتحمل التبعة فإنه دين للإنسان ولجملة الناس، لقد ذكرت من قبل إن البوذية والهندوكية إلخ / لاتعتبر ديانة، إنها نحلة من النحل الوثنية أصلها أولاً وآخراً الإنسان الذي اتبع هواه والشيطان، واليهودية والنصرانية دينان لكنهما منسوخان نسخهما الإسلام، فليست الأمانات والأخلاقيات مقياساً، ليست مقياساً وضابطاً ليعبر مايتخذه الإنسان الحياة فيصبح ديانة.

ولقد عهد الناس الممارسون للحياة ممارسة بعيدة الغور نبيهة العقل أن المصلحة والتبشير والاستغلال والتجهيل، كلها أمور لاتعبر إلامن خلال العقل المعيشي، والأمانة والأخلاق الظاهرة هما الحصنان الأصيلان للعبور إلى عقول ضعيفة لمعرفة حقيقة التوحيد ولوازمه، وحقيقة أمر كل هدف بعيد، إن هذا الدين جاء بالمحافظة على:

الدين.

العرض.

المال.

النفس.

العقل.

وهذه لاتتضعضع ولاتضعف ولاتنخرم إلامن خلال العقل المعيشي المصلحي مع طول الدراسة والمحاولة، وهذا أمر بينه كتاب الله تعالى كما في:

البقرة.

آل عمران.

الأنعام.

الأعراف.

الدخان.

الزخرف.

الجاثية.

الفتح.

البينة.

الفيل.

ورقمها:

البخاري.

مسلم.

أبو داود.

الترمذي.

ابن ماجة.

فليست الضمائر بمقياس ولاتكون، وإن وجد من بعض المسلمين في الأمانة والأخلاق «خلل ما» فماذنب الإسلام.

إن المسلم حينما يكذب أو يخون أو يرتشي أو يظلم، فهو هنا يحكي حال نفسه من /تربية/ وقراءة وسوء نية، وتظهر هذه المعادلة بقراءة سورتي:

محمد. ﷺ

العصر.

ويكفي أن تقرأ هنا كتابين:

١ـ بروتوكولات حكماء صهيون.

٢ـ الماسونية في العراء.

لتقف من خلال ذلك كله على مايلزمك، كونه أن يكون، وهو واجب عليك منك أن يكون، وإلا حكمت على ماترى وتسمع من خلال ظواهر الأمور، وهذه صفة أبعد ماتكون عن الرجل والمرأة ذوي العقل والأمانة في ميزان الأخذ والعطاء.

فليس قول المصنف الذي قاله بمستقيم، إلامن خلال نظرة السخيف الذي يحكم بظواهر الأمور.

وجاء في ص١٢٧ قال المؤلف:

[وكانت في الهند حضارات تأخذ بمبدأ المسؤولية الفردية، ولكنها

ترجع بها إلى حياة سابقة متسلسلة من حياة سابقة على مدى الأزمنة التي لاتعرف لها بداءة منذ أزل الآزال، فهو مولود بجرائره وآثامه وكفارة تلك الجرائر والآثام إلى الأجل المقدور، وليست تبعاته مرهونة بمايعمله بعد ميلاده بل هي سابقة للميلاد لاحقة به آماداً بعد آماد]

ثم هو يستنتج من هذا فيقول:

[وعلى هذا تعاقبت الأجيال على إهمال المسؤولية الفردية في أطوار البداوة وأطوار الحضارة، ولم تعرف حضارة واحدة دانت بهذه المسؤولية على النحو الذي نفهمه الآن أو على نحو قريب منه غير الحضارة المصرية في عصور الأسر القديمة]

وبمراجعة مانقله بالمعنى عن الهند نجد ثلاثة أمور:

١ـ أن المؤلف قصر نفسه على نوع واحد من الكتب.

٢ـ أن المؤلف لم يعالج أصل مانقل.

٣ـ أن المؤلف حكم فقرر.

من المعلوم من الوحي الكريم المنزل، والتاريخ والآثار الموغلة في القدم أن نوحاً عليه السلام نشر الإسلام الذي هو دين الرسل عليهم السلام في شرق الأرض وشمالها الشرقي حتى حدود جزيرة العرب شمالاً ممايلي العراق، وقد بقيت دعوته طويلاً عليه السلام حتى توفاه الله تعالى، ثم بعث من بعده رسلاً حتى تسلمها محمد ﷺ، فقول المصنف كما في ص١٢٧: [ولكنها ترجع بها إلى حياة سابقة متسلسلة على مدى الأزمنة التي لاتعرف لها بداءة منذ أزل الآزال....]. يوحي

جداً إلى أنه لم يقرأ حياة نوح عليه السلام ودعوته وأثاره، سواء في الهند أو ماجاورها، وسورة هود بينت باقتضاب حقيقة الحاصل ثم تناول ذلك المفسرون، وكتبة التاريخ الثقات، فأصل حضارة الهند الأول الإسلام ودين نوح عليه السلام، وماحصل بعد ذلك إنما حصل بالبعد عن دعوة نوح بعد الطوفان وهذه واحدة.

والثانية: أن قوله هذا يرمز إلى خلاف أصل الخلق الفطري وماجبل عليه الإنسان، وهذا أمر شائن وقع فيه الدهريون والملحدون والغائيون «الذين يرون غائية الحياة» أي أنها هي «الغاية» دون سواها.

والمؤلف ليس من هذا الصنف، لكنه ذكره بسبب جهله أصول مايجب أن يعاد إليه في مثل هذا.

فالله جل جلاله خلق الإنسان بفطرة نقية صالحة قابلة للحق وجعلها موحدة مؤمنة كما في قوله تعالى ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ وكماجاء في الحديث الصحيح «مامن مولود إلا ويولد على الفطرة»

وكما في صحيح مسلم «خلقت عبادي حنفاء...»

فأصل الخلق على الفطرة، أما الكفر فهو طارىء، وسببه كما في الصحيح: «فاجتالتهم الشياطين» والقرآن الكريم مليء ببيان أسباب الكفر ولهذا وقع المصنف ـ تجاوز الله عني وعنه ـ بماوقع عند حديثه عن حضارة الهند وأصل نشأة معرفة الإنسان، وإلا لو نظر شرح قوله تعالى ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ لو نظر المراد منها عند ثقات

المفسرين لعدل أصول فهمه ونقد نقله وأنحى باللائمة على الدهريين ومن لف لفهم في هذا الحين وكل حين.

وحسبك أن تقرأ:

١ـ الإبانة عن أصول الديانة.

٢ـ تلبيس إبليس.

٣ـ الرد على المنطقيين.

٤ـ إفحام النصارى.

٥ـ الأصول الثلاثة.

٦ـ الوجود الحق.

٧ـ تهافت العلمانية.

٨ـ نظرية داروين بين مؤيديها ومعارضيها.

٩ـ الماسونية في العراء.

حسبك أن تقرأها بصدر رحب وتجرد تام وأمانة ونزاهة ووعي عقلي عميق، حسبك أن تقرأ هذه الأسفار لتجد على الأقل زيادة نظر وسعة أفق وتجوال في عقول مختلفة من قوم آخرين لتقف أو لتقف على ما كنت تود أن تكون وقفت عليه، ولو من باب الاطلاع، ولا يحسب المرء عاقلاً ولا أميناً ما لم ينصف من نفسه ويدرك ما لها وما عليها، طارحاً عاطفته وحيل نفسه وميل هواه وطارحاً سعيه لنفسه شاءت أم لم تشأ هناك يكمن العقل الثقيل، والأمانة الحقة، وتبرز مزايا النزاهة، وصدق

العزائم أمام خبث حيل النفس، وميل الهوى وسفه العاطفة وكذب الظن الماكر، وهذا مثال مما يؤمن به كثير من النصارى واليهود مع كفر الجميع مثال واحد فيه خبث، كذب، افتراء، كفر صريح، سوء نية وقصد، تأمل حال رجل عاقل أمين جاد صالح كريم شهم غيور ينهى عن الشرك، والرذيلة، والظلم، والفساد، تأمل حاله بمشاهدة قرائية لا تتحول ولا تزول بمشاهدة قرائية ثابتة بإثبات من ليس فوقه قوي، تأمل ما حصل من كذبة أهل بهت وظلم وفساد وإفساد.

تأمل ما جاء في «سفر التكوين» كما في صفحة ١٢٧ عند المؤلف جاء هنا أنَّ [نوحاً شرب من الخمر فسكر وتعرى داخل خبائه فأبصر حام أبو كنعان عورة أبيه وأخبر أخويه خارجاً، فلما استيقظ نوح ﷺ من خمرة علم ما فعل به ابنه الصغير فقال: ملعون كنعان عبد العبيد يكون لاخوته].

رداءة أسلوب وقبح طرح وكذب ظاهر معلوم.

ويقرر المؤلف في صفحة ١٢٨ تقريراً حسب نقله الذي بنى عليه تقريره أن «عصيان آدم جريرة لا يسأل عنها وحده، بل يسأل عنها كل ولد من ذريته» ومثل هذا سياق من سياق كثير يفتريه النصارى واليهود وتلك طامة كبرى لأن هذا القول ينسب إلى الله تعالى عما يقولون أنه هو الذي يسأل ذرية آدم عما فعله آدم عليه السلام، وما يدري الرغام أن الله تعالى تاب على آدم عليه السلام فضلاً عن سؤال مَن لم يرتكب ذلك الذنب الذي ارتكبه أبوه، وقد قال سبحانه: ﴿ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ

نَبۡعَثَ رَسُولٗا ﴿١٥﴾.

وفي صفحة ١٢٨/١٢٩ يجيد المؤلف في الجملة في مسألة المسؤلية في الإسلام فهو يقول:

[أما الدعوة الإسلامية فالمسؤولية الفردية فيها شيء جديد كل الجدة لم يتطور مما تقدمه، ولم يكن نتيجة فقط لإحدى هذه المقدمات، ومعجزة المعجزات فيها أنها قامت بالمسؤولية الفردية حيث يصدرها كل عرف قائم ويعوقها كل نظام مصطلح عليه في المعاملات والعقوبات].

ولعله أراد في الدعوة الإسلامية الإسلام نفسه لأن هناك فرقاً بين الدعوة والإسلام، فالإسلام هو الذي جعل المسؤولية فردية في أمور كثيرة وجماعية في أمور كثيرة أخرى.

لكن الدعوة هي من دعا، يدعو، بمعنى طلب الدخول في الإسلام، أو دعا يدعو إلى الفضائل والآداب والقيم وترك الظلم والبغي والحرام ومنكرات الأخلاق.

وكلام المصنف قريب من الصواب حاشا مراده بالدعوة الإسلامية، وإن كان قد أراد دين الإسلام فهذا لعله جاءه من فقر عام لدى المثقفين والكتبة فيما يخص أمور ثوابت وضوابط ومعاني دلالة الألفاظ، وما كان هذا ليكون لولا قصر النفس على كتب خاصة أو ثقافة خاصة حتى وإن زعم من زعم أنه مطلع وقرأ ويقرأ، فإن شاهد حال مثل هذا الفقر العلمي الشرعي فيما يكتب أو يتحدث فتجده يخلط ويستدل ويحلل ويعلل بما لا وجهة له صحيحة بسبب ضعف الدليل أو خلل التعليل وسقوط نظره في بحثه أو كلامه سقوط بحثه بسبب خلط عجيب بين

دليل، وحكمة، وأثر، وشعر، ومثل، وهذا الصنف من الخلق جريء جداً، وثوري الطرح، بما يجعله أضحوكة للعقلاء المتابعين للساحة بعامة.

ولعل كتاب المدعو أدونيس «الثابت والمتحول» يعتبره هذا الصنف قدوة صالحة مصلحة بينما هو كتاب لقيط بين صوفية مجة وجرأة فجة وطرح معوج إلا كما قال سبحانه: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٨﴾﴾.

ومطالعة هذا الكتاب بنوع من التأني والعمق والصدق يعطيك:

١ـ هروب من الواقع.

٢ـ سادية التناول.

٣ـ تقمص العظمة.

٤ـ فصام المعالجة.

٥ـ سوء فهم الصوفية.

٦ـ تقليد العقل الماركسي.

٧ـ تعلم مريض.

ومثله بجعله من كتب الريادة شعر إليوت «اليباب»

ولذلك لا تكاد تجد مثقفاً من ذوي النزعة الطموحة كما يقولون، ولا ممن يتزعم النقد الأدبي سواء في الشعر، أو القصة، أو الرواية، أو المقالة، أو فن الترجمة، إلا وينطلق من رؤية «الثابت والمتحول» وإن بدا

بعضهم مستقلاً فإنه استقلال الانفصام الذي يدعي «ظاهراً» أستاذيته وتعملقه بينما هو «باطناً» منه وإليه.

وهذا مسار يوحي بالخواء والجوع والفقر، لكن ما بالك بفقير يلبس لباس الهبات أو لباس النفايات وهو عنيد، لا جرم هذا نوع خطير من أشد أمراض «الذهان» ناهيك بما يعتلج في «الداخل» من قلق وجزع وخوف وترقب، بل ناهيك بما يتصوره من حسرة على قصر العمر مع الشعور بالأستاذية والوصاية على الخليقة في بلد أو بلاد، وهذا تجده يرمي نفسه بسبهلل من اللوم والقدح أنه لم يقدر ولم يقدم إلا كحال شيخه مزقه طموحه في كل صقع وواد يصحبه في هذا وذاك تحسره راتعاً بين مرض ومرض، وإن بدا عنترياً وذا نظرات توحي بما توحي إليه بما لا يدركه إلا شلة من دهاة عاقلين.

وجاء في صفحة ١٣٠/ ١٣١ قال المصنف:

[يدور البحث ما يدور في تاريخ العرب الديني ثم يتصل من إحدى نواحيه بتلك البيوت التي تعرف ببيوت الله، أو البيوت الحرام، ويقصدها الحجاج في مواسم معلومة يشترك فيها القبائل من سكان البقاع القريبة ويتعاهدون على المسالمة في جوارها، وكان منها في الجزيرة العربية عدة بيوت مشهورة وهي بيت الأقيصر وبيت ذي الخلصة، وبيت صنعاء، وبيت رضاء، وبيت نجران، وبيت مكة أشهرها وأبقاها، عدا بعض البيوت الصغار التي يعرفها الرحالون ولا تقصد من مكان بعيد].

ثم راح يفصل بشيء من البسط كما في صفحة ١٣١، وكل هذا جلبه تحت عنوان [الكعبة] وقد رأيته ترك تأصيل حقيقة الحاصل مما نقله

بلفظه أو طرحه بمعناه على سبيل لا يعدم الناظر المراد مما نقله أو حكاه.

والمؤلف ذو باع جيد في الاطلاع لكنه قد يفوته أمران:

١ـ عدم تأصيل الطرح.

٢ـ قصر الفهم عن المراد.

ولهذا لم يذكر أن الكعبة أصل الوجود منذ زمن موغل في القدم، لم يذكر على أقل وصف حالة الكعبة زمن إبراهيم وإسماعيل عليهما الصلاة والسلام، ولو شاء لذكره لكنه الاختصار المحتاج إلى بسط على كل حال، وذلك كله من أجل الوصول إلى حقيقة أصل وجود بيت الأقيصر وبيت ذي الخلصة إلخ، لكنه ترك هذا لأنه لعله لم يدرك مثل هذا.

وحقيقة وجود هذه البيوت، وكعبة نجران، وبيت رئام بصنعاء، وما كان غير ذلك هو منافسة الكعبة المشرفة، ورد أي دعوى بنبوة تكون من بلدها «مكة»، لأن اليهود والنصارى كانوا على علم بظهور «نبي» فكانوا بطرق شتى يحاولون كما هو ديدنهم أن لا يكون إلا منهم، ولما لم يكن كذلك اتفق اليهود والنصارى على ضرب الكعبة بوسائل بديلة قولية وفعلية حتى آل الأمر إلى هدم الكعبة على يد مأجور يحب نفسه ويدعو إلى تعظيمه وسيادته وهو «أبرهة» وفي هذا نزل القرآن الكريم على النبي ﷺ مبيناً هذه الحال التي كانت من أبرهة أحد رجال اليهود والنصارى، إلا أن اليهود كانوا يعملون تحت الستار بطرق فيها دهاء وطول نفس، لكن سبحانه من إذا أراد شيئاً قال له: «كن فيكون».

الكعبة سميت بذلك قال البغوي في تفسيره عن مجاهد بن جبر الإمام

المفسر: سميت الكعبة لتربيعها، وقال الإمام مقاتل سميت كعبة لأنها مرتفعة من الأرض، ويعلل الإمام البغوي فيقول: وأصلها من الخروج والارتفاع، وذكر الإمام ابن الأثير الجزري في النهاية أن كل شيء علا وارتفع فهو كعب ومنه سميت الكعبة.

وأياً كانت العلة في سبب التسمية، فإن الكعبة البيت الحرام جعلها الله تعالى قياماً للناس ولا مشاحة في ورود العلل، إلا أن العرب كانت تسمي كل بيت مربع: كعبة وهو اسم موافق لمسماه، ولذلك يقال في القياس «متر مربع» والقرآن الكريم نزل بلغة عربية مبينة فسماها بهذا الاسم لما كانت مربعة مرتفعة، وهي علم على بيت الله الحرام محط الأمن، ومهوى الأفئدة، وقبلة المسلمين.

وقد تطرق غير البغوي وابن الأثير مثل: ابن العربي والشوكاني وسواهما إلى قريب من هذا لكنه لا يخرج عما أوردناه.

وأما كون الكعبة أول بيت وضع للناس، فقد ذكر ابن جرير الطبري وابن الجوزي وابن كثير والشوكاني وجملة من المؤرخين وكتبة الأخبار وذكروا جملة من الآثار يصح بعضها وبعضها ليس بذاك لكن قاطع ذلك كله هو قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ (٩٦) ﴾.

فهذه الآية الكريمة أصل في هذا بدلالة المنطوق والمفهوم، وما جاء (حسب علمي) غير ذلك من آثار فلست أظن صحته وقد وردت أحاديث صحيحة دالة على ما دلت عليه الآية.

لكن هل هي أول بيت وضع في الأرض؟ ذكر ابن جرير الطبري،

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وذكر بسنده قال: قام رجل إلى عمر فقال ألا تخبرني عن البيت أهو أول بيت وضع في الأرض، قال: لا ولكنه أول بيت وضع في البركة مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً، قلت: في سند هذه الرواية مقال، وأورد عمدة المفسرين كذلك بسنده إلى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: خلق الله البيت قبل الأرض بألفي سنة وكان إذ كان عرشه على الماء على زبدة بيضاء، فدحيت الأرض من تحته قلت: لم يصح حسب نظري، وأصح ما جاء في هذا ما رواه الإمام البخاري بسنده عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قال: قلت يا رسول الله أي مسجد وضع أول قال: المسجد الحرام، قلت ثم أي قال: المسجد الأقصى، قلت كم بينهما؟ قال: أربعون سنة.

فهذا النص الصحيح ممن لا ينطق عن الهوى، أن الكعبة هي أول بيت وضع للعبادة كما بينته الآية السابقة، وقد جاء عن الإمام ابن حجر في الفتح يعالج ما ذهب إليه ابن الجوزي مما يفهم من حديث أبي ذر رضي الله عنه، فابن الجوزي قد استشكل الحال الحاصلة لأن إبراهيم عليه السلام بنى الكعبة وسليمان عليه السلام بنى بيت المقدس.

فقد عالج ابن حجر ما ذهب إليه ابن الجوزي بأن المقصود أول البناء ووضع أساس المسجد، ثم يقول: وليس إبراهيم عليه السلام أول من بنى الكعبة ولا سليمان عليه السلام أول من بنى بيت المقدس.

قلت وهذا صواب، ولهذا تسقط نظرية يهود من ادعائهم بما يسمى (هيكل سليمان) إذ سبق سليمان غيره، إذ ليس هو الذي بنى المسجد الأقصى وله حائط يسمى بالمبكى، وقد توسع ابن حجر كما توسع ابن

جرير الطبري في حقيقة مثل هذا بما لا داعي لطرحه هنا لكن لمزيد سعة النظر أن يعود للطبري وابن حجر، وقد استفاد ابن حجر من نظر الإمام القرطبي فيعاد إلى تفسيره وهو مذاع مشهور فيه غرائر ودرر من الفوائد الجمة، وقد تناول الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم هذا بشيء من التفصيل ومثله ذكر السهيلي في «الروض الأنف»، لكن هذا في غالب ظني اجتهاد لا تعدم فائدته وإلا فالمعول عليه بعد الآية: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴿٩٦﴾﴾ حديث أبي ذر رضي الله عنه وهذا الذي أوردناه هنا كله نقد حار لطرح المؤلف ما بين صفحة ١٣٠ حتى صفحة ١٣١ فيما يتعلق بشأن الكعبة ومن أول من بناها، وهذا يدل دون ريب على أن من يعول على غير أصول البحث المطروق يقع وإن حسنت النية في خطأ جسيم لا يتداركه صاحبه إلا أن يشاء الله تعالى.

وخذ مثلاً جديداً على هذا ما جاء في صفحة ١٣٣ يقول المؤلف:

[وقد اجتمع لبيت مكة من البيوت ما لم يجتمع لبيت آخر في أنحاء الجزيرة، لأن مكة كانت ملتقى القوافل بين الجنوب والشمال وبين الشرق والغرب].

وهذا تعليل جيد لو أن الطرح يحوم حول حقيقة موقع أو أهمية أهلها، لكنه طرح يبحث «الكعبة» فهو يقول: [وقد اجتمع لبيت مكة «الكعبة»] ثم يقول: [لأن مكة كانت ملتقى القوافل] فهو هنا ذكر الكعبة ثم قفز وعلل لأن مكة هكذا والتعليل لا مكان له، والسبب في هذا هو الذهول، لكني أرجح أنه ينقل ممن لا يعول عليه، إما شعوبي

سيء لبس لباس الدرس والعلم، أو جاهل لا يدري أنه لا يدري.

والصواب؛ أن الكعبة كانت معظمة عند العرب وغير العرب، وقد زادت عظمتها بعد «الطير الأبابيل» فعظمها الناس قاطبة وذكرها زهير بن أبي سلمى وطرفة بن العبد والنابغة الذبياني ولبيد والحارث بن حلزة ذكروها وسواهم من الشعراء والخطباء في العهد الجاهلي، فليس تعظيم مكة إلا لوجود البيت فيها لا لأنها كانت ملتقى للقوافل، إلا إذا كان الطرح ينهج حقيقة البحث الجغرافي أو التاريخي لأهمية موقع مكة.

وخذ مثلاً «الطير الأبابيل» فهناك من فسر الطير بالجدري، وهناك من فسرها بمرض الحمى العمياء، وهناك آخرون فسروها تفاسير غاية في السخافة وقبح الرأي المريض، والسبب في ذلك هو السبب الذي جعل أدونيس يؤلف «الثابت والمتحول» جهل وتقليد وعظمة مريضة، لم يدر هؤلاء أن هناك من أصول الكتب النصية ما هناك، ولم يدر، أو لعلهم يدرون ما علينا، لم يدر أولئك أن الطير الأبابيل نزل بيانها بنص قائم مرقوم لا يريم، فلماذا عمي هؤلاء عن أصول ما يجب الأخذ منه، كما عمي من قبل من عمي عن تعالم وعظمة كمن انسلخ من الآيات المنظورة والمقروءة فأتبعه الشيطان فكان من الغاوين.

ولك في «الأغاني» مثال يغني عن كثير، ولك فيمن يستشهد به خير مثال يقوم على الجهل والعناد، تاركين أصول الثقات من خير ما جاء من خيار من خيار من خيار.

لك في هذا كله دليل بيّن واضح على قنبرة طرفة بن العبد خلا لها الجو فباضت ونقرت وصغرت، لكنها في فخ الصيد لا تحور، ولو كان

فخ عذاب الضمير من تنكب طريق الهدى والسبيل القويم.

وكرر مثل ما ذكره آنفاً عن مكة والكعبة.

قال في صفحة ١٣٤: [ولهذا تمت لها الخصائص التي كانت لازمة لمن يقصدونها «يقصد مكة» ويجدون فيها من يبادلهم ويبادلونه على حكم المنفعة المشتركة على حكم القهر والإكراه].

فهو هنا يركز - تجاوز الله تعالى عني وعنه - على أن مكة أصل في ذيوع الصيت لأنها ملتقى القوافل، وما درى أنها كذلك لكن لوجود الكعبة فيها، وإلا فبالمندوحة عنها إلى جده مثلاً أقرب وأكثر وأجدى، فالفرس والروم والأحباش أهل الحبشة وسواهم يعرفون للكعبة المعظمة حرمتها ومكانتها وسيادتها، وإن أهانها من أهانها من وثنيي من الفرس، ونصارى الشمال ويهود متفرقون، فمكة - عمرها الله تعالى بطاعته وتقواه - ما مكانتها إلا لوجود بيت الله الحرام فيها، لكن مجرد النقل وعدم النظر العام على الحيثيات والأسباب الموجبة للحاصل الصواب يلغي أصول الواقع هنا وهناك.

تعتري نخبة من العلماء والمفكرين والأدباء تعتريهم صبغة تقليدية على غرار يهون أن يكون، فيسيرون حثيثاً على خطى المنصرين والعلمانيين بوعي وبغير وعي، ناهيك بمن يتعالم ويستأسد وهو لا يدري أن اللباس عارية، وأن التقليد هوان وضعف، شاء أم لم يشأ أراد أم لم يرد، وإذا مر الزمن فهو ينظر ذات اليمين وذات الشمال، فإذا هو ينعق كنعيق إليوت ونزار والقاسم، ومن قبل: كالحلاج وابن عربي وابن سبعين وحمدان قرمط، وطالع بحق عابرة الدهور بين ثنايا الزمن وسفاح

السهول والوهاد طالع:

١ـ منهاج السنة.

٢ـ الرد على المنطقيين.

٣ـ العبودية.

٤ـ النبوات.

٥ـ السياسة الشرعية. لابن تيمية.

وطالع:

١ـ التعليل.

٢ـ إغاثة اللهفان.

بدائع الفوائد.

٣ـ الفوائد. لابن قيم الجوزية.

وطالع:

١ـ سير أعلام النبلاء.

٢ـ تاريخ الإسلام. للذهبي.

ثم انظر بقارح من ذوق عقل مكين أمين.

١ـ الإبانة.

٢ـ مقالات الإسلاميين. لأبي الحسن الأشعري.

ولعلك يصيبك بعض إفاقة من نظر سليم موازٍ كريم إذا تدبرت كتاب (الصنم الذي هوى)، ونظرت ما خطه يراع: كارليل، الإنسان

ذلك المجهول.

وصدق الله تعالى إذ قال: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠﴾.

وعلى ما بينته من واقع التأثر قبل قليل فإن المؤلف عفا الله تعالى عني وعنه يقول في صفحة ١٣٦ من «مطلع النور»:

[والأساس المهم الذي قامت عليه مكانة البيت المكي أن البيت بجملته كان هو المقصود بالقداسة غير منظور إلى الأوثان والأصنام التي اشتمل عليها].

وفي صفحة ١٣٧: [فكانت قداسة البيت].

فهو هنا بحكم ما نظره من أسفار، أو بسبب منبعه مما قرأه، عول على مصطلح نصراني هو قداسة، والقداسة وهذا لفظ يرد بجانب قداسة بابا النصرانية أو قداسة الكنيسة.

وهذا اللفظ وإن لم يكن فيه نكارة، لكن جلب ما ورد خير وأفضل من إيراد ألفاظ يستعملها قوم آخرون، فقد ورد البيت الشريف الكعبة المشرفة ونحوهما.

وجاء في صفحة ١٣٧ نفسها قال:

[وعلى هذا كان يتفق في موسم الحج أن يجتمع حول البيت أناس من العرب يأخذون بأشتات متفرقة من المجوسية واليهودية والمسيحية «النصرانية» وعبادات الأمم المختلفة، ولا يجتمع منها دين واحد يؤمن به متعبدان على نحو واحد].

أعد قراءة هذا النص ثم عد إلى: الروض الأنف للإمام السهيلي.

أو البداية والنهاية للإمام ابن كثير.

أو فتح الباري للإمام ابن حجر.

أو تاريخ الأمم للإمام ابن جرير.

أو الطبقات الكبرى للإمام ابن سعد.

أو تفسير الأحكام للإمام ابن العربي.

أو ما كتبه ابن هشام وابن الأثير وأسامة بن منقذ وخليفة بن خياط، أو مما أشار إليه مصطفى صادق الرافعي أو محمد بن صادق عرجون، تجد المؤلف تجاوز الله تعالى بمنه وفضله عني وعنه، لم ينظر في ورقة منها خاصة الثمانية الكتب الأولى، وأنا زعيم أن كثيراً ممن قد ألف في مثل ما ذكره المؤلف لم يمر على مثلها، وليس من العذر بأسوأ من الفعل في حال مثل هذه من قديم أو حديث من كبير أو صغير من مؤلف أو متحدث من ناقل أو تارك.

وليس يعذر من وقع في خطأ وهو يرى الصواب في تجنبه، وليس يلام إلا من وطأ الخيط عناداً، وليس يعذر من تسلح بجهل وهو يترك أصلاً مكيناً ليأخذ بزمام فرع لعله يكون مدسوساً.

ومن ألف في تفتح العلم ومطارح الآراء يزل كما زل من كان قبله إن هو لم يعول على أصول التلقي الكتاب والسنة، كحال الجعد بن درهم، وواصل بن عطاء، والجهم بن صفوان، وأبي مخنف وابن سينا في الإشارات.

وذكر المؤلف في صفحة ١٤٠/ ١٤١ قال:

[كان بنو هاشم أصحاب عقيدة وأريحية ووسامة وكان بنو أمية أصحاب عمل وحيلة ومظهر مشنوء، وينعقد الإجماع أو ما يشبه الإجماع على أخبار الجاهلية التي تنم على هذه الخصال في الأسرتين وبقي الكثير منها إلى ما بعد قيام الدولة الأموية فلم يفندوه].

وقبل هذه الصفحة في صفحة ١٣٧ قال: [وجاء الأغاني].

عد الآن إلى ما كتبه المؤلف عن معاوية وعمرو بن العاص، وما ذكر خلاله عن المغيرة بن شعبة وسواه تجده سار على هذا الرسم الذي ذكره عن بني أمية لكن أترك هذا وأقرأ قوله: [وينعقد الإجماع أو ما يشبه الإجماع]إجماع من؟ ومن أين؟ وعلى أي شيء؟ لكن من نقل عنه المؤلف ليس أصلاً بسند صحيح فيما أورد من أقوال وآثار دون علم أو هدى أو كتاب منير.

لو قيل عنك: زرت الشام، أو قلت كذا وكذا، أو تعمل كذا، أو عملت «دعكِ من الوشاية» فهي نذلة خسيسة ولو كانت على سبيل النصح للإيقاع بك، لو قيل هذا، وأنت لا تعرف الشام فضلاً عن الزيارة، ولم تقل ولم تعمل، لا جرم فما حيلتي بالمفتري الكذاب.

إلا أن المصيبة رسم ما قيل على أنه حقيقة، ويكثر هذا وينقل بعيداً عن الصدق والأمانة والخوف من الجليل، ولهذا تجد ألفاً يعرفون ونظروا كتاب الأغاني من الأدباء والمثقفين والنقاد، وتجد واحداً منهم فقط يعرف ونظر كتاب: «الجرح والتعديل» أو كتاب «تهذيب الكمال»، وأقول قول حق وليس ثمة نكير أنهم لو طالعوهما لنكست الرؤوس

كحال ذلك الأعرابي الذي سمع من يقرأ ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾

قال ما يقول هذا إلا العظيم، ثم سجد تعبداً وتعظيماً.

وفي «وحي القلم» للإمام البارع مصطفى بن صادق الرافعي فصولاً ناهيك بها، فتدبر، فإن كل نفس بما كسبت رهينة، فمن أجل ما ذكرت آنفاً زل المؤلف فخذ هذا، وكن منه على بينة.

وفي صفحة ١٤١ يورد قصة لم أجد لها أصلاً يقول سامحني الله تعالى وإياه:

[ومن هذه الأخبار أخبار المنافرات المتتالية، تجمعها منافرة حرب وعبد المطلب إلى نفيل جد عمر بن الخطاب إذ يقضي لعبد المطلب ويخاطب حرباً قائلاً «أتنافر رجلاً هو أطول منك لامة وأكثر منك ولداً وأجزل منك صفداً وأطول منك مذوداً:

أبـــوك مـعـــاهـــر وأبـــوه عــف

وذاد الفـــيـــل عـــن بـــلـــد حـــرام]

والنسابون يؤيدون ما تواترت به هذه المنافرات، ويستطرد المؤلف فهو ينقل على العلات ليقول:

[فيقول دغفل النسابة لمعاوية وقد سأله عن جده أمية: رأيت رجلاً قصيراً ضريراً يقوده عبده ذكوان، قال معاوية «ذلك ابنه أبو عمرو، قال دغفل: ذلك شيء تقولونه أنتم أما قريش فلم تكن تعرف إلا أنه عبده].

ولو شاء قائل لقال: يؤكد النسابون ما نقلته، فأين هم أهل الأثر

المسند حتى ولو كان قبل الرواية.

أما دغفل فسند ما أورده المؤلف عنه ليس بذاك.

لكن فتش عن سبب تزوير الآثار إلى درجة كهذه الدرجة وخلاله ذم، فإن السبب شعوبية سيئة، ورافضة جانية ويهود وإخوانهم يكيلون كيل بخس ويطرحون طرح مبطون من أكل ردي مسموم.

ثم يستدرك المؤلف على مثل ما نقل وهو استدراك يقوم لو كان يدوم يقول:

[قلنا في كتابنا عن ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه وقد يتردد المؤرخ في قبول بعض الروايات المتقدمة على علاتها].

ثم ذهب في صفحة ١٤٢ ليقع فيما شكك فيه على نحو يدعو بالأسى أن لا يفطن العلماء والباحثون وكتبة التاريخ إلى أصل الخطأ في تدوين السيرة وتدوين الآثار ولو أنهم فطنوا على أقل حال لتركوا الكتابة فيما لا يجر وراءه إلا ضحك الناس ورثاء أناس آخرين وألم القليل ما بين هؤلاء وأولئك.

يقول:

[وربما خفي السبب الذي يرجع إليه هذا الفارق بين الأسرتين، فقد يرى بعضهم أنه يرجع إلى النسب المدخول] [هكذا].

ويقول أيضاً:

[وعرض لهم بذلك أناس من ذوي قرباهم في صدر الإسلام، وأشهر ما اشتهر من هذه الشبهات قصة ذكوان الذي يقولون إنه من آبائهم ويقول النسابون إنه عبد.

ويقول أيضاً في معرض نقله عما قيل عن بني أمية في كتب فيها من الخبث بقدر ما فيها من الجهل والعجلة والحمق، يقول في صفحة ١٤٢:

[وعرض لهم بذلك أناس من ذوي قرباهم في صدر الإسلام وأشهر ما اشتهر من هذه الشبهات قصة ذكوان الذي يقولون إنه من آبائهم، ويقول النسابون إنه عبد استلحق على غير سنة العرب في الجاهلية، ومما يعلل به هذا الفارق أن بني أمية كانوا يغيبون عن ديارهم ويعودون إليها فلا يطيب للمقيمين فيها أن يعترفوا لهم بدعوى الزعامة عليهم، وأنهم أكثروا من الرحلة في بادي الأمر لحاجتهم وقلة محصولهم من نتاج النعم وأرباح التجارة].

ثم يستطرد المؤلف في هذا وينقل كلاماً لم يقله إلا من وصفناه من قبل.

إن المؤلف عفا الله عني وعنه كغريق في ماء وحل لم يصف ولم تحدد معالمه، فهو يتخبط ذات اليمين وذات الشمال فيما قيل دون عودة إلى ما يجب أن يعاد إليه، ثم هو يسرد ذلك الذي قيل كأنه جبل لا تهده العاديات، وأصل هذا أن المؤلف لم يبين على أصول صحيحة فيما ألف مثل هذه الكتب، مع أن بلاد مصر من حين ولادته إلى وفاته مليئة بعلماء كبار في الحديث ودراسة الأسانيد وحال الرواة، وإن كانوا ليسوا بذي مشاركة في الصحف لأنهم لم يكونوا يرونها لكنهم أثروا الأمة بتأليف الكتب ومناقشة الرسالات.

ولقد كان بمكنته سؤالهم لا عن نتائج ما ذهب إليه من آراء

ونظريات لكن عن الآثار خاصة القرن الأول حتى نهاية ٣٠٠هـ.

ولقد يمكنه لو فعلها لوقف على حقيقة الأغاني ومقاتل الطالبين والقينات ونهج البلاغة. ولأدرك وهو الألمعي، أي شيء يراد بدينه وقدوته وأئمته من السادة الغرر أهل القرون الثلاثة، لكن المغفلين وفاقدي الآلة يقعون بما نصب لهم من شباك ولو كان شباك الرواية والأثر المدبج الجميل، وقد يستهويك منظر أفعى لجمالها وهدوء سيرها وحركة لسانها وفيها الحتف.

ثم جاء في صفحة ١٤٤/ ١٤٥ ينقل من ابن هشام والسيرة الحلبية وسواهما وما نقله من هناك فجملته صحيح وإن لم يشر إلى المصدر، لكنه ليته عاد إلى تفسير سورة الفيل وهي مدونة في غالب كتب الحديث بأسانيد معروفة خاصة الكتب الستة.

ثم يجمل في صفحة ١٤٥ ما تم بين أبرهة وعبد المطلب فيقول: [هذه هي المطلبية التي نعنيها من خصال هذا الرجل العظيم لا تهور مع القوة الطاغية].

ثم يقول: [وقد حدث بعد ذلك ما حدث مما لا شك فيه «هكذا» وهو فتك الجدري بجنود أبرهة وانهزامه عن البيت وخوفه من أن يتقدم إليه بأذى. وإنه لخبر قد يسهل إنكاره على المتحذلقة من أدعياء التاريخ الذين يجمعون التمحيص كله في الإنكار، لولا أن حديث الجدري الذي فشا سنة ٥٦٩ مثبت في تاريخ: بروكوب].

يجزم المؤلف ويقطع بأن ما أصاب أبرهة وجيشه إنما هو فتك مرض الجدري الذي هزم الجيش وشردهم.

أرأيتم كيف يهلك الإنسان إذ هو أهمل مرضه، أو ذهب لمشعوذ دجال، أو سامر كذاب، أو منجم مفتر، أو ذهب لذي حيل وحيلة فيغشه فيموت، أرأيتم كيف يزل الإنسان ثم لا يدري أنه لا يدري، بل مثل هذا يزعم أنه صاحب مبدأ ومدرسة وهو هالك، وقد يكون مستغلاً فيكون بجانب هذا وذاك غبياً، أرأيتم من ينشد المجد والشهرة فيراهما بالأستاذية والتعلم والاجتهاد على حساب توحيده فيرسم مجده من خلال النقد والأدب وجرأة الطرح المسبوق إليه من فرويد وداروين وإليوت وميكافيلي وجان بول سارتر وماركس وانجلز والبروموتورافيا، فهذا لا يدري أنه لا يدري أن عمله عمل ممسوخ، ومثله يبيع الماء في حي السقاة، ومثله ببغاء يعلمون أكثر مما يعلم، فهم يرثون ويضحكون، لكنهم لا يتألمون، لأنهم يدركون أن البغاة لا تستنسر، وأن حد الماء الذهاب، وأن الفراغ مقتلة، وأن التقليد هوان، والجهل العقلي مرداة والسفه مسفلة والجنون فنون.

فليت المؤلف وهو جد قدير وألمعي النظرة، عاد إلى ما ورد عن الطير الأبابيل في كتب التفسير فضلاً عن كتب الحديث الموثوقة، ولو عاد إلى مجرد معجم لغوي لوجد أن الطير طير على الحقيقة، وأن المفسرين بأسانيد صحيحة ذكرت أن الطير الأبيل طير يطير بجناحين.

يقول ابن كثير في ج٤ صفحة ٥٥١/ ٥٥٣ في كتابه «التفسير»:

(وقد قال حماد بن سالم عن عامر بن زر عن عبد الله وأبو سلمة بن عبد الرحمن (طير أبابيل) قال: الفِرَق، وقال ابن عباس والضحاك: أبابيل يتبع بعضها بعضاً، وقال الحسن البصري وقتادة: الأبابيل

الكثيرة، وقال مجاهد: أبابيل شتى متتابعة مجتمعة، وقال ابن زيد: الأبابيل المختلفة تأتي من ههنا ومن ههنا أتتهم من كل مكان، وقال الكسائي سمعت بعض النحويين يقول: واحد الأبابيل: إبيل.

وقال ابن جرير حدثني عبد الأعلى، حدثني داود عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن نوفل أنه قال في قوله تعالى [وأرسل عليهم طيراً أبابيل] هي الأقاطيع كالإبل المؤبلة.

وحدثنا أبو كريب حدثنا وكيع عن ابن عون عن ابن سيرين عن ابن عباس **[وأرسل عليهم طيراً أبابيل]** قال لها: خراطيم كخراطيم الطير وأكف كأكف الكلاب.

وحدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا هشيم أخبرنا حصين عن عكرمة في قوله تعالى **[طيراً أبابيل]** قال: كانت طيراً خضراً خرجت من البحر لها رؤوس كرؤوس السباع.

وحدثنا ابن بشار حدثنا ابن مهدي عن سفيان عن الأعمش عن أبي سفيان عن عبيد بن عمير **[طيراً أبابيل]** قال: هي سود بحرية في مناقيرها وأظافيرها الحجارة وهذه أسانيد صحيحة.

وقال سعيد بن جبير: كانت طيراً خضراً لها مناقير صفر تختلف عليهم.

وعن ابن عباس ومجاهد وعطاء كانت الطير الأبابيل مثل التي يقال لها: عنقاء مغرب، ورواه عنهم ابن أبي حاتم.

وقال ابن أبي حاتم حدثنا أبو زرعة حدثنا عبيد الله بن محمد بن أبي

شيبة حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان عن عبيد بن عمير قال: لما أراد الله تعالى أن يهلك أصحاب الفيل بعث عليهم طيراً أنشئت من البحر أمثال الخطاطيف كل طير منها يحمل ثلاثة أحجار مجزعة حجرين في رجليه وحجراً في منقاره، قال فجاءت حتى صفت على رؤوسهم، ثم صاحت وألقت ما في أرجلها ومناقيرها فما يقع حجر على رأس رجل إلا وخرج من دبره، ولا يقع شيء من جسده إلا خرج من الجانب الآخر وبعث الله تعالى ريحاً شديدة فضربت الحجارة فزادتها شدة فأهلكوا جميعاً.

وقال السدي عن عكرمة عن ابن عباس حجارة من سجيل قال طين من حجارة سنك)

هذا ما ورد عن الطير الأبابيل فقط مما أثبته الإمام ابن كثير دون بقية وكامل السورة، فعد إلى هناك تجده مطولاً

وقال الإمام الشوكاني في ج٤ صفحة ٤٩٥/٤٩٧ من تفسيره المعروف (فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير). وهو كتاب جليل القدر نقلاً وعقلاً، ألفه بروح واسعة وعلم جم وعقل سليم وطرح ممتاز يقول:

[«وأرسل عليهم طيراً أبابيل» أي أقاطيع يتبع بعضها بعضاً كالإبل المؤبلة، قال أبو عبيدة: أبابيل جماعات في تفرقة، يقال جاءت الخيل أبابيل أي جماعات من ههنا وههنا. قال النحاس: وحقيقته أنها جماعات عظام، يقال فلان توبل على فلان أي تعظم عليه وتكبر، وهو مشتق من الإبل، وهو من الجمع الذي لا واحد له.

وقال بعضهم: واحدة أبول مثل عجول، وقال بعضهم، قال الواحدي: ولم نر أحداً يجعل لها واحداً، وقال الفراء: لا واحد له من لفظه، وزعم الرؤاسي وكان ثقة: أنه سمع من واحدها أبّالة مشددة، وحكى الفراء أيضاً: أبالة بالتخفيف.

قال سعيد بن جبير: كانت طيراً من السماء لم ير قبلها ولا بعدها.

قال قتادة: هي طير سود جاءت من قبل البحر فوجاً فوجاً مع كل طائر ثلاثة أحجار حجران في رجليه وحجر في منقاره لا يصيب شيئاً إلا هشمه.

وقيل كانت طيراً خضراً خرجت من البحر لها رؤوس كرؤوس السباع.

وقيل كان لها خراطيم كخراطيم الطير، وأكف كأكف الكلاب.

وقيل في صفتها غير ذلك.

والعرب تستعمل الأبابيل في الطير كما في قول الشاعر:

تراهم إلى الداعي سراعاً كأنهم
أبابيل طير تحت دجن مسجن

وتستعملها في غير الطير كقول آخر:

كادت تهد من الأصوات راحلتي
.. أن سالت الأرض بالجرد الأبابيل

ولا جدل أن هذا من الإمامين ابن كثير والشوكاني يقطع بما يلزم تجاه الشريعة أن لا يعول على مجرد رأي ليس بذاك، أو لعله رأي هابط

قصد صاحبه منه إفساد الآثار بالتأويل الردي كحال المعتزلة والخوارج والرافضة والقدرية والجبرية والصوفية الذين أولوا بالعقل مالا يستسيغه العقل السليم.

فليست الطير الأبابيل جدرياً أصاب قوم أبرهة، وانظر هذا التأويل مع ما ورد من النص تجد خطراً على الآثار من العقول الضيقة الضعيفة.

الطير الأبابيل طير أوَّله جنس من المتحذلقين أنه مرض الجدري أصاب أبرهة وقومه حينما قدموا لهدم الكعبة شرفها الله تعالى، فهم ما طفقوا يلوون النص مخضعينه للبحث العلمي المبني على قياسات وآراء، ولعل العلم مع تقدمه وتسلم بعض الأمناء لزمامه لعل العلم أبان سبيل الخطأ الذي وقع ويقع فيه نخبة علمية اتخذت سبيل البحث المجرد طريقاً للّت والعجن دون هوى أو كتاب منير، ويكفي يكفي فقط أن حديثاً واحداً صحيحاً تلقته الأمة بالقبول أبطلت الآراء السيئة والمنهج المعوج في البحوث العلمية الذاتية المتكئة على العجلة وسوء النظر في النص.

يكفي حديث «الذباب» فهذا الحديث هو: «إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه فإن في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء».

فقد رواه الأئمة الكبار الأخيار:

البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة والطحاوي وابن عبد البر وأحمد والدرامي وابن حبان والبيهقي وابن النجار والبغوي وعبد بن حميد وأبو داود الطيالسي.

وقد ثبت طبياً بما يشبه الإجماع من الأطباء ذوي الاختصاص الدقيق

أن الذباب فيه منافع ومضار، منافع للبدن ومضار عليه

جاء في كتاب «الإصابة في صحة حديث الذبابة» صفحة ١٥٠ :

[قال الاستاذ محمد بن نجيب المطيعي في تعليقه على المجموع (١/ ١٧٥) للإمام النووي رحمه الله تعالى مالفظه: لقد قرأت بحثاً للمستر «دريد» مدير مصلحة «الكورنتينات» المصرية الأسبق حول الأمراض المستوطنة في الهند في مجلة طبية منذ ثلاثين عاماً تقريباً يفيد بأن الذباب إذا سقط على شيء أكل منه فاستحال في جوفه إلى مادة «البكتريوفاج» وهذه المادة تستعمل في قتل الجراثيم التي تتركها الذبابة بأطرافها).

وجاء في صفحة ١٥٣ : [أن الاستاذ «بريفيلد» من جامعة هال بألمانيا الشرقية وجد عام ١٨٧١ أن الذبابة المنزلية مصابة بطفيلي من جنس «الفطريات» سماها «امبوزا موسكي» من عائلة «انتومونترالي» من تحت فصيلة «سيجومايسيس» من فصيلة «فيكوما يسيس» ويقضي هذا الفطر حياته في الطبقة الدهنية داخل بطن الذبابة على شكل خلايا خميرة مستديرة ثم يستطيل ويخرج على نطاق البطن بواسطة الفتحات التنفسية، أو من بين المفاصل البطنية).

وفي صفحة ١٥٤ جاء هناك: [وفي سنة ١٩٤٧ عزل «موفتيش» مواد مضادة للحيوية من مزرعة الفطريات الموجودة على جسم الذبابة، ووجد أنها ذات مفعول قوي في بعض الجراثيم السالبة لصبغة جرام مثل جراثيم «التيفويد» و«الدسنتاريا» وما يشبهها] [وبالبحث عن فائدة هذه الفطريات لمقاومة الجراثيم التي تسبب أمراض الحميات التي يلزمها

وقت قصير للحضانة وجد أن (واحد جرام) من هذه المواد المضادة للحيوية يمكن أن يحفظ أكثر من (١٠٠٠) لتر من اللبن من التلوث من الجراثيم المرضية المذكورة].

ويستخلص الكتاب بعض النقاط المهمة فيذكر كما في صفحة ١٥٧/ ١٥٨/ ١٥٩/ ١٦٠/ ١٦١/ ١٦٢/ ١٦٣:

١ـ أن الذباب يحمل الجراثيم، وهذه الجراثيم إنما يحملها الذباب على أطراف أرجله، وطرف خرطومه وأطراف أجنحته وفي برازه.

٢ـ أن هذه الجراثيم هي عنصر المرض وخاصة الكوليرا والدسنتاريا والتيفويد وما يقابلها مما وقع أو يخرج من الإنسان، وقد عبر في الحديث عن عنصر المرض بـ «الداء» وهو نفسه لأن الجراثيم هي السبب العادي للمرض.

٣ـ الاكتشافات العلمية الحديثة للمضادات الحيوية من الذباب، وهذه الاكتشافات كافية في الدلالة على القطع بوجود عنصر الشفاء.

٤ـ المضاد الحيوي المكتشف من الذبابة إنما هو مأخوذ من الفطريات الموجودة ضمن خلايا مستديرة تنمو فتصبح مستطيلة الشكل وتخرج من فتحات أو مفاصل حلقات بطن الذبابة.

ثم في رقم ٧ قال كما في صفحة ١٥٨

٧ـ كون المضاد الحيوي المكتشف من هذه الفطريات الطفيلية يعتبر من أقوى المضادات الحيوية، وهو كاف في القضاء على جراثيم غرام سالب وغرام موجب، بما في ذلك الجراثيم التي يحملها الذباب نفسه،

وهذا يدل على أمرين اثنين:

الأول: كون هذا المضاد الحيوي يقضي على جميع الجراثيم التي ينقلها الذباب.

الثاني: كون هذا المضاد الحيوي بما فيه من القوة والشدة يمكن أن يقضي على الجراثيم التي لا يحملها الذباب أيضاً، وهذا ما حدا بكثير من الأطباء القدامى إلى استعمال الذباب في أنواع الأدوية والأمراض التي لا تدخل في ضمن الجراثيم التي يحملها الذباب.

وفي صفحة ١٧٥ أورد الكتاب ما يلي:

«قسم علوم الأحياء ـ كلية العلوم ـ جامعة الملك عبد العزيز»

أجريت هذه الدراسة على حليب معقم حيث عرض بمعاملات سقوط وغمس الذباب وقُدِّر مدى التلوث الميكروبي في كل حالة، كما حضن الحليب الملوث في كل حالة لمدة ٣ ساعات، وقُدِّرت الميكروبات النامية على فترات خلال مدة التحضين في كل المعاملات، وقد ظهر من النتائج أن معاملات السقوط أعطت أيضاً أعداداً أكبر من معاملات الغمس في الحليب بالنسبة لكل من الأعداد الكلية وأعداد الميكروبات النامية على آجار الدم، وأيضاً أعداد الميكروبات المحللة للدم كما أظهرت النتائج بوضوح أن تحضين الحليب الملوث في معاملات الغمس أعطى في أغلب العينات أعداداً أقل من معاملات السقوط مما يوضح أن الغمس لا يقلل فقط أعداد الميكروبات الملوثة للحليب، ولكن يحد من نموها أيضاً، مما يعطي برهاناً أكثر وضوحاً عن وجود عامل مثبط لنمو الميكروبات على الذباب يصل إلى الحليب عند غمس الذبابة، وأصل هذا

الطرح هو: «تأثير السقوط والغمس للذباب على تلوث ونمو الميكروبات في الحليب». أ. هـ

بقيت مسألة مهمة أجاب عليها كتاب «الإصابة في صحة حديث الذبابة» وهي ما أورده في صفحة ١٨٥/ ١٥٩ يقول:

(بقيت مسألة مهمة أذكرها هنا إن الأمر في الحديث إنما هو أمر إرشاد لا أمر وجوب والنبي ﷺ لم يأمر الآكل من الطعام والشارب من الشراب إذا وقعت فيهما ذبابة أن يستمرا في الطعام والشراب مما وقعت فيه الذبابة إنما أرشد النبي ﷺ من أراد أن يأكل من الطعام الذي وقعت فيه الذبابة، ومن أراد أن يشرب من الشراب الذي وقعت فيه الذبابة أن يمقل الذباب فيه ويغمسه فيه بعد وقوعه فيه حفاظاً على صحة الآكل والشارب، وحرصاً منه ﷺ على سلامته، وحفاظاً على الطعام والشراب من الأضرار فيهما، أما الذي لا يريد الأكل أو الشرب بأن تعافه نفسه من منظر الذباب إذا وقع في الطعام أو الشراب فلم يتطرق إليه الحديث]. أ. هـ

فهذا يعني أنه لا يأكل ولا يشرب ما دامت نفسه تعافهما، والغمس لا يقتضي الوجوب كما هو مبين من ظاهر النص الذي بين أمره الكتاب.

وهناك مسائل كثيرة يتطرق إليها كثير من العلماء والباحثين والمؤرخين دون وجه صحيح من نص صحيح أو رأى راجح سليم مثل:

١ ـ قصة الغرانيق، وهي باطلة.

٢ ـ معارضة أحاديث الآحاد، وهي مجمع على الأخذ بها.

٣ـ قصة أبي ذر مع معاوية، حيث لم تصح كما يوردونها.

٤ـ قصة ثعلبة في نفاقه، إذ لم تصح أبداً.

٥ـ نسبة السياسة والإمامة لابن قتيبة، إذ لم تصح النسبة.

٦ـ نسبة روضة المحبين لابن قيم الجوزية، إذ لم تصح النسبة.

٧ـ نسبة نهج البلاغة لعلي رضي الله عنه، إذ هو ليس له.

٨ـ القول بأن الجهاد دفاع وحالات الجهاد أربع.

٨ـ صلاة الجمعة إلى الجمعة كافية، وهذا كفر صريح إذا تركت بقية الصلوات.

٩ـ وجود رأس الحسين بمصر، وهذا باطل واقعا وتاريخا.

١٠ـ دفن زينب بمصر، وهذا لم يصح بسند.

١١ـ رفع قميص عثمان، لم يصح به سند إلى معاوية.

١٢ـ القول بأن حجر بن عدي صحابي، وليس كذلك بل هو تابعي كبير.

١٣ـ الإمام المنتظر، وهذا من بدع وثنية الفرس واليونان والهند.

١٤ـ تفسير مس الجن بمرض الأعصاب.

١٥ـ أن التوبة الصادقة تكفي عن رد المظالم، وكلاهما من حيل النفس والتكبر والتساهل.

١٦ـ القطع بما ورد في كتاب الأغاني وهذا جهل وحمق.

١٧ـ تأويل أورد آيات الحجاب، وهذا تجرؤ.

١٨ـ كثرة إيراد اختلاف أمتي رحمة، وهو لم يصح.

١٩ـ كثرة إيراد الضرورات تبيح المحظورات، يطلقونها إطلاقاً.

٢٠ـ انتشار الإسلام بالسيف ويتناسون حالات الجهاد الأربع.

٢١ـ حياة الخضر، ولم تصح بسند صحيح أبدا.

٢٢ـ حديث أجتهد رأي ولا آلو، وسنده ضعيف.

٢٣ـ أن النبوة دينية فقط، وتركوا الأنفال وبراءة ويونس ويوسف.

٢٤ـ الخلط بين دم الحيض والاستحاضة ودم الفساد، وبينهما فرق بيِّن كبير.

٢٥ـ شد الرحال لزيارة القبور وتشييدها والتوسل بها، وهذه من وثنية الفرس ويونان والهند.

٢٦ـ الخروج على الأئمة، وهذه من بدع الخوارج.

٢٧ـ تعدد أسماء الخمور، وهذه من تلبيس إبليس

٢٨ـ التفنن في كسب المال الباطل، وهذا من حيل النفس.

٢٩ـ جعل العقل أول مصادر المعرفة وهذا من حيل المعتزلة.

٣٠ـ الدعوة إلى العمل بالقرآن فقط، وهذه دعوة شركية.

٣١ـ الخلط بين الناسخ والمنسوخ والمطلق والمقيد، وهذا يقع فيه كثير من العلماء والدعاة وكتبة التاريخ والأدب.

٣٢ـ تعطيل الحكمة من الغزوات، وهذا يقع فيه أهل السرد من المؤرخين والأدباء وعامة من يكتب في الثقافة دون دليل مبين.

نقد الآثار وتمييز الغث من السمين، وتأصيل مسائل علوم الضرورة واستخلاص الحكم من النص يكون أول ما يكون بنية خالصة وعمل صواب وموهبة ربانية ودأب وعلوهمة وتجرد وصفاء ذهن، وطرحاً للحسد وبعداً عن مرض المركزية والتفرغ للقدح والذم وليس من المقتضى للعقل السليم الرزين الأمين الجهل بما يوجب سقوط العقل بين المسلمين حتى العوام منهم في كل ناحية ومصر، ليس من صفات العقل الحر الكريم الجهل بأصول صحة الآثار في إثبات ما كان منذ بعث النبي ﷺ حتى نهاية عام ٣٠٠هـ حال وجود الرواية في كل شأن كان في سياسة الدين والدنيا وأخبار الصحابة والتابعين والغزوات والسرايا والفتوح والبلدان فكل ذلك مرقوم معلوم.

ليس من أمانة العقل وعلو الهمة وليس من عادة المنصف الكريم أن يعول على سواقط الكذب والكذب كله سواقط.

وصاحبه مهين وضيع ولو نال رفعة ذيوع الصيت بين العالمين.

ليس من الأمانة أن أترك:

الكتب الستة.

ومسند أحمد.

وابن أبي شيبة.

والمصنف.

والدرامي.

والطبراني.

وكذا: الجرح والتعديل.

وتهذيب الكمال.

وميزان الاعتدال.

ولسان الميزان.

وكذا:

المحدث الفاصل.

والكفاية.

والمنار المنيف.

وتحفة الأحوذي.

ومقدمة صحيح مسلم.

ليس من صفات العقل، ولا من صفات الأمانة ترك هذه الكتب التي يرتبط بعضها ببعض ومن ثم التعويل على ما ليس أصلاً، فأنقل هكذا، وهذا أمر غاية في الجهل وترسبه في العقل ليصبح الحمد والذم عند هذه النوعية أمراً ليس بذي فرق.

وحتى تتضح الصورة للأمة فإن هناك أئمة أجلاء كبار أخيار مثل:

الحسن البصري

وقتادة بن دعامة.

وسعيد المقبري.

والأعمش.

وأبي إسحاق السبيعي.

وغيرهم معروفون، قام الدليل على عظم منزلتهم وشأنهم وكبر قدرهم، ومع ذلك فإن علماء «الرجال وأحوال الرواة» يتأنون جداً إذا ورد اسم أحدهم في السند حتى يتبين لهم بواسع من النظر مكين حالهم من إرسال وتدليس، فكيف حال كتاب فيه ألف راو ما بين كذاب وضعيف ومجهول وهو كتاب الأغاني، كيف أمر هذا الكتاب الذي قد أصبح عمدة لأهل الأدب والتاريخ والسير، وأهل النقل المجرد من أهل هذه الأعصر ألا يدل هذا الأمر من هذه الصورة على الخفة والجهل وعدم الشعور بالمسؤولية تجاه «أهل القرون الثلاثة» فإذا كان كبار علماء هذه الأمة الذين ذكرت منهم الحسن البصري يتأنى «علماء الرجال» في روايتهم حتى يتبين أمرهم، فكيف بالكذب والمتروك وصاحب العقيدة السيئة والداعي إلى البدعة الضالة.

وانظر «مروج الذهب» و«مقاتل الطالبيين» و«القينات» وبعض ما ورد في «العقد الفريد» و«خاص الخاص» دع عنك «علي وبنوه» و«على هامش السيرة» و«الفتنة الكبرى» و«تاريخ آداب العرب» لجرجي زيدان، وما كتبه «قسطنطين زريق» وسواهما ما كتباه حول أخبار العرب والإسلام هنا تجد دون ريب أن الأمر بالنسبة لهذه الأمة صحابتها علماؤها الأخيار خلال القرون الثلاثة المفضلة تاريخها آدابها دعوتها، هنا تجد بالنسبة لهذه الأمة أن الأمر مدروس حتى تنقلب الحال إلى تجهيل ونزاعات عصبية وتسفيه.

وكم برهن: زويمر، ومرجيلوث وفرويد، وأضرابهم كم برهنوا بما

يتغنى به أذنابهم منذ سبعين عاماً.

ولكن كلا فالله ذو غيرة وذو بأس شديد إذا أخذ بعد الإعذار لا يفلت، قَلّب البصر بحرارة عميقة فهناك حالات ضياع وتمزق نفسي واضح، وهناك شموخ لكنه شموخ البارونيا، وبجانب هذا كله هناك تعلق بالحياة وجعلها السبيل والغاية في آن، وكل ما ذكرت ولد لذي بصر عميق، ولد حدة الحرف وكثرة الكتابة ولكن ترديداً وترديداً لقوم ركبوا صهوة التغرير بمثل من يحب السيادة والريادة، وما يدري هؤلاء أنهم ليسوا بخافين على العليم الخبير لكن السبيل التفرج على من رضي لنفسه الدون حباً للنفس وغائية الحياة، السبيل أنهم يكتبون للعوام ومن لف لفهم،

ولهذا قال الملك عبد العزيز يوماً: (ما رد أهل الباطل أهل باطل لا في العير ولا في النفير) يعني رحمه الله أنهم ضائعون لا وجهة لهم إلا حب النفس والحياة، ومن هذه شاكلته يتعب لأن نفسه تستغله، وتمنيه.

وهنا أبين أمراً علمياً ذا درجة مهمة للعلماء والباحثين وكتبة التاريخ، والأدب، والنقد، أبين هذا الأمر لعله يسهل ما يرونه ليس بيسير، وهو بالنسبة لعلم الأثر وحماية الشريعة مثل حاجة العبد للشراب أليس إذا فقده مات.

وهنا أقول:

إن علم الآثار الواردة في كل كتاب كان أو يكون، لابد أن تكون صحيحة أو ضعيفة أو باطلة، ومن هذا فالعلماء والمحققون وأهل السير والتاريخ والأدب، ومن مهمته النقل فقط، لابد لهم كلهم من أن

يدركوا هذه الأمور العلمية البالغة الأهمية وهي:

أولاً: تقسيم الخبر من حيث وروده إلينا.

ثانياً: تقسيم خبر الآحاد من حيث صحته، وضعفه، وبطلانه.

ثالثاً: أصل الخبر الوارد إلينا ينقسم إلى قسمين لم أقف على ثالث لهما يستقل عنهما.

الأول: إن كان لهذا الخبر سبل كثيرة «قال الطحان» بلا حصر عدد معين فهو المتواتر، وقال: وإن كان له طرق محصورة بعدد معين فهو الآحاد.

قلت: صحيح، وهذا هو الثاني.

وأنت ترى أيها المسلم وأنت أيها الباحث الباحث عن الحق أن طرق معرفة صحة النصوص وضعفها أمر هين جداً حينما تنشدان الحق وتطلبانه هين جداً بالعودة حقاً إلى أصول صحة مطولات السنة وأصول مصطلح النصوص، ومعرفة حقيقة وأمر الراوي وما يرويه.

ومن هنا سيرا معي قليلاً لضابط مهم سيرا معي لتقفا على العجب اللازم العجاب والذي به بإذن الله تعالى تيسر علوم الآثار، والأخبار، والأحاديث، سيراً تنضبط به انضباطاً علمياً جاداً.

لا يكون للخلل نصيب، ولا يكون للسوس العفن فيه مدخل ولو جاء بأعجب تنقيب، إن هذا الضابط هو علم مصطلح الحديث فما هو هذا العلم؟

إنه علم مستقل عرف بالاستقراء أنه قواعد يعرف بها حال السند

وحال المتن من حيث القبول والرد، ونتيجة لهذا بعد علم وفهم تامين هو معرفة الصحيح والضعيف مما ورد من حديث وخبر وأثر، وهذا أمر غاية في البساطة لمن أعطي همة عالية وصحب الأمانة وصدق النية على الدوام بقاءً مرسوماً.

جملة ما ينقله المؤلف من عبقرياته الفذة ومن جملتها وإن لم يكن على غرارها [مطلع النور] جملة ما ينقله أخذه من ثلاثة مصادر:

الأول: كتب التاريخ الموثوقة بالنظر إلى حسن اعتقاد المؤلف كالسيرة لابن هشام، والمغازي لابن إسحاق وهو شيخه والسيرة الحلبية، وخليفة ابن خياط، وأسامة بن منقذ.

الثاني: كتب التاريخ المشبوهة والتي ظهر فيها التحامل والسوء «كمروج الذهب» للمسعودي رحمه الله تعالى وقس عليه مثله، ويلحق بهذا كتب الكذب والخبث «كالأغاني» و«مقاتل الطالبين» و«القينات» و«نهج البلاغة» و«خاص الخاص».

الثالث: ما كتبه ذووا النحل التي تشبعت ببقايا معتقدات الهند واليونان وفارس، ومثله ما طرحه المستشرقون ما بين سنة ١١٥٠هـ حتى سنة ١٤٢٠هـ والتي لم يبرح كثير من الكتاب والعلماء والمؤرخين والأدباء يراعون ما يكتبون فيأخذون به ويشيدون، وقليل ممن ذكرتُ ينتقد أو يناقش ما ينقل، وهذا وإن دل على عمى البال والتقليد فإنه دال أيضاً على سوء التوجيه والتربية إبان الطفولة المبكرة.

وجاء في صفحة ١٥٣ قال تجاوز الله تعالى عني وعنه:

[والخلاف كثير في إسلام أبي طالب]

قلت هو عم النبي ﷺ وأقربهم إليه وأحبهم بعد العباس وحمزة، لكن لا خلاف في ضعف ما ورد عن إسلام «أبي طالب» فقد مات على غير الإسلام، ولم ينهض نص صحيح على إسلامه فيما بين يدي من مطولات الآثار، والاجتهاد لا مكان له هنا، وقوله تعالى ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴿٥٦﴾﴾ بينت الدلالة ولا يحسن توليد الآثار والإضافة إليها والاجتهاد فيما لا مكان له فيه في مثل هذا، ولقد لمست العاطفة كثيراً فيمن كتب عن إسلامه، وهذا أمر لا يستقيم مع النص وسبب نزوله ومع عدم وجود دليل صحيح على إسلامه.

وورد في صفحة ١٥٤ قال:

[وقال ابن إسحاق (وذكروا أنه قال لعلي: أي بني ما هذا الدين الذي أنت عليه، فقال: يا أبت آمنت بالله وبرسول الله وصدقت بما جاء به، وصليت معه لله واتبعته، فزعموا أنه قال له: أما أنه لم يدعك إلى خير فالزمه) ولعلّ صحة القول: لم يدعك إلا إلى خير].

قلت: ابن إسحاق إمام جليل من قرناء الإمام مالك بن أنس والليث بن سعد لكن روايته هذه لم أقف على سند لها صحيح فيما رواه في السيرة.

وما جاء في صفحة ١٥٢/ ١٥٣/ ١٥٤/ ١٥٦ قد نقله من السيرة لابن إسحاق، وكذا من السيرة لابن هشام، ولعله عول على البداية والنهاية لابن كثير مع اختصار غير مخل، لكنه لم يشأ تحقيق ما نقله والتثبت منه من خلال كتب صحيح الرواية ودراسة حال الرواة فليته فعل، أو ليته

إذ لم يفعل سأل إذاً لأبان.

وما جاء في صفحة ١٥٧ مما حكاه عن هشام بن السائب الكلبي عن أبيه[أن أبا طالب لما أحس الموت جمع إليه وجوه قريش فأوصاهم، فقال: يا معشر قريش إني أوصيكم بمحمد خيراً، فإنه الأمين في قريش، والصديق في العرب، وهو الجامع لكل ما أوصيكم به، وقد جاء بأمر قبله الجنان وأنكره اللسان مخافة الشنآن، وأيم الله كأني أنظر إلى صعاليك العرب وأهل الوبر والأطراف المستضعفين من الناس قد أجابوا دعوته، وصدقوا كلمته، وعظموا أمره، فخاض بهم غمرات الموت فصارت رؤساء قريش وصناديدها أذناباً وإذا أعظمهم عليه أحوجهم إليه وأبعدهم منه وأخطأهم عنده، قد محضته العرب ودادها وأصفت له فؤادها وأعطته قيادها.

يا معشر قريش كونوا له ولاة، ولحزبه حماة، والله لا يسلك أحد سبيله إلا رشد، ولا يأخذ بهديه إلا سعد، ولو كان لنفسي مدة، ولأجلي تأخير، لكففت عنه الهزاهز، ولدفعت عنه الدواهي].

قلت: لم أقف على سند لها.

وقال المصنف بعد ذلك:

[وهذه الوصية لا يثبتها القاري بهذا الاسلوب إلا أن تكون لسان حال لا لسان مقال، وإلا أن يكون ما قيل بعض ألفاظها وبعض معناها، ولم يكن كل ما جاء فيها].

وهو هنا يخضع النص للذوق ويقيس ويوازن، ولعله قبلها على أنها لسان حال لا لسان مقال.

ومثل هذا يمكن نظره في حال انقطاع الرواية، لكن هنا الإسناد هو فصل الخطاب ويغني عن التذوق وتلمس القرب والبعد مما قيل ويقال، ولو جزم المؤلف أو قال لعله بين ضعيف وموضوع لكان هو الصواب، لكنه جرى على عرف الشعراء والأدباء والكتاب الذين يتذوقون فيحكمون، وهذا من ذاك ليس بشيء عند نقد المتون ونظر حال الرواة ودراسة الإسناد.

وجاء في صفحة ١٥٨ قال:

[وحمزة فارس في خلائق الفروسية كلها من شجاعة وصدق وإيمان ودراية بالسيف والخيل، قال ابن إسحاق من قصة إسلامه

«فلم يلبث حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه أن أقبل متوشحاً قوسه راجعاً من قنص يرميه ويخرج له، وكان إذا رجع من قنصه لم يصل إلى أهله حتى يطوف بالكعبة، وكان إذا فعل ذلك لم يمر على ناد من قريش إلا وقف وسلم وتحدث معهم، وكان أعز فتى في قريش وأشد شكيمة، فلما مر بالمولاة ـ مولاة عبد الله بن جدعان ـ قالت له: يا أبا عمارة، لو رأيت ما لقي ابن أخيك محمد آنفاً من أبي الحكم بن هشام! وجده ها هنا جالساً فآذاه وسبه وبلغ منه ما يكره ثم انصرف عنه، ولم يكلمه محمد ﷺ، فاحتمل حمزة الغضب لماله به من كرامته فخرج يسعى ولم يقف على أحد معداً لأبي جهل إذا لقيه أن يوقع به، فلما دخل المسجد نظر إليه جالساً في القوم فأقبل نحوه، حتى إذا قام على رأسه رفع القوس فضربه بها فشجه شجة منكرة، ثم قال أتشتمه؟ فأنا على دينه أقول ما يقول، فَرُدَّ ذلك عليَّ إن استطعت، فقامت رجال من بني مخزوم لينصروا أبا

جهل، فقال أبو جهل: دعو أبا عمارة فإني والله قد سببت محمداً ﷺ ابن أخيه سباً قبيحاً.

قال القوم: ما نراك يا حمزة إلا قد صبأت.

فقال حمزة: وما يمنعني وقد استبان لي منه ذلك، أنا أشهد أنه رسول الله.

قلت: أصله صحيح، ولمثله لغير حمزة رضي الله عنه أشباه.

وقال المصنف كذلك في صفحة ١٥٩:

[ومن أعمام رسول الله ﷺ غير حمزة والعباس رجلان لم يسلما وهما الزبير وعبد العزى أبو لهب، وكلاهما كان بمحمد ﷺ حال صغر سنه «هذا مني بتصرف» ويدلله ويواليه بالسؤال عنه إلخ].

قلت: أما أبو لهب فأمره معروف، وأما الزبير، فكما قال المصنف لا يعرف شيئاً ينبي عن صفاته وكناياته.

وفي صفحة ١٥٩/ ١٦٠، أورد جملاً مما دونه ابن إسحاق وابن هشام في السيرة مع تصرف لم أره مخلاً فيما يدعو إلى التحليل والنقد.

إلا أن الجملة فيما نقله يدور بين الصحيح والضعيف، وكنت قد بينت شيئاً عما ذكره أهل الحديث من كبار علماء هذه الأمة؛ أصحاب الكتب الستة وأحمد وابن أبي شيبة وعبد الرزاق والطبراني.

وذكرت إلى أن ما ذكروه هو المعول عليه ما في ذلك شك عند كل ذي دين وأمانة وعقل سليم.

وكم قد طمعت كما قد طمع سلف هذه الأمة البررة أن تعي الأمة

كلها أصل المأخذ لدينها ودنياها، فتسير على أصل ثابت صحيح يؤخذ من ينابيعه ولا يؤخذ من أشباه الينابيع ولا ينابيع، كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً حتى إذا ورد إليه وجده خداعاً فيأخذه وقد ظن صيد الغالي الثمين فإذا هو سم ومكر وخديعة، وناهيك بما في «الأغاني» لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، وحسبك بمن عاش من أجل دس الروايات وتلفيق الأخبار، حسبك من «مروج الذهب» بما أنت عاقله منه ومدركه فيه ويكفي أنه نقل الكذب الصريح عن: عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة.

حتى إذا درست أصول ما أورد والأسانيد والرواة وجدت كل هذا فيه من الكذب بقدر ما فيه من ظلم كبار أسياد هذه الأمة عبر العهود.

وكما تقدم القول كثيراً، فإن الهدف ليس هو الصحابي، لكنه هدف السيء الطوية غير الناقل بعدل وسوية، وما يسوء هو حال الإمّعات وجهال النقلة الذين يذكرون: معاوية، وابن العاص وابن شعبة كلما عنَّ لهم كنز وكثرة المال والجواري والدهاء والمكر والحيلة، من أجل الذات وحب الحياة، ولو قلت لواحد منهم ممن ينقل دون وازع من دين أو خوف من الله، لو قلت: أين السند الصحيح لفغر فاه إذ ما يدري ما السند، وما حقيقة الرواة، وما هي الأسانيد.

أليس مثلهم يرثى لهم، ويُبكى على علم الإسناد الصحيح، والإسناد من الدين، ولولاه لقال من شاء ما شاء، لكن المشتكى إلى الله.

لقد جاء كتاب مطلع النور أو طوالع البعثة المحمدية ليبرهن حسب إجتهاد المؤلف فقط ليبرهن عن حقيقة النبوة بها وبما سبقها بما يدل عليها حساً ومعنى، والكتاب ذو اسلوب أدبي رفيع وهو اجتهاد اعتمده شخصياً بالاعتماد على مابين يديه من بعض المصادر التي ليست بذاك، وقد كان مثل هذا الكتاب حرياً بأن يبلغ الغاية من الجودة لو عرَّف: الوحي / والمعجزة/ والإلهام / والرؤيا/ والمقدمات / والغيبيات / والدليل / والتعليل، فهذه أمور ثمانية تركها المؤلف لأنها ليست من ذات مارجع إليه حينما أراد تأليف هذا الكتاب، فوقع في (خطأالاجتهاد) الذي قد لايعذر صاحبه لوجوده ولوجود مصادر لابد منها في بحث دقيق مثل هذا، لكن حسبه أنه اجتهد بحسن نية ظاهرة

إلا أنني ألوم جُلة من العلماء والباحثين وكتبة التاريخ ألومهم لعدم تمكن كثير منهم من العودة إلى صحة النص من أصوله أو تكليف من يقوم بالبحث وقد لايحسنه فيقع الخطأ بسبب ضعف النص أو ضعف التعليل، أو قد يعتمد قولاً مرجوحاً أو حكماً منسوخاً أو مقيداً، وللفهم السديد والتأني دور وأي دور في الاستخلاص لكل مسألة تطرح.

والكتاب حسب اجتهادي المحدود لم يسلم من النقص لفقدانه أهم مقومات النظر وهو صحة النص وفهمه والتعليل العقلي السالم من المعارض، وتركه لتعريف الوحي إلخ وفيه من التقصير ماجعل الكتاب ذا قيمة أدبية فقط.

ولن أتطرق لأكثر من هذا لوضوح ماأشرت إليه، لكنني سوف أسير

مع الكتاب في بعض طرقه ثم أناقشه لبيان ماله وماعليه، وهو طرح يفيد كل مشتغل بالعلم والبحث، والتحقيق، والدراسات العلمية المركزة كل في بابه خاصة تقرير الأحكام لحاجة هذا الأخير إلى طول النفس والمعاودة وسعة النظر والبصر والاستشارة.

جاء مثلاً في ص١٦٧ :

[وليس يكفي في معيار النقد التاريخي أن يكون اختراع القصة ممكناً ليقال إنها مخترعة، فإن اتهام كل خبر بالاختراع لأنه يجوز أن يُخترع يُسقط أخبار التاريخ كله في الزمن القديم وفي الزمن الحديث].

يقصد العقاد هنا قصة النذر التي فعلها عبد المطلب بسبب ابنه عبد الله وهذه القصة نظرتها في مطولات كتب التاريخ، لكن وجه قصدي هو ماحلل به المؤلف القبول والرد عقلاً فهو هنا اجتهد اجتهاداً عقلياً في تصديق أو تكذيب الروايات وهذا مذهب مردود وذلك لقيام الروايات على السند من سلسلة الرواة من العلماء المتسلسلين حتى إثبات الخبر أو نفيه، وإذا ثبتت صحة الرواية بصحة رجال السند وثقتهم واتصال رواية بعضهم عن بعض بقوة وضبط وعدالة من غير شذوذ ولا علة قادحة فالقصة صحيحة وإلا فلا، والعقل الحر السليم يُجيز هذا ويقول به بصرف النظر عماورد مما يتعلق به حكم شرعي أو لايتعلق به حكم شرعي ويقول:

[وإنما يُظن الاختراع بالخبر لمسوغ يدعو إلى الشك فيه ولمصلحة توجب اختراعه وتضطرنا إلى نفيه على ثقته أو على ترجي]

وكأنه بهذا يرد على الرافضة والصوفية والمعطلة والمعتزلة والجهمية

والقدرية والقبورية والقرمطية.

في النصف الأول من منتصفه من القرن الأول الهجري بدأ ظهور فرقة أو فرقتين ثم تلا ذلك ظهور الفرق تترا لمصلحة واحدة وإن بدا الإختلاف والخلاف بينها فظهرت البدع ثم لُفقت أحاديث كاذبة تقولها المبتدعة.

وخلال مئتي عام تطورت هذه الفرق، وقد كان بعضاً منها يعمل تحت الأرض خوفاً ورهبة من حكام المسلمين، ثم تطورت بشكل مخيف الصوفية والحلولية والقرامطة والمعتزلة والرافضة، ومن هنا نشأ الكذب في الحديث النبوي وعلى الصحابة والتابعين فغطت سحابة الكذب والإفتراء مساحة كبيرة حصرت بقرابة ٤٠٠٠ أربعة آلاف حديث مكذوبة حتى تصدى لها /هارون الرشيد/ والأمين بتتبع الكذابين والزنادقة وأهل البدع بشتى الصور حتى انعدمت بفضل من الله، ثم بجهود جهابذة أهل الجرح والتعديل وأحوال الرواة ودراسة الأسانيد، وقد عم الكذب ودخل في أحكام:

العبادات المعاملات القيم الأخلاق الآداب سياسة المال فلسفة الأخلاق الغيبيات وسجلها: الأغاني العقد الفريد خاص الخاص القينات مقاتل الطالبيين مروج الذهب

فنهض كبار العلماء مابين سنة ٣٠هـ حتى ٤٥٠هـ فبينوا كذبها وزيفها وحقيقة أصحابها فقام:

سعيد بن جبير وعروة بن الزبير وقتادة بن دعامة وابن شهاب الزهري وأبو بردة ومالك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وابن مهدي وابن

المديني ويحيى بن معين والحمادان والسفيانان وابن زريع وابن هارون (يزيد) وابن المبارك وشعبة بن الحجاج والبخاري ـ ومسلم والترمذي والنسائي وابن حبان وأبو حاتم وأبو زرعة

فقام هؤلاء الفحول الكبار وبّينوا علل الأسانيد ببيان أمر الكذابين وأهل البدع.

ثم تأسس علم جليل القدر لبيان حال علم الدراية بعد الرواية فجاءت علامات رد الأثر بمايلي:

مخالفة المتن لقاعدة شرعية.

مخالفة المتن لحكم شرعي صحيح.

مخالفة المتن للفطرة السليمة.

مخالفة المتن لمقتضى الضرورة الشرعية.

إضطراب لغة المتن.

مس عرض أو دين الصحابة.

أو صحابي بعينه.

مس أو جرح روايته.

وغيرها معها أشار إلى بعضها الإمام ابن قيم الجوزية في (المنار المنيف)، ونبه إليها ابن الجوزي في (الموضوعات) وكذا الشوكاني والسيوطي، والسخاوي وملا القاري وسواهم.

فإذا فُهم هذا بقريحة صافية وتجرد صحيح وذوق سليم وتقوى فإن فاهمه يحتاط لدينه ويفيد نفسه وأمته.

ويستطرد صاحب (مطلع النور. .) كما في: ص١٦٧/ ١٦٨/ ١٦٩ فهو يورد:

[وهناك مسوغ آخر للظن يبدر إلى الذهن إذا كانت هذه القصة قد حدثت لأحد قبل عصر عبد المطلب، ثم نقلت إليه، كما حدث كثيراً في القصص المتكررة التي تروىٰ عن أناس متفرقين ولكن هذه القصة بذاتها لم ترد بها الرواية في بلاد العرب أو غيرها عن أحد غير عبد الله.

وليست هي مما يوضع في بلاد لم تعهد السهام وضرب القداح والفداء بالإبل والتقرب إلى كعبة تجمع الأصنام من هبل إلى نائلة إلى أساف، فإذا اخترعت في بلاد العرب وخص عبد الله باختراعها عليه، إن لم تكن هناك شبهة من هذه الشبهات ومسوغ من هذه المسوغات فقبول القصة أولى من رفضها، وتأليفها على هذا الافتنان إلى منتصف القرن الأول للهجرة رواية للطبري يقول فيها بعد سند متصل:

«أن ابن عباس سألته امرأة أنها نذرت ذبح ولدها عند الكعبة فأمرها بذبح مئة من الإبل وذكر لها هذه القصة عن عبد المطلب، وسألت عبد الله بن عمر فلم يفتها بشيء بل توقف، فبلغ ذلك مروان بن الحكم وهو أمير المؤمنين فقال إنهما لم يصيبا الفتيا، ثم أمر المرأة أن تعمل ماستطاعت من خير ونهاها عن ذبح ولدها ولم يأمرها بذبح الإبل وأخذ بقول مروان».

والحق بين رفض القصة وقبولها أن لاموجب لرفضها وليس في قبولها مايخالف مألوفاً من مألوفات زمانها، إلخ.

لما كان المؤلف لم يقف على دراسة سند ماأورده الطبري ولم يكلف

من يبحثه له ولم يسأل وقع في خطأ جليل، وعاود قراءة مانقله عن الطبري تجده من الفحش بمكان كبير ففيه تجهيل صحابيين لم يُفتيا بما جاء هنا، بل زور عليهما.

وفيه جعل مروان بن الحكم إماماً للفتيا وليس بذاك، فترد هذه من هذه الناحية ومن حيث السند فهو هابط جداً.

وبعد هذا أبين أموراً لابد منها وذكرها من اللوازم أن تكون بمكان مكين، وإلا سار الخطأ. وقد يكبر الخطأ وهو كذلك حتى لايمكن معه التدارك إلا أن يشاء الله تعالى وهو على كل شيء قدير.

وقد تبين لي جودة المؤلف في أساسيات النقد ومعرفة الخطأ والصواب في عموم مابين يديه، إلا أن إجادته في هذا إجادة محلل وناقد ينظر الروايات والآثار بمنظار عام يفقد آلة النقد العلمي الصحيح وذلك بفقدانه أصوله التي منها:

معرفة حال الأسانيد.

العلم بحال الرواة.

كتب ثقاة المحدثين.

ولعله لم يتعمد ذلك ولم يرده فهذا جهده، وكان يكفيه ترك مالم يعرفه أو عدم الحكم على النص.

وكما سلف القول فإن الرواية لم تثبت، وابن عباس ماكان له أن يُفتى المرأة بماأفتى به، وماكان لابن عمر أن يتوقف وهما هما تقوى وورعاً وعلماً وفهماً.

ومعالجة المؤلف من مثل قوله [والحق بين رفض القصة وقبولها أنه لاموجب لرفضها وليس في قبولها مايخالف مألوفاً من مألوفات زمانها]. فهذا كلام يصح لو كان يتحدث عن رواية معاصرة لكنه يتحدث عن شيء محسوم البطلان.

فليس للعقل ولا للرأي أي مدخل في قبول أو رفض شيء بطل سنده، بل إن العقل السليم النقي يسير جنباً إلى جنب على بطلان مابطل السند فيه.

والعقل السليم ينشد الحق فلايظن به غير ذلك.

وقول المؤلف [مايخالف مألوفاً من مألوفات زمانها] لايستقيم، لأن الرواية تدل على سؤال ابن عباس وابن عمر وهما من صغار الصحابة. ومعنى هذا تأخر الرواية بدليل ولاية مروان بن الحكم. وهذا الزمان الذي حصلت فيه الرواية ليس هو زمان يحصل فيه ماحصل لأن العلم انتشر وذاع خاصة أحاديث الأحكام في العبادات والمعاملات، وعرف المسلمون الصحابة وكبار العلماء من سادة التابعين كما عرفوا غيرهم ممن يتقمص شخصية العالم والرواية وهو دون ذلك.

وحالة المؤلف تحكي حالة كثير من الباحثين والمحققين في البحوث العلمية العامة والتاريخ والأدب والترجمة، وإذا كان شيء من الدين مهماً غاية الأهمية فإن السند من الدين مثل منزلة الرأس من البدن لأنه أصل يوصل به إلى صحة أو ضعف الرواية ولايكون ثمة قيمة لمتن ضعف سنده أبداً.

وها أنذا أدون باختصار غير مخل ماهو مدون في المطولات ممايدور

حول السند ليكون باباً للباحثين عند بحث رواية ما أو خبر أو أثر.

فالسند هو: سلسلة الرواة الموصلة للمتن المراد، وهو المعتمد عليه في قبول أو رد الحديث، فكل رواية جاءت في كتب التاريخ أو كتب السير أو كتب الأدب أو كتب الأخبار فلايجوز نقلها إلا بعد نظر السند لها ومامن رواية إلا ولها سند وبه تعرف الرواية هل هي صحيحة أو ضعيفة أو مكذوبة؟ وهذا يتطلب من ذوي الأمانة والعقل النزيه ويتطلب من ذوي الصدق يتطلب معرفة علم جليل هو (مُصطلح الحديث) الذي هو معرفة أصول وقواعد المصطلح للوقوف على أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد. فعلم مصطلح الحديث مهم في تقوية العقل وشحذه، ورسم طريقه لمعرفة حقيقة الآثار بمعرفة الأصول المعتبرة في كتب المتون وأحوال الرواة. والوقوف على شيء عظيم مهم من هذا العلم يذكى الهمة ويولد الرجولة الباحثة والعقول النيرة للتثبت من حال الروايات في أي كتاب يكون.

روى أبو نُعيم الحافظ في كتاب (دلائل النبوة) بعد إسناد مُتصل: «أن عبد المطلب قدم اليمن في رحلة الشتاء فنزل على حبر من أحبار يهود، قال فقال لي رجل من أهل الدير ـ يعني أهل الكتاب ـ ياعبد المطلب أتأذن لي أن أنظر إلى بعضك. قال: نعم إذا لم يكن عورة، قال ففتح إحدى منخري فنظر فيه ثم نظر في الآخر فقال: أشهد أن في إحدى يديك ملكاً وفي الآخرة نبوة وأنا نجد ذلك في بني زهرة فكيف ذلك؟

قلت: لاأدري!

قال: هل لك من شاغة؟

قلت: وماالشاغة؟

قال: الزوجة!

قلت: أما اليوم فلا.

قال: فإذا رجعت فتزوج فيهم.

فرجع عبد المطلب فتزوج هالة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة، فولدت حمزة وصفية. ثم تزوج عبد الله بن عبد المطلب آمنة بنت وهب فولدت رسول الله ﷺ. فقالت قريش حين تزوج عبد الله بآمنة (فلج ـ أي فاز) وغلب عبد الله على أبيه.

ويعقب صاحب (مطلع النور) يقول:

[وهذا مثل من الأخبار التي لاتثبت على النظر وتبني على حقيقة ثابتة، وهي اتصال النسب بين آل عبد المطلب وآل وهب، واتصال البيتين في الحياة الزوجية كما كان الاتصال بينهما في الحياة العامة، ولم يأت هذا الاتصال القديم بنبؤة ناسك اليمن تنكشف من النظر في منخرين.

إنتقل عبد الله بعروسه من حي وهب إلى عبد المطلب بعد أيام العرس، فلم يطل فيه البقاء إلا ريثما أذن مؤذن القافلة بالرحيل].

والمؤلف يشك عقلاً في هذه الرواية وهو شك يجب أن يكون يقيناً فلم تثبت الروايات بسند متصل بعدول تامّي الضبط من غير شذوذ ولا علة قادحة، لم يثبت هذا حتى وإن كان في الجاهلية ويبقى الأمر على

ماهو عليه من الرد.

والقصة هذه فيها علامات صحة بذكر النبوة لكن من وظفها أساء بذكر الملك، نعم النبي ﷺ نبيّ ورسول ومشرع في سياسة الدين وسياسة الدنيا فهو فوق ذلك، وفي حديث أبي سفيان الذي رواه عنه ابن عباس كما في البخاري جـ١ حينما سأل هرقل أبا سفيان:

هل كان من آبائه ملك؟ قال: لا. وأبو سفيان على فرض صحة المتن هو من حبر اليمن أعلم بما يقول.

هذا وقد جرت عادة المؤلفين المعاصرين في كتابة التاريخ والسير والروايات جرت العادة عندهم أنهم لايذكرون المصدر الذي نقلوا منه إلا في دائرة ضيقة جداً بل إن إهمال المصدر رأيته يضرب أطنابه كثيراً في كتب ورسائل عدة في هذا الحين، وهذه منقصة وزراية في المؤلفات توحي بعدم الثقة بها مهما كان مؤلفها ومثل هذا ليُّ ولفُّ النصوص والأخبار حتى الضعيف منها بما يوافق المراد الذي يوافق الهوى، خذ مثلاً: ميلاد حنا قسطنطين زريق / نقولا زيادة / جرجي زيدان / عبد المعطي حجازي / محمود أبو رية / يوسف صبري / سلامة موسى / حسين أمين / ساطع الحصري، قاسم أمين، حيدر حيدر، محمد أراكون، نصر أبو زيد، تسليمة نسرين.

تأمل بعين بصيرة وتأمل بعقل حر نزيه واع متجرد تجد عجباً.

نعم قد ينشدون الشهرة، وقد يكتبون لسواهم لكن هذا أدعى للمرارة بتدهور حالات الإبداع والتجديد على ثوابت لاخيار فيها بين العالمين، وإن ظهر اعتراض فهو على اللفظ لاعلى المعنى بحال من

الأحوال، والمؤلف ليس من هذا الصنف.

وكم كنت تمنيتُ معاصرته لأداخله القول عن هذا وذاك، وكأني به رحمه الله يقول: أنا أنشد الحق ولو ذهبت كتبي. وأنا زعيم أنه رجل جيد ينشد الحق لكن فاته العلم بالأسانيد وحال الرواة وحال المتون.

وإن ابن إسحاق وابن هشام والواقدي والكلبي رحمهم الله تعالى رحمة واسعة ليسوا ممن يُنقل عنهم شيء إلا بالتثبت المتأن المدرك.

دع عنك /مروج الذهب/ والأغاني/ فلا مقارنة، وليس الثرا من الثرياء، وليس بذي هوى مثل نقي صالح مصلح، لكنه يعتب عليه إذ هو ذو مُكنة جيدة لو أطال النفس وهدأ ورجع إلى كتب الثقات

ففي مسألة رضاع النبي ﷺ وتربيته وقبل ذلك ولادته ينقل من ابن إسحاق وابن هشام فيورد ما ينقله بالمعنى وهذه الأمور كلها اعتنى بها ذوو التخصص الدقيق الموثوق كما هو عند أصحاب الأمهات الست.

يقول صاحب (مطلع النور.. أوطوالع البعثة المحمدية:

[وولد النبي ﷺ بعد موت أبيه على أشهر الروايات فأرضعته أمه وأرضعته معها ثويبة جارية عمه أبي لهب ثم عهد به إلى حليمة السعدية تتم رضاعه في بادية قومها بني سعد على سنة العلية من أشراف مكة يبتغون النشأة السليمة واللغة الصحيحة بعيداً عن أخلاط مكة وأهوائها، ولم يكن تخشى على الطفل من هواء البلد، ولاتخشى عليه من ذلك الخطر الذي خشيته المرضع الرؤوم بعد ما سمعته من ابنها ورأته من امتقاع لون الوليد القرشي وقيامه منفرداً في الخلاء، فلما عادت به إلى البادية أتمَّ رضاعه فيها ولبث معها حتى الخامسة أو قبلها بقليل،

وتكلم وجرى لسانه بالعربية الفصحى وهو بين بني سعد.

ويعلق المؤلف فهو يقول:

[فذاك فخره بعد النبوة، إذ يعجب الصحابة من فصاحته فلا يرى عليه السلام عجباً في فصاحة عربي نشأ في بني سعد وتربى في الذؤابة من قريش].

ثم بدأ ينقل ويعلق كما هي عادة غالب المعاصرين من أهل العلماء المتعجلين والدعاة ومايكتبه أهل التاريخ والأدب والسير جاء في ص١٧٣/ ١٧٤:

[لم يكد الصبي (هكذا) يطمئن إلى جوار أمه بعد عودته من البادية حتى فقدها وهما في زيارة لقبر أبيه بالمدينة (هكذا)، وماكان قد بقي للفتاة الأيم غير هذا الصبي (؟) وذكرى أبيه الراحل في غربتين الموت غربة المكان، فخرجت به ضيفا تزور الفقيد الراحل في مثواه(؟). وتحسبه مشوقا تحت أطباق الأرض إلى رؤية الوليد الذي لم تبصره عيناه تحت شمس النهار، فلما قضت حق الزيارة ولبثت في جيرة أخوال عبد الله شهرا أو بعض شهر قفلت بوليدها راجعة إلى مكان فماتت، ودفنت في الطريق (هكذا)].

ثم هو يعول على السيرة بقضها وقضيضها يعول عليها بمرها وضعف آثارها تاركا كل ماينشده ويحرص عليه وراءه ظهريا لعله يظن أو كان يظن كغيره أن كتب الحديث خلت من هذا، وهي الأصل الموثوق الصحيح عن كل ماأورده المؤلف يقول:

[وكل ماوعته السيرة (هكذا) من مرضها أنها وعكت من لفحة

السموم فلم تطل بها الوعكة غير أيام].

وهانحن أمام نقل مجرد من السيرة كما قال، وهو هنا نقل أو عبر عما فهمه بما يكتنفه أمور ثلاثة:

الأول: أنه قد خلط بين عبارة ابن إسحاق وابن هشام وبين نقل المعنى أحيانا دون لفت النظر إلى هذا. ودقة النقل موجبة لتحريره ابتداء فكان يحسن قوله: هذا فحوى مارواه ابن إسحاق مثلا أو ابن هشام وما كان ضره لو فعل، وليس هو ممن تحوطه الشبهة واللعب بالنقل وتحريف المنقول.

وقد ضرب جرجي زيدان، وقسطنطين زريق وصاحب كتاب (على هامش السيرة) و(وعلي وبنوه) و (الشعر الجاهلي) وصاحب كتاب (حياة محمد) و (أهل الكهف) بالغ الأثر في خطورة الجرأة مع سوء النية خاصة /زيدان/ و زريق والآخران أخف بكثير منهما وأمرهما إلى الله تعالى فقد قدما على ماقدما بحكم أن ظاهرهما الإسلام.

الثاني: لايتعلق فيما أورده حكم شرعي، لكن التثبت واجب في كافة إيراد واستشهاد بالروايات، ولهذا وقع صاحب (مروج الذهب) بما الله به عليم من نيته، فقد جلب أحاديث مكذوبة وضعيفة كما فعل الغزالي في كتابه (إحياء علوم الدين) إلا أن الإمام الحافظ العراقي كشف هذا في كتابه الذائع الصيت: (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج مافي الإحياء من الأخبار).

ومثل هذا الكتاب الجليل أعتقد وهو مهمش على (الإحياء) اعتقد جازما أنه لايوجد لدى بعض العلماء والباحثين، خاصة أهل التاريخ

والتحقيق، ولو اقتنوه لظهرت آثار لهم كانوا يظنونها صحيحة فإذا هي مكذوبة وضعيفة ومالاأصل له في: العقيدة والحكم الشرعي. والتاريخ. والسير. والتوحيد / خاصة في: الصوفية. الحلولية. وحدة الوجود. الأشعرية.

والغزالي رحمه الله تعالى لعله لم يقصد هذا لكنه وقع فيه بسبب نشأته المبكرة في الصوفية المنحرفة والفلسفة التي نظرها وتأثر بها فبقيت عالقة في ذهنه ولم يستطع التخلص منها، ولهذا تجد من يقرأ (الإحياء) مجردا من تحقيق وتخريج الإمام: العراقي ت(٨٠٦) تأثر كثيرا بالآراء والآثار المدونة هناك، وكثير من الناس أخذ بها وقال ولعله قد عمل، وهذا أمر غاية في السوء لاسيما فيما يتعلق في العبادات وفيه من هذا كثير قد دونه بباطل من النصوص.

والذين يطالعون (الأغاني) مثلا هم أنفسهم يقعون فيما وقع به من يطالع (الإحياء) دون معرفة بصحيح وضعيف ومكذوب الآثار، وجلة من الأدباء والنقاد وكتبة التاريخ لايعدلون بالأغاني كتاباً، ويستشهدون به كثيراً دون علم منهم بكذب وضعف الروايات حتى في مجال الأخبار الأدبية، ولو علم خاصة أهل الدين والورع لو علموا هذا تركوه.

ولعل العودة إلى صحيح الآثار مما سجّله أهل الثقة عن السيرة والتاريخ والأخبار من فروض البحث العلمي والبحث التاريخي والأدبي، ولابأس بالنظر المكين في مثل (البداية والنهاية) والطبري، وابن الأثير، بلازم مهم عند إيراد الروايات، القول «هكذا ذكره ابن جرير أو ابن الأثير أو ابن كثير» وذلك حتى يبقى النقل تصاحبه الأمانة

الواعية لأن مايورده مثل هؤلاء الثلاثة قد يكون فيه الضعيف والمكذوب.

الثالث: لم يُحقق المؤلف مسألة العمر عمر النبي ﷺ ولا الوفاة ولا المكان ولعله أهل لذلك لو أطال باله وبحث في تمهل واستقصاء مدرك لكنه لم يفعل، ومرد هذا أمور:

١ـ العجلة.

٢ـ جعل التاريخ المصدر الأصلي.

٣ـ عدم معرفة كتب الثقاة.

٤ـ التهاون للوصول إلى النتيجة.

٥ـ عدم الاستشارة.

٦ـ عدم نقد كتبه بعد ظهورها.

٧ـ الجهل بحقيقة الجرح والتعديل.

٨ـ التهاون بروايات ماقبل الإسلام.

٩ـ عدم الشعور بالمسؤولية.

١٠ـ التجهيل بكتب السنة.

١١ـ محاولة طمس صحيح الآثار.

١٢ـ إهمال السند أبداً.

١٣ـ الإعتماد على مجرد البحث.

١٤ـ تقديم العقل على الأثر الصحيح.

١٥ـ إختلاط المفاهيم.

ومن رقم (٩) حتى (١٥) لعل المؤلف بمنجاة منها لكن غيره يركبها ولا يهمهم بعد ذلك قول قائل.

وفي ص١٧٤ جاء المؤلف ليكتب:

[فإذا وجبت لنا وقفة عند هذه الضربات التي تلقاها الصبي (هكذا)؟ فأول مانقف عليه وأولاه بالوقوف الطويل أنها دلالة على القوة في مكمنها وعلى الروح العظيم الذي تجلى بعد ذلك في تاريخ بني الإنسان كفواً لأعظم الأعباء وأفدح الخطوب]

وهذا من صاحب كتاب (مطلع النور...) تخريج جيد لو أنه أشار إلى مقتضى حكمة الله سبحانه وتعالى، وأنه جلّ وعلا يصنع الرسل عليهم السلام على عينه، وكذلك أتباعهم بما يمر عليهم من مواقف مهولة عنيفة ليكونوا بعد ذلك من الحكمة والصبر الواعي وبنيان كمال التوحيد ولو شاء المؤلف لرجع إلى تفسير: البخاري ومسلم والنسائي والترمذي وأبي داود وابن ماجة ومسند أحمد فإنه واجد هناك في كتبهم الحديثية الصحيحة مايختصر عليه طول النظر مماعول فيه من كتب السير والتاريخ.

إن سورة البقرة والأنعام والمائدة وهود، ويونس، وإبراهيم، ويوسف، والشعراء، والقصص، والروم، والحواميم نطقت بشيء غاب عن المؤلف كما غاب من قبل عن غيره مافي ذلك شك وحقيق بمن لم يعد إلى أصول لابد منه أن يقع في لوم يدوم.

فليت وياليت المؤلف وقد استوحى هذا ذكره في ص١٧٤ أشار إلى حقيقة أمر الرسل عليهم السلام إبان مراحل الحياة خاصة المبكرة وكيف كانوا خلال ذلك. لكنه زل أو لعله كذلك إذ قال:

[وتلى ذلك وقفتنا أمام العطف الذي أفادته تلك النفس القوية من

ضربات تسحق مادونها وتنزف منها كل عطف وأمل، وقد خرج الصبي (؟) من تلك الضربات القاصمة بالعاطفة الزاخرة التي تشمل العالمين. علم الحياة. ومابعد الحياة. مذ كان أحب الناس إليه في عالم آخر لاتبديه له هذه الحياة، وجاءت بعثته إلى الناس كافة باسم الله الرحمن الرحيم].

وكل ماقاله حق جاء به نص صحيح مرسوم ناهض مرقوم.

كفالة جده له ﷺ.

ثم كفالة عمه له ﷺ

أعطته العاطفة والأبوة والحنان وبناء الثقة مثل حال من سبقه عليهم السلام وعين الله تعالى تحفظهم وترعاهم.

وأصاب إذ قال جاء في ص١٧٥/ ١٧٦:

[ولاندع الكلام على الأسرة النبوية وفي الخاطر سؤال توحي إلينا أن نسأله، وأن نُجيب عنه ماأستطيع الجواب، لقد مات عبد الله وآمنة ولما يجاوزا الخامسة والعشرين، ولايكون الموت في هذه السن إلا علامة على الضعف والهزال إن لم يكن من مرض يستنفذ الأجل في عنفوان الشباب، فهل كان عليه السلام سليل أبوين ضعيفين هزيلين؟ إن لم يكن غرابة الالتقاء بين الأبوين على هذا النحو كافية لدفع هذا الظن فلا حاجة إلى دافع له غير حياة الوليد بما استوفته من قوة الروح وقوة الجثمان، وقد سأل أناس من كتّاب الغرب هذا السؤال وخيل إليهم أنهم وجدوا جوابه في قصة الصرع المزعوم قبل الفطام وفيما كان يعروه من برحاء الوحي التي وصفها الأقربون منه، وأيسرها أنه كان عليه السلام يرعد ويضطرب ويتقاطر منه في اليوم الشاتي كحب الجمان، وعجيب أن

يُصاب الإنسان بصرع لايعروه غير مرة واحدة في سن الرضاع، ثم لايعاوده مرة أخرى إلى قرابة الأربعين، وأعجب من هذا أن يُصاب بعد الأربعين في حال واحدة حين يتلقى، ثم لايصاب به مرة في غير تلك الحال، ولكنه ليس بالعجب أن تجيش بنية اللحم والدم من أعماقها في غاشية الوحي كائناً ماكان قوام البدن الذي تغشاه، ولانعلم أن أحداً من الأنبياء وصف لنا كما وصف محمد ﷺ في كل لمحة من لمحاته وفي كل حركة من حركاته وفي يقظته ورقاده وفي حديثه وصحته وفي جلوسه ومسيره وفي ركوبه وارتجاله، فلم تكن له صفة قط في كل أولئك غير صفة البنية السوية والخلق القويم].

وهذا كله رواه الإمام أبو عيسى الترمذي في كتابه (الشمائل) فقد أورد النصوص الصحيحة والآثار الحسنة عن صفاته ﷺ الخَلقية والخُلقية بواسع مطرد من آيٍ بينات من صفاته وحالاته ونطقه وسكوتهﷺ.

وهنا لابد من بيانات ثلاث:

الأولى: قال ابن لحيدان جاء في صحيح البخاري جـ١ من كتاب بدء الوحي:

(حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن الحارث.

قال ابن لحيدان وورد في بعض التراجم الحرث بن هشام سأل رسول اللهﷺ. فقال يارسول الله كيف يأتيك الوحي؟

فقال رسول الله ﷺ: أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس وهو أشده عليَّ فيُفصمُ عني وقد وعيت عنه ماقال، وأحياناً يتمثل لِيّ الملك رجلاً

فيكلمني فأعي مايقول.

قالت عائشة رضي الله عنها: ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيُفصمُ عنه وإن جبينه ليتفصد عرقاً).

الثانية: قال الإمام العيني في (عمدة القاري) جـ١ ص٤٠/ ٤١/ ٤٢ على هذا الحديث قال: «بيان اللغات قوله (الوحي) قد فسرناه فيما مضى ولنذكر ههنا أقسامه وصوره:

أما أقسامه في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فعلى ثلاثة أضرب:

أحدها / سماع الكلام القديم إلخ ص٤٠ مهم.

الثاني / وحي رسالة بواسطة الملك. ص٤٠ مهم.

الثالث / وحي يلقى بالقلب / مهم جداً ص٤٠.

وأما صوره على ماذكره السهيلي فسبعة:

الأولى / في المنام.

الثانية / أن يأتيه الوحي مثل صلصلة الجرس إلخ.

الثالثة / أن ينفث في روعه الكلام.

الرابعة / أن يتمثل له الملك رجلاً.

الخامسة / أن يتراءى له جبريل عليه السلام.

السادسة / أن يكلمه الله تعالى من وراء حجاب.

السابعة / وحي إسرافيل (إلخ.. مهم نظره ص٤٠.

الثامنة / قال ابن لحيدان ومنها الغطيط، قلت كذلك، والوحي يكون في حال تمام حضور القلب وبهذا يفرق بينه وبين مجرد الرؤيا والأحلام والأوهام والعبقرية.

الثالثة: مايكتبه الغربيون ومن تبعهم وأخذ عنهم إنما يقذفون بالغيب من مكان بعيد كما فعل بأشياعهم من قبل من أفراخ النصارى ويهود ويونان وفرس وهند (ولاينبئك مثل خبير).

وهناك ماأود ذكره للحصيف العاقل الأمين:

أولاً: ثبت في أحاديث صحيحة أنه ﷺ لم يصرع حال الصغر ولا في حال الكبر، إنما ذلك غفوة مع تمام الحضور العقلي والقلبي، ولذلك كان ﷺ يعقل بعد هذا مايقال عنده كما في البخاري في كتاب (الحج) وسواه فيخبرهم بما أرادوا من سؤال ونحوه من أحكام الدين والدنيا.

ثانياً: من المعلوم من حالات الرسل والأنبياء عقلاً وفطرة وواقعاً أنهم محفوظون من كل سوء.

ثالثاً: كونه ﷺ سُحر ويسهو في الصلاة كله فهذا لبيان أحكام مايقع له تشريعاً للأمة، وليس حقيقة أن السحر أثر على فؤاده لكن من أجل كيفية علاج مايقع لمسلم ما سُحر فيعالج نفسه كحاله ﷺ.

رابعاً: التكلم في مثل هذا دون علم صحيح فيه جرأة وحمق دون ريب، واحترام النفس موجب للوقوف عند الحد في الأمور التي لاتخضع للاجتهاد، ويدرك هذا بحقٍ يبينّ من نظر الأدلة بواسع من العلم الدقيق السالم من كل معارض لا خير فيه.

خامساً: لايُصار في مثل هذا إلا لذويه المتمكنين منه جدَّ التمكن

نقلاً وعقلاً لأن الذهاب لغيرهم يولد الشبه الكثيرة التي قد تؤدي بصاحبها إلى تردٍ في الفهم، وقد يجر هذا إلى جوازم الاعتقاد، ولهذا هلك / ابن سينا / والحلاج / والجهم بن صفوان / والجعد بن درهم وابن سبعين / والقرامطة / وإخوان الصفاء / والكرامية والقدرية / والمعطلة / فسبب ضياع هؤلاء هو اتكالهمْ على فهم مجرد وثقتهم العمياء بما تلقوه من فلسفة ثم قد حاق بهم ماكانوا يعملون.

من أصول نقد الروايات

طفق أكثر متعلمي هذا العصر ممن ينتسب بزعمهم إلى البحث العلمي المجرد، وممن يتلقف كل ما هب ودب من رأي جاهل، أو فكر من متعالم منتفخ مريض، طفقوا بنقاش حديث الآحاد بعجلة وسوء فهم، وتلهف للانتصار للنفس دون حياء على الأقل من النفس التي لا يكون صاحبها مبهماً أمامها.

لنقرأ بتؤدة وعقل وفهم ناضج المراد من حديث الآحاد مما سطره كبار علماء هذه الأمة حتى القرن العاشر الهجري، لتدرك أن النقد الإنشائي، والتحليل الجاهل، والنقاش السفسطائي، يوجب كثيراً ترك القوم يهذون حتى الملل، لأنه من الصعب على العالم العاقل أن يؤكد لجاهل ما جهلاً أرعناً فارغاً، من الصعب أن يؤكد له أن ما يراه أمامه بيضاء وليست شحمة فمثله يترك حتى يفيق، أو يسير بجهل على جهل مستديم، ما دام بغيته انتصاره لرأيه دون علم أو هدى أو كتاب مبين.

حديث الآحاد أصله اللغوي أنه جمع واحد، والمراد بهذا عند علماء

الأمة أنه الخبر الذي جاء برواية فرد واحد دون سواه مع إمكان رواية غيره له إلا أنه جاء هنا يرويه وحده، مثل حديث: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرىء ما نوى» وهذا الحديث اتفقت الأمة كلها على صحته وقبوله، بل على أنه أحد الأحاديث التي قامت الشريعة الإسلامية عليه، مع أنه حديث «آحاد» فهذا الحديث لم يروه عن النبي ﷺ إلا عمر بن الخطاب ولم يروه عنه إلا علقمة بن وقاص ولم يروه عن علقمة هذا إلا محمد بن إبراهيم التيمي، وغيره كثير، رواه كبار علماء هذه الأمة في الكتب الستة وسواها.

لكن لما جهل الحقيقة للمعنى المراد الذين كتبوا أو بحثوا، أو هم يكتبون ويبحثون لما جهلوا المراد وتسرعوا أخذاً بظواهر الألفاظ أو تبعاً لزائغ عن الحق، كتبوا ثم حكموا، وما فعلوا هذا إلا حينما هانت عليهم أنفسهم، والحديث ليس ظني الدلالة إذا كان آحاداً صحيحاً بل هو قطعي الدلالة، وإلا لردت كثير من النصوص في العبادات والمعاملات، لكن سوء الفهم للمعاني والعجلة والتقليد واتباع الهوى كل هذا أودى ببعض العقول إلى ما لا يجب من عاقل أمين كونه أن يكون.

إن حديث الآحاد علم قائم بذاته ضمن علوم السنة التي لها أهلها رواية ودراية علماً وفهماً وموهبة، وإن حديث الآحاد من جهة أخرى هو الحديث الذي لم تجتمع فيه شروط الحديث المتواتر، وهذا ما دفع البعض إلى الإفصاح عن العجلة والطرح على العلات دون نظر للحقائق والضوابط والتعريفات التي ما جاءت إلا بعد نظر مكين من علم

مكنون، وحتى يتبين للعلماء وهم ذو معرفة، وحتى يتبين للباحثين والمؤرخين وأهل السير والأدب، والذين هم مجرد نقلة للأخبار والروايات، حتى يتبين لهم حقيقة الوصول إلى صحة أو ضعف الحديث فإن طريق هذا فيه يسر وسهولة لمن أراد الوصول إلى الحق، وطريق هذا يعلم بأن الحديث ينقسم إلى قسمين:

الأول: الصحيح ومكانه صحيح البخاري ومسلم، وصحيح ابن خزيمة، ولا يرتبط الصحيح فيها لأنه يوجد في غيرها الصحيح من كتب الحديث حسب صحة السند فيها، لكن البخاري وصحيح مسلم وصحيح ابن خزيمة يغني ما فيها عن غيره في مجال: الأحكام كدين ودنيا، والتاريخ والسير، والأخلاق والقيم، والوقائع والإدارة، والاقتصاد والاجتماع، والطب والمعجزات، والأمكنة والأزمنة، وتعبير الرؤيا «المنام»، وسياسة المال، وسياسة صلة الرحم، والغزوات والسرايا، والرسل والبعوث، والحكم والأمثال، وترك الحسد والظلم، أفبعد هذا يعول المعولون على: كتب الآثار التاريخية والسير والأدب والتراجم الملفقة.

الثاني: الضعيف ومكانه كتب التاريخ والأدب والأخبار في الجملة.

لكن كيف يقف العالم والمؤرخ والباحث والناقد على ضعيف الحديث هناك طريقان:

الأول: يعرف بسبب سقط في السند الموصل إلى المتن مثل: المرسل المنقطع المعلق المعضل المعل بعلة السند المدلس «وهو أنواع» تدليس إسناد، وشيوخ، تدليس التسوية، تدليس الكتب، تدليس الخبر المرسل

الخفي المرسل الظاهر، لمن يجهله خاصة في هذا العصر.

الثاني: يعرف الحديث الضعيف بسبب (جرح الراوي) وجرحه يكون إما:

بكذبه أو فسقه أو بدعته أو تهمته بالكذب أو جهالته «عيناً أوحالاً».

وهذه تتعلق بعدالة الراوي وهي ما تمس دينه وخلقه وأمانته.

والتي تتعلق بطعنه «جرحه» في «ضبطه» فهي:

غفلته عما يرويه كيف يرويه، أو سوء حفظه (وبينهما العموم والخصوص)، وهاتان علتان خطيرتان، أو فحش غلطه(وهذه داهية)، أو قلبه للأسانيد، وهذا الأخير يعبر عنه (بمخالفة الثقات). ويقع تحت هذا: المدرج سنداً أو متناً، المقلوب سنداً أو متناً، المصحّف سنداً أو متناً، المضطرب الزيادة في متصل الأسانيد.

وهذا ليس بمعنى الإدراج لكنه يختلف عنه بضوابط معروفة.

وبالوقوف على هذا كله يخرج العلماء والمؤرخون والباحثون وأهل الأدب من دائرة اللوم بعلة الجهل وسوء الفهم والعجلة وأحياناً للعصبية واتباع الهوى، ولهذا نجد من يقع تحت دائرة اللوم لا يكاد يفقه معنى ما مر ذكره ولا أمثلته من كتب الأخبار والسير والأدب فيشهد ويمثل وينقل وكأنه وجدها، وما درى المسكين أن العقلاء وذوي العلم المكين المتكي على الفهم العميق يسخرون منه، ويرثون لحاله.

فما لم يؤسس العلماء ومن على شاكلتهم ما لم يؤسسوا نقلهم ونقدهم وكتاباتهم على علم صحيح بالأسانيد والروايات والمتون مثل ما

أشرت إليه، فهم لا يكادون يدركون مراد تأصيل الروايات خاصة ما يتعلق منها بالأحكام الشرعية.

ولعلك تجد من يدافع عن هذا «الراوي» دون فهم أصلاً لحقيقة «الجرح والتعديل»، كمن يعول على ابن خلدون في هذا وهو ليس من هذا في شيء لأن «علم الجرح والتعديل» له أهله ليس منهم ابن خلدون، ولا يشفع لراو ما رواية ابن جرير الطبري له أبداً، لأن (الجرح) له ضوابط جليلة كما أن (التعديل) له مثل ذلك ويستطيع العاقل الأمين أن يقرأ مثل:

١ـ المستخرج على معرفة علوم الحديث للإمام «أحمد بن عبد الله الأصبهاني» «أبو نعيم».

٢ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للإمام «عياض بن موسى» المعروف «بالقاضي عياض»

٣ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للإمام «الخطيب البغدادي»

٤ـ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للإمام «الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد» المشهور «بالرامهرمزي».

٥ـ الكفاية في علم الرواية، للإمام «الخطيب البغدادي» وهو علم معروف.

وقراءة هذه الأسفار بتأن وفهم وتدبر وحسن نية ترفع من شأن وعيه لأمور الرواية وأصول نقد الروايات وضوابط الجرح والتعديل. وحقيقة

ما للراوي وما عليه فيما يتعلق بعدالته وضبطه.

الذي ورد في غالب كتب التاريخ والأخبار وكتب الأدب لابد أن يكون ما ورد غالبه معلاً أخذاً من العلة، وهي سبب خفي يقدح في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة من العلة القادحة.

وأهل الأخبار والتاريخ والأدب حتى بعض أهل العلم والرقاق يقعون في نقل الأحاديث دون بصيرة بها بسبب عدم المعرفة التامة لعلل الحديث حتى وإن كان ظاهر متنه السلامة من أي قادح يوجب رده.

ولهذا ورد كثير جداً أحاديث: ضعيفة ومنكرة وموضوعة وشاذة ومعضلة ولا أصل لها كله بسبب عدم إدراك حقيقة الحديث وما يعتريه مما يوجب تركه ويحصل الإثم بنقله.

والعلة موجب من موجبات رد الحديث ولابد إذا كانت قادحة، وكونها سميت «علة» لأنها غامضة ولا تكاد تبين لغير أهل العلم الموهوبين، أو الذين نظروا طويلاً في الرواة والأسانيد وطرقها المختلفة، فهم يدركون العلة بجمع الطرق ونظر الأسانيد المتعددة حتى يقفوا على العلة الغامضة التي أوجبت رد هذا الحديث أو ذاك.

وهذا ما دعاني إلى ضرورة أن يسأل الناس عن الحديث قبل رسمه في المؤلفات، حتى يسلموا من تجهيل العلماء، وحتى يسلموا من لوم ذوي الفطنة والوعي والذوق الإيماني وإن لم يكونوا من علماء السنة علماء الجرح والتعديل.

والعلة حتى يتبين أمرها أذكر أنها تكون في السند وقد تكون في المتن، وكونها تكون غامضة هي أنها تحصل حتى في السند الذي لم يظهر

فيه علة ما، فيمر هذا السند على بعض العلماء وسواهم ممن أشرت إليهم فلا يقفون على قادح فيه، وهذا من أسباب كثرة الأحاديث الضعيفة والباطلة عند أهل التأليف من غير ذوي العلم اللازم تحقيقه.

ولما كانت الحال تدعو إلى الأمانة والتثبت والشعور بالمسؤولية خاصة في أمور ثلاثة هي:

الأول: أحكام العبادات والمعاملات.

الثاني: الغزوات والسرايا.

الثالث: أحوال الصحابة وكبار التابعين.

وجب هنا على ذوي الدين والعقل أن لا يرسموا حديثاً حتى يقفوا على صحته من ضعفه ولابد، وحينما لقط جملة من المؤرخين وأهل السير والأخبار والأدب وكذا أهل الرقاق، حينما لقطوا المساقط وقع عندهم مالا أشك أنهم لو وقفوا على ضعفه ما كتبوه خاصة ما يخص: معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة رضي الله تعالى عنهم من أجل ذلك كان علم الحديث دين يجب على العلماء معرفة ممن أخذوه ويأخذونه من أي أحد أو من أي كتاب.

فالحديث علم عظيم سنداً ومتناً وهو دين يدين صاحبه الله تعالى به، فلا يصح في دنيا الدين والعقل أخذ كل ساقط ونقل كل مرقوم كلا، ولهذا وقع كثير من أهل النقل المجرد للأخبار والسير فيما وقع فيه كتاب: الأغاني ومروج الذهب والعقد الفريد وكذا غالب من ألف في أخبار العرب وقصص العرب من المتقدمين، والمتأخرين «ولا ينبئك مثل خبير» والحديث يعرف كونه ضعيفاً أو موضوعاً بأمور كثيرة منها:

١ـ مخالفته لأحكام الشريعة.

٢ـ مخالفته لقاعدة من قواعد الدين.

٣ـ ركاكة متنه.

٤ـ سبه لدين أو أمانة صحابي أو نقده لتقواه.

٥ـ تجريح صحابي ما لروايته.

٦ـ مخالفة ما جاء للواقع، وهذا يقع في الفتوح والغزوات والوفيات، كمخالفة التاريخ والموقع.

٧ـ مخالفة ما جاء للفطرة الصحيحة.

٨ـ رد أو مخالفة ما هو معلوم من الدين بالضرورة.

٩ـ تفسير حالة من حالات «الغيب» تناقض ما علم من العموم.

١٠ـ ما ورد في عبادة القبور والتوسل بها والنذر لأصحابها.

١١ـ تلفيق ما لم يكن أصلاً وهذا غاية في الخطورة.

١٢ـ يكثر الضعف والوضع في مراسيل التابعين المختلفة، التي تلفقها فئات لا خلاق لها.

١٣ـ يكثر الوضع والضعف في كتب القصاص والمذكرين والأدب والتاريخ والسير وكتب الأمثال.

ويعرف هذا بتطبيق ما ذكرت على ما ورد فيها.

وحتى يدرك هذا أهل هذا العصر ومن بعدهم فإنني أورد أربعة أمثلة من كتب مختلفة، فيها ما فيها مما غاب عن كثير من العلماء وأهل

الأدب والتاريخ والنقد والتحليل، وحينما أتحدث عن هذه الكتب الأربعة فإنني لا أتحدث عن أصحابها فقد قدموا على ما قدموا من قول وعمل.

الكتاب الأول، الأغاني:

فيه مئة وثلاثون من الرواة «كذابون» و«ضعفاء» وفيه قرابة «خمسون» من الرواة «مجهولون» ونتيجة لهذا فما ورد في كتاب الأغاني من الأخبار والنكت والمواقع والسير لا تقوم بها حجة، ومن يستشهد به وهو يعلم بسوء الكتاب فقد ضيع الأمانة ولا يلتفت إلى ما ذكره ابن خلدون أو غيره عنه فهم ليسوا من علماء الرواية ودراسة السند ومعرفة حال الرواة، ولهذا وقع ابن خلدون رحمه الله تعالى في أخطاء فيما يتعلق بصحة وضعف الأخبار.

الكتاب الثاني، العقد الفريد:

فيه «سبعون» من الرواة «ضعفاء» وفيه قرابة «مئة» من الرواة «مجهولون» وفيه «ستة عشر» من الرواة «كذابون»، ومع أن «العقد الفريد» أخف وأحسن من الأغاني، لكنه يحتاج إلى نظر حاله خبراً وسيرة ورواية.

الكتاب الثالث، الفتنة الكبرى وعلي وبنوه:

وهذان كتابان يشكلان كتاباً واحداً في محتواه المعنوي وطريقة الطرح وحال الرواية السردية، وقد أجحف الكتابان جداً في حق كثير من الصحابة، ولأن الكتابين صُنِّفا ارتجالاً من غير متخصص في علم التاريخ الموثق ومن غير دقيق نظر في حال الأسانيد، صار الكتابان يعجان

بالطرح الإنشائي المتكي على الكتابة العفوية، ولهذا وقع فيهما «ست وسبعون» رواية مكذوبة و«اثنان وعشرون» رواية ضعيفة و«ست وعشرون» خبراً لم أجد شيئاً منها في مطولات الثقات.

الكتاب الرابع، أهل الكهف:

وهو كتاب على شكل مسرحية نَهَجَ نَهْجَ المسرحية الفرنسية في العرض والحوار، وهذا قد لا يعيب الكتاب ولكن طامة العيب فيه أنه أخضع أهل الكهف للسرد المسرحي دون اعتبار لصحة أو بطلان ما حصل، ومع أن الناحية الفنية غابت عنه إلا أن المشكلة في «الكذب» أصلاً فقد اخترع المؤلف وزاد ونقص وطرح ما ليس حقاً.

وكم كنت ألوم الشعراء الفحول المعاصرين وكتاب الرواية أن لا يذكروا إلا ما صح في أمور حصلت حقاً والشعر ليس أعذبه أكذبه، فهذا كلام ساقط في ميزان بقاء الصحيح، ولهذا نجد العقلاء من الناس يقرءون لهذا وذاك من الشعراء وهم يرثون لهم، ويأتي اليوم بقدرة الله يأتي اليوم الذي يتجرع فيه هؤلاء غصص الكدر أمام أنفسهم خاصة في حال ابتداء قول الشعر الذي لم يحسبوا له حساباً على مطلق.

فالشعر والرواية والقصة الطويلة والقصيرة ما لم تسر كلها على نهج صادق بعرض حي وحوار رفيع مشوق تصبح كلها أمراضاً مكررة بأساليب مختلفة وإن طرب لها صاحبها ولهذا قيل:

يـــمـــوت الفـــتـــى مـــن عثرة بلسانه
وليـــس يـــمـــوت المـــرء مـن عثرة الرجل

وقيل:

ومـــــن يـــك ذا فـضـلٍ فيبـخل بفضله
عـلى قــومـــه يـســتـغـنى عـنـه ويـذمم

وقيل:

قـــدم لـــرجلك قـبـل الخـطـو موضـعها
فــمــن عـــلا زلـقـا عـــن غـــرة زلجـا

والناس لا تخفى عليهم المسالك، ولا يتركون الجراح تسيل دماً إلا بفضل جلد حي من هذا وذاك.

والمقصود أن هذه الكتب الأربعة جعلتها مثالاً حتى يتورع كثير من عقلاء الكتَّاب في التاريخ وغيره حتى يتورعوا من مجرد النقل إلا بعد علم وفهم تامين تامين، وإلا بعد سؤال لذوي الاختصاص لتجتمع العقول وتصحح المفاهيم ويقفل الطريق أمام الشيطان بصدق النية وصدق النقل وورع النشر.

ما ورد في كتب الآثار مما سجله أهل الأدب والتاريخ والسير إما أن يكون لا علاقة له بحكم شرعي ديني أو دنيوي وإما أن يكون من الروايات المطلقة التي لا تتعلق بشيء من هذا، وليس فيها غمز ولا همز يسيء بحال ما من الأحوال إلى آثار هذا الدين.

وما يورده المؤلف تجاوز الله عني وعنه فيه شيء غير قليل من هذا وذاك لكن حسبه فيما يظهر لي أنه لا يقصد السوء مما نقله.

جاء في صفحة ١٦٤:

[قيل في بعض ما قيل من هذه الخواطر والأماني إنه «يقصد عبد الله والد النبي ﷺ» لما انصرف مع أبيه بعد أن فداه بنحر مائة من الإبل

لرؤيا رآها مر على امرأة كاهنة متهودة قد قرأت في الكتب يقال لها فاطمة فقالت له: حين نظرت إلى وجهه ـ وكان أحسن رجل في قريش ـ لك مثل الإبل التي نحرت عنك وأبذل لك نفسي، لما رأت في وجهه من نور النبوة ورجت أن تحمل بهذا النبي الكريم ﷺ فأجابها بقوله:

أمـــا الحـــرام فـــالمـــمـــات دونه

والحـــل لا حـــل فاســتبيـنه

فـكيـف بـالأمـــر الـــذي تـبغـيـنه

يحـمـــى الـــكـــريم عـــرضه وديـنه

ثم أكمل المؤلف روايته التي نقلها وهو نقل اختلط فيه الصحة بالضعف، ولو شاء المؤلف لتحقق من ذلك بنظر أصول الروايات الصحيحة فقوله: «لما رأت في وجهه من نور النبوة ورجت أن تحمل بهذا النبي الكريم ﷺ» لم أجدها وما قاله بعد ذلك صحيح إذ نقل كما في صفحة ١٦٤ كذلك:

[ثم خرج به عبد المطلب حتى أتى به وهب بن عبد مناف بن زهرة وهو يومئذ سيد زهرة نسباً وشرفاً فزوجه ابنته آمنة وهي يومئذ أفضل امرأة في قريش نسباً وموضعاً]

وفي صفحة ١٦٥ جاء:

[وفي أسانيد ابن هدام أن عبد الله إنما دخل على امرأة كانت له مع آمنة بنت وهب وقد عمل في طين له وبه آثار من الطين فدعاها فأبطأت عليه لما رأت به من أثر الطين]

قلت: كأنه يريد بهذه الرواية أنها رواية ثانية بعد رواية فاطمة

والأخيرة لم يوثقها المحققون، ولقد جرت عادة كثير من المؤرخين أنهم ينقلون الروايات هكذا دون تعويل إلى ما يقويها أو يضعفها. وهم يختلفون بين متأن ومتسرع وبين مختصر ومطول ومستطرد، من أجل ذلك ثبتت كثير من الروايات التي لا حقيقة لها أو التي قد بالغ فيها كثير ممن يروي دون اعتبار لمعيار صدق النقل وتحريه مما كان قبل الإسلام، وبهذا السبب ولد بعض المتأخرين الروايات التي تحاكي بعض ما كان على أنه قد كان وليس كذلك وإنما فيصل ذلك معرفة تأصيل أو كيفية تأصيل الحاصل في مثل ذلك الحين، ولا يكون هذا إلا بنزاهة وأمانة وعقل رجل رشيد، ولهذا بعد الإسلام عجّ جملة من العلماء والمؤرخين وأهل الروايات والأدب عجّوا يوردون نقلاً ويزيدون ما يؤيد البدع والآراء التي ليست ولا هم على شيء لكنهم يفعلونها لتسويد الطرس وإكثاره على غير هدى.

ولا يُمنع مثل صاحب بدعة أن يورد الكذب عن مجهول أو كذاب أو ضعيف أو هو بنفسه يضيف ويجعل لما يضيف سنداً مجهولاً من عنده حتى يتلقفها الجهلة وأهل البدع كأنها بغية ساقتها إليهم مطايا الخفة والطيش والفراغ وتدبر وتعمق في أسانيد «مروج الذهب» أو «الأغاني» فهناك غيض من فيض من أسانيد كاذبة ومجهولة وضعيفة لكن كثيراً من القوم ينقلونها ويرددونها طرباً لها واعجاباً بها، وما درى هؤلاء أو هم يدرون أنها من حطب الليل وحصد الساقط وأخذ المنبوذ.

وقد عَجّ القرن الثالث في أوله وفي آخر الثاني بما عجَّ به من الردي والمفتعل الخائب من الروايات والأخبار والقصص، وكل ذلك قد سار

على الذقون وتربع على عرش قلوب الذين يجهلون الأسانيد وحقيقتها وفائدتها، بل قد ذهب بعض المتعاطين إلى أن الأسانيد من «التراث» العربي هكذا وهؤلاء المتعالمون يرون أنه يحسن بهم وبأمثالهم من المكتشفين العباقرة أن لا يصيروا السند ولا الأسانيد أي نظر بل تقبل الروايات هكذا فهي تراث الأمة وأدبها وحضارتها حتى ولو كانت في سب الصحابة أو ذم العرب وشرب الخمر والقينات العاهرات، وحتى ولو كانت عن أناس هم أنفسهم من صناع الكذبة، أليس السند مثل الماء به تحيا المتون، هل يكون السند من التراث الذي عفى عليه الزمن؟ إذاً فهذا طريق عبقرية الرويبضة وهذا مسلك من يمسك بالصقر فيشويه ظناً منه أنه من صيد مأكول.

حينما قام الجهابذة من كبار علماء هذه الأمة خلال القرون الثلاثة وانتشر السند وعرف الناس في «الأمة» من هو الثقة الثبت ومن هو الصادق ومن هو الحجة، ومن يكون الكذاب والمجهول والزنديق الكاذب والضعيف، هناك تميزت الروايات تميزاً عظيماً فلم يعد الهر يمثل الأسد، ولم يعد أولاد الهرر يفترسون أولاد النمور، ولم تمثل الدجاجة انقضاض الصقر.

السند من التراث والماء من التراث هذا تحيابه الحياة وذاك تحيا به السنة أبد الدهر.

ألا ما أقبح التعالم وأفسد لحياة الإنسان من حشر نفسه في شيء هو في غنى عن رميه بالسفه والسقوط في أتون اللؤم والخبث أحياناً، وكم يكون فاقد الشيء لا يعطيه، وما يوم حليمة بسر، وها أنذا أورد كلاماً

مناسباً مما قاله الإمام ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات»، وكتاب «الموضوعات» جيد في بابه الذي ألفه من أجله يقول في صفحة ٣٠/ ٣١/ ٣٢:

[وقد كان قدماء العلماء يعرفون صحيح المنقول من سقيمه ومعلوله من سليمه، ثم يستخرجون حكمه ويستنبطون علمه، ثم طالت طريق البحث من بعدهم فقلدوهم فيما نقلوا وأخذوا عنهم، فكان الأمر متحاملاً إلى أن آلت الحال إلى خلف لا يفرقون بين صحيح وسقيم، ولا يعرفون نسراً من ظليم، ولا يأخذون الشيء من معدنه، فالفقيه منهم يقلل التعليق في خبر حدثنا خبر خبره والمتعبد ينصب لأجل حديث لا يدري من سطره، والقاص يروي للعوام الأحاديث المنكرة ويذكر لهم ما لو شم ريح العلم ما ذكره، فيخرج العوام من عنده يتدارسون الباطل فإذا أنكر عليهم قالوا: قد سمعنا هذا بأخبرنا وحدثنا، فكم قد أفسد القصاص من الخلق بالأحاديث الموضوعة، كم لون قد اصفر بالجوع وكم هائم على وجهه بالسياحة، وكم مانع لنفسه ما قد أبيح، وكم تارك رواية العلم زعماً منه مخالفة النفس في هواها في ذلك، وكم موتم أولاده بالتزهد وهو حي، وكم معرض عن زوجته لا يوفيها حقها فهي لا أيم ولا ذات بعل].

وقال في صفحة ٣٢/ ٣٣/ ٣٤/ ٣٥/ ٣٦/ ٣٧:

(واعلم أن الرواة الذين وقع في حديثهم الموضوع والكذب والمقلوب انقسموا إلى خمسة أقسام:

القسم الأول: قوم غلب عليهم الزهد والتقشف فتغفلوا عن الحفظ

والتمييز، ومنهم من ضاعت كتبه أو احترقت أو دفنها ثم حدث من حفظه، فهؤلاء تارة يرفعون المرسل، وتارة يسندون الموقوف، وتارة يقلبون الإسناد، وتارة يدخلون حديثاً في حديث.

والقسم الثاني: قوم لم يعانوا على النقل فكثر خطأهم وفحش على نحو ما جرى للقسم الأول.

والقسم الثالث: قوم ثقاة لكنهم اختلطت عقولهم في آخر أعمارهم فخلطوا في الرواية.

القسم الرابع: قوم غلب عليهم السلامة والغفلة، ثم انقسم هؤلاء فمنهم من كان يلقن فيتلقن، ويقال له: قل فيقول، وكان بعض أولاد هؤلاء يصنع له الحديث فيدون ولا يعلم، ومنهم من كان يروي الأحاديث، وإن لم تكن سماعاً له ظناً منه أن ذلك جائز، وقد قيل لبعض متغفليهم: هذه الصحيفة سماعك؟

فقال: لا ولكن مات الذي رواها فرويتها مكانه.

والقسم الخامس: قوم تعمدوا الكذب ثم انقسم هؤلاء ثلاثة أقسام:

الأول: قوم رووا الخطأ من غير أن يعلموا أنه خطأ فلما عرفوا وجه الصواب وأيقنوا به أصروا على الخطأ أنفة من أن يُنسبوا إلى الكذب.

الثاني: قوم رووا عن كذابين، وضعفاؤهم يعلمون ودلسوا أسماءهم، فالكذب من أولئك المجروحين والخطأ القبيح من هؤلاء المدلسين وهم في مرتبة الكذابين لما قد صح عن النبي ﷺ أنه قال: (من روى حديثاً يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين).

ومن هذا القسم قوم رووا عن أقوام ما رأوهم مثل إبراهيم بن هدبة عن أنس وكان بواسط شيخ يحدث عن أنس ويحدث عن شريك فقيل له حين حدّث عن أنس لعلك سمعته من شريك فقال لهم: أقول لكم الصدق سمعت هذا من أنس عن شريك، وقد حدث عبد الله بن إسحاق الكرماني عن محمد بن أبي أيوب فقيل له: مات محمد قبل أن تولد بتسع سنين وحدث محمد بن حاتم الكتبي عن عبد بن حميد فقال أبو عبد الله الحاكم: هذا الشيخ سمع من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة.

الثالث: قوم تعمدوا الكذب الصريح لا لأنهم اخطأوا ولا لأنهم رووا عن كذاب فهؤلاء تارة يكذبون في الأسانيد فيروون عمن لم يسمعوا منه وتارة يسرقون الأحاديث التي يرويها غيرهم وتارة يضعون أحاديث. وهؤلاء الوضاعون انقسموا سبعة أقسام:

القسم الأول: (الزنادقة الذين قصدوا إفساد الشريعة وإيقاع الشك فيها في قلوب العوام والتلاعب بالدين، كعبد الكريم بن أبي العرجاء وكان خال معن بن زائدة وربيب حماد بن سلمة، وكان يدس الأحاديث في كتب حماد كذلك، قال أبو أحمد ابن عدي الحافظ فلما أخذ ابن أبي العرجاء أتي به محمد بن سليمان بن علي فأمر بضرب عنقه فلما أيقن بالقتل، قال والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام، ولقد فطرتكم في يوم صومكم، وصومتكم في يوم فطركم).

قال ابن سعد اللحيدان: رقد نخلها العلماء كلها نخلاً فأبطلوها

وحصروها فبينوها للناس ولم يبق إلا ما صح عن طريق ابن أبي العرجاء.

قال ابن الجوزي كذلك في صفحة ٣٧/ ٣٨ من كتابه: «الموضوعات»

(أنبأنا يحيى بن علي قال أنبأنا أحمد بن علي بن ثابت، قال أنبأنا أبو سعيد أحمد بن الماليني، قال أنبأنا عبد الله بن عدي الحافظ، قال حدثنا أحمد بن علي المديني، قال حدثنا أبو أمية، قال حدثنا سليمان بن حرب، قال حدثنا حماد بن زيد، أو قال حدثني صاحب لي عن حماد بن زيد عن جعفر بن سليمان قال: سمعت المهدي يقول أقر عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث فهي تجول في أيدي الناس.

قال المصنف (ابن الجوزي): وكان ممن يضع الحديث مغيرة بن سعيد وبيان قال ابن نمير كان مغيرة ساحراً وكان بيان زنديقاً فقتلهما خالد بن عبد الله القسري وأحرقهما بالنار).

القسم الثاني: قوم كانوا يقصدون وضع الحديث نصرة لمذهبهم، وسول لهم الشيطان أن ذلك جائز، وهذا مذكور عن قوم من المسالمية.

(أنبأنا أبو منصور بن جبرون عن أبي محمد الجوهري عن الدارقطني عن أبي حاتم بن حبان الحافظ قال: سمعت عبد الله بن علي يقول: سمعت محمد بن أحمد بن الجنيد يقول سمعت عبد الله بن يزيد المصري يقول عن رجل من أهل البدع رجع عن بدعته فجعل يقول: انظروا هذا الحديث ممن تأخذونه فإنه كنا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً.)

(أنبانا أبو بكر محمد بن عبد الباقي البراز قال: أنبأنا أبو محمد الجوهري قال: أنبأنا إبراهيم بن أحمد الحرفي قال: حدثنا جعفر بن محمد

الفيريابي قال حدثني يوسف بن الفرج أبو نعيم الحلبي وإسحاق بن البهلول الأنباري قال حدثنا عبد الله بن يزيد المغربي قال حدثنا ابن لهيعة قال سمعت شيخاً من الخوارج تاب ورجع وهو يقول إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً).

قال اللحيدان: هذا حق في غير فرقة الخوارج فإن أهل البدع والزنادقة والشعوبيين يضعون الآثار كذباً وزوراً وكتبهم مليئة بهذا، انظر كتب الرافضة والمعطلة والجهمية والقدرية والمعتزلة والحلولية والاتحادية والشاذلية والرفاعية والأحمدية تجد عجباً إذا كنت ملماً بالأسانيد وحال الرواة أو كنت تسأل حينما يمر بك ما تستنكره ولا يفعل هذا إلا أهل العقل والأمانة.

قال ابن الجوزي صفحة ٣٩/ ٤٠: (والقسم **الثالث**: قوم وضعوا الأحاديث في الترغيب والترهيب ليحثوا الناس بزعمهم على الخير ويزجروهم عن الشر، وهذا تعاط على الشريعة، ومضمون فعلهم أن الشريعة ناقصة تحتاج إلى تتمة فقد أتممناها.

وأورد ابن الجوزي بسنده إلى عبد الله النهاوندي قال قلت لغلام خليل: هذه الأحاديث التي تحدث بها من الرقائق، قال: وضعناها لنرقق بها قلوب العامة).

القسم الرابع: قوم استجازوا وضع الأسانيد لكل كلام حسن. وأورد بسنده عن أبي زرعة قال حدثنا محمد بن خالد عن أبيه قال سمعت محمد بن سعيد يقول: لا بأس إذا كان كلام حسن أن نضع له إسناداً.

القسم الخامس: قوم كان يعرض لهم غرض فيضعون الحديث، فمنهم من قصد بذلك التقرب إلى السلطان بنصرة عرض كان له كغياث بن إبراهيم فإنه حين أدخل على المهدي وكان المهدي يحب الحمام إذا قدامه حمام فقيل له حدث أمير المؤمنين فقال: حدثنا فلان عن فلان عن النبي ﷺ قال: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح» فأمر له المهدي ببدرة فلما قام قال: أشهد على، فقال: إنه فتى كذاب على رسول الله ﷺ، قال المهدي: أنا حملته على ذلك ثم أمر بذبح الحمام ورفض ما كان فيه.

القسم السادس: قوم وضعوا أحاديث في ضد الأغراب ليطلبوا ويسمع منهم قال أبو عبد الله الحاكم: منهم إبراهيم بن أليسع وهو ابن أبي حبة كان يحدث عن جعفر الصادق وهشام بن عروة فيركب حديث هذا على حديث ذاك لتستغرب تلك الأحاديث بتلك الأسانيد.

ثم أورد ابن الجوزي صفحة ٤٣/ ٤٤ قال:

(وروى مسلم بن حجاج أن يحيى بن أكثم دخل مع أمير المؤمنين حمص فرأى كل من بها شبيه التيران فدخل شيخ على رأسه ديبة وله جبة فأدناه وقال يا شيخ من أين أتيت، قال: استغنيت عن جميع الناس بشيخي. قال: ومن لقي شيخك؟ قال الأوزاعي. قال الأوزاعي عمن؟ قال: عن مكحول. قال ومكحول عمن؟ قال: عن سفيان بن عيينة. قال وسفيان عمن؟ قال عن عائشة فقال له يحيى: يا شيخ أراك تعلو إلى أسفل.)

القسم السابع: قوم شق عليهم الحفظ فضربوا نقد الوقت وربما

رأوا أن الحفظ معروف فأتوا بما يغرب مما يحصل مقصودهم فهؤلاء قسمان:

أحدهما: القُصَّاص ومعظم البلاء منهم يجري، لأنهم يزيدون أحاديث تثقف وترقق والصحاح يقل فيها، ثم إن الحفظ يشق عليهم ويتفق عدم الدين ومن يحضرهم جهال فيقولون.

ولقد حكى لي فقيهان ثقتان عن بعض قصاص زماننا وكان يظهر النسك والتخشع أنه حكى لهما قال: قلت يوم عاشوراء، قال رسول ﷺ: من فعل اليوم كذا فله كذا ومن فعل كذا فله كذا إلى آخر المجلس فقالا له: ومن أين حفظت هذه الأحاديث، فقال والله ما حفظتها ولا أعرفها بل في وقتي قلتها.

ثم يعقب الإمام ابن الجوزي فهو يقول:

(قال المصنف: ولا جرم، ذلك القَصَّاص شديد النعير ساقط الجاه لا يلتفت الناس إليه ولا له دنيا ولا آخرة، وقد صنف بعض قصاص زماننا كتاباً فذكر فيه: أن الحسن والحسين دخلا على عمر بن الخطاب رضي الله عنهم وهو مشغول فلما فرغ من شغله رفع رأسه فرآهما، فقام فقبلهما ووهب لكل واحد منهما ألفاً وقال اجعلاني في حل فما عرفت دخولكما فرجعا وشكراه بين يدي أبيهما علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال علي سمعت رسول الله ﷺ يقول: عمر بن الخطاب نور في الإسلام وسراج لأهل الجنة، فرجعا فحدثاه، فدعا بدواة وقرطاس وكتب: بسم الله الرحمن الرحيم حدثني سيدا شباب أهل الجنة عن أبيهما المرتضى عن جدهما المصطفى أنه قال: عمر نور في الإسلام في

الدنيا وسراج أهل الجنة في الجنة وأوصى أن تجعل في كفنه على صدره فوضع، فلما أصبحوا وجدوه على قبره وفيه صدق الحسن والحسين وصدق أبوهما وصدق رسول الله ﷺ عمر نور الإسلام وسراج أهل الجنة.

قال المصنف «ابن الجوزي»: والعجب بهذا الذي بلغت به الوقاحة إلى أن يضيف مثل هذا، وما كفاه حتى عرضه على كبار الفقهاء فكتبوا عليه تصويب ذلك التصنيف، فلا هو عرف أن مثله محال ولا هم عرفوا، وهذا جهل متوفر، علم به أنه من أجهل الجهال الذين ما شموا ريح النقل ولعله قد سمعه من بعض الطرقيين.)

قال المصنف «ابن الجوزي»: وقد ذكرت في كتاب (القصاص) عنهم طرفاً من هذه الأشياء، وما أكثر ما يعرض عليّ أحاديث في مجلس الوعظ قد ذكرها قصاص الزمان فأردّها عليهم وأبين أنها محال فيحقدون علي حين أبين عيوب شغلهم حتى قلت يوماً، قولوا لمن يورد هذه الأحاديث ما يتهيأ لكم مع وجود هذا الناقد اتفاق زايف.

وذكرت حديثاً حدثنا به أبو الفتح الكروخي قال: حدثنا عبد الله بن محمد الأنصاري قال: أنبأنا إسحاق بن إبراهيم قال: سمعت أبا بكر الجوزقي يقول: سمعت غير واحد من مشايخنا يذكرون عن محمد بن إسحاق بن خزيمة أنه قال: ما دام أبو حامد الشرقي في الأحياء لا يتهيأ لأحد أن يكذب على رسول الله ﷺ، صفحة ٤٥.

ثانيهما: الكذابون الوضاعون:

وقال ابن الجوزي في صفحة ٤٧/٤٨: (والكذابون والوضاعون

خلق كثير قد جمعت أسمائهم في كتاب «الضعفاء والمتروكين» وسترى في كل حديث نذكره في هذا الكتاب اسم واضعه والمتهم به، وكان من كبار الكذابين وهب بن وهب القاضي].

وقال في صفحة ٤٨/٤٩: [ولقد رد الله كيد هؤلاء الوضاعين والكذابين بأخبار أخيار فضحوهم وكشفوا قبائحهم وما كذب أحد قط إلا وافتضح، ويكفي الكاذب أن القلوب تأبى قبول قوله، فإن الباطل مظلم، وعلى الحق نور، وهذا في العاجل وأما في الآخرة فخسرانهم فيها متحقق).

وقال في صفحة ٥٣: (قال المصنف: ولقد عجبت من كثير من المحدثين طلبوا لتكثير أحاديثهم فرووا الأحاديث الموضوعة ولم يبينوها للناس، وهذا من الخطأ القبيح والجناية على الإسلام، وأقبح من هذا حال المدلسين الذين يروون عن كذاب وضعيف لا يحتج به فيغيرون اسمه أو كنيته أو نسبه أو يسقطون اسمه من الإسناد أو يسمونه ولا ينسبونه إلخ..].

وكتاب الإمام ابن الجوزي هذا «الموضوعات» وكذلك كتابه «الضعفاء والمتروكين» لا يكاد طالب علم أو محقق أو باحث ومؤرخ وأديب يدون شيئاً إلا وهو بحاجة إليهما.

وقد قرر رحمه الله تعالى في صفحة ٩٩ حقيقة لازمة يقول:

(فمتى رأيت حديثاً خارجاً عن دواوين الإسلام كالموطأ والصحيحين وسنن أبي داود ونحوهما «يعني كسند الترمذي والنسائي وابن ماجه وصحيح ابن خزيمة وابن السكن» فإن كان له نظير من الصحيح

والحسان قرب أمره، وإن ارتبت فيه ورأيته يباين الأصول فتأمل رجال إسناده واعتبر أحوالهم من كتابنا المسمى: «بالضعفاء والمتروكين» فإنك تعرف وجه القدح فيه.

قال اللحيدان: وبجانب ابن الجوزي لابد من هذه الكتب لمن يشتغل بنظر الآثار:

١ـ تهذيب الكمال للإمام المزي

٢ـ تواريخ البخاري للإمام البخاري

٣ـ الجرح والتعديل للإمام ابن أبي حاتم

٤ـ الكاشف للإمام الذهبي

٥ـ ميزان الاعتدال للإمام الذهبي

٦ـ لسان الميزان للإمام ابن حجر.

وقال الإمام ابن الجوزي في كتابه: (الموضوعات):

(واعلم أن حديث المنكر يقشعر له جلد طالب العلم ـ منه ـ وقلبه). صفحة ١٠٣

وفيها أورد: (قال الأوزاعي: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابه كما يعرض الدرهم الزائف، فما عرفوا منه أخذنا وما أنكروا منه تركنا)

وقال قبل ذلك من كلام نفيس في صفحة ٣٠/ ٣١:

(ولتكريم هذه الأمة أسباب هيأها الله عز وجل لها وأكرمها بها، منها: وفور العقل وقوة الفهم وجودة الذهن، وبهذه الأشياء تعرف

وجود الصانع ويظهر دليل التوحيد ونفي المثل والشبه، وبذلك ينال العلم ويخلص العمل، ولما عدمت هذه الأصول عند عامة بني إسرائيل قالوا: «اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة» ولقوة أذهان أمتنا قدرت على حفظ القرآن، وقد كان من قبلهم يقرأ كتابه من الصحف. وبقوة الفهم تلمحوا العواقب فصبروا على الجهاد، وذلوا النفوس، وقد عرضت لمن قبلنا غزاة فقالوا «اذهب أنت وربك فقاتلا» وفضائل أمتنا وما ميزت به كثير، إلا أن من أعجب ذلك حفظ الله عز وجل لكتابنا عن تبديل قال الله عز وجل: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ فما يمكن تبديل كلمة منه وقد بدلت الكتب قبله، ومن ذلك أن سنة نبينا ﷺ مأثورة ينقلها خلف عن سلف ولم يكن هذا لأحد من الأمم قبلها)، ولما لم يكن لأحد أن يدخل في القرآن شيئاً ليس منه، أخذ أقوام يزيدون في حديث رسول الله ﷺ وينقصون ويبدلون ويضعون عليه ما لم يقل فأنشأ الله عز وجل علماء يذبون عن النقل ويوضحون الصحيح ويفضحون القبيح.

وما يخلي الله عز وجل منهم عصراً من العصور، غير أن هذا النسل قد قل في هذا الزمان فصار أعز من عنقاء مغرب]

ثم أورد ما كنت قد نقلته من قبل يقول في صفحة ٣١/ ٣٢:

(وقد كان قدماء العلماء يعرفون صحيح المنقول من سقيمه، ومعلوله من سليمه ثم يستخرجون حكمه ويستنبطون علمه، ثم طالت طريق البحث من بعدهم فقلدوهم فيما نقلوا، وأخذوا عنهم ما هذبوا، فكان الأمر متحاملاً إلى أن آلت الحال إلى خلف لا يفرقون بين صحيح وسقيم، ولا يعرفون نسراً من ظليم، ولا يأخذون الشيء من معدنه،

فالفقيه منهم يقلل التعليق في خبر حدثنا خبر خبره، والمتعبد ينصب لأجل حديث لا يدري من سطره، والقاص يروي للعوام الأحاديث المنكرة).

ولا بأس من أن أنظر في مقدمة الإمام ابن حجر التي أودعها كتابه [تقريب التهذيب]، فإن هذه المقدمة العلمية ذات ميزات عالية لا أظن أحداً ممن يشتغل بالعلم والتحقيق والدرس والفتيا والقضاء والتاريخ والأدب إلا وهو بحاجة إليها، ينظر حال السلف كيف كان أمرهم من الشدة والورع والتأني والبصيرة حتى وقفوا على الأسانيد وأحوال الرواة حتى يصح لديهم الأثر أو حتى يظهر ضعفه فيأخذ به العلماء ومن ذكرناهم أو هم يتركوه، وعلم الرجال أصل مهم لأن الرجال هم سلسلة السند المؤدي إلى المتن.

يقول غفر الله تعالى لي وله:

(أما بعد فإنني لما فرغت من تهذيب الكمال في أسماء الرجال الذي جمعت فيه مقصود «التهذيب» لحافظ عصره أبي الحجاج المزي من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه وضممت إليه مقصود «إكماله» للعلامة علاء الدين مغلطاي مقتصراً على ما اعتبرته عليه، وصححته من مظانه من بيان أحوالهم أيضاً وردت عليهما في كثير من التراجم ما يتعجب من كثرته لديهما ويستغرب خفاؤه عليهما، ووقع الكتاب المذكور من طلبة الفن موقعاً حسناً عند المميز البصير إلا أنه طال إلى أن تجاوز ثلث الأصل، والثلث كثير، فالتمس في بعض الإخوان أن أجرد له الأسماء خاصة فلم أوثر ذلك لقلة جدواه على طالبي هذا الفن، ثم رأيت أن

أجيبه إلى مسألته وأسعفه بطلبته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة، وهي أنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأعدل ما وصف به، بألخص عبارة وأخلص إشارة، بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالباً، يجمع اسم الرجل واسم أبيه، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه وكنيته ولقبه، مع ضبط ما يشكل من ذلك بالحروف، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل، ثم التعريف بعصر كل راو منهم بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه إلا من لا يؤمن لبسه، وباعتبار ما ذكرت انحصر الكلام لي على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة: وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة فأما المراتب:

فأولها: الصحابة فأصرح بذلك لشرفهم.

الثانية: من أكد مدحه ـ إما بالفعل كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً كثقة ثقة، أو معنى كثقة حافظ.

الثالثة: من أفرد بصفة كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة: بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة: بصدوق سيء الحفظ، أو صدوق مبهم أو له أوهام، أو يخطىء أو تغير بآخره، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك

حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع وإلا فلين الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ، مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق وإليه الإشارة بلفظ مجهول.

العاشرة: من لم يوثق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بلفظ متروك، أو متروك الحديث أو واهي الحديث أو ساقط.

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب والوضع.

وأما الطبقات:

فالأولى: الصحابة على اختلاف مراتبهم وتمييز من ليس له منهم إلا مجرد الرؤية من غيره.

الثانية: طبقة كبار التابعين كابن المسيب فإذا كان مخضرماً صرحت بذلك.

الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين كالحسن وابن سيرين.

الرابعة: طبقة تليها جل روايتهم عن كبار التابعين كالزهري وقتادة.

الخامسة: الطبقة الصغرى منهم، الذين رأوا الواحد والاثنين ولم

يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كالأعمش.

السادسة: طبقة عاصروا الخامسة لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة كابن جريج.

السابعة: كبار أتباع التابعين كمالك والثوري.

الثامنة: الطبقة الوسطى منهم كابن عيينة وابن عالية.

التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين كزيد بن هارون والشافعي وأبي داود الطيالسي، وعبد الرزاق.

العاشرة: كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين كأحمد بن حنبل.

الحادية عشرة: الطبقة الوسطى من ذلك كالذهلي والبخاري.

الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع كالترمذي.

وألحقت بها باقي شيوخ الأئمة الستة الذين تأخرت وفاتهم قليلاً كبعض شيوخ النسائي، وذكرت وفاة من عرفت سنة وفاته منهم، فإن كان من الأولى والثانية فهم قبل المائة، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة فهم بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فهم بعد المائتين، ومن ندر عن ذلك بينته. أ. هـ.

وهذا من الإمام ابن حجر جليل القدر عالي القيمة وإن كنت قد خالفته في الطبقات في كتابي «كتب التراجم بين الجرح والتعديل» إلا أنه قد بعد غوره وصعب مرقاه وبان فهمه فأجاد وأفاد.

ومثله فعل أو تعداه البخاري، وابن أبي حاتم، وابن سعد والمزي

وسواهم من كبار علماء هذه الأمة في تأصيل علم الحديث، والرواة، والجرح والتعديل، والأحكام.

فهل يصح في العقل السليم أن ينقل أحد ما رواية أو خبراً أو أثراً من (الأغاني) أو (العقد الفريد) أو (مروج الذهب) مثلاً، أو ينقل من (الفتنة الكبرى) أو (علي وبنوه)أو (على هامش السيرة) أو (فجر الإسلام) أو (ضحى الإسلام) أو (محمد رسول الحرية) أو (حياة محمد) مثلاً.

هل يصح أن ينقل أحد ما دون العلم بحقيقة صحة أو ضعف الرواية أو الخبر دون العودة إلى مثل ابن حجر للحكم على السند من خلال معرفة حال الراوي الوارد ذكره في هذه الرواية أو تلك، أو دون العودة إلى ذوي الاختصاص في علم الحديث رواية ودراية خاصة (الجرح والتعديل) لا جرم إن لم تكن شنشنة معروفة من أخزم فهي جهل وتسويد بياض وكلاهما شر ونقب هل ترى من محيص، وأبصر فسوف يبصرون.

جاء في كتاب [تهذيب الكمال في أسماء الرجال] للإمام الحافظ المتقن جمال الدين المزي في الجزء الأول من المقدمة العلمية المشهورة جاء قوله:

(فإن للصحابي رواية عن النبي ﷺ - وعن غيره - ابتدأت بذكر روايته عن النبي ﷺ ثم ذكرت عن روايته غيره راقماً على ما يحتاج من ذلك إلى رقم، وإن كان الراوي ممن روى عنه هؤلاء الأئمة الستة أو بعضهم بغير واسطة ابتدأت بذكر روايتهم أو رواية من روى منهم عنه،

ثم ذكرت من روى عنه من غيرهم على الترتيب المذكور، وإن كان فيهم من روى عنه بغير واسطة، ثم روى عنه بواسطة ابتدأت بذكر روايته عنه بغير واسطة، ثم رقمت على اسم من روى عنه بغير واسطة، وبعضهم قد روى عنه بواسطة ابتدأت بذكر من روى عنه منهم بغير واسطة كما تقدم. ثم ذكرت من روى عنه منهم بواسطة في آخر الترجمة قائلاً: وروى له فلان، أو فلان وفلان إن كان أكثر من واحد).

وقال الإمام المزي في صفحة ١٥٣/ ١٥٤ من [تهذيب الكمال في أسماء الرجال] ط٤ / ١٤٠٦هـ قال:

(وقد اشتمل هذا الكتاب على ذكر عامة رواة العلم وحملة الآثار وأئمة الدين، وأهل الفتوى، والزهد، والورع، والنسك وعامة المشهورين من كل طائفة من طوائف أهل العلم المشار إليهم من أهل هذه الطبقات ولم يخرج عنه منهم إلا القليل، فمن أراد زيادة اطلاع ذلك فعليه بعد هذه الكتب الأربعة بكتاب الطبقات الكبير لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، وكتاب التاريخ لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب. وكتاب الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، وكتاب تاريخ مصر، لأبي سعيد عبد الرحمن بن يونس بن عبد العلى الصدفي، وكتاب تاريخ نيسابور للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري الحافظ، وكتاب تاريخ أصبهان لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الحافظ فهذه الكتب العشرة أمهات الكتب المصنفة في هذا الفن).

فهل يصح في نظر العقول المستقيمة السليمة، والفطر الناصعة، ترك

مثل «تهذيب الكمال» عند ذكر رواية أو خبر أو أثر؟ دع عنك يا صاح الحديث وأين ذاك المتفرغ للاشيء إلا لنقل ما هب ودب من آثار السلف من كتب لا يعول عليها إلا خالي الوفاض.

ومشكلة «الفراغ العقلي» أي مشكلة هي إنها تولد كثرة الحركة وصولة الهر والتمزق بصورة توحي للآخرين العقلاء أنه مسكين باروني المسار، فيركب سبيل الطرح الفكري بصيغ متعددة جريئة، وهذه الجرأة بحد ذاتها هي ما تدفع الآخر للتطبيل والإعجاب وإلا فهم يدركون أنهم وإياه في فراغ بسببه يحسون بلذة العذاب النفسي، ويظنون أنهم ينتشون عبق هذه النوعية، أيها المطلع خلال سنين تجدهم في شحوب واجترار وألم وإسقاطات متعددة، وهم يدركون هذا لكنهم يتعامون تلذذاً به على حال معبد الجهني، وابن سبعين، والحلاج، وواصل بن عطاء، والجهم بن صفوان.

وقال في صفحة ١٥٥:

(وقد رتبنا أسماء الرواة من الرجال في كتابنا هذا على ترتيب حروف المعجم في هذه البلاد [بلاد المشرق] المحقق، مبتدئين بالأول فالأول منها، ثم رتبنا آبائهم وأجدادهم على نحو ذلك، إلا أنا ابتدأنا في حرف الألف بمن اسمه أحمد وفي حرف الميم بمن اسمه محمد، لشرف هذا الاسم على غيره، ثم ذكرنا باقي الأسماء على الترتيب المذكور، فإذا انقضت الأسماء ذكرنا المشهورين بالكنى على نحو ذلك، فإن كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير اختلاف فيه ذكرناه في الأسماء ثم نبهنا عليه في الكنى، وإن كان فيهم من لا يعرف اسمه أو

من اختلف في اسمه ذكرناه في الكنى خاصة، ونبهنا على ما في اسمه من الاختلاف في ترجمته، ثم ذكرنا أسماء النساء على نحو ذلك، وربما كان بعض الأسماء يدخل في ترجمتين أو أكثر فنذكره في أولى التراجم به، ثم ننبه عليه في الترجمة الأخرى، وقد ذكرنا في أواخر الكتاب فصولاً أربعة مهمة).

وقال في صفحة ١٥٦ يبين هذه الفصول الأربعة المهمة:

(وهي: فصل فيمن اشتهر في النسبة إلى أبيه أو جده أو أمه أو عمه أو نحو ذلك مثل: ابن أبجر، وابن الأجلح، وابن أشوع، وابن جريج، وابن علية، وغيرهم.

وفصل فيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة أو نحو ذلك مثل: الأنباري، والأنصاري، والأوزاعي، والزهري، والشافعي، والعدني، والمقابري، والصيرفي، وغيرهم.

وفصل فيمن اشتهر بلقب أو نحوه مثل: الأعرج والأعمش وبندار وغندر وغيرهم، ونذكر فيهم وفيمن قبلهم نحو ما ذكرنا في الكنى.

وفصل في المبهمات مثل فلان عن أبيه أو عن جده أو عن أمه أو عن خاله أو عن رجل أو عن امرأة ونحو ذلك وننبه على اسم من عرفنا اسمه منهم).

ثم قال: (وينبغي للناظر في كتابنا هذا أن يكون قد حصل طرفاً صالحاً من علم العربية نحوها ولغتها وتصريفها، ومن علم الأصول والفروع، ومن علم الحديث والتواريخ وأيام الناس، فإنه إذا كان كذلك كثر انتفاعه به، وتمكن من معرفة صحيح الحديث وضعيفه، وذلك

خصوصية المحدث التي من نالها وقام بشرائطها ساد أهل زمانه في هذا العلم، وحشر يوم القيامة تحت اللواء المحمدي، إن شاء الله تعالى) ١٥٦.

وهنا لست أظن أحداً بناجيه، من اللوم وهو يرى مثل هذا الكتاب «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» ترجمة صحابي أو ترجمة تابعي أو لنظر حال أثر من الآثار ومن يظن نفسه ناجياً من اللوم فذاك ليس بذاك، إذ لو احترم نفسه وقدرها واحترم عقول من يقرؤون له في مثل ما ذكرت لعول على «التهذيب» لا يرده راد ولا يعوقه عائق بحال ما من الأحوال.

هذا الكتاب سيد في مقامه ومهم في بابه، به يقف العلماء والباحثون والمؤرخون وأهل الأدب والنقد يقفون على صحة السند بمعرفة حال الرواة الذين ورد ذكرهم في سند أو أسانيد الآثار والتراجم، فهل يبقى بعد هذا من عذر أو يبقى من حجة لا جرم لا.

وتهذيب الكمال هو تهذيب الكمال ولهذا لما تركه «مؤلف العبقريات» وقع ـ تجاوز الله عني وعنه ـ في خلل لم يسلم بسببه من اللوم خاصة في ثوابت وقع فيها، فأخطأ الخطأ الذي لا يعذر له فيه ما وقع فيه فقد قرر بعض الأحكام كالجهاد فأخطأ والكعبة فأخطأ.

وزل هناك في حق الصحابة: معاوية وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وغير هذا، وإن كنت أعذره لجهل حاصل غير مقصود، فلست أعذره بجانب حماية هذا الدين بالذب عن الثلاثة خاصة وأنه لم يؤصل البحث على مثال يقوم معه النص الصحيح ولا يزول، لكن ما بالك لو

سأل أو نظر أصول كتب السنة، أو أصول كتب الجرح والتعديل، لا جرم تنكص حال الطرح عنده على عقبيها خاسئة حسيرة لا تدوم، ولعلي علمت من منهج [مؤلف العبقريات] أنه منصف ولهذا ألوم ولا ألوم، لكن اللوم على من يتوسد العظمة«فهو واقع فيه» ولعله يتدثر بمرض يخفيه عن نفسه فيصدق أنه شخص سوي فيسير هكذا يقنن ويعلك الفضلات، ولا يتورع من مس الثوابت بجرأة يحسبها جرأة وهي قذارة مرض خبيث، ولو أدركه فيه لتناساه وسط التهليل والمباركة والاحتفاء، وما درى أنه يمثل دوراً أراده له غيره وهو عالم به ويستفيد منه حساً ومعنى، وإلا من يتطاول على ثابت ويستمر فليس ذاك إلا من حبه لا لفكره إن كان له فكر، ولكن حبه للحياة وفق تصور مريض ولو طبل له المطبلون.

ومن كتب أو يكتب في طريق غير صائب وهو يتكبر على الحق الفطري فإنما يقوم بما يقوم به لخبث دفين قبله إذ جاءه أو أقبل عليه إذ رآه.

ونصوص الشريعة عباداتها معاملاتها وما حصل من سير، وتراجم، وغزوات، وسفر كل هذا مرقوم يقوم لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

اقرأ بتأن وتمعن ما قاله محقق كتاب [التهذيب] للإمام المزي صفحة ٣٨/ ٣٩ يقول: (أما نطاق الكتاب ومنهجه فيمكن تلخيصه بما يأتي:

١ـ اجتهد أن يستوعب جميع هذه الكتب غاية الإمكان لكنه قال: (غير أنه لا يمكن دعوى الإحاطة بجميع ما فيها لاختلاف النسخ، وقد

يشذ عن الإنسان بعد إمعان النظر وكثرة التتبع ما لا يدخل في وسعه).

٢ـ بين أحوال هؤلاء الرجال حسب طاقته ومبلغ جهده، وحذف كثيراً من الأقوال والأسانيد طلباً للاختصار «إذ لو استوعبنا ذلك لكان الكتاب من جملة التواريخ الكبار».

٣ـ استعمل عبارات دالة على وجود الرجل في الكتب الستة أو في بعضها فكان يقول: «روى له الجماعة» إذا كان في الكتب الستة ونحو قوله: «اتفقا عليه» أو «متفق عليه» إذا كان الراوي ممن اتفق على إخراج حديثه البخاري ومسلم في صحيحيهما وأما الباقي فسماه تسمية.

٤ـ ابتدأ كتابه بترجمة قصيرة للرسول ﷺ أخذها بسنده من كتاب السيرة لابن هشام استغرقت صفحة واحدة فقط، وقال في نهايتها: «وقد أفردنا لأحواله ﷺ مختصراً لا يستغني عنه طالب الحديث ولا غيره من المسلمين عن مثله، وأتبع ذلك بفصل من أقوال الأئمة في أحوال الرواة والنقلة، أورده بالأسانيد المتصلة إليه استغرق ثمان أوراق».

الخاتمة

وبعد :

فهذا نظر علمي دقيق في نقد وتحليل ودراسة عبقريات العقاد رحمه الله تعالى، لم أقصد بها ذات العبقريات فقط إنما قصدت بهذا ما عليه حال كثير من العلماء والباحثين والدارسين والمجامع العلمية، حيث قد يقع منهم ما يقع من المجتهد من خطأ لا يُغفر خاصةً في نظر حال الأثر وصحته وضعفه وما ينبني عليه من حكم في شؤون الدين أو شؤون الدنيا.

وخاتمة هذا العمل العلمي هو نفسه الكتاب، فكم آملُ ممن يطالعه أن يكرر نظره مرةً بعد مرة فإنه سوف يتبين له ما لم يتبين له في القراءة الأولى والنظرة الأولى.

وحسبي أنني بذلت الجهد مجتهداً لتَفْقَهَ الأمة شريعتها وواقعها وحياتها، وهذا جهد المُقِلِّ ، ولكن حسبي كذلك أنني أديّت جزءًا مما رأيته واجباً عليَّ أن أبذله ليراه العلماء والباحثون وسواهم فيُدلي كلٌّ بدلوه بعلم وفهم ورواية ودراية.

صالح بن سعد اللحيدان

فهرس الموضوعات